

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد الحاج لخضر - باتنة -

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

الدلالة المعجمية عند العرب دراسة نظرية وتطبيقية

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة العربية وآدابها
تخصص: علوم اللسان العربي

إشراف الدكتور:
محمد بوعمامة

أعداد الطالبة:
ربيعة برباق

لجنة المناقشة

| الصفة | الجامعة | الرتبة | الأستاذ |
|--------------|-------------|------------------|----------------------|
| رئيسا | جامعة باتنة | أستاذ محاضر - أ. | د. لخضر بلخير |
| مشرفا ومقررا | جامعة باتنة | أستاذ محاضر - أ. | د. محمد بوعمامة |
| عضوا مناقشا | جامعة باتنة | أستاذ محاضر - أ. | د. عبد الكريم بورنان |
| عضوا مناقشا | جامعة بسكرة | أستاذ محاضر - أ. | د. صلاح الدين ملاوي |
| عضوا مناقشا | جامعة الشلف | أستاذ محاضر - أ. | د. شارف عبد القادر |
| عضوا مناقشا | جامعة سطيف | أستاذ محاضر - أ. | د. الزبير القلي |

السنة الدراسية: ٢٠١١-٢٠١٢م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة

كلية الآداب

قسم اللغة والأدب العربي

الدلالة المعجمية عند العرب دراسة نظرية وتطبيقية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة والأدب العربي

تخصص: علوم اللسان العربي

إشراف الدكتور:

محمد بوعمامة

إعداد الطالبة:

ربيعة برباق

السنة الجامعية 2011-2012

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْمَجِيدِ
الْعَظِيمِ



لَوْ قُلِّ اَعْمَلُوا
فَسَيَرى اللهَ عَمَلَكُمْ
وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ

سورة التوبة: الآية 105

*إلى الذي أحفظ له في نفسي
مثلما يحفظ لي من مودة ووفاء
"محمد"
زوجي
أدام الله ما بيني وبينه أبد الدهر
إلى قرة عيني ونورها وبهجة قلبي
"شهاب الدين"
صغيري
"أسرتي وأسرة زوجي"
إلى
بكل ود

الحمد لله الذي علمنا، وما كنا لنعلم لولا أن علمنا، وجعل لنا اللسان لنتكلم، والفكر لنتعلم، ونتدبر في فنون علمه، ونقطف من أزاهير نوره، ونهتدي بسنة نبيه محمد-صلى الله عليه وعلى آله وصحبه-خير مستهل به كل مقال، وأفضل مصدر به كل كتاب، أما بعد:

فقد كرم الله -عز وجل- الإنسان وفضله بالنطق؛ فلما أحوجه إلى الكشف عما يتصور في النفوس، من المعاني القائمة فيها المدركة بالذهن، فتق لسانه بضروب من اللفظ المحسوس، رسما لما يتصور في النفوس.

تلك هي اللغة ثمرة من ثمار العقل، وأعظم أصول العلم، وأدق وأرقى نظم التواصل الإنساني، وأعقدها في الآن نفسه. نظام لا يستقيم إلا بتضافر وحداته وعناصره، ولعل من أهم هذه العناصر "المعجم"، هذا الأخير الذي يمثل الوحدات الأكثر عددا وتنوعا، إنها الألفاظ أو المفردات. هذه الأخيرة التي يختار منها المتكلم ما يناسب أغراضه، ويعبر عن أفكاره، ولولاها لما أمكن تصنيف الأفكار، ولا تقسيمها، ولا تحليلها، ولا تركيبها.

فلا عجب -إذا- إن رأينا أي عالم من خاصة العرب، يدلي بدلوه بين الدلاء. يجب الأمصار، ويلتقي سكان البوادي الفصحاء، يفني عددا من المحابر، ويملا كماً من الدفاتر، يتناول مفردات اللغة، يقيد شاردها وواردها حفظا وجمعا، أو ينفق وقته وجهده بحثا عن معناها واستعمالها، منطقيًا كان أم أصوليا أم بلاغيا أو نحويا...

ألا ترى إلى الأصمعي وهو يسامر الوحوش في الصحراء، يحفظ أسماءها، ويردد صفاتها، وإلى أبي إسحاق يعدو مع الخيل في الأزمنة، ويداعب الحشرات، يصف أنواعها، ويحدد مواطنها، وأبي عمرو يهيم في الإنسان، يكشف أسرارها، ويدون منطقها، ويعاشر الحيوان، يصف خليقتها، ويبيدي سجيته، والقول ينجر على غيرهم.

ثم ألا ترى إلى الخليل يبدع في علمه وفنه، ويجمع بينهما في "عينه"، والأزهري في "مهذبه"، يتفنن في علوم اللغة، والزمخشري يسحر بجمال اللفظ في "أساسه"، وابن سيده يسود زمانه "بمخصصه"، وابن منظور والفيروز أبادي "يبحران في عمق اللسان"، يجمعان في صنوف القول، ليتركا لخلفهما ما يحق عليهما بالقول "خير سلف".

كل هذا وذاك بما نطق به العرب، لغة الضاد، العربية لغة العلم، فيها شيّدوا حضارتهم، وبها دونوا علومهم، فالعلم يتأتى باللغة، واللغة تتأتى بالعلم والتعلم.

لقد أرسى علم اللغة قواعده في العقود الأخيرة، ومد بفروعه في كل مجال، ولعل أهمها على الإطلاق، علم المعاجم، هذا العلم اللساني القديم الحديث، قديم بنشأته، حديث بدراسته، والذي يدور محوره حول **دلالة الألفاظ**، أو ما يسمى عند المحدثين **بالدلالة المعجمية**، هذا المصطلح الأخير الذي أثار حفيظتنا لما يطرحه من إشكالات في المصطلح والمفهوم، لما يشوبه من غموض - كما صرح بذلك الكثير من العلماء المحدثين - مما يجعله منبئا خصباً للعديد من الإشكالات التي يمكن أن تعتمد منطلقاً لبحوث لغوية كثيرة.

ومن بين هذه الإشكالات، تلك التي تتعلق بحدود الدلالة المعجمية، وهي:
- أتتوقف الدلالة المعجمية عند حدود الوضع في الكلمة المفردة؟ أم أنها تتجاوزها إلى العرف الاجتماعي والاستعمال المتداول؟

- هل تتعلق بمعنى الكلمة مستقلة عن السياق؟ أم أنها تستمدّها من السياق نفسه؟
- هل تناول العرب هذه الدلالة بالتنظير والتعريف؟ أم أنهم اكتفوا بجمع مفردات اللغة في دواوين خاصة، سموها المعجمات؟
- إذا كانوا قد تناولوا كل هذه الجوانب، فما مدى توافق دراستهم النظرية مع تطبيقاتهم المعجمية المتنوعة؟

وبهذه الأسئلة وغيرها توفرت المسوغات، واجتمعت الأسباب لاختيار موضوع البحث في مجال الدلالة المعجمية، فكان أن اخترت **"الدلالة المعجمية عند العرب (دراسة نظرية وتطبيقية)"** عنواناً لهذا البحث.

ومحاولة مني الإحاطة بمعظم جوانبه نظرياً وتطبيقياً، خصوصاً وأن الظاهر حتى الآن؛ أن الدراسات المعجمية العربية تميل إلى الجانب التطبيقي دون التنظير للدلالة المعجمية، فإني لأتصدى لعمل شاق وصعب وغني في حقل واسع من حقول المعرفة اللغوية.

وقد اخترت لانجازه نظام الأبواب والفصول، حيث قسمته إلى أربعة أبواب، كل باب خصصت له فصلين:

جعلت الباب الأول لـ "الدلالة والمعجم (مقاربة مصطلحية)"، فصله الأول بعنوان: "الدلالة في اللغة والاصطلاح". أطرق فيه مفهوم الدلالة لغة واصطلاحاً، وأعرف بمختلف المصطلحات المنبثقة عنها، كعلم الدلالة، والمعنى، والمدلول... مشيرة في كل عنصر إلى مختلف الآراء والتعريفات.

وفصله الثاني بعنوان: "المعجم في اللغة والاصطلاح". وفيه أتعرض لمفهوم المعجم لغة واصطلاحاً، وما حدث لهذا المصطلح من تطور دلالي نتيجة اختلاف استعمالته، بالإضافة إلى مفهوم بعض المصطلحات المنبثقة عنه كعلم المعاجم، وصناعة المعاجم، وغير ذلك.

أما الباب الثاني فأخصه: لـ "الدلالة المعجمية عند القدماء والحدثين".

فصله الأول بعنوان "الدلالة المعجمية عند العرب القدماء (المفهوم والمصطلح)"، وفيه أعالج نظرة القدماء إلى الدلالة المعجمية، ومختلف المصطلحات التي عبروا بها عن مفهومها، وعن وحدتها اللغوية، ومختلف قضاياها التي عالجوها.

أما فصله الثاني، فبعنوان "الدلالة المعجمية عند المحدثين (المفهوم والمصطلح)". وفيه أتناول مفهوم الدلالة المعجمية عند المحدثين، ومختلف المصطلحات التي أطلقت عليها، فضلاً عن وحدتها اللغوية ومختلف قضاياها الأساسية.

ويجيء الباب الثالث بعنوان: "الدلالة المعجمية وصناعة المعجم العربي" مقسماً هو الآخر إلى فصلين:

الأول منهما بعنوان "نشأة الدرس المعجمي وتطوره عند العرب". وفيه أتتبع مراحل نشأة وتطور الصناعة المعجمية عند العرب، منذ القديم إلى يومنا هذا، مشيرة إلى أهم المحطات، ومختلف المدارس المعجمية، وأنواع المعجمات العربية.

والثاني بعنوان "مصادر الدلالة المعجمية وطرق تعريفها عند العرب". وفيه أتطرق إلى أهم مصادر المعجم العربي وعناصره البنائية، كالمادة اللغوية، والمداخل المعجمية، والترتيب، والتعريف، مبينة خصائص كل عنصر منها في مسيرة الصناعة المعجمية العربية. أما الباب الرابع والأخير فيكون بعنوان "تطور الدلالة المعجمية وعلاقتها بأنظمة اللغة"، مقسما -أيضا- إلى فصلين:

الأول: بعنوان "تطور الدلالة المعجمية عند العرب (أسبابها ومظاهرها)". وفيه أتناول تراوح الدلالة المعجمية العربية بين الثبات والتطور، نظرا لخصوصيتها الدينية والثقافية والحضارية، وموقف العلماء العرب من تطور اللغة العربية. ثم أفصل في أهم عوامل تطورها، ومظاهر أو أشكال هذا التطور، مع التركيز على الأمثلة التطبيقية من مختلف المعجمات العربية المتوفرة بين يدي.

والثاني بعنوان: "علاقة الدلالة المعجمية بالأنظمة اللغوية". وفي هذا الفصل أعالج مسألة النظام في المعجم، والعلاقة بينه وبين مختلف مستويات اللغة، صوتها وصرفها ونحوها، ثم سياقها، مبينة أن اللغة كل متكامل، لا يمكن عزل جزء منها عن الآخر، إلا لضرورة منهجية علمية.

وأختم البحث بمجموعة من النتائج التي توصلت إليها في مختلف فصوله وعناصره. ولإنجاز هذه الخطة نهجت منهاجا يعتمد الوصف، وسلكت مسلكا تحليليا، مع نظرة نقدية، مستندة إلى الأمثلة التطبيقية في كل فكرة أطرحها، معتمدة مختلف المصادر والمراجع المتوفرة بين يدي، خاصة منها المعجمات. وأذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر: لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، والكلييات للكفوي، والمزهر والإتقان للسيوطي، والصاحبي، والمقاييس لابن فارس، والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، وتكملة المعاجم العربية لرنهارت دوزي، وغير ذلك من المصادر.

أما من المراجع فأذكر: صناعة المعجم الحديث للدكتور أحمد مختار عمر، دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس، والتطور اللغوي التاريخي، للدكتور إبراهيم السامرائي، وتقنيات التعريف لحلام الجليلي، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ومقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي للدكتور حلمي خليل، وغيرها.

وخلال مسيرتي الطويلة مع هذا البحث، عرضت لي أحوال وأسباب أدت إلى إطالة عنان العمل، تحت جناح الضرورة، إذ اعترضتني مجموعة من الصعوبات، لعل أهمها، تكرار المعلومات نفسها في مختلف المراجع التي تتحدث عن الدلالة المعجمية، خصوصا في جانبها النظري، ومعظمها ينقل عن مصادر أجنبية، كالكلمة لستيفن أولمان، وعلم الدلالة لجون ليونز، وغيرهما.

ومعظم هذه المعلومات لا تنطلق من المفاهيم اللغوية عند العرب، مما جعلني أستعين -في بعض الأحيان- بمؤلفات غير متخصصة في هذا المجال، لعلني أجد إشارات إلى الموضوع، خصوصا مؤلفات المنطقيين، كالفارابي وابن سينا، ومؤلفات الأصوليين، كالغزالي والرازي، ومؤلفات البلاغيين كالجرجاني والجاحظ. نظر الندرة الإشارات النظرية إلى هذا الموضوع في المؤلفات المتخصصة في الدراسات المعجمية.

ومن الصعوبات أيضا ذلك التداخل الكبير بين الدلالة المعجمية وبقية أنواع الدلالة اللغوية، مما أدى إلى توسع شعبه، وصعوبة حصر موضوعاته، بالإضافة إلى اختلاف العلماء في نظرهم إلى طبيعة هذه الدلالة.

كما وجدت مشقة في فرز المصطلحات، وتفسيرها، نظرا لاختلاف القدماء والمحدثين في وضعها وتوظيفها، وتضاربهم أحيانا في حدها وتعريفها.

وقد عانيت ما عانيت في توثيق المعلومات من مصادرها الأصلية، نظرا لكثرة أخطاء التوثيق التي وقعت فيها الكتب المختلفة التي اعتمدت عليها.


هذا وقد سعينا جهدنا في هذا الموضوع إلى ضبط المعلومات من مصادرها الأصلية ما أمكن، ولم شتات الآراء المتعلقة بالموضوع، من مختلف المدونات والمؤلفات اللغوية.

وقد كان لزاما علينا، ونحن نختم هذا الموضوع أن نحمد الله الذي أعارنا لمحة من هدايته وقدرته، وأمدنا بشعبة من شعب إيمانه، ووفقنا إلى ما نصبوا إليه، أن ختمنا هذا العمل المتواضع بحمده، والتتويه بتشجيع أستاذنا الدكتور محمد بوعمامة، وقد تتبع هذا العمل في جميع مراحلها من يوم إشرافه عليه، إلى يوم موافقته على مناقشته، ومهد لنا مشكورا سبيل البحث، وكان صبوراً متفهماً، واثقاً متيقناً، لم يبخل علي بوقته، وقد عهدت ذلك منه، في إشراف سابق له على رسالتي في الماجستير، كما أنني لا أفأأذكر كل معلم وأستاذ أمدني بقبس من نور العلم، خصوصا أساتذة قسم اللغة العربية بجامعة باتنة.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى اللجنة التي ستتولى مناقشة هذا الموضوع، وعلى تكبدها عناء قراءتها، واني على يقين بأن الفائدة ستكون كبيرة، فجزاهم الله عني وعن جميع طلبة العلم كل خير، والله الموفق والمستعان.

الباب الأول
الدلالة والمعجم مقارنة مصطلحية

الفصل الأول: الدلالة في اللغة والاصطلاح
الفصل الثاني: المعجم في اللغة والاصطلاح



الفصل الأول
الدلالة في اللغة والاصطلاح

I- مفهوم الدلالة لغة:

الدلالة: من مادة (دلل)، جاء في الكليات أنها: "مصدر كالكتابة والإمارة"¹، وقال ابن منظور (ت711هـ): "والاسم الدلالة..."².

وفي الحقيقة هي "اسم مصدر"³، والمصدر "الدُّلُّ" من الفعل دَلَّ ، يَلُّ، وقيل لَلَّ يَلُّ؛ حيث "ورد الفعل من هذه المادة -د ل ل- في بابين:

- باب فعل يَفُؤُ بضم العين: جاء في "تهذيب اللغة" للأزهري (ت370هـ): "قال أبو عبيد [ت224هـ]: اللُّ قُربُ المعنى من الهِ نَحْي، وهما من السكنة والوقار في الهيئة والمنظر والشمائل وغير ذلك، وفي الحديث "كان أصحاب عبد الله يرحلون إلى عمر -رضي الله عنه- فينظرون إلى سَمتهِ وهَيْبِهِ وِلْدِهِ، فيتشبهون به"⁴.

والدُّلُّ -يقول ابن الأثير (ت606هـ)- هو الهدى⁵، يقال: لَلَّ يَلُّ إذا هدى⁶.

- باب فَعَلَ يَفْعَلُ بكسرها: ومنه: « دل يلدل إذا منَّ بَعطائه، والألُّ المَنَّان بعمله»⁷، ومنه -كما جاء في الصحاح- العنج والشكل، وقد دلَّت المرأة تَدَلُّ بالكسر، وتدلَّات، وهي حسنة اللِّ والدلال (..). فلان يَدُلُّ على أقرانه في الحرب، كالبازي يَدُلُّ على صيده، وهو يَدُلُّ بفلان أي يثق به"⁸.

¹ ينظر: الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، تح: د عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998م، باب الدال، ص439.

² ينظر: لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، تح: نخبة من العاملين بدار المعارف، دار المعارف، طبعة منقحة، القاهرة، (د ت)، مادة (دلل)، ص1414.

³ معجم متن اللغة، أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1958م، مج3، مادة (دلل)، ص444.

⁴ تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تح: يعقوب بن عبد النبي، الدار المصرية، (د ت)، ج14، مادة (دلل).

⁵ النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير الجزري، تح: محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية، ط1، 1963م، ج2، ص130-131.

⁶ تهذيب اللغة، الأزهري، ج14، ص66.

⁷ القاموس المحيط، الفيروز أبادي، تح: مكتب تحقيق التراث إشراف محمد نعيم العرق سوسي، مؤسسة الرسالة، ط8، 2005م، مادة (دلل)، ص1000.

⁸ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م، مادة (دلل) ص1699.

أما ابن فارس (ت395هـ) فذهب إلى أن: «الدال واللام أصلان: أحدهما إبانة الشيء بأمانة تتعلمها، والآخر اضطراب في الشيء.»

الأول قولهم: دللت فلانا على الطريق...¹

والأصل الآخر، قولهم: تَلَّلْتُ الشيء إذا اضطرب...¹

والمعنى الأول هو الأشهر في تداول اللسان العربي، والمعنى بالدراسة هنا، قال ابن منظور: "دله على الشيء يدلّه دَلًّا... سدده إليه"²، أي أرشده.

ومن هذا المعنى ما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَحَرَمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلِ، فَقَالَتْ، هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ ﴾ [القصص-12]، أي أرشدكم وأهديكم³.

فالدلالة والهداية بمعنى متقارب، إلا أن ثمة فرقا بينهما، وقد أورده أبو البقاء الكفوي (ت قبل1094هـ) بقوله: "والدلالة أعم من الإرشاد والهداية، والاتصال بالفعل معتبر في الإرشاد لغة دون الدلالة"⁴، وكذلك في الاستعمال لأن الهداية تكون إلى الخير فقط، أما الدلالة فقد تكون لغيره.

كما أن الدلالة لا تكون إلا بوضوح الإشارة، وبيان الأمانة، لذلك يقول ابن فارس في "مجمل اللغة": "الدليل في الشيء الأمانة"⁵. ومثال ذلك قوله تعالى، حكاية عن سليمان - عليه السلام - ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ ﴾ [سبأ-14]⁶؛ فالدلالة على الموت وقعت بأمانة تتمثل في هيئة سليمان - عليه السلام - أي سقوطه بعد أن أكلت دابة الأرض منسأته.

¹ مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر. بيروت (د ط)، ج2، ص 349-340.

² لسان العرب، ابن منظور، مادة (دل)، ص1414.

³ مجمع البيان في تفسير القرآن، ابن جرير الطبري، دار صادر بيروت، ودار مكتبة الحياة، ط1961م، ج5، ص272.

⁴ الكليات، أبو البقاء، ص439.

⁵ مجمل اللغة، أحمد بن فارس، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بمساعدة اللجنة الوطنية للاحتفال بمناسبة مطلع القرن الخامس عشر الهجري، العراق، مادة (دل)، ص319.

⁶ الدليل النظري في علم الدلالة، د. نوري سعودي أبو زيد، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص36.

وفي لفظة "دلالة" لغات ثلاث؛ قال الجوهري (ت393هـ): «وقد دله على الطريق يدلّه دَلالة ودِلالة ودُلولة، والفتح أعلى»¹، ونقل أبو بكر الرازي (ت502 أو 565هـ، أو بعد 666هـ): قوله هذا في مختصره "مختار الصحاح"².

وجاء في اللسان: "والاسم الدّلالة والدّلالة بالكسر والفتح، والدّلولة..."³.

كما ورد عن الفيروز أبادي (ت817هـ): "ودلّه عليه دلالة، ويثلت..."⁴.

أما الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) فيذهب إلى أنها بالفتح والكسر، بقوله: «والدلالة: مصدر الدليل بالفتح والكسر»⁵، ولم يذكر الضم.

وقد اختلف علماء العربية في بيان الفروق الدلالية بين صيغتي الفتح والكسر، فذهب ابن دريد (ت321هـ) إلى التمييز بينهما بقوله: "الدّلالة، حرفة الدّلال، والدّلالة من الدليل، ودليل بين الدّلالة"⁶. وأضاف عليه الزبيدي (ت1205هـ) عبارة "والدلالة بالكسر ما جعلته له، أي للدّلال..."⁷، لأنها من جنس الحرفة أو الصناعة.

وقد تنبه مفسرو القرآن إلى هذه الفروق اللطيفة، قال تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [الأنفال، الآية 73]. حيث قرئت الولاية بالفتح والكسر، "قال الزجاج: من قرأ بالفتح فلأن الولاية من النصر والنسب بفتح الواو. والولاية التي بمنزلة الإمارة مكسورة ليفصل بين المعنيين، وقد يجوز كسر الولاية، لأن في تولي بعض القوم بعضاً جنساً من الصناعة والعمل"⁸.

¹ الصحاح، الجوهري، ج4، مادة (دلل) ص1698.

² ينظر: مختار الصحاح، أبو بكر الرازي، نسخة إلكترونية، عن [www. Al-mostafa.com](http://www.Al-mostafa.com) مادة (دلل).

³ لسان العرب، ابن منظور، مادة (دلل)، ص1414.

⁴ القاموس المحيط، الفيروز أبادي مادة (دلل)، ص1000.

⁵ كتاب العين مرتب على حروف المعجم، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، مج02، باب الدال، ص43.

⁶ جمهرة اللغة، أبو بكر بن دريد، تح: د زمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، 1987م، بيروت، ج1، ص114.

⁷ تاج العروس، للزبيدي، ج28، مادة (دلل)، ص501.

⁸ ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، تح: محمود شاكر الحرساني، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001، ج10، ص60.

أما أغلب النحويين فذهبوا إلى أن المصدر من الفعل المفتوح الفاء تفتح فاؤه للدلالة على المبالغة، فكما ورد عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ): "المصادر تقع على فعالة للمبالغة، يقال عز يعز عزا وعَازَةً، كما يقال الشَّرَاسَة والصَّرَامَة...¹. هذا عن مفهوم الدلالة وصيغها، أما مشتقات مادتها فإن لها تصريفات كثيرة، واستعمالات متعددة.

فجمع الدلالة دَلالات، "أنشد أبو عبيد: **إني إمرء بالطُّرق ذو دَلالات**"². والفاعل (الodal). وهو "من حصل منه ذلك"³. أي فعل الدلالة. قال الزمخشري (ت538هـ): «ومن المجاز الodal على الخير كفاعله، ودله على الصراط المستقيم⁴، أرشده إليه وسدده نحوه وهده، وأنت تلاحظ هنا تغيرا دلاليا، من الحسي إلى المعقول»⁵. ويسمى ب(الدليل) أيضا⁶. يقول أبو البقاء (ت قبل 1094هـ): "الدليل المرشد إلى المطلوب، ويذكر ويراد به الodal... ويذكر ويراد به العلامة المنصوبة لمعرفة المدلول، ومنه سمي الدخان دليلا على النار"⁷. وكذلك سمي اللفظ دالا على معناه. والمفعول مَنْلُول عليه، وإليه... استدل عليه طلب أن يدل عليه، وبالشئ على الشئ: اتخذ دليلا عليه. **وَأَسْتَلَّلَ** على الأمر بكذا: وجد فيه ما يُلُّ عليه، وعليه طلب أن يُلُّ عليه...⁸.

¹ الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبرد، تح: د محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1997، ج1، ص132.

² الصحاح، الجوهري، مادة (دل) ص1698. ولسان العرب. لابن منظور، مادة (دل)، ص1414.

³ المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، (د ت)، ص246-247.

⁴ أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج1، ص295.

⁵ علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية، الدكتور فريد عوض حيدر مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2005م، ص11

⁶ معجم متن اللغة، أحمد رضا، مج02، ص443.

⁷ الكليات، أبو البقاء الكفوي، ص439.

⁸ ينظر: المرجع الوافي، الشيخ عبد الله البستاني، مكتبة لبنان، بيروت. ط جديدة 1990، ص202.

وجمع الدليل: **أَدْلَةٌ** و **أَدْلَاءٌ**...¹. وفي حديث علي -رضي الله عنه- في صفة الصحابة، رضي الله عنهم: **«وتخرجون من عنده أَدْلَةٌ»** (...). أي بما قد علموا فيدلون عليه الناس...². قال عوف بن عطية بن الخرع:

شَدُّوا الطَّيَّ عَلَى دَلِيلٍ دَائِبٍ مِنْ أَهْلِ كَاضِمَةِ بَسِيفِ الْأَبْحُرِ³

أي على دلالة دليل، كأنه قال معتمدين على دليل⁴.

والدليل فاعل الدلالة، وقد تسمى الدلالة دليلاً مجازاً⁵. وقد يكون الدليل برهاناً، وقد يكون اسماً يعرف به المسمى، وعبارة يتبين بها المراد، كرجل ذلك على طريق تريد قصده، فذلك اللفظ الذي خاطبك به هو دليل ما طلبت، وقد يسمى المرء الدال دليلاً أيضاً⁶. وهذه المعاني يحددها سياق الاستعمال، لأن هناك فروقا دلالية بينها.

ومنها أيضاً لفظ **(الدَّالَّة)** مؤنث الدال (ج) دوال، والدوال الأربع هي الحظ والإشارة والعقد والنصب...⁷

ويمكن إجمال نتائج هذا العرض اللغوي لمادة (دل)، في النقاط التالية:

- الدلالة لغة: بمعنى الهداية والإرشاد⁸، في نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الصف، 10]. أي هل أرشدكم إلى نوع من التجارة، وأوجهكم إليها. وفي قوله تعالى: ﴿هَلْ نَدُّكُمْ عَلَى رِجْلِهِ تُبِّكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ، إِنَّا كُنَّا فِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ الآية 7]، فالدلالة بهذا المعنى لا تخرج عن إبانة الشيء وإيضاحه، والإرشاد إلى معناه والهداية إليه⁹.

¹ لسان العرب، ابن منظور، مادة (دل)، ص 1414.

² المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

³ البيت دون نسبة في اللسان، ينظر نسبة في حواشي الخصائص، ج 2، ص 312.

⁴ تاج العروس، المرتضى الزبيدي، ج 28، مادة (دل)، ص 501.

⁵ ينظر: الفروق في اللغة، لأبي هلال العسكري، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، (د ط)، ص 68.

⁶ النظرية اللسانية والبيانية عند ابن حزم الأندلسي، دراسة، نعمان بوقرة، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص 44.

نقله عن الإحكام في أصول القرآن، ابن حزم الأندلسي، ج 1، ص 39.

⁷ ينظر: علم الدلالة، د نور الهدى لوشن، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 23.

⁸ علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، د فريد عوض حيدر، ص 11.

⁹ ينظر: محاضرات في علم الدلالة، د خليفة بوجادي، بيت الحكمة، ط 1، 2009، ص 22.

-إن كلمة (دلالة) مثلثة الفاء، كما ذكر ابن منظور والفيروز أبادي، وغيرهما، والأشهر فيها، صيغتا الفتح والكسر .

إلا أنه -كما يقول الدكتور علي حسن مزبان-: «ينبغي لنا أن نفهم كلام أصحاب المعاجم، فالدلالة بالكسر شيء، والدلالة بالفتح شيء، فالدلالة بالكسر على وزن (فعالة)، ووزن (فعالة) من أوزان المصادر الدالة على المهنة أو الحرفة، فمعنى (دلالة) الاشتغال ببيع الأراضي أو إيجارها، أما الدلالة بالفتح فهو المقصود، وهو الصحيح، لذا وجب علينا أن نقول دَلالة، وعلم الدَّلالة»¹.

فالدلالة بذلك صفة لفعل الدال ووظيفة، لذلك نقول: لَلْ يُلُّ دَلالة، وكثرة قيامه بفعل الدلالة، أو المبالغة فيه.

-إن الدال، والدليل، والدلالة، كثيرا ما تستعمل بمعنى واحد، ويوضح ذلك سياق الاستعمال.

-الدلالة تكون بالأمانة، أو العلامة، أو الإشارة، أي أنها -كما ذكرنا- فعل الدال، لذلك فهي تختلف من حيث اختلاف نوعه، فتكون لفظية أو غير لفظية²، فاللفظية مثل دلالة الألفاظ على مدلولاتها، وغير اللفظية كدلالة الدوال الأربع على مدلولاتها³، أي دلالة الخط، والعقد، والنسبة... الخ.

هذا عن معنى الدلالة في اللغة فماذا عن معناها في الاصطلاح؟

¹ الوجيز في علم الدلالة، د علي حسن مزبان، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، ط1، 2004م، ص11.

² ينظر: دلالة السياق، ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، جامعة أم القرى، (د ت) 1424هـ، ص25.

³ ينظر: الكليات، أبو البقاء، ص441.

II - مفهوم الدلالة اصطلاحاً:

1- الدلالة عند العرب القدماء:

لما ارتبط الدرس اللغوي العربي بالنص القرآني منذ نشأته الأولى، كان المستوى الدلالي هو الغاية والهدف من هذا الدرس، وحظي باهتمام كبير من طرف المشتغلين بالعلوم العربية والإسلامية، وقد تابع هؤلاء مفهوم الدلالة، كل في حقل اختصاصه، منهم الفلاسفة والأصوليون وأهل الميزان والنحاة والمتكلمون، ولكل فريق منهجه الخاص ومصطلحاته الدلالية.

أولاً: الدلالة عند الفلاسفة وعلماء المنطق:

من أجل تعيين العلاقة بين الألفاظ والمعاني -التي هي موضوع المنطق- درس المنطقيون الألفاظ وتوسعوا في دراستها حتى، خرجت مباحثهم "عن حدود تعيين العلاقة بين الألفاظ والمعاني، إلى تعيين العلاقة بين الدال والمدلول عموماً، سواء أكان الدال لفظاً أم غير لفظ"¹، وبذلك عرفوا الدلالة كما يذكر الحفناوي بأنها: "فهم أمر من أمر"². أو كما ينقل الزركشي (794) عن ابن سينا (ت428هـ) أن الدلالة هي «نفس الفهم»³.

ولما كانت هذه التعريفات موجزة استبدلها المتأخرون بقولهم: "هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والشيء الثاني هو المدلول"⁴. وهو التعريف الذي نقله كثير من المصطلحيين، أمثال الشريف الجرجاني (ت816).

¹ نظرات في دلالة الألفاظ، د، عبد الحميد محمد أبو سكين، مطبعة الأمانة، 1984م، ص68.

² دلالة السياق، ردة الله الطلحي، ص27. نقله عن شرح إيساغوجي للأصطحي، ص12.

³ البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين الزركشي، تح عبد القادر عبد الله العاني، مر عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1992، ج2، ص36.

⁴ التعريفات، الشريف الجرجاني، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسنى، الدار البيضاء المغرب، ط1، 2006م، ص63.

ولا يخرج عن ذات المعنى قول بعض المنطقيين في تعريفهم للدلالة بأنها: "كون الشيء بحالة إذا علمت بوجوده انتقل ذهنك إلى وجود شيء آخر"¹، كفهم معنى الذكر البالغ الآدمي من لفظ الرجل².

ويشرح **التهانوي** (عاش في القرن الثاني عشر للهجرة): المراد عندهم باللزم "بعد العلم بالعلاقة، أي بوجه الدلالة أعني الوضع واقتضاء الطبع والعلية والمعلولية، أو بوجه القرينة، كما في دلالة اللفظ على المعنى المجازي"³.

والملاحظ أن الفلاسفة والمنطقيين - قد ركزوا في تعريفهم على الدلالة المطلقة؛ فقولهم بالشيء فيه إطلاق الأمر، يحتمل أن يكون لفظاً أو أي شيء آخر غير اللفظ. وهذا معنى عام لكل رمز إذا علم، كان دالاً على شيء آخر.

يقول **التهانوي**: "والمطلوب بالشيئين ما يعم اللفظ وغيره، فتتصور أربع صور: الأولى: كون كل من الدال والمدلول لفظاً كأسماء الأفعال، الموضوعات لألفاظ الأفعال، على رأي. والثانية: كون الدال لفظاً والمدلول غير لفظ كزيد الدال على الشخص الإنساني. والثالثة: عكس الثانية كالخطوط الدالة على الألفاظ. والرابعة: كون كل منها غير لفظ كالعقود الدالة على الأعداد"⁴.

وقد قسم علماء المنطق الدلالة العامة من منطلق العلاقة بين الدال والمدلول إلى ثلاثة أقسام: "دلالة وضعية"، "دلالة عقلية" و"دلالة لفظية"⁵. كما قسموها من منطلق نوع الدال إلى: لفظية وغير لفظية، "لأن الدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية، وإن كان غير اللفظ

¹ كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تح: د علي دحروج، مر د رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م، بيروت، ج1، ص787.

² مسالك الدلالة بين اللغويين والأصوليين، د عبد الحميد العلمي، مطبعة أنفوبرينت، ط1، 2000م، فاس، ص23، نقله عن شرح البناني ص35.

³ كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، ج1، ص787.

⁴ المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

⁵ ينظر: معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال، مر، د ألتونجي، دار الجيل، ط1، 2003، بيروت ص143.

فالدلالة غير لفظية، وكل واحدة من اللفظية وغير اللفظية تنقسم إلى: عقلية وطبيعية ووضعية¹.

أولاً: الدلالة العقلية: وهي دلالة يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة ذاتية، ينتقل لأجلها منه إليه، والمراد بالعلاقة الذاتية استلزام تحقق الدال، في نفس الأمر تحقق المدلول فيها مطلقاً، سواء أكان استلزام المعلول للعلة، كاستلزام الدخان للنار أو العكس، كاستلزام النار للحرارة، أو استلزام أحد المعلولين للآخر كاستلزام الدخان للحرارة، فإن كليهما معلولان للنار، وتطلق العقلية أيضاً على الدلالة الالتزامية وعلى التضمينية². وهما قسمان من الدلالة اللفظية الوضعية.

أما **الدلالة الطبيعية** فهي "دلالة يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة طبيعية ينتقل لأجلها منه إليه، والمراد من العلاقة الطبيعية إحداث طبيعة من الطبائع، سواء كانت طبيعة اللفظ أو طبيعة غيرهما... كدلالة (أح أح) على السعال، وأصوات البهائم عند دعاء بعضها بعضاً، وصوت العصفور عند القبض عليه، فإن الطبيعة تنبعث بإحداث تلك الدوال، عند عروض تلك المعاني، فالرابطة بين الدال والمدلول ههنا هو الطبع³.

ومن علماء الدلالة من خص الدلالة الطبيعية باللفظية فقط⁴، أي الأصوات.

أما **الدلالة الوضعية**، فهي التي تقوم فيها العلاقة بين الدال والمدلول على أساس العرف اللغوي، وهي "أم الدلالات وأوسعها مجالاً، وعليها مدار الحديث"⁵، يقول **التهانوي** بأن: "الدلالة الوضعية هي دلالة يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة الوضع ينتقل لأجلها منه إليه"⁶. فالعلاقة بين الدال والمدلول هنا علاقة غير مبررة لا بالعقل ولا بالطبيعة.

¹ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ج1، ص788.

² المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

³ المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

⁴ ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص789.

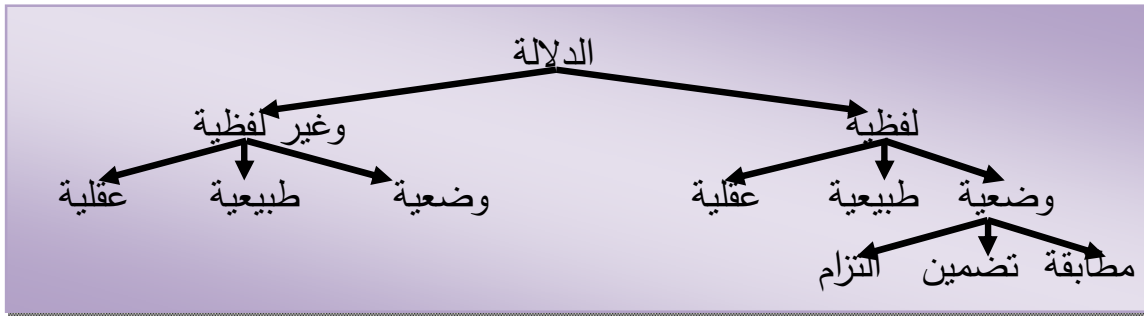
⁵ ملامح علم الدلالة عند العرب، رسالة دكتوراه دولة، إعداد سالم علوي، إشراف د الزبير سعدي، معهد اللغة العربية

وآدابها، جامعة الجزائر، (د س)، ص34.

⁶ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ج1 ص788.

والدلالة اللفظية الوضعية هي التي تختص بها اللغة، وقد قسمها علماء المنطق إلى ثلاثة أقسام: دلالة مطابقة، ودلالة تضمن، ودلالة التزام.

جاء في الكليات لأبي البقاء الكفوي: "...لأن الدلالة إما أن تكون على نفس المعنى الموضوع، فدلالة المطابقة سميت بذلك لمطابقة الدال المدلول، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، إذ هو موضوع لذلك، أو على جزء معناه، فدلالة التضمن سميت بذلك لتضمن المعنى لجزء المدلول، كدلالة الإنسان على الحيوان، أو على لازم معناه الذهني، لزم ذلك في الخارج أم لا، ودلالة الالتزام سميت بذلك لاستلزام المعنى للمدلول، كدلالة الإنسان على قابل العلم، هذا على رأي المناطقة في جعل الكل أقساما للفظية والوضعية"¹. كما هو مبين في الشكل التالي:



والدلالة التي تعنينا هي تلك التي تجمع بين الوضعية واللفظية، والتي يعرفها المنطقيون، بقولهم: "هي كون اللفظ بحيث إذا أرسل فهم المعنى للعلم بوضعه"². بمعنى أنها تمثل الصلة بين الدال والمدلول. والدوال فيها هي ألفاظ اللغة، وهي تجري مجرى العلامات اللغوية، ولا معنى للعلامة حتى يحتمل الدال ما جعلت العلامة دليلا عليه، ألا وهو المعنى أو المدلول، وبذلك يشيرون إلى أن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة وضعية اصطلاحية.

¹ الكليات، أبو البقاء، ص441. وينظر -أيضا- التعريفات، الشريف الجرجاني، ص63.

² مسالك الدلالة، د عبد الحميد العلمي، ص25. نقله عن التقرير والتحبير، ج1، ص99.

والجدير بالذكر أن المنطقيين لا يشترطون القصد في الدلالة، فهي عندهم "فهم المعنى مطلقاً، سواء أَرادَه المتكلم أم لا"¹. ويشيرون إلى الدلالة إما باعتبارها وصفاً للفظ، أو وصفاً للسامع، فهي: "صفة للفظ قائمة به متعلقة بمعناه، كالأبوة القائمة بالأب والمتعلقة بالابن، فإذا فسرت بالانتقال من اللفظ إلى المعنى، أو بأحد الفهمين، لم يلتبس أن الانتقال وفهم السامع ومفهومية المعنى ليست صفات قائمة باللفظ، لكنها منبئة عنه إنباءً ظاهراً على حالة قائمة، هي كون اللفظ بحيث يترتب عليه ما ذكر، وتلك الحيثية هي الدلالة"².

ويرى التهانوي أن الأصح استعمال الفهم، يقول: "ألا ترى إلى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه، كما أنه متصف بالدلالة، نعم، كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى أوضح في المقصود، فاخياره أحسن وأولى. وأجيب -أيضاً- بأن ههنا أموراً أربعة: الأول اللفظ، والثاني المعنى، والثالث الوضع، وهو إضافة بينهما أي جعل اللفظ بإزاء المعنى... والرابع إضافة ثانية بينهما عارضة لهما، بعد عروض الإضافة الأولى وهي الدلالة، فإذا نسبت إلى اللفظ، قيل إنه دال على معنى... وإذا نسبت إلى المعنى قيل إنه مدلول هذا اللفظ... وكلا المعنيين لازمان لهذه الإضافة، فأمكن تعريفها بأيهما كان"³.

وهذا المعنى لا يختلف عما جاء به ابن سينا حيث يقول: "ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم، ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلما أوردته الحس على النفس، التفتت إلى معناه"⁴. والعكس وارد كلما حضر المدلول بالبال صحبه الدال⁵.

¹ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ج1، ص792-793.

² دلالة السياق، ردة الله الطلحي، ص28، نقله عن حاشية الحفناوي علي ايساغوجي، ص12.

³ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، ج1، ص790.

⁴ اللفظ والمعنى في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، د، الأخضر جمعي، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001م.

ص17، نقله عن العبارة، لابن سينا، ص4.

⁵ المرجع نفسه، الصفحة ذاتها، نقله عن التعليقات، ابن سينا، ص96.

وقد حصر ابن سينا عناصر الدلالة اللفظية الوضعية في: الاسم (المسموع) والمعنى، أي الدال والمدلول، وأهمل الشيء أو المرجع الموجود في الأعيان¹.

ويمكن تمثيل ذلك في الشكل التالي:



وبذلك يتضح أن موضوع الدلالة قد استرعى اهتمام كثير من علماء المنطق، الذين تناولوها بالتعريف والدراسة والتقسيم، وما إلى ذلك، وقد كانوا في ذلك مرجعا لكثير من الأصوليين، كما سنرى في العنصر الموالي.

ثانيا: الدلالة عند الأصوليين والفقهاء:

يعرف الراغب الأصفهاني (ت356هـ)، الدلالة بصفة عامة بأنها: "ما يتوصل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات والرموز والكتابة، والعقود في الحساب سواء كان ذلك لقصد ممن يجعله دلالة، أو لم يكن بقصد، كمن يرى حركة إنسان، فيعلم أنه حي، قال تعالى: ﴿... مَا لَهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ...﴾ [سبأ-14]"². وقد اتفق في تعريفه هذا مع المنطقيين، وذلك في كونه لم يشترط القصد في الدلالة؛ إذ يقر بأنها قد تحدث دون قصد.

أما دلالة اللفظ فيعرفها، بقوله: «اعلم أن دلالة اللفظ عبارة عن كونه بحيث إذا سُمع أو تُخِيل، لاحظت النفس معناه»³.

وهذا لأن النفس تعرف لأي معنى وضع هذا اللفظ أو ذاك، جاء في مرآة الأصول: «إن معنى الدلالة عند علماء الأصول والبيان، فهم المعنى من اللفظ، إذا أطلق بالنسبة إلى العلم بالوضع، لا فهمه منه متى أطلق»⁴، وهو ما ذهب إليه كل من ابن حزم (ت456هـ)،

¹ ينظر: في اللغة، دراسة تمهيدية منهجية متخصصة في مستويات البنية اللغوية، د أحمد شامية، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2002م. ص148،

² المفردات في غريب القرآن، الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، مكتبة الأنجلوالمصرية، ص246-247

³ المصدر نفسه، ص247-248.

⁴ مسالك الدلالة بين اللغويين والأصوليين، د عبد الحميد العلمي، ص26. نقله عن مرآة الأصول، ص298.

والكلوذاني (ت510هـ) في بيانهم أن «الدلالة هي فعل الدليل»¹. أي " من قبيل الوصف المرتبط بالدال، بحيث لا ينفك معناه، متى حصل العلم بالوضع.

وذهب الزركشي (ت794هـ) المذهب نفسه في تعريف دلالة الألفاظ، حيث يقول: هي «كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه المعنى من كان عالمًا بوضعه له»².

ويعرف الأسنوي الدلالة بقوله: هي «كون اللفظ إذا أطلق فهم منه المعنى، من كان عالمًا بالوضع، وإن شئت قلت: فهم السامع من الكلام تمام مسماه أو جزأه أو لازمه»³.

وبإمعان النظر في التعريف السابق، نجد أنه يعرف الدلالة بأنها نسبة مخصوصة بين الدال والمدلول، بعد العلم بالوضع، بقطع النظر عن قصد المتكلم. وهذا ما يجمع عليه الأصوليون مستندلين على ذلك بقولهم: "فإننا إذا قاطعون بأننا إذا سمعنا اللفظ، وكنا عالمين بالوضع نعقل معناه، سواء أراده اللفظ أو لا، ولا نعني بالدلالة سوى هذا"⁴.

ولم يكتف الأصوليون بتعريف الدلالة، بل عمدوا إلى تحديد أركانها وتبيان مراتب هذه الأركان فيها، فهذا إمامهم الجليل، أبو حامد الغزالي (ت505هـ) يقول: "فإن للشيء وجودا في الأعيان، ثم في الأذهان، ثم في اللفظ، ثم في الكتابة، فالكتابة دالة على اللفظ، واللفظ دال على المعنى الذي في النفس، والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان"⁵.

وفي ذلك إشارة دقيقة إلى أركان الدلالة، كما فعل ابن سينا من الفلاسفة، مع اختلاف بينهما، حيث أن في تحديد الغزالي لأركان الدلالة ركنين إضافيين، هما: الشيء الموجود في الأعيان، والكتابة⁶.

ويمكن تمثيل دلالة الألفاظ عند الإمام الغزالي بالشكل التالي:

¹ دلالة السياق، ردة الله الطلحي، ص28، نقله عن الإحكام (ابن حزم)، ج1، ص39.

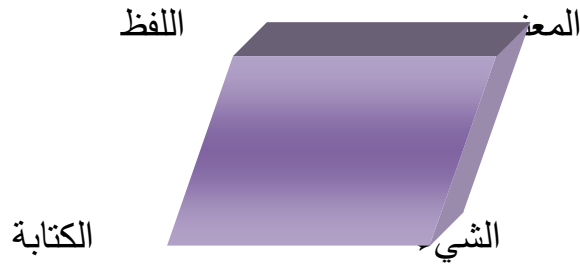
² البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، ج2، ص36.

³ مسالك الدلالة، د عبد الحميد العلمي، ص25، ص26، نقلا عن نهاية السؤل، ج1، ص144.

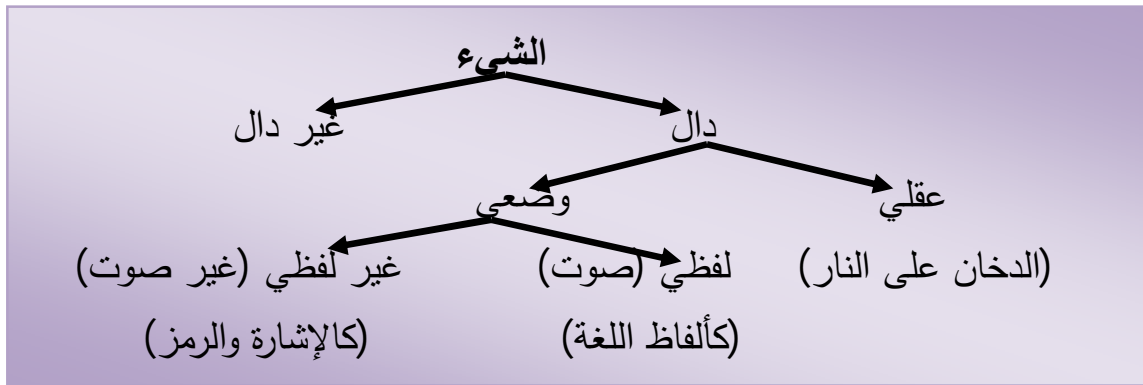
⁴ دلالة الألفاظ عند الأصوليين، د محمود توفيق محمد سعيد، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، 1987م، ص20.

⁵ معيار العلم في المنطق، أبو حامد الغزالي، تح: د سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، 1969، ص35-56.

⁶ أشار بعض المحدثين، ونخص منهم الفونولوجيين، إلى ما يشبه هذه الفكرة، حين بينوا أن الحروف المكتوبة لا تمثل الأصوات في حد ذاتها، وإنما تمثل رموزا لها، فإذا كانت الأصوات رموزا للمعاني، فإن الحروف المكتوبة هي رموز للرموز.



وقد قسم علماء الأصول الدلالة عدة تقسيمات منها: تقسيمهم لها من حيث نوع الدال، من جهة، ومن حيث نوع العلاقة بين الدال والمدلول من جهة ثانية: فأما من حيث نوع الدال، فقد جاء في **المستصفي**: «واعلم أن الأمور منقسمة إلى ما يدل على غيره، وإلى ما لا يدل، فأما ما يدل فينقسم إلى ما يدل بذاته وهو الأدلة العقلية،.. وإلى ما يدل بالوضع، وهو ينقسم إلى صوت وغير صوت، كالإشارة والرمز...»¹. ويمكن تمثيل ذلك بالشكل التالي:



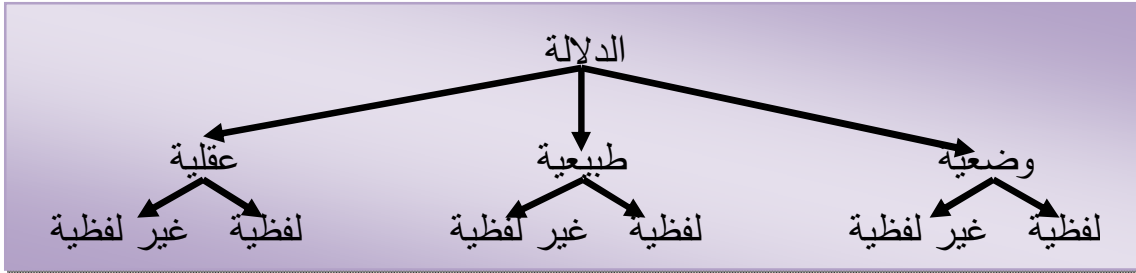
وأما من حيث العلاقة بين الدال والمدلول فقسموها إلى ثلاثة أقسام، يوردها التهانوي - مستندا إلى ما نقله عن الصادق الحلواني في حاشية الطيبي - بقوله: "ويمكن تقسيم الدلالة أولا إلى الطبيعية والعقلية والوضعية، ثم تقسيم كل منها إلى اللفظية وغير اللفظية"². وكل نوع من أنواع الدلالة عند الأصوليين - كما يظهر في المخطط السابق - ينقسم إلى قسمين:

¹ المستصفي في علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تص محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط 1996، بيروت، ص 184.

² كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، ج 1، ص 788.

الأول : الدلالة اللفظية، وهذه موضوعها اللفظ.

الثاني : الدلالة غير اللفظية، وذلك إذا كان الدال الموضوع غير لفظ، كإشارات والخطوط ، والنقوش ، ونحو ذلك¹.
ويمكن تمثيل ذلك في المخطط التالي:



وبذلك لم يختلف الأصوليون عن المنطقيين في تقسيمهم العام لأنواع الدلالة، غير أن اهتمامهم انصب على **الدلالة اللفظية الوضعية**. وقد عرفها بعضهم -ومنهم الغزالي- بأنها: "كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه المعنى للعلم بالوضع، سواء أكان بسماعة أو بمشاهدة الخط الدال عليه أو بتذكره"².

وهذه الدلالة سميت بالوضعية، لأن العقل يعتمد في فهم الدلالة على العلاقة المصطلح عليها بالوضع، وهي التي تدخل تحتها دلالة معظم أفاظ اللغة.

وقد قسمها معظم الأصوليين باعتبار وضع الواضع من جهتين:

-جهة العلاقة بين الدال والمدلول: تطابقاً ولزوماً.

-جهة العلاقة بين الدال والمدلول: خصوصاً وعموماً³.

فأما من الجهة الأولى فالدلالة اللفظية الوضعية عندهم ثلاثة أقسام هي: مطابقة وتضمين ولزوم...⁴. وقد اختلفوا في كون كل من التضمنية واللزومية داللتان لفظيتان أم عقليتان⁵؛ نظراً لأثر السياقات اللفظية والحالية في إدراكهما، فذهب الأصفهاني والحنبلي إلى

¹ معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال، ص150.

² ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ج1، ص789-790.

³ دلالة الألفاظ عند الأصوليين، د محمود توفيق محمد سعيد، ص24.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص25-26.

⁵ ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي، ص788-791.

أن الدلالة اللفظية هي المطابقة والتضمنين، أما الالتزام فهي دلالة عقلية، وذهب الزركشي إلى أن الثلاثة لفظية¹.

أما علماء الأصول من الحنفية فقد قسموا دلالة اللفظ باعتباريات يمكن تمثيلها في المخططات الآتية²:

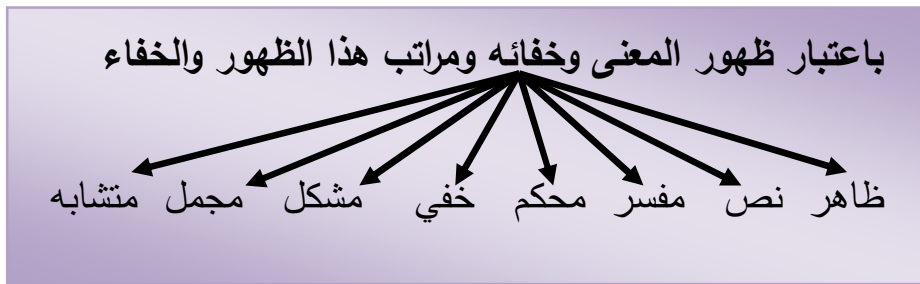
أولاً:



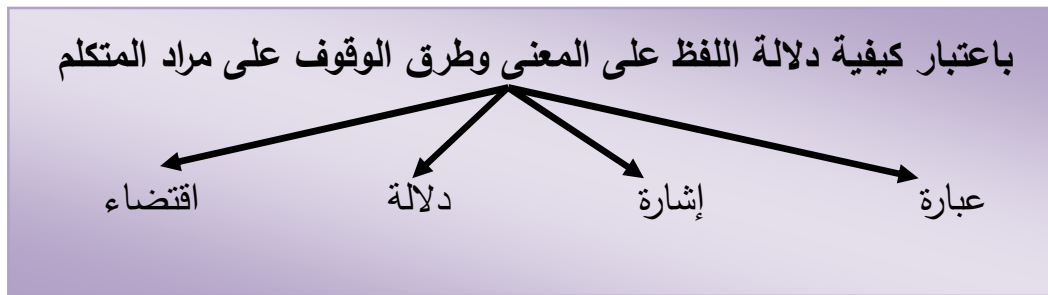
ثانياً:



ثالثاً:



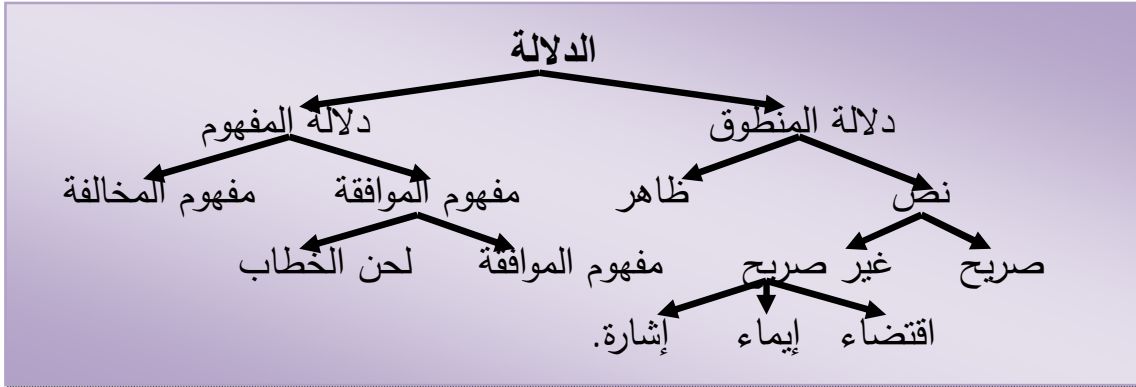
رابعاً:



¹ البحر المحيط الزركشي، ص 37 وما بعدها.

² هذه التقسيمات جاءت في كتاب المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربية)، د محمد محمد يونس علي، المدار الإسلامي، ط 2، 2007، بيروت، ص 91.

ويقسم الأئمة من علماء الأصول والفقهاء الدلالة باعتبار طبيعة المدلول، إلى دلالة منطوق، ودلالة مفهوم، وجعلوا المفهوم على قسمين: مفهوم موافقة، ومفهوم مخالفة، فأما مفهوم الموافقة، فيعني ما يوافق حكمه المنطوق، وأما مفهوم المخالفة، فيعني ما يخالف حكمه المنطوق¹. ولكل منهما تقسيمات جزئية نبينها في المخطط التالي:²



والملاحظ في هذه التقسيمات أنها تختلف باختلاف الاعتبارات، لاعتمادهم في ذلك على النص القرآني، والحديث النبوي الشريف ودلالاتهما. والنتيجة أن الدلالة كانت ركيزة العمل عند الأصوليين حيث تعرضوا لدلالة الألفاظ المفردة، وعرفوا كل لفظة على حدة، وما يقصد بها لاحتياجهم إلى ذلك، وتكلموا عن الأحكام المؤلفة³، أي دلالة التراكيب، كما لم يغفلوا دلالة السياق. وبذلك فإن "علم الأصول - على وجه الإجمال - إنما هو بحث في الدلالة"⁴، كما هو شأن البيان عند البلاغيين.

¹ دلالة المنطوق هو: ما دل عليه اللفظ في محل النطق، ينظر الإتيان، ج2، ص31، ويشتمل الحقيقة والمجاز، ودلالة المفهوم هي ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق. ينظر: علم الدلالة، د فريد عوض حيدر، ص109-111.

² للتفصيل ينظر: المعنى وظلال المعنى، د محمد محمد يونس علي، ص91. وعلم الدلالة، د فريد عوض حيدر، ص109-111. ودلالة الألفاظ عند الأصوليين، د محمود توفيق محمد سعيد، ص20.

³ ملامح علم الدلالة عند العرب، سالم علوي، رسالة دكتوراه دولة، ص29.

⁴ علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية، د فريد عوض حيدر، ص99.

ثالثاً: الدلالة عند البلاغيين والنقاد:

تميّز البلاغيون تميّزا واضحا في إثراء البحث الدلالي ومصطلحاته، حتى أن هناك مصطلحات مشتركة بين علمي الدلالة والبلاغة¹، ويعد الجاحظ (ت255هـ) أشهرهم على الإطلاق، فقد حدد الدلالة في خمسة أصناف.

يقول: "وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء، لا تنقص ولا تزيد، أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الحال، التي تسمى نصبة، والنصبة هي الحال الدالة، التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصر عن تلك الدلالات، ولكل واحد من هذه الخمسة صورة بئنة من صور صاحبها، وحلية مخالفة لحلية أختها، وهي التي تكشف لك عن أعيان المعاني في الجملة، ثم عن حقيقتها في التفسير، وعن أجناسها وأقذارها، وعن خاصها وعامها، وعن طبقاتها في السار والضار، وعمّا يكون منها لغوا بهرجا، وساقطا مطّرحا"².

يشرح الدكتور ردة الله الطلحي الكلام السابق بقوله: "يبدو أن الدلالة في اللفظ (وما هو في حكمه من الخط والعقد والإشارة)، من بين الدوال الخمس التي يذكرها الجاحظ، هي العلاقة بين اللفظ (الدال) والمعنى (المدلول) بالنظر إما لقصد المتكلم، أو فهم السامع³. كما لاحظنا عند ابن سينا، وغيره من المنطقيين. وعلى حد تعبير الجاحظ "على قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة وحسن الاختصار، ودقة المدخل، يكون إظهار المعنى، وكلما كانت الدلالة أوضح وأفصح، وكانت الإشارة أبين وأنور، كان أنفع وأنجع، والدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هو البيان الذي سمعت الله - عز وجل - يمدحه، ويدعو إليه، ويبحث عليه، بذلك نطق القران، وبذلك تفاخرت العرب، وتفاضلت أصناف العجم"⁴.

¹ مصطلحات الدلالة العربية دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، د، جاسم محمد عبد العبود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ص45.

² البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998م، ج1، ص75.

³ دلالة السياق، د، ردة الله الطلحي، ص29.

⁴ البيان والتبيين، الجاحظ، ج1، ص75.

بمعنى أن الدلالة عند **الجاحظ** هي استعمال الدال (من لفظ أو غيره) لبيان المراد (من المتكلم)، أو الوصول إليه (من السامع). ويتضح ذلك من خلال تعريفه للبيان بقوله: "البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصولة كائنا كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر، والغاية التي يجري إليها القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع"¹.

ويبين ابن رشيقي (ت456هـ) -ناقلا عن الرماني (ت384هـ)- أن البيان: "إحضار المعنى للنفس بسرعة وإدراك، ذلك لئلا يلتبس بالدلالة، لأنها إحضار المعنى للنفس وإن كان بإبطاء، والبيان الكشف عن المعنى حتى تدركه النفس من غير عقلة، وإنما قيل ذلك لأنه قد يأتي التعقيد في الكلام الذي يدل، ولا يستحق اسم البيان"²؛ فالدلالة بهذا المفهوم أشمل من البيان.

ولما كان اللفظ أكثر أصناف الدلالة استعمالاً في البيان، فقد ركز البلاغيون في درسه على دلالاته، فالألفاظ عندهم "توضع لتعيين الأشياء، أي وضعت بإزائها لتدل عليها، بحيث كلما أطلق اللفظ علم منه المعنى، للعلم بوضع ذلك اللفظ لهذا المعنى"³.

وقد عبر حازم القرطاجني (ت684هـ) عن هذا المفهوم بقوله: "فكل شيء له وجود خارج الذهن، فإنه إذا أدرك حصلت له صورة في الذهن، تطابق لما أدرك منه، فإذا عبر عن تلك الصورة الذهنية الحاصلة عن الإدراك، أقام اللفظ المُعبر به هيئة تلك الصورة الذهنية في إفهام السامعين وأذهانهم، فصار للمعنى وجود آخر من جهة دلالة الألفاظ، فإذا احتيج إلى وضعه رسوم من الخط تدل على الألفاظ، من لم يتهيأ له سمعها من المتلفظ بها، صارت رسوم الخط تقيم في الأفهام هيئات الألفاظ، فتقوم بها في الأذهان صور المعاني، فيكون لها أيضاً وجود من جهة دلالة الخط على الألفاظ الدالة عليها"⁴؛ فالمعاني

¹ المصدر السابق، ج1، ص76.

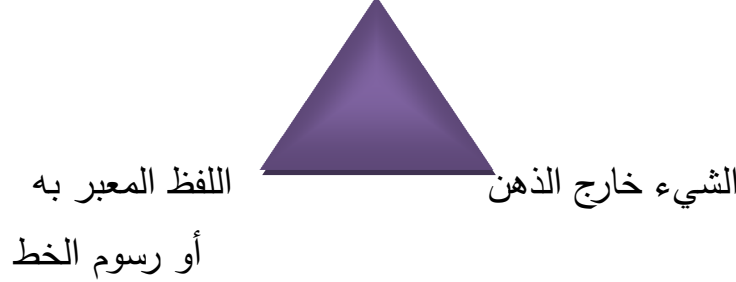
² العمدة، ابن رشيقي، تح: محمد عيد القادر أحمد عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ج1، ص254.

³ ينظر: الدلالة اللفظية، د محمود عكاشة، ص8-9.

⁴ منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تح: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1981،

عنده إنما: "تحصل في الأذهان عن الأمور الموجودة في الأعيان"¹. ويمكن تمثيل ذلك في الشكل التالي:

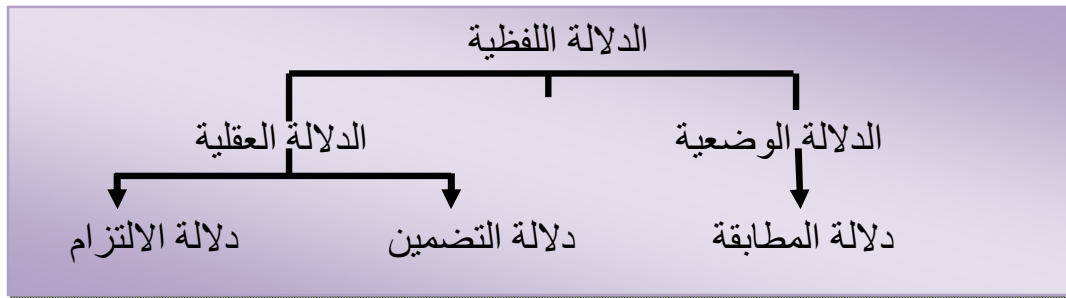
صورته في الذهن



وهو ما ذهب إليه معظم النقاد والبلاغيين، حيث ذكر **الجاحظ**، قائلاً: "قال بعض جهابذة الألفاظ ونقاد المعاني: المعاني القائمة في صدور الناس، المتصورة في أذهانهم، والمتخيلة في نفوسهم، والمتصلة بخواطرهم، والحادثة عن فكرهم، مستورة خفية... وإنما يحيي تلك المعاني ذكرهم لها"²، أي تلفظهم بها.

أما تقسيمهم للدلالة فلا يختلف عن تقسيم علماء المنطق، مما جعل الدكتور **فايز الداية** يصرح أن الدرس الدلالي عند البلاغيين مستعار من المنطق³، كما هو حال الأصوليين. إلا أنهم اختلفوا معهم في تصنيف هذه الأقسام بين الوضعية والعقلية، حيث ذهب أغلب البلاغيين ومنهم **السكاكي** (ت626هـ)، و**الخطيب القزويني** (ت739هـ) إلى أن دلالة المطابقة هي دلالة وضعية، أما التضمين والالتزام فهما دالتان عقليتان⁴.

ويمكن تمثيل ذلك في الخطط التالي:



¹ المصدر السابق، ص09.

² البيان والتبيين، الجاحظ، ج1، ص75.

³ ينظر: علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، د، فايز الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1996، ص9.

⁴ ينظر: دلالة السياق، ردة الطلحي، ص31-32.

أما عن الدلالة غير اللفظية، -ومنها الإشارة- فيقول عنها **الجاحظ**: "فأما الإشارة فباليد، وبالرأس، وبالعين والحاجب والمنكب، إذا تباعد الشخصان، وبالثوب وبالسيف، وقد يتهدد رافع والسوط، فيكون ذلك زاجرا، ومانعا رادعا، ويكون وعيدا وتحذيرا"¹. وكذلك الخط و النسبة والعقد، وقد فصل فيها الجاحظ في كتابه البيان والتبيين.²

أما الحركة النقدية في التراث، فقد أولت قضية اللفظ والمعنى عناية خاصة، لكنهم اختلفوا في الأصل أهو اللفظ أم المعنى؟ فذهب الجاحظ إلى تقديم اللفظ على المعنى بقوله: "والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والبديوي والقروي والمدني، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ وسهولة المخرج"³.

وذهب **ابن جني** إلى أن الألفاظ خدم للمعاني، والمخدوم لا شك أشرف من الخادم، إلا أن العناية بالألفاظ عنده لازمة، لأن الألفاظ عنوان المعاني.⁴

وجاء **عبد القاهر الجرجاني** (ت471هـ) ليوفق بين المذهبين **بنظرية النظم**، وهو يرى أن اللفظ لا وزن له إذا كان مفردا، فهي لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، وكذلك المعنى، بل لا بد من ملازمة اللفظ والمعنى في السياق اللفظي.⁵

وقد قسم الدلالة إلى نوعين: "دلالة مباشرة، ودلالة غير مباشرة، وجعل مدار الدلالة غير المباشرة في البيان، ويظهر من ذلك أنه يدرك الفرق بين (المعنى) و(معنى المعنى)، فالمعنى: هو المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، ومعنى المعنى: هو أن تعقل من اللفظ المعنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى غيره".⁶

وبالإضافة إلى ما سبق، تناول البلاغيون والنقاد العرب مباحث دلالية كثيرة، منها: الحقيقة والمجاز، والخبر والإنشاء، وأغراضهما. وقضايا كثيرة ساهمت في إثراء الدرس الدلالي عند العرب، وهي قضايا لم يغفل عنها اللغويون والنحاة أيضا.

¹ البيان والتبيين، الجاحظ، ج1، ص77.

² ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص79-81.

³ الحيوان، الجاحظ، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج2، ص67.

⁴ ينظر: الخصائص: ج1، ص122.

⁵ ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، 2002، ص47-49.

⁶ ينظر: المصدر نفسه، ص272.

رابعاً: الدلالة عند اللغويين والنحاة:

تتاول الدارسون العرب البحث اللغوي في بداية مشوارهم تتاولا متكاملًا، دون تمييز علم عن آخر، وكان الدارس فيهم نحوياً لغوياً وعالم أصول ومنتكماً وفقهياً...¹ ومنهم أبو هلال العسكري (ت395هـ) الذي يقول: "إن الكلام ألفاظ يشتمل على معان تدل عليها وتعتبر عنها"². ويعرف الدلالة بذكر خاصتها، وما يميزها عن غيرها من مصطلحات، كالدليل والشبهة والأمانة والعلامة والاستدلال. وتعريف الدلالة عنده هو "ما يمكن الاستدلال به، والدلالة على الشيء ما يمكن للناظر فيها أن يستدل بها عليه"³.

ومن هذا المنطلق اصطلح على الألفاظ بـ"الأدلة اللغوية"، لأن هذا الاصطلاح يشير إلى تلك العمليات الذهنية التي تربط بين الألفاظ ومدلولاتها.

وقد ميز بين العلامة والدلالة، وبين العلاقة بينهما، بقوله: "وعلمة الشيء ما يعرف به المعلم له، ومن شاركه في معرفته دون كل واحد، كالحجر تجعله علامة لدفين تدفنه، فيكون دولة [أي دلالة] لك دون غيرك... ثم يجوز أن تخرج الدلالة على الشيء من أن تكون دلالة عليه، فالعلامة تكون بالوضع، والدلالة بالاختصاص"⁴.

والظاهر من الأمثلة التي أوردها أن الدلالة تشترط القصد في المعنى، وهو ما ذهب إليه علماء العربية لغويين ونحويين، فما يفهم من غير قصد من المتكلم لا يكون مدلولاً للفظ؛ فالدلالة عندهم هي "فهم المقصود، لا فهم المعنى مطلقاً"⁵، فإن دل اللفظ على معنى غير مراد، فليس من الدلالة في شيء، لخلوه من القصد، وذلك لأن "الدلالة على الشيء هي لا محالة إعلامك السامع إياه"⁶.

¹ المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

² المعنى اللغوي، دراسة عربية مؤصلة نظرياً وتطبيقياً، للأستاذ الدكتور، محمد حسن حسن جبل. مكتبة الآداب، القاهرة، ص9. نقله عن كتاب الصناعتين، ص75.

³ الفروق اللغوية، العسكري أبو هلال العسكري، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1980 ص61-62.

⁴ المصدر نفسه، ص62.

⁵ مسالك الدلالة بين اللغويين والأصوليين، د عبد الحميد العلمي، ص27.

⁶ المرجع نفسه، ص39.

ونرى أن ذلك يعود إلى تركيزهم على المعنى في الدلالة، أي المدلول، وهو الصورة الذهنية، التي وضع بإزائها اللفظ¹. فلما كان المدلول أو المعنى هو الغاية من اللغة، أطلق مجازاً وتعميماً على الدلالة، فأصبح لدى البعض مرادفاً لها.

وقد ظهر اللغويون في هذه النقطة على ثلاثة مواقف، هي:

الرأي الأول: يرى أن هناك ترادفاً بين المعنى والدلالة².

الرأي الثاني: يرى أن المعنى أوسع من الدلالة، لاهتمام المعنى بالعبارة والجملة، واهتمام الدلالة باللفظة المفردة³.

الرأي الثالث: يرى أن الدلالة أوسع من المعنى، فالدلالة عامة، والمعنى خاص، والدلالة تشمل الدال والمدلول والعلاقة بينهما، ويقابل المعنى المدلول⁴.

ورغم الاختلاف في بعض المصطلحات والمفاهيم الدلالية بين اللغويين، إلا أن معظمهم يذهب إلى أن "الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له، ليدل المفرد على المفرد، والمثنى على المثنى، والجمع على الجمع، وقد يخرج عن هذا الوضع قسماً: مسموع، ومقيس"⁵.

أما تقسيمهم للدلالة، فجاء على أساس لغوي صرف، وكان ذلك على يد ابن جني (ت392هـ) الذي أورد تقسيماً لأنواع الدلالة مغايراً لمن سبقه من العلماء، يقول: «اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معد مراعي مؤثر، إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب، فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية (...). ألا ترى إلى قام، ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه...»⁶.

¹ ينظر: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، د محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت، (د ط)، ص 285-288

² ينظر: علم الدلالة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998، ص 11.

³ ينظر: المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

⁴ الدلالة اللفظية، د محمود عكاشة، ص 8. وعلم الدلالة العربي، فايز الدية ص 9.

⁵ تطور الدلالة المعجمية بين العامي والفصيح، (معجم دلالي)، د عبد الله الجبوري، ج 1، ص 5، نقله عن همع الهوامع،

ج 1، ص 50،

⁶ الخصائص، ابن جني، ج 1، ص 69.

وفي الأخير نستخلص من هذا العرض الذي استقصينا فيه الدرس الدلالي عند العرب، أن معنى لفظ "الدلالة" في الاصطلاح لا يختلف عن معناه في اللغة؛ إلا أن معناها قد انتقل من معنى حسي، وهو الدلالة على الطريق، إلى معنى عقلي مجرد وهو معنى الدلالة على معاني الألفاظ¹.

كما تبين أن العلماء العرب قد توسعوا في بحث قضايا الدلالة، مما حدا بهم إلى شرف السبق في كثير من قضايا الدلالة، وقد ذكر محمد مفتاح "أن الثقافة العربية تقوم على أساسين هما (المدال) و (المدلول)..."². وبذلك فإنهم تقدموا على الدالبيين المحدثين في تأصيل هذا العلم، وتفوقوا عليهم بفهم (حقيقة الدلالة)، وأثرها في تطوير المباحث اللغوية³. ولم يقتصر تناول الدلالي عند العرب على اللغة، بل كان "ضمن اهتمامات لغوية وغير لغوية، أو "على نحو مشجر بضروب الثقافة الأخرى، من غير أن يحمل عنوانا مميزا له، ومصنفاته ومعاييره الموثقة"⁴؛ لذلك جاءت تعريفاتهم لها عامة في بعض الأحيان، لتشمل لتشمل ما يسمى عند المحدثين بالسيميائية، وتختص في أحيان أخرى، لتقتصر على اللفظ المفرد منه والمركب، فيما يسمى عند القدماء بدلالة الألفاظ، بل إن تفصيلاتهم في دلالة الألفاظ لم تشهدا أي أمة من الأمم قديما أو حديثا، غير أنه لم يطلق عليه اسم علم الدلالة إلا حديثا، كما سيأتي بيانه.

¹ ينظر: علم الدلالة، د فريد عوض حيدر، ص12.

² المرجع نفسه، ص11.

³ التطور اللغوي التاريخي، د إبراهيم السمراي، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ط3، 1983، ص 35.

⁴ علم الدلالة العربي (النظرية والتطبيق)، د فايز الداية، ص7.

2_ الدلالة عند المحدثين:

أولاً: الدلالة عند الغرب المحدثين:

يشار إلى الدلالة عند الغربيين بمصطلحين عادة، المصطلح الأول هو Signification أو Signifiante والثاني هو Semantics، ويغلب على الثاني استعماله بمعنى علم الدلالة، كما يستعمل (بحدف S) وصفاً في كثير من الأحوال، في حين أن الأول يستخدم للإشارة إلى العملية التي يقترن بها الدال بالمدلول¹. وهذا الأخير هو المفهوم الذي تناوله العرب، كما سبق وأن رأينا.

ومصطلح Semantique أو Semantic التي استقرت عنواناً لهذا العلم، إنما هي نتاج انجليزي وفرنسي، ارتضاها منذ ظهورها كثير من علماء اللغة²، ويرى اللغويون المحدثون أن هذا المصطلح مشتق "من أصل يوناني مؤنث (Semantikté) مذكوره (Semantikos) أي يعني، يدل، ومصدره كلمة (Sema) بمعنى إشارة"³، أو كما يقول "بيير قويرو" (Piere Guiraud): "مشتق من الكلمة اليونانية (Semaino)، التي تعني دل على، والمتولدة من الكلمة الأصل (Sens) أي المعنى"⁴.

أما عن ظهور هذا المصطلح فقد كان في أوروبا، عندما كتب ميشيل بريال (Michel Breal) اللغوي الفرنسي بحثاً بعنوان "مقالة في السيمانتيك" (Essai de semanti) عام (1883م)⁵.

¹ المعنى وظلال المعنى، د، محمد محمد يونس علي، ص88.

² علم الدلالة (مع دراسة تطبيقية مقارنة) بين العربية والفصحى وعبرية العهد القديم، حول دلالات كلمة (العين) وكلمة (يد)، الدكتور، محمود احمد حسن المراغي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ص5.

³ علم الدلالة العربي، فايز الداية، ص6.

⁴ علم الدلالة دراسة وتطبيق، د، نور الهدى لوشن، ص23، نقلته عن La loi de Grimm.In ENCARTA , et, Encyclopédie 2000, p5, Piere Guiraud, la semantique .

⁵ ينظر: مدخل إلى علم الدلالة، سالم شاكر، تر محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص4، وينظر علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، د فايز الداية، ص6.

وكان بذلك أول من استعمل مصطلح (سيمانتيك) لدراسة المعنى¹، معلنا ميلاد علم الدلالة الحديث، بوصفه علما مستقلا بذاته²؛ حيث كانت القضايا الدلالية قبل ذلك متفرقة بين ثنايا الدراسات البلاغية في الثقافة الغربية القديمة³. وتبعه في ذلك دارمستر (Darmester) في كتابه "حياة الألفاظ" الصادر عام (1887م)، وتطرق فيه إلى مسائل دلالية متعددة. وبذلك صار هذا المصطلح مقبولا في الفرنسية والانجليزية⁴، يقول بالمر (Palmer): يعد مصطلح علم الدلالة Semantics إضافة حديثة في اللغة الانجليزية⁵. وقد انتشر -بعد ذلك- في مختلف لغات العالم مترجما أو بلفظه الأصلي.

أما منهجه فقد كان مقتصرًا في البداية -كطبيعة الدراسة الدلالية في هذه الآونة- على الناحية التاريخية الاشتقاقية للألفاظ، كأن يقارن الكلمة بنظائرها في الصورة والمعنى، حتى يتسنى إرجاعها إلى أصل معين، تفرع إلى عدة فروع في لغة واحدة أو أكثر، وقد اهتمت دراسة بريال هذه، ببحث الدلالة في ألفاظ تنتمي إلى لغات قديمة في الفصيلة الهندية الأوروبية مثل اليونانية، والسنسكريتية واللاتينية⁶، ومع ذلك فإن دراسة بريال تعد نقطة تحول مهمة في دراسة المعنى، وقد كانت دراسته ذات وجهتين:

- 1- الوجهة التاريخية: وفيها يهتم السمانتيك بتبيين تطور المعاني في اللغة، والقوانين التي تحكم هذه التطورات، مثل: ضيق المعنى، ووسعه، وانزياحه...
- 2- الوجهة النفسية الاجتماعية: باعتبار أن اللغة تعبير عن الفكر، وفي الوقت ذاته هي انعكاس للمظاهر والمعاملات الاجتماعية والأحوال النفسية، مثل: احتكاك الشعوب، وما يعترى المجتمعات من تغيرات وتبدلات⁷.

¹ ينظر: علم الدلالة أحمد مختار عمر، ص22. نقله عن Paper in Linguistics, Firtf, J R, 1934-1951, Oxford University, Press, London, 1957, p15.

² ينظر: علم الدلالة العربي، د فايز الداية، ص6.

³ ينظر: اللسانيات والدلالة، منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، ط2، 2007، ص26.

⁴ ينظر: علم الدلالة أحمد مختار عمر، ص22

⁵ علم الدلالة إطار جديد، تر د صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص10.

⁶ دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، ط3 ص7، وعلم اللغة، د، محمود السمران، ص 317، 318.

⁷ المعجمية العربية، د ابن حويلي الأخضر ميني، دار هومه، الجزائر، 2010، ص84.

ويعد "فيرديناند دي سوسير" (Ferdinand de saussure) ممن تثبت أسس هذا العلم، ونقله من الطابع التاريخي التطوري إلى الطابع الوصفي، حيث ميز بين الدال والمدلول¹، وحصر عناصر العلامة اللغوية، أو الدلالة في هذه الثنائية، وأهمل الموضوع، وهو الشيء أو المرجع الذي تحيل إليه العلاقة الدلالية²، فالدلالة عنده عبارة عن "ارتباط متبادل أو علاقة متبادلة بين الكلمة (أو الاسم) أي بين الصورة السمعية وبين الفكرة"³، أو - كما يقول "دي سوسير": "الدلالة اللسانية لا تجمع اسما إزاء مسمى، ولا تربط الشيء باللفظ بل الدلالة توجد تصورا مع صورة سمعية"⁴.

فالعلاقة بين ركني الدلالة علاقة ذهنية، لأن عند سماعنا دالا ما، لا نستحضر الشيء المادي، وإنما نستحضر صورتها الذهنية، فالمدلول أو المعنى ليس الشيء المادي في حد ذاته، لأن هذا الأخير يقع خارج اللغة، وإنما هو تصوره الذهني، وهو في ذلك يلتقي مع ابن سينا، من الفلاسفة العرب.

أما فيرث (j, R, Firth) فالمدلول أو المعنى عنده هو "مجموعة الخصائص والمميزات اللغوية للكلمة أو العبارة أو الجملة"⁵. أي أن المعنى عنده "كل مركب من مجموعة الوظائف اللغوية، وأهم عناصر هذا الكل هو الوظيفة الصوتية، ثم المورفولوجية (الصرفية) والنحوية والقاموسية والوظيفية الدلالية للسياق"⁶.

ولا يختلف مفهوم المعنى أو المدلول عند ستيفن أولمان (S, Olman) عنه عند أوجدن ورتشاردز (Ogden & Retchardz)، وشارل ساندرس بيرس (Charl Sendres Pers)، حيث يرى أن المعنى هو المدلول المرتبط باللفظ من جهة، وبالشيء

¹ في اللغة، دراسة تمهيدية منهجية، د أحمد شامية، ص 147.

² المرجع نفسه، ص 148، نقله عن مجلة تجليات الحداثة، معهد اللغة العربية، العدد 2، 1993، ص 34.

³ ينظر: محاضرات في علم اللسان العام، فيرديناند دي سوسير، تح: د عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2006. ص 104-105.

⁴ المرجع نفسه، ص 104.

⁵ علم اللغة، د، محمود السعران، ص 312.

⁶ علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية، الدكتور فريد عوض حيدر، ص 20.

الذي يشير إليه في الواقع، من جهة ثانية¹، ويعرف المدلول بأنه: "الفكرة التي يستدعيها اللفظ"²، أي أنه أحد أركان الدلالة.

وأما "بلومفيلد" (L, Bloomfield) فالمعنى "هو الموقف الذي ينطق فيه الحدث اللغوي المعين، والاستجابة أو رد الفعل الذي يستدعيه هذا الحدث في نفس السامع، أو بعبارة أخرى، المعنى اللغوي عند "بلومفيلد" إن هو إلا الحوادث التالية والسابقة للكلام"³، أي إنه "يتكون من الأشياء الهامة التي يتعلق بها الكلام من الأحداث العملية"⁴، وهذا التعريف للمصطلح، مبني على تفسير الموقف اللغوي، الذي يحدث فيه مجموعة من المثيرات والاستجابات على النحو التالي: **مثير عملي ← رد فعل لغوي... مثير لغوي ← رد فعلي عملي** أي أن (بلومفيلد) وأتباعه من السلوكيين يرون أن "دراسة المعنى دراسة علمية تعد شيئاً غاية في الصعوبة، إن لم تكن مستحيلة، وهم يستدلون على ذلك بالصعوبات البالغة التي تكتنف مثل هذه الدراسة، منها كون المعنى معطى نفسي مجرد، ويختلف باختلاف الثقافات والأمزجة، وخضوعه للتطور والترادف والاشتراك، وغير ذلك"⁵. ومن أجل ذلك أخرج السلوكيون المعنى من مجال علم اللغة، من حيث كون المعنى -على حد تعبيرهم- أضعف نقطة في الدراسة اللغوية⁶.

أما التحليلون من أتباع (نوم تشومسكي) (Noam Avram Chomsky) فقد رأوا أن هناك رباطاً وثيقاً بين التراكيب والمعاني، أو قل بين الشكل والمضمون، وجعلوا علم الدلالة فرعاً من فروع علم اللغة، لا ينفك عنه، ولذا نصوا على أن اللغة نشاط يحمل معنى⁷. ويرون أن الدلالة موضوعها تراكيب اللغة لا مفرداتها.

¹ ينظر: دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص76.

² المرجع نفسه، ص79.

³ والحوادث السابقة هي المثيرات والدوافع التي تدفع المتكلم إلى أن يتكلم، والحوادث التالية للكلام هي الاستجابة التي يبديها السامع، سواء أكانت استجابة سلبية، أم إيجابية، ينظر: دور الكلمة في اللغة ستيفن أولمان، هامش ص81.

⁴ ينظر: علم اللغة، د، محمود السعران، ص306.

⁵ ينظر: في اللغة، د أحمد شامية، ص149

⁶ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص24.

⁷ أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، كريم حسام الدين، ط3، مكتبة النهضة المصرية، 2000 م، ص244.

وبهذه الجهود وغيرها استقل علم الدلالة بذاته كفرع من علوم اللغة، يختص بدراسة المعنى، في مقابل الصوت الذي تدرسه الفونولوجيا، معتبرا مختلف مستويات اللغة خدما للمعنى.

وقد توالى التعريفات التي أطلقها اللغويون الغربيون على هذا العلم، منها تعريف **بير جيرو** له، بأنه "العلم الذي يهتم بدراسة معاني الكلمات"¹، وكأنا به يشير إلى أن علم الدلالة يقتصر على دراسة المعنى المعجمي. لكنه يعود ويعرفه -مرة أخرى- بأنه: "العلم الذي ينطلق من مجموع جزئيات، ليضبطها في شكل قوانين ونظم، تتحكم في مسيرة الباحث عن الدلالة، أو المعنى بصورته الكلية"².

ويعرفه **جون لاينز** (John Lyons) بأنه العلم الذي يعالج إشكالية الوقوع على قوانين المعنى، والتي تكشف أسرارها، وتبين السبل إليه وكيفية حركته³. وعرفه **بايلون** (Baylon) و**ميجنوت** (Mignot) بأنه "الدراسة العلمية للمعنى أو للدلالة"⁴، وذلك دون أن يحددا طبيعة هذا المعنى أو الدلالة.

في حين فصل **كيربرات** (Kerbrat) في تعريفه، بقولهم: هو "دراسة معنى الكلمات والجمل والخطابات في اللسان الطبيعي"⁵.

ويظهر من تعدد تعريفات علم الدلالة، صعوبة الاستقرار على تعريف لها، ويعبر الدالليون الغربيون على لسان **جون لاينز** بقوله: "تعرف الدلالة بمادة كدراسة للمعنى، وهذا التعريف المؤقت الذي نرتضيه حاليا"⁶.

¹ علم الدلالة، بيار جيرو، تر منذر عياشي، دار طرابلس، دمشق، ط1، 1988، ص20.

² المرجع نفسه، ص20.

³ ينظر: علم الدلالة العربي، د، فايز الداية، ص6.

⁴ Initiation a la Sémantique Du Langage, Christian Baylon & Xavier Mignot, Armand Colin, 2007, p3 ;

⁵ الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، قرطاج للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص204. نقله عن:

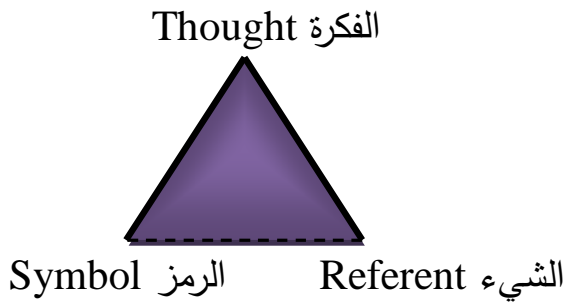
Sémantiqu», Kerbrat-Orecchioni, in : Encyclopaedia Universalis (C.D),p.1

⁶ علم الدلالة، د، نور الهدى لوشن، ص34. نقلته عن. j, Lyons, p9, éléments de Sémantique,

وعبارة "ترتضيه حالياً" تدل على عدم الاستقرار على تعريف لهذا العلم¹، وذلك في رأينا يعود إلى الخلط بين الدلالة (Signification) وعلم الدلالة (Semantics)، والدلالة (Signification) والمعنى Sens من ناحية ثانية، وبينها وبين السيمياء (Sémiotics) من ناحية ثالثة. وهي مصطلحات متحدة الأصل الاشتقاقي، مما يجعل صعوبة كبيرة في فرز معاني المشتقات.

وبصفة عامة يمكن تعريف علم الدلالة، على أنه "الدراسة العلمية للمعنى اللغوي، دون غيره من المعاني الأخرى²، فهو -إن- جزء من علم اللغة الحديث، إلا أن إرهاباته الأولى تعود إلى زمن قدماء الذين سبقوا إلى كثير من قضاياها.

وقد اقتصر علم الدلالة الحديث بالدلالة اللغوية، ومدَّ بصره إلى النظم الصوتية والصرفية والنحوية، ليجعل منها دوالاً وظيفية، ولتكون جزءاً من اهتمامه، إضافة إلى اهتمامه بدلالة الرمز (symbol) وعلاقته بالفكرة والشيء، المباشرة وغير المباشرة، التي تظهر في المثلث الدلالي، الذي يعبر دائماً عن هذا الثالوث العلائقي بين الرمز والفكرة والشيء³. وهو ثالوث يشكل العناصر الدلالية لمعجم اللغة أو مفرداتها، ولم يختلف عما أقره البلاغيون العرب قديماً. وهو ما يوضحه الشكل التالي:



إن يمكننا أن نعتبر علم الدلالة عند الغرب هو دراسة وظيفة اللغة من حيث أن هذه الوظيفة تتمثل في إيصال المعنى، وفي هذه الوظيفة تدخل العناصر التالية: الأصوات، والكلمات، والتراكيب، بالإضافة إلى العناصر السياقية.

¹ مصطلحات الدلالة العربية، د جاسم محمد عبد العبود، ص 48.

² المعجمية العربية، د ابن حويلي الأخضر ميدني، ص 83. نقله عن G.Mounin, Clefs pour la Sémantique, p9.

³ ينظر: علم الدلالة إطار جديد، ف ر بالمر، ص 46. وينظر: دلالة السياق، ردة الطلحي، ص 39.

ثانيا: عند العرب المحدثين:

أطلق العرب المحدثون مصطلحات كثيرة على علم الدلالة، ومنها: الداليات، والدالية، وعلم الدلالة، وعلم (المعنى)، "وبعضهم يستخدم المصطلح كما هو (السيمانتيك)، كلها مصطلحات نجدها في الدرس الدالي العربي الحديث"¹.

ومعظمهم يعرف علم الدلالة كما عرفها معظم الغربيين؛ بل ينقل عنهم تعريفاتهم، فهذا الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه "علم الدلالة" ينقل تعريفهم لها بأنها: "العلم الذي يدرس المعنى"، أو "ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى"، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى"².

أما الدكتور فايز الداية فينقل تعريف جون لاينز³.

وممن حاول تعريف علم الدلالة ولم يظهر عليه النقل نذكر الدكتور محمد المبارك الذي يذكر بأن الدلالة مبحث من علم اللغة، وهو: "العلم الباحث في ما بين الألفاظ والمعاني من صلات"⁴.

والدكتور خليفة بوجادي: الذي يعرفه بأنه: دراسة للأدلة اللغوية ووظائفها، أي أنه يبحث في المعنى، وكل متعلقاته وملابساته..."⁵.

أما الدراسات في علم الدلالة العربي، فبعد أن أصدر الدكتور "إبراهيم أنيس في (1958م) كتابه الشهير "دلالة الألفاظ"، توالى التأليفات في مختلف موضوعات علم الدلالة وقضاياها، كما نشطت ترجمة كتب علم الدلالة من لغات مختلفة إلى العربية، مما أثرى كثيرا الدرس الدالي العربي حديثا، وظهرت مؤخرا كثير من البحوث والرسائل الجامعية التي

¹ محاضرات في علم الدلالة مع نصوص وتطبيقات، د خليفة بوجادي، ص23

² علم الدلالة، د، أحمد مختار عمر، ص11.

³ ينظر: الصفحة 35، من هذا البحث.

⁴ فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر، لبنان، ط2، 1964، ص168.

⁵ محاضرات في علم الدلالة، د خليفة بوجادي، ص24.

تتناول قضايا علم الدلالة، إما بالتأصيل لهذا العلم في التراث، وإما بتطبيق نظرياته في مجالات مختلفة¹.

غير أن أشهر هذه الدراسات، وأكثرها انتشاراً، هي ما نقله اللغويون العرب في مجالات منها: دراسة مفهوم الدلالة، عند مختلف اللسانيين، وأنواع الدلالات كالدلالة الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالة الاجتماعية (المعجمية) والسياقية...².

ثالثاً: موضوع علم الدلالة عند المحدثين:

يقول الدكتور أحمد مختار عمر "أجمع المحدثون من علماء اللغة العرب والغربيين على أن الدلالة هي دراسة علم المعنى³. وأظنه يقصد دراسة المعنى. لكن السؤال المطروح: أي نوع من المعنى يقصد؟ أهو معنى المفردة، أي الدلالة المعجمية أم معنى التركيب، أم أشياء أخرى؟

إن المتتبع لمسيرة هذا العلم منذ نشأته يجد اختلافاً بين العلماء في مناهج تناوله وحدود موضوعه، فقد كان في البداية يركز على دراسة دلالة المفردات وطرق تطورها، فبدأ أن موضوعه هو دلالة المفردات، وهذا ما ذهب إليه علماء المعاجم "إذ يرون أن موضوع علم الدلالة هو المعنى المعجمي، أي أنه يدرس الألفاظ المفردة، لذلك "فهم يعرفون" علم الدلالة: بأنه ذلك الفرع من علم اللغة الذي يقوم بدراسة المعنى المعجمي"⁴. lexical meaning . بمعنى أن الدلالة تختص بدراسة الكلمات المفردة، أو الوحدات المعجمية Lexical Items أو Lexeme، دون التراكيب اللغوية.

أي أن علماء المعاجم ينظرون إلى علم الدلالة نظرة ضيقة، فهو عندهم "يختص بدراسة المفردات ودلالاتها، دون النظريات المختلفة، التي قد يتطرق إليها العلماء عند دراستهم

¹ ينظر: المرجع السابق، ص 54.

² ينظر: في اللغة، د أحمد شامية، ص 148.

³ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 22، وعلم الدلالة العربي، فايز الداية، ص 6.

⁴ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الطبعة، 2006، ص 69.

للدلالة¹، ويؤكد ذلك ما يشعر به بعض علماء المعاجم اليوم، من وجود هوة عميقة تفصل النظريات على تقاليد راسخة في صناعة المعاجم².

وقد ظهرت نظريات دلالية حديثة تحاول تقليص هذه الهوة، معتمدة دلالة الكلمة أساساً للدراسة الدلالية، منها نظرية الحقول الدلالية، ونظرية التحليل التكويني، "ومن أصحابهما فايسجربير (Weisgerber)، وترابير (Treir)³، وغيرهما.

أما التحويليون من أصحاب نوم تشومسكي (Noam A Chomsky) فذهبوا إلى القول بقصور المعنى المعجمي، ورأوا أن موضوع علم الدلالة تراكيبيها اللغوية لا مفرداتها. كما ذهب فيرث وأتباعه إلى أن الدلالة تتكون، "من مجموع العلاقات أو الوظائف العائدة للعنصر اللغوي والمرتبطة بمضمون محيطه، فكل عنصر من العناصر اللغوية يحتوي على مجموعة العلاقات الملائمة لمحيطه"⁴.

إلا أن علم الدلالة بصورته الحديثة Semantics قد أصبح بعد أن مر بعدة تطورات "يستخدم ما يبدو من الخصائص الصوتية والصرفية والتركيبية للخطاب، أثناء عملية التحليل الدلالي، للكشف عن الخصائص الدلالية للكلمة، والتركيب⁵. وكلاهما ينتمي إلى النظام اللغوي، مع الإشارة إلى بعض الظاهر السياقية التي تصاحب اللغة.

وبالتالي يمكن القول بأن موضوع علم الدلالة هو الرمز اللغوي، سواء أكان رمزا مفردا أي كلمة مفردة، أو كان رمزا مركبا⁶.

من هذا المنطلق يقسم كثير من اللسانيين الدلالة إلى نوعين:

• **دلالة معجمية:** مرتبطة بالكلمات المفردة.

¹ ينظر: الكلمة دراسة لغوية معجمية، د حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، (د س) ص129-130.

² ينظر، دراسات في اللغة والمعاجم، د حلمي خليل، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1998، ص358. نقله عن Zgusta, Ladidlev, Manuel of Lexicography, p28.

³ في اللغة، د أحمد شامية، ص154.

⁴ الألسنية علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام، د مشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1980، ط3، 1983، ص283.

⁵ علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية، الدكتور فريد عوض حيدر، ص15.

⁶ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص69.

• دلالة بنيوية: مرتبطة بالتركيب¹.

وقسموا علم الدلالة حسب موضوعه إلى فرعين:

1- علم الدلالة المصغر، وموضوعه دلالة الكلمات المفردة.

2- علم الدلالة الموسع، وموضوعه دراسة العلاقات التركيبية بين الكلمات².

ودون الفصل بين فرعي علم الدلالة يمكن إجمال محاوره الكبرى في:

1- العلاقة الرمزية بين الدال والمدلول، والمنعكسات الاجتماعية والنفسية والفكرية

(Signifian, Signifie, Reference).

2- التطور الدلالي: أسبابه وقوانينه (Changments des sens) والعلاقات السياقية

والموقعية في الحياة والعلم والفن (Setuation, Contexte).

3- المجاز وتطبيقاته الدلالية وصلاته الأسلوبية³.

وبالتالي فإن أي دراسة للغة لا بد أن تسعى إلى الوقوف على المعنى الذي يقصده

المتكلم من إنتاج السلسلة الكلامية، بدءاً بالأصوات وانتهاءً بالمعجم، مروراً بالبناء الصرفي وقواعد التركيب، بالإضافة إلى معطيات المقام الاجتماعية والثقافية والنفسية.

يقول أحد الدارسين في هذا المعنى: "أن النشاط الكلامي ذا الدلالة الكاملة، لا يتكون

من مفردات فحسب، وإنما من إحداث كلامية أو امتدادات نطقية تكون جملاً، تتحدد معالمها بسكتات أو وقفات أو نحو ذلك" ولذلك، فاستنباط المعنى من أكبر الصعوبات التي تواجه

الباحث، لأنه أمام معانٍ متجددة، وتدخلها شروط كثيرة قبل استخدامها.

ويعتمد استنباطه على النقاط التالية:

1- تحديد دلالة الألفاظ المفردة خارج السياق.

2- تحديد دلالة الألفاظ داخل السياق.

3- دراسة معاني الجمل.

¹ الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص 203.

² ينظر: الأسلوبية، وعلم الدلالة، ستيفن أولمان، تر: د محي الدين محصب، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر

1992، ص 27.

³ علم الدلالة العربي، د فايز الداية، ص 9.

4- ضبط مقام التركيب في سياق الخطاب.

5- عدم إغفال المعنى الاجتماعي للمفردة أو الجملة أو التعبير.

6- دون إهمال المعنى الحضاري أو الديني... وما إلى ذلك.¹

وفي الأخير نقول إن علم الدلالة، هو فرع من فروع علم اللغة، يدرس مستوى المعنى، أو ما يسمى في اللسانيات الحديثة بالمستوى الدلالي، وهذا الفرع يتميز عن سائر الفروع بأنه غاية الدراسات الصوتية والفونولوجية والنحوية والصرفية والمعجمية... لذلك قسم علماء الدلالة المحدثون الدلالة بحسب هذه المستويات، أي "بحسب مصدرها، أو الوحدة اللغوية التي تحملها، إلى: دلالة صوتية، وأخرى صرفية، وثالثة نحوية، وأخيرا دلالة معجمية أو دلالة اجتماعية - على حد تعبير الدكتور إبراهيم أنيس²، وهذه الدلالة هي المعنية بالدراسة هنا.

ومعرفة الدلالة المعجمية هي الخطوة الأولى في طريق التعرف على بقية أنواع الدلالة، فأصوات اللغة تصاغ في أبنية معلومة تؤلف كلمات لها معان ودلالات، ومعرفة دلالات الكلمات شرط ضروري من شروط المعرفة باللغة، والمستوى الدلالي يتمثل في أن لكل كلمة من كلمات اللغة معنى، وطريقة في الاستعمال. "والشيء الذي لا يختلف فيه اللسانيون أن الكلمة مشبعة بالمعنى، وهي مخزنة بمعناها أو بمعانيها في الذاكرة المعجمية لدى الأفراد"³.

وقد يبدو لك أن معرفة معاني الكلمات أمر مفروغ منه، فأنت تعرف معاني المفردات، وتعرف كيف تستعملها، في العادة، ولكن هذا الأمر ليس مطلقا؛ لأن الإمام بجميع مفردات اللغة أمر مستحيل، لذلك فأنت بحاجة إلى المعجم.

ولكن ما هو المعجم؟ وما هي وجوه الحاجة إليه؟

¹ محاضرات في علم الدلالة مع نصوص وتطبيقات، د خليفة بوجادي، ص27.

² ينظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974م، ط5، ص48 وما بعدها.

³ المرجع نفسه، ص205.



الفصل الثاني
المعجم في اللغة والاصطلاح

I - مفهوم المعجم لغة:

أوردت المعاجم العربية لفظ **المعجم** في مادة (عجم)، وقالت أنه مصدر ميمي من الفعل عجم، ويعنى الإبهام والغموض والخفاء، وقد نقلت في معظمها هذا المعنى عن ابن جني (ت392هـ) الذي يقول في كتابه "سر صناعة الإعراب": "اعلم أن (ع ج م) إنما وقعت في كلام العرب للإبهام والإخفاء، وضد البيان، والإفصاح"¹.

ويقول في كتابه "الخصائص": "ألا ترى أن تصريف (ع ج م) أين وقعت في كلامهم إنما هو للإبهام وضد البيان، من ذلك العجم لأنهم لا يفصحون..."².

واتصل بهذا معنى الصمت لما فيه من عدم الإبانة، يقول ابن فارس (ت329هـ) عن ذلك: "العين والجيم والميم ثلاثة أصول: أحدها يدل على سكوت وصمت، والآخر على صلابة وشدّة، والآخر على عضّ ومذاقة"³. فمن الأصل الأول، أي دلالة العين والجيم والميم على السكوت والصمت. قيل: استعجم الرجلُ سكت، واستعجمت الدارُ عن جواب سائلها، قال امرؤ القيس:

صَمَّ صَدَاها وَعَفا رَسْمها وَاسْتَعَجَّتْ عَن مَنْطِقِ السَّائِلِ.⁴

ورد في "تاج العروس" للزبيدي (ت1205هـ) -من هذا المعنى- " العُجْمَة، الحبسة في اللسان"⁵، ومن ذلك رجل أعجم، وامرأة عجماء، إذا كانا لا يفصحان، ولا يبينان كلامهما. والأعجم الأخرس أيضا... واستعجم القراءة: إذا لم يقدر عليها لغلبة النعاس⁶، ومنه حديث عبد الله "إذا كان أحدكم يصلي فاستعجمت عليه قراءته فلينم"⁷.

¹ سر صناعة الإعراب، لابن جني، تح أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د ط)، ج1، ص40.

² الخصائص ابن جني، ج3، ص52.

³ مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة (عجم). وينظر أيضا، الدلالة في المعجم العربي، د عمرو مذكور، دار البصائر، القاهرة، ط1، 2008، ج1، ص15.

⁴ لسان العرب، ابن منظور، مادة (عجم). وينظر: تاج العروس، للزبيدي، ج33، مادة (عجم) ص67، والمعجم العربي، د حسين نصار، ج1، ص8. وينظر البيت في ديوان امرئ القيس، تح أبو الفضل إبراهيم، ص119.

⁵ تاج العروس، للزبيدي، ج33 مادة (عجم)، ص67.

⁶ لسان العرب، ابن منظور، ج1، مادة (عجم) ص2827.

⁷ المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

وفي "لسان العرب": "قرأ فلان فاستعجم عليه ما يقرؤه، إذا التبس عليه، فلم يتهياً له أي يمضي فيه"¹، ومنه قولهم "صلاة الظهر والعصر: العجاوان، لأنه لا يفصح فيهما بالقراءة"²، والعجاء البهيمة، وفي الحديث "جرح العجاء جبار"³، وإنما سميت عجاء لأنها لأنها لا تتكلم، كما في "الصحاح"⁴، وقال غيره: لأنها لا تفصح عما في نفسها، وقال الراغب: من حيث إنها لا تبين عما في نفسها في العبارة إيانة الناطق⁵، وكل هذه التفسيرات تصب في معنى الغموض والإبهام.

ومن المشتقات التي حافظت على المعنى الأصلي، لفظ "العجم" الذي يطلق على غير العرب، جاء في "كتاب العين": "العجم ضد العرب، ورجل أعجمي: ليس بعربي، من قوم عجم. والأعجم: الذي لا يفصح، وامرأة عجماء، بينة العجمة... والأعجم: كل كلام ليس بعربي"⁶.

كما ورد في "اللسان لابن منظور (ت 711هـ)" "العجم والعجم: خلاف العرب والعرب... يقال عجمي وجمعه عجم، وخلافه عربي، وجمعه عرب، ورجل أعجمي وقوم أعجم... وقد يريد الأعجمين... والعجم: جمع الأعجم الذي لا يفصح. ويجوز أن يكون العجم جمع العجم، فكأنه جمع الجمع، وكذلك العجم جمع العرب... قال ذو الرمة: "لا يرى مثلها عجم ولا عرب". قال أبو إسحاق الأعجمي: الذي لا يفصح ولا يبين كلامه وإذا كان عربي النسب.

وأعجمي بين العجمة، وفي التنزيل: ﴿لِسَانَ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ﴾، [النحل، الآية 103]، وجمعه بالواو والنون تقول... أعجمي وأعجمون، وعليه قوله عز وجل: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ﴾ [سورة الشعراء، الآية 198]... فيقال لسان أعجمي وكتاب

¹ ينظر: المصدر السابق، مادة (عجم)، ص 2827.

² الخصائص، ابن جني، ج 3، ص 53

³ ينظر: تهذيب اللغة لأزهري، ج 1، ص 391. ورد فيه الحديث هكذا (العجاء جرحها جبار). واللسان، لابن منظور، مادة (عجم) ص 2827، و في تاج العروس، ج 33، مادة (عجم)، ص 63.

⁴ ينظر: الصحاح، للجوهري، ج 5، ص 1980. ولسان، ابن منظور، مادة (عجم) ص 2827.

⁵ ينظر: تاج العروس، ج 33، مادة (عجم)، ص 63.

⁶ كتاب العين، الخليل بن أحمد، ج 1، مادة (عجم).

أَعْجَمِيٌّ، ولا يقال رَجُلٌ أَعْجَمِيٌّ، فتسببه إلى نفسه... إنما أراد به الأعجم، الذي في لسانه حبسه وإن كان عربياً... وقوله عزَّ وجلَّ ﴿ أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ... ﴾ [سورة فصلت، الآية 44] بالاستفهام. جاء في التفسير أيكون هذا الرسول عربياً والكتاب أعجمي...¹.
وفي الصحاح قال رؤية:

وَالشُّعْرُ لَا يَسْتَطِيعُ مَنْ يَظُنُّهُ
يُرِيئُنْ يَ عَرَبِيَهُ يَفْعُمُهُ²

أي يريد أن يبينه فيجعله مشكلاً لا بيان له، وقيل: يأتي به أعجمياً يعني يلحن فيه، وقال ابن فارس: ومعناه: يريد أن يبين عنه فلا يقدر على ذلك، فيأتي به غير فصيح دال على المعنى³. ونستدل على هذا القول بعطف الفعل يعجم على يعرب، وهما ضدان في المعنى. ومنه الحديث: "بعدد كل فصيح وأعجم"، قيل: أراد عدد كل آدمي وبهيمة⁴. ولكن السياق يبين أنه يحمل معنى الغموض والإبهام وهو ضد الفصاحة والبيان.

ومن مشتقات مادة (عجم) ما يدل على الضد، وذلك في صيغة (أفعلت)، يقول ابن جني في ذلك: "(وهذا) كله على ما تراه من الاستبهام وضد البيان، ثم إنهم قالوا: أعجمت الكتاب: إذا بينته وأوضحته، فهو إذا لسبب معنى الاستبهام لا إثباته"⁵.

ويقال هو من أعجمت الحروف، أي نقطتها، جاء في "اللسان": يقول الفراء [207هـ]: هو من أعجمت الحروف... قال، وسمعت أبا الهيثم يقول: معجم الخط هو الذي أعجمه كاتبه بالنقط... وإذا قلت كتاب معجم فإن تعجبه تنقيطه، لكي تستبين عجمه، وتنضح⁶.

¹ لسان العرب، ابن منظور، (عجم)، ص2825.

² ينظر: الصحاح، الجوهري، (عجم)، ج5، ص1982. الشعر في اللسان لابن منظور والتكملة للساغاني منسوب إلى الحطيئة.

³ المعجم العربي بين الماضي والحاضر، د عدنان الخطيب، مكتبة لبنان، ط2، 1994، بيروت، ص13-14.

⁴ لسان العرب، ابن منظور، (عجم) ص2825.

⁵ الخصائص، ابن جني، ج3، ص53.

⁶ لسان العرب، ابن منظور، (عجم)، ص2826.

بمعنى أن تعجيم الكتاب من تعجيم حروفه، ورد في **تهذيب اللغة**: "...قال ابن الأثير: حروف المعجم حروف أ.ب.ت.ث... سميت بذلك من التعجيم، وهو إزالة العجمة بالنقط. والعجم: النقط بالسواد مثل التاء عليه نقطتان،... وأعجم الكتاب وعجمه: نقطه¹. وربما جاء لفظ المعجم اسماً للمفعول من هذا المعنى، أعجمت الكتاب: أزلت استعجامة بالنقط، فهو **معجم**².

وقد ورد عن اللغويين أنهم يصفون المعجم بالحروف. يقولون: والمعجم حروف الهجاء المقطعة، وجمعوا بينها فقالوا: **حروف المعجم**³.

واختلف القدماء في تفسير معنى (حروف المعجم)؛ فمنهم من قال: بحذف الموصوف - أي حروف الخط المعجم، أو حروف الكلام المعجم، كما تقول مسجد الجامع، أي مسجد اليوم الجامع. ويميل لهذا الرأي **ابن فارس**⁴. ويرفضه **المبرد** وعلى غراره **ابن جني**، و**ابن منظور**. ويرون أنه مصدر بمعنى الإعجام⁵.

وقد مال الدكتور **حسين نصار** إلى القول بأن المعجم مصدر بمعنى الإعجام، أي شأن هذه الحروف أن تعجم، ومنه سميت الكتب التي راعت ترتيبها حروف الهجاء⁶. لأن تعجيم الحروف بالنقط يؤدي إلى إزالة الغموض والإبهام عنها.

وهذا تأييداً منه لما ذهب إليه **ابن جني**، في قوله: "ألا ترى أنك إذا أعجمت الجيم بواحدة من أسفل، والخاء بواحدة من فوق، وتركت الحاء غفلاً، فقد علم بإغفالها أنها ليست واحدة من الحرفين الآخرين، أعني الجيم والخاء. وكذلك الدال والذال، والصاد والضاد، وسائر الحروف نحوها، فلما استمر البيان في جميعها جازت تسميتها بحروف المعجم⁷.

¹ تهذيب اللغة، الأزهرى، مادة (عجم). والخصائص، ابن جني، ج3، ص53، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (عجم).

² ينظر: لسان العرب، ابن منظور، (عجم).

³ ينظر: كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج1، ص273

⁴ ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة (عجم)، وينظر: اللسان، ابن منظور، مادة (عجم). وينظر: تاج العروس، للزبيدي، ج33، مادة (عجم) ص64.

⁵ سر صناعة الإعراب، ابن جني، ص42.

⁶ ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره، د، حسين نصار، ص8-10.

⁷ ينظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني، ج1، ص47.

وقد وُصفت الكتب التي راعت في ترتيبها حروف الهجاء، أي مراعاة في الحرف الأول وحده أو في الحرفين الأولين. أو في حروفها جميعاً، وعلى ترتيب ألف باء، أو ترتيب المخارج، أو ترتيب الأبجدية، بأنها تسير على حروف المعجم. فقد نسب ابن النديم لبزرج بن محمد العروضي "كتاب معاني العروض على حروف المعجم"¹. ونسب ياقوت لحبيش بن موسى الضبي "كتاب الأغاني على حروف المعجم" ألفه للمتوكل (232 - 247)²، وغيرهما. ويبدو أن الناس استظلوا عبارة (كتاب كذا على حروف المعجم لفلان) فاختصروها وساروا في طريقين: قالوا كتاب كذا على الحروف لفلان، بحذف كلمة المعجم، وقالوا: معجم كذا لفلان، بحذف كلمة حروف وتغيير ترتيب الكلمة. فقد نسب ابن النديم كتاب "الأغاني على الحروف" لحسن بن موسى النصيبي، ألفه للمتوكل أيضاً، وكتاب صناعة الغناء وأخبار المغنين، وذكر الأصوات التي غنى فيها على الحروف لقريص المغني³ (324هـ) وغيرهما⁴.

ولهذا السبب أو ذاك أطلق العرب لفظة **معجم** على الكتاب المرتب على حروف الهجاء.

ويجمع في اللغة على معجمات ومعاجم⁵. أي جمعا مؤنثا سالما، وهذا محل اتفاق بين بين جميع اللغويين، أو جمع تكسير، وقد رفضه بعض المتشددين، قائلين: أن سيبويه نص على أنه لا يصح أن يجمع جمع تكسير كل ما بدئ بميم زائدة من أسماء الفاعلين والمفعولين، أما غيرهم فيسمحون بذلك بناء على وجود ألفاظ كثيرة من هذا القبيل، جمعت جمع تكسير، مثل محرم ومحارم، مرسل ومراسل، مسجد ومساجد. وقد أقر مجمع اللغة العربية مؤخراً صحة هذا الجمع⁶.

¹ ينظر: الفهرست، لابن النديم، تح رضا تجدد، مطبعة مصر، (د ط) ص 79.

² ينظر: المعجم العربي، د حسين نصار، ص 10. نقله عن معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ج 7، ص 220.

³ الفهرست، لابن النديم، ص 162.

⁴ المعجم العربي نشأته وتطوره، د، حسين نصار، ص 10-11.

⁵ المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، (عجم).

⁶ ينظر: البحث اللغوي عند العرب، د أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط 8، 2003، ص 164-165.

وخلاصة هذا العرض المعجمي أن مادة (عجم) تفيد في اللغة معنى الإبهام والغموض... فإذا أدخلنا الهمزة على الفعل (عجم) ليصير "أعجم" اكتسب الفعل معنى جديداً من معنى الهمزة (أو الصيغة) الذي يفيد هنا السلب والنفي والإزالة... ومثلها "قسط" و"أقسط" حيث تفيد الأولى "ظلم" والثانية "عدل" (أو أزال الظلم). ولهذا ذم الله القاسطين، ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [سورة الجن، الآية 15]، ومدح المقسطين: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَهْدِي لِرَبِّهِ الْمَقْسُطِينَ﴾ [سورة المائدة، الآية 42]¹.

وعلى هذا يصير معنى أعجم: أزال العجمة أو الغموض أو الإبهام، وتصبح (عجم) وأعجم) بمعنيين متقابلين: "أولهما: الخفاء والإبهام، وثانيهما: الإيضاح والإبانة. وهذا من أساليب العرب في كلامهم"².
فمن المؤكد عند ذوي النظر أن "المعجم" لفظ مشتق من "أعجم" الفعل المزيد بالهمزة، والدال على المعنيين:

* أولاً: معنى أصلي هو الإبهام وعدم الإبانة عن المعنى: كقول أبي نواس:

ماذا وقوفي على ربع خلا مخلوق دارس معجم

أي إن المكان أخرس، لا يرد عن تساؤلات الواقف عليه.

وقوله تعالى: ﴿لِسَانَ الَّذِي يُلِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ، وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل، الآية 103]. فمعنى "أعجمي" هنا نقيض "عربي" والنعته "مبين" جاء لتقيد المعنى في لفظ عربي، الذي يفيد الوضوح والبيان يقال: أعرب فلان عن رأيه، أي صرح به ووضحه وأبانه، ومنه معنى الحديث: "التَّيِّبُ تَوَّابٌ عَنِ نَفْسِهَا، وَالْبَكْرُ رِضَاهَا صَعْتُهَا".

* ثانياً: معنى يناقض الأول ليدل على البيان والوضوح، يقال منه: أعجم الحروف، إذا نقطها، والتتقيط يعني إزالة العجمة والإبهام عن الحروف³، ومن هنا جاء لفظ "معجم"، فيا ترى ما هو معناه الاصطلاحي؟

¹ صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط1، 1998. ص19.

² في علم اللغة عند العرب، ورأى علم اللغة الحديث، د شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، (د ط) ص139.

³ ينظر: المعجمية العربية، د ابن حويلي الأخضر ميدني، ص64.

II- مفهوم المعجم اصطلاحاً:

تطلق كلمة (معجم) في الاصطلاح على الكتاب الذي يضم مفردات اللغة، أو أغلبها على ترتيب معين، يفسر معناها، ويبين مشتقاتها ولغاتها وأوجه استعمالها¹. ويمكن عدّ هذا التعريف أنموذجاً للتعريفات التي اتصفت بالإيجاز والبساطة، واكتفت بالتركيز على أن ألفاظ اللغة هي موضوع المعجم، وتقع فيه ضمن ترتيب معين، دون التدخل في التفاصيل الأخرى، لخصائصها وصفاتها وأنواعها².

وقد سار "المعجم الوسيط" على نهج الإيجاز في تعريف المعجم بأنه: "ديوان مفردات اللغة، مرتب على حروف المعجم"³. أي حروف الهجاء.

وكذلك "قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية"، الذي يعرف المعجم بأنه "كتاب يضم مفردات اللغة مع شرح معانيها، على أن تكون هذه المفردات مرتبة ترتيباً خاصاً"⁴.

وفي التعريف الأخير نجد تعميماً للترتيب في المعجم، إذ لم يشترط أن يكون الترتيب هجائياً، كما فعل المعجم الوسيط؛ وربما تكون هذه إشارة إلى وجود ترتيب آخر غير الترتيب على حروف الهجاء، ألا وهو ترتيب المعاني أو الموضوعات.

كما نجد مثل هذا التعريف المبسط الموجز عند بعض الدارسين والباحثين، من ذلك تعريف بعضهم: "المعجم هو كتاب يحتوي على كلمات منتقاة، ترتب ترتيباً هجائياً، مع شرح لمعانيها، ومعلومات أخرى ذات علاقة بها، سواء أعطيت تلك الشروح والمعلومات باللغة ذاتها، أم بلغة أخرى"⁵.

وبالطريقة نفسها يعرفه الدكتور أحمد مختار عمر، بأنه: "الكتاب الذي يجمع كلمات لغة ما ويشرحها ويوضح معناها ويرتبها بشكل معين"⁶.

¹ في علم اللغة عند العرب، ورأى علم اللغة الحديث، د: شرف الدين الراجحي، ص139.

² ينظر: التطورات المعجمية د، صافية زفندي، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2007م، ص44.

³ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة (عجم)، ص616.

⁴ قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، إميل يعقوب، ويسام بركة، ومي سيخائي، ط1، مادة (معجم).

⁵ علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، جامعة الرياض، ط2، 1991م، ص3.

⁶ صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص19-20.

وقد عرّف "المعجم" تعريفات مختلفة باختلاف المناهج السائدة، وتتنوع أشكال المعجمات المتجددة، فهناك من عرفه تعريفاً فنياً، مثل تعريف أحد الدارسين: "المعجم خزانة اللغة، ودستورها الأعلى، وقانون مدلولاتها، وفيصل استعمالها، ومحدد مستوياتها"¹.

وهناك من يركز في تعريفه على المعجم عموماً والمعجم اللغوي، مثل **عيد محمد الطيب** الذي يقول: "حين نقول (المعجم) نريد الكتاب الذي أزيلت العجمة عن محتواه، من الألفاظ أو الأعلام أو البلدان أو المصطلحات، (فمعجم الأدباء) لياقوت الحموي ضم أعلام الأدباء، ليزيل الغموض عنهم وعن حياتهم وأدبهم، و(معجم البلدان) له -أيضاً- ضم أعلاماً جغرافية لبلدان أزال العجمة عن موقعها وما تتميز به.

والمعجم اللغوي هو كتاب يضم ألفاظ اللغة ليزيل العجمة عنها، وعن ضبطها، وطريقة نطقها، وطريقة استخدامها، ويبين معناها، فمهمته البيان، على أن هذه الألفاظ تتدرج تحت ما يسمى المواد اللغوية، أو الجذور اللغوية، على أن تكون هذه الجذور مرتبة وفق ترتيب حروف المعجم، فيما نسميه المعجم الاشتقاقي².

ونلاحظ في هذا التعريف الأخير أنه خاص بمعجم الألفاظ التي تتخذ الجذور أساساً في ترتيب موادها، ويغفل أن بعض المعجم لا تتخذ هذا الأساس في ترتيبها.

أما "المعجم الأساسي" فيعرف لفظاً المعجم بأنه: "كتاب يضم مفردات لغوية مرتبة ترتيباً معيناً، وشرحاً لهذه المفردات، أو ذكر ما يقابلها بلغة أخرى"³.

وقد أشار المعجم الأساسي -في تعريفه هذا- إلى قسمي المعجم (معجم أحادية اللغة، ومعجم الترجمة)، كما لاحظ أربعة ملامح في التعريف هي: **المحتوى** (مفردات اللغة)، و**الترتيب**، و**الشرح**، و**ذكر المقابل بلغة أخرى**؛ ويكون هذا في المعجم الثنائية أو متعددة اللغات، في حين لاحظ الوسيط ملاحظين هما: **المحتوى والترتيب**⁴.

¹ ينظر: التطورات المعجمية، د صافية زفكي، ص 44-45. نقلته عن المعجم الإنجليزي، السيد داود حلمي، ص 10.

² المعجمات اللغوية ودلالات الألفاظ. أ، د، عيد محمد الطيب، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، ط 1، 2007م، ص 8.

³ المعجم العربي الأساسي، منظمة التربية والثقافة والعلوم، مادة (عجم).

⁴ ينظر: الدلالة في المعجم العربي، د عمرو مذكور، ص 15.

وهناك من توسع في تعريفه، متأثراً في ذلك بالمنهج البنيوي، نحو تعريف الأستاذ الدكتور عبد القادر عبد الجليل، إذ يقول: "المعجم مرجع يشتمل على ضروب ثلاثة: الأول: وحدات اللغة مفردة أو مركبة. الثاني: النظام التبويبي. الثالث: الشرح الدلالي.

على هذه المرتكزات الثلاثة يقوم المعجم بشكله العام، من حيث كونه وعاءً يحفظ متن اللغة، وليس نظاماً من أنظمتها، ذلك لأن المعنى المعجمي (Lexical Meaning) هو جزء من النظام الدلالي العام للغة، والمرجع في التزود واغناء الذهن الإنساني... وتبقى الوحدة اللغوية، محور المعجم، ونشاطه وهمته تدوران حولها، اشتقاقاً واستخداماً، وتدرجاً زمنياً¹.

والملاحظ في هذا التعريف أنه لا يكتفي بمفهوم المعجم ككتاب، بل يضيف إليه مفهومه الحديث، كمستوى من مستويات اللغة، ويناقش علاقته ببقية أنظمة اللغة، ومكانته بينها، وهي القضايا الأساسية في نظرية المعجم الحديثة.

أما الدكتور البدراوي زهران، فيرى أن "المعجم منهج يدور حول الكلمة شرحاً وإيضاحاً، ليجلو منها ما يعرف بالمعنى المعجمي"².

وقد انطلق في تعريفه هذا من مادة المعجم التي تتمثل في الكلمات التي يدور حولها نشاطه بالشرح والتحليل، تاريخياً أو وصفيًا، ليحقق غايته في التعريف الدقيق للكلمة، وتطوراتها واشتقاقاتها، وطريقة نطقها وكيفية هجائها، ويعطي مداخلها، من حيث المادة والصيغة ونوعها الجراماطيقي، أي كل ما يتصل بالمنهج الصوتي الصرفي والاشتقاقي والنحوي"³.

وبذلك فهو يفرق بين منهج المعجم، ومنهج مصنفات الثروة اللفظية، إذ يرى أن "المعجم الكامل هو الذي يضم كل كلمة في اللغة، مصحوبة بشرح معناها واشتقاقها وطريقة

¹ المدارس المعجمية، أ د عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص38.

² المعجم العربي تطور وتاريخ، د، البدراوي زهران، دار الآفاق العربية، 2009م، ص17.

³ ينظر: مناهج البحث في اللغة، د تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1986، ص 266-269.

نطقها، وشواهد تبين مواضع استعمالها»¹. في حين أن كتب الثروة اللفظية، تتجلى في الرسائل اللغوية، التي تجمع ألفاظ موضوع محدد، والتي عدها العلماء، إرهاصات ومراحل أولى لنشأة المعاجم الكاملة.

وإذا نظرنا إلى المعجمات الغربية الكبرى، وبعض معجمات المصطلحات اللغوية والأدبية العربية، التي تستمد منها، وجدنا معظمها يقدم تعريفاً شاملاً، مستفيداً من تطورات المعجم، فيعرف ماهيته، وأشكاله، ووظائفه، وأنواعه، ويتلخص في النقاط التالية: بأنه الكتاب الذي يحتوي على كلمات مرتبة ترتيباً معيناً، مصحوبة بمعلومات عن بنيتها، وطرق نطقها، ووظائفها، وتأصيلها، واشتقاقها، واستعمالاتها، ومعانيها، وموقعها من الكلام. وذكر بعض أنواعها من أحادية، أو متعددة، عامة، أو متخصصة، وتاريخية، ووصفية، ومعيارية، وتراجم، ومترادفات².

والواضح مما سبق أن "الغرض الرئيس من وضع المعجمات، هو جمع مفردات اللغة، ومحاولة إحصائها وشرحها، والنص على معانيها، والاستشهاد لها بمختلف الشواهد الشعرية والنثرية"³. قصد إزالة العجمة أو الغموض عنها.

وعموماً فإن اللغويين يقصدون بالمعجم: الكتاب الذي يضم مفردات لغة ما، ويثبت هجاءها، ونطقها، ودلالاتها، واستعمالها في التراكيب المختلفة، ومرادفتها، واشتقاقها، أو أحد هذه الجوانب على الأقل، مع ترتيب هذه المفردات بصورة من صور الترتيب غالباً ما تكون هجائية⁴. نظراً لسهولة المنهج الهجائي في الترتيب، وسهولة البحث عن المفردة، بالنسبة لمستعمل المعجم المرتب هجائياً.

الملاحظ أن المفهوم الاصطلاحي للمعجم قد تحقق فيه أمران:

¹ المعجم العربي تطور وتاريخ، د، البدرابي زهران، ص 17.

² التطورات المعجمية، د صافية زفندي، ص 45. نقلته عن: Le Petit Larousse 1993, New Webster 1995, Compact Oxford 1995, مادة "dictionary". وينظر: المعجم المفصل في علوم اللغة، راجي الأسمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، مادة (معجم).

³ المعجمات العربية، د، محمد علي عبد الكريم الرديني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط1، ص 27.

⁴ ينظر: البحث اللغوي عند العرب، د أحمد مختار عمر، ص 162، وينظر -أيضاً- الدلالة في المعجم العربي، د عمرو مدكور، ص 18-19.

1- الإعجام والبيان لما يحتويه من ألفاظ ببيان ضبطها وطريقة استخدامها ومعناها.

2- الترتيب وفق حروف المعجم في الأعم الأغلب حين تنظم مواده اشتقاقياً¹.

مع الإشارة إلى أن المعجم قد يكتفى بالمفهوم الأول، أي بالبيان والإيضاح، فهو معجم بمعنى مزال ما فيه من غموض وإبهام². أما الترتيب فيكون على الموضوعات والمجالات، حين يكون المعجم من هذا النوع.

وختلاصة ما سبق : إن المعنى الاصطلاحي لكلمة معجم، لا يختلف كثيراً عن معناه اللغوي، فلعل معنى التيسير الملحوظ في نقط الحرف وإعجامه، هو الذي روعي عند حصر ألفاظ اللغة وشرح مفرداتها، في هذا اللون من الكتب اللغوية، المعروفة باسم "المعاجم"، خاصة أنها ترتب أبجدياً حسب حروف الهجاء، أي حسب الحروف المعجمة، فاكتسب هذا الاسم لأحد المعنيين أو لكليهما جميعاً، فالمعجم ترتب حسب حروف المعجم، وتؤدي وظيفة هامة: إذ تعين الباحث على التعرف على اللفظة، وتشرح له مولدها، أو تيسر له وسيلة العثور على مجموعة من الألفاظ يجمعها موضوع واحد³.

فالمعجم بهذا المفهوم هو لون من "الكتب اللغوية التي تعالج الألفاظ على النحو السابق، أو تجمع الألفاظ المتصلة بمعنى أو بموضوع واحد... وقد أطلق ابن سيده (ت458هـ) على النوع الأول: معجم الألفاظ باسم "المعجم المجنس"، ويمثل له بمعجمه "المحكم"، ويسمى النوع الثاني: معجم المعاني باسم "المعجم المبوب"، ويمثل له بمعجمه "المخصص"⁴. وسيتم التفصيل في أنواع المعاجم العربية في الفصل المخصص لذلك.

¹ المعجمات اللغوية ودلالات الألفاظ. أ، د عيد محمد الطيب، ص8.

² صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص19-20

³ المعاجم العربية دراسة تحليلية، د عبد السميع محمد أحمد، دار الفكر العربي (د.ط). ص15.

⁴ ينظر: المخصص، لابن سيده، دار الكتب العلمية بيروت، (د.ط)، السفر الأول، ص10.

III - تطور دلالة مصطلح "المعجم".

الجدير بالذكر أن مصطلح (معجم) قبل أن يطلق على كتب مفردات اللغة، قد ظهر في كتب غير لغوية، مثل كتب المحدثين، وكتب غريب القرآن وعلومه¹، وجامعي أثر الصحابة، تلك الحركة التي طالعتها بواكيرها قبيل القرن الثالث الهجري². فقد جاء في "الفهرست" لابن النديم ذكر أعمال محمد بن سعيد الجعفي البخاري (ت256هـ) منها: "التاريخ الكبير" الذي رتب تراجم رجال الإسناد والحديث على حروف المعجم³.

وقد شاعت بعد ذلك تسمية الكتب المرتبة على حروف الهجاء بالمعجمات، كما يقول الدكتور عدنان الخطيب "حتى أن واحدا من علماء القرن السادس للهجرة، وهو علي بن الحسن المعروف بابن عساكر المتوفى سنة (ت571هـ). أطلق على عديد من مؤلفاته اسم "معجم"، فمن "معجم للصحابة"، إلى "معجم للشيوخ"، إلى معجم للنسوان، ورايع لأسماء القرى والأمصار"⁴...

كما أطلق على "بعض الأعمال ذات الطبيعة الموسوعية، فقد كان مرادفا لمصطلح البيبليوغرافيا، ومصطلح الفهرست، مثل: "فهرست ابن النديم"، و"فهرست ابن خير الأندلسي"⁵، حين تظهر في شكل مداخل أو فقرات مرتبة ترتيبا هجائيا، ونذكر من هذه الأعمال "معجم الأدباء" و"معجم البلدان" لياقوت الحموي (ت577هـ)، و"معجم الشعراء" للمرزباني (ت384هـ)⁶.

وتتالي بعد القرن الرابع للهجرة تأليف المعاجم في أغراض علمية شتى، حتى يكاد يكون حصر ما ألف منها، من الصعوبة بمكان كبير، على أن علماء العربية، الذين ابتدعوا فكرة المعجم، ودونوا مفردات اللغة في المعجمات العديدة التي ألفوها، لم يطلق أي واحد منهم

¹ علم اللغة عند العرب ورأى علم اللغة الحديث د: شرف الدين الراجحي، ص140

² المدارس المعجمية، أ د عبد القادر عبد الجليل، ص66

³ ينظر: الفهرست، لابن النديم، ص286.

⁴ المعجم العربي بين الماضي والحاضر، د عدنان الخطيب، ص32-33

⁵ ينظر: ظاهرة المعجمية، د رشاد الحمزاوي، ص11.

⁶ صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص20.

على مؤلفه اسم "معجم"؛ بل اختار كل واحد اسما خاصا بمعجمه؛ فمثلا: أطلق الخليل على معجمه اسم "العين". وأطلق الشيباني على معجمه اسم "الحروف" أو "الجيم" في أصح الأقوال¹. وأطلق ابن فارس على كتابه "مقاييس اللغة"، والصاغاني على كتابه "العباب الفاخر واللباب الزاخر"... وهكذا.

أما متى أطلق هذا الوصف أي "وصف المعجم" على المعجمات اللغوية؟ فأمر كما يقول الدكتور حسين نصار - لم أجد له أثرا في المراجع القديمة²؛ فحتى فترة متأخرة، لم تكن مؤلفات مفردات اللغة تحمل مع أسمائها لفظة المعجم، "وليس في مقدماتها أية إلماعة لاستخدام هذا المصطلح بتلك الدلالة"³، ولكنها شاعت فيما بعد بين مستعمليها بهذا الاسم، الذي يميزها عن بقية الدواوين والمؤلفات، فظهر المعجم الوسيط، والمعجم الوجيز والمعجم الكبير... الخ.

ثم حدث توسع في دلالة مصطلح (معجم)؛ فلما كان "المعجم" يضم مفردات اللغة، أطلق هذا الاصطلاح مجازا - عند الكثير من اللسانيين المحدثين على مستوى من مستويات اللغة، وهو رصيدها المفرداتي، وهو "مجموع الكلمات النظرية المفترضة التي تمتلكها مجموعة لسانية معينة"⁴، "فكل أفراد هذه المجموعة ينهلون من هذا الكم الهائل من الكلمات، من دون القدرة على الإلمام به كاملا"⁵، وذلك الانتقال في دلالة "معجم" ناتج عن ترجمة، الكلمة الأجنبية: (Lexique)، وهو اصطلاح لساني محدث في اللغة العربية.

ويقصد بالمعجم - هنا - **المستوى المعجمي** للغة، أي مستوى المفردات، في مقابل مستوى الأصوات، ومستوى الصرف... الخ. وأي دراسة لهذا المستوى أي للمفردات، يطلق عليها وصف "المعجمية" أو "علم المعاجم". ومن ذلك دراسة معاني المفردات، والتي يطلق

¹ المعجم العربي بين الماضي والحاضر، د عدنان الخطيب، ص33.

² المعجم العربي نشأته وتطوره، د، حسين نصار، ص11.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص68.

⁴ ينظر: Dictionnaire De Linguistique, et des Sciences du Langage, Jean Dubois, et autres, Larousse-Bordas/HER, edition1999, p282.

⁵ الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص19.

عليها مصطلح **الدلالة المعجمية**، وهو موضوع بحثنا هذا، وفي رأينا، الغاية الأساسية من المعجم هو الكشف عن الدلالة المعجمية، أي معاني مفردات اللغة.

فالمعجم بهذا المفهوم مأخوذ من *Lexique*، وهي من الكلمة اليونانية *Lexikos*، وهو وصف محايد انتقل إلى الاسم *Lexicon* ويُعنى به "ما له علاقة بالكلمات"، وبالأحرى الرصيد اللغوي، الذي يتكون من مجموع مفردات اللغة، قديمها وحديثها، والمنتظر منها، وهذا الرصيد لا يمكن أن يحيط به بشري¹.

فلمصطلح "معجم" في اللسانيات الحديثة مفهومان:

الأول: ع.آم وهو مجموع الوحدات المعجمية التي تكوّن لغة جماعة ما تتكلم لغة طبيعية واحدة، أي أن مجموع المفردات المكونة للغة ما من اللغات، والقابلة للاستعمال بين أفراد الجماعة اللغوية ليعبروا بها عن أغراضهم.

وهو بهذا المفهوم يعبر عما يسمى بالرصيد المفرداتي للجماعة اللغوية، وهو يقابل المصطلح الفرنسي "*lexique*" والمصطلح الإنجليزي "*lexicon*"². وهو في النحو التوليدي يمثل قدرة المتكلم المستمع اللسانية، أو ما يعبر عنه "**بالمعجم الذهني**"، الذي يمتلكه الفرد في لسان ما، مما يجعله قادراً على إنتاج اللغة وفهمها³.

وقد اتفقت جل آراء العلماء -مهما كانت مناهجها ومواقفها العقائدية واللغوية- على أن ذلك الرصيد لا حد له، يستعمل منه الفرد جزءاً معيناً، ويسعى إلى الاقتراب منه بوسائل مختلفة، منها المعاجم التي تعتبر خزائن اللغة⁴.

والثاني: مفهوم خاص، وهو مدونة "*corpus*" المفردات المعجمية، للدلالة على الكتاب الذي يقدم مجموعة المعارف الأساسية في أحد المجالات العامة أو المتخصصة⁵،

¹ ينظر: ظاهرة المعجمية وسبلها إلى الإحاطة بالخطاب الإنساني العربي، أ.د. محمد رشاد الحمزاوي، المجلس الأعلى للثقافة 1996م، ص9.

² مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997م، ص7.

³ ينظر: الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص11.

⁴ ظاهرة المعجمية أ.د. محمد رشاد الحمزاوي، ص9.

⁵ المعجمات العربية بين معجمات اللغات العالمية المعاصرة، محمود فهمي حجازي، تعقيب د. سعيد مصلوح، المكتبة الثقافية، القاهرة، 1998م، ص3.

ويطلق البعض على المعجم بهذا المفهوم مصطلح "Dictionnaire" وفي الإنكليزية مصطلح "Dictionary".¹ وغالبا ما ترتب مداخل الموضوعات الجزئية بداخله ترتيبا ألفبائيا، وبهذا المعنى نجد عدة كتب تحمل عناوينها هذه الكلمة، مصحوبة بفرع من فروع التخصص، مثل: العمارة أو التجارة أو المسرح... وغير ذلك، وقد يكون الكتاب استيعابيا، يراد به جمع ما استطاع المؤلف من مفردات اللغة، (مثل لسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروز آبادي)... الخ.² ومن هنا ميز الدارسون بين نوعين من الدراسة المعجمية، ألا وهما علم المفردات (أو المعجمية النظرية)، وصناعة المعاجم (أو المعجمية التطبيقية).

IV - علم المعاجم:

مع تطور درس اللساني، أصبح لكل مستوى من مستويات اللغة علم يختص بدراسته، فللمستوى الصوتي علم الأصوات والمستوى الصرفي علم الصرف، والمستوى النحوي علم النحو، وهكذا... كان لا بد من ظهور فرع يختص بالمستوى المعجمي، فكان أن اختصت المعجمية (Lexicology) بمستوى المفردات كفرع مستقل بذاته، بين العلوم اللسانية الحديثة.

فالمعجمية (Lexicology) علم حديث النشأة يتناول بالدراسة المستوى المعجمي، أي مفردات اللغة، من حيث اللفظ والمعنى، أي الأصل الاشتقاقي والدلالي، وكثيرا ما يعتمد على الإحصاء، والجمع، والتحليل، والتصنيف والتبويب، وغيرها من العمليات الإجرائية التي تتطلبها صناعة معاجم اللغة، والتي تعد في حقيقتها قديمة وسابقة في نشأتها لكل تنظير في هذا المجال.

¹ ينظر: المعجم العربي، إشكالات ومقاربات، د محمد رشاد الحمزاوي، بيت الحكمة، تونس، 1991، ص 169-170. و

مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 8.

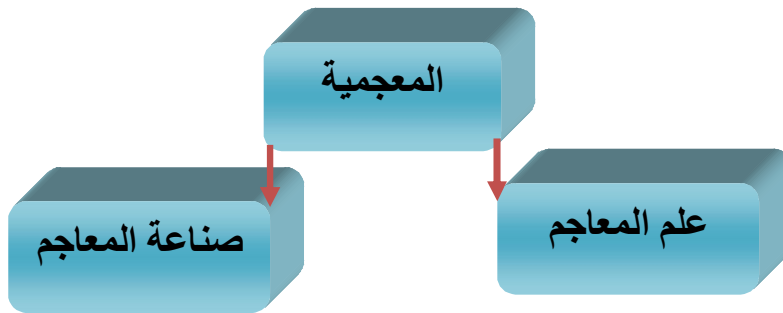
² الكلمة بين المعجم والسياق، هند محمد عكرمة، إيش، أ د سامي عوض، جامعة تشرين، الأردن، 2007م، ص 106.

ويرى بعض علماء اللغة والمعجم أن هذا العلم ينقسم إلى فرعين أساسيين هما كما أوردهما الدكتور حلمي خليل¹:

1- علم المعجم النظري Lexicology

2- فن صناعة المعجم Lexicography

وأوردهما الدكتور علي القاسمي، بمصطلحين مختلفين الأول هو علم المعجم، والثاني هو صناعة المعجم²، وينضوي كل منهما تحت مظلة المعجمية. ويمكن تمثيل ذلك في الشكل التالي:



الثاني منهما، قديم النشأة، أما الأول فقد نشأ وتطور حديثاً، على يد الغرب مسائراً تطور مختلف المناهج اللغوية الحديثة؛ وقد ارتبط في بدايته "بالدراسات التاريخية، فُوف بأنه علم يهتم بدراسة المفردات من حيث اشتقاقها وتطورها ودلالاتها ومرادفاتها وتعدد معانيها³. أي أنه كان مرتبطاً بعلم الدلالة، (semantic) وبالتحديد علم الدلالة التاريخي، ثم استقل عن هذا العلم، وتوسع وأصبح يعرف بأنه دراسة معاني الكلمات والمصطلحات التركيبية للكلمات⁴، وتحليلها بالإضافة إلى دراسة معناها ودلالاتها المعجمية بوجه خاص، وتصنيف هذه الألفاظ استعداداً لعمل المعجم⁵.

¹ مقدمة في دراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص13

² ينظر: المعجمية العربية، بين النظرية والتطبيق، د علي القاسمي، ص20.

³ ينظر، معجم علم اللغة النظري، علي الخولي، ص154

⁴ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص70.

⁵ معاجم الموضوعات، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص333.

وقد واجه البحث المعجمي العربي المعاصر إشكالية المصطلح، كغيره من العلوم المترجمة أو المنقولة عن الغرب، بسبب ما يسمى بالانفصال الابستمولوجي عن التراث، لأن التراث المعجمي العربي قد اهتم بالتطبيق والممارسة والتجريب دون اهتمامه بوضع النظريات والتصورات¹ في مجال المعاجم.

حيث وجدنا في المراجع خلطا كبيرا بين مصطلح علم المعاجم (Lexicology)، ومصطلح آخر قريب منه هو علم المفردات (Vocabulary)، إذ يرادف البعض بينهما، في حين يميز البعض الآخر بينهما.

والذين يميزون بينهما أي بين علم المعاجم (Lexicology)، وعلم المفردات (Vocabulary)، يذهبون أن الأول أي (lexicology) يهدف إلى دراسة المعجم دراسة علمية، بقدر ما يتطلب من معرفة نظرية، تتعلق بتعريف الوحدات المعجمية أو المداخل، وبالانتساب إلى إحدى النظريات الدلالية، وما لها من صلة بقضية المدلول العويصة².

أما الثاني أي (Vocabulary) فهو العلم الذي "يعترف ضمنا بالوجود المستقل والتميز للكلمة، غير أن هذا العلم قد استقر على عدد من الموضوعات تتصل كلها بالمفردات وحركتها وأنواعها"³. ويركز على المفردات المستعملة فعليا في مجال دلالي بعينه، أو عند مؤلف معين، أو نوع محدد من مفردات اللغة، وبذلك فهو يميز بين المفردات النشطة والمفردات الخاملة. أي التي تستعمل فعليا في مجال من مجالات الحياة العامة أو الخاصة، والتي بقيت مخزونة في المعاجم، ولم تعد تستعمل، بسبب تطور اللغة.

وأما الذين يرادفون بينهما، فيعرفون (lexicology) بأنه علم المعاجم النظري، أو علم المفردات، وهو يعالج قضايا المفردات، بالإضافة إلى التنظير للمنهجية الناجعة لإعداد المعاجم، لأنه "يهتم بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها، وأبنتها، ودلالاتها، وكذلك بالمترادفات والمشتركات اللفظية والتعابير الاصطلاحية والسياقية"⁴.

¹ تطور المصطلحات المعجمية والمعجماتية، وإشكالية الوضع والترجمة، د عبد الغني أبو العزم، مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، الرباط، المغرب، ع1، س 2002م، ص7.

² من قضايا المعجم العربي، د محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986، تونس، 1982، ص170.

³ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص70.

⁴ علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص3.

وهكذا، فعلم المفردات يهيئ المعلومات اللغوية الوافية عن المواد التي تدخل في صناعة المعجم. ويعرفه الدكتور أبو العزم بأنه العلم الذي يهتم "بدراسة المفردات والبحث فيها وفي دلالاتها، وعلاقتها باللغة التي يتكلمها المجتمع في شموليتها، ويعبر بها عن حاجياته، ولها طابع تركيبى، يتجاوز مجال التحليل التقني الممنهج، الخاص بمادة المعجم، وتهتم بما هو حضاري لأي جماعة لغوية، وما تملك من وحدات معجمية، مستقصيا كل حالات التوليد اللغوي، المتناسقة، وتقدم مادة للتطبيق المعجماتي"¹.

وهذه الدراسة هي التي نسميها نحن بـ"علم المفردات" (Vocabulary)، وهي عندنا تقابل مصطلح "صناعة المعاجم"، أو (Lexicography)، الذي يخص بصناعة المعاجم، "التي تشتمل على خمس خطوات رئيسية هي: جمع المعلومات والحقائق، واختيار المداخل، وترتيبها طبقا لنظام معين، وكتابة المواد، ثم نشر النتائج النهائي، وهذا النتاج هو المعجم أو القاموس"².

أي أنه يهتم بمجموع الأعمال التي ينشئها المعجماتي أثناء تعامله مع التعريفات، والتحليل التي يخص بها كل مفردة، من مفردات اللغة التي يهتم بها، ويرتبها حسب النسق الذي يختاره"³.

فصناعة المعاجم (Lexicography) -إذا- ليست إلا حرفه وصناعة، تتعلق بجمع اللغة ووضعها، ووضع أسس تتصل باللغة، وبمفرداتها ومفهوماتها المرتبطة بعلوم شتى، منها: علم الدلالة، والنحو، والصرف، وضروب الأدب من نثر وشعر"⁴.

ويدل على ذلك أن صناعة المعاجم قد نشأت لأغراض عملية خالصة، ولم تكن وليدة نظرية لغوية معينة"⁵.

¹ تطور المصطلحات المعجمية والمعجماتية، د عبد الغني أبو العزم، مجلة الدراسات المعجمية، ع1، س 2002م، ص11.

² ينظر: إبراهيم بن مراد: "مسائل في المعجم"، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997م، ص 31.

³ تطور المصطلحات المعجمية والمعجماتية، د عبد الغني أبو العزم، مجلة الدراسات المعجمية، ع1، س 2002م، ص11.

⁴ ينظر: من قضايا المعجم العربي، د محمد رشاد الحمزاوي، ص5.

⁵ ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص3.

فقد ظهرت -مثل أي نشاط ثقافي أو علمي- "استجابة لاحتياجات عملية معينة، بعد أن توفرت شروط وجودها ومتطلباتها، فالمعاجم أدوات معرفية تزود مستعمليها بمعلومات محددة هو بحاجة إليها، ويدل وجود عدد كبير من المعاجم الحالية ذات الصنوف المختلفة على تنوع احتياجات المستعملين الذين صنعت لخدمتهم، فقد استدعى إعداد المعاجم لأول مرة، وإن كانت في صيغة بدائية، احتياجات ما زالت قائمة، فقد ظهرت المعاجم القديمة إلى الوجود لمساعدة الناس على استيعاب نصوص مكتوبة في لغتهم، أو فهم لغات شعوب أخرى تتصل بهم"¹، ارتبطت هذه الصناعة عند العرب القدماء بأغراض دينية، بينما ارتبطت عند الغرب المحدثين بأعراض علمية، وحضارية... الخ.

لذلك يفضل بعض اللغويين إطلاق مصطلح "فن الصنافة المعجمية" بدلا من "علم" لأن هذه الحرفة كثيرا ما تخضع لاعتبارات ذاتية.

ويعرف هذا الفن بأنه "فن تحرير وإنشاء وتصنيف وطباعة المعاجم. يقوم بتحديد معالم تطبيق المعارف المستنبطة من العلوم والروافد، التي ورد ذكرها أنفاً، ويكفيها لتكون وثيقة حاملة لمعارف متنوعة، بحسب ما يقتضيه الهدف التربوي الذي يحدده المعجمي من علمه، أثناء الوصف الدلالي للقائمة "الاسمية"، التي تمثل المداخل المعجمية، المتبوعة بالتحديدات والشواهد الموضحة، وما يمكن أن يتفرع عنها من وظائف دلالية لغوية أخرى.

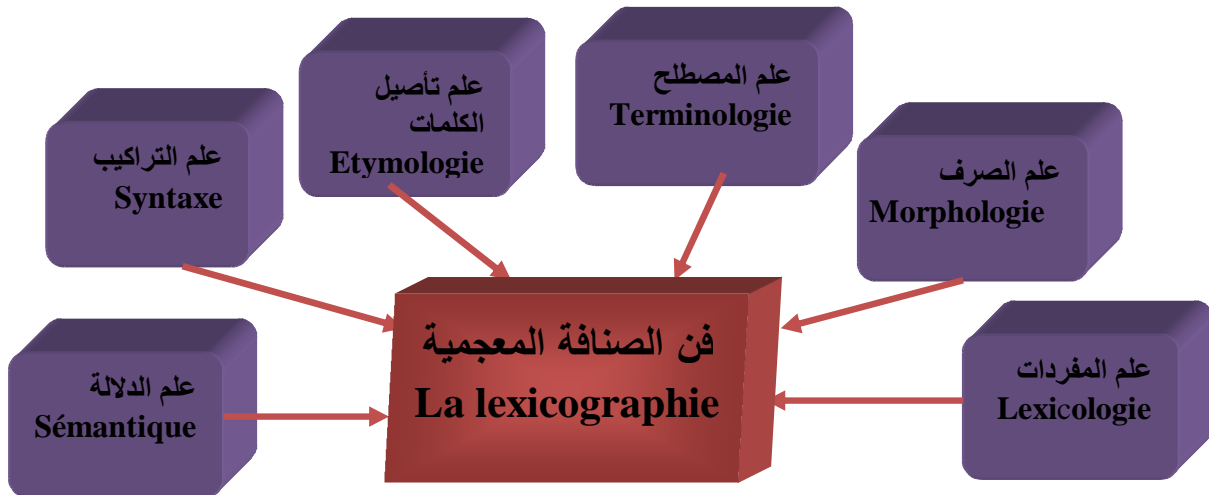
ويلخص تعريف هذا الفن "في المعاجم الغربية المتخصصة بأنه "التقنية المعتمدة في صنافة المعاجم، وكذا التحليل اللغوي لهذه التقنية"²؛ بمعنى أنه عبارة عن تقنية، تعتمد مناهج مختلفة في جمع مادة اللغة ووضعها (ترتيبها)³، كما أنها أصبحت في العصر الحديث تستفيد من النظريات اللسانية الحديثة بمختلف فروعها، كالنظرية البيوية، والنظرية السياقية، والنظرية التحليلية، ونظرية الحقول الدلالية... الخ.

¹ المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، د علي القاسمي، ص 23.

² Dictionnaire de Linguistique , J.Dubois, p289.

³ من قضايا المعجم العربي. د رشاد الحمزاوي، ص 170.

كما يستفيد من روافدها المختلفة، ونخص بالذكر منها علم المصطلح (Terminologie)، الذي يتصل بمختلف فروع المعرفة الإنسانية، ويصلها في الوقت نفسه بالمعجم، وهذا الأخير يتصل بدوره بمختلف العلوم التي تتناول مستويات اللغة وفروعها. والمخطط الموالي¹ يوضح الروافد العلمية المدعمة لفن الصناعة المعجمية الحديثة:



وكما ذكرنا سابقا نفضل استعمال مصطلح "الصناعة المعجمية"، تقاديا للإشكال الذي يطرحه تسميته بالعلم أو الفن، فهو صناعة تعتمد على تقنيات يمكن تكييفها حسب المعطيات المتعلقة بمادة المعجم، وهدفه، ومستعمله، ومنهجه، وغير ذلك.

ونفضل مصطلح (المعجمية) كمصطلح جامع بين النظرية والتطبيق، بدلا من (علم المفردات) الذي يمثل الجانب النظري فقط، كما أن المعجم في حقيقته لا يعالج المفردات فحسب، بل كثيرا ما "يتناول التراكيب التي تتناول وحدة دلالية متماسكة لا تتجزأ، فهو يبحث في معنى الكلمة المفردة، والتركيب الاصطلاحي، والمثل، والقوالب اللفظية التي تكون وحدة معنوية، ويبحث كذلك في المعاني السياقية، ويذكر شواهد توضح المعنى السياقي، ويبحث كذلك في المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، ويسوق للمعنى المجازي شواهد توضحه، وقد توسع مجال الدراسات المعجمية حديثا، فشمّل كافة فروع المعرفة الإنسانية، وأدخل فيه تقنيات العصر، واستعان بالصور والأشكال التي توضح مراد اللفظ، وتكشف غموض دلالاته،

¹ ينظر: المعجمية العربية، د ابن حويلي الأخضر ميدني، ص72.

وتقرب مفهومه للأذهان¹، في حين يتناول علم المفردات القضايا التي تخص الكلمة المفردة، من قضايا ذكرناها سابقا.

وخلاصة القول، إن علم المعاجم (المعجمية) علم "يبحث في البنية الدلالية للمفردات، وصناعة المعاجم تتناول أنواع المعاجم ومكوناتها وطرق إعدادها. ويوضح -في ضوء الخبرة المعاصرة في صناعة المعاجم- طبيعة التأليف المعجمي الحديث، والاتجاهات المختلفة التي ظهرت، تلبية للحاجات المعاصرة المتزايدة؛ وهذه الاتجاهات اتضحت ملامحها بالبحث النظري والعمل التطبيقي"².

والجانبان (النظري والتطبيقي) يكمل بعضهما بعضا، لأن المفردات التي تجمع في كتاب معجم، ليست إلا جزءا كبيرا أو صغيرا من الرصيد العام للغة؛ لذلك فإنه يمكن اعتبار "المعجمية" أو علم المعاجم (Lexicology) علما يدرس مفردات اللغة (مستواها المعجمي) من ناحيتين:

دراسة نظرية (Vocabulary)، تبحث في الألفاظ "من حيث هي كيانات مجردة لها أصولها واشتقاقاتها ودلالاتها"³.

ودراسة تطبيقية (Lexicography) تبحث في الألفاظ "من حيث هي مداخل في معجم مجمعة من مصادر معينة، ومنتمية إلى مستويات لغوية محددة"⁴. وهما جانبان يقوم أحدهما على الآخر.

¹ التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، د محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2005، ص157.

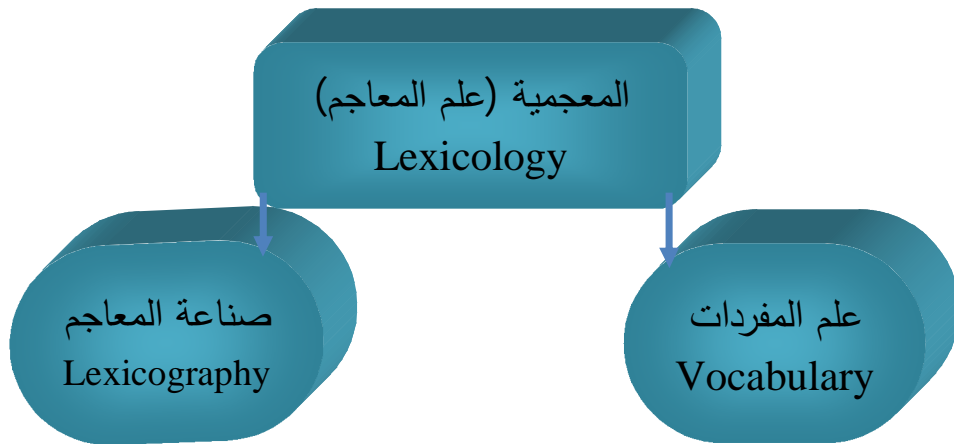
² تطور المعجم العربي، من مطلع القرن التاسع عشر حتى عام 1950م، (دراسة - تحليل - نقد)، د، حكمت كشلي، دار المنهل اللبناني، ط1، 2002م، المقدمة.

³ أسس الصناعة المعجمية (في كشف اصطلاحات الفنون والعلوم)، محمد القطيطي، دار جرير، عمان، الأردن، ط1،

2010، ص71.

⁴ المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

ويمكن تمثيل ذلك بالشكل التالي:



ويصطلح الدكتور رشاد الحمزاوي على الفرع الأول، أي النظري، مصطلح "المعجمية"، بضم الميم، والثاني، أي التطبيقي، مصطلح "المعجمية" بفتحها¹. أما الدكتور عبد الغني أبو العزم، فيطلق على الأول، مصطلح "المعجمية"، وعلى الثاني، مصطلح "المعجمية"².

وقد أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في قائمة مصطلحاته اللسانية مصطلح "المعجميات" تعبيراً عن "المعجمية" و"المعجمية" على السواء³.

ومهما تكن التسميات التي تطلق على الفرعين، فالفرق واضح بينهما؛ إذ أن علم المعاجم النظري أي (Lexicology) يدرس المعنى المعجمي (lexical meaning)، ويرى علماء المعاجم أن هذه الدراسة تأتي في مقدمة الأمور التي يهتم بها المعجمي؛ لأن كثيراً من قراراته تتوقف سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على فهمه لطبيعة هذا المعنى، والطريقة التي يتعامل بها معه في المعجم⁴.

وعلى حد تعبير Hartmann "إن تأليف المعجم يقتضي فكرة عن الكلمة، وعن استعمالها في الخطاب التبادلي. والعلم الذي يساعد على ذلك هو علم اللغة، ولذا فإن كثيراً

¹ ينظر: ظاهرة المعجمية، أ.د. محمد رشاد الحمزاوي، ص 8-9.

² تطور المصطلحات المعجمية والمعجمية، د عبد الغني أبو العزم، مجلة الدراسات المعجمية، ع1، س 2002م، ص 10.

³ ينظر: ظاهرة المعجمية، أ.د. محمد رشاد الحمزاوي، ص 13.

⁴ تطور المعجم العربي، د، حكمت كشلي، المقدمة.

من الكتابات المعجمية قد ارتبطت بنظريات علم اللغة بعامة، ونظريات الدلالة المعجمية بوجه خاص¹.

وهذا يعني أن علم المعاجم التطبيقي أو صناعة العاجم (Lexicography) لا بد أن يستند إلى النتائج التي تتوصل إليها المعجمية النظرية، لذلك فقد عدّ مؤخرًا من فروع علم اللغة التطبيقي، "لأنه يهتم بالجانب العملي للغة²، إلى جانب فروع اللسانيات التطبيقية الأخرى، مثل: المصطلحية (وضع المصطلحات وتوحيدها)، والتخطيط اللغوي، وتعليم اللغات (language teaching)، وتصميم اختبارات اللغة (language testing)، وتحليل الأخطاء بين اللغات المختلفة (contrastive and error analysis)، وطرائق محو الأمية (literacy)، وعلم اللغة الاجتماعي (sociolinguistic)، وعلم اللغة الآلي (computational linguistics)، وعلم اللغة النفسي (psycholinguistic)، وغيرها³.

وقد قسم الدارسون المحدثون المعجمية من جهة العموم والخصوص، في الوحدات المعجمية التي يتناولها المعجمي بالدراسة أو التصنيف والإحصاء إلى (معجمية عامة) أو علم المعاجم، ومعجمية متخصصة (علم المصطلح)⁴، باعتبار أن هذا الأخير فرع من الأول، وهو الآخر ينقسم إلى نظري وتطبيقي.

فأما النظري فيدرس "العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها"⁵، أي أنه يدرس المصطلحات من حيث كونها كيانات مجردة لها مكوناتها ومفاهيمها ومناهج توليدها⁶. وتقع دراسة المفاهيم في ميدان علم المنطق وعلم الوجود، أما دراسة الألفاظ، فتنتهي إلى علم اللغة، وهكذا فإن علم المصطلح يشتمل على نوعين من العناصر،

¹ صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، علم الكتب، القاهرة، ط1، 1998، ص30.

² ينظر: المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

³ التطورات المعجمية د، صافية زفكي، ص36.

⁴ ينظر: Introduction a la lexicologie sémantique et morphologie, Alise lehman, Françoie martin-berthet, 2^o édition/ Armand colin/ Dunod, paris, 1998, p 05.

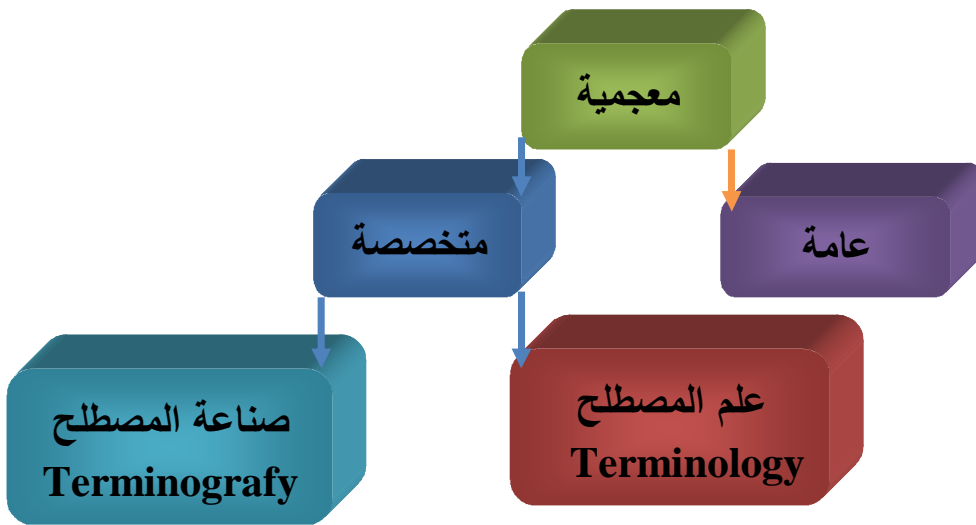
⁵ المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، د علي القاسمي، ص20.

⁶ أسس الصناعة المعجمية (في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم)، محمد القطيطي، ص71.

وهما: العناصر المنطقية والوجودية، والعناصر اللسانية¹، وهذه الأخيرة هي التي تنتمي إلى معجم اللغة.

وأما التطبيقي فيبحث في المصطلحات من حيث مناهج تقييسها وتكثيفها جمعاً ووضعا²، أي أنه يعمل على صناعة المصطلح، وصناعة معاجم المصطلحات، وذلك أن البحث الذي يضطلع به علماء المصطلح يتطلب توثيق المصطلحات³.

ويمكن تمثيل ما ذكرناه في الشكل التالي:



ولعل أفضل منطلق لعد المصطلحية فرعا من المعجمية، هو الانطلاق من أن موضوعه وهو (الوحدة المصطلحية) فرع من النظام المعجمي ككل، فمهمة المعجمية هي دراسة الحقول المعجمية، وخصائصها العامة، ومهمة علم المصطلح هي دراسة جداول خاصة من هذا النظام العام؛ باعتبارها دالة على أنظمة من المفاهيم الخاصة مرتبطة بأقسام معينة من الأشياء⁴. ويمكن تمثيل هذه العلاقة على الشكل التالي:

¹ في علم المصطلح، المجاز، د علي القاسمي، مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، الرباط، العناصر اللسانية العدد 06، 2007، ص103.

² أسس الصناعة المعجمية (في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم)، محمد القطيبي، ص71.

³ المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، د علي القاسمي، ص20-21.

⁴ علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، الإشكالات النظرية والمنهجية، عثمان بن طالب، بحوث ودراسات، المصطلح العلمي، تأسيس القضية الاصطلاحية، إعداد مجموعة من الأساتذة الجامعيين، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، ص79.

النظام المعجمي



وبعض المتهمين بالقضايا النظرية للمصطلح (في إطار اللسانيات العامة) يعتبرون أن "علم المصطلح موكول إليه اليوم أن يساعد علم الدلالة على فحص إشكالات المعنى¹؛ فلما كان علم المصطلح يدرس، في نهاية الأمر، أنظمة المفاهيم الاصطلاحية، التي تترجم عنها الوحدات المصطلحية، بصفاتها علامات دالة، فقد وجب -إن- تحديد الموضوع بدقة، بتعريف طبيعة الوحدات المكونة لهذه الأنظمة، أي العلامات المصطلحية كوحدات دالة، انطلاقاً من طبيعتها العلائقية (sémiologique) واللسانية المعجمية وانتهاءً بخصائصها الدلالية المفهومية².

والحقيقة أن كلا العلمين -المعجمية العامة، والمعجمية المتخصصة- يتصلان بالدراسة الدلالية، لأن دلالة الوحدات المعجمية والمصطلحية هو الشغل الشاغل لهما، مهما اختلفت طبيعة هذه الدلالة، وتتنزل هذه الدراسة في الدلالة المعجمية.

فما مفهوم الدلالة المعجمية؟ وما حدودها؟، هل أدرك القدماء طبيعتها، وما هي المصطلحات التي أطلقوها عليها؟

¹ علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، عثمان بن طالب، بحوث ودراسات المصطلح العلمي، إعداد مجموعة من

الأساتذة الجامعيين، ص72.

² المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

الباب الثاني: الدلالة المعجمية
عند القدماء والمحدثين

الفصل الأول: الدلالة المعجمية عند القدماء (المفهوم والمصطلح)
الفصل الثاني: الدلالة المعجمية عند المحدثين (المفهوم والمصطلح)

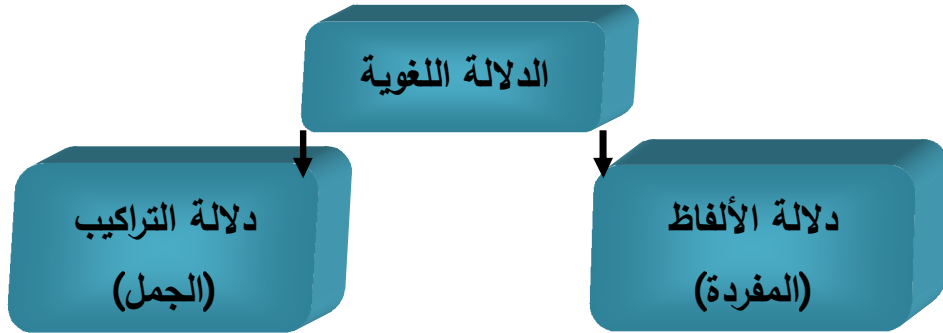
الفصل الأول

الدلالة المعجمية عند العرب القدماء (المصطلح والمفهوم)

I- دلالة الألفاظ المفردة (الدلالة المعجمية) عند العرب القدماء:

لقد أخذت ألفاظ اللغة نصيبها من عناية العرب القدماء، سواء في حالة تفردها واستقلالها، أو في حالة تركيبها، أو كونها في سياق تركيبى معين، من ناحيتي شكلها ومضمونها، أي دوالها ومدلولاتها، وفي ذلك يقول ابن جني: "إعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمة، وعليها أدلة، وإليها موصلة، وعلى المراد منها محصلة، عنيت العرب بها فأولتها صدرا صالحا من تثقيفها وإصلاحها"¹.

وبما أن الكلام عند القدماء، ألفاظ مفردة وتراكيب، ولا غنى لأحدهما عن الآخر في الاستعمال اللغوي. فقد "قسم العرب الدلالة من حيث الوحدة اللغوية الحاملة لها إلى: دلالة الألفاظ، ودلالة التراكيب"²، الدلالة الأولى وحدتها المفردة أو الكلمة، والدلالة الثانية وحدتها الجملة أو التركيب. ويمكن تمثيل ذلك بالشكل التالي:



غير أن الكثير من القدماء يطلق مصطلح (الألفاظ) على المفردات والتراكيب معا، لذلك فإننا نفضل اصطلاح دلالة الألفاظ المفردة، ودلالة الألفاظ المركبة.

ولعل أقدم من ميز بينهما من علماء العرب القدامى، هو أبو نصر الفارابي (ت339هـ) أو (ت350هـ)؛ حيث درس الألفاظ الدالة مفردة ومركبة³، إذ يعرف دلالة الألفاظ المفردة، ويفرق بينها وبين دلالة المركبات بقوله: "المعقولات المفردة هي المعاني التي تدل عليها الألفاظ المفردة، مثل قولنا: إنسان، فرس، ثور، حمار، بياض، سواد، وما أشبه ذلك، فإن هذه المعاني التي تدل عليها هذه الألفاظ تسمى المعقولات المفردة، وإذا

¹ الخصائص، ابن جني، ج1، ص267.

² الوجيز في علم الدلالة، د علي حسن مزبان، ص11-12.

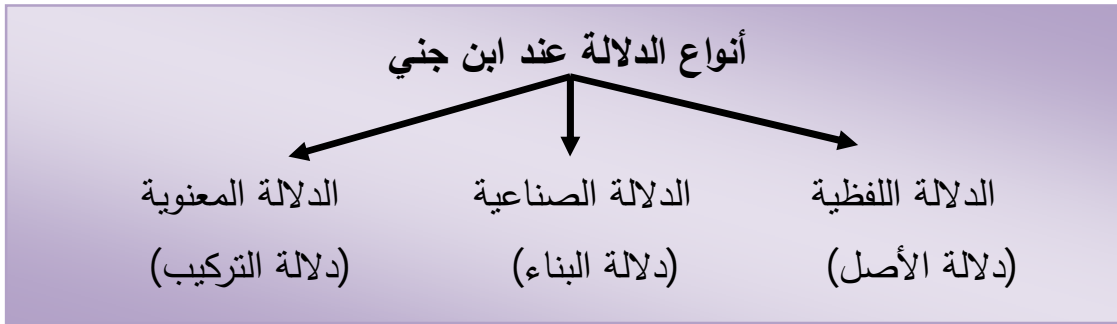
³ تطور الدلالة المعجمية بين العامي والفصيح، معجم دلالي، الدكتور عبد الله الجبوري، ج1، ص6

تركبت المعقولات المفردة حدثت مقدمات، هي التي تدل عليها الألفاظ المركبة، التي أحد جزئي المركب منها هو المسند والآخر مسند إليه¹.
وبذلك يكون الفارابي قد ألمّ بموضوعي الدلالة، المفردات، وموضوعها الدلالة المعجمية، والتراكيب، أو الجمل، وموضوعها الدلالة التركيبية.
أما موضوع الدلالة الأول ألا وهو المفردات، فإنه إذا ما أخذنا دراسات القدماء في هذا المجال مرتبة، نجد أن بحوث اللغويين في هذا الموضوع كانت أسبق من حيث الترتيب الزمني²، في شرحهم دلالات المفردات في مختلف المعجمات والرسائل اللغوية، وغيرها من قضايا اللغة التي تعج بها كتب التراث، لذلك سنبدأ ببيان المصطلحات التي أطلقوها على دلالة المفردات.

II - مصطلحات الدلالة المعجمية عند العرب القدماء:

1 - الدلالة اللفظية:

وهو المصطلح الذي أطلقه ابن جني وتبعه في ذلك الكثير من النحويين، يقول في "باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية": "اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معد مراعي مؤثر، إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب، فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية"³، ويمكن تمثيل ذلك كما يلي:



¹ الألفاظ المستعملة في المنطق، أبو نصر الفارابي، تح، محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1986، ص103.

² التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، د السيد أحمد عبد الغفار، ص93.

³ الخصائص، ابن جني، ج3، ص69-70.

وقد بين ابن جني أهمية الدلالة اللفظية ومكانتها بين أنواع الدلالة الأخرى، ويشرح ذلك بقوله: "...فمنه جميع الأفعال، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى قام، ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه، وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية، من قبل أنها، وإن لم تكن صورة يحملها اللفظ، وتخرج عليها، ويستقر على المثال المعترم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلنا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة، وأما المعنى فإنما دلالاته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيز الضروريات"¹. ويقصد بدلالة اللفظ على المصدر، أن (قام) بأصواتها تدل على القيام، بمعنى أننا قد وقفنا على الحدث من خلال لفظ الفعل²، وهو ما يسمى بالمعنى اللغوي.

كما أدرك حقيقة الدلالة اللفظية، والفرق بينها وبين بقية الأنواع؛ فهي تحدد بوسائل إيجابية، لا سلبية كالدلالة الصناعية والمعنوية، وهما دالتان وظيفيتان³، كما تنبئ إلى دور الوحدات الصوتية في تغيير الدلالة المعجمية، وهو ما يسميه المحدثون بـ"وظائف الفونيم" أو الوحدة الصوتية. ويؤكد ذلك قوله: "وإنما جعلت الألفاظ أدلة على إثبات معانيها لا على سلبها... ومن ذلك قولهم للسلم: مرقاة، وللدرجة مرقاة، فنفس اللفظ يدل على الحدث الذي هو الرقي، وكسر الميم يدل على أنها مما ينقل ويعتمل عليه وبه كالمطرقة، والمنزر والمنجل..."⁴.

والجدير بالتوضيح أن ابن جني يقصد بدلالة اللفظ دلالة الحروف الأصول، أو ما يسمى بالمادة الأصلية الملازمة للكلمة، والحروف الأصول - كما هو معلوم - ترتبط فيما بينها بعلاقة نظامية لتعطي للفعل أو للكلمة مدلولها. أي دلالاتها المعجمية، والتي يطلق عليها الكثير من اللغويين القدماء مصطلح الدلالة الأصلية.

¹ المصدر السابق، ج3، ص69-70.

² الدلالة اللغوية عند العرب، د عبد الكريم مجاهد، ص167.

³ ملامح علم الدلالة عند العرب، سالم علوي، رسالة دكتوراه دولة، ص69.

⁴ الخصائص، لابن جني، ج3، ص69-70.

2- الدلالة الأصلية أو المطلقة:

الدلالة الأصلية أو المطلقة كما يسميها بعض الأصوليين هي "دلالة الألفاظ المفردة، وتسمى بالمطلقة لأنها لا ترتبط أو تتقيد دلالتها بسياق معين؛ فهم في ذلك يميزون في الدلالة اللفظية بين نوعين منها: دلالة الألفاظ المفردة، وهي التي سموها **المطلقة**، ودلالة الألفاظ المركبة، والتي سموها **التابعة**، فاللغة في تصورهم ألفاظ دالة على معان، ومن حيث هي كذلك، يمكن استمداد المعاني من الألفاظ بطريقتين: إما بالحصول على المعنى المطلق (الذي لم يقيد بقيد خارجي) عن طريق الألفاظ والعبارات المطلقة، وهنا تظهر الدلالة الأصلية للفظ. وإما بالوصول إلى المعنى عن طريق الألفاظ، والعبارات المقيدة، وهنا تظهر **الدلالة التابعة**¹.

والأصل في هذه الدلالة قسمان:

أ- **أصل لفظي**، وهو ما يعرف بالحروف الأصول، أي هي "مادة لما يبنى منها من الأبنية المختلفة، موجودة في جميعها، من نحو ضرب وضرب، فهو ضارب ومضروب،² والحروف الأصول هي بمنزلة الجوهر، أي جنس الشيء الذي منه ذلك الشيء"³، ومثالها مثل الجنس للأشياء، أي كـ"الخشب" في الباب، ومثل "الذهب"، الذي تصاغ منه ضروب من الصور، كالخاتم، والسوار، وغيرهما.

ب- **أصل معنوي**، وهو عبارة عن **المعنى المشترك العام**، الذي تشترك فيه مجموعة من الكلمات، القائمة على الحروف الأصول نفسها. فهذا اللفظ والمعنى العام الذي يفرزه، هو دلالة هذه الحروف على المصدر، وهو ما اعتبره ابن جني **دلالة لفظية**.

فالدلالة الأصلية -إذن- هي التي نستمدّها من المادة الخام في مشتقات الكلمة، وهي تلك التي يحرص صناع المعاجم على إيرادها، وشرحها، بصفة عامة، ولا يهتمون بإيراد

¹ ينظر: الموافقات، أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، تح، عبد الله دراز، المكتبة التوقيفية، القاهرة، 2003، ج2، ص56.

² الخصائص، ابن جني، ج3، ص69-70.

³ المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

جميع مشتقاتها، لأنها جميعاً تشترك في الدلالة الأصلية، لذلك يسميها الدكتور هاني عبد الرحمان بـ"الدلالة المشتركة"¹.

فقد اعتمد المعجميون العرب المادة الأصلية كمدخل لمعاجمهم، ولم يعتمدوا جميع المفردات المشتقة، إلا ما خرج منها عن الأصل في المعنى.

وأكثر ما ارتبطت به الدلالة الأصلية عند اللغويين العرب، من الناحية الصرفية، قضية الاشتقاق، وهو كما ورد في "شرح التسهيل": "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدل بالثنائية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلافاً حروفاً وهيئة، كضارب من ضرب، وحذر من حذر.

وطريق معرفته تقليب تصاريف الكلمة، حتى يرجع منها إلى صيغة، هي أصل الصيغ دلالة اطراد أو حروف غالباً... وهذا هو الاشتقاق الأصغر المحتج به². وقد وضع له علماء اللغة ثلاثة شروط أساسية، تتمثل في:

1. الاشتراك في عدد أصوات الجذر، وهو ثلاثة أصوات غالباً.

2. أن تكون هذه الأصوات مرتبة ترتيباً واحداً في بنية الكلمات المشتقة.

3. أن يكون بين هذه الكلمات قدر مشترك من الدلالة³.

ولأن الاشتقاق يعد محور الموضوعات الصرف معجمية، قرر علماء العربية أن المبدأ الذي يقوم عليه نظام المعجم العربي، هو الأصل المجرد من حروف الزيادة، ويتحدد وفق قواعد الاشتقاق الصغير. وقد "انعكست الخاصية المميزة للبنية الصوتية للعربية، في طريقة تحديد أصل كلماتها، وظهر ذلك في تمتع البنية الصوتية لمعجم مفرداتها بخاصة مميزة، تجلت في أن أصل المفردات في المعجم العربي، يتحدد على أساس الأصوات الصوامت، التي يشتمل عليها فقط"⁴.

¹ ينظر: الدلالة المشتركة في اللغة، هاني عبد الرحمن عبد الهادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001م، ص7.

² المزهر، السيوطي، ص275

³ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص55

⁴ ينظر: النظرية اللغوية العربية الحديثة. د جعفر دك الباب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1996، ص.

أما الصوائت، وبعض الصوامت الصرفية، مثل الميم في المصدر الميمي، وياء النسبة، وتاء افتعل... وغيرها فنقوم في العادة بوظائف اشتقاقية.

لذلك كانت الألفاظ في المعاجم العربية، تندرج تحت المواد التي اشتقت منها، وتفرعت عنها، فيما يشبه العائلة التي تعيش في بيت واحد، يتحلقون حول عميد الأسرة، لكنها أسرة لفظية، يجمعها المعجمي في مكان واحد من معجمه، بمقتضى اشتراكها عضوياً ومعنوياً في مادة لغوية، وأصل لغوي واحد¹.

ويمكن تشبيهه تصور علماء العربية للدلالة المعجمية، بالمشجر الذي يمثل المعنى الأصلي المشترك جذعه، وتمثل الاستعمالات المختلفة فروعها.

وقد توسع بعض اللغويين في الاشتقاق، ويظهر ذلك فيما ذهب إليه ابن فارس، في قوله: "أجمع أهل اللغة - إلا من شذ منهم - أن للغة العرب قياس، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، واسم الجن مشتق من الاجتنان، وأن الجيم والنون تدلان أبداً على الستر، تقول العرب للدرع: جبة، وأجنة الليل، وهذا جنين، أي هو في بطن أمه، وأن الإنس من الظهور، يقولون: أنست الشيء: أبصرتُهُ. وعلى هذا سائر كلام العرب، عَمَ ذلك من عَمَ وجهه من جهله"².

إن الدلالة المعجمية بهذا المفهوم هي الدلالة الأصلية، أي المعنى الأصلي، الذي وضعت إزاءه الحروف الأصول، في مواد المعجم، مثل قول ابن فارس في معجمه "مقاييس اللغة": "الدال واللام أصلان: أحدهما إبانة الشيء بأمانة تتعلمها، والآخر اضطراب في الشيء..."³. فالدلالة المعجمية لمادة "دل" -وهي ثلاث حروف أصول (د ل ل)-، دالتان: الأولى: إبانة الشيء بأمانة تتعلمها. الثانية: اضطراب في الشيء.

¹ ينظر، المعجمات اللغوية ودلالات الألفاظ. أ، د عيد محمد الطيب، ص32.

² الصحابي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، ص66-67. والمزهر، للسيوطي، ص274.

³ مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، ج2، ص 349-340.

صحيح أن ابن فارس لم يعط تعريفاً محدداً للدلالة المعجمية؛ لكن الإجراء الذي طبقه في صناعة معجمه "المقاييس" يبين توجهه إلى أن الدلالة المعجمية هي دلالة الحروف الأصول، على المعنى الأصلي، الذي وضعت له في كلام العرب. فإذا استعرضنا مداخل هذا المعجم، فسنجد دائماً يسعى إلى الكشف عما يسمى بالأصل الحسي، أو الدلالة الحسية لكل جذر أو مادة.

ففي مادة (ع ج م) نراه يقول: «العين والجيم والميم ثلاثة أصول»، وهو يشير بهذه الأصول إلى الدلالات الحسية لهذا الجذر ويحددها بقوله: «أحدها: يدل على سكوت وصمت، والآخر على صلابة وشدة، والآخر على عض ومذاقة»¹. فهي -كما ترى- دلالات حسية². وبذلك يمكن استخلاص مذهب ابن فارس فيما يتعلق بأصل ألفاظ اللغة، حيث تنشأ حسية، ثم تخضع للتطور والتجريد، مع توالي العصور، والتطور الفكري للإنسان.

ولكن ابن فارس كثيراً ما يضطرب أو يخفق في اكتشاف بعض الأصول، وربما يعود السبب إلى التطور الذي حدث لدلالات ألفاظ اللغة، كما بينا، وبالتالي، فإنه كثيراً ما يرجع الأصل اللفظي، إلى أصول دلالية مختلفة، مثل قوله: «اعلم أن الهمزة والجيم واللام، يدل على خمس كلمات متباينة، لا يكاد يمكن حمل واحدة على واحدة، من جهة القياس، فكل واحدة أصل في نفسها، وريك يفعل ما يشاء»³.

أو يحكم عليها بالتباعد في المعنى مثل قوله: «الجيم والحاء والشين متباعدة جداً»⁴، أو بالانفراد، وعدم وجود أصل ترجع إليه، مثل: «الجيم والذال والفاء منفرد لا يقاس بعضها ببعض، وقد يجيء هذا في كلامهم كثيراً»⁵.

وهو يعيد مثل هذه الاستثناءات إلى ارتجال العرب اشتقاقهم لبعض الكلمات من أصول غير واضحة. غير أننا نرى في اختلاف بعض هذه الأصول تعدداً في الوضع،

¹ مقاييس اللغة، ابن فارس، ج4، (عجم)، ص239.

² مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دحلمي خليل، ص213-214.

³ مقاييس اللغة، ابن فارس، ج1، (أجل)، ص64.

⁴ المصدر نفسه، مادة، ج1، (ججش)، ص427.

⁵ المصدر نفسه مادة، ج1، (جذف)، ص433.

الناتج عن اختلاف اللهجات، فيما يسمى بالتعدد الدلالي، وفي بعضها الآخر تطورا دلاليا، ناتجا عما يسمى بالمجاز المنسي، الذي يدخل في دائرة الحقيقة، ومنه نشأ المشترك اللفظي، والتضاد.

ورغم صعوبة إرجاع الألفاظ إلى أصلها، باستخدام المعرفة الصرفية، التي تمكن ابن فارس من معرفة المادة اللغوية، التي ينتمي إليها اللفظ¹، فقد ساعده منهجه هذا في تمييز الألفاظ العربية الأصلية، من بعض الكلمات المعربة أو الدخيلة، التي ليس لها أصل أو مشتقات في العربية، مثل قوله تحت المدخل (أجص): «الهمزة والجيم والصاد ليست أصلا، لأنه لم يجئ عليها إلا الإجاص، ويقال إنه ليس عربيا، وذلك أن الجيم تثقل على الصاد»². وبذلك يكون ابن فارس سباقا إلى فكرة الأصل في اللفظ والدلالة، في مفردات اللغة، وهي فكرة مرتبطة بالدلالة المعجمية، وجعل الأصل اللفظي (الدال) مقياسا لتحديد الأصل والدخيل، في اللغة العربية.

وقد استعمل علماء العربية عدة تعبيرات للدلالة على الدلالة الأصلية، في مثل: "الأصل في كذا أن يدل على كذا" - كما ورد عن ابن فارس - أو إن تصاريف كذا، أينما وقعت دلت على كذا. ومثال ذلك قول ابن جني "ألا ترى أن تصاريف (ع ج م) أين وقعت في كلامهم إنما هو للإبهام وضد البيان"³، وغيرها كثير في معاجم اللغة العربية. وتظهر فكرة الأصل - كذلك - فيما طرحه ابن جني تحت عنوان "الاشتقاق الأكبر"⁴، ويقوم هذا الضرب على أن معنى عاما مشتركا يربط بين زمرة من الصيغ، هي نتاج تقاليب الأصل، وكانت الفكرة مطروقة قبل قرنين من الزمن، ولكن في مجال آخر هو المعجم، عندما اهتدى الخليل إليها في "العين"⁵، غير أن هذا الأخير لم يربط تقاليبات المادة الواحدة بأصل دلالي واحد.

¹ ينظر، المعجمات اللغوية ودلالات الألفاظ. أ، د عيد محمد الطيب، ص32.

² مقياس اللغة، ابن فارس، ج1، (أجص)، ص64.

³ الخصائص، ابن جني، ج3، ص52.

⁴ يقول ابن جني، في تعريفه للاشتقاق الكبير، "هو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه، وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا... وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه...". [الخصائص، ابن جني، ج2، ص133].

⁵ علم الدلالة العربي، د فايز الداية، ص234.

ويستدل ابن جني على الاشتقاق الأكبر بمجموعة من الأمثلة، من ذلك: مادة جبر التي تعقد للقوة والشدة: "الجبر: الملك لقوته وتقويته لغيره، ورجل مجرب: جرّسته الأمور ونجّته، فقويت منته واشتدت شكيمته، والأبجر والبجرة، وهو القوي السرة، والبرج لقوته في نفسه، وقوة ما يليه به..."¹.

وقد لاحظنا من خلال الأمثلة التي أوردناها، أنه لا يورد جميع الأصول المقلوبة، وإنما يكتفي بإيراد المشتقات المستعملة في كلام العرب، أي أنه يورد "أفرادا من تفرعات الأصول، ولعل ذلك يعود إلى أن الاستخدام اللغوي لا يستغرق الاحتمالات الاشتقاقية كلها، أو هو ضرب من الانتقاء للبرهنة على الفكرة التي يدافع عنها"².

ويرى السيوطي (ت 911هـ) أن في ذلك بيانا منه -أقصد ابن جني- لقوة الساعد "في رد المختلفات إلى قدر مشترك، مع اعترافه وعلمه بأنه ليس هو موضوع تلك الصيغ، وأن تراكيبها تفيد أجناسا من المعاني مغايرة للقدر المشترك، وسبب إهمال العرب، وعدم التفات المتقدمين إلى معانيه، أن الحروف قليلة، وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تنتهي، فخصوا كل تركيب بنوع منها، ليفيدوا بالتركيب والهيئات أنواعا كثيرة"³.

ورغم الانتقادات التي وجهت إلى ابن جني، في توجهه هذا، إلا أننا نرى فيه لفظة مهمة، في خصائص المفردات العربية، بنية ودلالة، ولكن التطور الذي حدث لها عبر العصور، وقدم أصولها الأولى، وابتعاد الفروع عنها، جعل من الصعوبة بما كان، جمع شتات الفروع مع الأصول.

ومهما يكن الأمر، يبقى هذا العلامة رائدا في دراسته لكثير من قضايا الدلالة المعجمية، فقد عقد كتابه الخصائص أبوابا مختلفة، تمس كلها قضايا المعنى المعجمي، أي معاني الألفاظ المفردة، منها: "باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني"، و"باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني"، و"باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"، قد نعود إليها لاحقا.

¹ ينظر، الخصائص ابن جني، ج 2، ص 135.

² علم الدلالة العربي، فايز الداية، ص 234.

³ ينظر: المزهري، للسيوطي، ج 1، ص 278.

على هذا النحو، نجد أن علماء المعاجم يتخذون من الجذر والاشتقاق أصليين ثابتين في تحديد بنية الكلمة المفردة، "سواء عند وضع المعجم، أو في الدراسات التمهيدية التي تسبق إعداده"¹، وبالتالي الاعتراف بالكلمة المفردة وحدةً أساسيةً للدلالة الأصلية، أي المعجمية.

والجدير بالذكر هنا أن الأصل في مفردات اللغة يدرس في الصرف تحت اسم "الاشتقاق"، وفي المعجم تحت اسم "الاشتراك في المادة"².

فمعظم المعجميين، عندما يعبرون عن صلة الرحم بين الكلمات في المعجم، "لا يقنعون بالمباني الصرفية، التي ظهر وجه قصورها عن الوفاء بمطالب المعجم، وإنما يلجؤون إلى وسيلة أخرى، تتصل بروابط الكلمات لا بتنوع الصيغ، أو بعبارة أخرى تتصل بالمتن لا بالبنية، وهذه الوسيلة هي أصول المادة، يجعلونها رحماً تربط بالقرابة أفراد أسرة واحدة، ويجعلون حروف المادة مدخلاً إلى شرح معاني هذه الكلمات المفردات؛ ولكنهم لا ينسبون إلى حروف المادة معنى معيناً، بل إنهم يعترفون بإمكان تعدد المعاني بين الكلمات، التي تشترك في هذه الأصول، كالحل والحل والطول، تتفق مادة، وتختلف معنى³. وبذلك يتجاوز المعجميون إشكالية الخلاف النظري بين علماء اللغة في العلاقات الدلالية، هذا - طبعاً - باستثناء ما ذهب إليه ابن فارس، كما سبق أن شرحنا.

والاشتقاق كان ولا يزال يمد الدلالة اللفظية بما يغذيها، ويزيد في معجمها العربي بسيل من الكلم، التي تعبر عما جد في الحياة اليومية⁴.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن معالجة اللغويين العرب، والمعجميين بصفة خاصة، للدلالة المعجمية، تعتمد على مظهرين:

¹ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص 59

² اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1985، ص 166.

³ المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

⁴ ملامح علم الدلالة عند العرب، سالم علوي، ص 108

المظهر الأول: هو الذي يعتمد فكرة الأصل، أي "الجذر اللغوي بتصاريفه، واشتقاقاته، وتحويلاته، وبنياته المختلفة الدالة على معنى مشترك"، وقد تطرقنا إليها في العناصر السابقة. والتي اعتمدها العرب في تحديد معاني مفردات اللغة العربية، وهي الفكرة التي اعتمدتها معاجم الألفاظ في معظمها.

والمظهر الثاني: يعتمد فكرة العلاقة الدلالية، أي المفردات التي يجمعها موضوع الواحد، "بألفاظ متباينة الجذور، لكنها تصب في نهر واحد وتخدم غرضاً واحداً، وهو ما اصطلح المحدثون على تسمية بالحقل الدلالي، وقد ورد في كتب العلماء العرب ما يشبه هذه التسمية "كشجر الدر" في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة) لأبي الطيب اللغوي¹. ويظهر هذا في ما سمي بمعاجم المعاني.

غير أن دلالة المفردة العربية تتراوح بين دلالة الجذر عنها، وبين ما هو معلوم عند الناس عن هذه المفردة، والناس درجات فيما يعلمون عن المفردات، فالمفردة، إما أن تتطرق لدالتها بذاتها، وإما أن تلقى عليها دلالة أو معرفة أو علم الناس الشائع المتداول عنها، الكلب [مثلاً] يعرف أنه حيوان مفترس ينبح يعدو يصيد.

ولكن الدلالة المشتركة دلالة مفردة عن ذاتها، هو أن كلب، كلاب، تكليب، كلاب، كلابيب... فالكلب نعت لهذا الحيوان والمخلوق أنه يتكلب بأنيابه شيئاً ما... النحلة يعرف الناس أنها دابة حشرة كائن حي يطير... أما دلالة الجذر عن ذاته فهو نحل، نحول، انتحل، انتحال، فالنحلة تتحل، حين تخرج العسل من كيانها، أو هي تتحل الرحيق من زهرة إلى زهرة... الورد من ورد، وارد، وريد، مورد، استورد، استيراد، واردات، فالوردة، هي نبتة سميت وردة لأنها يرد إليها الفراش أو النحل والبشر...²

ومن ذلك يمكن أن يظهر الإشكال في الدلالة المعجمية، فهي الدلالة الأصلية كما ذهب إليها ابن فارس، ومن تبنى مذهبه؟ أم هي الدلالة التي تعارف الناس على استعمال المفردة لها؟ فكما ورد في الأمثلة السابقة، هل دلالاته المعجمية هي ما يعرفه عنه الناس: أنه

¹ المرجع السابق، ص 160.

² ينظر، الدلالة المشتركة في اللغة، هاني عبد الرحمن عبد الهادي، ص 9-10.

حيوان مفترس ينبح يعدو يصيد... أي الصورة الذهنية لدى مستعملي اللغة، عن هذا الحيوان، أم هي المعنى الأصلي المشترك بين المشتقات، المتمثل في تكليب الأنياب...؟ وإذا كان ابن فارس وأتباعه، في مذهب الدلالة الأصلية المشتركة بين المشتقات، فإن هناك من تبنى الموقف الثاني، في أن الدلالة الأصلية هي دلالة المفردة كما يستعملها الناس، في كلامهم. ويصطلح عليها بالمعنى الإفرادي.

3- الدلالة الإفرادية أو الإيجادية:

ورد في "الموافقات" للشاطبي، مصطلح "المعنى الإفرادي" في "مقابل اصطلاح آخر "المعنى التركيبي"، ويعني به المعنى المنبثق عن لفظ بعينه، فقد كانت العرب تعنى بالمعنى الانفرادي، وعني به الصحابة في المواضع التي ينجم عنها التشريع في الكتاب أو السنة¹، فهذا عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- يسأل أصحابه عن معنى قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾ [النحل ، 47]، فيقوم له شيخ من هذيل، فيقول له: هذه لغتنا، التخوف: التتقص، فيقول له عمر: هل تعرف العرب ذلك في أشعارها؟ فيقول له: نعم، ويروي قول الشاعر:

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَارِكًا قَرِيبًا كَمَا تَخَوَّفَ عُوْدَ النَّبْءِ السِّنِّ [البسيط]

فيقول عمر لأصحابه -رضي الله عنهم- عليكم بديوانكم لا تضلوا، قالوا: وما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم، ومعاني كلامكم².

وفي ذلك بحث عن المعنى الإفرادي، لأنه قد توقف عليه معنى الآية، وقد رأى العرب في شعرهم وتراثهم اللغوي مصدرا للمعنى الإفرادي، كما أدركوا أهميته، وقيمته في تحقيق الدلالة التركيبية، ويتجلى ذلك أول الأمر في تفسير آيات الله عز وجل في كتابه الكريم.

ومن ذلك ما روي عن سؤالات نافع بن الأزرق لابن عباس -رضي الله عنهما-، حيث قال -من بين ما قال- "أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يَجَادُ سَنَا بِقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾

¹ معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال، ص306.

² الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، ج2، ص74.

[النور، 43]، قال [ابن عباس]: السنا: الضوء. قال [نافع]: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت أبا سفيان بن الحارث يقول:

يدعو إلى الحق لا يبغي به بدلاً يبطو بضوءٍ سناه داجي الظُّدَم¹.

وهذا الكلام يدل على أن المعنى الإفرادي، كما أدركه رواة اللغة، هو المعنى الذي توارثه العرب في كلامهم، وتناقلوه فيما بينهم، فلكل لفظ معنى أو معاني ارتبطت باللفظ في تاريخ استعمالهم، سواء كان ذلك الاستعمال حسب الوضع الأول أي الأصل، أو حسب الوضع الثاني، أي الاستعمال، سواء في الشعر أو النثر أو أي شيء من كلام العرب. ولم نلاحظ في الأمثلة السابقة الذكر، اهتماما بمعنى الأصل الاشتقاقي المشترك، بل ينظرون في المعنى الاستعمالي، الذي يظهر في الكلام الفعلي.

وقد ذهب الأصوليون إلى أن اللفظ "يحمل معنى إفراديا خاصا به يدل دلالة واضحة تظهر بظهوره، وتختفي بخفائه... كما أنه يحمل معنى تركيبيا من خلال وضعه في الأسلوب قد يختلف عن المعنى الأصلي². والمعنى الإفرادي في رأيهم لا يحتاج إلى كبير عناء في الوصول إليه، لأنه متعارف عليه. وهو متوقف على الاستعمال ووجوده به³، لأن الاستعمال هو الذي يثبت وجوده من عدمه، لذلك سمي بـ"المعنى الإيجادي".

ويظهر ذلك بوضوح في موقف النقاد من استعمالات بعض الألفاظ، في غير مواضعها المألوفة، ومن ذلك، ما ورد عن ابن السكيت في "إصلاح المنطق"، باب "ومما تضعه العامة في غير موضعه"، قولهم: أكلنا ملة، وإنما الملة الرماد الحار، ومنه قول الشاعر، (الراعي):

جَدُّ الندى زاهدٌ في كلِّ مكرمة كأنما ضيفه في ملة النار

¹ الإتيان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 2003م، ج2، ص57.

² التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، د السيد أحمد عبد الغفار، دار المعرفة الجامعية، 2007، ص133.

³ ينظر، معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال، ص306.

وقولهم: خرجنا ننتزه، إذا خرجوا إلى البساتين، وإنما تنتزه التباعد عن المياه والأرياف، ومنه قيل، فلا ينتزه عن الأقدار أي يتباعد منه.. وإن فلانا لنزيه كريم، إذا كان بعيدا عن اللوم، قال الشاعر: **أقْبُ طريدُ بنزه الفلا** **ة لا يرد الماء إلا انتيابا**
بنزه الفلاة، يعني ما تباعد من الفلاة عن المياه والأرياف"¹.

فمن خلال ما سبق، يتبين اهتمام العرب القدامى بمعنى اللفظ المفرد في عرف الاستعمال، الذي يظهر من خلال تراثها اللغوي عموما، والشعر خصوصا، ويوصف كل خروج عن ذلك الاستعمال باللحن أو الخطأ.

4- الدلالة اللفظية الوضعية:

يعرفها الشريف الجرجاني بأنها: "كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تخيل فهم منه معناه، للعلم بوضعه"². فدلالة ألفاظ اللغة هي دلالة لفظية وضعية، أي أنها تختص بألفاظ اللغة من جهة، "ويقتضي لإدراكها العلم المسبق بطبيعة الارتباط بين الدال والمدلول"³؛ من جهة ثانية.

غير أننا وجدنا اختلافا بين اللغويين والأصوليين في إطلاق اللفظ، فهو عند الأصوليين لا يقتصر مفهومه على عملية النطق فقط، سواء أفادت أم لم تفد؛ بل يقولون بأن اللفظ الدال تجتمع فيه ظاهرتان: ظاهرة تتعلق بالصوت، وظاهرة تتعلق بالدلالة؛ فقد أورد الأمدي أن "الكلام يتركب من المقاطع الصوتية التي خص بها نوع الإنسان دون سائر الحيوان، ومن اختلاف تركيبات المقاطع الصوتية حدثت الدلائل الكلامية"⁴.

وعمم معظم القدماء -ونخص الأصوليين منهم- اللفظ على المفرد والمركب⁵، ويعتبرون اللفظ أداة للدلالة، ولذا فهو يرتبط في مفهومهم بها، فنجدهم يعرفون اللغة على

¹ ينظر: إصلاح المنطق، ابن السكيت، تح أحمد محمود شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، 3، 1970، ص 274-278.

² التعريفات، الشريف الجرجاني، ص 63.

³ علم الدلالة أصوله ومباحثه، منقور عبد الجليل، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2001، (د ط)، ص 65.

⁴ الإحكام في أصول الأحكام، ابن عبد الله الأمدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د ط)، ج 1، ص 14-15.

⁵ ينظر: دلالة الألفاظ عند الأصوليين، د محمود توفيق محمد سعد، ص 15، نقله عن الإبهاج.

أنها: ألفاظ دالة، لارتباطها بالفكر الإنساني ارتباطاً وثيقاً، وتعتبر واسطة في توصيل هذا الفكر، فالدلالة التي ليس لها لفظ لا وجود لها، أما اللغويون فاللفظ عندهم يمكن أن يكون صوتاً غير دال، وهو ما يسمى بالمهمل.

أما **الوضع** ويعني الاصطلاح في اللغة، وهو **"وضع اللفظ بإزاء المعنى"**¹، أو بتعبير آخر هو **"لفظ معين بين قوم معينين"**²، و**"حقيقته تخصيص لفظ بمعنى"**³. وهو شرط أساس في الدلالة اللغوية، فالعلم به يثبت المعنى في ذهن المتكلم باللغة، ويحفظها من الانحراف، ويحقق إمكانية التفاهم بين المتكلمين باللغة المعينة.

لذلك نجد علماء اللغة -قبل جمعهم لألفاظ معاجمهم- عمدوا إلى أفراد مجتمعهم، يسمعون منهم ويروون عنهم، ويسجلون ما سمعوه في دواوينهم. حتى يبينوا المعاني التي وضعت بإزائها ألفاظ اللغة العربية⁴.

ويعد **علم الوضع** من أركان تأسيس علم الدلالة، ومن أعظم أسباب تطورها، ونسيج من المنطق والبلاغة والأصول وعلم اللغة⁵، وقد استعين به في التقسيمات المختلفة لأنواع الدلالة. كما يعتد عليه في إخراج **المهمل**⁶ من الألفاظ، وهذا يوضح الفرق بين اللفظ والكلام، والكلام، عند اللغويين، فاللفظ -عندهم- يشمل المستعمل والمهمل، وأما الكلام فيشمل

¹ التعريفات، الجرجاني، ص22.

² المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

³ معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال، ص357.

⁴ مصطلحات الدلالة العربية دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، د جاسم محمد عبد العبود، ص78-80.

⁵ تطور الدلالة المعجمية بين العامي والفصيح، معجم دلالي، دكتور عبد الله الجبوري، ج1، ص11.

⁶ قال ابن فارس في الصحابي في فقه اللغة، ص81-82: المهمل على ضربين: ضرب لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام كلام العرب البتة، وذلك كجيم تؤلف مع الكاف، أو كاف تقدم على جيم، أو كعين مع غين، أو حاء مع هاء أو غين، فهذا وما أشبهه لا يأتلف. والضرب الآخر: ما يجوز تألف حروفه، لكن العرب لم تقل عليه، وذلك كإرادة مريد أن يقول (عضخ)، فهذا يجوز تألفه وليس بالأنفر، ألا تراهم قد قالوا في الأحرف الثلاثة: خضع، لكن العرب لم تقل عضخ، فهذا ضربان للمهمل. وله ضرب ثالث، وهو أن يريد مريد أن يتكلم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف التلق أو الإطباق حروف الإطباق أربعة وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء، وحروف الذلق هي: الفاء والراء واللام والنون والميم والباء وهي حروف طرف اللسان. حرف، وأي هذه الثلاثة كان فإنه لا يجوز أن يسمى كلاماً. وأهل اللغة لم يذكروا المهمل في أقسام الكلام، وإنما ذكروه في الأبنية المهمة التي لم تقل عليها العرب. المزهر، السيوطي، ص191.

المستعمل فقط¹، وهذا القانون أدركه الخليل في جمعه مفردات اللغة العربية، وبنى عليه معجمه العين، كما أدركه بقية اللغويين، الذين عمدوا في جمع اللغة إلى السماع، فلم يدونوا إلا ما سمعوه عن الأعراب. بمعنى أن الدلالة المعجمية تشتمل في مفهومها أيضا معنى الاستعمال إضافة إلى الوضع، فقد اتفق معظم علماء العربية على أنها وضعية، ويميزون فيها بين ثلاثة أقسام، هي:

أ- **دلالة المطابقة:** وهي من دلالات الألفاظ، باعتبار الدال وحده، أي أنها دلالة من اللفظ مباشرة، وقطعا من غير احتمال، ولذلك هي من دلالة "المنطوق"، في تقسيم الفقهاء². وهي عندنا الدلالة الحقيقية، أو الأصلية.

ب- **دلالة التضمن:** وهذا النوع كثيرا ما يؤدي إلى انتقال الدلالة مجازيا، من ذلك ما "جاء في تاج العروس مادة (نيب): "الناب: الناقة المسنة، سموها بذلك حين طال نابها وعظم، مؤنثة، وهو ما يسمى فيه الكل باسم الجزء"³. كما هو واضح من عبارة ابن منظور، الناقة تتضمن الناب، وقد أطلق عليها لفظ الناب لعلاقة التضمن. وهذا القسم نصنفه ضمن الدلالة المجازية للفظ.

ج- **دلالة الالتزام:** وهي أيضا- تؤدي إلى انتقال دلالة اللفظ مجازيا، ولعل أحسن مثال على ذلك، ما جاء في تاج العروس مادة (صبب): "والصبة بالضم ما صب من طعام وغيره، مجتمعا كالصب بغير هاء، وربما سمي به.. والصبة السفرة، لأن الطعام يصب فيها. أو شبهها..."⁴.

وهذا التقسيم للدلالة إلى أنواع، قائم على اللفظة المفردة، فيما تتناوله من المعنى، فإن تناولت كل المعنى، فالعلاقة بين اللفظة ومعناها علاقة مطابقة، وإن تناولت جزء المعنى، فهي علاقة تضمن، أما إذا تناولت شيئا خارجا عنها ملاصقا لها، فهي علاقة التزام⁵. وهو اتجاه واقعي في تحديد الدلالة.

¹ ينظر كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي ص 1267-1270.

² ينظر: معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال، ص 149.

³ تاج العروس، الزبيدي، ج 4، مادة (نبت).

⁴ المصدر نفسه، ج 3، مادة (صبب)، ص 177.

⁵ ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي، ج 1، ص 790.

وفي الواقع إن إطلاق لفظ (الوضعية) على دلالة التضامن والالتزام ليس دقيقاً، والأفضل الاقتصار في إطلاقها على دلالة المطابقة، "لأنها هي المعبرة في التفاهم، ولأن الواضع إنما وضع اللفظ لتمام المعنى¹، على أن تسمى دلالة التضامن ودلالة الالتزام بالدلالة العقلية، "لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج إنما هي جهة حكم العقل، بأن حصول الكل أو الملزوم يستلزم حصول الجزء واللازم"². وهما قسمان من المجاز. بينما تعد المطابقة دلالة حقيقية.

وقد تناول العرب من أصوليين وفقهاء وعلماء المنطق وبلاغيين هذا النوع من الدلالة -اللفظية الوضعية- بالدراسة، غير أنهم قد اختلفوا في تعميمها على المفرد والمركب، أو تخصيصها على المفردات دون التراكيب الاسنادية.

ورجح القرافي والتاج السبكي في "جمع الجوامع" وغيرهما من أهل الأصول أن المركبات موضوعة أيضاً "لأن العرب جرحت في التراكيب كما جرحت في المفردات³. أي وضعتهما جميعاً، ويمثل التاج السبكي قائلاً: "فإنك إذا أطلقت قولك: قام زيد، فهم منه صدور القيام منه؛ فإن قلت: مدلول قولنا قام زيد، صدور قيامه سواء أطلقنا هذا اللفظ، أو لم نطلقه، فما وجه قولكم، بحيث إذا أطلق قلت: الكلام قد يخرج عن كونه كلاماً، وقد يتغير معناه بالتقييد، فإنك إذا قلت قام الناس، اقتضى إطلاق هذا اللفظ، إخبارك بقيام جميعهم، فإذا قلت: إن قام الناس، خرج عن كونه كلاماً بالكلية، فإذا قلت: قام الناس إلا زيدا، لم يخرج عن كونه كلاماً، ولكن خرج عن اقتضاء (قيام جميعهم)، إلى (قيام) ما عدا زيدا، فلم بهذا أن لإفادة قيام الناس الإخبار بقيام جميعهم شرطين:

أحدهما: ألا تبتدئه بما يخالفه.

والثاني: ألا تختمه بما يخالفه، وله شرط ثالث أيضاً، وهو أن يكون صادراً عن قصد،

فلا اعتبار بكلام النائم والساهي..."⁴.

¹ ينظر: المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

² ينظر: المصدر السابق، ص 790-791.

³ المزهر، السبوطي، مج 1، ص 35.

⁴ المصدر نفسه، ج 1، ص 38. نقله عن: الإبهاج في شرح منهاج البيضاوي، ج 1/ 202.

ويقول التهانوي، في تعريفه للدلالة اللفظية الوضعية: "والحاصل أنها دلالة يكون للوضع مدخل فيها، على ما ذكروا، فتكون دلالة التضمن والالتزام وضعية، وكذا دلالة المركب ضرورة لأن لأوضاع مفرداته دخلا في دلالاته، ودلالة اللفظ على المعنى المجازي داخلة في الوضعية، لأنها مطابقة عند أهل العربية، لأن اللفظ مع القرينة موضوع للمعنى المجازي بالوضع النوعي كما صرحوا به"¹.

وهو في ذلك يلخص موقف بعض الأصوليين من الدلالة اللفظية الوضعية، حيث يرون "الوضع" مصطلحا يطلق على دلالة المفردات والتراكيب معا، ولا يستقل بالألفاظ المفردة، لأن وضع المفردات يتعدى بالضرورة إلى وضع التراكيب الناتجة عنها، كوحدات داخلة في تركيبها.

وذهب الرازي وابن الحاجب وابن مالك وأبو حيان، وغيرهم، إلى أن المركب ليس بموضوع، وإلا لتوقف استعمال الجمل على النقل عن العرب كالمفردات²، وبينوا أن دلالة الكلام دلالة عقلية لا وضعية، أي أن دلالة المركبات على معناها التركيبي يكون بالعقل لا بالوضع³.

وذكر أبو حيان في "شرح التسهيل" غير ذلك بقوله: "العجب ممن يجيز تركيبا ما في لغة من اللغات من غير أن يسمع من ذلك التركيب نظائر، وهل التراكيب العربية إلا كالمفردات اللغوية، فكما لا يجوز إحداث لفظ مفرد كذلك لا يجوز في التراكيب، لأن جميع ذلك أمور وضعية، والأمور الوضعية تحتاج إلى سماع من أهل ذلك اللسان، والفرق بين علم النحو وبين علم اللغة، أن علم النحو موضوعه أمور كلية، وموضوع علم اللغة أشياء جزئية، وقد اشتركا معا في الوضع"⁴.

وذكر ابن أبار في "شرح الفصول" في قول ابن عبد المعطي: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، كذا قال الجزولي، وكان شيخي سعد الدين يقول فيه بغير ذلك، لأن

¹ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ج 1 ص 788.

² المزهر، السبوطي، مج 1، ص 35-36، نقله عن: شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي، الغرناطي، ج 1، ص 36.

³ الكلمة في التراث اللساني العربي، د عبد الحميد عبد الواحد، ص 374.

⁴ المزهر، السبوطي، ج 1، ص 37، نقله عن: شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي الغرناطي، ج 1، ص 36.

واضع اللغة لم يضع الجمل كما وضع المفردات، بل ترك الجمل إلى اختيار المتكلم، يبين ذلك لك أن حال الجمل لو كانت حال المفردات، لكان استعمال الجمل، وفهم معانيها، متوقف على نقلها عن العرب، كما كانت المفردات كذلك، ولوجب على أهل اللغة أن يتتبعوا الجمل، ويودعوها كتبهم، كما فعلوا ذلك بالمفردات¹.

وقال ابن آبار مفصلاً في ذلك: "إن من عرف المسمى زيد، وعرف مسمى قائم، وسمع زيد قائم بإعرابه المخصوص، فهم بالضرورة معنى هذا الكلام، وهي نسبة القيام إلى زيد"². وحتى يصوغ ابن آبار رأيه بصورة أوضح يعتبر أن العرب وضعت أنواع المركبات، وأما جزئيات الأنواع فلا، أي أنها وضعت باب الفاعل مثلاً بإسناد كل فعل إلى فاعله، أما الفاعل المخصوص فلا، وكذلك باب "إن" وأخواتها، وأما اسمها المخصوص فلا، وقل الشيء نفسه بالنسبة إلى سائر التراكيب الأخرى"³.

وهو ما نذهب إليه أيضاً، لأن الوضع خاص بالمفردات، فلا خلاف بين العلماء في وضعها، وكذلك القواعد الصرفية والنحوية المجردة، أما التراكيب الناتجة عنها، فينشئها المتكلم بعد أن يحفظ المفردات، ويعقل القواعد، فيركب المفردات وفقها، ليحصل على المعاني المقصودة بتلك التراكيب، وبذلك يمكنه إنشاء ما لا يحصى من الجمل والعبارات، فلو كانت التراكيب موضوعة، كما وضعت المفردات، لكان بالإمكان إحصائها وحصرها، وسد باب الإبداع أمام المتكلمين، بالخصوص الشعراء والأدباء، ولخصت هيئات علمية ومجامع متخصصة لوضع التراكيب الخاصة بما يستجد في الكلام من دلالات مركبة.

والأصوليون على اتفاقهم في وضع المفردات، واختلافهم في وضع المركبات، يؤكدون على أن الألفاظ المفردة ليس الغرض منها أن يفاد بها معانيها المفردة، ودلالاتها عليها، بل الغرض من وراء هذه الدلالة الوضعية، إفادة المعاني المركبة بتركيب هذه المفردات باعتبارها من عناصر التركيب⁴.

¹ المصدر السابق، ج1، ص35-36.

² البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، ج2، ص10.

³ المصدر نفسه، ج2، ص10-11.

⁴ دلالة الألفاظ عند الأصوليين، د محمود توفيق محمد سعد، ص15، نقله عن الإبهاج، ج1، ص194.

وقد أورد السيوطي قول بعضهم: ليس الغرض من الوضع إفادة المعاني المفردة، بل الغرض إفادة المركبات والنسب بين المفردات، كالفاعلية والمفعولية...¹؛ فالمعنى المفهوم من التراكيب، -كما يراه الأصوليون- لا يقتصر على معاني المفردات في حد ذاتها؛ فاللفظة المفردة لها دلالة، قد تختلف إذا وردت في أسلوب، وحينئذ فالسياق وحده هو الذي يستطيع أن يبين المقصود من تلك الألفاظ. كما نجدهم كذلك، يتناولون هذا الموضوع، في محاولة لتحديد تلك الدلالة التركيبية أو السياقية للألفاظ، وتوجيهها بما يتفق وقصد الشريعة².

فهم يعتمدون إلى تحديد الألفاظ المفردة، كل لفظة وما يقصد بها على حدة، ويتكلمون عن الأحكام التي تخص تأليف الكلام. يقول الغزالي: "فلننظر الآن في تأليف المعنى على وجه يتطرق إليه التصديق والتكذيب، كقولنا مثلاً: العالم حادث، والباري تعالى قديم، فإن هذا يرجع إلى تأليف القوة المفكرة بين معرفتين لذاتين مفردتين بنسبة إحداهما إلى الأخرى، إما بالإثبات كقولك: العالم حادث، أو بالسلب كقولك: العالم ليس بقديم، وقد التأم هذا من جزأين يسمى النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً، ويسمي المتكلمون أحدهما وصفاً والآخر موصوفاً، ويسمي المنطقيون أحدهما موضوعاً والآخر محمولاً، ويسمي الفقهاء أحدهما حكماً والآخر محكوكاً عليه، ويسمي المجموع قضية"³. ويقصد الغزالي بمعرفتين لذاتين مفردتين، المعرفة المعجمية، ونجدهم يعتمدون في تحديدها على أسس ثلاثة:

أولها: النظر في الدلالة الأولى للفظ المفردة.

ثانيها: تتبع التطور الدلالي لتلك اللفظة، وما يظللها من المفاهيم بعرف الاستعمال.

ثالثها: مراعاة تحقيق أهداف الشريعة بالتعرف على قصد المشرع⁴.

فطرق الوصول إلى أحكام الشريعة عند الأصوليين هو من جهة كونها بلسان العرب، من جهة، وما تدل عليه بالمعنى التبعية أو السياقي، وهو المفهوم من التركيب⁵. من جهة ثانية.

¹ المزهر، السيوطي، مج1، ص36.

² ينظر: التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، د السيد أحمد عبد الغفار، ص131.

³ المستصفي، الغزالي، ص29.

⁴ التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، د السيد أحمد عبد الغفار، ص138.

⁵ ينظر، المرجع نفسه، ص132.

وهذا يعني أن العرب القدامى يدركون -تماما- طبيعة الدلالة المعجمية، وهو أنها دلالة لفظية، أي مرتبطة بألفاظ اللغة المفردة، وأنها **وضعية**، بمعنى أن العرب قد اصطاحوا على مدلولاتها، مما يقتضي وجوب العلم بالوضع. كما أنها قد تخضع للتطور الدلالي فيحدث لها وضع ثان؛ فدلالة المفردات، لا تخرج عن تضافر الدال والمدلول، حيث تصبح للكلمات أو العلامات اللغوية معان ودلالات، يُصطلح على مدلولها¹. ويقتضي لمعرفة هذه المدلولات المعرفة بالوضع.

ولكننا نتساءل ما المقصود بالوضع هنا، هل المقصود به **الوضع الأول**، الذي نشأت من خلاله ألفاظ اللغة؟ أم المقصود به المعنى المتعارف عليه بين أفراد الجماعة اللغوية، أثناء استعمالهم لألفاظ اللغة؟ وبالتالي يدخل في ذلك ما سماه القدماء **بالوضع الثاني**.

ويتضح مما سبق أن مفهوم **الدلالة الوضعية** قد ارتبط باللفظ، بعد أن تكاملت مباحث الدلالة بجهود علماء الوضع، الذي كان قصده: تعيين اللفظ بإزاء المعنى ليبدل عليه بنفسه أو قرينه، وعلم المجاز فرع منه، وتعريفه: "علم بأحوال الوضع الاصطلاحي، من حيث العموم والخصوص والشخصية والنوعية، وغايته اكتساب القدرة على تمييز الألفاظ الموضوعية عن غيرها، وأركانه أربعة: الواضع، والموضوع (اللفظ)، والموضوع له (وهو المعنى) والمسمى².

وجعلوا أقسام الوضع أربعة: الوضع اللغوي، والوضع العرفي، والوضع الاصطلاحي، والوضع الشرعي³. وكلها أقسام لما يسميه القدماء بالدلالة الحقيقية.

لقد خلط بعض العلماء بين الوضعين، كما خلطوا في بعض الأحيان بين "دلالة اللفظ" و**الدلالة باللفظ**، وهما عبارتان تردان -خاصة- بين الأصوليين، الذين يميزون بينهما من وجوه: منها جهة الأنواع، فدلالة اللفظ ثلاثة أنواع: مطابقة وتضمن والتزام والدلالة باللفظ

¹ محاضرات في علم الدلالة مع نصوص وتطبيقات، د خليفة بوجادي، ص23

² تطور الدلالة المعجمية، د عبد الله الجبوري، ج1، ص11. نقله عن: الوضع، نور الدين الشيرواني، ص10.

³ المرجع نفسه، ج1، ص11

نوعان: حقيقة ومجاز.¹ وبالتالي نتساءل هنا، هل الدلالة المعجمية هي: دلالتها الحقيقية، أم أنها تشمل الحقيقة والمجاز معا.

5- الدلالة الحقيقية أو المركزية:

أ- الحقيقة:

في البداية لا بد أن نبين أن المقصود بالحقيقة أو الدلالة الحقيقية: وهو "اللفظ المستخدم في موضعه الأصلي، وأقر في الاستعمال على هذا الوضع"². ويعني ذلك "استعمال اللفظ فيما وضع دالا عليه أولا.

يقول ابن جني في هذا الصدد "الحقيقة ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة"، وقد انفرد أحمد الأنكري صاحب (جامع العلوم) بتسميتها بـ"الدلالة المركزية" أي المعنى الأول³، ويعرفها بقوله: "إنها اللفظ المستعمل فيما وضع له"⁴.

ويقسم العلماء الدلالة الحقيقية إلى:

أولاً: الحقيقة اللغوية: وهي الدلالة اللغوية، وهي المسماة بالأصلية، وتعتبر عنه العلاقة الدلالية بين الأصول ومشتقاتها، كما بينا سابقاً.

ثانياً: الحقيقة العرفية: وهي قسمان:

أ- الحقيقة العرفية العامة: "وهي ما انتقلت بعرف الاستعمال من معناها اللغوي إلى معنى جديد، إما بتخصيص اللفظ ببعض معانيه، كلفظ الدابة الذي يدل في الأصل على كل ما يدب على الأرض، ثم خصص بعرف الاستعمال العام فأطلق على ذوات الحوافر، ولما بانتقال المعنى بعرف الاستعمال من المعنى اللغوي إلى المعنى المجازي".

¹ ينظر، معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال، ص 146.

² الخصائص، لابن جني ج2، ص304.

³ مصطلحات الدلالة العربية دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، د جاسم محمد عبد العبود، ص119، نقله عن: جامع

العلوم، للأنكري، ج3، ص291.

⁴ المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

ب- الحقيقة العرفية الخاصة (الاصطلاحية): "والمقصود بها الألفاظ التي تغيرت دلالاتها بعرف الاستعمال الخاص، أي سبب استعمالها مصطلحات علمية لطوائف خاصة من الناس مثل: العام والخاص عند الأصوليين، والفاعل والمفعول عند النحويين"¹. وهذا التعريف يتضمن أن مرد الاصطلاح هو نقل اللفظ من وضعه الأصلي، إلى وضع ثان عرفي، يتم التوافق عليه بين طائفة معينة، في علم معين، فيكتسب الوضع الثاني دلالة إجماع مطلق، لا دلالة مجاز مقيد، فيطرد استعمالا وشيوعا². ومن ذلك ما ورد في اللسان مادة (جزم): "الجزم: القطع، وكل أمر قطعتة قطعا لا عودة فيه فقد جزمته، ومنه جزم الحرف، وهو في الإعراب كالسكون في البناء"³.

ثالثا: الحقيقة الشرعية (الدلالة الشرعية):

وهي "اللفظ المستعمل فيما وضع له بوضع الشارع لا بوضع أصل الشرع"⁴. فمثلا "الحج، لم يكن عندهم غير القصد، وسبر الجراح، ومن ذلك قولهم:

وأشهد من عوف حلولا كثيرة يحجون سبَّ الزبرقان المزعفرا

ثم زادت الشريعة ما زادت من شرائط الحج، وشعائره.

وعلى هذا قياس ما تركنا ذكره من سائر العلوم، كالنحو، والعروض، والشعر، كل ذلك له اسمان لغوي وصناعي⁵. وبذلك نجد تداخلا بين الشرعية والاصطلاحية، لكون الأولى فرعا من الثانية.

وفي مقام آخر "اللفظ استفيد من الشرع وضعه للمعنى، سواء أكان اللفظ والمعنى مجهولين عند أهل اللغة، أو كانا معلومين، لكنهم لم يضعوا لذلك المعنى أو كان أحدهما مجهولا والآخر معلوما"⁶. كألفاظ الصلاة والزكاة والصيام، وغيرها.

¹ المرجع السابق، ص119، نقله عن البحث الدلالي عند الشوكاني، ص46.

² ملامح علم الدلالة عند العرب، سالم علوي، ص 112.

³ لسان العرب، ابن منظور، مادة (جزم).

⁴ مصطلحات الدلالة العربية، د جاسم محمد عبد العبود، ص120، نقله عن إرشاد الفحول، ج1، ص95.

⁵ الصاحبى، ابن فارس، ص 81.

⁶ مصطلحات الدلالة العربية، د جاسم محمد عبد العبود، ص120، نقله عن إرشاد الفحول، ج1، ص95.

وقد نثار خلاف بين الأصوليين حول ما "إذا كانت تلك الألفاظ قد نقلت عن وضعها اللغوي، دون أي ملاحظة لذلك الوضع، وأصبح لها وضع شرعي جديد، واستعملها الشارع في معناه اللغوي دون أن ينقلها، ولا أن يتصرف فيها من ناحية الوضع، بل تصرف في الشروط التي تجعلها مناسبة لتلك التسمية الجديدة، أو أن الشارع تصرف فيها، واستعملها عن طريق التجوز، بتقييدها بشروط معينة، وكثر دورانها على أسنة أهل الشرع، فاكتمبت عرفية شرعية"¹.

وذهب أبو حامد الغزالي إلى أن تلك الألفاظ، كانت تحمل دلالات لغوية خاصة بها قبل الإسلام، ولكنها بعد الإسلام أصبحت تكتنفها دلالات أخرى، إلا أن تلك الدلالات الجديدة لا تخلو من مناسبة تجمع بين هاتين الدالتين (الدلالة اللغوية والدلالة الشرعية)، وعلى هذا اشتهر اللفظ في الاستعمال الشرعي، حتى أصبح مفيداً، وفي غير حاجة إلى قرينة توضحه².

وكل هذه الأنواع من الدلالات تعرض لها واضعو المعاجم بالشرح، مما يبين أن الدلالة المعجمية تشمل جميع أنواع الدلالات المذكورة؛ فمثلاً: ورد في اللسان (صوم): "التهديب: الصوم في اللغة: الإمساك عن الشيء والترك له، وقيل للصائم صائم لإمساكه عن المطعم والمشرب والمنكح، وقيل للصائم صائم، لإمساكه عن الكلام، وقيل للفرس صائم، لإمساكه عن العلف مع قيامه"³. واستشهد ابن فارس بقول الشاعر:

خَيْلٌ صِيَامٌ وَأُخْرَى غَيْرُ صَائِمَةٍ تَحْتَ الْعَاجِ، وَخَيْلٌ تَطُكُ الدُّجَمَا⁴.

ففي هذا المثال ثلاثة أنواع من الدلالات الموضحة أعلاه، ففي قوله: الصوم في اللغة: الإمساك عن الشيء والترك له، دلالة لغوية، وفي قوله: وقيل للصائم صائم لإمساكه عن المطعم والمشرب والمنكح دلالة اصطلاحية شرعية، وفي قوله: وقيل للصائم صائم، لإمساكه عن الكلام، وقيل للفرس صائم، لإمساكها عن العلف مع قيامه، دلالة استعمالية.

¹ التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، د السيد أحمد عبد الغفار، ص95.

² المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

³ لسان العرب، ابن منظور، مادة (صوم).

⁴ الصاحبى، ابن فارس، ص80.

هكذا نشأت المصطلحات العربية، وفق ما طرأ على الحياة العربية، من حاجات لابتكار ألفاظ تتناسب وما جد في المجتمع العربي الإسلامي من علوم، فراح العلماء يتواطئون على مسميات جديدة، ويتواضعون عليها كل في حقله الخاص، وأهم الطوائف الأولى تجسدت في: القراء، والفقهاء والنحاة ورجال الحديث والمتكلمين¹.

وانطلاقاً من ذلك فإن العلماء العرب، لما انطلقوا في جمع مفردات العربية، عمدوا إلى ضبط دلالاتها بدلالتين، هما: دلالة لغوية وأخرى شرعية: "وفرقوا بين الدلالة الوضعية، التي أطلقوا عليها اسم الدلالة اللغوية، وبين الدلالة الشرعية، التي أطلقوا عليها اسم الدلالة الاصطلاحية، ودعاهم إلى هذا العمل العلمي، حرصهم الشديد لمعرفة المقاصد الشرعية للألفاظ الإسلامية، لاستتباب الأحكام الفقهية اعتماداً على المادة اللغوية².

ولم تقتصر الدلالة الاصطلاحية على المصطلحات الشرعية بل تطورت فيما بعد عند اللغويين لتشمل مختلف العلوم الشرعية منها والمنطقية والطبية، وغير ذلك.

ومن هذا المنظار يمكن تقسيم الدلالة المعجمية إلى نوعين أساسيين هما: الدلالة اللغوية، والدلالة الاصطلاحية، الأولى هي الأصل، وقد تناولها العرب في معجماتهم اللغوية بنوعها: معجمات الألفاظ ومعجمات المعاني، والثانية هي الفرع لأنها متطورة عن الأولى، وقد نقلت في معجماتهم المصطلحية.

¹ ينظر ملامح علم الدلالة عند العرب، سالم علوي، ص 112-114.

² المرجع نفسه، ص 170.

ب-المجاز: المجاز أو "الدلالة المجازية" مصطلح يقابل الحقيقة عند اللغويين والبلاغيين، وهو: "استعمال لفظ فيما وضع له دالا عليه ثانيا، لنسبة أو علاقة بين مدلولي الحقيقة والمجاز"¹. بمعنى أن المجاز لا يخرج عن الوضع، لكنه يختلف عن الحقيقة في كونه، يخرج عن الوضع الأول، ويأتي إلى الوضع الثاني، والذي نسميه الاستعمال؛ لأن الواضع لم يعين اللفظ للمعنى المجازي بنفسه، بل وضع قرينة شخصية أو نوعية، لذلك يكون استعمال المجاز بالمناسبة لا بالوضع، على خلاف المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول...، لأنه وضع نوعي.

يقول **ابن جني**: "وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاث، وهي الاتساع، والتوكيد والتشبيه فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة..."². فالحقيقة هي الأصل والمجاز فرع منها.

وتجدر الإشارة إلى أن العرب القدماء قد اختلفوا في وقوع المجاز في اللغة؛ إذ يرى **ابن جني** أن أكثر اللغة مجاز، ويقول في ذلك: "اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة"³.

في حين يذهب **أبو إسحاق الإسفراييني** إلى أنه "لا مجاز في لغة العرب"⁴، أما **ابن فارس** فيقر بأن الحقيقة هي "الكلام الموضوع موضعه... وهذا أكثر الكلام"⁵، وبذلك فهو لا ينفي وجود المجاز، بل يرى أنه قليل في اللغة، لأن أكثرها حقيقة، كما يقول.

أما أغلب الأصوليين فيتجهون إلى أن في اللغة ألفاظا من الحقيقة، وأخرى من المجاز⁶.

¹ أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تح محمد الاسكندراني، ومحمد مسعود، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1998م، ص295.

² الخصائص، ابن جني، ج2، ص304. ويمثل للمجاز بقول النبي -صلى الله عليه وسلم- في الفرس (هو بحر) فالمعاني الثلاثة موجودة فيه، فأما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي فرس وطرف وجواد ونحوها.

³ المصدر نفسه، ج2، ص308.

⁴ المزهر، ج1، ص346.

⁵ الصاحبى، ابن فارس، ص203.

⁶ ينظر: الكلمة في التراث اللساني العربي، د عبد الحميد عبد الواحد، ص389-390.

والواضح أن اختلاف القدماء هذا ناتج عن اختلاف الوحدة الدلالية التي انطلقوا منها، المفردة، أو التركيب، واختلافهم في أصل الوضع فيهما، وكيفيته، أهو توقيف أم اصطلاح، وموقفهم من تطورها أيضا.

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أنهم في دراستهم للمجاز "وجهوا عنايتهم إلى نقطة البدء في الدلالة، وركزوا نظرتهم نحو نشأتها، فتصوروا ما سموه بالوضع الأول، وتحدثوا عن الوضع الأصلي، كأنما قد تم هذا الوضع في زمن معين، وفي عصر خاص من عصور التاريخ¹، وهذه أبرز نقاط الضعف في معالجتهم للحقيقة والمجاز، لأن ذلك خوض في النشأة الأولى للغة، وهو خوض ميئوس من فائدته، وقد هجره المحدثون وتوجهوا إلى دراسة اللغة وتطورها، في العصور التاريخية المختلفة.

فتصنيف الدلالات إلى دلالة حقيقية ودلالة مجازية عند القدماء، ناتج عن تصورهم للغة كظاهرة ثابتة، "كأن اللغة قد حددت معنى حقيقيا ثابتا لكل لفظ من الألفاظ، إن خرج عنه المعنى كان مجازا... وهنا يقول الباحث الحديث، وكيف نعلم "أصل وضعه"، وكيف نحدد المعنى الأصلي الأول لكلمة ما؟ واللغة لم تصل إلينا في طور نشأتها، بل بعد آلاف السنين من التداول الشفوي"².

وبهذا تكون الحقيقة عندنا، كما يراها الدكتور إبراهيم أنيس، أنها "لا تعدو أن تكون استعمالا شائعا مألوفًا للفظ من الألفاظ، وليس المجاز إلا انحرافا عن ذلك المؤلف الشائع، وشرطه أن يثير في ذهن السامع أو القارئ دهشة أو غرابة أو طرافة"³ وترادف الحقيقة، الاستعمال المؤلف ولا ترادف، أصل الوضع، لأن المتكلم في الحقيقة لا يعرف شيئا عن الوضع الأول، لأن دلالة الألفاظ خاضعة للتطور عبر العصور المتوالية.

وقد أدرك المعجميون العرب أهمية المجاز، ودوره في تنوع الدلالة اللغوية، واستثمروا هذا التنوع في شرح الدلالة المعجمية، لألفاظ اللغة العربية؛ إذ "ميزوا بين العلاقات المجازية

¹ دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، ص 129

² علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، د محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د ط)، ص 55.

³ علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية، الدكتور فريد عوض حيدر، ص 67.

المختلفة، ووقفوا على أثرها في اتجاهات التسمية، وحققوا ملامحها في الأسباب السياقية، بل صدرت تعبيراتهم الاصطلاحية في السياق السببي، في كثير منها عن وعي كامل بالمجاز،¹ وركزوا في ذلك على المجاز المنسي الذي أصبح من باب الحقيقة بالنسبة للعصر الذي وضعوا فيه معاجمهم.

ومن الأمثلة على ذلك: ما ورد في اللسان في مادة (جبن): "والجبان والجبانة، بالتشديد: الصحراء، وتسمى بها المقابر تسمية للشيء بموضعه...".² وفي هذا المثال مجاز مرسل علاقته المحلية، وقد عبر عنها ابن منظور في قوله: "وتسمى بها المقابر تسمية للشيء بموضعه"³.

ودراسة المجاز عند العرب تتعلق -في الأصل- بقضية دلالية مهمة في الدلالة المعجمية، ألا وهي التطور الدلالي، وكان ذلك بيانا منهم لدور المجاز في هذا التطور، وأشهر عمل في هذا المجال ما قام به الزمخشري في "أساس البلاغة"، يقول ابن خلدون (ت808هـ) في ذلك: "ومن الكتب الموضوعة أيضا في اللغة كتاب الزمخشري في المجاز، وسماه "أساس البلاغة"، بين فيه كل ما تجوزت به العرب من الألفاظ، وما تجوزت به من المدلولات، وهو كتاب شريف الإفادة"⁴.

ومن أمثلته: قوله في مادة (أذن): " ومن المجاز فلان أذن من الآذان إذا كان سمعة، وهي أذن وهما أذن، وخذ بأذن الكوز وهي عروته، والأكواب كيزان لا آذان لها..."⁵، وقوله في مادة (ب ر ي): "ومن المجاز: بريت الناقة بالسير، وبرها السفر، وناقاة ذات برابة: بها بقية بعد بري السفر إياها، وإنك لذو برابة: لمن فيه بقية بعد السفر، وفلان يباري الريح

¹ نظرية السياق السببي في المعجم العربي، مصطفى إبراهيم علي عبد الله، مؤسسة الإمامة الصحفية، الرياض، ط1، 2005، ص36.

² لسان العرب، ابن منظور، مادة (جبن).

³ المصدر نفسه، المادة ذاتها.

⁴ المقدمة، ابن خلدون، دار العلم للجميع، (د ط)، ص549.

⁵ أساس البلاغة، الزمخشري، مادة (أذن).

جوداً، وأعطته القيا بـ رُتْها إذا تمكن منها وحظي بها"¹. والأمثلة كثيرة لا تحصى في مختلف مصنفات اللغة.

6- الدلالة الجزئية أو الأولى:

دلالة المفردات كما يراها النحويون هي **دلالة جزئية**، فاللفظ عندهم إن دل جزؤه على جزء المعنى، كغلام زيد، فمركب، وإلا فمفرد"².
فإن كان رِوَاةُ اللُّغَةِ وِجْمَاعُهَا قَدْ اِهْتَمُّوا بِدَلَالَةِ الْمَفْرَدَاتِ، وَرَكَزُوا فِيهَا عَلَى الدَّلَالَةِ الْأَصْلِيَّةِ، فَإِنَّ النُّحَوِيِّينَ قَدْ "اتَّخَذُوا التَّرَاكِيْبَ طَرِيقًا لِلدَّلَالَةِ، إِذْ إِنَّ دَلَالَةَ الْفَرْعِ عِنْدَهُمْ تَسْتَفَادُ مِنَ الْمَعْنَى الدَّالِّ عَلَيْهِ، مِنْ خِلَالِ وِجْوَدِهَا فِي النِّظْمِ، وَفِي ذَلِكَ إِطْرَاحُ الدَّلَالَةِ الصَّوْتِيَّةِ، وَالوَحْدَةُ الْبِنَائِيَّةُ لِلْكَلامِ، هِيَ الْكَلِمَةُ الْمَفِيدَةُ عِنْدَهُمْ.
أما أهل الأصول والمنطق فيظهر موقفهم هذا من تعريفهم للمفردة على أنها "لفظ وضع لمعنى، ولا جزء لذلك اللفظ يدل على المعنى الموضوع"³. أما الجملة فيدل كل لفظ منها على جزء من المعنى الإجمالي، الذي يعد مجموع المعاني الجزئية للمفردات المتألفة فيما بينها.

وهو موقف مشابه لموقف البلاغيين، الذين يؤكدون أن الألفاظ المفردة "ليس الغرض منها أن يفاد بها معانيها المفردة، ودلالاتها عليها، بل الغرض من وراء هذه الدلالة الوضعية، إفادة المعاني المركبة بتركيب هذه المفردات باعتبارها من عناصر التركيب"⁴. ويعبرون عنها بمصطلح "أوضاع اللغة"، وذلك في حدهم الألفاظ المفردة، بأنها "أوضاع اللغة، لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينهما من فوائد"⁵.

¹ المصدر نفسه، مادة (بري).

² دلالة الألفاظ عند الأصوليين، د محمود توفيق محمد سعد، ص 15.

³ معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال، ص 310.

⁴ دلالة الألفاظ عند الأصوليين، د محمود توفيق محمد سعد، ص 15، نقله عن الإبهاج، ج 1، ص 194.

⁵ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 388.

وقد عالج عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) هذه الفكرة في نظريته عن النظم، إذ يرى: أن للألفاظ دلالة أولى، ولها عند النظم دلالة ثانية، إلا أن الكلمة المفردة عنده، لا وظيفة لها خارج التركيب، فهي عنده "من حيث هي صوت، لا وزن ولا قيمة لها في فصاحة أو بيان أو بلاغة"¹، وبذلك فهو يفرق بين دلالة المفردات ووظيفتها، والوظيفة عنده هي الفائدة عند النحاة، وهي التي يعتد بها في فهم الكلام.

وهذا الموقف من البلاغيين كغيرهم من النحاة والأصوليين ناتج عن نظرهم إلى المفردة، أو الكلمة بمصطلح النحويين؛ فهي تحمل دلالة جزئية، بالنظر إلى المعنى التام للجملة، ولكنهم يدركون أن دلالة الألفاظ المفردة، وهي تلك التي وضعت الألفاظ بإزائها، فالمفردات "مواضعات بين أفراد الجماعة اللغوية، أي أن الجماعة هي التي تولدها وتولدها، لتتخذها رموزاً أو أدلة في التفاهم"². وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: «...وكيف المواضعة لا تكون إلا على معلوم... من ذا الذي يشك أنا لما نعرف الرجل والفرس والضرب والقتل إلا من أساميتها»³.

غير أن البلاغيين في درسه لم يفرقوا بين الدلالة الوظيفية للكلمة، ودلالاتها المعجمية، بل عالجوها حسب ما يخدمهم في الدرس البلاغي. وبذلك نظروا إلى الكلمة من خلال معايير ثلاثة:

- البنية الصوتية.
- الدلالة.
- الطاقة التعبيرية.⁴

يقول الدكتور فايز الداية: "عندما ندرس نقد الشعر لدى نقاد القرن الرابع، نحاول الوقوف على مدى تحليلهم للجانب الدلالي في اللفظ والمعنى، وهم يقدمون الأحكام الجمالية، والعروض الذوقية..."⁵

¹ ينظر: المصدر السابق، مواضع متفرقة منها: ص272، و275.

² مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص111.

³ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص345.

⁴ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دحلمي خليل، ص45.

⁵ المرجع نفسه، ص31.

ورغم اهتمام البلاغيين بدلالة التراكيب، إلا أنهم يدركون جيدا أهمية المعرفة المعجمية في تحقيق الدلالة التركيبية، سواء من ناحية اللفظ (الدال)، أو المعنى (المدلول)، ويؤكد كلامنا قول **عبد القاهر الجرجاني**: "اعلم أن لكل نوع من المعنى نوعا من اللفظ، هو به أخص وأولى، وضربا من العبارة هو بتأديته أقوم، وهو فيه أجلى..."¹.

كل هذه المصطلحات تدل على معنى المفردات مستقلة عن السياق التركيبي وهي ترادف الدلالة المعجمية عند المحدثين، وإن لم ترادفها تماما فهي تمثل الصفة الغالبة فيها.

III - الكلمة وحدة الدلالة المعجمية عند القدماء:

1- مفهوم الكلمة عند القدماء: يبدو أن أول محاولة لتحديد المعنى الاصطلاحي

للكلمة، هو ما قام به **جار الله الزمخشري** (ت538هـ) الذي يعرفها "بأنها اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"، وتبعه **ابن يعيش** في ذلك². وسنفضل في شرح هذا التعريف لأننا نرى فيه أحسن التعريفات التي تقرب مفهوم الكلمة من الوحدة المعجمية، وهو في تعريفه هذا يستند إلى أربعة محددات أساسية:

أولها: اللفظ: وهذا الإطلاق ضروري، لأنه مانع للدلالات غير اللفظية كالإشارات والنُصب والعقود والعلامات والرموز³. فاللفظ هو جنس للكلمة⁴. وهو -كما يعرفه الشريف الجرجاني- "ما يتلفظ به الإنسان أو [ما] في حكمه، مهملا أو مستعملا"⁵. وهو في الأصل مصدر استعمل بمعنى الملفوظ به، وهو الحروف المقطعة التي يتلفظ بها الناطق منا، وهذا يحيل بالأساس على المنطوق، واللفظة في هذه الحالة أعم من الكلمة⁶.

¹ المعنى اللغوي، أ د، محمد حسن حسن جبل، ص9. نقله عن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص117.

² المفصل في علوم العربية، جار الله الزمخشري، تح سعيد محمود عقيل، دار الحيل، بيروت، ط1، 2003، ص8. والمعجمية، مقدمة نظرية ومطبقة، مصطلحاتها ومفاهيمها، أ د، محمد رشاد الحمزاوي، مركز النشر الجامعي، 2004، تونس، ص27.

³ ملامح علم الدلالة عند العرب، سالم علوي، ص53.

⁴ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص41

⁵ التعريفات، الشريف الجرجاني، ص102.

⁶ الكلمة في التراث اللساني العربي، د، عبد الحميد عبد الواحد، ص22.

ثانيها: الأفراد: والمعنى المفرد على حد تعبير الأسترابادي "هو الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه، والمعنى المركب هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه¹، لأن "اللفظ إن دل جزؤه على جزء المعنى، كغلام زيد، فمركب، وإلا فمفرد"².

بهذا تغدو الكلمة شيئاً مفرداً أو مركباً، والأفراد والتركيب يكونان في اللفظ كما يكونان في المعنى؛ فالمعنى إذا عبر عنه بلفظ مفرد فهو مفرد، وإن عبر عنه بلفظ مركب فهو معنى مركب، فالأفراد والتركيب صفتان للألفاظ حقيقية، وتوصف بها المعاني تبعاً³.

ومن هذا المنطلق انتقد محمد فخر الدين الرازي (ت606هـ) هذا التعريف للزمخشري، لأنه جعل الأفراد صفة للمعنى بدلاً من اللفظ، وهو ما يؤدي إلى إخراج الأفعال والمشتقات وغيرها، مما يشتمل على معان مركبة من مفهوم الكلمة، ويقترح تعريفاً بديلاً بقوله: "الكلمة هي اللفظة المفردة الدالة بالاصطلاح على معنى"⁴.

لكن هذا المفهوم -في رأينا- يصلح للنحو لا للمعجم، لأن المعنى قد يكون مفرداً في حين يعبر عنه بلفظ مركب، في مثل: أسماء الأعلام المركبة، كزرقاء اليمامة، وامرئ القيس...، وبالتالي يكون منطلق الزمخشري -هذا- منطلقاً معجمياً.

والحقيقة أن الخلاف بين الرازي والزمخشري في قضية الأفراد، هي صورة لخلاف عام بين الأصوليين والنحويين، حول قضية ترجيح اللفظ على المعنى أو العكس، في تعريفهم للمفرد بأنه "ما لا يدل جزؤه على جزء معناه"، لأن النحاة يرجحون جانب اللفظ على المعنى، في حين يرجح الأصوليون جانب المعنى على اللفظ، وبناء عليه فأمثلة من قبيل "بعلبك" أو "حضر موت" هي مركبة عند النحويين، ومفردة عند الأصوليين؛ لأن جزء كل كلمة منهما يدل على جزء معناها.

وأمثلة من قبيل "أقوم" و"تقوم" و"يقوم" هي كلها مركبة عند الأصوليين؛ لأن حروف المضارعة منها تدل على الفاعل المتكلم أو الغائب أو غير ذلك، والكلمة ذاتها تدل على

¹ شرح الرضي على الكافية، الرضي الاسترابادي محمد بن الحسن، تع يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، ط جامعة قار بونس، ليبيا، 1978، ج1، ص22.

² دلالة الألفاظ عند الأصوليين، د محمود توفيق محمد سعد، ص15.

³ ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، ج3، ص: 1412، و1609.

⁴ التفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب، محمد فخر الدين الرازي، دار الفكر، بيروت، ط1993، ج1، ص29.

الحدث والزمان، غير أن هذه التعريفات أو ما يشبهها عند النحويين، هي كلمات مفردة أو في حكم الكلمات المفردة لأنها لفظ بكلمة واحدة¹.

ثالثها: الدلالة أو المعنى: وهذا الوصف ضروري في التعريف بالكلمة لأنه يخصص اللفظ في المستعمل دون المهمل، لأن المهمل غير دال على معنى معين، والمعنى هو الصورة الذهنية، التي وضع بإزائها اللفظ.

رابعها: الوضع: وقد عرفه الجرجاني (ت816هـ) بأنه "في اللغة، جعل اللفظ بإزاء المعنى"². وعرفه التهانوي بأنه: "تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه - أي ليدل بنفسه - لا بقرينة تضم إليه"³، وهو من أبرز مميزات الدلالة اللفظية، وليس مخصوصا بزمان دون زمان، ولا بمكان دون مكان "وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراعات الصناعات والآلات صنائعهم من الأسماء، كالنجار والصائغ والحائك والبناء، وكذا الملاح"⁴.

وقد استعمل الزمخشري كلمة الوضع في تعريفه للاحتراز من المهمل⁵، ولتحديد العلاقة بين اللفظ والمعنى، في الوضعية، دون غيرها.

وقد توالى اللغويون بعد الزمخشري في إطلاق تعريفاتهم حول الكلمة، فهذا ابن الخشاب (ت567هـ) يعرفها بقوله: هي "اللفظة المفردة"⁶، وهو في تعريفه هذا يجعل الأفراد صفة للفظ، لا للمعنى عكس ما فعله الزمخشري، حتى يتمكن من إخراج المركبات. لكن تعريفه هذا ليس مانعا، لأن في اللفظ مستعمل ومهمل.

¹ البحر المحيط، للزركشي، ج2، ص49.

² التعريفات، للجرجاني، ص140.

³ كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، ج2، ص1795.

⁴ الخصائص، ابن جني، ج1، ص54.

⁵ المهمل: "هو ما ائتلف من بعض الحروف ولم يضعه الواضع إزاء معنى، كما تخرج من الألفاظ ما كانت دلالاته دلالة طبيعية من قبيل ما يصدر من شخير عن النائم، أو من وجع السعال "فهذه ألفاظ - كما يقول ابن بعيش - لأنها مركبة من حروف ملفوظ بها، ولا يقال لها الكلم، لأن دلالاتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح". شرح المفصل، ابن يعيش، يح إميل بديه يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ج I، ص261.

⁶ مفهوم الكلمة وتحليل بنيتها في العربية، محمد محمد يونس علي، وحدة بحث الوحدات اللسانية والتحليل اللساني، وقائع الملتقى الدولي، صفاقس30-31 أكتوبر 2007م، تونس 2009. ص104، نقله عن عبد الله ابن الخشاب، المرتجل، تح علي حيدر، دار الحكمة، 1972، ص4-5.

ويأتي ابن هشام (ت761هـ) ليعطي تعريفا للكلمة، قريبا من تعريف ابن خشاب، بقوله بأنها "قول مفرد"¹، مع فرق بسيط يتمثل في إطلاق مصطلح القول بدل اللفظة، لأن القول في نظره يخرج المهمل من الألفاظ.

أما ابن مالك (ت672هـ) فقد أعطى تعريفا يضيف فيه قيد الاستقلال بقوله: "الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقا أو تقديرا، أو منويّ معه كذلك"²، وقد أخرج بهذا القيد الحروف والأدوات، إذ إنها لا تستقل بنفسها، وذلك نحو تاء التأنيث في مسلمة، وأدخل بقوله: "تقديرا" طرفي المركبات الإضافية كـ "امرئ القيس"، التي لا يدل كل جزء منها على معنى بالوضع تحقيقا، بل دلالتها دلالة تقديرية، وأدخل بقوله: "منويّ معه" ما قدّر حذفه كالضمير "أنت" المستتر وجوبا في نحو "افعل"³.

أما بقية من عرف الكلمة من قدماء العرب، فلم يبتعدوا عن هذه التعريفات التي عرضناها، فقد جاء معظمها متشابها، مع فروق بسيطة في الصياغة، نذكر منهم -على سبيل المثال لا الحصر- أبو حيان التوحيدي (ت745هـ) الذي يعرفها بقوله: "الكلمة قول موضوع لمعنى مفرد"⁴، ولم يبتعد كثيرا عن تعريف الزمخشري، سوى أنه استبدل اللفظ بالقول، لأن القول -في رأيه- لا يطلق على أجزاء الكلمة، كما هو حال اللفظ، فهو بذلك يخرج المهمل، وكذا الحروف والأدوات كـ "ال العريف"، و"تاء التأنيث"، وغير ذلك.

وابن الحاجب الذي عرفها بقوله: "الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد"، وتبعه في ذلك الاستربادي⁵، وابن عقيل⁶، وغيرهما.

¹ شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله السلسلي، تحقيق الشريف عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة 1406هـ، اللحة البدرية، ج1، ص107.

² تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967، ص3.

³ ومفهوم الكلمة وتحليل بنيتها في العربية، محمد محمد يونس علي، الوحدات اللسانية والتحليل اللساني، ص103.

⁴ شرح اللحة البدرية، جمال الدين بن هشام، تحقيق هادي نهر، بغداد، 1977، ج1، ص200.

⁵ شرح الكافية لابن الحاجب، رضي الدين الاستربادي، تح يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996، ج1، ص19.

⁶ ينظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل، تح حنى الفاخوري، دار الجيل بيروت، 2003، ج1، ص14.

أما جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) -من المتأخرين- فقد اختار من بين التعريفات التي قدمت للكلمة، ذلك الذي يقول بأنها "قول مفرد مستقل أو منويّ معه"¹، ووصفه بأنه أحسن حدود الكلمة، وقد أُريد بمصطلح "القول" اللفظ المفيد المستعمل، احترازاً من اللفظ المهمل الذي لم يوضع لمعنى، وأُريد بالإفراد إخراج المركبات، لأنها مؤلفة من أكثر من كلمة، وقُصد بالاستقلال إخراج العلامات الصرفية الدالة (المصرفات اللاصقة)، لأنها أقوال مفردة، ولكنها لا تستقلّ، وأُريد بقيد "منويّ معه" إدخال الكلمات المضمرة والمقترة"².

والسيوطي يفرق بين الكلمة ومصطلحات أخرى قد اختلطت عند السابقين، وهي: الصوت واللفظ والقول والكلام والكلم، بقوله: ما يخرج من الفم "إن لم يشمل على حرف فهو صوت، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ، وإن أفاد معنى فقول، فإن كان مفرداً فكلمة، أو مركباً من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة، أو أفاد فكلام، أم من ثلاثة فكلم"³.

أما بعض النحاة فقد تفادوا التعريف النظري للكلمة، واكتفوا بذكر أقسامها ومن هؤلاء، سيبويه (ت 154هـ)، حين بين أن الكلام "اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"⁴. واقنقى أثره في ذلك معظم اللغويين، أشهرهم: أبو العباس المبرد (ت 285هـ) الذي يرى أن هذا التقسيم جار في كل اللغات. فقال: "الكلام كله اسم وفعل وحرف - عربياً كان أو أعجمياً - من هذه الثلاثة"⁵.

ولم يكتفوا بتحديد هذه الأقسام بل فصلوا في دراستها من حيث المبنى ومن حيث المعنى، فقالوا "الاسم ما دل على مسمى، والفعل ما دل على حدث وزمن، الحرف ما ليس كذلك"⁶، وحددوا أبنية كل قسم من هذه الأقسام.

¹ همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، تح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ج 1، ص 19.

² مفهوم الكلمة وتحليل بنيتها في العربية، محمد محمد يونس علي، الوحدات اللسانية والتحليل اللساني، ص 104.

³ كتاب الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، تح محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 1999، ج 2، ص 7.

⁴ الكتاب، سيبويه، تح عبد السلام هارون، ج 1، ص 12.

⁵ المقتضب، للمبرد، تح حسن محمد، دار الكتب العلمية، ط 1، 1999، ج 1، ص 51.

⁶ اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، ص 87.

ونستخلص من مفهوم الكلمة عند العرب القدماء ومنهم النحاة، أن تصورهم لها يقوم على المعايير الآتية:

- 1- الصوت.
- 2- البنية.
- 3- الدلالة المفردة.
- 4- الاستقلال.
- 5- الوظيفة النحوية¹.

والجدير بالذكر أن القدماء لم يعتمدوا جميع هذه المعايير في تعريفاتهم، بل انطلق كل واحد منهم من بعضها، مهملًا البعض الآخر، وأضاف البعض معايير غير هذه، فابن مالك أكثر تحديداً للكلمة العربية، أما الزمخشري ومن تبعه، فقد جاء تعريفه عاماً، وهو يشبه مفهوم العلامة اللسانية عند المحدثين.

فتعريف الكلمة عند القدماء كانت قضية اصطلاحية خلافية، وهذه القضية الخلافية ناتجة عن قضايا خلافية في مصطلحات أخرى مرتبطة بالكلمة، كاللفظ، والقول والمعنى وغير ذلك، ولكنهم اتفقوا جميعاً في جوهر الكلمة، ألا وهي اللفظ المفرد في اللغة، كما أن تعريفاتهم تشتمل معظم خصائص الدلالة المعجمية، كاللفظ والإفراد والوضع.

¹ ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص 44.

2- الكلمة وحدة معجمية عند القدماء:

إن اعتماد المعجميين منهم الكلمة وحدة أساسية في دراستهم المعجمية، لمفردات اللغة العربية، أمر لا يشقه غبار، رغم عدولهم عن إعطاء تعريف نظري للكلمة، فهي بالنسبة لهم واضحة لا تحتاج إلى تعريف.

فقد أدرك المعجميون العرب قيود الكلمة وحدودها، قبل أن يطلق النحاة تعريفاتهم لها، واتخذوا "لتحديدها أساسين هما اللفظ والمعنى"¹. أي (الخال والمدلول).

أ- فأما أساس المعنى، فدلالة الألفاظ المفردة، أي الكلمات هي التي كانت مدار بحثهم، وراحوا يسجلونها في معجماتهم، وهي بالنسبة لهم "مدار كلام العرب وألفاظهم في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها"²، فهؤلاء هم "السند القريب، أو المباشر لتخصيص المفردات بمعانيها، أي هم الحجة لذلك"³، فقد جمع علماء العربية ألفاظها التي وصلتهم من أفواه العرب، مما أثر عنهم من شعر ونثر، ومن القرآن الكريم، والحديث الشريف، والخطب، والقول المأثور، وغير ذلك.

وهم بفعلهم هذا يربطون معاني الألفاظ بالاستعمال الحقيقي لها في كلام العرب، لذلك نجدهم، وأولهم أستاذهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) يميز في معجمه "العين" بين المستعمل والمهمل من الألفاظ، فقد كان "يثبت مستعملها، ويترك مهملها"⁴.

والحقيقة أن جمع الخليل بين المستعمل والمهمل بناء على البنية الصوتية يكشف عن تصور خاص للكلمة العربية يتمثل في أنه يريد الجمع بين تفسير البنية الصوتية والدلالية للكلمات، إذ أراد مع المستعمل أن يضع في مقابله المهمل لبيان حدود البنية الصوتية للغة مثلما يتم في المعجم بيان البنية الدلالية لها.

والحق أن غير المستعمل عند الخليل يشمل أمرين، هما:

¹ دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، ص 42.

² ينظر: كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج 1، المقدمة، ص 47.

³ المعنى اللغوي، أ د محمد حسن حسن جبل، ص 119.

⁴ ينظر: كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج 1، ص 8.

المهمل استعمالاً: وهو الذي اكتفى العرب بغيره دون أن يكون ثمة مانع من استخدامه. ويعد هذا المهمل جزءاً من اللغة المقبولة التي تضم اللغة المستعملة واللغة المهملية غير المحظورة.

المحظور صوتياً: وهو ما يمكن التمثيل له بامتناع أكثر من خمسة أصول في الاسم، وأربعة أصول في الفعل، وعدم ائتلاف العين والحاء واجتماع بعض الحروف مثل دعشوقة وجلاهيق... إلخ¹.

ب- وأما أساس اللفظ، فقد سبق للغويين العرب -ولا سيما للمعجميين منهم- أن تنبهوا إلى طبيعته البنائية، التي كانت مسألة خلافية بينهم. "فقد اهتم بها الخليل اهتماماً خاصاً في مقدمة كتابه "العين"، باعتبارها ركن المعجم وجوهره، يتعين ضبط معالمها نظرياً لتطبيقها في معجمه عملياً..."

فهي عنده ذات بنى ثلاث: بنية دنيا (ثنائية)، وبنية وسطى (ثلاثية)، وبنية كبرى (رباعية أو خماسية)².

قال الخليل: "وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحروف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنها زائدة على البناء، وليست في أصل الكلمة"³.

على أن أغلب كلمات العربية ثلاثية، قال الخليل: "والاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه، فهذه ثلاثة أحرف مثل: سعد وعمر، ونحوهما من الأسماء"⁴. وهو في ذلك يتفق وسيبويه، على اعتبار أن الثلاثي متمكن في العربية⁵.

¹ النظرية اللغوية في التراث العربي، أ، د، محمد عبد العزيز عبد الدايم، دار السلام، ط1، 2006م. ص268-269.

² المعجمية، أ.د. رشاد الحمزاوي، ص27

³ كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج1، المقدمة، ص59.

⁴ المصدر نفسه، ج1، المقدمة، ص49.

⁵ المعجمية، رشاد الحمزاوي، ص27

أما الإمام أحمد ابن فارس (ت 395هـ) فيذهب إلى أن الكلمة العربية ثلاثية في الأصل، وأن أغلب الرباعيات والخماسيات كلمات منحوتة، نحتا قياسيا، أو نحتا مشتقا¹. ويقول في كتابه "الصحابي" في باب النحت: "وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت؛ مثل قول العرب للرجل الشديد: (ضبطر) من ضبط وصبر، وفي قولهم: (صهسلق) إنه من سهل، وصلق وفي (الصلدم) إنه من الصلد والصدم"². وهذا المنهج الاشتقاقي في وضع المفردات العربية هو "منهج يشهد أن المفردات العربية لا تكون وحشية، وإن كانت مفردة منفردة"³. وأثبتوا بموقفهم هذا، أن الواضع الأول استقر وضعه على الكلم المفردة، وتم له ذلك بطريقتين:

الأولى: بفضل البنية والاشتقاق وهي طريقة مضبوطة.

والثانية: بطريقة الاستقراء الوافي لحصر هذه المفردات في كتب المعاجم التي أحاطت بالمفردات علما، وضبطت الشاذ والمهمل...⁴.

وليس مهما أن نفصل في هذا، لأننا لسنا بصدده، ولكن المهم أن ندرك أن علماء المعاجم القدماء قد وظفوا الكلمة المفردة كوحدة أساسية في معاجمهم، واهتموا بها من جانب المبني والمعنى. وتكاد معاجمهم تجمع على أن "الألفاظ" ترادف "الكلمات" في الاستعمال الشائع المألوف، فلا فرق بين أن يقال أحصينا ألفاظ اللغة، أو كلمات اللغة⁵. مع أن بعض المعجمات لا تميز بين معنى الكلمة الحقيقي واستعمالاتها المجازية، فتعرف الكلمة بأنها "تشمل اللفظة ذات المعنى، وتفيد القصيدة والخطبة... الخ"⁶. لكن ما يعيننا في هذا هو المعنى الحقيقي المتمثل في كونها اللفظة ذات المعنى المفرد، أي الدلالة المعجمية بمصطلح المحدثين.

¹ النحت القياسي، هو ما تلاحمت فيه كلمتان يسقط منهما حرفان متشابهان، ويبقى حرفان متشابهان وحرفان مختلفان، والنحت المشتق هو يكون بزيادة في أول الثلاثي أو في وسطه أو آخره، وهو أساس الاشتقاق الصغير.

² الصحابي في فقه اللغة، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه- القاهرة، ط 1977م، ص 421.

³ ينظر، الدلالة المشتركة في اللغة، هاني عبد الرحمن عبد الهادي، ص 21

⁴ ملامح علم الدلالة عند العرب، سالم علوي، رسالة دكتوراه دولة.

⁵ دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، ص 38.

⁶ لسان العرب، ابن منظور، مادة (ك.ل.م).

IV - قضايا الدلالة المعجمية عند العرب القدماء:

ربما يكون اللغويون والمعجميون -على وجه الخصوص- من القدماء من أعطى الدلالة المعجمية قيمتها الحقيقية في اللغة، فقد قاموا بعملية إحصاءٍ للألفاظ، ودلالاتها، وربما تعد قضية العلاقات الدلالية، ومواقع الأسماء على مسمياتها المتعددة، وتطور دلالات الألفاظ الإسلامية، من أهم القضايا الدلالية التي عالجوها، من الناحية النظرية.

1 - العلاقات الدلالية:

أدرك القدماء من علماء العربية، أن الأصل في اللغة أن يدل اللفظ الواحد على معنى واحد، لكن استقراء الواقع اللغوي، أثبت أن اللفظ الواحد قد يدل على أكثر من معنى، وهذا ما يسمى بالمشترك اللفظي، ويدخل فيه ما يسمى بالأضداد، وهو أن يدل اللفظ الواحد على معنيين متضادين. كما قد يدل اللفظان أو أكثر على معنى واحد، وهذا ما يسمى بالمترادف¹.

يقول سيبويه: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين². وهنا إشارة إلى ما في الدلالة المعجمية من علاقات دلالية، كالاتزان والتضاد والترادف. وهو من أهم قضايا الدلالة المعجمية، التي اهتم بها العلماء قديما وحديثا.

وقد عبر ابن فارس من اللغويين عن هذه العلاقات، بثلاثة أقسام، فقال: "يسمى الشئان المختلفان بالاسمين المختلفين، وذلك أكثر الكلام، كرجل وفرس، وتسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، نحو عين الماء، وعين المال، وعين السحاب، ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة، نحو السيف والمهند والحسام"³.

وليست هناك مشكلة فيما يتعلق بالقسم الأول، لأنه يجري على الأصل، في أن كل لفظ له معنى واحد، وعلى أكثر كلمات اللغة، أما القسم الثاني، وهو المشترك اللفظي بنوعيه،

¹ المعنى اللغوي، أ د، محمد حسن حسن جبل. ص 9.

² الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ج 1، ط 2، 1988، ص 24.

³ الصاحبى في فقه اللغة، لابن فارس، ص 97.

والمترادف فيمثلان مشكلة دلالية، حظيت بعناية اللغويين القدماء والمحدثين، واختلفوا في أسباب وقوعها في اللغة¹.

وقد قسم الغزالي من الأصوليين هذه العلاقات، تقسيماً مشابهاً لتقسيم اللغويين، مع اختلاف بسيط، حيث يقول: "إن الألفاظ المتعددة بالإضافة إلى المسميات المتعددة على أربعة منازل، ولنخترع لها أربعة ألفاظ، وهي: المترادفة والمتباينة² والمتواطئة³ والمشاركة⁴". والذين ذهبوا إلى أن الترادف "هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد"⁵، نبهوا إلى الاحتراز "بالإفراد عن الاسم والحد، فليسا مترادفين، وبالإعتبار عن الذات، والصفة، إذ ليست الصفة حقيقة الذات، وفرقوا بينه وبين التوكيد وهو تقوية التابع للمتبوع، وفيه كلام بين المنكرين والمثبتين، واللطيف في هذا الخلاف رجوعهم إلى أصل الوضع، وتداخل اللغات، هل هذا المترادف هو من واضع واحد، أو من واضعين اثنين، وذلك بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد، من غير أن تشعر

¹ ينظر: علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية، الدكتور فريد عوض حيدر، ص 137، 118-144.

² يشير الغزالي إلى التباس المترادف بالمتباين، فقد يتبادر إلى الذهن إذا أطلقت أسام مختلفة على شيء واحد باعتبارات مختلفة أنها مترادفة كالسيف، والمهند، والصارم، فالمهند فيه نسبة إلى الهند مقر صناعته، والصارم فيه زيادة في الحدة، وتلك أسام متباينة وليست مترادفة، إذ ترتبط الدلالة المستفادة منها بصفة زائدة تظهر في المسمى فتميزه عن غيره. ففي التباين مفارقة ولن دقت، وفي الترادف موافقة تامة. التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، د السيد أحمد عبد الغفار، ص 119-120.

³ المتواطئة، كلفظ (الرجل) فهو يطلق على بكر، ومحمد، وخالد (مثلاً)، واسم (الجسم) يطلق على السماء، والأرض، والإنسان بطريق التواطؤ، لاشتراكها في صفة واحدة وهي الجسمية. التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، د السيد أحمد عبد الغفار، ص 120.

⁴ الاشتراك اللفظي هو "اللفظة الموضوعة لحقيقتين مختلفتين أو أكثر وضعا أولاً". إرشاد الفحول، الشوكاني، ص 19. فالمقصود هو إطلاق اللفظ على حقيقتين، وليس على أحدهما بالحقيقة والآخر بالمجاز كلفظ (الخال) مثلاً فهو "أخو الأم"، وهو "الشامة في الوجه"، وهو الأكمة الصغيرة (أي الثل، وهو ما دون الجبل)، وذلك إطلاق لفظ بوضع الأصلي على دلالات مختلفة، وقد يدل المشترك أيضاً على المتضادين كلفظ (الناهل) للعطشان والريان. التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، د السيد أحمد عبد الغفار، ص 121.

⁵ المزهر في علوم اللغة، جلال الدين السيوطي، تح فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، ط 1، 1998، ج 1، ص 316.

إحداهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان ويختفي الوضعان، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر، وهذا مبني على كون اللغات اصطلاحية¹.

والثاني أن يكون من وضع واحد، وهو الأقل، وله فوائد، منها: أن تكثر الوسائل -أي الطرق- إلى الإخبار عما في النفس، فإنه ربما نسي أحد اللفظين، أو عسر عليه النطق به.² ويورد لنا ابن فارس في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة" حلا مقبولا وهو القول بالمشاكلة والمشابهة، وهو باب لطيف اعتمده النحاة في الأشباه والنظائر، فقال: "ونحن نقول: إن في قعد معنى ليس في جلس، ألا ترى أنا نقول: قام وقعد، وأخذه المقيم والمُقعد، وقعدت المرأة عن الحيض ونقول: لنا من الخوارج قَعْدٌ (جمع قاعد) ثم نقول كان مضطجعا فجلس، فيكون القعود عن قيام، والجلوس عن حالة دون الجلوس. لأن الجلس المرتفع، فالجلوس ارتفاع عما دونه، وعلى هذا يجري الباب كله، وأما قولهم: إن المعنيين لو اختلفا ما جاز أن يعبر عن الشيء بالشيء، فإننا نقول: إنما عبر عنه من طريق المشاكلة، ولسنا نقول: إن اللفظتين مختلفتان، فيلزمنا ما قالوه، وإنما نقول: إن في كل منها معنى ليس في الأخرى"³.

وقد كثر التأليف في هذه العلاقات الدلالية بين مفردات اللغة، وأسهب العلماء في التفصيل والتحديد فيها، واختلفوا في ذلك بين مثبت لها ومنكر. واستفاد صناع المعاجم من ذلك، في ضبط دلالات المفردات في المعجم العربي، معتمدين مختلف المعايير في شرح دلالة المفردات، أي الدلالة المعجمية. ومعبرين عن أهميتها، وأنواع العلاقات بينها.

كما استفادوا في صناعتهم لمعاجم الموضوعات من العلاقات بين الكلمات أو القربات فيما بينها، وجمعوها تحت حقل واحد أو موضوع واحد، مستقل تتدرج تحته الكلمات التي تتشابه فيما بينها أو تشابه رأس الحقل الدلالي، والكلمات التي تحت ذلك الحقل.⁴ ومثال على ذلك ما أورده الثعالبي في حديثه عن الحقل الدال على ظهور الشيب وعمومه: "يقال

¹ ملامح علم الدلالة عند العرب، سالم علوي، ص. 73.

² المرجع نفسه، ص. 72.

³ الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، ص. 99.

⁴ ينظر، مصطلحات الدلالة العربية، جاسم محمد عبد العبود، ص. 219.

للرجل أول ما يظهر الشيب به: قد وخطه الشيب، وإذا زاد، قيل: قد خصَّفه وخصَّصة، فإذا ابيض بعض رأسه، قيل: أخلَّس رأسه فهو مَخلِس، وإذا غلب بياضه سواده، فهو أغمث (عن أبي زيد)، فإذا شمطت مواضع من لحيته قيل قد وخره القتير وله زه، فإذا كثرت فيه الشيب وانتشر، قيل: قد تقشَّع فيه الشيب (عن أبي عبيد، عن أبي عمرو)¹.

وقد انجر عن العلاقات الدلالية، فكرة دلالية أخرى هي الفروق الدلالية، تنبأها فريق من اللغويين، الذين ينكرون وجود هذه العلاقات، وخاصة الترادف.

2- الفروق الدلالية:

يعد أبو هلال العسكري (نحو 395هـ) زعيم هذا الاتجاه في الدرس الدلالي العربي، بلا منازع، وهو الذي يقول: "إن الكلام ألفاظ يشتمل على معان تدل عليها وتعبر عنها² ولكل معنى لفظ يعبر به عنه،" والشاهد على اختلاف العبارات والأسماء، يوجب اختلاف المعاني، أن الاسم كلمة تدل على الإشارة، وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعرف، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة³؛ فمن جهل اللفظ غاب عنه المعنى.

بذلك فهو ينكر أن نعبر عن المعنى الواحد بأكثر من لفظ، والعكس صحيح، ويرى أن بين تلك المفردات التي يعتقد أنها مترادفة فروقا دلالية، وهو ما يمكن أن نسميه بالملاحم التمييزية - على اصطلاح المحدثين - وقد وضع ضوابط لبيان هذه الفروق، أو الملاحم التمييزية بين المفردات التي تتقارب دلاليا، أو تنتمي إلى حقل الدلالي واحد - حسب تعبير المحدثين أيضا - إذ ليس من السهل أن ننتبين الفرق بين لفظ وآخر قريب منه في المعنى، كالنأي والبعد في قول الشاعر:

ألا حبذا هند وأرض بها هندوهند أتى من دونها النأي والب⁴.

¹ فقه اللغة، الثعالبي، ص 134.

² المعنى اللغوي، أ د، محمد حسن حسن جبل. ص 9، نقلا عن: كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، ص 75.

³ الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري، ص 22.

⁴ ملاحم علم الدلالة عند العرب، دراسة لسانية، سالم علوي، ص 351.

وألف أبو هلال في ذلك، كتابا دلاليا فريدا من نوعه، في التفكير الدلالي العربي القديم، سماه "الفروق في اللغة"¹، وهو كتاب يتميز بتخصصه في الدلالة المعجمية من جانبها التطبيقي، حيث "يظهر من خلال أبوابه الثلاثين، المساحات الدلالية لعدد من الألفاظ، التي تتقارب وتتداخل عند أهل اللغة والعلماء"². وتحديد الفروق الدلالية بين الألفاظ "يكون -في الوقت نفسه- عملا ووسيلة إلى تحديد الفروق الدلالية بين المفاهيم"³. ومن أمثلة ذلك ما أورده في، تمييزه بين النداء والدعاء.

يقول: "الفرق بين الدعاء والنداء: أن النداء هو رفع الصوت بما له معنى، والعربي يقول لصاحبه: ناد معي، ليكون ذلك أندى لصوتنا، أي: أبعد له. والدعاء: يكون برفع الصوت وخفضه، يقال دعوته من بعيد، ودعوت الله في نفسي، ولا يقال: ناديته في نفسي..."⁴.

وما أورده في الفرق بين اللمس والمس:

يقول: "أن اللمس يكون باليد خاصة، ليعرف اللين من الخشونة، والحرارة من البرودة، والمس باليد والحجر، وغير ذلك، ولا يقتضي أن يكون باليد، ولهذا قال تعالى: مستهم البأساء" [البقرة، الآية 214]، وقال "ون يمسسك الله بضر" [الأنعام، الآية 17]، ولم يقل: يلمسك"⁵.

وفي تحليل أبي هلال لدلالة المفردات، معالجة لقضية دلالية مهمة، تتمثل إحدى مشكلات المعنى المعجمي، نظرا لأهمية تفرده، ودقته. ويعتمد في تحليله وتمييزه بين المعاني، على الاعتبارات التالية:

- اختلاف الاستعمال اللغوي.
- اختلاف صفات المعنيين.
- اختلاف ما يؤول إليه المعنيان.

¹ المعنى اللغوي، أ د، محمد حسن حسن جبل، ص 9.

² علم الدلالة العربي، د فايز الداية، ص 24.

³ التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، د محي الدين محسب، ص 11.

⁴ الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري، ص 38.

⁵ المصدر نفسه، ص 303.

-اختلاف الحروف التي تعدى بها الأفعال.

-اختلاف النقيض.

-اختلاف الاشتقاق.

-صيغة اللفظ.

-حقيقة اللفظين في أصل اللغة¹.

وحين نتأمل في هذه الاعتبارات، نجدها لا تختلف عن تلك التي يأخذها المحدثون في عين الاعتبار، في التحليل الدلالي القائم على السياقات اللغوية، والسمات التمييزية. ومن خلال هذه الاعتبارات، ميز العرب بين كثير من الألفاظ المتقاربة، وقد أورد البستاني في مقدمة معجمه بعض الأمثلة التي ذكرها القدماء، وبين فيها أهمية التفرد في المعنى المعجمي، خلال الاستعمال اللغوي، نذكر منها: "الصباحة في الوجه، والوضاءة في البشرة، والجمال في الأنف، والملاحة في الفم، والحلاوة في العينين، والظرف في اللسان، والرشاقة في اليد، واللباقة في الشمائل، وكمال الحسن في الشعر"²، ونماذج كثيرة من هذا النوع أوردتها العسكري والثعالبي والسيوطي، مبينين بذلك الدقة المتناهية في وضع الألفاظ إزاء معانيها وقدرتها على التمييز بين مفاهيمها.

ومثال ذلك: التمييز بين أقسام ومراحل الليل والنهار، كما يلي:

أ- "ساعات النهار: الشروق، ثم البكور، ثم الغدوة، ثم الضحى، ثم الهاجرة، ثم الظهر، ثم الرواح، ثم العصر ثم القهر ثم الأصيل، ثم العشي، ثم الغروب.

ب- ساعات الليل: الشفق، ثم الغسق، ثم العتمة، ثم السُدفة، ثم الفحمة، ثم الزلة، ثم الرُلفة، ثم البُهْمَة، ثم السَّحر، ثم الفجر، ثم الصباح، ثم الصباح"³.

وقد استطاع العرب بذلك أن يحيطوا بمعظم مفردات العربية المستعملة منها، وتركوا القائمة مفتوحة لكل وارد جديد، للمولد، والدخيل، والمصطلح، ورتبوا هذه المفردات ذات

¹ التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، د محي الدين محسب، ص 23-24.

² معجم البستان، عبد الله البستاني، مكتبة لبنان، ط1، 1992، مقدمة المؤلف، ص 18.

³ فقه اللغة، الثعالبي، تح ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 2000، ص 348.

الدلالة المعلومة ترتيبيا تصاعديا، من بداية الدلالة الأولى إلى أن تبلغ منتهاها في درجات الترتيب، فلو أخذنا سلم درجات الحب مثلا، لوجدنا فيه هذا الترتيب"¹.

"أول مراتب الحب الهوى، ثم العلاقة وهي الحب اللازم للقلب، ثم الكلف وهو شدة الحب، ثم العشق وهو اسم لما فضل عن المقدار الذي اسمه الحب، ثم الشغف وهو إحراق القلب مع لذة يجدها وكذلك اللوعة واللاعج، فإن تلك حرقه الهوى، وهذا هو الهوى المحرق. ثم الشغف وهو أن يبلغ الحب شغاف القلب وهي جلدة دونه. وقد قرئت جميعا شغفها حبا وشغفها، ثم الجوى، وهو الهوى الباطن. ثم التيم، وهو أن يستعبده الحب؛ ومنه سمي تيم الله، أي عبد الله، ومنه رجل متيم. ثم البتل، وهو أن يسقمه الهوى، ومنه رجل مبتول. ثم التدليه، وهو ذهاب العقل من الهوى، ومنه رجل مدله، ثم الهيوم، وهو أن يذهب على وجهه لغبلة الهوى عليه، ومنه رجل هائم"².

ويمثل هذا المنهج ميز العرب بين أنواع الجراحات، فقالوا "لما كان بالسيف ضربة وبالرمح طعنة وبالسهم رشقة وبالسكين وجأة، وبالبحر شذخة وبالسوط تقيع، فاكتفوا بذكر الجراحات عن ذكر السلاح"³.

كما تباينت ألفاظ المحبين والعشاق، كما تباينت ألفاظ الآباء والأمهات حيال أبنائهم، عن ألفاظ الأصدقاء والخلان، وهكذا اتباعا.⁴ في مختلف الموضوعات، التي تبين دقة الوضع الذي خضعت له ألفاظ اللغة العربية.

¹ ملامح علم الدلالة عند العرب، دراسة لسانية، سالم علوي، ص 349.

² فقه اللغة، الثعالبي، ص 211.

³ ينظر: ملامح علم الدلالة عند العرب، سالم علوي، ص 161. نقله عن كتاب الزينة، أبو حاتم الرازي: ج 1 ص 76-77.

⁴ المرجع نفسه، ص 349.

3- العلاقة بين اللفظ والمعنى:

كغيرها من قضايا الدلالة المعجمية، عالج العرب القدماء، قضية العلاقة بين اللفظ ومعناه، أي بين الدال والمدلول، وهم -في أغلبهم- ينكرون المناسبة بينهما، ويرونها علاقة وضعية اصطلاحية، أو اعتبارية بالمصطلح الحديث، وبالتالي تكون دلالة الألفاظ عندهم دلالة وضعية لا ذاتية، ويبدو هذا الموقف جليا من خلال نكران جمهورهم ما ذهب إليه عباد بن سليم الصميري حين قال: "أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع.... وإلا لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحا من غير مرجح، وردوا على قوله هذا بأنه "لو ثبت هذا القول لاهتدى كل إنسان إلى كل لسان، ولما صح وضع اللفظ الواحد للضدين، ولا وقع المشترك والمترادف"¹.

ويكاد أعلام الفكر اللغوي في تراثنا يجمعون على مبدأ الاعتبارية في اللغة، وهو ما استنتجه اللغوي عبد السلام المسدي من خلال دراسته لأراء أبي نصر محمد الفارابي (ت339هـ)، والقاضي أبي الحسن عبد الجبار (ت415هـ)، وأبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا (ت428هـ)، وأبي محمد علي بن حزم الأندلسي (ت456هـ)، وابن سنان الخفاجي (ت466هـ)، وعبد القاهر الجرجاني، وأبي حامد الغزالي (ت505هـ)، وفخر الدين الرازي (ت606هـ)، وسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي الآمدي (ت631هـ)، وغيرهم².

أما ابن جني، في خصائصه فيعرض موقفا مغايرا، في باب سماه "إمساس الألفاظ أشباه المعاني"، يبين فيه وجود علاقة طبيعية بين بعض ألفاظ اللغة ومعانيها، بقوله "وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها... ومن ذلك قولهم، خضم وقضم، فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقيثاء، وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليباس، نحو قضمت الدابة شعيرها، ونحو ذلك...

وعليه قول أبي الدرداء -صحابي جليل- يخضمون ونقضم والموعد لله -ذكره ابن الأثير في "النهاية" - فاختروا الخاء لرخاوتها للرطب والقاف لصلابتها لليابس، حذوا لمسموع

¹ ينظر: المزهر، جلال الدين السيوطي، ج1، ص40.

² ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، د عبد السلام المسدي، دار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1981،

الأصوات على محسوس الأحداث... ومن ذلك القد طولاً، والقط عرضاً، وذلك أن الطاء أحصر للصوت، وأسرع قطعاً له من الدال، فجعلوا الطاء المناجزة، لقطع العرض لقربه وسرعته، والدال المماثلة، لما طال من الأثر، وهو قطعه طولاً...¹.

والجدير بالملاحظة أن هذه العلاقة الصوتية لا تتفي فكرة الوضع في مفردات اللغة، لأن الواضع هو الذي قرر اختيار تلك الأصوات، لتلك المعاني، لما رأى فيها أو استوحى منها تلك الدلالة. وهذا ما عبر عنه الزركشي بقوله: "إن أراد القائل أن هذه الألفاظ علة مقتضية لذاتها فهذا خارق للإجماع، وأما إن أراد أن بين وضع الألفاظ ومعانيها تناسبا، من وجه ما جعلت الحروف الدالة على معنى دون غيره، فهذا مذهب جماعة من أرباب علم الحروف الذين يزعمون أن للحروف طبائع كالحرارة والبرودة واليبوسة، تجعل المناسبة قائمة بين اللفظ ومدلوله²."

لقد أدرك القدماء العرب أن ألفاظ اللغة موضوعة، ومع ذلك يمكن أن نجد فيها بعض الإيحاء الصوتي، الناتجة عن حسن اختيار اللفظ في أثناء الوضع.

4- طبيعة المعنى ومصدره:

ناقش القدماء من العرب قضية طبيعة المعنى ومصدره، وهو الواقع المحسوس، أم الفكر المجرد، بمعنى هل الألفاظ موضوعة بإزاء الصور الذهنية - أي الصور التي تصورها الواضع في ذهنه عند إرادة الوضع - أو بإزاء الماهيات الخارجية؟.

وفي ذلك "ذهب الإمام فخر الدين الرازي³ وأتباعه إلى الأول، واستدلوا عليه بقولهم أن من رأى شبحاً من بعيد وظنه حجراً أطلق عليه لفظ الحجر، فإذا دنا منه وظنه شجراً أطلق عليه لفظ الشجر، فإذا دنا وظنه فرساً أطلق عليه اسم الفرس، فإذا تحقق أنه إنسان أطلق عليه لفظ الإنسان، فبان بهذا أن إطلاق اللفظ دائر مع المعاني الذهنية دون الخارجية، فدل على أن الوضع للمعنى الذهني لا الخارجي.

¹ الخصائص، ابن جني، ج1، ص104-107.

² البحر المحيط، الزركشي، ج2، ص34.

³ التفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب، محمد فخر الدين الرازي، ج1، ص31.

وأجاب صاحب التحصيل عن هذا بأنه إنما دار مع المعاني الذهنية، لاعتقاد أنها في الخارج كذلك، لا لمجرد اختلافها في الذهن¹.

وذهب الشيخ أبو إسحاق الشيرازي² إلى الثاني، وهو مذهب الإمام الغزالي (ت505هـ) ويظهر ذلك من قوله: "إن للشيء وجوداً في الأعيان ثم في الأذهان ثم في اللفظ ثم في الكتابة، فالكتابة دال على اللفظ واللفظ دال على المعنى الذي هو في النفس، والذي هو في النفس هو مثال الموجود في الأعيان"³.

وذهب السهيلي (ت581) إلى رأي جامع بين الموقفين السابقين، بقوله: "والمعنى هو الشيء الموجود في الأعيان - إن كان من المحسوسات - كزيد وعمرو، وفي الأذهان - إن كان من المعقولات - كالعلم والإرادة"⁴.

وقال الأسنوي: "إن اللفظ موضوع بإزاء المعنى من حيث هو، مع قطع النظر عن كونه ذهنياً أو خارجياً، فإذا حصل المعنى في الخارج والذهن من الأوصاف الزائدة على المعنى، واللفظ إنما وضع للمعنى من غير تقييده بوصف زائد، ثم إن الموضوع له قد لا يوجد إلا في الذهن فقط كالعلم ونحوه"⁵.

لقد أدرك هذا الأخير أن ألفاظ اللغة عبارة عن مواضع متكونة من ألفاظ ومعان، ذات نوعين من العلاقة بالموجودات "إما مرجعية لأن المفردات تدل على الموجودات التي في الواقع وتعينها، والمسمى مرجعاً، ولما غير مرجعية، إذا لم ترجع إلى الموجودات في الواقع إرجاعاً مباشراً بل ترجع إلى مفاهيم"⁶، والمعاني المستفادة من هذا الإرجاع تنتزل في باب الدلالة المعجمية.

¹ المزهر، السيوطي، ج1، ص 35-36، نقله عنه التحصيل من المحصول، الأرموي، ج1/198

² المصدر نفسه، ج1، ص36.

³ في اللغة، د أحمد شامية، ص148.

⁴ نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت581) تح محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ط1984، ص39.

⁵ المزهر، السيوطي، مج1 ص36-37، نقله عن شرح المنهاج، الأسنوي ج1/72.

⁶ مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص111

5- أصل الألفاظ أو مصدرها:

لقد قام العرب بتقسيم الألفاظ في اللغة العربية من حيث معايير متعددة، أهمها تقسيم المعجميين لها من حيث أصل اللفظ إلى أربعة أقسام:

- الألفاظ العربية الأصيلة: ويمثله (أدب العرب) في عصر ما قبل الإسلام وبعده، وحده أهل اللغة عند بداية القرن الثالث للهجرة. ويدخل في هذا القسم من الألفاظ التي عرفت العربية من غيرها، فاستعملت فيها على تراخي الزمن حتى عدت منها¹. هذا عند جماع اللغة العرب، أما عند النحاة والصرفيين، فهي الألفاظ التي تخضع لمقاييس اللغة العربية الصرفية منها والصوتية. لذلك يميزون بين نوعين منها: المقيس والشاذ.

- الألفاظ الإسلامية، وهي التي كانت مستعملة في عصور ما قبل الإسلام بمعنى، ثم أخذت تستعمل بمعان جديدة بعد الإسلام²، ويطلق عليها مصطلح (الأسماء الشرعية) ويقابلها (الأسماء العرفية) التي تكفل بها علم الدلالة.

قال ابن فارس في ذلك: "كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم، فلما جاء الله تعالى بالإسلام حالت أحوال، وندسخت ديانات، وأبطلت أمور، وندقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخر، بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شوطت، فعفّ الآخر الأول"³. وهذه الألفاظ تمثل ظاهرة التطور الدلالي، التي تعد قضية دلالية، فطن إليها العرب القدماء، كما إلى غيرها من القضايا، ولنا عودة إليها في عنصر التطور الدلالي.

- الألفاظ المولدة، المولد هو الذي اخترعه العرب بعد الإسلام، وصب في موروثهم الفكري، ومنه كلام المناطق، وأهل الفلسفة، والشعراء والكتاب⁴؛ فمثلاً، ترجم الكلام يعني بينه وأوضحه، ولكن ترجم لفلان يعني ذكر سيرته وهذه مولدة⁵.

¹ ينظر: تطور الدلالة المعجمية بين العامي والفصيح، دكتور عبد الله الجبوري، ج1، ص12

² ينظر: المزهر، السبوطي، ج1، ص235.

³ الصاحبى، ابن فارس، ص77.

⁴ ينظر: تطور الدلالة المعجمية بين العامي والفصيح، دكتور عبد الله الجبوري، ج1، ص12

⁵ اللغة العربية والصحة العلمية الحديثة، دكارم السيد غنيم، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 1990، ص59-60.

ومن أمثلته -أيضا- ما جاء في ديوان الأدب للفرايبي، "قال في الجماهرة: الحُبان الذي ترمى به: هذه السهام الصغار مولد. وقال: كان الأصمعي يقول: النحرير ليس من كلام العرب، وهي كلمة مولدة، وقال الخم: القصورة يجعل فيها التبن لتبيض فيها الدجاجة، وهي مولدة...¹ وغير ذلك.

-الألفاظ المعربة: لقد أخذ بعض العلماء على عاتقهم منذ القديم مهمة تعريب وترجمة الألفاظ الدخيلة، قصد إيجاد ألفاظ تعبر عن المفاهيم الجديدة، وخصوصا تلك التي تعبر عن مفاهيم علمية، بعد احتكاك الأمة الإسلامية بغيرها من الأمم، ونشاط حركة الترجمة. ويختلط في الاستعمال مع مصطلح الدخيل، قد ذكره الخليل وابن دريد، وغيرهما، ومثال ذلك، ما جاء في الجماهرة: قال أبو بكر: اله مقيق، ذكره الخليل وحده، وكان يقول: إنه دخيل².

6- دلالة الألفاظ بين الوضع والاستعمال:

تجمع الدلالة المعجمية بين الدلالة الوضعية للفظ، وما يعتريه من جراء الاستعمال الواقعي للمدلول العرفي المصطلح عليه، فكثيرا ما نجد في كتب اللغة ما أصله، عاما ويستعمل خاصا، أو العكس، وقد نجم عن ذلك ثلاث اتجاهات:

الأول: الانحراف عن الدلالة الأصلية في البنية والمعنى، فكان أن ظهرت كتب اللحن، وما هي في الحقيقة إلا انحراف في الانتماء الأصلي للفظ، فإن كان من استعمال العامة سمي لحن العامة، وإن كان من صفة العلماء سمي اصطلاحا.

ثانيا: تولدت ألفاظ جديدة تواطأت عليها جماعة ما، واستعملوها فسميت لغة أو لهجة، وهو مبدأ قديم.

ثالثا: ترتب عن هذا التعارض بين الدلالة الوضعية والاستعمال: مبدأ "خطأ مشهور خير من صواب مهجور"، فزاغت الألفاظ عن الدلالات الأصلية إلى الشيعوع والذنيع³.

¹ المزهر، السيوطي، ج1، ص243. والمثال نقله عن الجماهرة، ابن دريد، ج1، ص109.

² المصدر نفسه، ج1، ص243. والمثال نقله عن الجماهرة، ابن دريد، ج3، ص1243.

³ ملامح علم الدلالة عند العرب، سالم علوي، ص89.

وكل من التوليد والتعريب والاشتقاق بأنواعه المختلفة "طرق تنمو بها الثروة اللفظية، وتتغير معاني الكلمات، وهي دراسة تدخل ضمن الدراسة الدلالية والمعجمية"¹، وذلك فيما يسمى عموماً بوضع الألفاظ.

وخلاصة القول إن العرب القدامى باختلاف مناهجهم، وتوجهاتهم، تناولوا الدلالة المعجمية بمفهومها العام، المتمثل في دلالة الألفاظ المفردة، وأدركوا أنها "سمات دالة على المسميات، ليعرف بها خطاب المخاطب"²، وعالجوا مختلف القضايا المتعلقة بها؛ إذ حفل التراث العربي بالأعمال المعجمية، وبتوضيح معاني المفردات، وتوزعت هذه القضايا، واتخذت لها اتجاهين³:

أحدهما: نظري تمثله العناية البالغة "بمفردات" اللغة، والبحث عن علاقاتها الدلالية⁴، واشتقاقاتها وسبل توليدها، لتواكب مستحدث المعاني والأفكار⁵، وكذا العلوم والفنون، كما توزع اهتمامهم حول "الحقيقة والمجاز"⁶، والفروق، والمثلثات، وغير ذلك مما يتعلق بدلالة مفردات اللغة.

ثانيهما: اتجاه تطبيقي في الأعمال المعجمية⁷ التي بدأت على شكل رسائل لغوية في مختلف الموضوعات، وانتهت بمعجمات شاملة لمفردات اللغة العربية.

فالعرب القدماء قد أدركوا جيداً طبيعة المعنى المطلوب من المعجم، فهو المعنى الأصلي، المفرد، المتواضع عليه، والمستعمل من قبل الجماعة اللغوية⁸. ودرسوه من حيث طبيعة الدال والمدلول، والعلاقة بينهما، وغيرها من قضايا الدلالة، وبالتالي نتساءل: ماذا **أضاف المحدثون إلى الدلالة المعجمية؟**

¹ مفاهيم في علم اللسان، د التواتي بن التواتي، دار الوعي، الجزائر، ط1، 2008، ص83. نقله عن التعريف بعلم اللغة، دافيد كريستيل، تر، د حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1979، ص147-148.

² الصاحبى، ابن فارس، ص79.

³ ينظر: الدلالة اللغوية عند العرب، عبد الكريم مجاهد، (د ن) (د ط) (د ت)، ص10.

⁴ دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص210-224.

⁵ ينظر: فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر، القاهرة، ط2، 2001، ص137-138.

⁶ ينظر: فصول في فقه العربية، د رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1999، ص282.

⁷ ينظر: المعجم العربي، نشأته وتطوره، حسين نصار، ص40-ص190.

⁸ ينظر: المعجمات اللغوية ودلالات الألفاظ. أ، د عيد محمد الطيب، ص21-22.

الفصل الثاني

الدلالة المعجمية عند المحققين (المفهوم والمصطلح)

I- أنواع الدلالة عند المحدثين:

لقد ركز المحدثون في تقسيماتهم لأنواع الدلالة اللغوية على التمييز بين مستوياتها، وفصلوا هذه الأنواع عن بقية أنواع الدلالة المطلقة، وتركوا المجال للسيمولوجيا لدراستها. حيث قسموا الدلالة من حيث هذه المستويات إلى، صوتية، صرفية، ونحوية، ومفردات¹ - كما أوردها ماريو باي - وأضاف الكثير منهم السياق، لدوره الكبير في تحديد الدلالة. وهذه المستويات بالنسبة للمحدثين تمثل وحدات دلالية، ويورد الدكتور فايز الداية تقسيما للدلالة حسب هذه الوحدات، كما يلي:

1-دلالة أساسية، أو معجمية.

2-دلالة صرفية

3-دلالة نحوية

4-دلالة سياقية موقعية².

لكننا لاحظنا في تقسيمه هذا، حذفاً للدلالة الصوتية، وإضافة للدلالة الاجتماعية أو السياقية، مقارنة بما أورده ماريو باي (Mario pei)، وكأننا بفايز الداية، يرفض وجود ما نسميه الدلالة الصوتية، فلا دلالة للصوت في حد ذاته، فالدلالة تبدأ من المستوى المعجمي، أي بالوضع، وتتدرج وفق تدرج بقية المستويات، بمعنى أنها تبدأ بالوضع وتنتهي بالاستعمال.

وفيما يلي تعريف موجز لكل نوع من هذه الأنواع:

¹ ينظر: أسس علم اللغة، ماريو باي، تر، د أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1987، ص45.

² علم الدلالة العربي، د فايز الداية، ص20.

1- الدلالة الصوتية:

إن وظيفة الأصوات في اللغة ليست فقط بناء الكلمات، وصياغة العبارات، بل تتعداها إلى وظائف دلالية كثيرة، منها الدلالة الصوتية، وهي الدلالة التي تنشأ من المستوى الصوتي للغة، بجانبه العضوي والوظيفي، وتبعاً لذلك تنقسم إلى:

أ- **دلالة صوتية طبيعية:** وترتبط بتلك الألفاظ المحاكية لأصوات الطبيعة، كأصوات الأشياء: كالطنين والرنين والحفيف والخير...، وأصوات الحيوانات من مواء وعواء...، والأصوات اللاإرادية، التي يقوم بها الإنسان¹، للتعبير عن أغراضه، وهذه الدلالة تسمى الدلالة المباشرة، أما غير المباشرة فهي ما يسمى بالدلالة الإيحائية لصوت لغوي معين، أو القيمة التعبيرية له، فمثلاً صوت الياء يحمل دلالة نجدها في لفظة (وريقة) تدل على الصغر، فالياء لرققتها تدل على التصغير.

ب- **دلالة صوتية تحليلية:** وتعد الدراسات الصوتية (الفونولوجية) الحديثة **الفونيم**²، الوحدة الدلالية على هذا المستوى «وهي التي ترتبط بتغير الفونيمات في اللفظ، فيتغير المعنى تبعاً لتغيره»³، مثل **قطف وقطش**، فالقطف يكون للأزهار، بينما يكون القطش للحشائش؛ ولهذا نلمس تحديداً للدلالة الصوتية من خلال صوتي الفاء والشين؛ فكلا الفعلين يدلان على القطع غير أن الفاء والشين قد حددتا نوع القطع وبالتالي قاما بتمييز دلالي⁴.

وللصوت وظائف دلالية أخرى، ليس على مستوى المعجم فحسب، بل على المستويين الصرفي والنحوي، مثل **كُتِبَ وكتَبَ**؛ فالأول يدل على الفعل المبني للمعلوم، والثاني يدل

¹ ينظر: الدلالة الصوتية في اللغة العربية: صالح سليم عبد القادر أفاخري، مؤسسة الثقافة الجامعية، (د ط) ص 50.

² الفونيم، ويسمى أيضاً بالوحدة الصوتية، أو الصوتم، أو الصوت اللغوي، أو الحرف، ويعرفه العلماء تعريفات كثيرة، من منطلقات مختلفة، فأصحاب الاتجاه النفسي يعرفونه بأنه "المعادل النفسي للصوت"، أو الصورة الذهنية التجريدية للصوت، وأصحاب الاتجاه المادي أو العضوي، يعرفونه بأنه أسرة من الأصوات المتشابهة نطقاً وسماعاً، والتي لا تظهر في السياق الصوتي نفسه، بينما يعرفه الاتجاه الوظيفي، بأنه أصغر وحدة صوتية قادرة على التمييز بين المعاني، ومثال ذلك صال وجال وقال... حيث يؤدي تغيير الصوت في الموقع الأول من الكلمة إلى تغيير دلالتها. ينظر: أصول نظرية الفونيم في العمل المعجمي العربي، ربيعة برباق، مجلة الصوتيات، مخبر الصوتيات العربية الحديثة، جامعة البليدة، العدد 03، 2007، ص 153-159.

³ علم الدلالة بين النظر والتطبيق: احمد نعيم الكراعين ص 96.

⁴ الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، د صفية مطهري، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص 30.

على الفعل المبني للمجهول، كما أن زيادة فونيم أو حذفه يؤدي إلى تغيير المعنى، بالإضافة إلى التنغيم¹، والنبر²، وغيرهما من الظواهر الصوتية التي تصحب الكلام، وتؤدي وظائف دلالية كثيرة، لا يسعنا هذا المقام للتفصيل فيها.

ويردد المحدثون من العرب في هذا النوع من الدلالة الكثير من الأمثلة التي أوردها القدماء، مثل كلمة "تنضح" التي تدل الخاء فيها على تسرب السائل في قوة وعنف، في مثل قوله تعالى: ﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ ظَاهِرَانِ ﴾ [الرحمان: 26]، وهي إذا ما قورنت بنظيرتها "تنضح" التي تدل على تسرب السائل في تودة وبطء، يتبين لنا أن صوت الخاء في الأولى له دخل في دلالتها³.

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من المفكرين قد أقروا "بأن الأصوات ليست لها دلالة في حد ذاتها، فالكلمات الأصلية المحاكية للصوت ليست قليلة العدد وحسب، بل إن اختيارها هو إلى حد ما اعتباطي، فليست حكاية الأصوات في هذه الألفاظ إلا تقريبية، وفي بعض الأصوات يكاد يكون الاتفاق هو المرجح"⁴.

ورغم إقرار اللسانيات الحديثة بأن لا دلالة للصوت المفرد، إلا أنه يبقى الوسيلة الأولى -وأحيانا الوحيدة- للتمييز بين دلالات الكلمات، فمثلا، الكلمات، (بِر، و، بُر)، لا يمكن تمييز معانيها إلا بالرجوع إلى الأصوات الصائتة فيها.

¹ التنغيم هو موسيقى الكلام، وهو من الظواهر الصوتية التطريزية، التي لا تظهر أثناء التقطيع المزدوج، وتسمى بالفونيمات فوقطعية أو الثانوية، بل تظهر أثناء الأداء الكلامي، ويعرفه اللغويون بأنه ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الحدث الكلامي، ومثال ذلك، عبارة "نعم" التي تعني الجواب بتنغيم معين، وتعني الاستفهام بتنغيم آخر، وتعني التعجب بتنغيم ثالث، وغير ذلك.

² النبر وهو أيضا من الفونيمات فوقطعية، ويعرفه اللغويون بأنه: الضغط على مقطع صوتي من مقاطع الكلمة، لجعله أكثر وضوحا أو بروزا مقارنة بغيره من مقاطع الكلمة، هو غير وظيفي في اللغة العربية لأنه لا يغير المعنى، في حين يقوم بوظيفة تمييزية في اللغة الإنجليزية، ومثال ذلك كلمة import التي تدل على الاسم في حالة نبر مقطعها الأول، وتدل على الفعل في حالة نبر مقطعها الثاني.

³ دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، ص46. والتصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، د أحمد عبد الغفار، ص92،

⁴ محاضرات في علم اللسان العام، فردينان دي سوسير، ص108.

2- الدلالة الصرفية:

تعد الدلالة الصرفية من بين أكثر الخصائص تميزاً في اللغة العربية، وقد اتفق في ذلك قدماء العرب ومحدثيهم، وهي المتعلقة بالمستوى الصرفي للكلمة من حيث بنيتها وصيغها، «وهي دلالة تقوم على ما تؤديه الأوزان الصرفية العربية وأبنيتها من معان»¹، وكل بنية تختلف عن بنية أخرى، ويؤدي هذا الاختلاف إلى تغير في دلالاتها.

وقد تناول العرب هذه الظاهرة بالدراسة المفصلة، من جوانبها الدلالية، التي لا تتحدد إلا بالنظر إلى بنيتها الصرفية، "وما تضيفه هذه البنية على هذه اللفظة من دلالات، وبالتالي تصبح أمراً مكتسباً من الوزن ذاته"².

وللكلمة في العربية ثلاثة أنواع من الدلالة: دلالة الحثية، دلالة الذاتية، ودلالة الوصفية³، أما الأدوات فلا تخضع لصيغ قياسية، لكنها تحمل دلالة الوظائف التي تؤديها في التركيب.

وبما أن الكلمة في اللغة العربية تنقسم إلى اسم وفعل وحرف، فإن لكل من هذه الأقسام دلالة صرفية عامة، تنقسم بدورها إلى دلالات صرفية جزئية، وهي كالآتي:

- الأسماء تدل دلالة صرفية عامة على المسمى، «ومعنى ذلك أن التسمية وهي وظيفة الاسم الصرفية، والأسماء تخلو من الدلالة على الزمان، ويدخل ضمن الأسماء المصدر، واسم المصدر، واسم المرة، والهيئة، والدلالة الصرفية للصفات هي الدلالة على موصوف بالحدث، ودلالة أسماء الإشارة، وضمائر المتكلم والخطاب، هي الدلالة على الحضور وضمائر الغائب، وأسماء الموصول دلالتها الصرفية على الغياب...»⁴.

ومن الدلالة الصرفية العامة للمشتقات، دلالة كل من «اسم الفاعل واسم المفعول؛ فاسم الفاعل يعبر عن حدث ويدل على من قام به، واسم المفعول يدل على من وقع عليه الحدث،

¹ علم اللسان العربي، عبد الكريم مجاهد، دار أسامة للنشر والتوزيع، (د، ط)، عمان، 2009، ص360.

² الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، د صافية مطهري، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص20.

³ ينظر المرجع نفسه، ص31.

⁴ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1985، ص91-108.

والتمييز بين اسم المرة، واسم الهيئة يعتمد على أن اسم المرة يدل على وقوع الفعل مرة واحدة، وعلى أن اسم الهيئة يدل على نوع القيام بين الفعل».¹

أما الدلالة الخاصة للصيغ المشتقة، فلكل وزن من هذه الأوزان معنى أو دلالة خاصة، تشترك فيها معظم الكلمات التي تأتي عليها، ومثال ذلك: دلالة المصادر التي تأتي على وزن فعلان على الحركة والاضطراب، نحو: النقران والغليان والغثيان...². ودلالة المصادر الرباعية المضاعفة على التكرير «نحو الزعزعة والقلقلة والصلصلة والقعقة والصعصعة، والجرجرة، القرقرة...».³

وكذلك الدلالة الصرفية لصيغ المبالغة، من ذلك «صيغة فَعَّالٌ في قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [سورة البروج: 16] تدل على أنه قادر وعظمته عز وجل لاتحد».⁴

ومن الدلالة الصرفية للأفعال أنها تأتي لتدل على حدث وزمن معينين، فالصيغ فَعَّلَ، فَعَّلَى فَعَّلَى، تأتي لتدل على الماضي، أما الصيغ يَفَعَّى، يَفَعَّى، يَفَعَّى، فتأتي لتدل على الحاضر، والصيغة افعل للأمر، والدلالة الصرفية للفعل في العربية تطلق غالباً على عين الصيغة، لكن البناء الإفرادي له ثلاث موقعيات، بداية، وسط، منتهى.⁵

فمثلاً دلالة الصيغة فَعَّلَ قد تكون دالة على الاضطراب: قال تعالى " وَوَم تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ " [المزمل 14]. أو على الاختفاء: قال تعالى: " فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ " [الأنعام 76]، أو على الفراغ: قال تعالى: " تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ " [البقرة 134]. أو على الصوت: قال تعالى: " مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ " [الصافات 92]، وغير ذلك.

أما الصيغة فَعَّلَ، فقد تأتي للدلالة على العلل: يقول ابن الحاجب "وَفَعَّلَ تَكَثَّرَ فِيهِ الْعَلَلُ.. نحو سَقَمَ وَمَرَضَ." أو الأحران: كما يدل على الأحران مثل حزن. أو الأفراح: مثل فَرِحَ. أو الألوان والعيوب وغيرها.

¹ مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، نور الهدى لونش، دار الفتح، الإسكندرية، 2008، ص154.

² الخصائص، ابن جني، ج1، ص100-101.

³ المصدر نفسه، الصفحة 101.

⁴ علم الدلالة عند العرب، عليان بن محمد الحازمي، مجلة جامعة أم القرى، ج15، ع27، 1424م، ص712.

⁵ الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، د صافية مطهري، ص31.

وأما صيغة **فَعُلَ**، فتأتي للدلالة على "أفعال الطبايع" وذلك لأنه يدل على صفات طُبِعَ عليها الإنسان وأصبحت غريزة فيه¹، مثل كُرم، وشُرف، وعظُم... إلخ. ولا ننسى أوزان الأفعال المزيدة مثل: استفعل التي تأتي للطلب، فقد قال "ابن جني": «إنهم جعلوا في استَفَعَلَ في أكثر الأمر للطلب نحو: استسقى، واستطعم، واستوهب، وأستمنح، واستقدم عمرا، واستصرخ جعفرًا»². وغير ذلك من الصيغ الدالة، مثل، انفعل، تفاعل، فاعل، تفعّل... إلخ.

وإذا كانت الوحدة الدلالية على المستوى الصوتي هي الفونيم عند المحدثين، فإن هذه الوحدة بالنسبة للدلالة الصرفية عندهم هي "المورفيم"، وتعرّف بأنها أصغر وحدة صرفية دالة، «ويرى المهتمون بالدراسات الصرفية، والصوتية، أن مهمة هذه المورفيمات... تتوزع بين إضفاء قيمة تعريفية أو تحديدية أو تصنيفية أو توزيعية»³، وينقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

أ- **المورفيم الحر** (Free Morpheme): وهو وحدة صرفية مستقلة، أو تركيب (Formant) يقع في هيئات أو مجاميع يطلق عليها بعض اللغويين المحدثين الوحدات الصرفية التتابعية (Sequential Morpheme) وهي في اللغة العربية، الضمائر المنفصلة: أنا، أنت... وحروف الجر: من، على، في، عن.

ب- **المورفيم المقيد**: (Bound Morpheme) وهو كل وحدة صرفية متصلة بالكلمة، أو ما ارتبط مع المورفيم الحر، ك(ال التعريف) التي تأتي مقابل التتوين في الاسم النكرة...

¹ ينظر: المرجع السابق، ص 46-51. نقلته عن شرح الشافية للرضي ص 41-74.

² الخصائص، ابن جني، ج 1، ص 50.

³ علم اللسانيات الحديثة: عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء، ط 1، 2002م، ص 526. والمعجم المعياري، أ د عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء، عمان، ط 1، 2007. ص 74.

ج-المورفيم الصفري: (Zero Morpheme) يحمل هذا المورفيم القيمة الخطية Zero، أي لا وجود له في الرسم الكتابي، إنما هو الصورة الموضوعة في الذهن، مثل: الضمائر المستترة، والصيغ في المشتقات، ومورفيم الغائب في صيغة الماضي...¹.

3- الدلالة النحوية أو التركيبية:

وتظهر هذه الدلالة أثناء ضم الكلمات بعضها إلى بعض، للحصول على دلالات تركيبية أو نحوية، كالفاعلية والمفعولية، والإضافة... الخ. وتتحدد من خلال، خصائص اللفظ النحوية، وهي جواز وقوعه في مواقع معينة من الجملة، وارتباطها ارتباطاً معيناً بغيرها مما يسبقها أو يلحقها من كلمات². وبتعبير آخر الدلالة النحوية هي التي تنشأ من تركيب الجمل ونظامها، ولما كانت الجملة وحدة نحوية تعتمد على تنظيم الكلمات، وتحديد وظيفتها في الجملة، فإن هذه الوظائف النحوية تسهم في الأخرى في تحديد معنى الجملة³. لذلك تعد الجملة هي الوحدة الدلالية على مستوى التركيب.

أي إن الدلالة النحوية هي تلك «التي تحصل من خلال العلاقات النحوية بين الكلمات، تتخذ كل منها موقعا معينا في الجملة، حسب قوانين اللغة؛ حيث أن كل كلمة في التركيب لا بد أن يكون لها وظيفة نحوية، من خلال موقعها»،⁴ فمثلا جملة (التلميذ في القسم) تختلف في دلالتها النحوية عن الجملة (دخل التلميذ إلى القسم) وذلك لأن كلمة التلميذ في كلا الجملتين، لها موقع إعرابي يختلف عن الأخرى، فالتلميذ في الجملة الأولى دلّ على الابتداء، أما في الجملة الثانية فقد دلّ على الفاعلية.

فكما نلاحظ إن عناصر الجملة العربية مرتبة ترتيبياً هنسياً خاصاً يوحي بدلالة الجملة، الناتجة عن نوع من التفاعل بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية، فكما يمد العنصر النحوي الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة الذي يساعد على تمييزه وتحديده، يمد العنصر الدلالي العنصر النحوي -كذلك- ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه،

¹ المعجم المعياري، أ د عبد القادر عبد الجليل، ص 74.

² المعجمية العربية، د ابن حويلي الأخضر ميدني، ص 203.

³ ينظر: الدلالة والنحو: صلاح الدين صالح حسنين، مكتبة الآداب، ط1، (د ط)، (د ب)، ص 54.

⁴ علم اللسان العربي، عبد الكريم مجاهد، ص 370.

إذ يوجد بين العنصرين أخذ وعطاء وتبادل تأثيري دائم.¹

فلو أن متكلما نطق بالجملة التالية: (تفتتح الأزهار في فصل الربيع)، فإن السامع سيحصل على معنى مفيد، ولكن لو نطق المتكلم العبارة على النحو التالي: (الربيع الزهور تفتتح في)، فإنه لا يمكن للسامع الحصول على معنى مفيد، «ذلك أن تركيب الكلمات في الجملة العربية يتوقف عليه وضوح دلالاتها، بحيث لو اختلف الترتيب لم يفهم المراد منها»²؛ فهذه الدلالة تستفاد من خلال وجود الكلمة في ترتيبها الصحيح في الجملة، وهذا الترتيب خاضع لقواعد نحوية خاصة بكل لغة.

وبالتالي فإن هذا النوع من الدلالة مرتبط بالأبواب النحوية مثل باب الفاعل، وباب المفعول، وباب الحال... الخ؛ فكل كلمة "مفردة تقع في باب من هذه الأبواب، تقوم بوظيفة الباب نفسه، وعن طريق هذه الدلالات المحددة لهذه الأبواب، يمكن التمييز بين كلمات اللغة، لأن منها ما يصلح أن يقوم بوظيفة الفاعلية، وبعضها لا يصلح أن يقوم بهذه الوظيفة، فالأسماء والصفات والضمائر هي التي تقع فاعلا في الكلام، أما الظروف والأدوات فلا تصلح أن تقوم بوظيفة الفاعل، ومن ثم فالمجموعة الأولى تدل على الفاعلية، والثانية لا تدل عليها"³، وهكذا بالنسبة لبقية الوظائف النحوية.

والدلالة النحوية نوعان عامة وخاصة وبيانها كما يلي:

أ- الدلالة النحوية العامة: «هي الدلالات المستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام، فالجمل في العربية لها دلالات متعددة خبرية، أو إنشائية، ولما تدل على الاستثناء، أو النفي، أو الاستفهام، أو التوكيد، وغيرها»⁴.

ب- الدلالة النحوية الخاصة: وتعني «معاني الأبواب النحوية، مثل باب الفاعل، وباب المفعول، وباب الحال... فكل كلمة تقع فاعلا تقوم بوظيفة باب الفاعل، أي أنها تدل

¹ النحو والدلالة، د محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000، ص113.

² الدلالة الصوتية في اللغة العربية: صالح سليم عبد القادر أفاخري، مؤسسة الثقافة الجامعية، (د، ط)، ص45.

³ علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، د فريد عوض حيدر، ص46.

⁴ محاضرات في علم الدلالة: خليفة بوجادي، ص94.

على الفاعلية، وكل كلمة مفردة تقع مفعولا تدل على المفعولية، وكل كلمة مفردة تقع تمييزاً، فإنها تقوم بوظيفة التفسير والبيان»¹.

ولنأخذ مثالا آخر يتعلق ببنية الفعل في الجملة، حيث تتضمن الدلالة على الزمن المستفاد من الفعل، وتتضمن بالإضافة إلى هذا دلالة أخرى هي البناء للمعلوم²، أو المجهول، فالدلالة على الزمن، وكذا الدلالة على المعلوم، أو المجهول، هما دلالتان نحويتان، الأولى عامة، والثانية خاصة.

والحقيقة أن كلا من الرتبة والإعراب «ما هما إلا قرينة واحدة من قرائن كثيرة، يتوصل بها إلى كشف المعاني النحوية»³، ذلك أن القرائن النحوية كثيرة لا يسعنا المقام للحديث عنها جميعاً.

4- الدلالة السياقية:

الدلالة السياقية هي التي تعينها ملابسات الحدث اللغوي، أو ما يسمى بالبيئة اللغوية، ووحدتها الدلالية هي السياق، ونقصد به "البيئة اللغوية التي تحيط بالكلمة أو العبارة أو الجملة"⁴، أو بتعبير آخر «وضع الكلمة داخل الجملة، أو الحدث الذي تعبر عنه الكلمة المرتبطة بما قبلها وما بعدها، كما أنه في حالة الكلام يتمثل في العلاقة القائمة للمتكلم، والحالة أو المقام الذي يتكلم فيه، وتكوينه الثقافي»⁵، وغير ذلك من الملابسات التي تحيط بالقول.

وقد ميز المحدثون بين أنواع متعددة للسياق وهي: السياق اللغوي، وسياق الموقف، والسياق النفسي أو العاطفي، والسياق الاجتماعي والثقافي.

فأما السياق اللغوي، فنعني به السياقات اللغوية التي ترد فيها الكلمة ومدى ارتباطها بالكلمات الأخرى، وذلك لأن "معظم الوحدات الدلالية تقع في مجاورة وحدات أخرى، وإن

¹ علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، فريد عوض حيدر، ص46.

² المزهر، للسيوطي، ص387

³ المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، ص302.

⁴ ينظر: نظرات في دلالة الألفاظ، عبد الحميد محمد أبو سكين، ص25.

⁵ علم الدلالة بين النظر والتطبيق: أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993، ص101.

معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها، ومن ثمة فإن دراسة معاني الكلمة تستدعي تحليلاً للسياقات التي تحتويها¹، فمثلا كلمة حديث، دلالتها المفردة، أي خارج السياق التركيبي، تحتل معان ثلاثة؛ إذ تأتي بمعنى الجديد، أو الكلام، أو السنة النبوية الشريفة، ولكن إذا قلت سمعت حديثا تلفزيونيا، كان القصد كلاما، وإذا قلت الأدب الحديث أو العصر الحديث، كان المراد الجديد، ولو قلت قرأت حديثا نبويا شريفا، لكان القصد السنة النبوية الشريفة.

وأما سياق الموقف، ويقصد به «الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة، مثل ما يسمى بمناسبة القول، كأن يكون: "تكريما أو توبيخا أو وعظا أو تحريضا، أو غير ذلك"². كما يمكن أن يفهم المعنى من خلال "الأثر الذي تركه المنطوق في الحضور، مثل التصفيق أو المقاطعة، أو ثورة الجماهير على المتكلم"³.

وبذلك فإن الكلمة الواحدة يجوز استعمالها في مواقف متعددة مثل دلالة كلمة (ولد): في عبارة (يا ولد) قاصدا بذلك مجرد النداء، أو الزجر، أو الإعجاب، أو المعاكسة، حسب المواقف المختلفة...⁴

وأما السياق العاطفي، ففيه «تحدد درجة القوة أو الضعف في الانفعال، مما يقتضي تأكيدا أو مبالغة أو اعتدالا، فكلمة love في الانجليزية غير كلمة like رغم اشتراكهما في أصل المعنى وهو الحب»⁵. وأكثر ما يظهر في الألفاظ المحظورة، وفي ألفاظ اللامساس. والنوع الأخير هو السياق الاجتماعي والثقافي، «وفيه يتحدد دلالة الكلمة ومعناها في ضوء البيئة الاجتماعية، وما يمكن أن تكون عليه البيئة من متنوعات ثقافية... وتؤثر بدورها على تغير دلالات الكلمة الواحدة من بيئة أو جماعة، إلى بيئة أو جماعة أخرى، ومثال ذلك: كلمة عقيلة، فهي عند طبقة الأثرياء تفيد دلالة الزوجة، أما كلمة حرمة فإنها

¹ ينظر: علم الدلالة، د أحمد مختار عمر، ص 68-70.

² علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، فريد عوض حيدر، ص 58.

³ اللغة بين المعيارية والوصفية، د تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 2001، ص 120-121.

⁴ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، هامش ص 81.

⁵ علم الدلالة: أحمد مختار عمر، ص 70-71.

تفيد دلالة الزوجة عند طبقة المثقفين، في حين تجد طبقة العامة يطلقون على الزوجة كلمة (مَرة)¹.

ولا يقتصر هذا الأمر على ألفاظ اللغة العامة بل يتعداه إلى المصطلحات العلمية، فكلمة (توليد) قد تدل على توليد الألفاظ في اللغة، وقد تدل على توليد الحوامل في الطب، كما قد تدل على توليد الكهرباء في الفيزياء. وهذه الدلالات -طبعاً- يحددها السياق اللغوي الذي ترد فيه، كما تعكس سياقاً اجتماعياً وثقافياً من خلال مستعملي هذه اللفظة، ومجال تخصصهم.

5- الدلالة المعجمية:

ونعني بها دلالة الكلمات المفردة، أي حين تكون خارج السياق التركيبي، كوحدات مستقلة، كما تعارفت عليها الجماعة اللغوية، وهي "أم الدلالات وأوسعها مجالاً"²، وهي عبارة عن الدلالة التي تحملها الكلمة المفردة والمستقلة عن الكلمات الأخرى. لذلك فإن الوحدة الأساسية لهذه الدلالة هي المفردة.

ومثال ذلك: "العصد: النكاح... والعِصود والعُصود، والصواد: الاختلاط والجلبة في حرب أو خصومة، قال الشاعر:

وترامى الأبطال بالنظر الشَّرُّ
رِ وظلَّ الكُماةُ في عِصوادٍ"³.

ومن مميزات هذه الدلالة، خضوعها للتطور عبر الزمن، وارتباطها بالجماعة اللغوية المعنية، وهي أيضاً خاضعة للخمول والموت في أحيان كثيرة، كما يمكنها أن تتعدد في المفردة الواحدة، وذلك بتعدد المعاني التي تستعمل لها هذه المفردة، ومثال ذلك: كلمة **نعج**، ورد في **تهذيب اللغة**: نعج اللون الأبيض، ينعج نعوجاً، وهو البياض، وقال أبو عبيد عن

¹ علم الدلالة والنظريات الدلالية الحديثة: حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، ط1، القاهرة 2009، ص71.

² ملامح علم الدلالة عند العرب، سالم علوي، ص34.

³ ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيدة، تح د عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م، بيروت لبنان، (عصد)، وينظر لسان العرب (عصد)، والبيت بلا نسبة فيهما.

الأصمعي: الناعجة: البيضاء من الإبل، وقال أبو تراب، النعج: السمن، يقال نعج هذا بعدي أي سمن¹.

وتدرس الدلالة المعجمية ضمن المستوى المعجمي الذي يختص بدراسته علم المعاجم، الذي يهتم بمفردات اللغة، من حيث "الصورة والدلالة معا، بحيث يتولى وصف شكل الكلمة، وعلاقتها بالمعنى الجزئي المحمول، ودراسة الدلالة دراسة سكونية، ودراسة تاريخية، ليبين مظاهر التغيرات الطارئة عليها، كما يعمل على تصنيف المفردات وإحصائها، والنظر في حياتها وموتها، وأصيلها من دخيلها...

وباختصار يختص هذا العلم بالمفردة مستقلة عن التركيب²، سواء من حيث شكلها، أو من حيث ما تحمله من دلالة، أي من حيث الدال والمدلول؛ فارتباط المفردة بمدلولها يعني اكتسابها دلالة معجمية، "تحصل بالانطلاق من الدال - باعتباره شكلا - إلى المدلول، إذ يمكن أن ينتهي إليها بالإجابة عن سؤال مثل: "إذا ذكر لك الدال (س) أي معنى يمكن أن تعطيه له؟"³ على حد تعبير إبراهيم بن مراد.

ويتم الجواب عن ذلك -طبعاً- بالعودة إلى الذاكرة المعجمية، أو الرصيد اللغوي لدى مستعمل هذه اللغة، أو بأخذ المعنى "من المعاجم التي جمعت ألفاظ اللغة وبينت معانيها، بمعنى أننا نحصل على الدلالة المعجمية، بالعودة إلى معجمنا الذهني، أو باللجوء إلى إحدى المعجمات المدونة لهذه اللغة، خصوصاً وأن المعجم الذهني للفرد لا يمكنه أن يستوعب جميع الألفاظ ودلالاتها، في مختلف مراحلها التاريخية، واستعمالاتها المتنوعة، ومن هنا ظهرت الحاجة الماسة إلى تدوين المعجمات اللغوية.

وقد لاحظنا كيف نظر إليها القداماء من العرب، وحاولنا استقصاء مختلف المصطلحات التي أطلقوها عليها، وفيما يلي سنحاول استقصاء مفهومها وموضوعها وخصائصها عند المحدثين الغربيين والعرب.

¹ تهذيب اللغة، الأزهرى، ج 1، مادة (نعج)، ص 383.

² المعجمية العربية، د ابن حويلي الأخضر ميدني، ص 45.

³ مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 101.

II - الدلالة المعجمية عند المحدثين (المفهوم والموضوع):

لقد شغل عدد من المفكرين منذ القديم وفي حضارات مختلفة، بالنقاش حول كثير من قضايا دلالة الألفاظ، "وقد شارك في ذلك فلاسفة ومناطقة وبلاغيون وأصوليون، كما أسهم اللغويون في ذلك بتأليف معاجم من ضروب مختلفة ومؤلفات في موضوعات دلالية¹، كما سلف الذكر.

أما المحدثون فبالإضافة إلى إعادتهم طرح القضايا الدلالية المذكورة أعلاه، إلا أن المناهج الحديثة قد أثرت كثيرا في طبيعة دراستهم، وقد نتج عن اختلاف المناهج اختلاف النظرة إلى المعنى، واختلاف تعريفه، نتيجة حرص كل متخصص على أن يلبي التعريف احتياجاته، ومتطلبات حقله الدراسي².

فأصحاب النظرية الإشارية يرون أن معنى الكلمة هو إشارتها إلى شيء غير نفسها، أي اكتسابها مدلولاً، والمدلول -كما نعلم- هو مكون أساسي من مكونات المفردة، والوجه الثاني من وجهي الدليل، أي المدلول، "ولولا هذا المكون الدلالي لما كانت للمفردة في اللغة قيمة؛ لأنها تبقى مجرد شكل بدون محتوى (أو تبقى جسدا بلا روح)"³، فارتباط المفردة بمدلولها يعني اكتسابها دلالة معجمية، تجعلها وحدة من وحدات المعجم اللغوي، أو عنصرا من عناصره.

وهنا يوجد رأيان:

أ - رأي يرى أن معنى الكلمة هو ما تشير إليه⁴. ويعرف بذلك الدلالة بأنها: «فهم شيء بواسطة شيء؛ فالشيء الأول هو المدلول والثاني هو الدال، كدلالة الإنسان على معناه الذي

¹ علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة د محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة، ص53.

² ينظر: علم الدلالة أحمد مختار عمر، ص53. نقله عن Leech: Semantic ص4، و the Measurement of Meaning ص2.

³ ينظر، مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص111.

⁴ الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص184

هو الذات، فاللفظ هو الدال، والذات هي المدلول، وفهم الذات من اللفظ هو معنى الدلالة»¹.
وبعد هذا موقفا مغاليا في ربط الدلالة بالواقع المحسوس.

ب- ورأي يرى أن معناها هو العلاقة بين التعبير وما يشير إليه². فأصحاب هذه الرأي يقولون أن المشار إليه لا يكون دائما شيئا محسوسا، قابلا للملاحظة object؛ وقد يكون المشار إليه غير محدد، كما في كلمة "قلم" التي لا تشير إلى قلم معين لأنها يمكن أن تطلق على أي قلم، ولذا اقترح بعضهم أن يقال أنها تشير إلى "طبقة الأقلام"، أو "نوع الأقلام". وكذلك الفعل "يجري"، الذي يشير إلى نوع يحوي كل أفعال الجري³.

فقد يكون كذلك أي محسوسا، كما قد يكون كيفية quality (أزرق)، أو حدثا action (القتل)، أو فكرة تجريدية abstract (الشجاعة)، ولكن في كل حالة يمكن أن نلاحظ ما يشير إليه اللفظ، لأن "كل الكلمات تحمل معاني، لأنها رموز تمثل أشياء غير نفسها"⁴.

وهو ما ذهب إليه دي سوسير فالدلالة عنده هي عبارة عن العلاقة بين الدال والمدلول داخل العلامة اللسانية، وما دامت الكلمة هي عبارة عن علامة لغوية، فإن دلالة هذه الأخيرة عنده هي نتاج العلاقة المتبادلة بين الكلمة أو الاسم، وهي الصورة السمعية، وبين الفكرة.

فدي سوسير يرى أن العلامة اللغوية لا تخلق وحدة بين اسم ومسمى، ولكن بين فكرة وصورة سمعية، وأن قيمة العلامة تتوقف على وجود سائر الرموز أو العلامات⁵.

وهو ما ذهب إليه كورتسبسكي حين صرح بأن الكلمة رمز، وليست الشيء المشار إليه في الواقع، أي ليست الموضوع أو المسمى أو المدلول عليه، ومن الواجب التمييز بين مستويات التجربة في المصطلحات المستعملة⁶، بمعنى أنه لكون الشيء أمرا غير لغوي، لا مكان له في التحليل اللغوي الصرف⁷.

¹ الدلالة الصوتية في اللغة العربية: صالح سليم عبد القادر أفاخري، ص25.

² الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص184

³ علم الدلالة أحمد مختار عمر، ص56. نقله عن theories of Meaning ص23.

⁴ الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص184.

⁵ ينظر: محاضرات في علم اللسان العام، فردينان دي سوسير، ص104.

⁶ ينظر: الدلالة الإيحائية، د صافية مطهري، ص38.

⁷ علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، هامش ص56. نقله عن Meaning and Style ص6.

وقد ذهب بعض من اللسانيين إلى "أن الكلمة لا معنى لها خارج سياقاتها، أو خارج الاستعمال، وإذا ما كان معنى الكلمة المفردة تاماً، فهي بمثابة الكلمة الجملة؛ غير أن هذه الكلمة الجملة لا بد لها -حتى تعبر حقا عن معنى مكتمل- أن تتضاف إليها مصاحبات أخرى، كالتنغيم وسياق الحال، أو الوضعية التي يعيشها الأفراد المتواصلون في ما بينهم"¹. وهذه النظرة وجدنا فيها مغالاة في تجريد المفردة من معناها المستقل.

وقد حاول البعض الآخر في دراستهم للدلالة المعجمية استبعاد موقفين مغاليين، يتمثل الأول في اعتبار الكلمات كيانات ذات مدلولات تتحدد من الخارج، وأن الجملة تستعمل هذه الكلمات كما تستعمل مكعبات الألعاب، ويتمثل الثاني في اعتبار أن الكلمة لا معنى لها إلا في إطار جملة ما، واعتبار أن هذه الكلمة تتميز بمعنى خاص في كل جملة²، كما لاحظنا عند السياقيين.

وهؤلاء هم أصحاب نظرية الحقول الدلالية، ومنهم جون لاينز (Lyons) الذي ينطلق في تعريفه للدلالة المعجمية من خلال هذه النظرية، ويعرف المعنى المعجمي بأنه: "محصلة علاقاتها بالكلمات الأخرى في داخل الحقل المعجمي"³، وهو يشبه ما يسميه دي سوسير بقيمة الكلمة. وبهذا «فإن الكلمات تشكل نسقا يأخذ كل عنصر فيه قيمته ومكانته بالنظر إلى العناصر الأخرى»⁴.

وقد استند لاينز في تعريفه السابق إلى نظرية الحقول الدلالية التي ترى بأنه: "لكي تفهم معنى كلمة يجب أن تفهم كذلك مجموعة الكلمات المتصلة بها دلالياً؛ أو كما يقول (Lyons): يجب دراسة العلاقات بين المفردات داخل الحقل أو الموضوع الفرعي. وهدف التحليل للحقول الدلالية، هو جمع كل الكلمات التي تخص حقلاً معيناً، والكشف عن صلاتها الواحد منها بالآخر، وصلاتها بالمصطلح العام⁵، أو عنوان الحقل الذي يجمعها.

¹ الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص 184.

² المرجع نفسه، الصفحة ذاتها. نقله عن: rey-debove(j.), p.91-101, « lexique et dictionnaire ».

³ ينظر: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، د عز الدين إسماعيل، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،

بيروت، د س، ص 295

⁴ أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، د أحمد عزوز، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط 2002، ص 42.

⁵ علم الدلالة أحمد مختار عمر، ص 80. نقله عن Semantic Fields ص 1.

وعلى هذا الأساس نستنتج أن «المفردة لا تفهم من خلال علاقاتها الإيجابية التي تقوم بينها وبين باقي مفردات اللغة فحسب، بل قد يتم فهمها عن طريق العلاقة السلبية أو الخلافات التي تبعتها عن غيرها من المفردات»¹.

وللعرب القدماء سبق إلى مثل هذه الفكرة في رسائلهم اللغوية، التي صنّفوها على أساس الموضوعات، كما لاحظنا في عناصر سابقة.

أما أشهر معجم أوروبي مبكر صنف على أساس الموضوعات أو المفاهيم - قد سبق ظهور نظرية الحقول الدلالية - فهو المعجم الذي قدمه (Roget) لكلمات اللغة الإنجليزية وعباراتها بعنوان: "Roget's Thesaurus of English Words and Phrases"²، وهذا يعد تجسيدا لإمكانية تطبيق هذه النظرية في مجال صناعة المعاجم الحديثة.

وقد بدأ اهتمام التركيبين بدراسة المعجم منذ استتب علم الدلالة التركيبي فكرة الحقل الدلالي أو الحقل المعجمي، باعتبار أن هذه الفكرة تعطي مفردات اللغة شكلا تركيبيا، فكلمات كل لغة - طبقا لهذه الفكرة - تصنف في مجموعات، ينتمي كل منها إلى حقل دلالي معين، وعناصر كل حقل يحدد كل منها معنى الآخر، يستمد قيمته من مركزه داخل النظام³، وهذه الفكرة تنفي عن المعجم صفة التسبب التي وصف بها من طرف السلوكيين بالخصوص.

وقد تطورت الدراسات اللسانية حول طبيعة المعنى، ووصلت إلى حد إقرار بعض المعجميين والداليين بإمكانية تحليل الكلمات، كما تحلل المركبات الكيميائية، وانطلاقا من هذا المنهج التحليلي عرفوا المعنى المعجمي بأنه "جملة من المفاهيم أو المتصورات تمثلها السمات الدلالية المشتركة التي تربط بين المفردة والمفردات الأخرى، وهذه السمات الدلالية هي من قبيل + حي أو + ذكر أو + حيوان أو + بشري أو + حدث، وما شابه ذلك، وتضاف هذه السمات الدلالية إلى السمات الصرفية والنحوية، وغيرها، لتمثل جملة السمات الدالة على الكلمة الواحدة، من ذلك الفعل "ضرب" مثلا، الذي يمكن أن نمثل له كالاتي:

¹ أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، د أحمد عزوز، ص43.

² علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص83-84.

³ علم الدلالة أحمد مختار عمر، ص82. نقله عن Semantic Fields ص15.

+ فعل

+ حدث - فعل الضرب -

+ متعد

+ البناء للفاعل

+ الماضي

+ ضمير الغائب هو

+ حي¹.

ويعتمد التحليل التكويني على دراسة البنية الداخلية لمدلول الكلمات خارج السياق، لمعرفة الكيفية التي يتم بها ربط الكلمات فيما بينها، انطلاقاً من تكوينها الداخلي². وهذا التحليل لمعاني المفردات يعد تنظيمياً لمدلولاتها أو مضامينها - فهو بشكل من الأشكال - تنظيم لبحوث التعريفات³، ونحن نعلم أن التعريفات من أهم عناصر بناء المعجم والهدف الأساسي منه، كما أن التعريف بالمكونات الدلالية يعد إحدى الطرق الأساسية المعتمدة في تعريف المفردات وشرح دلالتها.

وبذلك يعد علماء المعاجم المحدثون أكثر اللسانيين، اعترافاً باستقلالية الوحدة المعجمية بدلالاتها؛ "وذلك بتخصيص علم يضطلع بالكشف عن الدلالة المعجمية للكلمة؛ ألا وهو علم المعاجم (Lexicology)، وقد أصبحت دراسة المعنى المعجمي تشكل قطاعاً عريضاً وأساسياً منه؛ لذلك يعتبر علماء المعاجم أن دراسة المعنى المعجمي هو الهدف الأول لهذا العلم"⁴.

وهم يرون "أن الحديث عن معنى الكلمات المعجمية لا ضير فيه، ومن الطبيعي أن يكون الحديث - في هذه الحالة - عن مدلول كلمة ما، وكل واحد منا قادر على استحضار هذا المدلول، من دون أن يحتاج إلى دمج هذه الكلمة في تركيب معين"⁵.

¹ الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص 351.

² ينظر: علم الدلالة، كلود جرمان، ريمون لوبلان، تر، نور الهدى لوشن، دار الفاضل، دمشق، 1994، ص 70-71.

³ ينظر: أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، د أحمد عزوز، ص 69.

⁴ علم الدلالة، د فريد عوض حيدر، ص 48.

⁵ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 37. نقله عن: componential analysis of meaning، ص 130.

وبالتالي يمكن القول إن كل استعمال لكلمة ما مرهون بمدلول قار؛ وعندما يتكلم المعجميون عن معنى كلمة، لا يعني معناها كما يتحقق في سياقات مختلفة، ولكن يعني معناها باعتبارها كلمة مجردة¹؛ حيث يتجرد المعنى في ذهن المتكلم أثناء الاكتساب اللغوي؛ "فما يعطي تعبيراً لغوياً معنى معيناً، استعماله باطراد (في التفاهم) كعلامة على فكرة معينة"².

فالدلالة المعجمية عند معظم المحدثين "(La Signification lexicale)"، -في أوجز تعبير- هي "دلالة المفردة خارج السياق"³. أو كما عرفها نيدا (Nida) هي "المعنى المتصل بالوحدة المعجمية حينما ترد في أقل سياق، أي حينما ترد منفردة"⁴. والمفردات في مفهومنا هي الوحدات اللغوية التي تحمل دلالات معجمية، وهي "رموز لغوية - أو "أدلة"- يستعملها المتكلم المنتمي إلى جماعة لغوية ما، في التعبير عن الظواهر في واقعه الواقعي، أي الواقع المدرك بالحس، وعن البواطن في واقعه الحقيقي، أي الواقع المدرك بالذهن"⁵.

بمعنى أن دلالة المفردة -بهذا المفهوم- لا "تنشأ في أذهان المتكلمين بالفطرة، بل هي تتولد في واقع الجماعة اللغوية، قبل أن يولد المتكلم، فهو إذن يكتسبها وهو ينمو بين أفراد الجماعة، واكتسابها مشروط بتمثل مكوناتها بعد تماثلها ذهنياً، وهذا التماثل المؤدي إلى التمثل ينمو في المتكلم حسب نمو تجربته في الكون⁶، فعلى حد تعبير الدكتور إبراهيم أنيس أنيس إن أبناء اللغة يكتسبون "كل هذه الدلالات عن طريق التلقي والمشاهدة، ويتطلب هذا الكسب زمناً ليس بالقصير، قبل أن يسيطر المرء على لغة أبويه، وتصبح أنظمتها بمثابة

¹ ينظر الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص 184.

² علم الدلالة أحمد مختار عمر، هامش ص 57.

³ ينظر مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1997م، ص 25.

⁴ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 37. نقله عن: componential analysis of meaning، ص 130.

⁵ مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 35.

⁶ مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 111.

العادات الكلامية، يؤديها دون شعور بخصائصها، أو على الأقل دون أن يشعر بها شعور عالم متصرف"¹.

والجدير بالذكر، هو أن مكتسب اللغة المعينة لا يحفظ المفردات ومعانيها، كوحدات مستقلة فحسب، بل يقوم بتجريد دلالاتها من خلال ما يسمعه من استعمالاتها، وبذلك يمكننا القول بأن مدلول كلمة ما، ما هو إلا جملة المدلولات المحملة بها، والقدرة على أن ترافقها في سياقات أو تراكيب معينة²، لذلك نجد صناعات المعاجم يستعينون في أحيان كثيرة بالشواهد والاستعمالات المختلفة للمفردة، في استخلاص دلالاتها المعجمية، ومثال ذلك: ما ورد في "الجمهرة" لابن دريد:

" والخَلَجُ: الانتزاع، يقال: خلجت الشيء من يد الرجل... إذا انتزعته.
ومر فلان برمحه مركوزا فاختلجه، أي انتزعه.
وخالج قلبي أمر، إذا نازعك به فكرك..."³

وبذلك فإننا لن نختلف إذا قلنا أن أصل الدلالة المعجمية ليس الوضع فحسب، بل والاستعمال أيضا، وهذا الأخير هو الذي يعطي الصبغة العرفية أو الاصطلاحية لمفردات اللغة، هذه العرفية التي تحافظ على العلاقة بين الألفاظ ومدلولاتها، لذلك يمكن وصف المعجمات بأنها ذاكرة اللغة.

فإذا أردنا البحث عن الدلالة المعجمية لمفردة ما علينا العودة إلى الذاكرة المعجمية، أو إلى رصيدنا اللغوي، بمعنى أننا نحصل عليها، بالعودة إلى معجمنا الذهني، أو باللجوء إلى إحدى المعجمات المدونة لهذه اللغة، خصوصا وأن المعجم الذهني للفرد لا يمكنه أن يستوعب جميع ألفاظ اللغة ودلالاتها، في مختلف مراحلها التاريخية، واستعمالاتها المتنوعة، ومن هنا ظهرت الحاجة الماسة إلى تدوين المعجمات اللغوية⁴.

¹ دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس ص49.

² ينظر الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص184.

³ كتاب جمهرة اللغة لابن دريد، دار العلم للملايين، ط1، 1987م، بيروت، لبنان، ج1، ص244.

⁴ ينظر: مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص35.

والدليل على ذلك، حال الصحابة الذين كانوا كثيرا ما يجهلون معاني المفردات الواردة في القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، فيعودون إلى الرسول -عليه الصلاة والسلام-، أو عالم من علماء اللغة من الصحابة، ويسألونه عنها، ومثال ذلك: ما رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس أنه سُئل عن قوله تعالى: "فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ" [المدثر/51]، قال هو بالعربية الأسد...¹.

فألفاظ اللغة عبارة علامات لسانية تتكون من دال، أي لفظ من لغتها، ومدلول، ذي حيز ما في أذهان أفراد الجماعة، وهذه العلامات اللسانية هي التي تمثل الوحدات المعجمية، التي يخزنها المتكلم في رصيده اللغوي، ويستعملها أثناء الحاجة، ويجمعها اللغوي في معجمه، على شكل مادة معجمية، يربط فيها الدوال بمدلولاتها، كيفما سمعها عن مستعملها، أو نقلها من سابقه من جماع اللغة.

والمعنى المستفاد من العلاقة بين الدال والمدلول (اللفظ والمعنى) يتنزل في "الدلالة المعجمية"، وهو إما معنى عام، تحمله الوحدة المعجمية وهي متفردة، وإما معنى سياقي تأليفي، تحمله الوحدة المعجمية وهي في الجملة.

لذلك فإن دراسة **المعنى المعجمي** تعتبر أول خطوة للحديث عن الكلمة ودلالاتها، ذلك لأن الدلالات الصوتية والصرفية والنحوية، تعتبر **دلالات وظيفية**، ويطلق عليها الدكتور تمام حسان مصطلح "**المعنى الوظيفي**"; لأن لكل واحد من هذه الأمور (يقصد الصوت والحرف والموقع والمقطع والصيغة والباب) **وظيفية** خاصة، يؤديها ويساهم بأدائها في بيان المعنى العام ووضوحه²، وهو ما يطلق عليه النحاة القدماء مصطلح **الفائدة**، ولا تستقيم هذه الوظيفة إلا بوضوح المعنى المعجمي.

وانطلاقاً من ذلك يمكن أن نتصور ثلاثة مستويات للدلالة المعجمية :

- (1) دلالة المفردة بذاتها، خارج السياق
- (2) دلالة المفردة في الجملة، أي من خلال السياق.

¹ تفسير القرطبي، ج20، ص160. وتفسير الطبري، ج12، ص322. وجهود الصحابة في اللغة، خالد بن صالح بن محمد العزاني، ص160-161.

² اللغة بين المعيارية والوصفية، د تمام حسان، ص120-121.

(3) دلالة الجملة كلها، أي السياق كله...¹

فالكلمة لا تعرف بدلالاتها المعجمية الأصلية فحسب، "وإنما قد تعرف أيضا بالمعاني الجديدة التي يمكن أن تكتسبها، أو المعاني القديمة التي تفقدها، أو التحويلات التي يمكن أن تطرأ عليها. كما أن الدراسات الحديثة ترى أنه لا يجوز أن يقتصر المعجم على المعنى المعجمي وحده، أي على شرح دلالة الأسماء والأفعال والأحداث، بل عليه أن يسجل الأدوات والوظائف النحوية للمفردات أيضا².

غير أن هذا الأمر الذي أفاد المعنى المعجمي في كثير من جوانبه، قد أساء إليه في نظر بعض المحدثين لأن ذلك يصعب تحديد الوحدة اللغوية للدلالة المعجمية.

III- الوحدة اللغوية للدلالة المعجمية عند المحدثين

1- الكلمة وحدة لغوية للدلالة المعجمية عند بعض المحدثين:

أ- مفهوم الكلمة عند العرب المحدثين.

لم يحاول علماء العربية المحدثون وضع تعريف للكلمة، واكتفوا بتكرار ما قاله القدماء في تعريفها، فبعض المعجمات الحديثة تكتفي بإيراد تعريف النحاة لها، مثلما فعل "المعجم الوسيط" الذي عرفها باعتبارها "اللفظة" الواحدة، أو اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع³. والبعض الآخر بدأ، متأثرا بالمفاهيم والمصطلحات اللسانية العربية الوافدة، ونستثني من ذلك الدكتور تمام حسان الذي انطق من خصائص الكلمة العربية، ليعرفها تعريفا خاصا بها. يقول: "إن الكلمة صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة، وتقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح أن تفرد أو تحذف أو تحشى، أو يتغير موضوعها، أو تستبدل في السياق، وترجع مادتها إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها زوائد"⁴.

¹ مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 46.

² الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص 184.

³ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة (ك.ل.م).

⁴ مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص 266.

وقد لاحظنا من خلال هذا التعريف، أنه بدأ بالخصائص العامة للكلمة بكونها صيغة صرفية، ووحدة من وحدات المعجم، ولها وظيفة لغوية في التركيب، ثم خصص الكلمة العربية بكونها من أصول ثلاثية، وهو في هذه الخاصة يتبنى رأي ابن فارس في بنية الكلمة العربية.

ويحدد الدكتور حلمي خليل المعايير المستخدمة في هذا التعريف في النقاط التالية:

1- وحدة من وحدات المعجم.

2- السياق سواء بالحذف أو الاستبدال أو الإفراد عنه.

3- الدلالة من حيث هي وحدة من وحدات المعجم.

4- الوظيفة الصرفية.

5- الوظيفة النحوية¹.

ونلاحظ من خلال المعايير السابقة أن أهم معيار هو كون الكلمة وحدة معجمية، ووحدة دلالية أيضاً، كما لاحظنا أن هذه المعايير لا تختلف كثيراً عما أقره القدماء.

أما بقية المحدثين من العرب فقد تبنا تعريفات اللسانيين الغربيين، الذين أطلقوا تعريفاتهم بعد أن دعا دي سوسير -منذ بداية القرن العشرين- في دروسه العامة إلى أهمية ضبط الوحدات اللسانية ضبطاً تاماً، وما الكلمة في هذا الشأن إلا وحدة من الوحدات اللسانية المفترضة أو المحتملة².

ب- مفهوم الكلمة عند الغرب المحدثين:

لم يكن المحدثون من الغرب أوفر حظاً -على حد تعبير الدكتور إبراهيم أنيس- من العرب القدماء في تعريف الكلمة أو تحديدها، فقد سلكوا في هذا مسالك شتى، وذهبوا فيه مذاهب متعددة³، محاولين الإجابة عن مجموع الإشكالات التي تطرحها الكلمة في اللسانيات الحديثة، ترى هل تشير إلى سلسلة من أصوات (الكلمة الفونولوجية) phonological

¹ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص 49.

² ينظر: الكلمة وحدة لسانية، د عبد الحميد عبد الواحد، الوحدات اللسانية والتحليل اللساني، ص 81.

³ دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، ص 42.

word ؟ أو سلسلة الحروف (الكلمة المكتوبة) graphic word ؟ أهي وحدة تشكيلية تتألف من عدة وحدات بنائية (كلمة مورفولوجية) morphological word ؟ أم وحدة تعبر عن معنى رئيسي (كلمة دلالية) semantic word ؟ وهل كل المتغيرات الصرفية inflectional أو الاشتقاقية dervational ... وحدة واحدة أو عدة وحدات¹.

الحقيقة أنه "منذ قدم دوسوسير (Ferdinand de saussure) نموذجه للعلامة signe بوصفها الوحدة اللغوية الأساسية ذات الوجهين، قام المتخصصون بتكييفها وتعديلها لتلاءم أهدافهم، فالكلمة بما هي علامة ينتسب إليها جانبان:

1- الشكل: من حيث الرسم أو الصورة الكتابية.

2- المحتوى الدلالي أو المعنى².

لذلك فإن ثمة من اللسانيين من يعتقد أن للكلمة كيانا مستقلا، وهذا الكيان في اعتقادهم ذو طبيعة نفسية، وهو ذو وجهين متقابلين هما: المتصور الذهني، الذي يعبر عنه بالمدلول (le signifié)، والصورة الصوتية (acoustique)، التي يعبر عنها بالبدال (le signifiant)، وهذان الوجهان مترابطان ترابطا وثيقا، بحيث يقتضي وجود أحدهما الآخر³. ومن هؤلاء ماريو باي الذي يعد الكلمات قيما رمزية تستحضر أفكارا في الذهن، وهذه القيم الرمزية يجب أن تكون محل اتفاق بين أعضاء الجماعة اللغوية⁴.

ولكن "المشكلة في هذه الفكرة القائلة بازدواجية العلامة، أنه لا توجد غالبا علامة تطابق بين الشكل والمعنى، أي قد يكون هناك أكثر من معنى يعبر عنه بشكل واحد لا غير، أو ترد على المعنى المشابه أشكال مختلفة عديدة من الكلمات⁵، لأن الصلة بين

¹ المعاجم عبر الثقافات، دراسات معجمية، ر ر هارتمان، تع: محمد محمد حلمي هليلي، سلسلة الكتب المترجمة، ط1، 2004، ص8-9.

² المعاجم عبر الثقافات، ر ر هارتمان، ص09.

³ ينظر: محاضرات في علم اللسان العام، دي سوسير، ص105.

⁴ أسس علم اللغة، ماريو باي، تر د أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، 1973، ص41.

⁵ المعاجم عبر الثقافات، ر ر هارتمان، ص09.

الكلمات ومعانيها غير خاضعة لقانون واضح، وفي هذا الصدد قال دي سوسير إن كلمة "كلب" لا تعض¹.

لذلك أضاف بعضهم محددات أخرى كالاستعمال النحوي، ومن هؤلاء. أنطوان ميبه (Antwan Meillet) الذي عرفها بقوله: «تحدث الكلمة من ارتباط معنى ما بمجموع ما من الأصوات قابل لأن يستعمل استعمالاً نحويًا»².

وعرفها فاشيك (Vachek) قائلاً: "هي جزء من القول يدخل في علاقة مع بعض مكونات الواقع الخارج لساني، والقادر باعتباره كلاماً لا يتجزأ على استبدال مكانه من أجزاء القول الأخرى"³.

واختار البعض الآخر المعيار الصوتي في تعريف الكلمة، ومنهم فيرث (Farth)، الذي اعتمد في تحديد الكلمة على الاستبدال التقابلي في الوحدات الصوتية للكلمة، أي أن استبدال الأصوات ذات الصفات المميزة في الكلمة بأصوات غيرها، أو إضافة أصوات أخرى أو حذفها، يؤدي إلى وجود كلمات جديدة؛ أي أن حدود الكلمة وماهيتها تتحقق عنده بواسطة هذه العمليات الاستبدالية. فكلمة مثل Pin قد تصبح طبقاً لذلك Bin أو Pan أو Pit، فإذا أضفنا إليها صوتاً جديداً فقد تصبح Spin، وأما الحذف فيحولها إلى ...in وهكذا⁴.

وأندري مارتنيه (André Martinet) الذي يقول: إن "لفظ كلمة يدل على جزء من السلسلة المنطوقة، أو من النص المكتوب، يتميز بإمكانية فصله عن سياقه، بنطقه منعزلاً أو بفصله بفرغ من عناصر النص الأخرى، وبإمكانية منحه دلالة، أو وظيفة خاصة"⁵.

إن هذا التعريف - كما يرى الدكتور عبد الحميد عبد الواحد - جاء شاملاً، ويمكن أن يكون صالحاً للعديد من الألسن. فالتعريف كما يتضح للناظر جاء متضمناً للمسائل التالية:

¹ المعجمية مقدمة نظرية ومطبقة أ.د محمد رشاد الحمزاوي، ص30.

² اللغة، فنديس، تر عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، (د ط)، ص124.

³ الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص65. نقله عن. kramsky the word.p 21.

⁴ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، تر د كمال بشر، دار غريب، القاهرة، (د ط)، ص55.

⁵ الكلمة وحدة لسانية، د عبد الحميد عبد الواحد، الوحدات اللسانية والتحليل اللساني، وقائع الملتقى الدولي، صفاقس30-

31 أكتوبر 2007م، وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفية المتصلة بها، تونس 2009، ص89. نقله عن In: problems

.du langage, Coll. Diogéne, Gallimard, Paris, 1966

- 1- هو يشتمل السلسلة المنطوقة، كما يشمل النص المكتوب.
- 2- تتميز الكلمة بفصلها عن سياقها، وبالتالي بنطقها منعزلة في مستوى المنطوق، ويفصلها بفراغات عن بقية العناصر الأخرى في النص المكتوب.
- 3- أن هذه الكلمات القابلة للعزل تكون حاملة لمعنى أو لوظيفة خاصة، وهذه الوظيفة الخاصة هي في الأغلب وظيفة نحوية¹.
- ومع ذلك نرى فيه بعض النقص، لأنه لم يحدد التعريف طبيعة العلاقة بين اللفظ والمعنى في الكلمة. كما أن الأساس الصوتي وحده لا يصلح لتحديد معالم الكلمات، وأنه لا بد من أن يشترك معه معنى الكلمة أو وظيفتها اللغوية ليتمكن تحديدها².
- ومن هذا المنطلق حاول بعض اللسانيين تعريف الكلمة باعتبارها وحدة لسانية تشترك فيها جميع مستويات اللغة، ومنهم ترنكا (Tranka) الذي يعرفها بقوله: «الكلمة وحدة يمكن إدراكها عن طريق الفونيمات وهي قابلة للإبدال ولها وظيفة دلالية»³.
- حيث يرى أن الكلمة لا يمكن أن تتحقق بمجموعة من الوحدات الصوتية (الفونيمات)، وإنما تتحقق كوحدة بواسطة مجموعة من الوحدات الصوتية قادرة على حرية التنقل في مستوى التركيب، وقابلة لمقابلات دلالية، وعليه فالكلمة تضطلع بدور مهم في مستوى وحدة لسانية أخرى أكبر منها هي الجملة، وتصبح الكلمة في النظام اللساني ذات وجهين مختلفين، وحدة باعتبارها دليلاً، ووجه باعتبارها تحققاً⁴.
- أما زارتسكي (zaretiski) فقد بين حدود الكلمة بمقارنتها بالوحدات اللسانية الأخرى، إذ يعرفها بقوله: "هي جزء من الكلام المنطوق قابل للفصل بينه وبين ما يجاوره، إلا أنه هو نفسه غير قابل للتجزئة، أما إذا كان قابلاً للتجزئة فهو أكثر من كلمة، وأما إذا كان غير قابل للفصل، فهو أقل من كلمة"⁵.

¹ ينظر: المرجع السابق، ص 89.

² دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، ص 42.

³ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص 35.

⁴ الكلمة وحدة لسانية، د عبد الحميد عبد الواحد، الوحدات اللسانية والتحليل اللساني، ص 95. نقله عن: The word as a

linguistic unit: Kramsky, p15-16

⁵ المرجع نفسه، ص 66.

وهو بتعريفه هذا قد ميز بين الكلمة وغيرها من الوحدات بخاصية الاستقلال في الكلمة، وهي الخاصية التي ركز عليها ماثيسوس (Mathesuis) في تعريفه لها بأنها «أصغر وحدة صوتية لا يمكن أن ترتبط بوحدات أخرى»¹. وبلومفيلد (Bloomfield) بقوله: هي "أصغر صيغة حرة"². وبذلك يخرج من دائرة الكلمة، كل الوحدات اللغوية التي لا يمكنها الاستقلال بذاتها.

إن الكلمة عند بلومفيلد تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية، لأنه يمكن تمييزها في صلب الجملة، كما يمكن استبدالها كما ذكرنا³.

غير أن أولمان ulmann يرى أن استقلالية الكلمة، وإن اعتبرت خصيصة من خصائص الكلمة، تواجهها بعض المشكلات، ومن هذه المشكلات، أو من أهمها، ما يتصل بكيان الكلمات المتصرفة، ويعتبر أولمان مثلما يعتبر المعجميون أن كلمات إنجليزية من قبيل Give (الفاعل أعطى) و gives (يعطي) و given (أعطى) و gave (أعطى في الماضي) صيغ لكلمة واحدة، في حين يعتبر أن الكلمتين المشتقتين leader (قائد) و leadership (زعيم) مثلا هما كلمتان مستقلتان، وتبريره لهذا أن السوابق أو اللواحق من شأنها أن تغير معنى الكلمة، في الوقت الذي تقتصر فيه عناصر التصرف على تعديل الوظائف النحوية⁴، وتشبه هذه الإشكالات التي طرحها أولمان تلك التي كان النحاة العرب والأصوليون قد طرحوها قديما.

وعلى غرار هذا يتقيد أولمان (ulmann) بالمعيار الدلالي، في تحديده للكلمة إذ يعتبرها "أصغر الوحدات ذات المعنى في الكلام المتصل"، أو هي "أصغر نواقل المعنى"⁵. محاولا بذلك إعطاء تعريف عام للكلمة في جميع اللغات الإنسانية. رغم اقتناع بعضهم بصعوبة تحديدها تحديدا ينطبق على كل اللغات⁶.

¹ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص 35.

² دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، ص 43.

³ الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص 152.

⁴ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص 62.

⁵ ينظر: المرجع نفسه، ص 55.

⁶ ينظر: دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، ص 42.

ومن الذين اتخذوا المعيار الدلالي لتعريف الكلمة نجد -أيضا- بييروت (periault) الذي يعرفها بقوله: "هي وحدة دلالية غير قابلة للتجزئة إلى وحدات صغرى تتمتع بدلالات مستقلة"¹. ويعد هذا في رأينا أحسن تعريف للكلمة بالنظر إليها وحدة معجمية ودلالية في آن واحد.

وخلاصة القول لقد حاول علماء اللغة المحدثون وضع تعريف عام للكلمة، منطلقين من وجهات نظر مختلفة، صوتية أو صرفية أو نحوية أو معجمية، ومن ثم تعددت التعريفات، بتعدد المعايير المعتمدة في تحديدها: المعيار الاجتماعي، والمعيار الإملائي، والمعيار الصيغاتي [الفونولوجي]، والمعيار المعجمي والمعيار الدلالي، والمعيار النحوي... التي نجدها كثيرا ما يتداخل بعضها بعض². في محاولة لإعطاء تعريف جامع ومانع للكلمة. فالكلمة وإن كانت ذات مفهوم واضح في أذهان كل الناس، نراها تظهر مستعصية على اللغويين حين حاولوا تعريفها، وبيان حدودها³، إلى حد جعل بعضا منهم وخصوصا أصحاب المنهج السياقي التأليفي ينكرون أهمية الكلمة في التحليل اللساني، كما هو الحال مع مالينوفسكي (Malinowski) الذي ذهب إلى أن "الكلمات المعزولة ما هي في واقع الأمر إلا أوهاما لغوية، إنها نتاج لتحليل لساني متقدم"⁴.

والكلمة، بما لها من خلفيات مفهومية متعددة، تعد ركيزة الرصيد اللغوي الغالبة، ولكن السؤال الذي يطرحه علماء المعاجم: "هل يمكن أن نعتبر الكلمة الوحدة المعجمية الأساسية، مثلما تعتمد الصوتيات على الحدة الصوتية، أو الصوتم، والصرف على الوحدة الصرفية أو الصرفم، وعلم الدلالة على الوحدة الدلالية، أو الوسم... الخ"⁵.

¹ الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص 65.

² ينظر: مفهوم الكلمة وتحليل بنيتها في العربية، محمد محمد يونس علي، الوحدات اللسانية والتحليل اللساني، ص 105.

³ دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، ص 39.

⁴ مفهوم الكلمة وتحليل بنيتها في العربية محمد محمد يونس علي الوحدات اللسانية والتحليل اللساني، ص 105.

⁵ المعاجم عبر الثقافات، دراسات معجمية، ر ر هارتمان، ص 8-9.

ج- الكلمة وحدة لغوية للدلالة المعجمية عند بعض المحدثين:

يذهب بعض المحدثين إلى أن الكلمة هي الوحدة الأساسية للدراسة المعجمية، ويرون أنه من المهم أن نميز في هذه الحالات بين المستويات اللسانية المختلفة؛ فإذا كان التركيب يهتم بالعلاقات القائمة بين الكلمات في المستوى النسقي أو المركبي syntagmatique، فإن الصرف يهتم بهذه العلاقات في المستوى الجدولي Paradigmatique، وأما المعجم فهو يهتم بالكلمة باعتبارها وحدة معجمية.

وتعتبر الكلمة أساساً وقبل كل شيء وحدة معجمية، وبناء عليه يعتبر كرامسكي الكلمة هي الوحدة المعجمية، والصيغ هو الوحدة الصرفية، والجملة هي الوحدة النحوية. وإذا كان كل من الصوتم والصيغ والجملة يحتل مكاناً محدداً في النظام اللساني، فإن الكلمة تنتمي إلى المستويات المختلفة المذكورة آنفاً. ويعتبر كرامسكي أن الكلمة جسر بين الصرف والتركيب، وذلك في نطاق المستويات اللسانية المختلفة والوحدات اللسانية المنتمية إليها¹.

لذلك فقد كشفت الدراسات حول الكلمة "عن أهمية المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية فيما يتصل بفن صناعة المعجم من حيث ضرورة إضافة مثل هذه المعلومات في المعجم، لأنها تتصل بأهم جانبيين من جوانب المادة المعجمية وهما: النطق والدلالة.

ولعل هذا هو السبب وراء تمسك علماء المعاجم بالمفهوم التقليدي للكلمة حتى الآن، ومن ثم ينطلقون في صناعة المعجم من وجهة نظر مخالفة لوجهة نظر علماء اللغة؛ لأن مهمة المعجم الأولى - كما ينظرون إليها - هي بيان وشرح معاني الكلمات وطريقة نطقها، لذلك فإن فن صناعة المعجم Lexicography يولي أهمية خاصة للكلمة من ناحية المبنى والمعنى، نظراً لأهميتها في تحديد المداخل، وترتيبها.

وبالتالي يمكننا القول بأن اللغة تتضمن من العناصر الواضحة الاستقلال في لفظها ومدلولها، ما يسمى بالكلمات، وهي التي تكون الكثرة الغالبة من عناصرها، وهي التي تميزه

¹ الكلمة وحدة لسانية، د عبد الحميد عبد الواحد، الوحدات اللسانية والتحليل اللساني، ص 95.

اللغات البشرية عن بعضها البعض، لأن كلا من هذه الكلمات يتضمن دلالة اجتماعية معروفة مألوفة بين جمهور المتكلمين من أبناء اللغة¹.

2- المورفيم مصطلح بديل عن الكلمة عند بعض المحدثين:

لقد دفعت مشكلة تحديد مفهوم الكلمة، بكثير من العلماء إلى الاستعاضة عنها بمصطلحات لسانية يرونها أكثر وضوحاً، ومن ذلك: مصطلح المورفيم (Morpheme) وهو المصطلح الذي ترجم تارة بالوحدة الصرفية، وتارة ثانية بالصيغ، كما فعل الدكتور عبد الحميد عبد الواحد، وتارة ثالثة بالمصرف كما فعل الدكتور محمد يونس علي، وتارة رابعة بالصرفم²، وهذا الأخير أطلقه الدكتور رشاد الحمزاوي، وقسمه إلى: "الصرفم المتصل مثل أداة التعريف، وواو الجماعة ونون النسوة... الخ، والصرفم المنفصل مثل: علم، نهر، وإنسان، وجمال... الخ، والصرفم المركب مثل: فوق بنفسجي... الخ"³.

وقد عمد البنويون الوظيفيون إلى تحليل الكلام وفقاً لهذه الوحدة³، لأن تصنيف الكلمات عادة ما يعتمد المقياس الصرفي، وقد زاحم هذا المصطلح الكلمة في اهتمام اللسانيين المحدثين، دون أن يُبعدها من بؤرة عنايتهم، حيث تباينت آراءهم بين منكر لأهميتها في التحليل اللساني ومعول عليها، ومن بين الذين أنكروا أهميتها اللساني هاريس (Harris)، الذي يذكر في مقدمة أحد مقالاته أن منهجه في وصفه للمقولات اللغوية يعتمد على سلسلة من المصرفات [المرفيمات]، وليس من الكلمات⁴.

وممن أنكر أهمية الكلمة أيضاً قارفين (Garvin) الذي شكك في مقدرتنا على عزل الكلمات بعضها عن بعض، وعلى فصل الصرف عن النحو⁵، و يعتبر قليزن (glaeson) أن الصيغ [المورفيم] متتالية صغيرة من الصواتم، وهو الوحدة الأساسية الثانية بعد الصوتم

¹ ينظر: دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، ص 44

² المعجمية مقدمة نظرية ومطبقة، أ.د محمد رشاد الحمزاوي، ص 34.

³ ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص 37.

⁴ مفهوم الكلمة وتحليل بنيتها في العربية محمد محمد يونس علي الوحدات اللسانية والتحليل اللساني، ص 105. نقله

عن: (15: Jul. Sep. 1946) "From Morpheme to Utterance" Language, Zellig s. Harris, vol. 22, n° 3

(1946), pp.161-183.p.161.)

⁵ المرجع السابق، الصفحة ذاتها. نقله عن المرجع نفسه.

[الفونيم]. ويحاول تعريف هذه الوحدة بقوله: "هي وحدة التعبير التي لها صلة بمستوى المضمون"¹.

ويرى كرامسكي Kramsky أن المورفيم يتعلق أساسا بالصرف، في الوقت الذي تتعلق فيه الكلمة، وفي الآن نفسه، بالصرف والتركيب والمعجم².

ولكن المحدثين "كما اختلفوا حول مفهوم الكلمة اختلفوا -أيضا- حول مفهوم المورفيم"³، وعلى اختلاف تعريفاتهم إلا أنها تتفق جميعا على النظر إلى المورفيم على أنه "أصغر وحدة لغوية تدل على معنى أو وظيفة صرفية أو نحوية"⁴.

وقد ترتب على هذا الفهم للمورفيم وتحليله، أن اختلف مفهوم أقسام الكلام عند اللسانيين المحدثين، عن مفهومه عند القدماء، حيث يحاول التحليل اللساني الحديث أن يتجنب إلى حد بعيد ما يعرف بأقسام الكلام، ذلك أنها تظهر غير متجانسة، وهي لا تنطبق على كل الألسن بنفس الكيفية، هذا بالإضافة إلى النقائص التي تشهدا تعريفاتها، إذ أنها تتضمن في الآن نفسه معان دلالية منطقية وصرفية وتركيبية وغيرها⁵، لذلك تحاول اللسانيات الاستعاضة عنها بمصطلح أصناف الكلمات.

وبالتالي اختلفت نظرتهن للكلمة ووظيفتها، ونشأ مستوى تحليلي جديد هو المستوى المورفولوجي Morphology في تحليل الكلام، ووضع خطوات أساسية في التحليل تبين مدى ارتباط العناصر اللغوية ببعضها، وفي الوقت عينه تحدد وظيفة كل عنصر على نحو يمكن إدراكه مستقلا، حيث نجد أن الفونيمات تتحول إلى مقاطع، والمقاطع إلى مورفيمات، والمورفيمات إلى جمل، كما يلي:

فونيمات ← مقاطع ← مورفيمات ← جمل⁶.

¹ الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص 106. نقله عن: Introduction à la linguistique, Gleason, p 14.

² المرجع نفسه، ص 106. نقله عن Kramsky, p.16. The Word as a linguistic unit.

³ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص 37.

⁴ ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص 38.

⁵ الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص 106. نقله عن اللغة وعلم النفس، ليونز، ص 144-145.

⁶ ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص 39.

وبذلك تختفي الكلمة في هذا التقطيع، لأنها تتداخل مع جميع هذه الوحدات.

3- اللكسيم بديل عن الكلمة في الدرس المعجمي الحديث.

لقد أصبحت الكلمة عند المحدثين كلمات، كلمة صوتية، وكلمة صرفية، وكلمة نحوية، وكلمة معجمية، وهذه الأخيرة تعادل ما يعرف عند الغربيين بالوحدة المعجمية، ويطلق عليها بعض العرب المحدثين، مصطلح "مُعْجَمَة" ج. مُعْجَمَات (Lexeme). كما فعل الدكتور رشاد الحمزاوي، أو "عجمة" مثلما فعل الدكتور محمد يونس علي¹ وهي ترجمة للمصطلح الفرنسي Lexeme.

والعجمات Lexemes هي الوحدات اللغوية ذات الدلالة المعجمية، ولذا فهي أداة هذا النوع من الدلالة، وتختلف العجمات عن الكلمات بما تتميز به من صبغة تجريدية، ويمكن ملاحظة هذا الفرق بوضوح - كما ألمح إليه بعض اللغويين الغربيين - عندما نتأمل مجموعة اشتقاقية مثل run, runs, runing, ran حيث تعد مباني مختلفة، أو كلمات مختلفة لعجمة واحدة، وعلى العكس من ذلك نحو bank بمعنى جانب النهر، و bank بمعنى مؤسسة مالية (مصرف) تعدان عجمتين مختلفتين لكلمة واحدة².

وهذا المصطلح أورده ميلشوك (mel'cuk)، وهو عنده ذات مجردة، وهي جملة من العناصر المتميزة تمتلك نواة موحدة على صعيد الدلالة³، وبعدها لاينز (Lyons) الصيغة الأساسية بين الصيغ الأخرى التي تعد متفرعة عنها، وهذه الصيغة هي التي تحتل مكانة متميزة في المعجم أو القاموس، وبقية الصيغ الأخرى متولدة عنها، وفق الأحكام الصرفية⁴.

¹ العَجَمَة في اللسان وتاج العروس وغيرها تطلق على النواة، وقد استخدمناها هنا مجازاً لتكون مصطلحاً لكلمة "لكسيم" التي يقصد بها الوحدة المعجمية، ولا تخفى العلاقة المعنوية بين المعنى اللغوي وهو (النواة) والمعنى الاصطلاحي المقصود هنا، إذ كلاهما يدل على أصل الشيء ومصدره، ثم إن كلمة "عجمة" ذات صلة اشتقاقية بنحو معجم وفروعها، كما أن كلمة Lexeme في الإنجليزية مرتبطة بـ "Lexicon" وما يرتبط بها من مشتقات. مفهوم الكلمة وتحليل بنيتها في العربية محمد محمد يونس علي الوحدات اللسانية والتحليل اللساني، ص109

² المعنى وظلال المعنى، د محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، ط2، 2007م بيروت، ص365.

³ ينظر: الكلمة في اللسانيات الحديثة، د عبد الحميد عبد الواحد، ص112.

⁴ ينظر: المرجع السابق، الصفحة ذاتها.

وقد عرفها بأنها "كيانات مجردة ليس لها مبنى، ترتبط بمجموعة واحدة أو أكثر من المباني"¹. وهو ما يمكن وصفه بأنه وحدة مجردة ذات معنى معجمي واحد مستقل دلاليا يرتبط ارتباطاً صرفياً بمجموعة من الكلمات²، ويقصد بتجريدتها -كما يفهم من هذا التعريف- أن وجودها موزع في مبان متعددة، كما في العجمة (ض ر ب) التي تنتزع في المباني (ضرب، يضرب، ضرب، ضارب، مضروب، ضراب، مضرب)³.

وتتكون العجمة في العربية -كما هو الحال في اللغات السامية الأخرى- من ثلاثة صوامت غالباً، وقد تقل عن ذلك أحياناً، ولا سيما في الأدوات الوظيفية، وبعض الكلمات المبنية، وقد تزيد على ثلاثة صوامت في بعض الكلمات، ولكنها في كل الحالات تدل على معنى معجمي أو وظيفي، ومعنى كونها مجردة أنها لا تتحقق في الكلام الفعلي، بل هي متصور نظري، تتجلى في الكلام من خلال مبانيها القواعدية التي تحكمها قواعد وضعية، وضوابط استعمالية يألّفها متكلمو العربية. ويحدث تحققها الفعلي بإقحام صوائت ملائمة لكل نوع من أنواع العجمات يرتبط بتصنيفها من حيث نوعها (أي كونها اسماً أو مصدراً أو فعلاً أو حرفاً) من حيث الجمود والاشتقاق (ومداه)، والبناء والإعراب، والتعدي واللزوم. ولا تأخذ العجمة شكل الكلمة إلا بعد وضعها في مبنى معين تستقرّ عليه، وتعرف به، ومن هنا يتمييز المصطلحان الكلمة والعجمة⁴.

والعجمة أو الوحدة المعجمية إما أن تكون عامة، وإما أن تكون مخصصة؛ فإذا كانت عامة كانت لفظاً لغوياً عاماً أو كلمة (Mot) منتمياً إلى الكلام العام، قابلاً لاكتساب خصائص معينة مثل الدلالة الإيحائية والاشتراك والوظيفة الأدبية، وإذا كانت مخصصة كانت مصطلحاً (Terme)⁵.

كما أن الوحدة المعجمية ليست من نمط واحد؛ لذلك قسمها بعض العلماء إلى مجموعتين: «تتكون المجموعة الأولى منها من عدد محدد من الوحدات المعجمية البسيطة،

¹ المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدلالة في اللغة العربية)، د، محمد محمد يونس علي، ص366.

² مفهوم الكلمة وتحليل بنيتها في العربية محمد محمد يونس علي الوحدات اللسانية والتحليل اللساني، ص110.

³ المعنى وظلال المعنى، د محمد محمد يونس علي، ص366.

⁴ المرجع نفسه، ص112.

⁵ ينظر: مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، ص32.

وتمثل وحدات مفردات اللغة، والتي من بين أعضائها تتكون المجموعة الثانية¹، ولا يضاف إليها أي عنصر جديد من دون أن يشوهها، أو أن يغير معناها، أو أن يصرفها، بمعنى هي الكلمة المجردة من كل زيادة، وهي الكلمة التي تكون على هيئتها وطبيعتها الأولية². والوحدات المركبة، وهي التي تتركب عن طريق القواعد النحوية³ وتمثل الكلمات المجردة المنضافة إليها جملة من الزيادات، أو هي المركبة من عنصرين لسانيين أو أكثر، كتركيبها من كلمتين أو جذعين، أو من جذع ولاصقة أو غيرها. وعندما تتحول الكلمة البسيطة إلى كلمة مركبة تبتعد الثانية عن الأولى فيما يتعلق بتوزيعها الجدولي والمركبي، كما تبتعد بالمعاني الإضافية أو المعاني الجديدة التي تكتسبها. وتعتبر الكلمات المركبة في الكثير من الحالات كلمات متولدة من الكلمة البسيطة المنطلق أو مشتقة منها⁴.

وقسمها البعض الآخر إلى ثلاثة مجموعات هي:

- بسيطة: مثل: وعد، عهد، إنس، جمال... الخ.
- مركبة: مثل: برمائي، حيص بيص.
- معقدة: مثل: "حمض هيدرو حديدو سيانيك"⁵

ومما سبق يمكن اعتبار الوحدة المعجمية (Lexeme) وحدة صالحة للعمل المعجمي، والتحليل الدلالي على هذا المستوى، أي كونها وحدة للدلالة المعجمية، مهما اختلفت تصنيفاتها، والمصطلحات التي أطلقت عليها، وهو مصطلح أخص من الكلمة لأن هذه الأخيرة تشترك فيها جميع مستويات اللغة، ليس المعجم فحسب.

كما أنها تستوعب جميع أنواع المداخل المعجمية، التي يمكن اعتمادها في وضع المعاجم بمختلف أنواعها، إضافة إلى أنها تعتمد المعيار الدلالي، أي أن يكون العنصر اللغوي دالا على مفهوم مفرد وإن تعددت كلماته، وهكذا فإن الحكم على العنصرين اللغويين

¹ ينظر: اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، تع د عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1987، ص44.

² ينظر: الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص117.

³ ينظر: اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ص44.

⁴ ينظر: الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص117.

⁵ المعجمية مقدمة نظرية ومطبقة، أ.د محمد رشاد الحمزاوي، ص34.

بأنهما عجمتان مختلفتان، أو عجمة واحدة فقط متوقف على ما إذا كان لذلك العنصرين معنيان معجميان، أو معنى واحد فقط، فإذا كان لهما معنيان معجميان فهما عجمتان وإلا فهما عجمة واحدة.

أما الحكم عليهما بأنهما كلمتان، أو كلمة واحدة، فمتوقف على ما إذا كانا متفقين في اللفظ، أو مختلفين فيه بغض النظر عن تعدد المعنى المعجمي فيهما أو إفراده، فإذا اتفق اللفظان تماما فهما كلمة واحدة، وإذا اختلفا فهما كلمتان، وبناء على ما سبق فإن المجموعة الاشتقاقية (كتب، يكتب، كتابة، كاتب، مكتوب، كتاب، كتيب، مكتبة، مكتب... إلخ)، تعد كلمات مختلفة ذات عجمة واحدة، وإن (حار) بمعنى رجع، و(حار) بمعنى تخير، هما عجمتان مختلفتان، ولكنهما كلمة واحدة¹. وبذلك يتضح الفرق بين الوحدة المعجمية والكلمة. وبالتالي تبرر الكلمة الوحدة المعجمية الأساسية قضية متشعبة تحتاج إلى مراجعة وتحليل وتوصيف، اعتمادا على ما يسمى بالعلامة اللسانية الدنيا، وهي تتركب من دال ومدلول يكونان منها وحدة شكلية صوتية ومعنوية². ولا شك في أنه يمكن توظيفها في نطاق المعجمية المعاصرة التي طرحت هذه المسألة في نطاق ما يسمى بالعلامة اللسانية المتكونة من دال ومدلول، والتي لا تتقيد لزوما بلفظة واحدة³، لأنها في هذا التصور قد تتكون من عدة ألفاظ، لكنها تحمل مدلولاً واحداً.

¹ المعنى وظلال المعنى، د، محمد محمد يونس علي، ص365.

² المعجمية مقدمة نظرية ومطبقة أ.د محمد رشاد الحمزاوي، ص30.

³ المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

IV- مصطلحات الدلالة المعجمية عند المحدثين:

رغم توسع نطاق استعمال مصطلح الدلالة المعجمية بين المحدثين، إلا أن بعضهم يفضل إطلاق مصطلحات يرونها أكثر دقة، وذلك أن المعجم المدون لا يكفي بذكر المعنى الأصلي لمفردات اللغة، كما أنه يهتم -في غالب الأحيان- إلى جانب ذلك، بالجانب الصوتي والصرفي والسياقي للمفردة، فيخلط بذلك بين مستويات الدلالة المختلفة، لذلك أوجد لها بعض العلماء المحدثين مصطلحات غيرها، منها:

1- الدلالة الاجتماعية:

وقد سميت كذلك لأن المعاجم تتخذ من الدلالة الاجتماعية للكلمات هدفا أساسا، وتكاد توجه إليها كل عنايتها، فلا غرابة إذن ألا يفرق بعض اللغويين بين الدلالة المعجمية، والدلالة الاجتماعية¹. ومن بين هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس، حيث يرى أن كل كلمة من كلمات اللغة لها دلالة معجمية واجتماعية، تستقل عما يمكن أن توحيه أصوات هذه الكلمة، أو صيغتها من دلالات زائدة، على تلك الدلالة الأساسية، التي يطلق عليها الدلالة الاجتماعية².

فالمعجم يرجع أمره إلى الوظيفة الاجتماعية للغة في عمومها، فالمعروف أن لغة كل قوم إنما تسمى تجاربهم الاجتماعية فتضع للمسميات اسما، وتضع للأعمال أفعالا، وتضع للعلاقات فيما بينهما أدوات تربط بين الكلمات في السياق، ويتم كل ذلك في حدود العرف المحلي لهؤلاء القوم، ومن ثم تختلف المفردات من لغة إلى لغة، لأن تعارف جماعة ما لا يتعارف بالضرورة مع الجماعة الأخرى.

لذلك يعرف الدكتور تمام حسان الدلالة الاجتماعية، بأنها مجموعة من العلامات المختزنة في العقل الجمعي، ولا تنطق لأنها ليست فردية، وإنما هي مشتركة بين الفرد وبين

¹ ينظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص 51.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 49.

بقية أفراد المجتمع، فهي توجد في حاصل جمع عقولهم جميعا، فالمعجم في رأيه ما هو إلا قائمة من الكلمات التي تسمى تجارب المجتمع¹.

ويشرح ذلك بالتفريق بينها وبين أنواع أخرى من الدلالة، بقوله: فكلمة "الكذاب" تدل على شخص يتصف بالكذب؛ وتلك هي دلالتها الاجتماعية غير أنها اكتسبت عن طريق صيغتها قدرا آخر من الدلالة يسمى بالدلالة الصرفية².

ويضيف فرقا آخر بقوله: "ولا تلبث الدلالات الصوتية والصرفية والنحوية بعد المران الكافي في أن تحل من كل منا منطقة اللاشعورية أو شبه الشعورية، يراعيها بطريقة تكاد تكون آلية، دون جهد أو عناء كبير، وتلك هي المرحلة التي يعرفها اللغويون بالسليقة اللغوية.

أما الدلالة الاجتماعية للكلمات، فتظل تحتل بؤرة الشعور، لأنها الهدف الأساسي في كل كلام. وليست العمليات العضوية التي نقوم بها في النطق بالأصوات إلا وسائل يرجو المتكلم أن يصل عن طريقها إلى ما يهدف من فهم أو إفهام³.

ويسمياها باللغة المعينة، مقتديا بتعريف دي سوسير لها بقوله: "هي نتاج اجتماعي لملكة اللغة، ومجموع حالات عرفية ضرورية يكتفيها المجتمع ليسمح لهذه الملكات الفردية بالعمل"⁴. فدلالة الكلمات بذلك خاضعة لعرف المجتمع ومواضعته.

ويذهب الدكتور حسن حسن جبل إلى أن المقصود من اجتماعية اللغة، يتمثل في "أثر المجتمع في تعيين التراكيب الصوتية لمعانيها، وفي نمو اللغة وتطورها لا في إنشائها إنشاء"⁵. ويقول "إننا نرى بين المعنيين المعجمي والاجتماعي فروقا جوهرية، تحول دون التوحيد بينهما، رغم أن الصلة بينهما وثيقة جدا، لأن المعنى الاجتماعي مبني على المعنى

¹ ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 40. واللغة العربية معناها ومبناها د تمام حسان، ص 39.

² ينظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص 49.

³ ينظر: المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

⁴ محاضرات في علم اللسان العام، فريرديناند دي سوسير، ص 23.

⁵ المعنى اللغوي، دراسة عربية مؤصلة نظريا وتطبيقيا، أ د محمد حسن حسن جبل. ص 179.

المعجمي"¹. ونضيف إلى موقفه هذا أن صفة الاجتماعية في اللغة ليست حكرا على مستواها المعجمي، بل إن اللغة ظاهرة اجتماعية عامة. وقد لاحظنا أن الاختلاف في الاصطلاح بين المعجمية والاجتماعية، ناتج عن الاختلاف في منطلق تقسيم أنواع الدلالة، وليس اختلافا جوهريا.

2- الدلالة اللغوية:

انقسم العلماء في إطلاق هذا المصطلح إلى قسمين:

الأول: لم يفرق بين الدالتين؛ الدلالة اللغوية، والدلالة المعجمية؛ لأن بعض المعاجم تميل إلى بيان المسائل النحوية والصرفية².

والثاني: فرّق بينهما لأنه في نظره ليس من مهمة المعجم الحديث أن يبين كيف نشق اسم الفاعل من كل فعل من أفعال اللغة، ولا الجمع لكل اسم من أسماء اللغة، ولكن المعجم قد يعرض لشيء من هذا، حين تكون الصيغة الشائعة غير جارية على النظام المألوف، لاسم الفاعل أو الجمع؛ فعالم اللغة يحاول تقعيد القواعد، ويوقفنا على المطرد والقياسي منها، ليستطيع كل منا استنباطها بنفسه، أو قياسها دون حاجة إلى سماعها من غيره... وقد أدرك هذه الحقيقة العلمية معظم أصحاب المعاجم العربية القديمة، فنراهم في غالب الأحيان لا ينصون إلا على الصيغ الغريبة غير الجارية على القياس والاطراد في ظواهر اللغة³.

ومن الحق أن يقال هنا إن معاجمنا العربية القديمة لم تلتزم هذا الطريق السوي في عرض مفرداتها، بل جمع بعضها بين المطرد القياسي، والشاذ السماعي، في كثير من الأحيان. ولعلّ تشعب القواعد العربية، واختلاف وجهات النظر فيها، بل واضطرابها في بعض الأحيان، كل هذا جعل مهمة واضع المعجم العربي عسيرة⁴.

¹ المرجع السابق، ص 179.

² ينظر: مصطلحات الدلالة العربية، د جاسم محمد عبد العبود، ص 115-117.

³ ينظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص 50.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص 51.

ومع ذلك يبقى الفرق واضحاً بينهما، إذ أن الدلالة اللغوية تكون عامة وتشمل جميع مستويات اللغة، وهي مصطلح يميز به البعض دلالة اللغة عن بقية الأنظمة الدالة، والتي تهتم بها السيميائية¹، فالدلالة اللغوية أخص من السيميائية، كما أنها أشمل من الدلالة المعجمية، لأن هذه الأخيرة جزء منها.

3- الدلالة المركزية أو الأساسية:

أصل هذه التسمية هو مصطلح انفرد به أحمد الأنكري صاحب (جامع العلوم) - كما ذكرنا - في الفصول السابقة - وقد استعمله بعض المحدثين ترجمة للمصطلح الغربي (meaning Conceptual)، المعنى المركزي أو الأساسي. ويطلق الدكتور فايز الداية، على هذا النوع مصطلح الدلالة الأساسية، وهي عنده، "جوهر المادة اللغوية المشترك، في كل ما يستعمل من اشتقاقاتها، وأبنيتها الصرفية"². وهو في تعريفه هذا ينطلق من خصائص الدلالة المعجمية في اللغة العربية، لأن لغات العالم ليست كلها اشتقاقية، وهو مصطلح يرادف الدلالة الأصلية أو الحقيقية عند القدماء.

ويعرفه الدكتور إبراهيم أنيس بأنه القدر المشترك من الدلالة، والذي يسجله اللغوي في معجمه، ويسميه بالدلالة المركزية، وقد تكون تلك الدلالة المركزية واضحة في أذهان كل الناس، كما قد تكون مبهمة في أذهان بعضهم.

ويوضح بأن أقصى ما يطمع فيه المعجمي، هو أن يجعل تلك الدلالة المركزية واضحة في أذهان الناس، ولذا يعمد إلى ذلك القدر المشترك فيحدده، ويشرحه في معجمه، ومع اختلاف كثير من الناس في تلك الدلالة المركزية، لا يعوقهم هذا الاختلاف عن التفاهم وتبادل وجهات النظر³.

وهذه التسميات، نتجت من نظرتهم إلى نوع المعنى في المعجم، حيث تكون المفردات دالة على معنى أساسي أو مركزي، كما يسميه ليتش (Leech)، وسماه بالمر (palmer)

¹ ينظر: المقدمة، ابن خلدون، ط دار العلم للجميع، لبنان، (د ط)، ص 497.

² علم الدلالة العربي، د فايز الداية، ص 20.

³ ينظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص 106-107.

بالمعنى التصوري (Ideational) أو الإدراكي (Cognitive) أو الرمزي (Denotational)¹.

ويسميه البعض بالمعنى "المفهومي" (conceptual meaning) وهذا المعنى هو العامل الرئيسي للاتصال اللغوي، والممثل الحقيقي للوظيفة الأساسية للغة، وهي التفاهم ونقل الأفكار، ومن الشرط لاعتبار متكلمين بلغة معينة أن يكونوا متقاسمين للمعنى الأساسي². ويملك هذا النوع من المعنى تنظيمًا مركبًا راقياً، من نوع يمكن مقارنته بالتنظيمات المشابهة على المستويات الفونولوجية والنحوية، من أمثلة ذلك اعتماده على ملامح التضاد أو المغايرة contrastiveness من ناحية، وعلى أساس التركيب التكويني أو التشكلي من ناحية³، فمثلا كلمة "كلب" يمكن أن تحدد معناها المركزي باعتبارها تتميز بالملامح الدلالية التالية: كما أوردها معجم لوكنز للغة الإنجليزية، حيوان، أليف، من صنف الكلاب شائع وذو أطراف أربعة، آكل اللحوم. وكلنا نشترك في إدراك هذه الملامح كوننا من لغة واحدة⁴.

ويبدو من كل هذه التسميات التي حفل بها العصر الحديث، أنها تسميات ترادف الدلالة الحقيقية، التي تداولها اللغويون والأصوليون والبلاغيون العرب القدامى، لكن الملاحظ أن منطلقات التسمية قد اختلفت، فاللغويون القدماء قد عدوا (الدلالة اللغوية) ذات أجزاء ثلاثة وهي: الدلالة الحقيقية والعرفية والشرعية أو الاجتماعية عند اللغويين، أما المحدثون فعدوا هذه الدلالات هي مراحل تطور الدلالة المركزية أي: أن الدلالة المركزية، مرت بهذه الحالات⁵، لأن ألفاظ الكلام خاضعة للتطور، وهي عنده كثيرة التنوع، ومعانيها متعددة الألوان والمقاصد، وقد تشحن تلك الألفاظ بمعاني تحدها تجاربه وميولاته ومزاجه.

¹ علم الدلالة، ف ر بالمر، تر د صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 58.

² ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 36.

³ المرجع نفسه، هامش الصفحة 36. نقله عن Leech ص 10 - 96.

⁴ اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ص 63.

⁵ مصطلحات الدلالة العربية، د، جاسم محمد عبد العبود، ص 120.

V - قضايا الدلالة المعجمية عند المحدثين:

1 - عناصر المعنى المعجمي:

إن معنى الكلمة لا ينحصر في المعجم الذي يعد المدونة الرئيسية والأساسية لمعاني الكلمات؛ كما لا يعد كافياً لاستيعاب جميع المعاني¹، لذلك "يرى علماء اللغة المحدثون والمعاصرون، وفي مقدمتهم علماء المعاجم أن المعنى المعجمي يتكون من عناصر رئيسية ثلاثة :

1- ما تشير إليه الكلمة في العالم الخارجي .

2- ما تتضمنه الكلمة من دلالات، أو ما تستدعيه في الذهن من معان.

ت- درجة التطابق بين العنصر الأول والثاني².

فدلالة الكلمة في المعجم أي قبل استعمالها، «تشمل ما يشير إليه في العالم الخارجي، وما تتضمنه وتستدعيه في الذهن من معان، إضافة إلى درجة التطابق بين العنصر الأول والعنصر الثاني»³، وقد أرجع الدكتور إبراهيم أنيس العنصر الأول والثاني إلى نوعين من الدلالة: الدلالة المركزية، والدلالة الهامشية.

وهي كثيرة، وستجاوز عن فرعيتها، فنجعلها قسيمة للمعنى المعجمي، وذلك لأهميتها وكثرة استعمالها. وهي مجموعتان: مجموعة تتفرع عن المعنى المعجمي الحرفي أي المتعلق بحروف الكلمة لا بصيغتها، ومجموعة خاصة بصيغ الكلم.

أما العنصر الأول، فهو أهم عنصر من عناصر المعنى المعجمي، بل إن البعض يقصره عليه، ويدل هذا العنصر على ما تشير إليه الوحدة المعجمية، من دلالة على شيء موجود أو فكرة، وهو ما يطلق عليه علماء المعاجم واللغة مصطلح (denotation)، لأنه المصطلح الوحيد الذي يدل بالفعل على العلاقة الرمزية التي تربط بين الكلمات، وعلى الرغم من دلالاته الثابتة على الأشياء الموجودة خارج اللغة، إلا أن جانب النسبية فيه لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار، لأن هناك بعض الكلمات يكون من السهل إدراك ما تشير إليه مثل الكلمات

¹ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص36.

² مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص77-79.

³ محاضرات في علم الدلالة: خليفة بوجادي، ص97.

الدالة على الأشياء المادية مثل الأشجار والنبات والحيوان والطعام والأثاث وغيرها، ومع ذلك فقد نجد بعض هذه الأشياء تسمى بأسماء مختلفة داخل اللغة الواحدة في بيئة لغوية معينة، ولكن بصورة عامة فهي أشياء من السهل النظر إليها أو لمسها أو سماعها، ولكنها رغم ذلك قد تختلف لاختلاف تصورنا في ذهن المتكلم بلغة ما¹، لأن الناس يدركون الأشياء الخارجية بطرق مختلفة، لعوامل لا يسعنا المقام لذكرها.

وأما **العنصر الثاني**، فهو تلك "الظلال التي تختلف باختلاف الأفراد وتجاربهم وأمزجتهم وتركيب أجسامهم وما ورثوه عن آبائهم وأجدادهم...². ويسمى أيضا بالمعنى الإضافي أو الحاف، بمعنى أنه عنصر من عناصر المعنى، ولكنها لا ترتبط مباشرة بما تدل عليه الكلمة من شيء مادي أو فكرة مجردة، فهو ما يمكن أن نصفه بأنه جميع العناصر الدلالية الأخرى، التي ليست لها صلة مباشرة بما يشير إليه الكلمة في الخارج، أي ما قد تربط به الكلمة من دلالات، أو تتلازم في ذهن المتكلم بمعان تستدعيها، وهو ما يطلق عليه مصطلح **Connotation**³.

فمثلا كلمة **"ثعلب"** يعرفه المعجم الوسيط بقوله: **(الثعلب)** من جنس الحيوانات من الفصيلة الكلبية، ورتبة اللواحم، **يضرب به المثل في الإحتيال؛** ففي العبارة الأخيرة "يضرب به المثل في الإحتيال" معنى إضافيا وهامشيا، لأنها ليست من الملامح التمييزية في دلالة ثعلب. بل هي "مما يتلازم مع هذه الكلمة من دلالات أخرى، أو ما تستدعيه هذه الدلالة في ذهن المتكلم"⁴.

ويمكن أن نصيف إلى ذلك مثلا آخر عن كلمة **(امرأة)**، فقد يضيف البعض في تعريفها ملامح مثل **(ثرتار)**، أو **(سهل البكاء)**، وهي ملامح، إضافية، لا تتلازم مع مكوناتها الأساسية المتمثلة في: **كائن بشري، أنثوي، بالغ.**

¹ ينظر: مقدمة في دراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص 79.

² ينظر: دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، ص 107.

³ ينظر: مقدمة في دراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص 77.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص 78.

ونستخلص من المثال السابق أن ما يتلازم مع الكلمات من دلالات غير دلالتها الأصلية، عنصر عريض واسع لا بد - لصانع - المعجم أن يهتم به بالإضافة إلى المعنى الأصلي، لأن مثل هذه الدلالات التي قد توحىها الكلمة في الذهن تختلف من لغة إلى لغة أخرى، فهي متعددة وغير ثابتة¹، كما أنها قد تتطور مع الزمن وتصبح ضمن معناها الأساس.

وقد وسع بعض المحدثين في دائرة هذا العنصر من المعنى، وقسموه إلى أنواع عدة

هي:

المعنى الأسلوبي: ويقصد به "ذلك النوع من المعنى الذي تحمله قطعة من اللغة بالنسبة للظروف الاجتماعية لمستعملها والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها، كما أنه يكشف عن مستويات أخرى مثل: التخصص، ودرجة العلاقة بين المتكلم والسامع، ورتبة اللغة المستخدمة (أدبية، رسمية، عامية، مبتذلة...)، ونوع اللغة (لغة الشعر، لغة النثر، لغة القانون، لغة العلم، لغة الإعلان)، والواسطة (حديث، خطبة، كتابة...)²، ومثال ذلك الكلمات العربية: (عقيلة، حرمة، زوجة، امرأة...)³ التي تتفق في معناها العام، وهو الدلالة على الزوجة، وتختلف في معناها الأسلوبي المتعلق بالاستعمال، والمنطقة الجغرافية التي تقال فيها، إضافة إلى الطبقة الاجتماعية التي تستعملها.

المعنى النفسي: يظهر هذا المعنى بوضوح في الأحاديث العادية للأفراد، وفي كتابات الأديباء وأشعار الشعراء، حيث تنعكس المعاني الذاتية بصورة واضحة قوية اتجاه الألفاظ ومفاهيمها⁴.

وأكثر ما يعبر عن ردود الفعل هذه بظلال المعاني التي تشتمل الذكريات المستثارة، كالصور المؤلمة والانفعالات التي تعقب سماع اللفظة كالشعور بالفرح والألم والحزن...⁵، وغير ذلك من عوامل تميز المعنى النفسي.

¹ المرجع السابق، الصفحة ذاتها.

² ينظر: علم الدلالة، د أحمد مختار عمر، ص38.

³ ينظر: المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

⁴ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، ص41.

⁵ وصف اللغة العربية دلاليا. محمد محمد يونس علي. ص155.

ومثال ذلك: كلمة يكره وكلمة يبغض وكلمة يمقت تشتركن في أصل المعنى، ولكنهن تتمايزن في المعنى العاطفي، الذي تحمله كل واحدة منهن. وكذلك القول عن الكلمات (خاف، خشي، هاب...)، و(مات، توفي، لقي ربه...) الخ.

المعنى الإيحائي: وهو نوع من المعنى المرتبط بكلمات ذات مقدرة خاصة على الإيحاء¹، كالمجاز المرسل والاستعارة... ويقع هذا المعنى في التمييز بين المعنى الحرفي (الاشتقائي) والمعنى المجازي (الاستعمالي)، أو ذلك الذي نستشفه من تأثير البنية الصوتية والصرفية للكلمات.

وقد حصر (أولمان) تأثيرات هذا النوع من المعنى في ثلاثة هي: التأثير الصوتي، والتأثير الصرفي، والتأثير الدلالي².

أما **درجة التطابق (Rang of Application)** وهو العنصر الأخير من عناصر المعنى المعجمي، فنعده معياراً أكثر من كونه جزءاً من الدلالة، أي مدى التطابق بين المعنى الأصلي Denotation كما يقول علماء اللغة أو Desgnatation، كما يقول علماء المعاجم، والمعنى الذي يتلازم مع المعنى الأصلي، أو ما توحيه الكلمة في ذهن ابن اللغة، فدرجة التطابق تصلح معياراً في حالات المشترك اللفظي والترادف.

فالمعنى المعجمي -إذن- هو عبارة عن هذه العناصر الأساسية الثلاثة، التي ترتبط برباط وثيق على الأقل بالنسبة للعنصرين الأول والثاني، أما الثالث فهو معيار دلالي أكثر منه جزء من الدلالة الخاصة بالوحدة المعجمية³.

إن المعجم يشرح المعنى المركزي الأساسي الذي هو ملك مشاع لجميع أفراد الجماعة اللغوية، ولكن المعنى الإضافي الهامشي لا حصر له، لذلك فإن عالم اللغة يصعب عليه حصره في معجمه⁴. ويعد ذلك من بين الصعوبات التي يواجهها المعنى المعجمي.

¹ علم الدلالة: أحمد مختار عمر، ص39.

² ينظر: المرجع نفسه، ص39-40.

³ ينظر: مقدمة في دراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص78.

⁴ الكلمة بين المعجم والسياق، هند محمد، ص116.

2- الصعوبات التي تواجه دراسة المعنى المعجمي:

إذا كان قدماء العرب قد عالجوا المعنى المعجمي، في إطار معالجتهم لمشكلات وقضايا المعنى عموماً، فإن المحدثين يحاولون فرز هذه القضايا، وتخصيص علم خاص بكل مجال منها، وبذلك ظهرت علوم تهتم بالمعنى المعجمي، وتدرس قضاياها، دون خلطها ببقية موضوعات اللغة العامة، من ذلك، علم المعاجم، وعلم المفردات. ومع ذلك بقي المعنى المعجمي من أهم موضوعات علم الدلالة اللغوية، مما جعل بعض علماء المعاجم "يضيقون من دائرة علم الدلالة، ويجعلونه مقصوراً على دراسة الوحدات المعجمية، دون النظريات الأخرى المتصلة بالمعنى، حتى أصبح علم الدلالة عندهم يدل على دراسة المعنى المعجمي لا غير"¹.

فرغم المبالغة الواضحة في موقفهم هذا، إلا أن الدلالة المعجمية تبقى بمثابة الأساس لعلم الدلالة، كما أنها تعتبر المجال الأكثر صعوبة في تناوله، لأن له مساساً بالواقع وبجوانب فلسفية ونفسية، بالإضافة إلى جوانبه الإنسانية²، مما حدا ببعض اللسانيين إلى إخراجها من دائرة الدراسة العلمية للغة، كما اختلف البعض في حدودها، أتنتهي عند حد الدلالة الأصلية والحقيقية، أم تشتمل أيضاً، الدلالات المشتقة والمتفرعة عنها، والمجازية أيضاً؟ إلى حد أن الكثير منهم يعد المعاني الهامشية عنصراً من عناصر المعنى المعجمي. ويمكن القول إن دراسة الدلالة المعجمية كانت ولا تزال تواجه مجموعة من الصعوبات، نحاول تحديد أهمها في النقاط التالية:

1- صعوبة تحديد معنى الكلمة (المفردة) والتي تعد الوحدة الأساسية للمعجم، فدراسة المعنى المعجمي دراسة علمية، لا بد من تحديد دقيق لمعنى الكلمة، وإذا كان ذلك ممكناً في المحسوسات، فإنه يصعب تحديده في المعنويات، فتمكننا مثلاً أن نحدد معنى كلمة (الملح) بالرجوع إلى علم الكيمياء، لتحديد مفهومه العلمي ومكوناته، فهو كلوريد الصوديوم، فإن كلمات مثل الحب، الكره، السعادة، الحرية، وغيرها من الكلمات تدل على معان مجردة يصعب تحديدها بدقة.

¹ مقدمة في دراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص 70.

² الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص 183.

2- شيوع ظاهرة الاشتراك اللفظي، مما يجعل المعجم يحوي على مجموعة من المعاني المتعددة للمفردة الواحدة، والذي نجد له بعض الآثار السلبية، منها "ما قد تجده من تشويش يعوق التفاهم، أو يلقي ظلالة من غموض المعنى، ويترتب عن ذلك صراع بين المعنيين أو المعاني يحمل نتائج لغوية هامة قد تتصل بوجود الكلمة ذاتها"¹.

3- خضوع دلالة الكلمات للتطور والتغير عبر الأزمنة والعصور، فكنا يعلم كيف يتحول المعنى تحولا مقصودا أحيانا، ويتطور تطورا عاديا أحيانا أخرى.² فمعظم المصطلحات العلمية والفنية محول عن معان لغوية عامة إلى معان اصطلاحية خاصة، عن طريق القصد والتعمد، كما أن تطور الدلالة من عصر إلى عصر يعتبر صدى لتحول اجتماعي، وهذه العرفية في الاستعمال، وكل ما يتصل بها من مشكلات تعتبر قيادا على مداخل المعجم.³

4- قد يظن البعض أن المعجم يمدنا بالمعنى الدقيق "للكلمة" أو الكلام، وهذا تصور خاطئ، لأن "المعنى المعجمي" ليس كل شيء في إدراك معنى الكلام، فثمة عناصر "غير لغوية" ذات دور في تحديد المعنى، بل هي جزء أو أجزاء من معنى الكلام؛ وذلك كشخصية المتكلم وشخصية المخاطب، وما بينهما من علاقات، وما يحيط بالكلام من ملابسات، فضلا عن حضور شخصيات أخرى غير المتكلم وغير المخاطب، وعلاقتهم بهما.⁴

وبالتالي فإن دلالة الكلمة باختلاف السياق الذي تقال فيه، لا يمكن تحديدها إلا من خلال حالة المتكلم ومزاجه وثقافته، ثم طبيعة علاقته بالمتحدث إليه، وكذلك بطبيعة الموقف كله الذي لا يمكن للمعجم -مهما بلغت دقتها- أن تسجله.⁵

5- إن مسألة المجاز بأنواعه تزيد مشكلة الغموض في المعجم، ومن المعروف أن كلمات اللغة دائما وفي كل مجتمع أقل بكثير من تجارب هذا المجتمع، فلو أن المجتمع اكتفى باستخدام الكلمات في معانيها التي وضعت لها ابتداء، لأصبحت تجاربه التي تعبر

¹ علم الدلالة، د أحمد مختار عمر، ص 183-184.

² للتوسع في تغيير المعنى ينظر: تطور الدلالة المعجمية، من هذا البحث.

³ اللغة العربية معناها ومبناها، د، تمام حسان، ص 322.

⁴ الكلمة بين المعجم والسياق، هند محمد، ص 111.

⁵ ينظر: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، ص 263.

عنها اللغة محدودة، ولضاع معظم تجارب المجتمع في متاهات النسيان، لأن "الكلمة عقل المعنى، والمعنى الشارد بلا عقل لا بد له أن يضل ويختفي ويضيع إلى الأبد"¹، ولذلك كان لابد من حل لهذه المشكلة في اتجاهين:

أ- محاولة إثراء اللغة بإيجاد كلمات لمعاني التي لم يعبر عنها، ولم توضع لها كلمات من قبل، وهو ما يسمى بالوضع والاصطلاح.

ب- محاولة الانحراف بالمعنى العرفي للكلمة إلى معان أخرى فنية بيانية، لتتجه إلى الرمز والأسطورة، والاستعارة والمجاز، وما إلى ذلك، وهذه المعاني المجازية لا يمكن أن يحصرها معجم مهما جهد أصحابه في ذلك.

غير أن هذه المعاني الفنية المجازية حين يكثر ترديدها مع الألسنة، ويطول أمدها في الاستعمال يميل الناس إلى اعتبار دلالتها على سبيل الحقيقة، ومن ثم يصبح معنى الكلمة متعددًا وتُرصد لها هذه المعاني المتعددة في المعجم²، فتكون الكلمة بين جلدي المعجم محتملة لكل معانيها المعجمية المختلفة المنشأ، حتى توضع في سياق يحدد واحدا من هذه المعاني³.

6- تعدد معاني الكلمة واختلافها باختلاف البيئة الاجتماعية، أو باختلاف وجهات نظر الجماعة اللغوية الواحدة حول تعريفها الدقيق⁴، فكلمة (الجذر) مثلا تعني جذر النبات، للفلاح، وجذر العدد لعالم الرياضيات، وجذر الكلمة لعالم اللغة، وغير ذلك، وهذا يعود إلى استعمال اللفظ الواحد في مجالات مختلفة، كما أن اللهجات المختلفة قد تستعمل اللفظ ذاته ولكن بطرق مختلفة.

والسبب يعود إلى أن الألفاظ محدودة رياضيا، أما المعاني ففي تزايد، وتطور مستمرين، لذلك فإن أية لغة من لغات العالم لا يتصور لها أن تسمى التجارب الإنسانية،

¹ اللغة العربية، معناها ومبناها، د تمام حسان ، ص 319-320.

² ومن هذه الأمثلة ألفاظ نقلت عن معناها الأصلي إلى معان مجازية أخرى لعلاقة المشابهة. كلفظة "الهلال" الذي يطلق على هلال السماء، وهلال الصيد وهلال النعل، وهلال الإصبع المطيف بالظفر... ينظر: فقه اللغة، وافي، ص 190. وللتفصيل ينظر تطور الدلالة المعجمية من بحثنا هذا.

³ ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها، د تمام حسان ، ص 320.

⁴ ينظر: علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات، أ د يحيى عابنة، ود آمنة الزعبي، ص 86.

لتوالي حدوث تجارب إنسانية جديدة باستمرار - فإن أية لغة محلية لا يمكن أن تنظم هذه التجارب جميعاً، لأنه "يكاد يكون لكل إنسان معجم خاص يغير معجم الآخر ينبغي مراعاته مرتبطاً بمجتمعه"¹.

7- ارتباط اللغة بالموافق المختلفة والسياقات الاجتماعية والثقافية والنفسية، مما يصعب علينا حصر الدلالة المعجمية للمفردة، هذه الدلالة التي يتداخل معناها مع عناصر أخرى، كالمعنى التضميني، والمعنى الأسلوبي، والمعنى الإيحائي... الخ.

8- تعدد الألفاظ التي تطلق على المعنى الواحد، فيما يسمى بالترادف، إذ أن الجماعات تختلف بيئاتها فتختلف مسمياتها، فإذا كانت بيئة ما تسمى "الجمل" بهذا الاسم فإن بيئة أخرى تسمى بهذا المسمى "اللاما"، وبيئة ثالثة تسميه "الفيل"، وكذلك قد تسمى بيئة من البيئات طعاماً لا يكون معروفاً للبيئة الأخرى، ومثل ذلك العادة والآلة و التقليد وأنواع التجارب المختلفة.

وهذه الظاهرة تساهم في تضخم المعاجم، نتيجة الجمع بين اللهجات المختلفة في معجم واحد، مع عدم الفصل بين حالة الثبات في اللغة، وحالتها التاريخية التطورية. ومن أجل هذه الصعوبات وغيرها، أخرج (بلموفيد) وأتباعه المعنى من دراسات علم اللغة بالطريقة العلمية المقننة، من حيث كان المعنى -على حد تعبيره- "أضعف نقطة في الدراسة اللغوية"².

غير أن علماء المعاجم يؤمنون بإمكانية دراسة الدلالة المعجمية دراسة علمية، كغيرها من أنواع الدلالة، رغم الصعوبات التي تواجههم، خاصة بعد استفادتهم من النظريات اللسانية الحديثة، كالنظرية التحليلية، حيث يتجه الفكر اللغوي الحديث في تحليله لدلالة الكلمة إلى ما يشبه تحليل العناصر الطبيعية إلى مكوناتها الأولى³.

¹ الكلمة بين المعجم والسياق، هند محمد، ص 117.

² علم الدلالة، د أحمد مختار عمر، ص 24.

³ الكلمة (دراسة لغوية معجمية)، د حلمي خليل، ص 103. نقله عن Leech, op, p, 98

وفي هذا المنهج تعرف كل كلمة على أساس مكوناتها أو ملامحها التمييزية، باعتبار معنى الكلمة هو مجموع عناصرها الدلالية ذات العلاقة المتبادلة¹.

ويتم ذلك باتباع الخطوات الإجرائية التالية:

1- أول خطوة يتخذها الباحث هي استخلاص مجموعة من المعاني (بصورة مبدئية) تبدو الصلة القوية بينها، بحيث تشكل مجالا دلاليا خاصا، نتيجة تقاسمها عناصر تكوينية مشتركة. ومثال ذلك كلمات: أب - أم - ابن - بنت - أخت - أخ - عم... فكلها تتقاسم قابلية التطبيق على الكائن البشري، وتتعلق بالشخص الذي يتصل بآخر، إما عن طريق الدم أو المصاهرة .

2- ويعقب ذلك تقرير الملامح التي تستخدم لتحديد المحتويات التي تستعمل للتمييز، وهي بالنسبة للكلمات السابقة ستكون ملامح: الجنس، والجيل، والانحدار المباشر، وقرابة الدم أو المصاهرة .

3- ويأتي ذلك تحديد المكونات التشخيصية لكل معنى على حدة، حتى نقدر على القول بأن معنى أب -مثلا- يتميز بتملكه للملامح أو المكونات كذا وكذا...

4- وأخيرا توضع تلك الملامح في شكل مشجر أو جدول، على النحو التالي².

¹ علم الدلالة أحمد مختار عمر، ص122 نقله عن Learning about Linguistics ص125.

² المرجع نفسه، الصفحة ذاتها، نقله بتصريف عن Componential ص57،56.

| | | | | | | | | | | | |
|--------------------------------|----|----|----|-----|------|------|-----|------|-------------|------|----|
| المكونات التشخيصية | أب | أم | عم | عمة | أخ | أخت | إبن | إبنة | إبن العم | زوجة | حم |
| الجنس ذكر=ذ أنثى=ث | ذ | ث | ذ | ث | ذ | ث | ذ | ث | ذ | ث | ذ |
| الجيل: 1+، 1-، نفسه | 1+ | 1+ | 1+ | 1+ | نفسه | نفسه | 1- | 1- | نفسه | نفسه | 1+ |
| الاتصال: مباشر=م، 1+، 2+ | م | م | 1+ | 1+ | 1+ | 1+ | م | م | 2+ | م | 1+ |
| القرباة: دم=د، مصاهرة=ص | د | د | د | د | د | د | د | د | د | ص | ص |

وإذا أردنا أن نحدد الملامح التكوينية للمعنى الرئيس لكلمة "أب" مثلاً، فإن ذلك يحتاج إلى متباينة هذا المعنى الرئيس لـ"أب" لمعاني الكلمات الأخرى الدالة على القرابة والواقعة في المجال الدلالي نفسه.

فمعنى "أب" يتباين مع "أم" في أن "أب" = ذكر "وأم" = أنثى و "أب" يتباين مع "ابن" في الإشارة إلى جيل مختلف (رغم اتحاد الجنس)... ويمكننا أن نعرف الأب على هذا بأنه مجموع خصائص أو مكونات هي: ذكر (من ناحية الجنس)، وجيل تال (فوق الذات)، وذو خط اتصالي مباشر (مع الذات)، ويتصل بقرابة الدم (من ناحية نوع القرابة)¹. وعمل هذه الطريقة الحديثة في دراسة المعنى المعجمي، يتمحور على ثلاثة خطوط عريضة، هي:

- 1- تحليل كلمات كل حقل دلالي وبيان العلاقات بين معانيها، حسب ما سبق.
- 2- تحليل كلمات المشترك اللفظي إلى مكوناتها، أو معانيها المتعددة.

¹ المرجع السابق، الصفحة ذاتها، نقله بتصريف عن Componential ص33.

3- تحليل المعنى الواحد إلى عناصره التكوينية المميزة¹.

لكن هذه الطريقة يمكن أن تحل بعض إشكال الترادف والاشتراك، دون الإشكالات المطروحة سابقا، كما أنها طريقة تواجه هي الأخرى مشكلات دلالية كثيرة على صعيد تطبيقها في المعاجم، يمكن أن نعود إليها في الفصول اللاحقة.

3- خصائص الدلالة المعجمية:

لعل أبرز خاصية من خصائص الدلالة المعجمية ما يسمى بعرفية المعنى المعجمي، وهذا ناتج عن كونها وضعية، حيث "يتوقف العلم بالمدلول بعد سماع الدال، على العلم بالمواضعة عند القوم الناطقين بالدوال"² والدليل على ذلك أن لكل جماعة لغوية مواضعات تختلف عن الجماعات الأخرى.

ومن الخصائص البارزة أيضا كون المستوى المعجمي نظاما مفتوحا، على عكس الأنواع الأخرى، حيث "يفرق عدد كبير من علماء اللغة، بين الوحدات النحوية Grammatical Units والوحدات المعجمية Lexical Units، على أساس أن الوحدات النحوية عبارة عن مجموعة مغلقة Closed Set³، بمعنى أن الأولى قابلة للاقتراض والتعريب، أو وضع مفردات أو دلالات جديدة، أما الوحدات القواعدية، فهي ثابتة -نسبيا- في اللغة الواحدة.

بالإضافة إلى ذلك يتميز المعنى المعجمي عن المعنى الوظيفي، الذي تختص به الدلالة الصرفية والنحوية وغيرهما، "لأن المعنى الوظيفي غالبا ما يحدد بوسائل سلبية، هي ما سميها بالقيم الخلفية، أما وسيلة المعنى المعجمي فإيجابية، تقوم -بعد تعيين الهجاء والنطق- على تحديد الكلمة تحديدا (غراماتيقيا) في مبدأ الأمر، ثم شرحها من بعد ذلك من وجهتي النظر التاريخية والاستعمالية الحاضرة، مع الدخول إليها من مداخل مختلفة، والاستشهاد على كل مدخل"⁴.

¹ المعنى اللغوي، دراسة عربية مؤصلة نظريا وتطبيقيا، للأستاذ الدكتور، محمد حسن حسن جبل. 121.

² دلالة الألفاظ عند الأصوليين، د محمود توفيق محمد سعد، ص 11.

³ مقدمة في دراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص 78.

⁴ اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 120-121.

وهذا ما ذكره ابن جني منذ قرون بقوله: "وإنما جعلت الألفاظ أدلة على إثبات معانيها لا على سلبها... ومن ذلك قولهم للسلم: مرقاة، وللدرجة مرقاة، فنفس اللفظ يدل على الحدث الذي هو الرقي، وكسر الميم يدل على أنها مما ينقل ويعتمل عليه وبه كالمطرقة، والمنزر والمنجل..."¹.

ومن خلال الظواهر الدلالية التي يتميز بها المعجم، من ترادف واشتراك وتعدد عناصر المعنى المعجمي، تتضح لنا "طبيعة المعجم وتعددده واحتماله"²، ومن خلال ذلك يحدد المحدثون من اللغويين "ثلاثة خصائص للمعنى المعجمي، تعد من ابرز خصائص هذه المعنى، تلك هي أنه: 1- عام 2- متعدد 3- غير ثابت"³.

فللكلمة معنى عام في المعجم، ذلك لأنها ليست في سياق محدد، إذ السياق هو الذي يحدد هذا المعنى العام ويقيده.

وأما كون معنى الكلمة متعدد في المعجم، ذلك لأنها تصلح للدخول في سياقات متعددة، فيعطيها كل سياق معنى، ومن هنا يكتسب صفة التعدد.

وهاتان الصفتان من صفاته تقود كل منهما إلى الأخرى، فالكلمات في المعجم توصف بأنها "مفردات"، وإن تعدد الكلمة في المعجم يرجع إلى صلاحيتها للدخول في أكثر من سياق، وثبوت ذلك لها يأتي تعدد معناها واحتماله في حالة الأفراد⁴.

وهو معنى غير ثابت لأن دلالة الكلمة تتعرض للتغير، فيصيبها التعميم أو التخصيص أو الانتقال، وقد تسمو دلالتها وقد تتحط وهذا التغير يدرسه علماء اللغة تحت ما يسمى بالتغير الدلالي، وسوف نتعرض له في هذه الدراسة فيما بعد.

ومن خصائصها أيضا كون هذه الدلالة "تختلف باختلاف الأجناس واللغات واللهجات، سواء من حيث الدوال أو الألفاظ، وتركيبتها الصوتية، أو من حيث المدلولات، وطرق تصنيف المفاهيم وتقسيماتها الجزئية، ومثال ذلك اختلاف اللغات في تصنيف حقل الألوان،

¹ الخصائص، لابن جني، ج3، ص69-70.

² اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، ص319.

³ مقدمة في دراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص83.

⁴ ينظر: الكلمة بين المعجم والسياق، هند محمد، ص118.

وحقل الحرارة والبرودة، وحقل فترات النهار، وغير ذلك، مما ينتج ظاهرتين معجميتين، هما: التزيد والحشو، والفجوات المعجمية¹.

ومن الممكن أن نضيف خاصية وصف بها بعض اللغويين الدلالة المعجمية ومنهم الدكتور تمام حسان، وهي أنها **جامدة وصامتة**، والذي يحركها ويبعث فيها الحياة هو الاستعمال، ويمكن فهم ذلك من خلال فهم حقيقة أن المعجم عنصر من عناصر اللغة، واستعمال مفرداته في سياقاتها المختلفة هو ما يسمى بالكلام، والفرق بين "مفهومي" اللغة والكلام". كما عرضها علماء اللغة قديما وحديثا، هو أن اللغة مجموعة من الأنظمة والعلاقات، والكلام هو النطق أو الكتابة بحسب قواعد هذه الأنظمة والعلاقات.

ومن المعروف أن اللغة باعتبارها نظاما أكبر لا بد أن تكون صامتة، لأن النظام لا ينطق، ولكن الذي ينطق هو الكلام في إطار هذا النظام، فالمعجم جزء من اللغة لا من الكلام، ومحتوياته الكلمات التي هي مختزنة في ذهن المجتمع، أو مقيدة بين جلدي المعجم، وهي صامتة في كلتا الحالتين. ومن ثم يكون المعجم صامتا كصمت اللغة، ويكون ذلك منسجما مع كونه جزءا من اللغة. وحين يتكلم الفرد يغترف منه هذا المعين الصامت فيصوّر الكلمات ألفاظا، ويصوغها بحسب الأنظمة اللغوية، فالمتكلم إذاً يحول من وادي القوة إلى وادي الفعل².

هذا بالنسبة للخصائص العامة، أما فيما يتعلق باللغة العربية فيستثنىها البعض بخصائص منها:

- (أ) أن الدلالة المعجمية أصبحت -بتسجيلها في المعاجم- منصوطة ملزمة لا تعدل إلا في أضيق نطاق في حدود تحرير يقوم به فقيه لغوي أمين.
- (ب) لا يضاف ولا يثبت في اللغة معنى جديد لم تذكره المعاجم إلا بحجة صحيحة (شاهد صحيح مما يحتج به أو يورده شراح الشعر المحتج به وبهم مقطوعا به لا يتطرق إليه احتمال)، أو يضعه أو يجيزه أحد مجامع اللغة العربية.

¹ ينظر: علم الدلالة، د أحمد مختار عمر، ص 258-263

² ينظر: محاضرات في علم اللسان العام، فيردناند دي سوسير، ص 28-34. وينظر: دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص 35.

(ج) كذلك تتميز المعاني المعجمية العربية بأنها ثابتة زمنياً، وعامة أو موحدة، وقد يتطور معنى مفردة لظروف ثقافية أو حضارية، ولكنه يظل تطوراً للمعنى القديم؛ لأنه متولد عنه، ففي الغالب لا يتغير تغيراً كلياً.

(د) كذلك تتميز المعاني المعجمية في العربية بأنها تتعدد بتعدد مفردات الجذر وعباراته (مع الاحتفاظ - عادة - بقسط من المعنى مشترك يربطه بالمعنى العام للجذر). وتعدد المعاني بتعدد المفردات هو الأصل، ولكن يمكن أن تأتي مفردات من جذر واحد مختلفة الصيغة لمعنى واحد بعينه.

(هـ) كذلك يمكن أن تعبر الكلمة نفسها - أي بنفس صيغتها - عن معانٍ كثيرة (والأصل في هذه الحال أن تكون تلك المعاني متجانسة).

(و) وكثيراً ما يختلف تعبير المعاجم عن معنى المفردة أو العبارة عينها اختلافاً حقيقياً (فتكون هناك معانٍ كثيرة محتملة، ولكن المفروض أن لا يثبت منها إلا ما له شاهد صحيح أو سند موثوق به)¹.

4- القيمة اللغوية للدلالة المعجمية:

لقد أشارت بعض الدراسات اللغوية الحديثة إلى قصور **المعنى المعجمي** "في الوصول إلى الدلالة اللغوية، التي تفضي إليها المفردة اللغوية، أو التركيب اللغوي، استناداً إلى مجموع المعاني المعجمية التي تشكله"². والمدلول الذي تشير إليه الكلمة أو الدال في المعجم هو الذي يسمى **"المعنى المعجمي"** وهو - عند هؤلاء - المعنى الذي نجده في المخزون المعجمي المشار إليه، دون نظر إلى المرافقات اللغوية، التي تضيف على المفردة دلالات جديدة، أو ربما غيرت المعنى المعجمي إلى معنى لا يمكن للمعجم أن يؤديه³.

¹ المعنى اللغوي، دراسة عربية مؤصلة نظرياً وتطبيقياً، للأستاذ الدكتور، محمد حسن حسن جبل، ص 193.

² ينظر: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، د محمود السعران ص 263 وما بعدها.

³ علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات، أ د يحيى عباينة، ود آمنة الزعبي، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 2005م، ص 83.

كما ذهب بعض علماء الدلالة إلى أن الجملة هي الوحدة المعبرة لا الكلمة، وما الكلمة إلا جزء من الجملة، وبالتالي لا تكتسب الكلمة معناها إلا داخل التركيب في سياق ما، ومعنى الجملة كما هو معلوم ليس مجموع معاني الكلمات المفردة، ولكنه المعنى الحاصل من ائتلاف هذه الكلمات فيما بينها¹.

وقد ردّ المعجميون على من ذهب إلى هذا الموقف السلبي من هذا النوع من المعنى، فذهب محمود السعران -انطلاقاً من رأي العلماء الغربيين- إلى أن من يعتقد أن المعنى المعجمي مقصور على تلك اللغات التي وضع أبنائها لها معاجم مكتوبة ما هو إلا مبتدئ، لأن المعنى المعجمي ليس كل شيء في إدراك معنى الكلام، بل ثمة عناصر غير لغوية ذات دخل كبير في تحديد المعنى...²

ويعطي لنا مثالا مما جاء في بعض الاستعمالات اللغوية العربية القديمة، وهو كثير جدا، على سبيل المثال لا الحصر قولهم: وَجَرَ صدره إذا اشتد حقدّه على آخر، فالوحر في هذا التركيب من الدويبة المعروفة (الوحرة)، وهي دويبة حمراء تلتصق بالأرض، فإذا غاب هذا المعنى عن أبناء اللغة أو دارسيها فإن المعنى الذي يمكن الوصول إليه لا يفضي بالضرورة إلى المعنى المراد...³.

وبغض النظر عن الانتصار للتوجه اللساني الأول أو الثاني، فإن كثيرا من اللسانيين يقللون من شأن هذا الاختلاف، ويعتبرون أن التوجهين يكمل الواحد منهما الآخر، وما هذا الاختلاف في الحقيقة إلا اختلاف في مستوى التحليل، وبفرض معنى الكلمة المقنن بالإمكان إنتاج الجمل غير المقننة، وفهمها، ويعود الفضل إلى التراكيب من جهة وإلى مصاحبة الكلمات co-occurrence من جهة أخرى. ولا يخفى أن المهتمين بدلالة الجملة يعتمدون على دلالة الكلمة المفردة، وهم يأخذون هذه الدلالة من القاموس، وأن المهتمين بدلالة الكلمة

¹ الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص 203.

² علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، د محمود السعران، ص 263.

³ علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات، أ د يحيى عابنة، ود آمنة الزعبي، ص 84.

لا مناص لهم من الأخذ بعين الاعتبار الدلالات المختلفة التي يمكن أن تتضمنها الكلمة الواحدة"¹.

فالمعاني السياقية للمفردة الواحدة مهما اختلفت دلالاتها السياقية والوظيفية، فإن الموجه الرئيس لهذه الدلالات كلها هو المعنى المعجمي، ومثال ذلك كلمة "نقطة"، فإن معناها العام هو "علامة مستديرة صغيرة جدا على سطح مستو"، وهي بمعنى: "العلامة الصغيرة تجعل فوق الحرف وتحتة لتمييزه، في قولنا "وضع على الحرف نقطة"، وبمعنى القطعة، في قولنا: "ليس في الأرض نقطة من كلاً"، وبمعنى الأمر، والقضية في قولنا: "اختلف العالمان في نقطة"².

وفي هذا المثال نميز بين نوعين من دلالة مفردة "نقطة"، دلالة معجمية عامة وأصلية، وهي دلالة وضعية، يتفق عليها جميع أفراد الجماعة اللغوية، ودلالة خاصة فرعية وهي دلالة استعمالية، وتختلف من سياق إلى آخر، ولكن استعمالها مرتبط بالمعنى الأصلي بشكل أو بآخر.

وتظهر قيمة الدلالة المعجمية أكثر لو عرضنا المثال التالي: لو قال أحد منا عبارة: (فعل الفاعل مفعولاً)، فرغم توفر الصيغ الصرفية الصحيحة، والتركيب النحوي السليم، سيتساءل المستمع، ما نوع الفعل الذي قام به الفاعل، ومن هو الفاعل، وماذا فعل؟ ولكننا لو أدخلنا الدلالة المعجمية في العبارة السابقة وقلنا (أكل الولد تفاحاً)، لصار المعنى واضحاً، وحقق الكلام فائدة. لأننا سنميز بين هذا المعنى، واحتمالات كثيرة لهذه الصياغة، مثل: (سرق اللص منزلاً).

وبالتالي فإن للدلالة المعجمية قيمة كبيرة، ودور هام، وتأثير كبير على المستويات الدلالية الأخرى، فمن شروط معرفة دلالة التركيب معرفة دلالة كلماته، وتأتي دلالة الكلمة من صياغة التركيب وبنيتها، والسياق الذي ترد فيه، فكل كلمة دلالة وطريقة استعمال؛ وعلى أساس معرفة دلالة الكلمة في السياق يتم التوصل إلى معنى التركيب.

¹ الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص204. نقلا عن Pottier (sous direction), Le

langage CEPL, p.446.

² مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، ص35+ الهامش الصفحة نفسها.

فعدم معرفة معنى الكلمة، يعيق فهم معنى التركيب الذي وردت فيه، ولهذا مست الحاجة إلى معاجم اللغة، التي أسهمت في الكشف عن المعاني المجهولة، وتوضيح المعاني الغامضة¹. ولعل أحسن دليل على ذلك، حاجتنا لفهم دلالات مفردات أو مصطلحات، في نص قديم، وحتى نص حديث، إلى معجم من المعجمات المدونة، بل نحن مازلنا بحاجة إلى معجمات أكثر حداثة وتطورا.

وبصفة عامة تتلخص قيمة الدلالة المعجمية أو المعنى المعجمي، في كونه "شطر اللغة الأساسي المقابل للألفاظ، وهو محور التعامل باللغة، وهو الأصل من بين أنواع المعاني؛ لأنه الذي وضع اللفظ له أول الأمر"²، فالدلالة المعجمية هي وسيلة التفاهم بين الناس، لكونها تمثل جوهر العملية الدلالية للغة الإنسانية لأنها تمثل جانبها الرمزي.

وهذه القيمة التي يبيها للدلالة المعجمية، لا تنقص من قيمة الدلالة في المستويات اللغوية الأخرى، ذلك أن اللغة كل متكامل البناني، ولا يمكن تفضيل العنصر عن الآخر.

كما لا يمكن إغفال الجوانب الأخرى، "من جوانب نفسية وأخرى منطقية أو فلسفية، أما الجوانب النفسية فهي متعلقة بطبيعة الدليل، وإدراك المتكلم المستمع له، وعلاقة الكلمة بالواقع، وعلاقة اللسان بصفة عامة بالفكر، وأما الجوانب المنطقية فتتمثل في مدى مطابقة الواقع اللساني للمادي، وكيف يدل الدليل على الشيء، وما هي العلاقة الرابطة بين الدال والمرجع أو بين الاسم ومسماه"³، بالإضافة إلى دور الجوانب الاجتماعية والثقافية.

ولا تقتصر قيمة هذه الدلالة على الصعيد اللغوي فحسب، بل تتعدى قيمتها إلى أبعاد حضارية، فالكلمات المعجمية "يمكن أن تتشكل رؤية العالم في لسان معين، وهي توحى بالإرث الثقافي والتاريخي لأمة معينة"⁴، وهذا ما يؤكد التراث اللغوي العربي، من خلال الزخم الهائل من المعجمات، التي كانت ولا تزال مصدرا معرفيا لا غنى عنه في أي مجال من مجالات الحياة.

¹ اللغة العربية (مستوياتها وتطبيقاتها)، د، محسن علي عطية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، 2009م، ص293.

² المعنى اللغوي، دراسة عربية مؤصلة نظريا وتطبيقيا، للأستاذ الدكتور، محمد حسن حسن جبل. ص189.

³ الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص204.

⁴ المرجع نفسه، ص183.

الباب الثالث: الدلالة المعجمية
وصناعة المعاجم

الفصل الأول: نشأة الدرس المعجمي وتطوره عند العرب
الفصل الثاني: مصادر الدلالة المعجمية وطرق تعريفها عند العرب

الفصل الأول
نشأة الدرس المعجمي وتطوره عند العرب

I- مرحلة الدرس المعجمي الشفهي:

1- الرسول -ص- ودلالة ألفاظ القرآن الكريم وحديثه الشريف:

كان العرب أولوا بيان فاضل، وفهم بارع، فتفاخروا بذلك بين الأمم، حتى أنزل الله -عز وجل- معجزته الكبرى "قرآنا عربيا" على نبيه العربي الأمي، محمد -صلى الله عليه وسلم- أعجز به بلاغة البلغاء، وفصاحة الفصحاء، ولم يستطع أحد منهم، أن يأتي ولو بمثل أصغر سورة منه.

وكانت هذه المعجزة السبب الأول والمباشر في ظهور الدراسات اللغوية عند العرب، مرتبطة بالدراسات الدينية في بداية نشأتها، حيث تناولوا "لغتهم بالدراسة منذ فجر حضارتهم، فرويت عن الرسول وصحابته الأقوال والأحكام التي تتعلق بها"¹، وتدعو إلى تعلم العربية وتعليمها.

ولما أنزل القرآن عربيا مبينا، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا، لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف، الآية 02]، وقال في موضع آخر: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء، الآية 195]، فقد جاء على سنن العرب وأساليب كلامهم؛ ولما كان اللسان العربي أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، وما نعلم أحداً يحيط بجميعها²، قال بعض الفقهاء - "كلام العرب لا يحيط به إلا نبي"³، فمن الطبيعي أنه لم يتساو القوم في فهمهم لألفاظ القرآن ومعانيه، وكان أحسنهم له فهما نبي الهدى، الذي كان مرجعهم في تفسير ما غمض عليهم، ولم تصل إليه أفهامهم من دقائق اللغة⁴، وغريبها، ومستحدثها من الألفاظ والمعاني، كيف لا وقد كانت تلك رسالته الكبرى، قال عز وجل، وهو يخاطب نبيه -صلى الله عليه وسلم-: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ، وَلَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾ [النحل: الآية 44].

¹ المعجم العربي، نشأته وتطوره، الدكتور حسين نصار، ج1، ص1.

² تهذيب اللغة، الأزهرى، ج1، ص4.

³ الصاحبى فى فقه اللغة، لابن فارس، ص49.

⁴ المعجم العربي نشأته وتطوره، الدكتور حسين نصار، ج1، ص26.

وقد أدى النبي -صلى الله عليه وسلم- دوره في أداء رسالته على أكمل وجه، كما كان له دور كبير في إثراء مفردات العربية ودلالاتها -وهو الأمر الذي يعيننا في هذا المقام- وذلك من الوجهين الآتيين:

الأول: نقل اللفظ من معنى إلى آخر.

الثاني: وضع اللفظ وضعاً بعد أن لم يكن¹.

أما عن الوجه الأول: فعلى حد تعبير ابن فارس: "كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم، فلما جاء الله تعالى بالإسلام حالت أحوالهم سُخْت دِيَانَاتٍ، وَأَبْطَلتْ أُمُورٌ، وَذُقَلتْ مِنَ اللُّغَةِ أَلْفَاظٌ مِنْ مَوَاضِعَ إِلَى مَوَاضِعَ أُخَرَ، بِزِيَادَاتٍ زِيدتْ، وَشُرَائِعَ شُرِعتْ، وَشُرَائِطُ شُرُطتْ، فَعَفَّ الْآخِرُ الْأَوَّلُ"². فلقد زاد القرآن الكريم هذه اللغة ثراءً، بما طرحه من المعاني الجديدة وبما نقله من الألفاظ عن معانيها الأصلية، وجعلها معبرة عن المعاني الجديدة، وبذلك يكون القرآن قد ألهى اللغة العربية لاستيعاب التعبير عن الحضارة الجديدة ذات المفاهيم الجديدة.

وبذلك بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الحضارة انعكس على اللغة العربية، إذ هي وعاء للفكر ودليله، ومن الطبيعي أن تتطلب هذه الحضارة الإسلامية مادة لغوية جديدة تغاير معاني الألفاظ المعهودة قبل الإسلام، للتعبير عن المعاني الجديدة تستمد معانيها من لغة القرآن والأحاديث النبوية، وهكذا نشأت طائفة من المفردات الإسلامية سماها العلماء بعد ذلك "المصطلحات الإسلامية"³.

وتعود نشأتها -كما يقول الدكتور محمد ضاري حمادي- إلى زمن الرسول -صلى الله عليه وسلم- ويعود أمر ظهورها بمعانيها الجديدة التي لم تعهدها العرب قبل ذلك، إلا أن

¹ ينظر: دلالة الألفاظ الإسلامية في الأحاديث النبوية، صباح بنت عمر بنت محمد حليبي، رسالة دكتوراه، إشراف د عليان بن محمد الحازمي، جامعة أم القرى، قسم اللغة العربية، 1420-1421هـ، ص78.

² الصاحبى في فقه اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، ص77.

³ تتداخل المصطلحات العلمية بين المحدثين واللغويين والفقهاء، الدكتور محمد علي الزركان. مجلة التراث العربي، 1999، ص19. ع77. ص47.

رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لما بين ما في آيات القرآن من إجمال، فسر بعض الألفاظ بغير معانيها اللغوية، وبين أن المراد منها حقائق شرعية، فصلها بأقواله وأفعاله¹. ومن هذه الألفاظ ذات الدلالات الجديدة: المؤمن، والمسلم، والكافر، والمنافق، فالعرب إنما عرفت المؤمن من الأمان، والإيمان، هو التصديق. وكذلك الإسلام والمسلم، وإنما عرفت منه إسلام الشيء، ثم جاء في الشرع من أوصافه ما جاء، وكذلك كانت لا تعرف من الكفر إلا الغطاء والستر.

فأما المنافق فاسم جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروه، وكان الأصل من نفاق² اليربوع، ولم يعرفوا في الفقه إلا قولهم: فسقت الرطبة، إذا خرجت من قشرها، وجاء الشرع بأن الفقه الإفحاش في الخروج عن طاعة الله تعالى³، وغير ذلك. وقد كان الرسول -صلى الله عليه وسلم- يطرح على الصحابة -رضوان الله عليهم- سؤالا ليخبرهم بالمعنى الجديد الذي أراده للفظ، فيقول -عليه الصلاة والسلام-: "ما تعدون الصرعة فيكم"، قال: "هو الذي يملك نفسه عند الغضب".

فنقله إلى الذي يغلب نفسه عند الغضب ويقهرها، فإنه إذا ملكها كان قد قهر أقوى أعدائه وشر خصومه⁴.

وأما عن الوجه الثاني: فمن فصاحة رسولنا الكريم "وحسن بيانه أنه قد تكلم بألفاظ اقتضبها ولم تسمع من العرب قبله، ولم توجد في متقدم كلامها، كقوله: "مات حتف أنفه"، وقوله: "حمي الوطيس"... وهي ألفاظ ذات عدد من هذا الباب، تجري مجرى الأمثال، وقد

¹ ينظر: الحديث النبوي الشريف، وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، محمد ضاري حمادي، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، العراق، ط1، 1982، ص124. أنفاقاء، والثفافة: إحدى جوة اليربوع يكتمها، ويظهر غيرها، فإذا أتى من جهة القاصعاء ضرب النفاقاء برأسه فانفق، أي خرج من نفاقائه، القاموس: (نفق).

³ الصحابي في فقه اللغة، ابن فارس، ص78-79. والمزهر، ج1، ص235.

⁴ ينظر: دلالة الألفاظ الإسلامية في الأحاديث النبوية، صباح بنت عمر بنت محمد حلي، ص78.

يدخل في هذا النوع إحدائه الأسماء الشرعية¹، التي لم ترد في القرآن الكريم، كالوضوء والاستتجاء والاستجمار والتثويب... الخ².

وقد كان لهذين الوجهين دور كبير في ظهور الألفاظ الغريبة التي استعصى فهمها عن الصحابة، بالإضافة إلى إمام النبي -صلى الله عليه وسلم- بلغة العرب، ليدعو قومه والناس كافة إلى دين الإسلام، "فقد يتكلم صلى الله عليه في بعض النوازل وبحضرته أخلط من الناس، قبائلهم شتى، ولغاتهم مختلفة، ومراتبهم في الحفظ والإتقان غير متساوية، وليس كلهم يتيسر لضبط اللفظ وحصره، أو يعتمد لحفظه ووعيه"³، فكانوا كثيرا ما يسألونه عن الألفاظ الغريبة التي ترد في حديثه الشريف.

إذ كان -صلى الله عليه وسلم- كثيرا ما "يستعمل كلمات كثيرة خفيت معانيها على الصحابة، وكان فيهم راسخون في فهم أسرار العربية، كعمر ابن الخطاب وعلي بن أبي طالب، وعبد الله ابن عباس -رضي الله عنهم-، حتى أن الإمام عليا قال: يا رسول الله، نحن بنو أب واحد ونراك تكلم العرب بما لا نفهم أكثره"⁴. وكان -عليه الصلاة والسلام- يشرح لهم تلك الكلمات.

ومثال ذلك: ما روي عن أبي هريرة، عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: "ألا أنبئكم بأهل النار؟ قالوا: بلى يا رسول الله، وقال: كل جَظٌّ جَظٌّ قال: ما الجَظُّ؟ قال: الضخم، وقال، وما الجَظُّ؟ قال: العظيم في نفسه"⁵.

وروى سهل بن معاذ عن أبيه أن رسول الله "صلى الله عليه وسلم" قال: "لا تزال الأمة على شريعة ما لم يظهر فيها ثلاث: ما لم يقبض منهم العلم، ويكثر فيهم الخبث، وتظهر

¹ غريب الحديث، أبو سليمان الخطابي، تح عبد الكريم إبراهيم العزايوي، جامعة أم القرى، ط2، 2001م، مكة المكرمة، ج1، ص66-67.

² دلالة الألفاظ الإسلامية في الأحاديث النبوية، صباح بنت عمر بنت محمد حليبي، المقدمة، ص خ.

³ غريب الحديث، أبو سليمان الخطابي، ج1، ص68.

⁴ ينظر: مقدمة الصحاح للجوهري، بقلم عباس محمود العقاد، ص1، 14، 47.

⁵ غريب الحديث، أبو سليمان الخطابي، ج1، ص66-67.

فيهم السقارة، قالوا: وما السقارة يا رسول الله؟ قال: بشر يكونون في آخر الزمان، تحيتهم بينهم إذا تلاقوا التلاعن"¹.

ومثاله -أيضا- ما رواه أبو عامر: "أن رجلا قال: يا رسول الله، من أهل النار؟ قال: كل قَعْرِيٍّ، قال: يا رسول الله، وما القعبري؟ قال: الشديد على الأهل، الشديد على العشرة، الشديد على الصاحب"².

وفي حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- "إن أحبكم إلي وأقربكم مجلسا مني يوم القيامة، أحسنكم أخلاقا، وأبغضكم مني مجلسا يوم القيامة، هم الثرثارون المتشدقون المتفهبون". قال الصحابة -رضي الله عنهم-: يا رسول الله، قد عرفنا الثرثارين والمتشدقين فمن المتفهبون؟ قال: "المتكبرون"³.

ولكثرة ما يرد من هذا ومن نظائره، يقول أبو عبيدة معمر بن المثنى: أعيانا أن نعرف أو نحصي، غريب⁴ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم"⁵.

ولا يكتفي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بشرح معاني الألفاظ الغريبة، بل كثيرا ما يبين لهم الفروق الدلالية بين الألفاظ التي يظن الصحابة -رضوان الله عليهم- أنها مترادفة، ومثال ذلك، ما روي أن أعرابيا جاء إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم- فقال: علمني عملا يدخلني الجنة، فقال: أَعْتَقِ النَّسْمَةَ وَفُكِّ الرِّقْبَةَ، قال: أوليسا واحدا؟ قال: لا، عتق النسمة أن تَفَّوَدَ بَعْتَقَهَا، وفك الرقبة أن تعين في شمنها"⁶.

ولما كان القرآن الكريم قد أنزل على سبعة أحرف، فقد اشتمل كثيرا من الألفاظ الغريبة، التي تحتاج إلى الشرح والتفسير، فكان الرسول -صلى الله عليه وسلم- يفسرها للصحابة كلما احتاجوا إلى ذلك، ومثال ذلك: ما رواه أحمد وابن حنبل والترمذي عن عدي

¹ مقدمة الصحاح، للجوهري، بقلم، عباس محمود العقاد، ص14.

² غريب الحديث، أبو سليمان الخطابي، ج1، ص66-67.

³ مقدمة الصحاح للجوهري، بقلم عباس محمود العقاد، ص14.

⁴ الغريب من الكلام إنما هو الغامض البعيد عن الفهم، كالغريب من الناس، إنما هو البعيد عن الوطن المنقطع عن الأهل، ومنه قولك للرجل إذا نحيت وأقصيته: أغرب عني، أي أبعد.

⁵ غريب الحديث، أبو سليمان الخطابي، ج1، ص69.

⁶ المصدر نفسه، ج1، ص67.

بن حاتم -رضي الله عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: المغضوب عليهم اليهود، والضالين النصارى... وأخرج البخاري والترمذي عن عدي بن حاتم -رضي الله عنه- قال: قلت يا رسول الله ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود أهما الخيطان؟ قال: إنك لعريض القفا إن أبصرت الخيطين، ثم قال: لا بل هما سواد الليل وبياض النهار¹.

ونلاحظ من المثال السابق أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- لا يكتفي بشرح معنى الكلمة القرآنية مفردة، بل كثيرا ما يربط معناها بالسياق القرآني، بنوعيه: السياق اللغوي للآية التي ترد فيها، ومثال ذلك تفسيره للفظة "الظلم" التي وردت في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾، بالشرك، مستدلا على ذلك بسياق لغوي آخر وردت فيه، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الشُّرْكَاءَ ظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾².

والسياق غير اللغوي، ومثال ذلك: تفسيره -صلوات الله عليه- قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: الآية 26]، بأن قرأ قوله تعالى: "للذين أحسنوا" وقال "شهادة أن لا إله إلا الله"، وقرأ "الحسنى" وقال: "الجنة"، وقرأ "زيادة"، وقال: "النظر إلى ربهم"³.
وخلاصة القول: إن للحديث الشريف نصيبا كبيرا في نشأة الدراسات اللغوية وبالخصوص المعجمية منها، والمتمثلة في شرح معاني المفردات العربية، لأن تفسير الرسول -عليه صلوات الله- لغريب القرآن والحديث، كانت تعتبر من الحديث في نشأتها الأولى، فما فسر القرآن منه لا يخرج عن كونه حديثا نبويا. ولذلك كانت كتب التفسير الأولى جزءا من كتب الحديث، ثم انفصلت عنها، ولكنها بقيت مصطبغة بمنهج الحديث، وسميت التفسير بالمأثور، حتى ظهر نوع جديد من التفسير يعتمد على شخصية المفسر واجتهاده⁴، ومن ذلك ذلك تفسير الصحابة رضوان الله عليهم.

¹ لغة القرآن الكريم د عبد الجليل عبد الرحيم، مكتبة الرسالة الحديثة ط1، 1981 عمان الأردن، ص 411-413

² مقدمة في تفسير الرسول -ص- للقرآن الكريم، محمد العفيفي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1986، ص 34.

³ المرجع نفسه، ص 36.

⁴ ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره الدكتور حسين نصار، ص 27.

2- الصحابة -ض- ودلالة ألفاظ القرآن والحديث.

أ- ابن عباس مؤسس مدرسة التفسير المعجمي لغريب القرآن.

هيأت ظروف الاتصال بالنبي صلى الله عليه وسلم - للصحابة منهلاً للمعرفة بألفاظ القرآن والحديث الشريف، فكانوا خير خلف له في تفسيرها وشرحها، من الناحية اللغوية، ونخص منهم بالذكر خلفاءه الأجلاء، الذين نجد لهم بعض اللفقات اللغوية، في شرح بعض ألفاظ القرآن الكريم، ومن ذلك أن أبا بكر رضي الله عنه - قال: "ومن العظيم أن علياً وعمر رضي الله عنهما - قد قالوا "القرء الحَيْضُ"، فهل يجترأ على تجهيلهما باللغة"¹.

ولعل الصحابي الجليل عبد الله بن عباس (ت67هـ) - رضي الله عنهما - أكثر اشتهاً من غيره في هذا المجال، حيث تحدثنا الروايات الإسلامية، بأنه كان يسأل عن معنى ألفاظ معينة من القرآن الكريم، فيفسرها للناس، ويستشهد على تفسيرها بأبيات من الشعر العربي²، وبذلك فقد "زاد من اجتهاده في تفسير الكتاب عنصراً لغوياً يستشهد عليه بالشعر العربي، وعنصراً تاريخياً يعتمد على بعض الأخبار"³.

ومن ذلك ما ذكره الزركشي أن ابن عباس قال: كنت لا أدري ما ﴿فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ﴾ [فاطر، الآية 01]، حتى أتاني أعرابيان يتخاصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، يريد: أنا ابتدأتها⁴. وما ذكره -أيضاً- أن ابن عباس قال: ما كنت أدري ما قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾ [الأعراف، آية 89]، حتى سمعت ابنة ذي يزن الحميري، وهي تقول: أنا أفاتحك، يعني أقاضيك⁵. عندئذ تأكد من المعنى اللغوي الدقيق والصحيح لهذه الكلمة القرآنية.

¹ الصحابي في فقه اللغة، لابن فارس، ص 65.

² ينظر: فصول في فقه اللغة العربية، د رمضان عبد التواب، ص 109.

³ ينظر تفسير الصحابي للقرآن د محمد رجب البيومي، مجلة التضامن الاسلامي (مجلة الحج سابقاً) ج 8، ع 2 شعبان 1407 هـ ص 9.

⁴ ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، دار الفكر، بيروت، ط 1، 2002، ج 3، ص 1536.

⁵ ينظر: ابن عباس رضي الله عنهما مؤسس علوم العربية، أ.د عبد الكريم بكار، ص 58. نقله عن البرهان: ج 2، ص 175 و 293.

واجتهاده في التفسير "تابع من معرفته التامة باللغة وأسرارها، ومع ما يعلمه من أسباب النزول، ومعرفة الوقائع ومعرفة بأحوال العرب وأهل الكتاب وعاداتهم، فلذلك كسب الثقة ولقي القبول على غيره من المفسرين"¹.

وقد سار على نهج ابن عباس، "أبان بن تغلب بن رباح الجريري، وكنيته أبو أميمة (ت141هـ)"، وكان فقيهاً، وإماماً لغويًا، ثقةً، واليه ينسب أول كتاب في "غريب القرآن"²، لذلك يعد من طلائع وضعة المعجم العربي، وأبو فيد مؤرخ السدوسي (ت195 أو 174هـ)³. لكنهما لم يبلغا الشهرة التي بلغها ابن عباس.

ومما روي عن شهرته في معرفة تفسير غريب القرآن: "أن رجلاً أتى ابن عمر يسأله عن معنى قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا... ﴾ [الأنبياء، الآية30]، فقال اذهب إلى ابن عباس ثم تعال فأخبرني، فذهب فسأله، فقال: كانت السماء رتقا لا تمطر، وكانت الأرض رتقا لا تتبت، ففتق هذه بالمطر، وهذه بالنبات، فرجع الرجل إلى ابن عمر فأخبره، فقال: كنت أقول: ما تعجبني جرأة ابن عباس على تفسير القرآن، فالآن قد علمت أنه أوتي علماً"⁴.

وقد أنشأ مدرسة التفسير بمكة المكرمة حيث "كان يجلس لأصحابه من التابعين يفسر لهم كتاب الله تعالى، ويوضح لهم ما أشكل من معانيه، وكان تلاميذه يعون عنه ما يقول، ويروون لمن بعدهم ما سمعوه منه"⁵، ومن تلامذته "يحيى بن يعمر، الذي وصفه الزبيدي بأنه "كان فصيحاً عالماً بالغريب"⁶، وبذلك أصبح ابن عباس المصدر الأول للرواية والمفسرين في هذا المجال.

¹ جهود الصحابة في اللغة، خالد بن صالح بن محمد العزاني، ص32.

² ينظر: مقدمة الصحاح، للجوهير، بقلم عباس محمود العقاد، ص48.

³ المعاجم العربية دراسة تحليلية، د عبد السميع محمد أحمد، دار الفكر العربي (د ط)، ص11.

⁴ تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تح مقبل هادي الوادعي وتلاميذه، دار الراجعية، الرياض، ط1، 1993، ج3/ص186.

⁵ ينظر: التفسير والمفسرون لمحمد بن السيد حسين الذهبي، مكتبة وهبة - القاهرة - ط6، 1995، ج1، ص111.

⁶ ينظر: رواية اللغة د عبد الحميد الشلقاني، دار المعارف، القاهرة، (د ط)، ص90، نقله عن طبقات الزبيدي.

ومن التفاسير التي امتلأت بأقواله "وأصبحت مصدرا من مصادر الدرس اللغوي عنده، تفسير ابن جرير الطبري الذي يعد -بحق- أجود التفاسير بالمأثور التي حثت على الإسناد، زد على ذلك أن صاحبه كان ذا قوة كبيرة في جوانب اللغة العربية"¹.

ومما ورد فيه، تفسير ابن عباس لقوله تعالى: ﴿وَوَاعِبَ أَتْرَابًا، وَكَأَسَا دِهَاقًا﴾ [سورة النبأ، الآيتين 33-34]، قال الطبري: قال ابن عباس لغلامه: اسقني دهاقاً، فجاء بها الغلام ملأى، فقال ابن عباس هذا الدهاق"².

و"المفردات في غريب القرآن" للراغب الأصفهاني، وهو مؤلف يهتم بالتحديد الدقيق لمعاني المفردات³، يستند إلى أقوال كثيرة معزوة لابن عباس.

ومثال ما ورد فيه، ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَأَيُّ لَأُظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء، الآية 102]، قال ابن عباس -رضي الله عنهما- يعني ناقص العقل. وفي قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا...﴾ [البقرة، الآية 286]، قال ابن عباس: إصرا: عهدا⁴. وجاء في القاموس، وبالكسر، العهد، والذنب والنقل⁵.

كما أفرد الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي كتابا سماه "معجم غريب القرآن مستخرجا من صحيح البخاري"، اعتمد فيه الألفاظ الغريبة التي جاءت في كتاب التفسير من صحيح البخاري، وفيه ما ورد عن ابن عباس.

ومثال ذلك: في قوله تعالى "والأرض وضعها للأنام" [الرحمن، الآية 10]، قال ابن عباس: الأنام الخلق⁶.

¹ جهود الصحابة في اللغة، خالد بن صالح بن محمد العزاني، ص 89.

² ينظر: جامع البيان، الطبري، ج 24، ص 169.

³ الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم د. محمد عبد الرحمان بن صالح الشايح مكتبة العبيكان الرياض ط 1، 1993 ص 100.

⁴ جهود الصحابة في اللغة، خالد بن صالح بن محمد العزاني، ص 251-263.

⁵ القاموس مادة (أصر) ج 1، ص 492.

⁶ معجم غريب القرآن، محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، (د ط) ص 9.

وليس كتاب من كتب غريب القرآن يخلو من آراء ابن عباس، بل والمعاجم اللغوية تعتمد في بعض مفرداتها لما أثر عنه في تحديد معنى المفردات¹، كما "ذكرت بعض كتب التاريخ -مثل تاريخ دمشق ومختصره وكذا تاريخ مدينة بغداد- بعضا من مناظراته وأقواله في جانب اللغة، وتفسيره بعض المفردات الغريبة التي أثبتها"². وكل هذا يظهر مدى تأثير تفسير ابن عباس في اللاحقين.

ويعد اللسانيون المحدثون صنيعة هذا صنيعا معجميا، فهو قد وقف على لغات العرب ودلالات مفرداتها³. لذلك نستطيع أن نعد تفسيره نواة للمعاجم العربية؛ خاصة تلك التي حملت اسم "غريب القرآن"⁴، كما سنرى في العناصر اللاحقة.

ب - منهج ابن عباس في تفسير غريب القرآن:

• تفسيره غريب القرآن بشعر العرب:

لما كان القرآن الكريم قد نزل بلغة العرب، وجرى مجاريهم في الخطاب، كان لابد لمن يتصدى لتفسيره تفسيراً دقيقاً من الاعتماد على العربية، وفهم أساليبها، والنفوذ إلى خصائص التعبير فيها، وتحديد مدلولات ألفاظها، لأن تحري الدقة في تحديد مدلولات الألفاظ هو الخطوة الأولى في فهم المعاني، وتفسير النصوص⁵.

وبناء على ذلك كان من أول الواجبات على المفسر أن يعرف دلالة الكلمات المفردة على التحديد، ولا تقتصر فائدة هذه المعرفة على تفسير القرآن الكريم، بل هي مفيدة في فهم الحديث النبوي الشريف، والنصوص العربية الأخرى الملزمة بدقة التعبير اللغوي⁶.

¹ ينظر: جهود الصحابة في اللغة، خالد بن صالح بن محمد العزاني، ص 251-268.

² المرجع السابق، ص 88.

³ ينظر: مقدمة الصحاح للجوهري، بقلم عباس محمود العقاد، ص 28.

⁴ ينظر: فصول في فقه العربية، د رمضان عبد التواب، ص 110. والمفصل في المعاجم العربية، الدكتور حمدي بخيت

عمران، مكتبة زهراء الشرق القاهرة - مصر، ط1، 2005م. ص 6.

⁵ الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم د. محمد عبد الرحمان بن صالح الشايع، مكتبة العبيكان الرياض، ط1،

1993 ص 13.

⁶ المرجع نفسه، ص 18.

فكان أن اهتدى الفكر المعجمي في بداية القرن الأول الهجري "إلى استشارة التراث اللغوي، المنطوق (في غالبه) والاستعانة به على استعجام المعاني المبهمة وكان الشعر على وجه الخصوص في المقدمة يشكل المادة المعجمية لما تميز به من أصالة وبعد ثقافي في كيان الأمة العربية"¹؛ حيث كان ابن عباس -رضي الله عنهما- "يرجع في فهم معاني الألفاظ الغريبة التي وردت في القرآن إلى الشعر الجاهلي، وكان غيره من الصحابة يسلك هذا الطريق في فهم غريب القرآن، ويحض على الرجوع إلى الشعر العربي القديم، ليستعان به على فهم معاني الألفاظ القرآنية الغريبة"²، فهذا عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- يقول لأصحابه -رضي الله عنهم- عليكم بديوانكم لا تضلوا، قالوا: وما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم، ومعاني كلامكم³.

وقد بين لنا ابن عباس -رضي الله عنهما- مبلغ الحاجة إلى هذه الناحية في التفسير، فقد روي عنه أنه قال: "إذا سألتُموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب"⁴. وقد روي عنه من طريق سعيد بن جبير ويوسف بن مهران قالوا: ما نحصي ما سمعنا من ابن عباس يسأل عن الشيء من القرآن فيقول: هو كذا، أما سمعت الشاعر يقول كذا وكذا⁵.

فقد كان الشعر "مصدرا ثريا للكلمات والتراكيب اللغوية في أرقى مستوياتها. يقول أبو هلال العسكري: "ومن أفضل فضائل الشعر... أن ألفاظ اللغة إنما يؤخذ جزلها وفصيحتها وفحلها وغريبها من الشعر"⁶.

و نذكر بعضا من الأمثلة التي تبين اعتماد ابن عباس على الشعر في شرح غريب القرآن، ما ورد في الإتيقان للسيوطي: قال (نافع) أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَالْقَوْمِ إِذَا

¹ المعجم اللغوي العربي، ابن حويلي الأخضر مديني، ط 2003، دار هومة، الجزائر، ص 24.

² ينظر: جهود الصحابة في اللغة، خالد بن صالح بن محمد العزاني، ص 128.

³ الموافقات، الشاطبي، ج 2، ص 74.

⁴ ينظر: الإتيقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ج 2، ص 55.

⁵ جهود الصحابة في اللغة، خالد بن صالح بن محمد العزاني، ص 129.

⁶ المعجمات العربية، د عبد الكريم الرديني، ص 32. نقله عن الصنائع، لأبي هلال العسكري، ص 156.

اتَّسَقَ ﴿سورة الانشقاق، الآية 18﴾، قال: اتساقه اجتماعه، قال وهل تعرف العرب ذلك؟ قال نعم، أما سمعت قول طرفة بن العبد:

إِن لَنَا قَلَائِصًا نَقَانِقًا مَسْتَوْسِقَاتٍ لَوْ تَجَدَّنَ سَائِقًا¹.

وقال: فأخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَشَوَّبًا مِنْ حَمِيمٍ﴾ [سورة الصافات الآية 67] قال: الخلط الحميم والغساق، قال: وهل تعرف العرب ذلك: قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر:

تلك المكارم لا قعبانٍ من لَبَنٍ شيبًا بماء فعادًا بعدُ أبوالا².

ومما أخرجه الطبري في تفسيره أن ابن عباس سئل عن القسورة، قال: جمع الرجال، ألم تسمع ما قالت فلانة في الجاهلية:

يا بِنْتُ لُؤَيٍّ خَيْرٌ لِّخَيْرِهِ أَحْوَالُهَا فِي الْحَيِّ مِثْلُ الْقَسَوْرَةِ³.

• تفسيره غريب القرآن بمرادفه في لغات العرب وغيرهم:

يرى بعض من فسر الغريب أن كثيرا منه غريب عن الإفهام، لأنه ليس من لغة قريش، وإنما جاء في القرآن من لغات القبائل الأخرى، فأشار إلى ذلك. وسمع بعضهم الآخر ممن اختلط بهم من أهل الكتاب، ومن أهل البلاد القريبة من الحجاز، ومن أهل الأقطار المتاخمة لبلاد العرب، والتي دخلت تحت سيطرة الإسلام، أن بعض هذه الألفاظ موجود في لغات أخرى، فأشاروا إلى ذلك. فكأنما جمعت هذه المحاولات الأولى بين تفسير الغريب والمشكل، والإشارة إلى أصله في اللغات القبلية والأجنبية، وكانت هذه المحاولات العين التي استقى منها اللغويون⁴، وكان ابن عباس معلمهم في ذلك بلا منازع.

فقد ورد عنه -رضي الله عنه- اهتمامه البالغ "بالوقوف على معاني الكلمة الواحدة عند قبائل مختلفة، ومن ذلك ما ذكره القرطبي عن ابن عباس أنه قال: (الكنود) بلسان كندة حضرموت: العاصي، وبلسان ربيعة ومضر: الكفور، وبلسان كنانة: البخيل السيئ الملكة وذكر نحوه الحافظ ابن حجر في الفتح.

¹ الإتيان في علوم القرآن، السيوطي، ج2، ص61.

² المصدر السابق، ج2، ص62. والبيت لأمية ابن الصلت.

³ جامع البيان، الطبري، ج12، ص322.

⁴ المعجم العربي نشأته وتطوره، د حسان نصار الجزء الأول ص26-27.

وأجمل من ذلك ما رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس، أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر، الآية 51]، قال هو بالعربية الأسد، وبالفارسية شار، وبالنبطية أريا، وبالحبشية قسورة.

فهو لا يكتفي بذكر معنى الكلمة من أي لغة كانت، بل يوازن بينها -إذا كانت عربية- وبين أخواتها من العربية، وبينها وبين لغات أخرى إن كانت غير عربية، فله دره من عالم!¹

وأخرج أبو عبيد من طريق عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى:

﴿وَأَنْتُمْ سَامِتُونَ﴾ [النجم، الآية 61]، قال: الغناء، وهي يمانية².

وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾ [الصافات: الآية 125]، قال: ربا بلغة أهل اليمن³.

وأخرج أبو شيخ بن حبان من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: الأواه: الموقن بلسان الحبشة⁴. وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس في الجبُّ قال: الجبُّ: اسم الشيطان بالحبشية. وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن العباس في قوله تعالى: " خَصَبُ جَهَنَّمَ": حطب جهنم بالزنجية.

وأخرج أبو نعيم في دلائل النبوة عن ابن عباس قال: راعنا: سبُّ بلسان اليهود، يعني بالعبرية⁵، وأمثلة ذلك كثيرة على لسان ابن عباس، رضي الله عنهما.

¹ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تح عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط5، 2003، ج19، ص80-81.

² الإتيان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ج2، ص61.

³ ينظر: ابن عباس -رضي الله عنهما- مؤسس علوم العربية، أ.د عبد الكريم بكار، دار الإعلام، عمان، الأردن، ط2، 2002م، ص58.

⁴ الإتيان في علوم القرآن، جلال الدين، السيوطي، ج2، ص109-110.

⁵ المصدر نفسه، ج2، ص111.

ج- آثار ابن عباس في تفسير الغريب.

أ- صحيفة علي بن أبي طلحة: إن هذه الصحيفة التي رواها علي بن أبي طلحة عن ابن عباس -رضي الله عنهما- تعد من أقدم الروايات التي وصلت إلينا عنه في تفسير القرآن الكريم¹، وتعد -أيضا- من أهم مصادر الدرس اللغوي عند ابن عباس. وتعد هذه الصحيفة "ثروة ثمينة بما تحتويه من تفسير للألفاظ الغريبة التي وردت في القرآن الكريم، وهي ترسم لنا صورة واضحة لما كان يتمتع به ابن عباس من فهم عميق لأسرار العربية، الأمر الذي مكنه من الاعتماد عليها في فهم القرآن فهما صحيحا"²، وقد اعتمدها الإمام البخاري مصدرا في شرح بعض المفردات الغريبة الواردة في "صحيحه". وهذه الصحيفة ليست مقتصرة على شرح الغريب، بل فيها ذكر بعض أسباب النزول، كما أن فيها شرحا كاملا لبعض الآيات في بعض الأحيان. وقد حفظ الشطر الأكبر من هذه الصحيفة ابن جرير الطبري في "تفسره"، ثم جاء الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي - طيب الله ثراه - فألف كتابا سماه: "معجم غريب القرآن مستخرجا من صحيح البخاري"، ذكر فيه ما روى عن ابن عباس من طريق ابن أبي طلحة خاصة³.

ب- سوالات نافع بن الأزرق:

تذكر معظم الآثار التاريخية، عن مناسبة هذه السؤالات، أنه "بينما عبد الله بن عباس جالس بفناء الكعبة، قد اكتنفه الناس يسألونه عن تفسير القرآن، فقال نافع بن الأزرق لنجدة بن عويمر: قم بنا إلى هذا الذي يجترئ على تفسير القرآن بما لا علم له به، فقاما إليه، فقالا: إنا نريد أن نسألك عن أشياء في كتاب الله، فتفسرها لنا، وتأتينا بمصادقة من كلام العرب، فإن الله -تعالى- أنزل القرآن بلسان عربي مبين، فقال ابن عباس: سلاني عما بدا لكما، فقال نافع: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿عَنِ الْمِيمِ وَعَنِ الشَّمَالِ عَزِيزٍ﴾ [المعارج،

¹ ينظر: المفصل في تفسير غريب القرآن الكريم، د محمد التتوخي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، مقدمة المؤلف، ص7.

² جهود الصحابة في اللغة، خالد بن صالح بن محمد العزاني، ص112.

³ ينظر: ابن عباس رضي الله عنهما مؤسس علوم العربية، أ.د عبد الكريم بكار، ص61-63

الآية 37]، قال: العزون: حلق الرفاق. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت عبید بن الأبرص وهو يقول:

فَجَاءُوا يَهْجَعُونَ إِلَيْهِ حَتَّى
يَكُونُوا حَوْلَ مَنْبِهِ عَزِينَا [الوافر]

قال: أخبرني عن قوله: ﴿وَأَبْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة، الآية 35]، قال: الوسيلة:

الحاجة، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت عنتره وهو يقول:

إِنَّ الرَّجَالَ لَهُمْ إِلَيْكَ وَسِيلَةٌ
إِنْ يَأْخُذُوكَ تَكْحَلِي وَتَخْضَبِي¹ [الكامل].

قال نافع ابن الأزرق: "أخبرني عن قوله - تعالى - : ﴿قَالَ رَبِّي اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ عَاطِيَةُ أَلَا تَكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا﴾ [آل عمران، الآية 41]، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر:

مَا فِي السَّمَاءِ مِنَ الرَّحْمَانِ مَرْتَمًا
إِلَّا إِلَيْهِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ وَزَرٍ²

وقال نافع لابن عباس: أخبرني عن قوله تعالى ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ [البلد،

الآية 04]، قال: في اعتدال واستقامة. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت لبيد ابن ربيعة يقول:

يَاعِينُ هَلَا بِكَيْتِ أَرْبَدٍ
قَمْنَا وَقَامَ الْخُصُومُ فِي كَبَدٍ³

قال نافع: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَقِيهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ [النور،

الآية 43]، قال: السنا: الضوء. وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت أبا سفيان بن الحارث يقول:

يَدْعُو إِلَى الْحَقِّ لَا يَبْغِي بِهِ بَدَلًا يَجْلُو بِضَوْءِ سَنَاهُ دَاجِي الظُّلَمِ⁴

وعلى هذه الوثيرة يمضي نافع في توجيه أسئلته، ويمضي ابن عباس في الإجابة

عنها، حتى يمرَّ على نحو مائتين وخمسين موضعاً من الذكر الحكيم. وقد أخرج أفراداً من هذه المسائل أبو بكر بن الأنباري، والطبراني، والمبرد، والسيوطي⁵. وقد نشرها في كتاب

¹ ينظر: الإتيان، للسيوطي، ج2، ص55.

² المصدر نفسه، ج1، ص124.

³ المصدر نفسه، ج2، ص57.

⁴ المصدر نفسه، ج1، ص120.

⁵ ينظر: الكامل، للمبرد، ج3، ص158. والإتيان، ج2، ص55.

مستقل الدكتور إبراهيم السامرائي، تحت عنوان: "سؤالات نافع ابن الأزرق إلى عبد الله ابن عباس"، كما ألحقها محمد فؤاد عبد الباقي في آخر "معجم غريب القرآن"¹.

وخلاصة القول: إن تفسير القرآن وشرح غريب الحديث في عصر النبوة وعصر الراشدين يدلان على وجود عمل معجمي شفوي غير مدون، ولأن كان الصحابة لا يعرفون المعجمات المدونة، فإنهم كانوا يرجعون إلى أهل العلم، ويسألونهم كما نسأل المعجم². لذلك فإن الدرس المعجمي الشفهي، نواة للدرس المعجمي بصفة عامة، وهو درس لا تتفك عن الدلالة اللغوية، ذلك العلم الذي يعد -الآن- عند الغربيين قمة الدراسات اللغوية، والذي يقوم أساساً على بحث العلاقة بين اللفظ والمعنى، بتفسير دلالة الألفاظ، ودلالة التراكيب اللغوية، وسياقاتها المختلفة، والدلالة الاجتماعية، وغير ذلك من الموضوعات التي يتمحور عليها الدرس الدلالي الحديث.

II - الدرس المعجمي المدون:

• مرحلة صناعة الرسائل اللغوية:

وتنقسم بدورها إلى مرحلتين جزئيتين، هما:

أ- رسائل متفرقة في غريب القرآن والحديث واللغة.

اشتد حرص العرب على لغتهم عندما اختلط العرب بالعجم، واختلف الأعاجم إلى بلاد العرب، وأثروا في لغتهم بما أمده لها من كلمات، ودلالات لم تكن معروفة عند العرب، فانتشر الدخيل والمعرب والمولد والمترجم، فاضطر علماء اللغة منهم إلى أن يضربوا إلى البادية لتلقي الفصحى، وجمع ألفاظها.

فبدأت الأبحاث اللغوية -المعجمية بالخصوص- منذ القرن الأول للهجرة تنقياً لتفسير غريب القرآن ومشكله، وغريب الحديث، وغريب ما ورد في الشعر العربي ونوادره، وقام كثير

¹ ابن عباس -ض- مؤسس علوم العربية، أ.د عبد الكريم بكار، ص 63-66.

² ينظر: مقدمة الصحاح للجوهري، بقلم عباس محمود العقاد، ص 28.

من العلماء منذ القرن الأول للهجرة وحتى القرن الثاني عشر يبحثون ويؤلفون ويجمعون¹، حتى كاد يكون مظهراً عاماً من مظاهر الدراسة اللغوية.

وقد كانت العناية الأولى باللغة استجابة إلى ما توجبه المحافظة على القرآن الكريم، وتفهم معانيه، ومن حفظ مادته اللغوية، وما ترمي إليه من دقيق الدلالة، والمغزى، وصحيح المعنى والمبنى². لذلك فإن أقدم الموضوعات التي أفردت لها مصنفات خاصة، هو غريب القرآن، وأقدم مؤلف يحمل هذا الاسم، هو لأبي سعيد أبان بن تغلب بن رياح البكري (ت141هـ)³، يليه ما ألفه أبو خيرة الأعرابي، وابن معن الكوفي المعاصر للخليل بن أحمد، وأبو عبد الله مالك بن أنس (ت179هـ)، وأبو فيد مؤرج السديسي (ت195هـ)⁴، وغيرهم.

أما أقدم مدونة معجمية وصلتنا عن الغريب فهي "الغريب المصنف" لأبي عبيدة القاسم بن سلام (ت224هـ)⁵ الذي يعد نواة لمعاجم الموضوعات، فقد قسمه على المعاني، ويشتمل على أكثر من ثلاثين كتاباً في موضوعات مختلفة، مثل: خلق الإنسان، والنساء، واللباس، والطعام والشراب، والسماء والأرض، والرحل والخيل، والسلاح، وغيرها⁶. وهذا مثال عما ورد فيه:

في باب المختلف من الثياب: "الأموي: الثوب المغتمُ الرديء النسيج، أبو زيد: السُّلُّل في الثوب أن يصيبه سواد أو غيره، فإذا غسل لم يذهب، الأحمر: نام الثوب وانحرق، إذا أظق، وانحمرقت السوق كسدت، وأبو عمرو: الصَّوَانُ كل شيء رفعت فيه الثياب من جونةٍ أو تختٍ أو سفطٍ أو غيره. الفراء: [الخُبُّ] والخُبَّة والخَبِيبة والخِرْقَة تخرجها من الثوب فتعصب بها يدك. غيره: القَرَامُ الستر، ويقال المَقْمَة"⁷.

¹ المعجمات العربية، دراسة منهجية، الدكتور محمد علي عبد الكريم الرديني، ط2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر. ص33.

² مقدمة الصحاح للجوهري، بقلم عباس محمود العقاد، ص31..

³ ينظر: المفصل في تفسير غريب القرآن، د محمد التنوخي، ص8.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

⁵ الغريب المصنف، لأبي عبيدة القاسم بن سلام، تح د محمد المختار لعبيدي، نشر مشترك: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، ودار سحنون للنشر والتوزيع، ط2، دار مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1996، ج1، ص9.

⁶ مقدمة الصحاح للجوهري، ص77.

⁷ الغريب المصنف، لأبي عبيدة القاسم بن سلام، ج1، ص181.

وقد لاحظنا في هذا المثال أن أبا عبيدة في تصنيف غريبه هذا، قد اعتمد على كثير من رواة اللغة الذين سبقوه في ألفاظ جمع اللغة العربية أمثال: أبي عمرو بن العلاء، والفراء، وغيرهما ممن أسس للعمل المعجمي المدون بصفه عامة، ولمعاجم الموضوعات خاصة. كما عمد اللغويون "في مرحلة مبكرة إلى استخراج كثير من الألفاظ التي ترد في نصوص الشعر المختلفة، إسلامية وجاهلية، ثم شرحوا تلك الألفاظ وفسروها،¹ وأشهر من فعل ذلك، أبو عمرو بن العلاء (ت158هـ) الذي يعزى إليه أول كتاب في النوادر، والأصمعي الذي اشتهر أمره بالغريب، وهو يذكر هذا، فيقول: جئت إلى أبي عمر بن العلاء فقال: من أين جئت يا أصمعي؟ قلت من المرید. قال: هات ما معك، فقرأت عليه ما كتبت في الواحي، ومررت به ستة أحرف لم يعرفها فأخذ يعدو في الدرجة قائلاً: شمريت في الغريب يا أصمعي.²

كما يروى عنه أنه كان "يلح في سؤال الأعرابي ليعرف مزيداً من معاني الكلمة الواحدة، وهو يحكي ذلك لأبي حاتم قال: المتأزف، قال: وما المتأزف؟ قال: المحبطني، قال: وما المحبطني؟ قال له أنت أحمق، ومضى، وكان الأصمعي لا يكتفي بسماع الأعراب ومناقشتهم، وإنما كان يعمد إلى الراحة فيملؤها كتابة من كلامهم، وقد اشتهر أمره بذلك، سأله أحدهم من أنت؟ قال: عبد الملك بن قريب: قال: ذو يتتبع الأعراب فيكتب ألفاظهم"³. وبالتالي فإن حركة التدوين المعجمي في غريب القرآن والحديث والشعر وكلام العرب، هي الحركة الأولى، في هذا المجال عند المسلمين، وقد بدأت "متضائلة خجلة مقصورة على محاولة فهم وإدراك معاني القرآن الكريم، ثم أخذت تفقد الخجل، ويقوى ساعدها، ويتسع ميدانها، حتى شملت في مدة وجيزة جميع العلوم التي عرفها العالم القديم⁴، وذلك بعد أن كانت في القرون الأولى لا تتعدى شكل رسائل لغوية متفرقة في الغريب والنوادر.

¹ ينظر: دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، ص248.

² رواية اللغة د عبد الحميد الشلقاني، ص69-70.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص71

⁴ ينظر: المفصل في المعاجم العربية، الدكتور حمدي بخيت عمران، مكتبة زهراء الشرق القاهرة - مصر، ط1،

ب - رسائل لغوية في موضوعات متنوعة:

توسعت حركة التدوين شيئاً فشيئاً، حتى بدأ جمع اللغة يأخذ شكلاً منتظماً، على شكل رسائل خاصة، في طوائف خاصة من الألفاظ أو المعاني، حيث بدأ اللغويون في حصر مادة اللغة العربية في مجاميع، يحتوي كل منها الألفاظ الخاصة بموضوع معين¹، وهي رسائل متفرقة تمتاز بغناها، كما تمتاز بطابعها الابتدائي العفوي البعيد عن التنسيق والترتيب².

ومن أوائل من ألفوا فيها: أبو مالك عمرو بن كركرة النميري الذي ألف "خلق الإنسان"، و"الخيول"، وأبو خيرة الأعرابي الذي ألف "الحشرات"، وهما عالمان من علماء القرن الثاني الهجري.

وقد توالفت بعدهما أعمال اللغويين في وضع الرسائل ذات الموضوعات؛ منها: كتابا "الصفات" و"السلح" للنضر بن شميل (ت203هـ)، وكتب "النخل" و"الإبل" و"الخيول" و"خلق الإنسان" لأبي عمرو الشيباني (ت206هـ)، وكتب "الإنسان" و"الزرع" لأبي عبيدة (ت209هـ)³، وكتب أبي زيد الأنصاري (ت215هـ)، في المطر، واللبأ⁴، واللبن، والغرائز، والجرائم، والمشارك اللفظي. وكتب الأصمعي (ت216هـ)، في الدارات، والسلح، والإبل، والنخيل، والشاء، وأسماء الوحوش، والنبات، والشجر، والكرم، والمشارك اللفظي. وكتب أبي إسحاق السجستاني (ت231هـ)، في الأزمنة، والحشرات، والطيور⁵. وكتب "أسماء الخيل" و"البئر" و"الدرع" لابن الأعرابي (ت213هـ)... إلخ⁶.

وكل هذه الرسائل اللغوية تمثل جهداً كبيراً، قام على عمل ميداني للغويين العرب الأوائل، في القرون الهجرية الأولى، وهذا الجهد في بدايته لم يكن شاملاً في جمع المادة

¹ المعجمات العربية، دراسة منهجية، الدكتور محمد علي عبد الكريم الرديني، ص35-36.

² التطورات المعجمية، د صافية زفندي، ص55. نقلته عن حركة التأليف عند العرب، الطرابلسي، ص12.

³ ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره، ج1، ص100-137.

⁴ اللبأ: على فعل: أول الألبان عند الولادة. القاموس المحيط، القيروز آبادي، مادة (لبأ).

⁵ المعجمات العربية، دراسة منهجية، الدكتور محمد علي عبد الكريم الرديني، ص35.

⁶ ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره، ج1، ص100-137.

اللغوية، بل كان انتقائياً¹؛ حيث يجمع كل لغوي مفردات الموضوع الذي يستهويه، أو يثير انتباهه بشكل من الأشكال، ولا رابط بين تلك المفردات سوى انتمائها إلى ذلك الموضوع. ونلاحظ أن أكثر هذه الموضوعات، "مما يقع تحت بصر العربي وسمعه، وهم حين يكتبون هذه المجموعات لا يقصدون إلا شيئاً يخرج عن النطاق الذي نلحظه، وهو جمع اللغة، وليست هذه الرسائل إلا وسيلة من وسائل التبويب والتصنيف، يرتبون فيها هذه الأسماء والصيغ الغريبة، التي سمعوها من شيوخهم، أو سعوا إلى معرفتها من أفواه الأعراب"²، في موضوع من الموضوعات التي تتصل بحياة العرب اتصالاً وثيقاً، فكتبوا في:

- خلق الإنسان، كما فعل كل من: أبي علي الحسن بن علي الحرمازي الأعرابي، وأبي مالك عمرو بن كركرة، وأبي عمرو الشيباني، والنضر بن شميل، وقطرب، وأبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعي، وأبي حاتم السجستاني، وأبي محمد ثابت بن ثابت الكوفي (ت250هـ)، وإبراهيم الزجاج (ت311هـ)... وغيرهم.

وهذا نموذج من "فقه اللغة" للثعالبي: يتحدث فيه عن مراتب سن المرأة، كما نقله عن أصحاب الكتب والرسائل في خلق الإنسان.

يقول: "هي طفلة ما دامت صغيرة، ثم وليدة إذا تحركت، ثم كاعب إذا كعب ثديها ثم ناهد إذا زاد، ثم معصر إذا أدركت، ثم عانس إذا ارتفعت عن حد الإعصار، ثم خود إذا توسطت الشباب، ثم مسلف إذا جاوزت الأربعين، ثم نصف إذا كانت بين الشباب والتعجيز، ثم شهلة كهلة إذا مسها الكبر وفيها بقية وجلد، ثم شهيرة إذا عجزت وفيها تماسك، ثم حيزبون إذا صارت عالية السن..."³.

وفي الحيوان، كالخيل، والإبل، والسباع، والحشرات... الخ.

- فألف في الخيل: أبو مالك عمرو بن كركرة، وأبو عمرو الشيباني (ت206هـ)، والنضر بن شميل (ت203هـ)، وقطرب (ت206هـ)، وأبو عبيدة (له كتاب في الخيل، وآخر

¹ ينظر: علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، د محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة (د) (ت) ص54.

² المفصل في المعاجم العربية، الدكتور حمدي بخيت عمران، ص20.

³ فقه اللغة، الثعالبي، ص92-93.

في خصي الخيل، وثالث في أسماء الخيل)، والأصمعي (ت203هـ) (له كتاب باسم الخيل وآخر باسم خلق الفرس)، وأبو حاتم السجستاني (ت200هـ)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت210هـ)، وغيرهم.

- وكتب في الإبل: أبو زياد الكلابي (ت200هـ) وأبو عمرو الشيباني، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت200هـ) أبو زيد الأنصاري (ت215هـ) والأصمعي، وابن السكيت (ت244هـ)، وأبو حاتم السجستاني¹، والنضر بن شميل (جعل الجزء الثالث من كتاب الصفات للإبل فقط)².

وقد اهتموا بهذه الحيوانات وغيرها، متحدثين عن أسمائها وصفاتها، وحياتها، وصحتها، وأمراضها، وعيوبها، ولناخذ أنموذجا من "كتاب الإبل" للأصمعي "تحدث فيها عن نتاج الإبل وحبها وأسماء أعضائها، وألوانها، وطريقة ورودها الماء، وأدائها وسبرها وغير ذلك، ومن أمثلته: فإذا أَلقت (الناقة) ولدها، فهو ساعة يقع (سليل)، فإذا وقع عليه اسم التذكير والتأنيث، فإن كان ذكرا فهو (سَقَب) وإن كان أنثى فهو (حائل) قال أبو دويب [الطويل]:

فتلك التي لا يبرح القلب حبها ولا نذها ما أرزمت أم حائل

وقال الأسدي [الرجز]:

من عهدة العام وعام قابل مَلَقُوحة في بطن ناب حائل

فإذا قوى ومشى فهو راشح، وهي المرشح. وهي المطفل مادام ولدها صغيرا، فإذا ارتفع عن الرشح فهو الجادل، فإذا حمل في سنامه شحما فهو المعكر، وهو في هذا كله حوار، فإذا فطم فهو فصيل...³.

كما كتبوا في الوحوش والسباع والحشرات.

- فكتب في الوحوش الأصمعي.

- وفي الأسد كتب ابن خالويه (ت370هـ).

- وفي الذئب كتب ابن الأعرابي (ت231هـ)

¹ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، 107.

² ينظر: الفهرست لابن النديم، ص 72-87.

³ ينظر: المفصل في المعاجم العربية، الدكتور حمدي بخيت عمران، ص18.

- وفي الحيات والعقارب، كتب أبو عبيدة.
- وفي الحشرات كتب أبو خيرة الأعرابي، وأبي حاتم السجستاني.
- وفي الجراد ألف نصر بن حاتم (ت 231 هـ) وغيره¹.
- وفي النحل والعسل، كتب الأصمعي، وأبو حاتم، وفي الجراد كتب أحمد بن حاتم وأبو حاتم.
- وألفوا -أيضا- في النباتات والأنواء.
- ففي النبات كتب أبو يوسف يعقوب بن اسحاق بن السكيت، وأبو حنيفة الدينوري (ت 281)، والأصمعي، وغيرهم.
- وفي الأنواء كتب أبو زيد الأنصاري (ت 215 هـ)، وأبو حنيفة الدينوري، وابن دريد (ت 321 هـ).
- وهذا مثال عما ورد في كتاب "المطر" لأبي زيد الأنصاري، من أسماء المطر والرعد والبرق والسحاب والمياه.
- ففي أسماء البرق يقول: "البرق. وتكتشف البرق تكشفا، وهو إضاءته في السماء. واستطار البرق استطارة، وهو مثل التكشف، ولمع البرق يلمع لمعا ولمعانا، وهي البرقة ثم الأخرى، المرة بعد المرة..."².
- بالإضافة إلى ذلك، كتبوا في أشياء كثيرة، حيث:
- كتب في السرج واللجام ابن دريد (ت 321 هـ).
- وكتب في بقية الأشياء أبو هلال العسكري (ت 395 هـ).
- وكتب في الرحل والمنزل ابن قتيبة (ت 276 هـ)³.
- وكتب في الأيام والليالي والشهور يحيى بن زياد الفراء (ت 207 هـ).

¹ ينظر: التطورات المعجمية، دكتورة صافية زفكي، ص 56. نقلته عن الفهرسة الهجائية والترتيب المعجمي، محمد سليمان الأشقر، ص 44-45.

² ينظر: المفصل في المعاجم العربية، د حمدي بخيت عمران، ص 17.

³ ينظر: المعجمات العربية، دراسة منهجية، الدكتور محمد علي عبد الكريم الرديني، ص 35-36.

وهناك نمط آخر من هذه الرسائل في الموضوعات اللغوية والعلمية، منها: رسائل في ألفاظ على أبنية معينة، مثل تلك التي وردت على ثلاث حركات بمعان مختلفة، وأشهر ما ألف في هذا الباب، مثلثات قطرب (ت206هـ)، وكتاب "فعل أفعل" لقطرب، وكتاب "فعلت وأفعلت" للزجاج (ت311هـ)¹.

ومنها رسائل في ألفاظ يربطها المعنى كالنوادير والأضداد والترادف والتضاد.

- حيث كتب في النوادير أبو زيد الأنصاري²، وعمرو بن العلاء (ت141هـ)، وغيرهما.

- وألف في الأضداد قطرب (206هـ)، وابن السكيت (ت244هـ)، وأبو بكر بن الأنباري (ت351هـ).

وهذا نموذج من كتاب الأضداد في كلام العرب لابن الأنباري، يقول فيه:

"ومن الأضداد: البيع. يقال: بعت الشيء، إذا بعته من غيرك، وأخذت ثمنه. قال

الشاعر:

أبيت اللعن، إن سَكابِ عُلِقْ نفيس لا يثعار، ولا يباع
فلا تطمع، أبيت اللعن، فيها ومَنْعَهَا فشيء مستطاع
وسكاب: اسم فرس.

وبعته أيضا، إذا اشتريته. حكا الأصمعي وأبو عبيدة وأبو زيد. قال الأصمعي، وقال

رجل لجرير: يا صاح، ومن أشعر الناس؟ قال: الذي يقول:

ويأتيك بالأنباء من لم تبع له بتاتا، ولو تضرب له وقت موعد
أي لم تشتتر له زادا، أي طرفة"³.

- وكتب في المترادف الأصمعي، والفيروز أبادي (ت817هـ)، وغيرهما.

وهذا نموذج مما ورد عن الأصمعي في كتابه "ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه"،

قوله: "...ويقال للدابة وغيره من البهائم إذا كثر سمنه: هو مَدْمومٌ نَمًّا، وهو مطَيِّخٌ تطيخا،

¹ ينظر: التطورات المعجمية، د صافية زفكي، ص56. نقلته عن حركة التأليف عند العرب، الطرابلسي، ص16-17.

² مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص105.

³ كتاب الأضداد في كلام العرب، لابن الأنباري، تح د عزة حسن، دار طلاس للدراسات ولترجمة والنشر، ط2، 1996، مقدمة المؤلف، ص56-57.

وقد طَيَّحَ بالشحم فهو مطيخ، سواء، ويقال: أعيأ بفلان بغيره، وأنمَّ، وهما سواء، ويقال شيخ فان، وشيخ مُرهِمٌ سواء، وقد اَرَهَمَّ¹.

- وكتب في المعرب الجواليقي (540هـ).
ولنا من كتابه النموذج الآتي:

باب التاء

ابن دريد: "التُّور": فارسي معرب، لا تعرف له العرب اسماً غير هذا، فلذلك جاء في التنزيل، لأنهم خوطبوا بما عرفوا.

و"التور" إناء معروف، تذكره العرب.

وقال أبو عبيد عن أبي عبيدة: ومما دخل في كلام العرب "الطست، والتور و"الطاجن"، وهي فارسية كلها...

"التُّور": كلمة فارسية، إن أريد بها الجذع الذي يوضع في وسط البيت ويلقى عليه أطراف الخشب، فاسمه في العربية الجائز²، وإن أريد به الجوزة التي تُلَاك حتى تملأ حتى وينفد بها، فاسمها بالعربية المختم³.

و"التُّوتِيَاء" حجر يَكْتَلَى به، وهو معرب...².

بالإضافة إلى ذلك جمعوا الألفاظ تَبَعاً لأحد أصولها، وهي تحمل عادة اسم الحرف الذي يجمع بين هذه الأصول، وأشهر هذه الكتب:

- كتاب "الهمز" لأبي زيد الأنصاري.

وكتاب "الجيم" لأبي عمرو الشيباني (ت206هـ)³، الذي يعد بذرة للمعاجم الهجائية المرتبة أَلْفَبَائِيًّا، وهو الترتيب الذي تبناه الأنباري في أضداده، وتبناه كثير من أصحاب المعجمات الكاملة.

ومجموعة أخرى اهتمت بمسائل صرفية مثل التذكير والتأنيث، وغيرها ذلك.

¹ ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه، الأصمعي، تح ماجد حسن الذهبي، دار الفكر، ط1، 1986م، ص36-37.

² المعرب، الجواليقي، تع خليل عمران المنصق، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1998، ص47.

³ ينظر: التطورات المعجمية، د صافية زفندي، ص56. نقلته عن حركة التأليف عند العرب، الطرابلسي، ص16-17.

• مرحلة صناعة المعجمات العامة:

أ - نشأتها وتطورها:

أولاً: عند العرب القدماء:

وتجدر الإشارة في البدء، إلى أن العرب لم يكونوا أول من عرف هذا اللون من التأليف المعجمي بين الأمم القديمة، فقد سبقتهم إلى ذلك الآشوريون، والصينون، واليونانيون¹، والهنود القدماء².

ولكن رغم معرفة هذه الأمم بالصناعة المعجمية، إلا أنها لم تصل بصناعتها إلى مستوى المعجم الكامل³، الذي ولد على يد العرب. ونقصد بالمعجم الكامل: ذلك الكتاب المصنف، الذي يضم كل كلمة في اللغة، مصحوبة بشرح معناها، واشتقاقها، وطريقة نطقها، وشواهد تبين مواضع استعمالها⁴، وأول من صنف معجماً كاملاً هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، الذي ألف كتابه المشهور "العين"، في القرن الثاني الهجري، وقد قال الإمام فخر الدين الرازي عنه في كتابه "المحصول": "أن أصل الكتب المصنفة في اللغة "كتاب العين"⁵.

فقد كان المبتكر الحقيقي لصناعة المعاجم، وصاحب مدرسة متميزة في ذلك، إذ لم يكن مقلداً أحداً، أو ناهجاً على طريق سابق، ولذا استحق إعجاب الجميع وأعجب به المستشرق "براويلتش" إعجاباً كبيراً، واعترف له بالابتكار والاختراع في الفكرة والموضوع والترتيب⁶.

¹ مقدمة الصحاح، نقلا عن دائرة المعارف البريطانية، مادة (عجم) Dictionary.

² ينظر: الراموز على الصحاح، د محمد علي عبد الكريم الرديني، منشورات دار أسامة، دمشق، ط2، 1986، ص12.

³ المرجع نفسه، ص10.

⁴ مقدمة الصحاح، للجوهري، ص38.

⁵ ينظر: المزهرة، السبوطي، المجلد الأول، ص61، نقله عن المحصول في علم أصول الفقه ج1، ص212.

⁶ المعجمات العربية، دراسة منهجية، الدكتور محمد علي عبد الكريم الرديني ص30.

ولعل أعظم ما ابتكره الخليل، ليس الترتيب الصوتي في حد ذاته، لأن الهنود قد سبقوه إلى هذه الفكرة، وإنما منهجه الإحصائي في جمع اللغة، بناء على فكرة التقلبات، التي رصد الخليل بها الاحتمالات الآتية من الناحية النظرية والرياضية:

(أ) الثنائي: يتقلب على وجهين، مثل: قد، دق، شد، دش.

(ب) الثلاثي: يتقلب على ستة أوجه، ولذلك يسمى مسدوسا مثل: ضرب، ضبر، برض، بضر، ررض، رضب.

(ج) الرباعي: يتقلب على أربعة وعشرين وجها، وذلك أن حروفه وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة أوجه فتصير أربعة وعشرين وجها محتملا.

(د) الخماسي: يتقلب على مائة وعشرين وجها، وذلك أن حروفه وهي خمسة أحرف، تضرب في وجوه الرباعي وهي أربعة وعشرون حرفا فتصير مائة وعشرين وجها¹.

وذكر حمزة الأصبهاني في كتاب الموازنة، فيما نقله عنه المؤرخون، قال: "ذكر الخليل في كتاب العين أن مبلغ أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل على مراتبها الأربع، من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي من غير تكرار اثنا عشر ألف وثلاثمائة ألف وخمسة آلاف وأربعمائة واثنا عشر"²[12305412].

يتحدد النظام الصوتي طبقا لمنهجية الخليل في كونه قائما على تدرج أصوات الحروف حسب مخرجها لتحقيق الأهداف التالية:

أ - وصف مخارج الحروف وصفاتها ومدارجها وأحيازها وطبقاتها الصوتية طبقا للجهاز الصوتي العربي³.

ب - تقسيم مدارج الحروف وأحيازها إلى وحدات.

ج - التحكم في حصر الألفاظ وجمعها.

د - استخلاص خصائص الألفاظ العربية المنطوقة.

¹ كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح عبد الله درويش، ص 66.

² المزهر، السبوطي، ج 1، ص 59-60.

³ للتفصيل ينظر: كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، المقدمة.

هـ - تحديد دلالات الألفاظ¹.

وقد أسس بذلك نظرية معجمية مكتملة الجوانب لم يسبقها إليه عربي ولا عجمي، جمع فيها بين المنطق الرياضي والواقع اللغوي، من خلال فكرة المستعمل والمهمل. وقد تفتقت فكرة الصناعة المعجمية عند العرب بعد الخليل، فكثرت التأليف المعجمي عند اللاحقين، ومن مشاهير المعجمات الكاملة التي تلت "العين"، نجد "جمهرة اللغة" لأبي بكر بن دريد (ت321هـ)². الذي تأثر بفكرة الأبنية التي أتى بها الخليل، غير أنه ترك الترتيب الصوتي نظراً لصعوبته، وتبنى الترتيب الألفبائي بدلاً منه، يقول في ذلك: "وأجريناها على تأليف الحروف المعجمة، إذ كانت بالقلوب أعقب، وفي السماع أنفذ، وكان علم العامة بها كعلم الخاصة، وطالبها من هذه الجهة بعيداً من الحيرة مشفياً على المراد"³.

ونجد -أيضاً- "المحيط في اللغة" لإمام صاحب إسماعيل بن عباد الطالقاني (ت385هـ) الذي سار على طريقة الخليل في الترتيب والتقليب، لكنه التزم الاختصار والتقليل من الشواهد والأقوال، وانفرد بكثير من الألفاظ، واعتنى بالمجاز والترادف⁴.

ولما "بلغت الدراسات اللغوية والنحوية في القرن الرابع الهجري، قمة الرقي والنضج، وقد نهض بذلك كوكبة من علماء العربية منهم: الزجاج (ت311هـ) وابن السراج (ت316هـ) وابن درستويه (ت330هـ) وأبو سعيد السيرافي (ت368هـ) وابن خالويه (ت370هـ) وأبو علي الفارسي (ت377هـ) والرماني (ت385هـ) وابن جني (ت392هـ) وابن فارس (ت395هـ).

فقد تجاوز هؤلاء العلماء جمع اللغة وروايتها، وتقنين القواعد واستنباطها، إلى آفاق أرحب وأوسع، تتمثل في النظرة العلمية الشاملة لظواهر اللغوية، ومن ثم كان هدفهم هو الدراسة اللغوية الخالصة، بغض النظر عن الانتماء إلى المدرستين اللغويتين، البصرة والكوفة، اللتين كانت آراؤهما وما زالت تتردد حتى ذلك الوقت.

¹ مقدمات المعاجم العربية القديمة، رؤية معجمية أم مذهبية؟ د. عبد الغني أبو العزم، مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، المعاجم العربية الواقع والآفاق، الرباط، ع6، 2007، ص28-29.

² ينظر: المزهر، جلال الدين السيوطي، ج1، ص61-63.

³ جمهرة اللغة، لابن دريد، مقدمة المؤلف، ص40.

⁴ المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، أحمد حسن بن عبد الله الباتلي، دار الراجعية، الرياض، ط1، 1992، ص23.

ولعل ابن جنى وابن فارس - كل في ميدانه - يمثل قمة هذا النضج، الأول في دراسته للعربية وتحليلها صوتيا وصرفيا ونحويا، والثاني في علم المعاجم بشقيه النظري والتطبيقي.

فجاء ابن فارس (ت395هـ) ليصنف المادة اللغوية تصنيفا آخر، يرمي إلى كشف عن مزيد من خصائص العربية، بحيث يمكن القول بأنه وضع المبادئ والأصول العامة لعلم المعاجم النظري lexicology وفن صناعة المعجم Lexicography، وهذا الجانب من جهد ابن فارس يحتاج في الحقيقة إلى دراسة مستقلة عن علم المعاجم بين النظر والتطبيق عنده.

فالنظري يهتم بدراسة الكلمات في لغة ما من حيث المبنى والمعنى، فيدرس طرق الاشتقاق في هذه اللغة والصيغ ووظائفها ودلالاتها والعبارات الاصطلاحية والحقيقية والمجاز، والعلاقات الدلالية مثل: الترادف والمشارك اللفظي والأضداد وغير ذلك مما يتصل بالكلمات في هذه اللغة؛ ونجد كل ذلك ممثلا بصورة أو بأخرى في كتاب ابن فارس "الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها"، وبعض آرائه المبنوثة في كتبه الأخرى¹.

أما التطبيقي فيتمثل في كتابيه "مجل اللغة" و"مقاييس اللغة"، حيث رتب المفردات ترتيبا ألفبائيا، على طريق جمهرة اللغة، "وكان غرضه من تأليف "المجل" إنشاء كتاب "بمختصر من الكلام قريب، يقل لفظه وتكثر فوائده"²، ليخرج للناس معجما مختصرا. أما غرضه من تأليف "المقاييس" فهو محاولة إثبات نظريتين في اللغة العربية:

الأولى: أن للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولا تتفرع منها فروع.

أما الثانية: فهي أن الكلمات الرباعية والخماسية أكثرها منحوت³.

وكان ابن فارس بذلك أول من وضع نظرية للنظام المعجمي العربي، هذا النظام الذي يرفضه معظم اللغويين المحدثين، كما سنرى لاحقا.

¹ ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص180-182.

² مجمل اللغة، لأحمد بن فارس، محمد محي الدين مينو، مجلة التراث العربي دمشق - السنة 24 العدد 97 - آذار 2005، ص138. نقله عن أمالي القالي، المكتب الإسلامي، دمشق (د ط).

³ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص200.

ثم ظهر معجم "تهذيب اللغة" للأزهري (ت370هـ)، الذي يعده العلماء من أوثق المعاجم اللغوية، حيث جمع فيه ما صح عنده سماعه عن الفصحاء والرواة الثقات، متحاشياً ما ورد في المعجمات السابقة من غريب وحوشي ومصحف وخطأ وغير ذلك¹، لذلك سماه بالتهذيب.

وتبعه في النشأة معجم "تاج اللغة وصحاح العربية" للإمام اللغوي إسماعيل بن حماد لجوهري (ت405هـ)، الذي لقي شهرة تضاهي شهرة "العين"، على نظام هجائي مغاير لمن سبقه، إذ تبنى نظام القافية في ترتيب أصول الكلمات، وهو أول معجم لغوي يسر اللغة وجعلها في متناول الناس جميعاً، وخطا بذلك خطوة عظيمة في تاريخ التأليف المعجمي للعربية².

ثم معجم "أساس البلاغة" للزمخشري (ت455هـ) الذي تبنى الترتيب الهجائي الألفبائي، غير أنه اختار له مادة لغوية من نوع خاص، حيث اعتنى بالألفاظ في استعمالها العربية البليغة³، بصفة خاصة، يقول في مقدمة معجمه: "ومن خصائص هذا الكتاب تخير ما وقع في عبارات المبدعين، وانطوى تحت استعمالات المفلقين، أو ما جاز وقوعه فيها وانطواؤه تحتها من التراكيب التي تملح وتحسن..."⁴، لذلك عد بعض المحدثين معجمه هذا من المعجمات المتخصصة⁵.

وتلاه في النشأة "البارع في اللغة" لأبي علي القالي (ت356هـ): وهو كتاب مسهب في اللغة أو معجم كبير في ألفاظ العربية، ولعل أهميته الأولى ترجع إلى أنه معجم عربي عرفته الأندلس، وذلك في منتصف القرن الرابع الهجري، وكأنما قدر للربوع الأندلسية أن تنتظر إلى ذلك الحين حتى يفد عليها لغوي كبير من المشرق ويضع لها هذا المعجم الرائد، الذي سد

¹ ينظر: تهذيب اللغة للأزهري، مقدمة المحقق عبد السلام هارون، ص16، ومقدمة المؤلف، ج1، ص7.

² ينظر: الصحاح للجوهري، مقدمة خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبد العزيز، ومقدمة المحقق، ج1، ص ح-ن.

³ المعجم العربي نشأته وتطوره، د حسين نصار، دار مصر للطباعة، ط4، 1988، ج2، ص551.

⁴ أساس البلاغة للزمخشري، مقدمة المؤلف، ص ك-ل.

⁵ ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص455.

فراغا في المكتبة المعجمية بالأندلس، تلبية لطلب الخليفة الناصر الذي أشار إلى القالي بتأليفه¹، وقد تميز باعتماده الشكل لضبط الكلمة، وإيراده الشواهد ونسبتها إلى أصحابها².

ولا يضارع البارع في الأندلس سوى كتاب "المحكم والمحيط الأعظم" الذي صنفه ابن سيده الأنديسي (ت571هـ) -كما يقول هو- على حروف المعجم³، وقد سار فيه -أيضا- على نهج الخليل بن أحمد وأبي علي القالي⁴، ورتبه على الألفاظ، ليدل الباحث على مظنة الكلمة المطلوبة، كما صنف معجما آخر سماه "المخصص"، مبويا على الموضوعات لأنه أجدى للخطباء والفصحاء والشعراء، يقول: "لما وضعت كتابي الموسوم بالمحكم مجنسا، لأدل الباحث على مظنة الكلمة المطلوبة، أردت أن أعدل به كتابا أضعه مبويا، حين رأيت ذلك أجدى على الفصح المدره، والبلغ المغوه، والخطيب المصقع، والشاعر المجيد المدفع، فإنه إذا كان للمسمى أسماء كثيرة، وللموصوف أوصاف عديدة، تتقى الخطيب والشاعر ما شاء، واتسعا فيما يحتاجان إليه من سجع أو قافية"⁵.

وقد تميز معجمه الأخير بالإضافة إلى ترتيب الموضوعات بوفرة المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية بما لها من صلة بصناعة المعجم من حيث تأصيل بنية الكلمة وصيغتها ونطقها ودلالاتها⁶.

ثم ظهر كتاب "العباب" للرضي الصاغاني⁷ (ت650هـ) على منوال الصحاح، وتبعه في ذلك "لسان العرب"، للابن منظور (ت711هـ) الذي حاول ضم ما تتاثر في المعاجم المختلفة، في معجمه هذا⁸، خلال فترة الحكم الأيوبي الذي كان يتصدى لغارات الصليبيين

¹ ينظر: المعجم العربي بالأندلس، عبد العلي الودغيري، مكتبة المعارف، الرباط، ط1، 1984، ص21.

² ينظر: المعجم المدرسي، عبد الغني أبو العزم، مؤسسة الغني للنشر، 1997، ص29.

³ المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تح د مصطفى السقا، ود حسين نصار، معهد تحقيق المخطوطات، جامعة الدول العربية، ط1، 1958م، ج1 مقدمة المؤلف، ص6.

⁴ رائد التأليف المعجمي في الأندلس أبو علي القالي د. عمر الدقاق. مجلة التراث العربي، دمشق، السنة3، العدد 9 أكتوبر 1982، ص134.

⁵ المخصص، ابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ط)، سفر2، المقدمة.

⁶ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص352.

⁷ ينظر: المزهر، الإمام جلال الدين السيوطي، المجلد الأول ص76.

⁸ ينظر: علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، د محمود فهمي حجازي، ص54-55.

على العالم الإسلامي. حيث كانت حركة جمع اللغة والتراث في هذه الفترة، من أكبر حركات التأليف التي شهدتها اللغة العربية، فكانت مؤلفات تلك الفترة أشبه بسجل ضخم دون فيه تراث العرب والمسلمين، لإنقاذ أكبر قدر من معالم هذه الحضارة بعد أن أحرق وأغرق منه الكثير أثناء غارات المغول ثم الصليبيين.

أما في المجال المعجمي، فيأتي على رأس هذه المؤلفات معجم "لسان العرب" لابن منظور، الذي حفظ لنا معظم ما جاء في المعاجم العربية قبل عصره، وهو موسوعة لغوية ضخمة، يفيد منها اللغوي والنحوي والأديب والفقير والمحدث، وكانت دوافعه لتأليف هذا المعجم تتمثل في الحفاظ على تراث الأمة العربية والإسلامية، ممثلاً في لغتها¹، يقول في مقدمة اللسان: «وقصدت توشيحته بجليل الأخبار، وجميل الآثار مضافاً إلى ما فيه من آيات القرآن الكريم والكلام عن المعجزات الذكر الحكيم، ليتحلى بترصيع دررها عقدة، ويكون على مدار الآيات والأخبار والآثار، حله عقدة»².

وجاء كتاب "القاموس المحيط" للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت817هـ)³، ولعل معجماً من المعاجم العربية لم يحظ بالشهرة والذيع والانتشار، بين القدماء والمحدثين، مثل ما حظي به هذا المعجم.

وقد جاء القاموس رغم إيجازه في الشرح، موسوعياً في مادته، حيث يذكر كثيراً من أسماء الأعلام والدمن والمواضع والبقاع، كما أثبت كثيراً من الألفاظ المولدة والمعربة ومصطلحات العلوم والفنون، مع التنبيه على أن مثل هذه الكلمات إسلامية أو مولدة أو غير ذلك⁴. مما ساعد في انتشاره بين الناس، وأصبح من أكثر المعجمات تداولاً بينهم، حتى غلب في استعمال لفظة "القاموس" للدلالة على أي المعجم - كما فصلنا سابقاً.

ومن شهرته الكبيرة تلك عمد اللغويين التأليف على منواله، أو الاستدراك عليه، ومن أشهر المعجمات وأكبرها حجماً، المعجم الضخم الذي ألفه المرتضى الزبيدي (ت1205هـ)،

¹ ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حملي خليل، ص254-257.

² لسان العرب، لابن منظور، مقدمة المؤلف، ص12.

³ المزهري، الإمام جلال الدين السبوطي، المجلد الأول، ص76.

⁴ ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربيين د حملي خليل، ص281-289.

بعنوان "تاج العروس من جواهر القاموس" الذي جاء "شارحا له وافيا"¹، ومستدركا عليه ما فاته، معتمدا على عدد كبير من المعاجم التراثية، فجاءت مادته ضخمة وموسوعية، ويمكن أن يعد هذا المعجم خاتمة المعجمات العربية القديمة.

وتجدر الإشارة إلى أن ما ذكرناه من معجمات، ليس كل ما ألفه العرب في هذا المجال، بل لقد اكتفينا بذكر أشهرها على التسلسل الزمني لظهورها، بناء على تاريخ وفاة مؤلفيها، ويمكننا هنا أن نشير إلى بعض المعجمات العربية القديمة التي لم نذكرها، وهي على شكل:

معجمات للمعاني، مثل: "فقه اللغة"، لأبي منصور الثعالبي (ت329هـ)، و"الألفاظ الكتابية"، لأبي الحسن عبد الرحمن بن عيسى الهمذاني (ت320هـ)، و"مبادئ اللغة"، لأبي عبد الله الخطيب الإسكافي (ت321هـ)، و"جواهر الألفاظ"، لقدامة بن جعفر (ت337هـ)، و"التقريب في كشف الغريب"، لأبي بكر أحمد بن كامل بن شجرة (ت350هـ)، و"متخير الألفاظ"، لأحمد بن فارس (ت395هـ)، وتقريب الغريب المصنف، لابن سيده (ت458هـ)، وغير ذلك. أو على شكل مختصرات، مثل: "مختار الصحاح" لأبي بكر الرازي (ت666هـ)، و"مختصر العين" لأبي محمد عبد الله البطليوسي (ت521هـ) على بعض الروايات². أو لأبي بكر محمد بن حسن الزبيدي الإشبيلي (ت379هـ)، على روايات أخرى³... الخ.

أو على شكل كتب التعقيب والاستدراك اللغوي، مثل "التنبيه والإيضاح" لابن بري (ت582هـ)، و"غوامض الصحاح" لابن أيبك الصفدي (ت764هـ)، وتهذيب الصحاح، لابن أحمد الزنجاتي (ت656هـ)، و"التكملة والذيل والصلة" للساغاني، و"المستدرک في اللغة" لأبي بكر الزبيدي، الذي استدرکه على البارع للقالی⁴. و"غراس الأساس" للحافظ بن حجر العسقلاني (ت852هـ) تعقب فيه ما ذكره الزمخشري في "الأساس"⁵.. الخ.

أو على شكل معجمات متخصصة، أو كتب المصطلحات العلمية مثل:

¹ تاج العروس، للمرئضى الزبيدي، مقدمة عبد الستار أحمد فراج، ص أ.

² ينظر: المعجم العربي بالأندلس، عبد العلي الودغيري، هامش ص48.

³ ينظر: المعاجم اللغوية، أحمد حسن بن عبد الله الباتلي، دار الراية، الرياض، ط1، 1992، ص21.

⁴ ينظر: المعجم العربي بالأندلس، عبد العلي الودغيري، ص52.

⁵ المعاجم اللغوية، أحمد حسن بن عبد الله الباتلي، ص44.

- "رسالة المصطلحات الفلسفية" للمندي يعقوب بن إسحاق (ت260هـ) جمع فيه ثمانية وتسعين مصطلحا فلسفيا.
- "إحصاء العلوم" للفارابي أبي نصر محمد بن محمد (ت399هـ) تناول فيه كل المصطلحات الأدبية والرياضية والطبيعية والفلك.
- "المصباح المنير" لأبي العباس أحمد الفيومي (ت770هـ)، شرح فيه المصطلحات الفقهية الغربية الواردة عند الفقهاء أمثال الغزالي و الرافعي.
- "مفاتيح العلوم" للخوارزمي أبي عبد الله محمد بن أحمد (ت387هـ) درس فيه مصطلحات الشريعة والفقه، وعلم الكلام، والفلسفة، والطب، وعلم النجوم، وغيرها¹.
- "الكليات" لأبي إبقاء أيوب موسى الحسيني الكفوي (ت1094هـ) وهو معجم في المصطلحات العلمية، والفروق اللغوية، جمع فيها مصطلحات علوم مختلفة، كالفقه الحنفي، الفلك، الرياضيات، العمران، الفيزياء.
- وهو كتاب غني بما اصطلح عليه السابقون والمعاصرون له، يقول عنه مؤلفه: "قد جمعت فيه ما في تصانيف الأسلاف من القواعد، ولا كالروض للأقطار، وتسارعت لضبط ما فيها من الفوائد ولا كالماء إلى القرار، منقولة بأقصر عبارة وأتمها، وأوجز إشارة وأعمها، وترجمت هذا المجموع المنقول، في المسموع والمعقول، ورتبتها على ترتيب كتب اللغات، وسميتها بالكليات"².
- "التعريفات" للجرجاني المشهور، وهو معجم ضم طائفة كبيرة من المصطلحات الفقهية والنحوية والصرفية وغيرها.
- "كشف اصطلاحات الفنون والعلوم" للمولدي التهانوي محمد بين الشيخ علي الفاروقي، وهو من أوسع كتب المصطلحات³.
- بالإضافة إلى كتب متخصصة في مختلف المجالات كالصيدلة والطب والنبات، مثل: كتاب "الجامع" لابن البيطار (ت466هـ)، وقد تضمن سائر أقوال السابقين من عرب ويونان

¹ المصطلح الإسلامي والمعاجم العربية، الدكتور عبد الكريم بكري، ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ظهر المهازر - فاس المغرب، أيام 23-24-25 نوفمبر 1993م ص56.

² الكليات، لأبي البقاء الكفوي، مقدمة المؤلف، ص16-17.

³ المصطلح الإسلامي والمعاجم العربية، الدكتور عبد الكريم بكري، ندوة الدراسة المصطلحية ص56.

وغيرهم، ورتب الألفاظ حسب الحرف الأول منها، ثم الثاني، وجعلها أبوابا حسب أسماء الحروف، وبدأ كل مادة بذكر أصلها الأجنبي إذا كان اللفظ غير عربي.

ونذكر ما ورد فيه على سبيل المثال:

أفنون: نبات شوكة يعرف في بعض بوادي الأندلس (برأس الشيخ).

الأقطى: شجر معروف، منه كبير يسمى بعجمية الأندلس (شبوقة). ومنه صغير

يسمى بعجمية الأندلس أيضا (بذقة)...¹.

بالإضافة إلى كتاب (مفتاح الطب) لابن هندو (ق10-11) وكتاب القمري (ق10)

(التنوير في الاصطلاحات الطبية)². وغير ذلك من الزخم الهائل من المعجمات بمختلف

أنواعها وأغراضها، مما يجعل أمر سردها جميعا صعبا للغاية.

ثانيا: عند العرب المحدثين.

لقد أصاب الحركة المعجمية شيء من الوهن والجمود والخمول بعد عصر الزبيدي، كما حدث في مجالات الحياة الفكرية الأخرى، حتى جاءت النهضة العربية الحديثة، في مطلع العصر الحديث، مع نهضة فكرية وعلمية تجلت في صور مختلفة، حيث بدأ شيء من النشاط يدب في جسم النشاط المعجمي العربي في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي وأوائل القرن العشرين³، تمثل في ظهور حركات تدعو إلى استحضار الماضي العربي العريق، وإحياء التراث القديم، فطبع منذ ذلك العهد ما لا يحصى من كتب الأدب في جميع العصور، ونشرت المؤلفات الكثيرة منها المعجمات العديدة الأجزاء⁴.

إذ كان التأليف المعجمي من أبرز النشاطات اللغوية التي أحيها العرب، لإدراكهم أنه للحاق بركب العالم المتمدن والمتحضر، لا بد من نهضة لغوية وأدبية، وأن الاستعانة بالمعجمات تُمكن من إحياء اللغة وآدابها، فاعتمد الناس في بادئ الأمر على المعجمات

¹ المعجم العربي في الأندلس، عبد العلي الودغيري، ص115-116.

² ينظر: أقدم المعجمات الطبية العربية، نشأت الحمارنة، مجلة التراث العربي، 1999 س19. ع77، ص131-115.

³ دراسات المعجمية والمصطلحية، قائمة بيبليوغرافية، محمود إسماعيل الصالح، مطبوعات مكتبة فهد الوطنية، الرياض،

1999، د.ط. ص16

⁴ ينظر: المولد في العربية، حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، إسكندرية، 1978، ص477.

القديمة، فقام بعضهم بطبع المعروف من هذه المعجمات لتسهيل تداولها بين الناس¹، وذلك وفق أوائل أصول الكلمة، وهو الترتيب الوحيد الذي لا يزال يتبع في صناعة المعجمات الحديثة، نظراً لسهولته.

حيث قام الأستاذ الطاهر أحمد الزاوي بترتيب القاموس على الحرف الأول، وطبع عام، 1379هـ، وقام، يوسف خياط، ونديم مرعشلي بإعادة ترتيب اللسان على الحرف الأول، وصدر عام 1390هـ². وغير ذلك.

وقد رافق هذه الحركة التجديدية لترتيب المعجمات القديمة، حركة نقدية تناولت هذه المعجمات بالدرس والتحليل³؛ إذ شقّ عليهم ما كان بين الحياة والمعجم من تناقض؛ فمن جهة وجدوا معاني جديدة تفتقر العربية إلى ألفاظ تدل عليها، ومن جهة أخرى وجدوا معاني لها أكثر من لفظ واحد، ومئات الألفاظ لمعنى واحد⁴، بالإضافة إلى طرح مختلف مشكلات اللغة العربية⁵، وكانت قضايا المعجم من أكثرها طرْحاً آنذاك، بدءاً بتدفق المصطلحات العلمية والحضارية الوافدة على اللغة العربية، ووقوع العرب في مشكلة وضع المصطلحات اللازمة، ومسايرة التطور العلمي المتسارع.

ويمكن إيجاز مختلف المشكلات التي واجهت المحدثين في المعجمات القديمة، في النقاط التالية:

- احتواء المعجمات القديمة كثيراً من أسماء أماكن وأعلام ومصطلحات ومشتقات ومن غريب الألفاظ الكثير يكاد لا يحصى.
- إهمال أصحاب المعجمات القديمة بعض المصطلحات، فكما يقول الدكتور حسين نصار، "لو عنوا بالدقة والتحديد، ولو أعطوا صورة واضحة لأنت معاجمهم "دوائر معارف"⁶.

¹ المعجم العربي بين الماضي والحاضر. عدنان الخطيب، ص 45-46.

² ينظر: المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، أحمد حسن بن عبد الله الباتلي، ص 59-62.

³ التطورات المعجمية، د صافية زفندي. ص 61-62.

⁴ ينظر: المرجع نفسه. ص 64-65.

⁵ ينظر: المولد في العربية، حلمي خليل، ص 517.

⁶ المعجم العراقي نشأته وتطوره، د حسين نصار، ج 2، ص 604.

- لم يحاول أحد أن يجمع اللغة العربية بجميع لهجاتها أو لهجة معينة منها، وإنما حاول أن يقتصر على الفصحح الصحيح. وتركوا لغات كثيرة من القبائل، فالعربية التي دونها أصحاب المعجمات عربية خاصة لم تكلمها إلا قبائل قليلة من شبه الجزيرة الواسعة، وهي التي سميت العربية الفصحى¹.

- إهمال المولد وعدم اعتباره من اللغة، حتى ضاع كثير من الألفاظ والمعاني التي ابتكرها العباسيون لتمثل مظاهر الحضارة الجديدة، التي عاشوا فيها، وجعلوا اللغة لا تساير ركب الحياة فاتهمت بالتحجر والجمود.

وأما المولد فقد اختلف الباحثون في أمره، ودار النقاش الطويل حوله فاللغة يجب أن تخضع لحياتها، تنمو بنموها وتساير حضارتها، بل يجب أن تتسع للعلوم والفنون على اختلاف أنواعها، وللحضارة على كثرة مظاهرها، وللتعبير عن شتى مظاهر التفكير، وبتعبير آخر أن تكون أداة طيعة لتطورنا.

- صعوبة التقسيم الذي اتبعته الكثير من المعجمات خاصة تلك التي تعتمد الأبواب والفصول، وما يصحب ذلك من صعوبات في استعمال المعجم.

- ويضاف إلى ذلك الاضطراب الشديد في وضع كثير من المفردات، وتكرار كثير من الألفاظ، وقد غلط اللغويون بعضهم بعضاً، كما اختلفوا في اعتبار الهمزة والنون، فبعضهم يراها أصلية والبعض الآخر يراها مزيدة، أو يرى الهمزة منقلبة عن حرف علة، فمثلاً الإشارة والباءة وغيرهما كثير، يوضع في المهموز وفي المعتل.

- اضطرابها في أبوابها وفصولها وموادها وفي داخل المواد، حيث نجد خطأ في المعاني المجازية والحقيقية، كما تخلط المتقدمة في الزمن بالمتأخر والمشتقات بعضها ببعض. فقد تبدأ المادة بالفعل أو الاسم أو الصفة، أو ما إليها من غير سبب، رغم محاولة البعض إتباع ترتيب المشتقات، مثلما فعل ابن سيده الذي وضع في مقدمته منهجا منظما، ولكنه لم يحترمه، كما حاول الصغاني أن يتتبع نوعا من الترتيب في "العباب" ولكنه قصر.

- ومن عيوب المعجمات القديمة -أيضا- أنها لم تقدم المعلومات الصرفية والنحوية الكافية، إذ نادرا ما تميز بين الأفعال والصفات والأسماء، ولا تلتزم توضيح أبواب الفعل

¹ ينظر: المعجم العربي في لبنان، د حكمت كشلي، دار ابن خلدون، ط1، 1982، ص94-95.

ومصادره، والمعتدي منه واللازم ويم يتعدى اللازم والمفرد من الأسماء والصفات وجموعها والمعرب وأصله، وغير ذلك.

- سوء التفسير والتعريف، واعتماد النقل عن السابقين، لذلك فإن تفسيرات الخليل والأصمعي وأبي زيد للألفاظ باقية كما هي، بلا تغيير، ونتج عن سوء التفسير هذا أن ضاعت علينا أمور كثيرة كان يعرفها القدماء ولا نعرفها نحن¹.

لقد حاول بعض المثقفين العرب التصدي لهذه المشكلات، وظهرت حركة نقد المعجمات، والاستدراك عليها، "وكان العلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن الطيب الصميلي الفاسي الشرقي (1698م-1756م) من أول من فعل ذلك من خلال أعماله المعجمية المتعددة، وبخاصة في عملية "شرح كفاية المتحفظ"، و"إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على إضاءة القاموس"². حيث ضمنهما استدراكه لما فات القاموس مع تصحيح أخطائه³.

تم تلاه أحمد فارس الشدياق (1804-1887) الذي يعد من أبرز من تصدّى لنقد المعجمات، في "الجاسوس على القاموس"، الذي ألفه في نقد "للقاموس المحيط"، الذي يعد من المعجمات القديمة، التي لم ترض ذوقه لما حوا أكثرها من حشو، ومفردات وتراكيب، بالإضافة إلى الأخطاء والتصحيح، خاصة المعجمات القديمة التي ألفت في عصور يختلف مفهوم الحضارة فيها عن مفهومها في العصر الحديث⁴، وقد دعا من خلاله إلى ضرورة الترتيب والتبويب في الوضع، ضرورة تضمين المعجم ألفاظ الكتّاب والأدباء وكل من اشتهر بالتأليف⁵.

ويحدثنا الشدياق عما في القاموس من قصور وخلل، بقوله: "فإني لما رأيت في تعاريف القاموس للإمام القاضي مجد الدين الفيروزبادي قصورا وبهاما، وإيجازا، وإيهاما،

¹ ينظر: المعجم العربي في لبنان، د حكمت كشلي، ص 95-96.

² صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص 28.

³ ينظر: المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، أحمد حسن بن عبد الله الباتلي، ص 62.

⁴ ينظر: المعجم العربي في لبنان، د حكمت كشلي، ص 75.

⁵ ينظر: التطورات المعجمية، د صافية زفندي، ص 65.

وترتيب الأفعال ومشتقاتها فيه محوج إلى تعب في المراجعة، ونصب في المطالعة، والناس راوون منه، وراضون عنه، أحببت أن أبين في هذا الكتاب من الأسباب ما يحض أهل العربية في عصرنا هذا على تأليف كتاب في اللغة يكون سهل الترتيب واضح التعاريف، شاملاً للألفاظ التي استعملها الأدباء والكتاب وكل من اشتهر بالتأليف¹.

ويمكن إيجاز المسائل التي انتقدها الشدياق على القاموس في:

1- ترتيب المفردات؛ إذ كان الأوفق حسب رأيه أن يختار الترتيب الألفبائي العادي.

2- وضع المشتقات تحت المادة الواحدة، إذ لم يتبع في تسجيلها نظاماً معيناً.

3- التعريفات وشروح المفردات، لأنه ملأ كتابه بكثير من أسماء الأعشاب الطبية، واستطرد إلى ذكر فوائدها، كما لو كان معجماً طبيياً، كما أخذ عليه أنه حشاه بكثير من أسماء الأعلام، و ولم يرتبها، وأن أغلبها أعلام أجنبية وليست معربة.

4- الفصحى في اللغة، حيث انتقد النظرية التقليدية التي تحدد الفصحى في العربية.

5- تعليقات القاموس على ما ذكره الصحاح.

6- صيغ المطاوعة².

وقد كانت الأفكار التي دونها الشدياق في كتابيه: "الجاسوس" و"سر الليال"، بمثابة

البذور الأولى للباحثين من المحدثين الذين أسهموا في التمهيد والبحث اللغوي³.

كما برزت جهود أخرى في هذا المجال، ساهم فيها حتى المستشرقون أمثال: البريطاني

لاين Lane الذي يعد أول من عالج الموضوع في العصر الحديث ابتداءً من سنة 1849⁴.

ويليه رينهارت دوزي (DOZY) (1820-1883)، وفيشر (Fischer).

بالإضافة إلى إسهامات "إبراهيم اليازجي" (ت1906)⁵ الذي يقول في نقده للمعجمات

القديمة، ومنها "اللسان": "إلا أن بعضها مشوش الترتيب لا يهتدي فيه إلى المطلوب، إلا بعد

¹ المعجم العربي في لبنان د حكمت كشلي، ص77. نقله عن الجاسوس على القاموس، الشدياق، المقدمة المؤلف، ص2-6.

² ينظر: المعجم العربي في لبنان د حكمت كشلي، ص78.

³ أحمد فارس الشدياق، نسيم نصر، موسوعة لغة وأدب، مجلة الأديب، سنة 1950، العدد 4، المجلد9، ص44

⁴ المعجم العربي: إشكالات ومقاربات، د رشاد الحمزاوي، بيت الحكمة، 1991، تونس، ص57.

⁵ لسان العرب، إبراهيم اليازجي، مجلة الضياء، دار صادر، مصر، سنة 1903-1904 مجلد6.

عناء، وبعضها مختصر لا يكاد يصدر عنه الطالب بغناء فتتبع نصوصها مادة ونقل عبارتها بالحرف، بحيث انتظام شمل تلك الأصول كلها، كما قال في هذا المجموع، وصار بمنزلة الأصل وأولئك بمنزلة الفروع، وهي الفضيلة التي امتاز بها كتابه على سائر مصنفات اللغة وان لم يكن له فيه إلا ترتيب النقل، وذلك أولاً لإحاطته بمعظم منقول اللغة حتى ذكر أنه يشتمل على ثمانين ألف مادة، وهو ما لم يحوه كتاب لغة قبله، وثانياً لتعاقب التعاريف المختلفة فيه على تلك اللفظة الواحدة بحيث لا يبقى فيها موضع للإبهام، لأنه إذا وقع في أحد تلك التعاريف تقصير أو لبس أتمه الآخر وأوضح مشكله، وذلك فضلاً عما استظهر به في أكثر المواد من الاستشهاد بألفاظ التنزيل والسنة وأشعار العرب وأمثالها مما يستدل به على مواقع الألفاظ ووجوه استعمالها وليس بعد هذا التحرير غاية"¹.

ويفضل اليازجي طبعة "لسان العرب" على طبعة "تاج العروس" لكونها مضبوطة بالشكل، في كل ما يمكن أن ينحرف على المطالع، ولكن مع الأسف الشديد قد ضاعت هذه المزية لأن لسان العرب قد اعتوره من الغلط إما بالتحريف أو بالتصحيح، أو بتبديل شيء من حروف الألفاظ من أصلها، أو حصل فيها تقديم أو تأخير، إلى غير ذلك².
كما ألف معجماً في المعاني سماه "تجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد".
نأخذ منه هذا المثال:

فصل في الجوع والشبع

يقال جاع الرجل، وغرث، وسغب بكسر الغين وفتحها سغبا وسغبا وسغوبا، إذا وجد الحاجة إلى الطعام * وهو جائع وغرث وسغب وساغب وجوعان وغرثان وسغبان من قوم جوع وجياح وغراث وغراثي وإسغاب * وهو جائع نائع إتباع وقبل النائع العطشان * ويقال الغرث الجوع الشديد، والسغب الجوع مع التعب ويقال جاء فلان ساغبا لاعبا وهو تأكيد في المعنى واللاغب المعيني تعبا * فإن وجد الجوع مع البرد قيل خرص خرصا وهو خرص

¹ المعجم العربي في لبنان، د حكمت كشلي، ص83. نقله عن لسان العرب، إبراهيم اليازجي، مجلة الضياء، 15 نوفمبر

1903، الجزء 3، المجلد6، ص65.

² المرجع نفسه، ص84.

* ويقال طوي الرجل بالكسر طوى، وطوى أيضا بكسر الطاء، إذا خلا جوفه وضمير بطنه من الجوع، وخصم خصما مثله، وهو طو، وطاو، وطيان، وخصميص، وخصمان...¹.
كما أُلّف في "لغة الجرائد"، وكتب عن "أغلاط لسان العرب" في مجلة "الضياء"².
وكتب الأب أنستاس ماري الكرملّي، عن "أغلاط اللغويين الأقدمين" التي وردت في المعجمات القديمة³، وألّف عبد الله البستاني (ت1930م) في نقد المعجمات القديمة، وغيرهم.

وهكذا فبعد أن اطلع العرب على بعض المعارف المعجمية الأجنبية، رأوا من الضروري تطوير هذه المؤلفات القديمة الرائدة، ورفد المكتبة الحديثة بمعجمات تعتمد في مادتها المعجمات القديمة، مع تفادي الأخطاء التي وقعت فيها، وتتسجم وروح العصر الحاضر ومطالبه في الجمع والعرض والتبويب، لتكون جيدة الجمع، حسنة العرض، سهلة الاستخدام⁴، ظهرت بوادر تجديدية، وصدرت معاجم تتسم بالحدّاثَة والتجديد إما من حيث المحتوى، (بإضافة الألفاظ المستحدثة أو المولدة حديثاً) أو من حيث أسلوب عرض المادة اللغوية (كاتباع الترتيب الألفبائي تبعاً لنطق الكلمات، بدلاً من جذورها، واتباع نسق محدد في ترتيب المادة اللغوية في كل مدخل واستخدام أساليب جديدة في تعريف المصطلحات العلمية خاصة واللجوء إلى الصور والرسوم)⁵.

فأخرجت المطابع العربية معجمات حديثة عديدة؛ ففي عام (1869) أخرج المعلم بطرس البستاني (ت1883م) معجمه "محيط المحيط" في جزأين، وقد أخذه عن أشهر متون اللغة ولا سيما الفيروزبادي - كما صرح في مقدمته⁶ - ثم اختصره في معجم سماه "قطر

¹ كتاب نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد، الشيخ إبراهيم اليازجي، مكتبة لبنان بيروت، ط3، 1985، ص124.

² ينظر: المعجم العربي في لبنان، د حكمت كشلي، ص85.

³ أغلاط اللغويين الأقدمين، الأب أنستاس الكرملّي، مطبعة الأيتام، بغداد، سنة 1932 ص6.

⁴ التطوّرات المعجميّة، د صافيّة زفندي. ص61-62.

⁵ دراسات المعجمية والمصطلحية، محمود إسماعيل الصالح، ص16

⁶ ينظر: محيط المحيط، بطرس البستاني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1998م، فاتحة الكتاب للمؤلف.

المحيط"، وقد حاول إتباع ترتيب داخلي في مادته، حيث ذكر في مقدمته أنه راعى تقديم الأفعال على الأسماء، والمجرد على المزيد، والحسي على المعقول... الخ.

ثم تلاه إبراهيم اليازجي (ت1906م) بتأليفه معجم "الفرائد الحسان من قلائد اللسان". وأصدر سعيد الشرتوني (ت1912) معجمه "أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد" عام (1889م). و"تجدة اليراع"، وهو معجم في المعاني.

ثم أصدر جرجس همام الشويري (ت1921) معجمه "معجم الطالب" عام (1907)، وهو معجم مدرسي، غزير المادة، قريب المأخذ، ذو حجم صغير، ويجمع الشائع من الألفاظ والحديث من المصطلحات العلمية التي يحتاجها الطالب، مرتبا ألفائيا بأوائل الأصول. ولقد دفعه إلى تأليفه، الشكوى التي كانت تعم بين الطلاب بصعوبة تناول المعجمات الني ينقصها الترتيب في سرد المشتقات والتي تخلو من الاصطلاحات العلمية والعصرية¹.

وتبعه في هذا الطريق الأب لويس معلوف اليسوعي (ت1949) الذي أخرج معجماً مدرسياً سماه "المنجد" عام (1908) وهو من أطول المعجمات العربية الحديثة عمراً وتطوراً. وتالت المعجمات العربية بتصنيفات وأغراض وأشكال مختلفة، منها: معجم "البستان" لمؤلفه عبد الله البستاني عام (1917)، ومختصره "فاكهة البستان" عام (1927). ومعجم "المعتمد" لجرجي شاهين عطية (ت1946)، عام (1927). ومعجم "متن اللغة" للشيخ أحمد رضا (ت1953) صدر عام (1958)². ومعجم "المرجع"، معجم مبسط علمي لغوي فني " لعبد الله العلايلي عام (1963)، وقد رتب ألفاظه بحسب أوائلها دون ردها إلى الجذر، كما فعل جبران مسعود في معجمه "الرائد" عام (1964) الذي اختصره فيما بعد في معجم "الرائد الصغير" ... الخ³.

وقد زاد الاهتمام بالعمل المعجمي بعد القرن العشرين، تنظيراً، وتأسيساً وتطبيقاً، وأظهرت الجامعات اهتمامها أكبر بالمعجم وبحوثه ونظرياته، وتقديمها مقررات للطلاب عن

¹ ينظر: معجم الطالب في المأنوس من متن اللغة والاصطلاحات العلمية والعصرية، جرجس همام الشويري، المطبعة العثمانية، لبنان، 1907، المقدمة، ص ب.

² ينظر: التطورات المعجمية، د صافية زفندي. ص 66-67.

³ ينظر: المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، أحمد حسن بن عبد الله الباتلي، ص 47-52.

المعاجم، وكذلك تأسست العديد من المجامع اللغوية والجمعيات المعجمية، كمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ودمشق، والأردن، وجمعية المعجمية العربية بتونس، والرباط، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط.

وكل هذه الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال المعجم، تسعى بجهودها في المعجمية العربية نظرية وتطبيقاً إلى اللحاق بركب المعجمية الغربية الحديثة؛ وذلك بالعمل على تنمية اللغة العربية وتطويرها، بتوسيع اللغة العربية وتحديد الطرق الكفيلة بتنميتها والتي تتلخص في الاشتقاق والقياس والمجاز والنحت والتركيب، وغيرها¹. ونشر نوع جديد من المعجمات، قائم على الجهود الجماعية، بعد أن كانت المعجمات السابقة قائمة على جهود فردية.

وأول هذه المعجمات الجماعية، تلك التي صدرت عن الهيئات أو المؤسسات العلمية واللغوية، منها "المعجم الوسيط" الصادر عن مجمع اللغة العربية في القاهرة عام (1960)، كما صدر عن هذا المجمع "المعجم الكبير" صدر الجزء الأول منه عام (1970)، وأصدر - أيضاً - "المعجم الوجيز" في عام (1980).

وهناك معجم "القاموس الجديد" تأليف لجنة من اللغويين في تونس، بناء على توصية من الندوة التربوية الأولى لبلدان المغرب العربي، وقد صدر عن وزارة التربية في المغرب عام (1979)، و"المعجم العربي الأساسي للناطقين بالعربية ومتعلميها" الذي صدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، عام (1989)، و"المعجم المدرسي" الذي صدر عن وزارة التربية السورية (1985). وكلها معجمات مؤسساتية²، لغوية عامة.

أما المعجمات المتخصصة فنذكر منها: ما أصدره مجمع اللغة العربية في القاهرة، مثل "معجم الجيولوجيا" (ط1 عام 1965، وط2 عام 1982)، و"المعجم الجغرافي" (ط1 عام 1974)، و"معجم الكيمياء والصيدلة" (1973)، و"معجم الفيزياء" (1984)³. إلى جانب إصدارات المجامع اللغوية العربية الأخرى، والمؤسسات العلمية والتربوية المختلفة.

¹ ينظر: المولد في العربية، حلمي خليل، ص 477.

² ينظر: التطورات المعجمية، د صافية زفندي. ص68، والمعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، أحمد حسن بن عبد الله الباتلي، ص48.

³ ينظر: اللغة العربية والصحة العلمية الحديثة، كارم السيد غنيم، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 1990، في مواضع متفرقة.

إضافة إلى معجمات أخرى عامة أو متخصصة، جماعية أو ثنائية، صدرت عن أفراد أو بعض المؤسسات الخاصة مثل: "لاروس، المعجم العربي الحديث" لخليل الجر ورفيقه، الصادر عن دار لاروس الفرنسية عام (1973)، و"المعجم الصافي في اللغة العربية" لصالح العلي الصالح، وزوجته أمينة الأحمد، وغيرهما.

أما المعجمات المتخصصة، فكان لا بد أن تظهر هي الأخرى بوجه جديد ولغة جديدة، لأن العلم قد تطور عما كان عليه قديماً، كما أن المصطلحات قد تغيرت وأصبح أكثرها يفد إلينا من الغرب، بصيغة أو بأخرى، فتسارعت الهيئات العلمية، المختصون واللغويون إلى تأليف معجمات متخصصة حديثة، "حيث عمل مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي منذ نشأته على إصدار المعجمات المتخصصة التي أقرتها مؤتمرات التعريب، منها ما هو تعليمي، يتوجه إلى مراحل التعليم العام ويشتمل مصطلحات الرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، وعلم الحيوان، وعلم النبات، والجيولوجيا، ومنها ما هو علم متخصص، مثل اللسانيات والفيزياء والرياضيات والفلك والموسيقى والكيمياء وعلم الصحة وجسم الإنسان والآن التاريخ وعلم الأحياء والجغرافيا والتجارة والمحاسبة والطاقات المتجددة والمصطلحات المهنية والتقنية والعلوم الإنسانية والفلسفية وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم التربية... وهكذا"¹.

كما عملت الجامعات اللغوية والهيئات العلمية بالقاهرة ودمشق وبغداد على نشر معجمات متخصصة كثيرة لعل أشهرها "معجم المصطلحات الطبية الموحد" من تأليف اتحاد الأطباء العرب، وهو معجم ثنائي اللغة (انكليزي عربي) صدرت الطبعة الأولى في بغداد سنة (1973)م². بالإضافة إلى ما نشره بعض الأفراد، نذكر منها: معجماً لمحمد شرف "في أسماء النبات" عام (1926)، ومعجماً في "العلوم الطبية والطبيعية"، في العام نفسه، و"معجم الحيوان" لأمين معلوف، عام (1932)، و"معجم الألفاظ الزراعية" لمصطفى الشهابي عام (1943). و"المعجم الأدبي" لجبور عبد النور (1979)، و"المعجم المفصل في

¹ الوظيفة المعجمية في معجم الغني: د فاطمة الجامحي الحبابي، مجلة الدراسات المعجمية، العدد 06، 2007، الرباط، ص 297.

² المعجم الطبية باللغة العربية، أ.د. محمد زهير البابا مجلة التراث العربي، 1999 س 19. ع 77. ص 126.

علوم اللغة" عام (1994)، لمحمد ألتونجي، و"المعجم المفصل في اللغة والأدب" لإميل يعقوب. إلى جانب معجمات أخرى في مختلف اختصاصات العلوم والفنون¹، مثل "المعجم السياقي للتعبيرات الاصطلاحية" لمحمود صيني ومختار حسين وعض الدوش، حيث جمع المؤلفون عددا كبيرا مما يسمى بالتعبيرات الاصطلاحية في اللغة العربية المعاصرة، وبنى المعجم حول هذه التعبيرات المرتبة ألفبائيا، بدلا من الألفاظ المفردة، كما هو الحال في المعاجم العامة².

ولا يفوتنا الإشارة إلى المعاجم العربية المحوسبة التي ظهرت حديثا على يد بعض الشركات التجارية (صخر، انفو أراب، بي سي لاب، دار العريس للكمبيوتر، دار الملايين)، والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات العربية. وقد تم الاطلاع على عدد منها حسب الإمكانيات المتوفرة عن طريق الأقراص والانترنت واتضح أن جلها يستعمل وسائل تقليدية للبحث عن المادة المعجمية باستثناء معجم القاموس لصخر والذي يستعمل محلا صرفيا. ويعد أفضل القواميس الالكترونية التي ظهرت حتى الآن، حيث يعتمد على سلسلة أبحاث عميقة في مجال اللغويات الحاسوبية والمعجمية، إضافة إلى استعماله وسائل وأساليب تربوية للتعليم والتدريب اللغوي.

يتضمن برنامج القاموس ثلاثة قواميس ثنائية: عربية/انجليزية، وعربية/فرنسية، وانجليزية/فرنسية، تحتوي على جميع المعاني والمترادفات والمتضادات، ويفتح طرقا جديدة للبحث والاستعراض للمادة باستخدام تقنية التحليل الصرفي العربي. يتضمن مدققا إملائيا للغات العربية والانجليزية، والفرنسية. إمكانية إظهار جميع الكلمات في البرنامج مشكولة. ومن مميزات أداة "بحث وإبحار" في برنامج هذا القاموس:

- * استعراض المفردات حسب الجذر.
- * استعراض مصطلحات موضوع معين.
- * استخراج قائمة مشتقات جذر معين.

¹ ينظر: التطورات المعجمية، د صافية زفنيكيس 85.

² دراسات المعجمية والمصطلحية، محمود إسماعيل الصالح، ص 18.

* الحصول على الكلمات التي تنتهي بزيادة معينة.

* تجميع الكلمات التي تتضمن حرفا بعينه أو حرفا بعينها.

* عند إدخال كلمة خطأ عدة اقتراحات للكلمة الصحيحة، حيث يمكن اختيار الكلمة الصائبة من بين هذه الاقتراحات.

* إمكانية إظهار جميع الكلمات في البرنامج مشكولة لإزالة اللبس الصرفي والدلالي لكثير من الكلمات العربية التي تحمل أكثر من تشكيل.

* إمكانية إظهار كل المعاني بمترادفاتها¹.

ومع هذا الزخم الهائل والمتنوع من المعجمات الحديثة، لا تزال الحركة المعجمية العربية تعاني تأخراً وتحفظاً على أكثر من صعيد ومستوى، فهي تسير في خطى حذرة ومتحفظة في مسار تطورها البطيء، نظراً لتضارب الآراء بين المحافظين والمجددين، حول حدود المحافظة وملاحم التجديد؛ إذ ينادي المحافظون بـ:

1- المحافظة على الثروة اللغوية الأصلية، المسموعة من قبائل عربية محددة أو التي قاسها اللغويون القدماء على ما سمع.

2- تحديد من يستشهد بكلامهم من الذين عاشوا في الحواضر حتى نهاية القرن الثاني الهجري، وفي البوادي حتى منتصف القرن الرابع... فلا يستشهد المحافظون بشعر المحدثين كبشار والمتنبي وأبي تمام وأبي نواس وأبي العلاء.

3- استبعاد ما وضعه المولدون، أو تكلموا به بعد عصر الاحتجاج، سواء جرى على أقيسة كلام العرب أم لم يجر، حيث يعد ما خالف قياس كلام العرب وما سمع لحنا يجب تجنبه.

4- عدم قبول المعرب من الكلام الأعجمي الذي لم يدخل العربية في عصر الاحتجاج، والدخيل الذي اقتضت الحياة المنظورة اقتراضه من اللغات الأجنبية، والمحدث الذي استعمله الكتاب وشاع في البيئات العربية.

5- التزام ترتيب متوارث في صنع المعاجم اللغوية. والمحافظة على أسلوب المعاجم القديمة في الشرح. والتزام ما نقل من الثروة اللغوية بغريبها ونادرها وجافيتها ومترادفها

¹ <http://www.arabization.org.ma/downloads/majalla/49/docs/94.doc>

ومتضادها. وقد وصف الدكتور إبراهيم أنيس المحافظين بهذا المفهوم بأنهم متزمتون، في قوله: "فهناك قوم من المتزمتين الذين ينادون بأنه يجب أن نقف عند نصوص أجدادنا العرب لا نتعداها ولا نجاوزها"¹.

وانتقد الدكتور شوقي ضيف أصحاب المعاجم الحديثة التي سبقت المعجم الوسيط، أخذا عليهم ما سميناه هنا محافظة، إذ يقول: "وكانت قد وضعت معاجم حديثة في لبنان وغير لبنان، غير أنها اتخذت لنفسها أسوارا من المكان والزمان لا تتجاوزها فيما أحصت من الكلمات. أما المكان فلا يتجاوز شبه الجزيرة العربية إلا قليلا، وأما الزمان فلا يتجاوز المئة الثانية من الهجرة لعرب الأمصار، مثل البصرة والكوفة، وآخر المئة الرابعة لأعراب البوادي" وهو موافق لما قالته لجنة المعجم في مقدمة الطبعة الأولى².

وينادي المجددون بـ:

أ- شرح معاني الكلمات بأسلوب سهل، يسد حاجة القارئ المتقف لتحرير لفظ شائع، أو مصطلح، أو فهم أسلوب، واستخدام التعريف العلمي الدقيق الواضح لما يحتاج إلى تعريف، وتحديد ما يحتاج إلى تحديد، مع الاختصار في الشرح، وتجنب الاستطراد والتكرار، والضبط السليم لكل ما يحتاج إلى ضبط، وتحديد نوع الكلمة، من حيث الجمود والاشتقاق، والإفراد والجمع، والتذكير والتأنيث والتعريب والتوليد والحدثة، والتوضيح بالصور والرسوم لغير الشائع من النبات والحيوان غير المؤلف، وللجديد المبتكر من الأجهزة والأدوات الحضارية³.

ب- عرض الأشكال المختلفة إن وجدت للكلمة التي يشرحها، وقد تكون على اختلاف العصور، فلا ضير أن يورد صوراً لها مهجورة كانت أم مستعملة في وقتنا⁴، و قبول الألفاظ والصيغ الناتجة عن الاعتراف باجتهاد اللغويين المحدثين، وقياس ما لم يسمع عن العرب على ما سمع منهم. وقبول ما تقره الهيئات اللغوية في أصول اللغة وأقيستها والمولد، سواء

¹ من أسرار اللغة، د إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط7، 1985، ص27.

² في نقد المعاجم والموسوعات، د عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، 1996م ص15.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص17.

⁴ النشاط المعجمي في الأندلس، د يوسف عيد، دار الجيل، بيروتن ط 1992م ص17.

أكان التوليد في اللفظ أم في المعنى، بالإضافة إلى ما عربه المحدثون من الكلام الأعجمي؛ أسوة بما عرب في عصر الاحتجاج، وقبول الألفاظ والأساليب التي شاعت على السنة الكتاب والشعراء المعاصرين ما دام لها وجه من الصحة اللغوية تحدده هيئة لغوية..

ج- ترتيب أبواب المعجم، ومواده، وكلماته، ترتيباً دقيقاً غاية تيسير الكشف، وسرعة الوصول إلى الكلمة المطلوبة، مع التزام طريقة موحدة في الترتيب داخل المواد، كتقديم الأفعال على الأسماء، والمجرد على المزيد، واللازم على المتعدي، والثلاثي على الرباعي، والمعنى الحي على العقلي، والحقيقي على المجازي.

د- قبول المصطلحات العلمية والفنية وألفاظ الحضارة التي يقتضيها جعل اللغة العربية وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها، ملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر.

ح- حسن الإخراج ونوعية الطباعة، ووضع الصور بالألوان إن أمكن. والتصحيح الدقيق من علماء متخصصين¹.

وفي هذا التحديد يقول الدكتور إبراهيم مذكور: "إن للغة ماضياً وحاضراً، فلها قديمها الموروث، وحاضرها الحي الناطق، ولا بد أن يلاحظ ذلك في وضع معجم جديد للغة العربية، فيستشهد فيه بالشعر والنثر، مهما يكن العصر الذي أنشئ فيه، وتثبت الألفاظ الطارئة التي دعت إليها ضرورات التطور، وفرضها تقدم الحضارة ورقي العلم"².

إضافة إلى المشكلات التي تعانيها المعجمية الحديثة من الناحية النظرية، نجدها تعاني من الناحية التطبيقية الميدانية، حيث تجد مشاريعها الكبيرة، مثل مشروع المعجم التاريخي، والمعجم الآلي، وغير ذلك، مشكلات مادية، ومعنوية عديدة أهمها، قلة الدعم المالي من قبل الهيئات العلمية والمؤسسات التجارية، وانعدام الثقة من قبل القراء، على خلاف حال المعجمية الغربية.

¹ ينظر: في نقد المعاجم والموسوعات، د عبد العزيز مطر، ص 17-18.

² المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 10.

ونقول نحن: كي نعطي كل ذي حق حقه، لا بد من الاعتراف أن العرب القداماء قد حققوا الغرض الذي ألفوا معجماتهم من أجله وكانت منهجياتهم، خادمة لغرضهم ذلك، رغم بعض الهنات التي قد نلمسها هنا وهناك، لأن الصناعة المعجمية كانت بالنسبة لهم عقيدة قبل أن تكون حرفة أو صناعة.

كما لا يمكن تجاهل الجهود المبذولة من أجل تأليف معاجم عربية حديثة، باختلاف مناهجها وأهدافها، لكنها للأسف تظل قاصرة عن مواكبة التطور في جل المجالات؛ لأنها تفتقر إلى العمل في إطار نظريات لسانية تأخذ عنها مناهج التحليل اللغوي¹، وربما لأن معظم المحدثين ما زالوا يسيرون على خطى التقليد، ولم يضعوا المعجم في سياقه الواقعي، مما يجعل صانع المعجم العربي الحديث بعيداً عن رؤية مستقبلية واضحة لتطوير النظرية المعجمية العربية.

ب - المدارس المعجمية عند العرب:

نشطت الحركة المعجمية في الوطن العربي أيما نشاط، وتتنوع مدارسها ومناهجها أيما تنوع، ويمكن تصنيفها إلى أربع مدارس ظهرت كلها خلال ثلاثة قرون، من أواخر القرن الثاني إلى أواخر القرن الرابع للهجرة، واستمرت بعد ذلك جنباً إلى جنب² لفترة طويلة، إلى أن ظهرت المدرسة المعجمية الحديثة، وقد قسمت هذه المدارس، عدة تقسيمات منها:

أولاً: التقسيم بحسب أول من تبني منهج الترتيب فيها، إلى:

***مدرسة الخليل:** وسار على نهجها الأزهري في تهذيبه وابن عباد في محكمه، و أبي علي القالي في بارعه. وابن سيدة في محكمه.

***مدرسة القاسم بن سلام:** ونهج منهجه ابن سيدة في مخصصه، والثعالبي في "فقه اللغة"، ومن المحدثين المعاصرين عبد الفتاح الصعيدي، وحسين يوسف موسى. وغيرهم.

¹ دراسة تحليلية للمعجم العربي المعاصر، المنجد في اللغة العربية المعاصرة نموذجاً، سمية الواهد، المعجم العربي العصري وشكالاته، ص17.

² الجمهرة لابن دريد، ج1، مقدمة المحقق ص16.

*مدرسة الجوهري: وأشهر روادها: الفيروزآبادي في "القاموس"، وابن منظور في "لسان العرب"، والصاغانى في "التكملة والذيل والصلة"، وفي مجمع البحرين، وفي العباب، والزبيدي في "تاج العروس".

*مدرسة البرمكي: وأشهر معاجمها "أساس البلاغة" للزمخشري، لذلك يسميها البعض بمدرسة الزمخشري، بالإضافة إلى، "جمهرة اللغة لابن دريد"، و"مجل اللغة"، و"مقاييس اللغة" لابن فارس¹.

وقد ألفت عشرات المعجمات على هذا النهج الذي صار أسلوب العصر الحاضر في تأليف المعجمات²، لذلك تسمى أيضا بالمدرسة المعجمية الحديثة.

ثانيا: التقسيم حسب نوع الترتيب إلى:

-مدرسة الترتيب الصوتي: وهي مدرسة الخليل كما ذكرناه سابقا.

-مدرسة الترتيب الألفبائي: ويتزعمها ابن دريد في "الجمهرة"، وأساس البلاغة للزمخشري، وغيرهما، وتسمى بالمدرسة المعجمية الحديثة.

-مدرسة النقفية: ويتزعمها الجوهري في "الصاح"، وابن منظور في "اللسان"، وغيرهما.

-مدرسة الموضوعات: ويتزعمها ابن سيده في "المخصص".

¹ ينظر: المعجمات العربية، نشأتها وأطوار التأليف فيه، أ د عبد الحفيظ السلطي، مجلة التراث العربي، ص 21.

² الصاح، للجوهري، ج 1، المقدمة ص ر. ومقدمة الصاح، ص 95. بتصرف.

ج- أنواع المعجمات العربية ومناهجها:

لما كان للكلمة جانبان: جانب اللفظ، وجانب المعنى، فإنه يمكن أن يتحدد نوع المعجم حسب نقطة الانطلاق من المعلوم للوصول إلى المجهول¹، فنقسم المعجمات العربية من هذا المنطلق إلى:

• **معجمات الألفاظ:** وهي تلك التي تنطلق من الألفاظ إلى المعاني، مراعية في ذلك غرض مستعمل المعجم، "فإذا كان يعرف اللفظ ويريد الحصول على شيء مجهول له يتعلق بالمعنى أو النطق، أو التأصيل الاشتقاقي، أو درجة اللفظ في الاستعمال... فإن مدخله إلى المعجم يكون من خلال اللفظ، فيرجع إلى واحد من معجمات الألفاظ²، واتخذ هذا النوع مناهج مختلفة في ترتيب ألفاظه، حيث ترتب فيه الألفاظ "إما على مخارج الحروف، أو على الحروف الهجائية ناظرة إلى الحرف الأول للفظة، أو الحرف الأخير لها أو كليهما"³، وهذا تفصيل أقسام هذا النوع:

- **معجمات صوتية:** وفيها ترتب أصول الكلمات تحت حرفها الأول بحسب المخرج، ويطلق عليها بعض الدارسين مدرسة الترتيب الصوتي أو مدرسة التقلبات، وهي أول مدرسة عرفها تاريخ المعجم العربي، والخليل إمامها، وإمام المعجميين العرب عامة⁴. وقد وضع "كتاب العين" بطريقة إحصائية قامت على جملة من الأسس:

أولها: الأبنية: تتمثل في تقسيم المعجم إلى أبواب حسب الأبنية العربية، باب الثنائي، باب الثلاثي، باب الرباعي، وباب الخماسي.

¹ ينظر: صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص 31-32.

² مقدمة الصحاح، للجوهري، ص 95.

³ المعجمات العربية، دراسة منهجية، الدكتور محمد علي عبد الكريم الرديني ص 34.

⁴ مقدمة الصحاح للجوهري، ص 95.

ثانيها: الترتيب الصوتي: حسب المخارج، من أقصى الحنجرة إلى الشفتين: هكذا: ع ح ه خ غ (حلقية)، ق ك (لهوية)، ج ش ض (شجرية)، ص س ز (أسلية)، ط ت د (نطعية)، ظ ذ ث (ثوية)، ر ل ن (ذلقية)، ف م ب (شفوية)، و ا ي ء (هوائية)¹.

ثالثها: التقليلات: وهدفها الأساس الوقوف على "التجمعات الصوتية المسموحة والممنوعة"² في اللغة العربية، ومعرفة المستعمل منها والمهمل، مع الإشارة إلى وجود اختلافات طفيفة بين رواد هذه المدرسة في ترتيب المخارج، وفي بعض جزئيات الجمع والوضع.

- **معجمات هجائية:** وهي على ضربين:

الأول: ترتيب أوائل الكلمات: وهي التي تعنى بترتيب أصول الألفاظ بحسب النظام الهجائي مع مراعاة أوائل الأصول، ويتم فيها ترتيب الكلمات تحت حرفها الأول، أولها فثانيها فثالثها... وهكذا.

ويطلق الدارسون عليها **مدرسة الترتيب الألفبائي**. وقد ورد في مقدمة الصحاح للجوهري، على لسان محققه، أن أول من تبنى هذا الترتيب في المعاجم هو محمد بن تميم البرمكي، معاصر للجوهري، وذلك حين أعاد ترتيب صحاحه ألفبائياً³، ولكن هذا المنهج الجديد لم يخرج من التعقيد إلى التبسيط إلا بشيء من التدرج أو التطور، حيث في الأول ما يزال معقداً يعتمد التقليلات، على منهج كتاب العين، مع شيء يسير من التبسيط وهو ما ظهر في كتاب الجمهرة لابن دريد (321هـ)⁴.

ثم أصبح أكثر تبسيطاً مع "أساس البلاغة" للزمخشري (ت538)، إذ أشار في مقدمته إلى ما قصده من تبسيط فقال: "وقد رتب الكتاب على أشهر ترتيب متداول، وأسهله متاولاً، يهجم فيه الطالب على طلبته موضوعة على طرف الثمام وحبل الذراع، من غير أن يحتاج

¹ الجمهرة لابن دريد، ج1، مقدمة المحقق ص16.

² ينظر: صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص26.

³ ينظر: مقدمة الصحاح للجوهري في عدة مواضع.

⁴ ينظر: المعجمات العربية نشأتها وأطوار التأليف فيها، أ.د عبد الحفيظ السطلي، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق. العدد77، س19، أكتوبر 1999، ص21.

في التنقيح عنها إلى الإيجاف والإيضاح، وإلى النظر فيما لا يوصل إليه بإعمال الفكر إليه¹. بالإضافة إلى "المصباح المنير" للفيومي (ت770هـ). و"المعجم الوسيط" لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. والمعجم العربي الأساسي (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم). وغير ذلك من المعجمات القديمة والحديثة.

الثاني: ترتيب أواخر الكلمات: ويطلق على ما يتبع هذا النمط من الترتيب مدرسة القافية. وفيه ترتب ألفاظ المعجم ترتيباً هجائياً حسب أواخر أصول الكلمات، باعتماد نظامي الباب والفصل، حيث يمثل الباب الحرف الأخير أو القافية، ويمثل الفصل الحرف الأول منها.

ومثالها: "صاحح اللغة" للجوهري (ت393هـ)، الذي بنى معجمه على حروف الهجاء، معتمداً آخر الكلمة بدلاً من أولها، ثم نظر إلى حروف الهجاء عند ترتيب الفصول، وقد سمى الحرف الأخير باباً، والحرف الأول فصلاً، فكلمة "بسط" يبحث عنها في باب الطاء، لأنه آخر حرف فيها، وتقع في فصل الباء، لأنها مبدوءة به. ولم يقف الجوهري عند الحرف الأخير بل نظر إلى الحرف الأول ثم تجاوز ذلك إلى الحرف الثاني في الثلاثي، والحرف الثالث في الرباعي، والحرف الرابع في الخماسي، حتى يكون الترتيب دقيقاً².

ومثال ذلك: باب الألف المهموزة، فصل الألف: آء: شجر على وزن عاع، واحدها آءة.

وفصل الباء، [بأباً] بأبأت الصبي، إذا قلت له: بأبي أنت وأمي.

وفصل التاء، [تأتأ]، رجل تأتأ، على فعلال، وفيه تأتأة: يتردد في التاء إذا تكلم³.

ولدقة وسهولة هذا الترتيب، تبناه الكثير من المعجميين في مؤلفاتهم، مثل "لسان العرب" لابن منظور (ت711). و"القاموس المحيط" للفيروزآبادي (ت817). و"تاج العروس" للزبيدي (ت1205م). وغيرها.

¹ أساس البلاغة، للزمخشري، مقدمة المؤلف، ص 16.

² مقدمة الصحاح للجوهري، ص 27.

³ الصحاح للجوهري، ج 1، باب الألف المهموزة، فصل الألف، وفصل الباء وفصل التاء.

- **معجمات الأبنية:** يطلق على هذا النوع مدرسة الأبنية¹، وغرضها الوقوف على خصائص الأوزان العربية²، وتعود جذورها إلى مرحلة الرسائل اللغوية حيث ألف بعض اللغويين كتباً في أبنية الأفعال، وأخرى في أبنية الأسماء، مثلما فعل قطرب، وابن السكيت، والزجاج (ت301هـ)، وأبو علي القالي، والجواليقي³، وغيرهم، ثم تطور هذا المنهج معتمداً في معجمات أكبر حجماً، ومثال ذلك: "ديوان الأدب" للفارابي (ت350هـ). و"شمس العلوم" لنشوان بن سعيد الحميري (ت538هـ). و"مقدمة الأدب" للزمخشري (ت538هـ). وهذا نموذج من كتاب الزجاج، **فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ**:

بكر الرجل في حاجته يبكر بكورا، وأبكر إيكارا، قال زهير بن أبي سلمى:

بكرن بكورا واستحرن بسحرة فهن وادي الركايد في الفم
وقال ابن أبي ربيعة (عمر):

أمن آل نعم أنت غاد فمبكر غداة غد أم رائح فمهجر؟

ويقال: بشرت الأديم وأبشرته، وأديم مبشور ومبشر، إذا قُشِّرَ، وبرد الله الأرض وأبردها، إذا أصابها بالبرد، وأرض مبرودة ومبردة. ويقال بت عليه الحكم وأبته، إذا قطعه عليه، وكذلك بت الحبل وأبته⁴.

• **معجمات الموضوعات أو المعاني:** وهي النوع الذي يقوم بترتيب الألفاظ على أساس المعاني أو الموضوعات التي تنتمي إليها، وقد تطور هذا النوع عن الرسائل اللغوية، وأصبح أكثر شمولاً لألفاظ اللغة وهي معاجم ترمي إلى إيراد الألفاظ الخاصة بالموضوع المعقود له الباب، والاستشهاد لكل منها أو لبعضها، أو إلى إيراد النصوص الشعرية الخاصة بالباب، واستخراج الألفاظ منها وشرحها⁵. وقد لجأ هؤلاء الرواة إلى هذه الطريقة نظراً لسهولة حصر

¹ المفصل في المعاجم العربية، الدكتور حمدي بخيت عمران، مكتبة زهراء الشرق القاهرة - مصر، ط1، 2005م، ص74

² ينظر: صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص26.

³ ينظر: معاجم الأبنية، د مسعود بويو، مجلة التراث العربي، دمشق، س19، ع77، 1999، ص55.

⁴ ينظر: كتاب "فعلت وافعلت" لأبي إسحاق الزجاج، تح ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، ط1984، ص8-9،

والمعجمات العربية، أ د عبد الحفيظ السلطي، مجلة التراث العربي، دمشق، س19، ع77، 1999، ص21.

⁵ البحث اللغوي عند العرب، د أحمد مختار عمر، ص135.

الألفاظ ذات الصلة بموضوع معين دون الخوض في موضوعات مختلفة مما يحول دون حصر ألفاظها كاملة أو شبه كاملة¹.

وترتب المعاني بطريقة خاصة، حيث تذكر الألفاظ التي تقال للتعبير عن كل معنى منها، عادة ما تبدأ بالعموم وتنتهي بالأخص، فتجد أبوابها مرتبة على نحو تسلسلي، مثل خلق الإنسان، والحمل والولادة، والرضاع، والفظام، والغذاء السيئ للولد... الخ.

وتذكر في كل باب المفردات التي تعبر عن موضوعه، ومبينة مدلولاتها، ومواطن استعمال كل منها؛ فإذا كان الباحث يعرف معنى المعنى العام، أو الموضوع، ويريد أن يحصل على الألفاظ أو العبارات أو المصطلحات التي تقع تحته يرجع إلى معجم من هذا النوع²، أي أن هذا القسم من المعجمات يرجع إليها كل من يعرف معنى ما، ويرغب في الوقوف على الألفاظ الموضوعية له.

ومن أشهر من ألف في معجمات هذا القسم ابن سيده (ت458هـ) وذلك في معجمه "المخصص"، والثعالبي في فقه اللغة (ت429)، غير أن جنود هذا النوع من المعجمات، أقدم من ذلك بكثير، إذ تعود إلى "الغريب المصنف" لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ) الذي يعد نواة هذا النوع من المعجمات، أي تلك التي ألفت في الموضوعات، ثم تلاه "كتاب الألفاظ" لابن السكيت (ت224هـ)، و"الألفاظ الكتابية" للهمذاني (ت320هـ)، و"جواهر الألفاظ" لقدامية بن جعفر (ت337هـ)، و"متخير الألفاظ" لابن فارس اللغوي (ت395هـ)، و"التلخيص في معرفة أسماء الأشياء" لأبي هلال العسكري (ت395هـ)³، ولنأخذ نموذجين لهذا الترتيب:

الأول: من "المخصص" لابن سيده: باب "ما يوصل بالحبل والدلو للاستقاء والتنقية". يقول فيه: *أبو عبيد: الرّجام، حجر يشد في طرف الحبل ثم يدلى في البئر فتخضض به الحماة حتى تتور ثم يستقى ذلك الماء فتستقى البئر، وهذا إذا كانت بعيدة القعر لا يقدر على أن ينزلوا فينقلوها *ابن دريد: الرّجام حجر يشد في عَوْوة الدلو يسرع الانحدار.

¹ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص101.

² صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص31-32.

³ ينظر: المعجمات العربية، دراسة منهجية، الدكتور محمد علي عبد الكريم الرديني، ص35-36.

أسماء المزداد والأسقية

*أبو عبيد: السطيحة: التي تكون بين جلدتين لا غير *صاحب العين: المِسطَحَة: المِطْهَرَّة، فأما هذا الكُوزُ المتخذُ للأسفارِ نو الجنب الواحد فهو المِسطَح والرَّكُوة، شبه تَوْرٍ من أَمِّ والجمع رَكَواتٌ ورِكاءٌ...¹.

والثاني: من "فقه اللغة" للثعالبي، من الفصل الرابع والعشرين، من الباب السابع عشر، "في تفصيل الأوصاف المحمودة في محاسن خلق المرأة"، يقول فيه:

"إذا كانت شابة حسنة الخلق، فهي حَودٌ، فإذا كانت جميلة الوجه حسنة المعرى، فهي بَهْكة، وإذا كانت دقيقة المحاسن فهي ممكورة، فإذا كانت لطيفة البطن، فهي هيفاء، وقباء، وخمصانة، فإذا كانت لطيفة الكشحين، فهي هضيم، فإذا كانت لطيفة الخصر، مع امتداد القامة، فهي مشوقة، فإذا كانت عظيمة الوكرين، فهي وركاء وهزْكولة، فإذا كانت عظيمة العجيزة، فهي رداح، فإذا كان الماء يجري في وجهها من نضرة النعمة، فهي رقراقة، فإذا كانت رقيقة الجلد ناعمة البشرة، فهي بضَّة، فإذا كانت عظيمة الخلق مع الجمال فهي عُبْهرة، فإذا كانت ناعمة جميلة، فهي عبقرة، فإذا كانت متثنية اللين والنعمة، فُرعاء، فإذا ضاق ملتقى فخذيهما، لكثرة لحمها فهي لفاء"².

وهناك ترتيب هجائي آخر، ولكنه نادر الاعتماد في المعجمات العربية، ذلك هو الترتيب بحسب أواخر الكلمات أو أوائلها من غير تجريد، مثل "التقفية في اللغة" لأبي بشر اليماني بن اليمان البندنيجي (ت284هـ)، الذي رتب حسب أواخر الكلمات من غير تجريد. أما الترتيب بحسب أوائل الكلمات دون تجريد، فظهر في بعض معاجم المصطلحات، مثل: كتاب محمد عبد الرؤوف المانوي (ت1031هـ) "التوقيف على مهمات التعريفات"، وهو معجم ميسر في تعريف المصطلحات العلمية في مختلف العلوم الشرعية واللغوية والتجريبية، مرتب على الحروف الهجائية حسب الحرف الأول للمصطلح دون إعادته لأصله³.

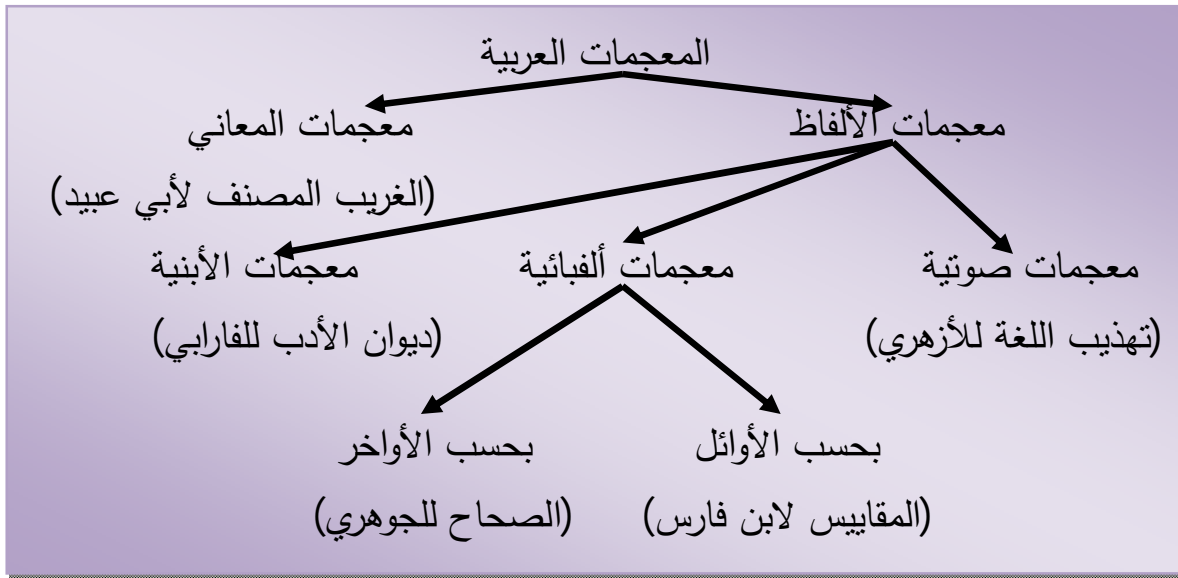
¹ المخصص لابن سيده، سفر2، ص2-3.

² فقه اللغة، للثعالبي، تح الدكتور ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية بيروت، ط2، 2000، ص99.

³ المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، أحمد حسن بن عبد الله الباتلي، دار الراجعية، الرياض، ط1، 1992، ص40.

و"كشاف اصطلاحات الفنون" للتهانوي الذي أعاد المحدثون ترتيبه على أساس الكلمة دون ردها إلى جذرها. يقول محققه: في مقدمته: "فنهجنا منها تبسيطيا اعتمد إيراد المصطلح واللفظ، كما هو، حيث تم إدراج هذه المصطلحات، بالترتيب الألفبائي بحسب ورود الاسم، من غير التفات إلى الجذر، أو أي اعتبار آخر"¹. وهذا التوجه تبناه بعض المحدثين متأثرين بمناهج المعجمات الغربية.

ويمكن تمثيل ما سبق في الشكل التالي:



• أنواع أخرى من المعجمات: بالإضافة إلى التقسيم السابق، يمكن تقسيم أنواع المعاجم وفقا لمعايير مختلفة كتقسيمها حسب خصوص المادة المعجمية أو عمومها إلى نوعين هما:

* **معجمات لغوية أو عامة:** وهي تقوم بتغطية مفردات اللغة العامة المشتركة، أو اللغة الوطنية المعيارية على مستوى الاستعمال العام، مع تغطية كبيرة للمفردات التخصصية الشائعة²، ومثالها: القاموس المحيط، والعين، والصاحح، وغيرها، مما ذكرناه سابقا.

¹ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي، مقدمة المحققن ص III.

² صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص 37.

* **معجمات مصطلحية أو متخصصة:** وهي التي تعالج شريحة بعينها من النشاط الفكري، علمياً كان أو أدبياً أو فلسفياً أو غيرها. وتهتم بحصر مصطلحات علم بعينه أو فن بذاته، وتتناول كل مصطلح بحسب استخدام المتخصصين فيه¹. وفيها تجمع المصطلحات الخاصة بعلم أو مجال تخصص معين، أو في مجالات متعددة. مثل المعجمات الفلسفية والعلمية، وما إليها، مثل: التعريفات للجرحاني (ت 816هـ)، و"الكليات" لأبي البقاء (ت 1094هـ). و"كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" للتهانوي (ق 12هـ)، ونجعة الرائد لإبراهيم اليازجي، و"المعرب" للجواليقي، و"معجم تصريف الأفعال العربية" لحسن بيومي وآخرين، و"معجم التراكيب والعبارات الاصطلاحية" لأحمد أبو سعد، و"معجم علم اللغة النظري" لمحمد علي الخولي، و"معجم مصطلحات الأدب" لمجدي وهبة، و"قاموس المصطلحات الدبلوماسية" لجمال بركات².

* **معجمات موسوعية:** وفيها تتجمع مادة ضخمة من المعلومات اللغوية والعلمية وغيرها، وتتوسع في شرح المواد إلى معلومات أخرى غير لغوية، كأسماء الأعلام والمدن وبعض الأحداث التاريخية... الخ. ومثال ذلك: "لسان العرب" لابن منظور، و"تاج العروس" للزبيدي. وظهر حديثاً نوع الموسوعات المعجمية التي تقدم قوائم بليجرافية للأعمال المعجمية، مثل: "معجم المعجمات العربية" لوجدي رزق غالي، و"المراجع المعجمية العربية" لمسفر الثبتي ومحمود صيني.

كما يمكن تقسيم المعجمات وفق معيار لغة المتن والشرح إلى:

* **معجمات أحادية اللغة:** وهي ما كانت تتفق فيها لغة الشرح مع لغة المداخل وعادة ما يوجد هذا النوع للمتكلمين الوطنيين، وإن كان قد وجد اتجاه خلال العقود الأخيرة لتوجيهه للمستعمل الأجنبي كذلك³.

¹ ينظر: كلام العرب، حسن ظاظا، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ط2، 1990، ص122.

² ينظر: صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص39-40.

³ ينظر: المرجع نفسه، هامش الصفحة 41.

* **معجمات الترجمة:** ثنائية أو متعددة اللغة، فيها تختلف لغة الشرح عن لغة المدخل، ويهتم بتقديم المعلومات عن اللغة المشروحة أكثر مما يهتم باللغة الشارحة، فإذا كان الشرح بلغة واحدة مختلفة فهو معجم ثنائي اللغة، وإذا كان بأكثر من لغة فهو معجم متعدد اللغة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع في اللغة العربية ليس وليد العصر الحديث، بل وجدنا منها ما يعود إلى القرون الوسطى، وأمثلة ذلك: تلك المعجمات التي ألفها المستشرقون: ومن أمثلتها: المعجم اللاتيني - العربي، الذي تملكه سكاليجر الذي تسلمه من غليوم بوستيل¹، ومعجم آخر عربي - لاتيني ولاتيني - عربي الذي نشره شيا باريلي سنة 1874. والذي صنف في شرقي الأندلس (إسبانيا)، والمعجم الذي صنفه الأب بيدرو دي الكالا، في غرناطة، وكان يريد به تيسير ردة المسلمين إلى النصرانية².

غير أن هذه المعاجم ليست عربية التصنيف، لذلك فهي لا تحسب على المعجمية العربية، أما مما يحسب عليها فنذكر: قاموس سعادة (إنجليزي - عربي) لخليل سعادة. والمغني الأكبر (إنجليزي - عربي) لحسن الكرمي. والكامل للطلاب (فرنسي عربي) ليوسف محمد رضا. وهي معجمات ثنائية اللغة.

وقاموس إسباني - فرنسي - عربي لعلا عبد الحميد سليمان. والقاموس الوجيز في الجذور العلمية (لاتيني - يوناني - إنجليزي - عربي) لوجيه حمد عبد الرحمن، وهي متعددة اللغات. ويكثر هذا القسم من المعجمات في نوعين من المعاجم: -معجمات المصطلحات: وقد تحدثنا عنها سابقاً.

-معجمات الجيب³. وهي المعجمات التي ترمي إلى سدّ حاجة الكتبة وذوي الأعمال، وللاستعمال خارج المنازل، وهدفها تعريف القارئ بالدلالات البارزة للكلمات الشائعة. فهذا

¹ تكملة المعاجم العربية (Suppliment aux Dictionnaires Arabes)، رينهارت دوزي، تر محمد سليم النعيمي، 1976، مقدمة المؤلف، ص 17.

² المصدر نفسه، مقدمة المترجم، ص 20-21.

³ ينظر: صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص 41-42.

المعجم محدود جداً لا يحتوي إلا على المعاني التي تكثر حاجة الناس إليها في هذه الأيام، ويتحلى بالسهولة والإيجاز والثقة¹. ويؤلف عادة لخدمة السائحين.

ويمكن -أيضا- أن نذكر تقسيما يقوم على أساس منهج الدراسة الدلالية لمواد المعجم، حيث تقسم المعاجم حديثا وفق هذا المعيار إلى:

* **معجمات معيارية**، وهي تلك المعجمات التي تلتزم بمعيار الزمن ومعيار المكان، كمعجم الصحاح للجوهري²، وتهذيب اللغة للأزهري، والجمهرة لابن دريد، وغيرها من المعجمات التي تلتزم معيار الفصاحة العربية، وقيودها المكانية والزمانية.

* **معجمات وصفية أو تزامنية**: وهي تلك التي تصف الرصيد اللغوي للغة ما عند وقت معين فيوضح معاني الألفاظ وفق استعمالها الآني، ويشمل معاجم الفترة الواحدة التي قد جردها الباحث في تاريخ أي لغة، مدعيا أنها تمثل وحدة واحدة لا تباين في سماتها، ولا تغير في خصائصها. وقد تكون هذه الفترة قديمة تغطي أحد العصور السابقة مثل العصر الجاهلي، أو الإسلامي، أو الأموي... الخ. كما قد تكون حديثة فيسمى المعجم معاصرا، "والغاية الأوضح في هذا المعجم غاية عملية تعليمية، تمكن الناشئ من معرفة ما تدور عليه الألفاظ من معان تصادفهم في زمانهم، فيحتاجون إليها فيما يحقق التواصل المعرفي بينهم وبين أهل عصرهم³.

وقد يكون خاصا بلهجة من اللهجات المحلية، ومثال ذلك: ما قام به الشيخ أحمد رضا حيث صنف الألفاظ العامية للهجة جبل عامل والساحل، وما يليه من سفوح لبنان، في كتابه

¹ ينظر: صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية، خليل إبراهيم الحماش، مكتبة تنسيق التعريب، الرباط، 1981، ص 75.

² تأثيل الجذور اللغوية للمعجم في سبيل معجم تاريخي للعربية أ.د. إسماعيل أحمد عميرة. مجلة أبحاث اليرموك: سلسلة الآداب واللغويات عمان، الأردن، العدد 2، 2005. المجلد 23، ص 307.

³ المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

"قاموس ردّ العامي إلى الفصح" عام (1952). وصنف أنيس فريحة ألفاظ قريبته رأس المتن في كتابه "معجم الألفاظ العامية" عام (1947)¹.

***معجمات تاريخية أو تطويرية:** ويقسم العلماء هذا النوع إلى:

أولاً: معجمات تأصيلية: وتسمى أيضاً التأصيلية، وهذا معجم يتجه إلى الماضي محاولاً إبراز حياة كل مادة من المواد المشتركة في اللغات المترتبة في أسرة لغوية واحدة، فيذكر مثلاً تحتها مادة (ه ل ك) مدلول كل كلمة من هذه المادة في اللغات السامية كلها، إن المعجم التأصيلي للغة الواحدة يهتم بإيضاح الروافد التي أمدت اللغة بمفرداتها، ففي العربية ألفاظ سامية قديمة مثل: ابن، أخ، أم... الخ، وألفاظ دخيلة من اللاتينية مثل: سراط Strata (أي طريق) واسطبل Stabulum ومن اليونانية مثل زوج Zeugos ... وعلى المعجم التأصيلي إبراز أصل كل كلمة من اللغة التي يتناولها المعجم².

قد ظهرت حديثاً مجموعة من المعجمات والبحوث العربية، عنيت بالتأصيل اللغوي - سواء أكان من الأسرة اللغوية نفسها أم من غيرها - مثل: "الألفاظ الفارسية المعربة" للأسقف آدي الكلداني، وكتاب "غرائب اللغة العربية" للأب روفائيل نخلة اليسوعي، و"معجم المعربات الفارسية في اللغة العربية" لمحمد ألتونجي³.

ثانياً: معجمات تاريخية عامة: وهي التي تصف تغيرات هذا الرصيد اللغوي، عبر فترات زمنية متعاقبة⁴؛ إذ تتناول تاريخ المادة اللغوية، وكتابة سيرة حياتها، فتبين أصلها أصواتاً ومعاني، وما أصاب المادة من تغيرات وفوارق لهجية ومعنوية، وكيف كانت في العصور السابقة واللاحقة، مجالات أخرى، وهل اللفظ أصيل أو دخيل، وهل هو حقيقي أو مجازي⁵. كما تتضمن الحي من الألفاظ والمهجور أو الخامل منها؛ فهي "تعكس حياة الكلمة

¹ ينظر: التطورات المعجمية، دكتورة صافية زفكي، ص 81.

² علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة د محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة (د ت) ص 63.

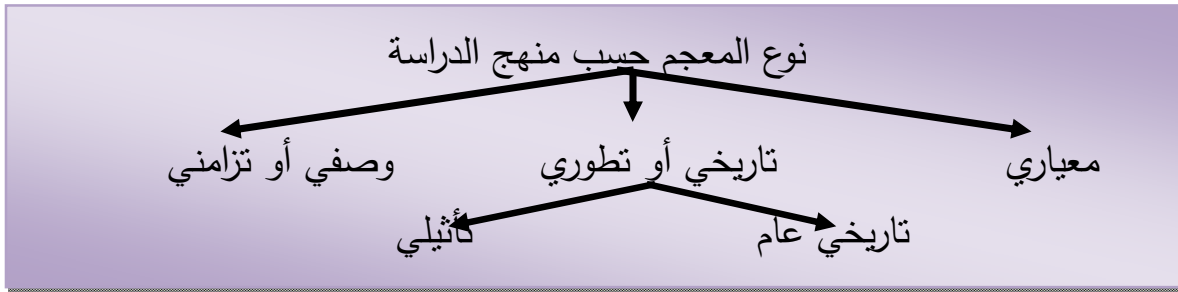
³ ينظر: التطورات المعجمية، دكتورة صافية زفكي، ص 76-77.

⁴ ينظر: صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص 54-55.

⁵ تأثيل الجذور اللغوية للمعجم في سبيل معجم تاريخي للعربية أ.د إسماعيل أحمد عمارة. مجلة أبحاث اليرموك، العدد 2،

2005. المجلد 23، ص 308.

منذ أقدم نص وردت به ويمضي معها محددًا دلالاتها المتغيرة ومستويات استخدامها... معتمداً على النصوص التي دونت باللغة التي نؤرخ لألفاظها في معجم تاريخي"¹. وهذا النوع غير متوفر حالياً في اللغة العربية، لأنه مازال مجرد مشروع حاول مجمع اللغة العربية في القاهرة تبنيه بعد وفاة المستشرق الألماني "فيشر" صاحب مشروع المعجم التاريخي للغة العربية، هذا المشروع الذي توقف بعد وفاته. وتراجع عنه المجمع، واكتفى بتسميته بـ"المعجم الكبير"²، ونشر منه ثلاثة أجزاء، في انتظار استكمال الأجزاء المتبقية. ويمكن تمثيل هذه الأنواع على الشكل التالي:



وقد ظهرت أنواع أخرى من المعجمات تعمل على تلبية حاجيات العصر ومتطلباته العلمية والثقافية، مثل معاجم الناطقين بغير العربية، ومعجمات الطلاب، ومعجمات الأطفال. والمعجمات المدرسية، ومعجمات التعبيرات السياقية، ومعجمات للناطقين بغير لغة المتن³ .. الخ. ويمكن جمع مختلف أنواع المعجمات حسب وظيفتها في الخطط التالي:

| عام (أحادي أو ثنائي) | متخصص (أحادي أو ثنائي) | تربوي أو مدرسي |
|----------------------|------------------------|----------------|
| موسوعي | طبي | أساسي |
| وسيط | لساني | مبسط |
| موجز | فيزيائي | موجز |
| | تكنولوجي... الخ | |

¹ علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة د محمود فهمي حجازي، ص 61-62.

² ينظر: التطورات المعجمية، صافية زفندي، ص 89.

³ للتفصيل ينظر: صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص 25 وما بعدها.

ونستخلص مما سبق أن المعجمات العربية قد تنوعت بشكل لا تضاهيه معجمات اللغات الأخرى، وكثرت أصنافها تحت كل نوع، باختلاف الهدف والمنهج والمجال، وغير ذلك.

ولا أحسن من تعبير **الدكتور أحمد مختار عمر**، حين قال: "ومع تتابع المعاجم في اللغة العربية، واستمرارها حتى العصر الحديث، فأنت لا تكاد تجد تكرارا بينها، ولا يكاد يغني واحد منها عن الآخر. فإذا أراد الباحث الوقوف على خصائص التجمعات الصوتية، وصور التشكيل الكلمات، والتجمعات الصوتية المسموحة والممنوعة فعليه أن يرجع إلى معاجم الترتيب الصوتي، وإذا أراد معجما شاملا تفصيليا كان عليه أن يرجع إلى "تهذيب اللغة"، أو "اللسان"، أو "تاج العروس"، وإذا أراد الوقوف على خصائص الأوزان كان عليه الرجوع إلى معاجم الأبنية. وإذا أراد ربط المعاني الجزئية بمعنى عام يجمعها كان عليه الرجوع إلى "المقاييس"، وإذا أراد التفرقة بين المعاني الحقيقية والمجازية كان عليه الرجوع إلى "أساس البلاغة" للزمخشري، إذا كان يدور في ذهنه مفهوم معين ويريد أن يعرف ألفاظه ومصطلحاته كان عليه الرجوع إلى معاجم الموضوعات. وإذا كان يريد البحث عن بعض الألفاظ أو المصطلحات الفقهية كان عليه الرجوع على "المصباح المنير" للفيومي، وإذا كان يريد الاستيثاق من صحة اللفظ المستحدث أو المولد كان عليه الرجوع إلى "المعجم الوسيط". وإذا كان يريد أن يضع يده على المصاحبات المتكررة للفظ، وما يريد فيه من تعبيرات اصطلاحية أو سياقية كان عليه الرجوع إلى "المعجم العربي الأساسي" ... وهكذا".¹

فلا عجب أن يبهر الغربيون بهذا التفوق في مجال المعجم، وأن يشهدوا للعرب بالسبق والتميز، كقول (Haywood) إن العرب في مجال المعجم يحتلون مكان المركز، سواء في الزمان أو المكان، بالنسبة للعالم القديم أو الحديث، وبالنسبة للشرق أو الغرب.²

¹ صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص 26-27.

² المرجع نفسه، ص 27. نقله عن Haywood, Arabic Lexicography ص 2.

الفصل الثاني

مصادر الدلالة المعجمية وطرق تعريفها عند العرب

I - عناصر الصناعة المعجمية عند العرب:

إن الصناعة المعجمية عند العرب هي نظرية علمية تقوم على عدد من الإجراءات الضرورية لإنجاز المعجم، تبدأ هذه الإجراءات بالجمع المعجمي اللازم لمفردات اللغة وتراكيبها، واستعمالات كل من المفردات والتراكيب، ويتبع ذلك إجراء الوصف والتصنيف للمادة المجموعة، كما يلزم تمام العمل المعجمي أن يكون ثمة تحليل دلالي للمادة المعجمية، يكشف عن الأنظمة الدلالية التي تحكمها، وأخيراً تقديم التركيب أو البنية التي يمكن أن تقدم المادة المعجمية في إطارها"¹، وهذه الإجراءات يمكن إيجازها في المراحل التالية:

- 1- تجميع المادة اللغوية التي تستقى منها المفردات أو الوحدات المعجمية.
 - 2- اختيار الوحدات المعجمية، مثل الكلمات والتعبيرات الاصطلاحية.
 - 3- تحديد معاني هذه الوحدات المعجمية.
 - 4- اختيار طريقة تقديمها للقارئ، مثلاً: مرتبة ألفبائياً، وفقاً لأوائل الكلمات أو أواخرها (أو حسب الجذر أو النطق) أو تبعاً لحقولها الدلالية والموضوعات المختلفة (كما في معاجم المعاني).
 - 5- تعريف الوحدات المعجمية وشرح معانيها للقارئ بأساليب مختلفة لغوية، كالترادف والتضاد والتمثيل والمقابل بلغة أخرى، وغير لغوية كاستخدام الصور والرسومات مثلاً².
- وإذا لاحظنا المراحل السابقة الذكر وجدنا كل مرحلة منها تركز على دراسة عنصر مهم من عناصر المعجم إما أن يكون مادته أو ترتيبه أو مداخله أو تعريفاته. لذلك سنتناول هذه العناصر ببعض التفصيل.

¹ النظرية اللغوية في التراث العربي، أ، د محمد عبد العزيز الدايم، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2006. ص252.

² دراسات المعجمية والمصطلحية، محمود إسماعيل الصالح، ص11.

1- المادة المعجمية:

أولاً: مفهومها وطبيعتها:

نقصد بالمادة المعجمية، الكلمات أو الوحدات المعجمية التي يجمعها المعجمي، المعلومات التي يوردها تحتها، مثل الشروح التي يضعها، و المعلومات الصوتية، والصرفية، والشواهد والأمثلة، وغير ذلك. "وهذه المادة تختلف من معجم إلى معجم، تبعاً للهدف الذي يسعى إليه واضع المعجم، أو الذين يستعملون المعجم، أو الوظيفة التي يرى أن المعجم ينبغي أن يحققها، ومن هنا اختلفت المعجمات وتعددت تبعاً لما يسعى إليه المعجمي من وضع معجمه، كما تختلف المادة المعجمية أيضاً، لا من حيث طبيعتها بل ومن حيث الكم أيضاً.

وكل ذلك يدل على أن مادة المعجم عنصر غير ثابت، بل تختلف باختلاف الغرض منها ومن يستعملها¹.

والمادة المعجمية عند العرب تتلخص في الألفاظ أو الوحدات اللغوية التي عليها مدار كلامهم، وهي الكلمات التي يدور عليها المعجم ترتيباً وشرحاً. وتتنوع هذه المادة وتختلف باختلاف المعجمات المصنفة، وهدفها، ومجالها، فجاءت في البعض الآخر، خاصة محصورة في مجال معين: في الغريب، أو النوادر، أو الحيوان، أو في المصطلح الفقهي، أو العلمي ... الخ، وفي بعضها الآخر عامة وشاملة لمختلف الألفاظ اللغوية.

أما حجم وطبيعة المادة المعجمية عند العرب القدماء، فالخليل أتبع منها إحصائياً ليستوعب جميع ألفاظ اللغة المستعملة. أما غيره، فقد تقيد معظمهم بالألفاظ العربية الصحاح، وكانوا - كما يقول رينهارت دوزي - "يلتزمون" ببقاء اللغة وصفائها يتمسكون باللغة الفصحى ما تيسر لهم ذلك، فقد قيدوا كلماتها دون غيرها وشرحوها في معاجمهم الكثيرة². وكانوا - في كثير من الأحيان - يطلقون على معجماتهم أسماء تتبى عن طبيعة مادتها، مثل: "الصحاح"، و"الجمهرة"، و"أساس البلاغة"، وغير ذلك.

¹ ينظر: مقدمة في التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص 20.

² تكلمة المعاجم العربية (Suppliment aux Dictionnaires Arabes)، رينهارت دوزي، مقدمة المؤلف، ص 14.

يقول **الجوهري** في مقدمة صحاحه، عن المادة التي أودعها كتابه: "فإني قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من اللغة"¹. ويقول **ابن دريد** عن مادة جمهرته: وإنما أعرناه هذا الاسم لأننا اخترنا له الجمهور من كلام العرب، وأرجأنا الوحشي المستنكر"². وقد اعتمدوا في اختار مادة معاجمهم على شروط الفصاحة، فتركوا الوحشي المستنكر، والغريب، والمولد، وكان هؤلاء إذا أثبتوا بعض الألفاظ المولدة في معاجمهم مثل: الأزهري (ت370هـ) و**الجوهري** (ت393هـ) فإنهم كانوا يحرصون على إثبات كلمة «مولد» أمام تلك الألفاظ، حرصا منهم على تلك الحدود والقيود التي وضعها القدماء للاحتجاج³. كما تركوا الكثير من المصطلحات العلمية، كمصطلحات الفقه، وعلوم العربية وغيرها من العلوم والفنون والصناعات والحرف، التي جدت في حياة اللغة العربية بعد الإسلام، وتبعهم في ذلك أصحاب المعجمات، فخلت المعجمات العربية الأولى أو كادت تخلو من مثل هذه الألفاظ والمصطلحات، إلا من المعجمات الخاصة التي وضعت من أجلها⁴، ذكرنا بعضها سابقا.

أما المعجمات المتأخرة مثل: اللسان والقاموس، وتاج العروس وغيرها، فإن للمصطلحات وجودا ملحوظا فيها نظرا لشموليتها وتوسعها في المادة المعجمية، ومثال ذلك: ما ورد في "لسان العرب" لابن منظور:

الطَّلَّق: طَلَّقَ الْمَخَاضَ عِنْدَ الْوِلَادَةِ، ابْنُ سَيِّدَةَ: الطَّلَّقَ وَجَعَ الْوِلَادَةَ... وَالطَّلَّقَةُ: الْمَرْءُ الْوَاحِدَةُ، وَقَدْ طَلَّقَتِ الْمَرْأَةُ تَطَلَّقَ طَلْقًا... وَطَلَّقَ الْمَرْأَةَ: بَيَّنَّوْنَهَا عَنْ زَوْجِهَا..."⁵.

لقد تنبه المحدثون من المعجميين إلى ضرورة إثبات الألفاظ الطارئة والمصطلحات المستحدثة في المعجمات المعاصرة، لأنها تمثل جزءا مهما من اللغة العربية المعاصرة، ونجد من الأوائل الذين فعلوا ذلك: المستشرق الألماني "رينهارت دوزي" الذي ألف معجما مستدركا على المعجمات العربية، يضمنه ما لم يرد في المعجمات العربية القديمة التي

¹ الصحاح، الجوهري، ج1، المقدمة.

² الجمهرة، لابن دريد، ص41.

³ ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دحلمي خليل، ص116-.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص119.

⁵ لسان العرب، لابن منظور، مادة (طلق)، ص2692-2693.

وقفت باللغة في حدود من الزمان والمكان معينة، فثبتت فيه الألفاظ الطارئة، التي دعت إليها ضرورات التطور، وفرضها تقدم الحضارة ورفي العلم، واستعملها مؤلفو العصور الوسيطة، ومن جاء بعدهم من مؤرخين وقصاص وجغرافيين، ونباتيين وأطباء وفلكيين، وغيرهم، مما أهملته المعجمات القديمة... وقد ذكر في معجمه كثيرا من الألفاظ العامية التي وجدها في المصادر التي اعتمد عليها من غير أن يشير إلى أنها من كلام العامة، بل إنه يحذف هذه الإشارة إذا وجدها مثبتة في المصدر الذي ينقل عنه، ولذلك نرى أن فصيح اللغة يختلط بعاميتها¹ في كثير من الأحيان.

وقد تنبه إلى ذلك بعض أصحاب المعجمات الحديثة، المتأثرين بالمناهج اللسانية الحديثة، وبالخصوص المنهج الوصفي منها، لذلك نجد المصطلحات والألفاظ المعربة والدخيلة، والعامية - أحيانا - تثبت في معجماتهم.

أما بعضهم الآخر، فمزالوا يتقيدون بالصحيح من اللغة، ولا يثبتون من المحدث سوى المصطلحات العلمية، وخاصة تلك التي تصادق عليها الهيئات والمجامع العلمية واللغوية في الوطن العربي، محاولة منهم مسايرة الحياة العلمية المعاصرة، وأحسن مثال على ذلك: المعجم الوسيط، والمعجم الوجيز، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.

يقول: الدكتور إبراهيم مدكور، في مقدمته للمعجم الوجيز: "لقد أدخلت اللجنة في مادة المعجم ما رأت ضرورة إلى إدخاله، من الألفاظ المولدة، أو المعربة، أو الدخيلة، أو المحدثه، التي أقرها المجمع، وارتضاها الأدباء، فجرت بها ألسنتهم وأقلامهم"².
ومثال ذلك ما ورد في مادة (هتف): "(الهاتف): الصوت يسمع دون أن يرى صاحبه، والتلفون..."³.

ونجد ذلك - أيضا - في "المعجم الوسيط"، ومثال ذلك: في مادة (عرض): العروض: العلم الموازين. ومن البيت: آخر شطره، ج (أعريض)⁴.

¹ تكلمة المعاجم العربية، رينهارت دوزي، مقدمة المترجم، ص9.

² المعجم الوجيز، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط1، 1980، مقدمة الدكتور إبراهيم مدكور، ص11.

³ المرجع نفسه، مادة (هتف)، ص244.

⁴ المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة (عرض)، ص594.

وبالتالي: يمكن تصنيف المادة المعجمية في المعجمات العربية المعاصرة إلى نوعين، مادة لغوية -وهي الغالبة- في المعجمات اللغوية العامة، ومادة اصطلاحية، غير أن الفصل بينهما من الصعب جدا لأن بعض المصطلحات تشتهر حتى تصبح جزءا من اللغة العامة التي يتداولها الناس.

ثانيا: مصادر المادة المعجمية عند العرب:

أ- المشافهة أو السماع والرواية عن العرب:

وهو الطريق الذي سلكه الأولون في جمع اللغة من مصدرها الأصلي، وهو كلام العرب الفصحاء، "ويشترك السماع مع الرواية في أنهما لا يستخدمان أدوات خاصة، وإنما يعتمدان على ملكة الحفظ والاستظهار، غير أن السماع أسبق من الرواية تاريخيا، فهو الوسيلة الأولى للمعرفة، وكان أصيلا في التراث العربي قبل الإسلام، ويعتمد السامع على الأخذ المباشر من المصدر الأصلي، أو ممن سمع عن هذا المصدر¹، فجمع المادة بهذه الطريقة، يعني أخذها من نصوص واقعية حية، يلجأ فيها المعجمي إلى الراوي، على أنه المستعمل الحقيقي للغة، للحصول على مادة ذات طابع ميداني².

وقد استمرت هذه الطريقة حتى نهاية القرن الثاني، ثم حلت الكتابة محل الرواية، أو سارتا جنبا إلى جنب -كما يقول بعض المؤرخين- حتى القرن الرابع للهجرة، "والتزم رواة اللغة بما التزم به رواة الحديث الشريف، من توثيق للمادة اللغوية المروية، بل حرص بعضهم على إثبات ذلك فيما كتبوه من الرسائل اللغوية"³.

قال ابن فارس: تؤخذ اللغة سماعاً، من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويدقق المظنون، فحدثنا علي بن إبراهيم عن المعداني، عن أبيه، عن معروف بن حسان، عن

¹ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص 93.

² ينظر: صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر ص 77.

³ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص 99.

الليث، عن الخليل، قال: إن النَّحَّارِير¹، ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب، إرادة اللبس والتَّغْيِيتِ.

وقال أيضا: فليتحرر آخذ اللغة أهل الأمانة والصدق والثقة والعدالة، فقد بلغنا من أمر مشيخة بغداد ما بلغنا².

وقال كمال الدين الأنباري في "لمع الأدلة في أصول النحو" يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا، رجلا كان أو امرأة، حرا كان أو عبدا، كما يشترط في نقل الحديث، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله، فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله³.

وأورد الزركشي في "البحر المحيط": قال أبو الفضل بن عبدان في شرائط الأحكام، وتبعه الحلبي في "الإعجاز": لا تلزم اللغة إلا بخمس شرائط:

- أحدها: ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل.
- والثاني: عدالة الناقلين كما تعتبر عدالتهم في الشرعيات.
- والثالث: أن يكون النقل عن قوله حجة في أصل اللغة...
- والرابع: أن يكون الناقل قد سمع منهم حسا، وأما بغيره فلا.
- والخامس: أن يسمع من الناقل حسا⁴.

ومن أشهر من سار على هذا الطريق: الأصمعي وقد كان ثقة ثبتا، وأبو زيد الأنصاري مثله صدقا وأمانة في النقل والرواية، وقد صب اهتمامه على جمع اللغة. كما كان المفضل الضبي (ت168هـ) ثقة صدوقا في رواية اللغة والأدب. وكذلك أبو عمرو الشيباني (ت213هـ) الذي سمع من أعراب البادية، ويقال: إنه جمع اللغة من أكثر من ثمانين قبيلة

¹ النحارير: جمع نحير، وهو الحاذق الماهر العاقل المجرب المتيقن الفطن البصير بكل شيء، لأنه ينحر العلم نحرا، القاموس: (نحر).

² الصحابي في فقه اللغة، ابن فارس، ص 62.

³ ينظر: المزهر، الإمام جلال الدين السيوطي، ج1، ص107.

⁴ ينظر: الخصائص لابن جني: ج1، ص24، والمزهر، الإمام جلال الدين السيوطي، ج1، ص48-49. نقله عن البحر المحيط للزركشي ج4، ص509.

عربية، ولا يقل عنه شهرة معاصره ابن الأعرابي (ت231هـ) وأبو عبيدة القاسم بن سلام (ت224هـ) الذي توصف كتبه بأنها أصح ما كتب في اللغة.

وهذا نموذج من كتاب الأصمعي "ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه"، نبين فيه اهتمام علماء اللغة ورواتها، بالسند الصحيح في رواية اللغة:

"قرئ على الشيخ العدل أبي الغنائم محمد بن علي بن ميمون النرسي-رحمه الله- في رمضان سنة ثلاث وخمس مائة، فأقر به، قيل له: أخبرك القاضي أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عثمان النصيبي قراءة عليه، فأقر به، قال: أنبأنا أبو القاسم بن إسماعيل بن محمد بن سويد قراءة عليه، قال حدثنا محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، قال: حدثني عبد الرحمن بن أخي الأصمعي عن عمه الأصمعي، قال:

يقال طمح فلان في السوم، إذا استام أكثر مما يساوي، وتحشى في السوم، وأبعط، وشحط في السوم، كل ذلك: تباعد...¹.

وهذا السند الطويل، والسلسلة من الأسماء هم الرواة الثقات الذين اعتمد عليهم في تدوين رسالة الأصمعي في الترادف -بالعنوان الذي ذكرناه سابقاً- إذ كان هؤلاء العلماء ينقلون بعضهم عن بعض رواية، إلى أن يصلوا إلى اللغوي الذي سمع عن العرب مباشرة، وذهب إلى مضارب الفصحاء ومنازلهم، وأخذ عنهم اللغة الفصيحة الصحيحة ممن يتحدثها بالسليقة.

وبعد أن قلت ثقة علماء اللغة بالرواة في مدن العلم اتجهوا إلى البادية يستمعون من أولئك الذين لم تتأثر ألسنتهم بمخالطة الأعاجم. وكان أبو عمرو ابن العلاء "من أوائل الرواة الذين رحلوا إلى البادية يستنطق الأعراب ويطيل استماعه إليهم ويعي عنهم فصاحتهم ويقول: "لقيت أعرابيا بمكة فقلت له: ممن أنت؟ قال: أسدي. قلت: ومن أيهم؟ قال: نهدي. قلت: من أي البلاد؟ قال: من عمان. قلت: فأني لك هذه الفصاحة؟ قال: إنا سكنا قطرا لا نسمع فيه ناجخة التيار. قلت: صف لي أرضك، قال: سيف أفيح، وفضاء صحصح، وجبل صردح ورمل أصبح. قلت فما مالك؟ قال: النخل. قلت: فأين أنت عن الإبل؟ قال: النخل

¹ ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه، عبد الملك بن قريش الأصمعي، ص35.

حملها غذاء وسعفها ضياء وجذعها بنا وكربها صلاء وليفها رشاء وخصوصها وعاء وقرؤها إناء"¹.

وتذكر الآثار من بين هؤلاء الفصحاء الذين أخذت عنهم اللغة: "أبو خيرة العدوي، وأبو الثَّقَيْش - وكان من أفصح العرب - وأبو مهدية الأعرابي، وعبد الله بن أبي صبح، وأبو مالك عمرو بن كركرة الأعرابي، وأبو زياد الكلابي،... الخ"².

وبجانب هؤلاء العلماء كان هناك الأعراب الرواة الذين اتخذوا من رواية اللغة - أحيانا - صناعة يتكسبون منها، فأصبحوا حول مجالس العلم كأنهم يعرضون ما عندهم، ويفاخرون به العلماء الرواة. ومن ذلك ما يروى أن أعرابيا جاء مجلس الأصمعي متحديا فقال: أيكم الأصمعي؟ قال: أنا ذاك، قال: أنت الذي يزعم هؤلاء النفر أنك أتقبهم معرفة بالشعر والعربية وحكايات الأعراب؟ قال الأصمعي: فيهم من هو أعلم مني ومن هو دوني، قال: أفلا تتشدونني من شعر أهل الحضر شيئا، حتى أقيسه على شعراء أصحابنا؟ فأنشده الأصمعي. فتحداه الأعرابي وتبادلا الإنشاد³.

ومنهم - أيضا - شبل الضبعي، وأبو مهدية، وأبو ضمضم، وأبو ثروان العكلي، وأبو المجيب الربعي، وأبو مسحل العرابي⁴، وغيرهم.

وقد اتخذ رواية اللغة ست طرائق في أخذ اللغة وروايتها، وهي كما رواها السيوطي:

- السماع من لفظ الشيخ أو العربي، "قال ابن فارس: "...وللمتحمّل بهذه الطرق عند الأداء والرواية صيغ: أعلاها أن يقول أملى علي فلان، أو أملى علي فلان..."⁵.

- القراءة على الشيخ: ويقول عند الرواية: قرأت على فلان...

- السماع على الشيخ بقراءة غيره: ويقول عن الرواية: قرئ علي فلان وأنا أسمع...

¹ رواية اللغة، د عبد الحميد الشلقاني، ص 81.

² مقدمة الصحاح للجوهري، ص 36.

³ رواية اللغة د. عبد الحميد الشلقاني، ص 76-79.

⁴ ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص 100-101. ومقدمة الصحاح، للجوهري.

⁵ الصحاحي في فقه اللغة، لابن فارس، ص 62. والمزهر الإمام جلال الدين السيوطي، ج 1، ص 113-114.

-الإجازة: وذلك في رواية الكتب والأشعار المدونة... قال ثعلب في أماليه:

قال زبير: ارو عني ما أخذته من حديثي، فهذه إجازة¹...

وقد تحول الفيض الكبير من الثروة اللغوية التي اعتمدت السماع والرواية إلى التدوين والكتابة، فظهرت في صورة رسائل لغوية ذكرنا منها سابقا.

كما سلك طريق الرواية عن الأعراب بعض أصحاب المعجمات الكاملة أمثال: الخليل بن أحمد، والأزهري²، كما ذكر الجوهري في مقدمة صحاحه أنه اعتمد هذا الطريق في معجمه الصحاح، قائلا: "لقد أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة... بعد تحصيلها بالعراق رواية، وإتقانها دراية، ومشافهتي بها العرب العاربة، في ديارهم بالبادية"³.

وقد وضع معظم علماء اللغة حدودا زمانية ومكانية للرواية والمشافهة، سميت فيما بعد بنظرية الاحتجاج، فاللغة لا تؤخذ إلا من العرب الأقحاح الذين يسكنون البادية، وقد ترتب على ذلك وضع القبائل العربية القديمة في درجات ورتب من حيث الفصاحة، وصحة الاستشهاد، وذلك على قدر توغلها في البداوة والبعد عن الحواضر؛ فكانت قيس وتميم وأسد أفصح القبائل، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ من غيرهم من سائر القبائل، وبالجملة لم يؤخذ عن حضري قد ولا عن ساكن البراري، ممن كان يسكن أطراف البلاد، التي تجاور الأمم الأخرى التي تحيط بالجزيرة العربية، مثل الفرس والروم⁴.

فإنه لم يؤخذ لا من لحم ولا من جدام، لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرعون بالعبرانية، ولا من تغلب، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا من عبد القيس وأزد عمان، لأنهم بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف، لمخالطتهم تجار

¹ ينظر: المزهري، السيوطي، ج1، ص124-128.

² ينظر: صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، هامش ص75-76.

³ الصحاح، للجوهري، المقدمة.

⁴ ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص115-116.

اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوه حين ابتداءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم¹.

يقول ابن جني، في علة امتناع الأخذ عن هؤلاء، "ذلك لما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطأ، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعرض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر. وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبا لها وانتقاص عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها..."².

ولم تكن القبائل التي أخذ عنها "على درجة واحدة من الفصاحة، ويكاد يجمع رجال اللغة والرواية على أن لغة قريش في الذروة، ويقولون في أسباب ذلك، أن الحجيج يفتدون إلى مكة، ويتحاكمون إلى قريش، فنتخير من كلام الوفود وأشعارهم وأحسن لغاتهم، وأصفي كلامهم، فاجتمع من تلك اللغات إلى سلاتتهم التي طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب"³.

وقد كان رواة اللغة عادة ما يحددون القبائل التي يأخذون عنها لغتهم، فهذا أبو زيد الأنصاري يذكر القبائل التي اختارها، بقوله: لست أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن وبني كلاب، وبني هلال، أو من عالية السافلة (نجد) أو سافلة العالية (المدينة)..."⁴.

وهذا بن العلاء يبين إعجابه بأهل السروات، قائلاً: "أفصح الشعراء لسانا وأعذبهم أهل السروات وهن ثلاث: الجبال المطللة على تهامة... فأهلها هذيل... ثم بجيلة، السراة الوسطى وقد شركتهم ثقيف في ناحية منها. ثم سراة الأزدي..."⁵.

¹ المزهر، ج1، ص211. ورواية اللغة د. عبد الحميد الشلقاني ص82-83.

² الخصائص لابن جني، ج2، ص3.

³ المزهر، ج1، ص166.

⁴ رواية اللغة د. عبد الحميد الشلقاني، ص83.

⁵ المرجع نفسه، ص81.

كما أثر عن أبي زيد الأنصاري أنه "إن وجد لفظا بلغة تخالف لغة قريش قال: هو بمعنى كذا بلغة كذا، سواء كان اللفظ والمعنى بلغة عربية أم أعجمية"¹.
ويلاحظ أن المعيار الذي اعتمده رواة العربية يكاد يقتصر على مسألة اختلاط العرب بالأعاجم، فالسليقة اللغوية بالنسبة لهم لا تتأتى إلا بقلّة الاختلاط بالأعاجم².
أما عن الحدود الزمانية، فقد حصروا مصادر اللغة في العصر الجاهلي، وصدر الإسلام، حتى منتصف القرن الثاني الهجري عند أهل الحضرة، وسكان أطراف الجزيرة العربية، في حين امتد الاحتجاج عند البدو، الذين كانوا في وسط الجزيرة، حتى منتصف القرن الرابع الهجري.

وقد قسم العلماء العرب الرواة -وفق هذا الحد- إلى طبقات:

الطبقة الأولى: وهم أول من رحل إلى البادية وأسس مدرسة رواية اللغة، عاشوا في القرن الثاني الهجري، حددهم الأزهري في "أربعة أسماء هم: أبو عمر بن العلاء (ت157هـ) وخلف الأحمر (ت180هـ) والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) والمفضل بن محمد الضبي (ت178هـ)، وما يميز هذه الطبقة تمكّنها من كلام العرب واللغات والألفاظها وغريبها وحفظ الشعر وروايته"³.

وقد ترك لنا هؤلاء اللغويون مؤلفات "هي ثمار عمل ميداني رائد في البادية. جمعوا ما عرفته بعض القبائل من الألفاظ وتعبيرات وفروق بين الألفاظ"⁴.

الطبقة الثانية: وهم تلامذة الطبقة الأولى. ومنهم "الأنصاري والشيباني وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي (ت202هـ) والكسائي (ت189هـ) ابن سعيد (ت216هـ) وابن شميل والأخفش (ت215هـ) وابن كركرة، والأحمر (ت194هـ) والفراء (ت207هـ)⁵، وغيرهم من رواد جمع اللغة، وتدوينها على شكل رسائل متفرقة في موضوعات مختلفة"⁶.

¹ جهود الصحابة في اللغة، خالد بن صالح بن محمد العزاني، ص159.

² ينظر: المدخل إلى فقه اللغة العربية، أحمد قدور، ص72-73.

³ ينظر: تهذيب اللغة للأزهري، مقدمة المؤلف، ص8-11.

⁴ علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، د محمود فهمي حجازي، ص54.

⁵ ينظر: تهذيب اللغة للأزهري، مقدمة المؤلف، ص11-19.

⁶ ينظر: رواية اللغة د. عبد الحميد الشلقاني، ص71.

الطبقة الثالثة: ومنهم: ابن سلام (ت224هـ) وابن الأعرابي، واللحياني، وأبو عبيدة، والسجستاني وابن إسحاق السكيت، وأبي سعيد البغدادي الضرير، وابن هانئ النيسابوري (ت236هـ)، وغيرهم.

الطبقة الرابعة: ومن بين لغوييها، ثعلب (ت291هـ) والمبرد (ت285هـ).

الطبقة الخامسة: وقد حصرهم الأزهري في: الزجاج، والأنباري، نفطويه (ت323هـ)¹. وما يميز هذه التلة اهتمامهم بتفسير ألفاظ القرآن وإعرايه واللغات ومعاني الشعر ومقاييس النحو.

ويرى الأزهري أن أعلام الطبقة الأولى والطبقة الثانية، الذين أخذوا عن العرب من الأئمة، "عرفوا بالصدق في الرواية، والمعرفة الثاقبة، وحفظ الشعر وأيام العرب"²، كما عرفوا بحرصهم الشديد في نقل صحيح اللغة العربية.

كما نبه إلى ضرورة التعامل بحذر وروية مع أولئك الذين "ألفوا كتباً أودعوها الصحيح والسقيم، وحشوها بالمزال المُفسد والمصحَّف المغيَّر، الذي لا يتميز ما يصح منه إلا عند النقاب المبرر، والعالم الفطن"³. ومن بين هؤلاء الليث بن المظفر وقطرب (ت206هـ) والجاحظ (ت255هـ) وابن قتيبة (ت276هـ) وابن دريد (ت321هـ)⁴.

غير أننا نجد الكثير من العجميين الأوائل لم يتقيدوا بهذه الطبقات، حيث رووا عن المولدين، في مواضع كثيرة من معاجمهم، وأولهم الخليل بن أحمد الفراهيدي.

ولقد أثرت هذه النظرية بصورة مباشرة في مادة المعجم العربي، حتى العصر الحديث، وهي نظرية تمثل الإطار العام الذي من خلاله جمعت اللغة على النحو السالف ذكره، ومن ثم أثرت في المعجمية العربية قديماً، من حيث الهدف من تأليف المعجم العربي جمعاً ثم وضعاً⁵.

¹ ينظر: تهذيب اللغة للأزهري، مقدمة المؤلف، ص19 وما بعدها.

² المصدر نفسه. ص11.

³ ينظر: المصدر نفسه، مقدمة المؤلف، ص28.

⁴ مقدمات المعاجم العربية القديمة، د عبد الغني أبو العزم، مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، الدار البيضاء، ع6، 2007م، ص46.

⁵ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص111.

يقول "دوزي" في مقدمة معجمه "تكملة المعجمات العربية": "إن العرب لم يفهموا أن كل شيء في هذا العالم عرضة للتغير، وأن اللغات تتغير بمثل ما تتغير الأفكار، وإنها تخضع لسلطان المجتمع الذي يتكلمها، وأثر الكتاب الذين يصطنعونها، أقول إنهم أرادوا أن تبقى العربية كما هي، فلا تتغير، وأن تخذ لغة كتاب الله، ولم يكن لديهم غير الإزراء بالألفاظ الجديدة، التي وضعها معاصروهم، والاستهانة بها، ولكي يحولوا دون فساد اللغة، وتدنيس قدسيته... ويجب أن نعترف أن جهودهم لم تذهب سدى، فإنهم وإن لم يستطيعوا أن يمنعوا تغير اللغة، فقد استطاعوا إلى حد ما أن يؤخروا ذلك، ويحصروه في حدود ضيقة"¹.

وقد ولدت نظرية الاحتجاج عند المحدثين، حركة نقدية انصبت جُهاً على المعيارية، التي اشتراطها العلماء العرب القدامى، مما يعد سبباً في تأخر المعجم العربي وقصوره، كما حطَّ بعض آخر هذه المعجمات العربية القديمة، بما فيها "اللسان" و"القاموس"، على رغم ضخامتها وشموليتها التقصير، لعدم تتبعها التاريخي للألفاظ أو الاشتقاقات، ولعدم تعقبها تطور مدلولاتها في مختلف العصور، وبيان الأصول التي انحدرت منها²، إلا فيما ندر، وبالتالي تقطع سلسلة التطور في معاني الألفاظ. كما تجاهلت -على غناها- كثيراً من ألفاظ المظاهر الحضارية ومصطلحات العلوم³.

ويعد "فيشر" -في نظر بعض الباحثين- أول من أخذ على المعجمات العربية القديمة خلوها من البحث في تاريخ الكلمة، وتطور الدلالة فيها⁴.

كما انتقد باحثون آخرون المعجمات العربية القديمة من جهة مغايرة متأثرة بالنظرية التوليدية للغة، فرأوا أن المعجمات التي جاءت بعد الخليل توحى بأنها لم تهتم بمسألة جمع كل ما هو مسموع، بل ركزت على تنقية اللغة من الغريب والوحشي، مما أدى إلى إحداث قطيعة مع المادة الحية المتوافرة عند متكلمي اللغة ومستعمليها بدعوى فساد لسانهم، مما

¹ تكملة المعاجم العربية، رينهارت دوزي، مقدمة المؤلف، ص14.

² ينظر: دلالة الألفاظ، أنيس، إبراهيم، ص 248-249.

³ في المعجمية العربية المعاصرة، أحمد شفيق الخطيب، ص599.

⁴ دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص249.

جعل المعجمية العربية تتقطع عن واقعها، وتفقد دورها في تمثيل الخصائص الفعلية للمفردات ومعانيها، والمصطلحات الجديدة¹.

ب - النقل عن كتب ومعجمات السابقين، وهو الطريق الذي ظل سائدا حتى العصر الحديث²، وقد كان معظم المعجميين يصرحون في مقدماتهم بالمصادر التي اعتمدها في جمع مادتهم، من رسائل لغوية، ومعجمات أو دواوين شعرية أو نثرية، وغير ذلك، قال الأزهري: "وكننت منذ تعاطيت هذا الفن في حدائتي إلى أن بلغت السبعين، مولعا بالبحث عن المعاني والاستقصاء فيها، وأخذها من مظانها، ولحكام الكتب التي تأتي لي سماعها من أهل الثبت والأمانة، للأئمة المشهورين، أهل العربية المعروفين"³.

وذكر ابن سيده مصادر معجمه بالتفصيل، يقول: "وأما ما ضمناه كتابنا هذا من كتب اللغة، فُصِّفَ أبي عبيد، والإصلاح، والألفاظ، والجمهرة، وتفسير القرآن، وشروح الحديث، والكتاب الموسوم بـ العين، ما صح لدينا منه، وأخذناه بالوثيقة عنه، وكتب الأصمعي، والفراء، وأبي زيد، وابن الأعرابي، وأبي عبيدة، والشَّيباني، والأحياني، ما سقط إلينا من جميع ذلك، وكتب أبي العباس أحمد بن يحيى، وكتابا أبي حنيفة، وكتب كراع، إلى غير ذلك من المختصرات، كالزرج، والمكئى، والمبئى، والمذئى، والأضداد والمبئل، والمقلوب، وجميع ما اشتمل عليه "كتاب" سيويه من اللغة المعلة العجيبة، الملخصة الغريبة..."⁴.

وقال الفيروزآبادي في مقدمة قاموسه: "ولما أعياني الطَّلاب، شرعت في كتابي الموسوم باللامع المُطَمَّ العُجاب، الجامع بين المحكم والعباب، فهما غرتا الكتب المصنفة في هذا الباب"⁵.

وقال المرتضى الزبيدي في مقدمة "تاج العروس"... مستمدا ذلك من الكتب التي يسر الله تعالى بفضلله وقوفي عليه (...). فأول هذه المصنفات (...). الصحاح للإمام الحجة

¹ ينظر: المعجم العربي، الفاسي الفهري، ص17، وما بعدها.

² ينظر: صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، هامش ص75-76.

³ تهذيب اللغة، للأزهري، المقدمة ص18.

⁴ المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، المقدمة.

⁵ القاموس المحيط، الفيروزآبادي، المقدمة، ص3.

أبي نصر الجوهري (...) والتهذيب للإمام أبي منصور الأزهري (...) والمحكم لابن سيده (...) ¹.

وأحيانا أخرى يشيرون إلى مصادرهم في متون معجماتهم، ومثال ذلك: قول الأزهري، في "أساس البلاغة": "الغُة: غَلَّ يَغُلُّ غَلًّا، إذا خان، وكذلك فسره أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَقُلَّ﴾ ². مشيرا إلى أنه اعتمد غريب الحديث الذي ألفه أبو عبيدة. ولنا في المعجمات العربية أمثلة كثيرة لذلك.

ونلاحظ أن مصادر النقل المدونة عند اللغويين العرب القدماء، قد تأثرت بنظرية الاحتجاج، كما هو حال السماع، كما رأينا سابقا. باستثناء المعجمات المتخصصة في المعرب والمولد والمصطلحات العلمية والفنية، وغير ذلك. أما المحدثون فرغم تخلي الكثير منهم عن القيود القديمة لجمع المادة اللغوية إلا أن المعجمات القديمة تبقى من بين أهم مصادرهم اللغوية.

ويمكن أن نوجز المصادر اللغوية للمعاجم العربية عند القدماء، فيما يلي:

- 1- القرآن الكريم.
- 2- السنة النبوية.
- 3- أشعار العرب - لاسيما الجاهلي، وصدر الإسلام -
- 4- كلام فصحاء الأعراب في البوادي وأخبارهم.
- 5- أقوال أئمة اللغة العربية المتقدمين بالرواية عنهم مشافهة أو النقل من مؤلفاتهم ³.
- أما عند المحدثين، فنضيف إلى المصادر السابقة الذكر عند القدماء ما يلي:
- 6- الهيئات والمؤسسات العلمية العاملة في مجال المعجم والمصطلح.
- 7- المختصون من العلماء واللغويين والمترجمين.
- 8- الأدباء والشعراء المحدثون.
- 9- وسائل الإعلام والصحافة.

¹ تاج العروس، للزبيدي، المقدمة ص5.

² تهذيب اللغة، للأزهري، حرف الغين وما بعدها، مادة (غلل)، ص159.

³ المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، أحمد حسن بن عبد الله الباتلي، ص14.

ونلاحظ مما سبق أن المادة المعجمية عند العرب يتجاذبها اتجاهان:

اتجاه تراثي: يتجلى في المصادر المذكورة عند القدماء.

اتجاه معاصر: يتجلى في المصادر التي استحدثتها المعجميون المعاصرون.

وعلى المعجم العربي المعاصر أن يوفق بين الاتجاهين، ليرجع إليه القارئ المثقف لمعرفة دلالة لفظ شائع أو مصطلح مستجد، وأن يرجع إليه الباحث لفهم نص قديم. فيصل مستعمله بالماضي صلة وثيقة، ويعبر عن حاضره تعبيراً صادقاً وأميناً.

2- المداخل المعجمية:

أ - مفهوم المدخل:

المدخل (entry): هو ما يطلق عليه بعض اللسانيين في العصر الحديث، مصطلح "الوحدة المعجمية lexème، فقد فضل بعضهم هذا المصطلح" تقادياً للإشكالات التي يطرحها مفهوم الكلمة نظرياً¹. فقد تجاوز المدخل مفهوم الكلمة، بحيث أصبح يشمل مستويات مختلفة من القول، وذلك تبعاً لاختلاف المناهج اللغوية تجاه مسألة المعنى. ويمكن تعريف المداخل المعجمية بأنها الوحدات المعجمية، التي "يأتي بعدها تحديد شامل يسرد معلومات ضرورية وكافية (في نظر المؤلف) لبيان طبيعتها معاينها ومشتقاتها، وكيفيات استعمالها بطرائق صحيحة، قديماً وحديثاً، مدعمة بالسياقات والشواهد المناسبة"². فقبل أن يضع المعجمي مادته، يحتاج إلى اختيار الوحدات المعجمية، أو المداخل، التي ستوضع تحتها بقية الوحدات المعجمية الأخرى، أو المادة المعجمية التي تتألف - عادة - في المعجمات اللغوية من الكلمات المشتقة وغير مشتقة³، حيث يحتوي كل مدخل معجمي مجموعة من المعلومات الضرورية لإدراك وحدة لغوية معينة، وفهمها، واستعمالها. فالشخص الذي يتكلم لغة معينة، يفترض أن يكون متمكناً من أسسها، عارفاً بمقوماتها الصوتية

¹ ينظر: Introduction a La Lexicologie, Sémantique et Morphologie, Alise Lehman & Françoise Martin-Berthet, p85.

² المعجمية العربية، ابن حويلى الأخضر مبيدي، ص122.

³ مقدمة في دراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص21-22.

وبالملاح المميّزة لقطعها (phoneme)، وبكيفيات انتظامها ضمن بنيات مقطعية أو بنيات مورفيمية (morpheme)، وقادرا على التعرف على الكلمات التي تشكل جزءا من قاموسها¹.

وغالبا ما يتكون هذا المدخل في مثل هذا النوع من المعجمات من الجذر Root، أما في المعجمات غير اللغوية مثل الموسوعات ودوائر المعارف أو غيرها، فقد تختلف المداخل، إذ ترتب المادة الموسوعية طبقا لمداخل خاصة بأسماء الموضوعات أو مصطلحاتها الشائعة، دون النظر إلى الجذر².

ب- اختيار المداخل في المعجمات العربية:

إن اختيار المعجمي لمداخل معجمه يكون وفقا لطبيعة المادة المعجمية، من جهة، ونظام الترتيب أو التبوّيب من جهة ثانية. فقد تكون المداخل المعجمية جذورا، أو موضوعات، أو مفردات مشتقة وغير مشتقة، وبعد اختيار نوعها، يتم وضع قوائم المداخل الرئيسية التي ستشكل مداخل المعجم.

هذا عموما، أما عند العرب، فقبل اكتمال المعجم العربي على يد الخليل، كانت الرسائل اللغوية تفتقر إلى التنظيم المحكم، وحسن اختيار الوحدات الأساسية التي تمثل مداخل المعجم، فكان الموضوع هو المدخل الوحيد إلى المادة المعجمية، وقد استمر هذا النوع من المداخل في معاجم الموضوعات.

وبعد ذلك ظهر نوع جديد ودقيق للمداخل المعجمية العربية ملائم لخصائص الكلمة العربية بنية ودلالة، تلك هي الجذور، أو المادة الأصلية كما يسميها البعض.

ولأن كل كلمة من كلمات العربية، لها أصل في المعجم لها بالضرورة معنى يكفله ذلك الجذر، ولأن المعجم مرجعية منتظمة في المعاني، فمعاني المعجم مبنية على جذوره، وهي إما أن تكون متحققة استعمالا، مثل (حسن) من الجذر (ح س ن) أو أن تكون متحققة عقلا لا استعمالا، كما في الجذور والكلمات المهملة، نحو (ديز) المقلوّبة عن (زيد) فجذرها

¹ الذاكرة واللغة، مقارنة علم النفس المعرفي للذاكرة المعجمية وامتداداتها التربوية، د بن عيسى زغبوش، عالم الكتب الحديث، عمان، جدارا للكتاب العالمي، إربد، الأردن، 2008. ص 97.

² مقدمة في دراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص 21-22.

الافتراضي (د، ي، ز) لكن هذا الجذر غير متحقق عمليا، بانتظار المعنى الذي سيدخل فيه، فلا ينفك عنه، نحو الجذر (ب، ن، ك) الذي تحقق بالكلمة (بنك)¹، وذلك عن طريق وضع معنى لإحدى تقلبيات (ن ك ب) وهو ما يسمى بالتوليد المعجمي.

وهذه الفكرة ترجع في الواقع إلى جهود إمام العربية، والمعجمية بصفة خاصة، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، وهي فكرة تقول "بوجود حروف أصول وحروف زيادة، الحروف الأصول هي ما يرمز لها في الميزان الصرفي بالفاء والعين واللام، وحروف الزيادة ما يأتي بالإضافة إلى الحروف الأصول"²، وتكون غير ثابتة في جميع المشتقات، وبذلك تمثل الكلمات العربية مجموعة، أسر يسري المعنى في كيانها سريان الدم في أفراد الأسرة الواحدة، وتلك من أهم خصائص اللسان العربي المعتمد على الاشتقاق في توليد الكلمات³. ولأن الاشتقاق يعد محور الموضوعات الصرف معجمية، قرر علماء العربية أن المبدأ الذي يقوم عليه نظام المعجم العربي، هو الأصل المجرد من حروف الزيادة، ويتحدد وفق قواعد الاشتقاق الصغير.

وقد "انعكست الخاصية المميزة للبنية الصوتية للعربية، في طريقة تحديد أصل كلماتها، وظهر ذلك في تمتع البنية الصوتية لمعجم مفرداتها بخاصة مميزة، تجلت في أن أصل المفردات في المعجم العربي، يتحدد على أساس الأصوات الصوامت التي يشتمل عليها فقط"⁴، أما الصوائت فتقوم في العادة بوظائف اشتقاقية.

واهمال الصوائت طبقا لمبدأ الوضع في المعجمات له ما يبرره؛ إذ لا بد من ترتيب المداخل على أصل ثابت لا يتغير، وهو ما عبر عنه المعجميون حديثا باسم الاشتراك في المادة، أو البناء الأساسي Basic Form حيث يجعلون الصوامت في اللغات التي تشبه العربية، مثل اللغات السامية وغيرها، مدخلا Entry form في ترتيب مادة المعجم، ومن ثم شرح معاني ودلالات الكلمات التي ترجع إلى هذا الأصل الواحد أو الجذر Root المكون

¹ التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء التحليل التفسير، د حسن خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2002، الأردن، ص110.

² علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، د محمود فهمي حجازي، ص63.

³ المعجمية العربية، ابن حويلي الأخضر ميدي، ص161.

⁴ ينظر: النظرية اللغوية العربية الحديثة. د جعفر دك الباب، منشورات اتحاد كتاب العرب 1996.

من الصوامت؛ وهو في ذات الوقت يرمز إلى الدلالة الأصلية أو العامة، التي تشترك فيها جميع المشتقات المنحدرة من هذا الجذر، وهو ما فطن إليه ابن فارس (ت390هـ) في معجمه "مقاييس اللغة"¹.

ولعله من المفيد أن نذكر -هنا- باختلاف اللغويين العرب في طبيعة أصل الاشتقاق، "إذ يرى البصريون أن أصل المشتقات... هو المصدر، ويرى الكوفيون أن أصل الاشتقاق هو الفعل الماضي، وقد استدل كل من الفريقين بأدلة.. ترجح رأيه"².

ولكن على اختلافهم في أصل الاشتقاق، إلا أن أكثرهم قال "بثلاثية الأصول، وقابلوا هذه الأصول الثلاثة بالفاء والعين واللام، ويرمز إلى ما قلّ أو زاد عن ذلك في وزن الكلمة، فكلمة "كاتب" بوزن فاعل، شأنها في هذا شأن قائل، خالق، ماهر..."³.

فاللغة تعتبر مجموعة لا متناهية من المزوجات، بين الأصوات المعاني، ولن يمكن وضع حدود لمعرفةنا بهذه المزوجات، إلا من خلال تمثيلها بواسطة نسق متناه من القواعد، باستطاعته تحديد خصائص هذا العدد اللا محدود من المتواليات اللغوية التي يستطيع الفرد بناءها، انطلاقاً من اتصاله بعدد محدود من العينات اللغوية وتعميمها على معطيات لغوية مشابهة⁴.

أما أصحاب المعجمات، فيرون أن قواعد الاشتقاق ينبغي أن تحدد بالنظر إلى جذر ما، بوضعه في جملة من الأصوات، لا معنى لها إلا بالنظر إلى الكلمة، سواء أكانت مصدراً أم فعلاً، وفي ذلك يقول الدكتور تمام حسان: "إن لعبة المعجميين هي الكلمات نفسها لا صيغها، مع أنهم في منهج تناولهم للكلمات لا يغفلون الهوية الصرفية للكلمة... وعندما يعبر المعجميون عن صلة الرحم بين الكلمات لا يقنعون بالمباني الصرفية التي ظهر وجه قصورها عن الوفاء بمطالب المعجم، وإنما يلجئون إلى وسيلة أخرى تتصل بروابط

¹ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل ص 137.

² ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري، جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002، ج1، ص192.

³ علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، د محمود فهمي حجازي، دار غريب القاهرة (د ط)، ص34.

⁴ الذاكرة واللغة، د بن عيسى زغبوش، ص106.

الكلمات لا بتتوع الصيغ... وهذه الوسيلة هي أصول المادة، يجعلونها رحماً تربط بالقرباية أفراد أسرة واحدة، ويجعلون حروف المادة مدخلاً إلى شرح المعاني¹.

فمعظم علماء المعجمات المحدثين، يقرون بأن الأصل الحقيقي في المعجم العربي عموماً -والمتمثل في رصيد الأصوات اللغوية التي تتألف منها المفردات من ناحية، والمدلولات التي ترتبط بها من ناحية أخرى- هو "ذلك الرصيد الذي يشمل على الحد الأدنى من الصوامت المشتركة بين جميع الكلمات، التي تدخل في العنقود الاشتقاقي الواحد وبالترتيب نفسه"².

ويعد هذا الأصل الجذر الاشتقاقي المعجمي، والذي يلعب دوراً هاماً في التفريق بين الكلمات الأصلية والدخيلة³، في المعجم العربي، بالإضافة إلى دوره في نظام المعجم، انطلاقاً من الحروف إلى بنية الكلمة.

فكلام العرب مبني على أربعة أصناف على الثنائي، والثلاثي والرباعي والخماسي⁴، وهذا ما اعتبره الحمزاوي وصفاً لواقع الكلام العربي، ومفهوماً لسانياً آخر هو مفهوم البنية الكمية في كلام العرب برمته: بنية دنيا (ثنائية) وبنية وسطى (ثلاثية) وبنية قصوى (رباعية وخماسية).

وبذلك يمكن القول إن النظام الجذري وما أفرزه من تطبيقات أدى إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- رصد كمية هائلة من الألفاظ اللغوية.
- معرفة المستعمل والمهمل.
- إبراز الدلالات المشتركة للجذر الواحد.
- إيضاح القرابة اللغوية لتفرعات مشتقات الجذر.

¹ اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان: ص 167-168.

² في نظام المعجم العربي، د جعفر دك الباب، مجلة التراث العربي، ص 44.

³ ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص 55-56.

⁴ ينظر: كتب "العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي، مقدمة المؤلف.

- ضبط خاصة بنية الكلمة على المستوى المعجمي¹.

لذلك يمثل "هذا النوع من الجذر أكثر النظريات استخداما في تمثيل التركيب المعجمي للعربية"².

إن خاصية الاشتقاق، التي تمتاز بها العربية، تزود المعجمي بأداة فعالة في تيسير إمداد القارئ بالمعلومات الدلالية. فكل مفردة في الأسرة اللفظية تصاغ وفق وزن صرفي له معنى معلوم شعوريا أو لاشعوريا لدى الناطقين باللغة العربية. وفيما يلي أمثلة على معاني بعض الأوزان الصرفية:

| المثال | المعنى | الوزن |
|--------|--|-------|
| كتب | فعل تام (أوحدث بالماضي) | فعل |
| كاتب | الذي قام بالفعل (مفرد، مذكر) | فاعل |
| مكتوب | الذي وقع عليه الفعل (مفرد، مذكر) | مفعول |
| مكتب | المكان الذي يقع فيه الفعل (مفرد، مذكر) | مفعل |

ولهذا، إذا عرف المعجمي الفعل الماضي تعريفا كاملا، فإنه لم يعد بحاجة إلى تعريف بقية مفردات الأسرة اللفظية، وإنما يستطيع أن يدرج تلك المفردات في المدخل دون تعريف، بل بإمكانه أن يغفلها تماما. وعندما يدرج المعجمي تلك المفردات دون تعريف، فإنه لا يجد نفسه مضطرا لذكر وزنها الصرفي، فالناطقون بالعربية يحسونه ويعرفون معناه بالسليقة وإن لم يستطيعوا تسميته وشرح القاعدة التي تحكمه.

إن مفردات الأسرة اللفظية تشترك في معنى عام واحد يخصص في كل مفردة طبقا لمعنى وزنها الصرفي.

وتجدر الإشارة إلى أن المعنى العام للأسرة اللفظية ليس مطابقا تماما للمعنى الأصلي للجذر، الذي سبق الحديث عنه؛ فالمعنى الأخير يمكن أن نقسمه إلى أكثر من أسرة لفظية

¹ مقدمات المعاجم العربية القديمة رؤية معجمية أم مذهبية؟ د عبد الغني أبو العزم، مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، المعاجم العربية الواقع والآفاق ع6، 2007، ص30-31.

² النظرية اللغوية في التراث العربي، أ، د محمد عبد العزيز الدايم، ص291.

واحدة، كما أن الجذر يمكن أن يكون له أكثر من معنى أصلي واحد.
إن المعنى العام للأسرة اللفظية يظهر في مفرداتها بصورة أقوى وأوضح من تجلي المعنى الأصلي للجذر في الأسر اللفظية المشتقة منه. ولنضرب مثلاً للفرق بين المعنى الأصلي للجذر، والمعنى العام للأسرة اللفظية، والمعنى الوزني (أو الصرفي) للمفردة أو اللفظ، بكلمة (اعتبر):

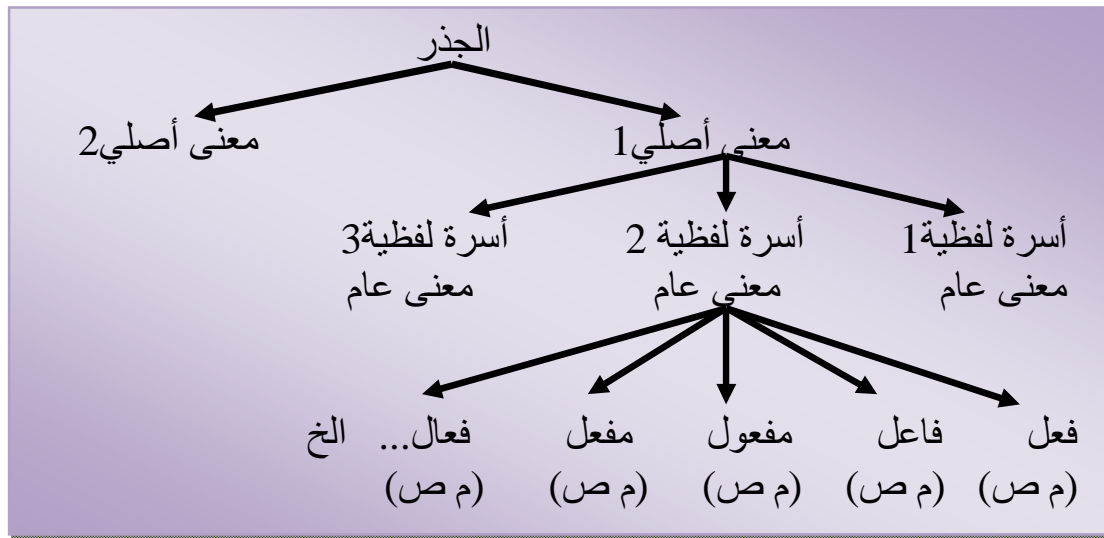
المعنى الأصلي للجذر: الاجتياز أو الانتقال من شخص إلى آخر.

المعنى العام للأسرة اللفظية: الاتعاض

المعنى الصرفي للفظ: فعل ماضٍ لشخص ثالث مفرد مذكر.

ويكون معنى الكلمة (اعتبر) حاصل الجمع الدلالي للمعاني الثلاثة المدرجة أعلاه، كما

ذكرنا. ويمكن تمثيل العلاقات الدلالية المتشابكة بالمخطط التالي:



لقد كان المعجميون الرواد يدركون تماماً الخاصة الاشتقاقية للغة العربية وفائدة المعنى الأصلي للجذر، والمعنى الأساسي العام للأسرة اللفظية، والمعنى الصرفي للفظ، بوصفها أدوات هامة في تزويد مستعمل المعجم بالمعلومات الدلالية الناجعة. ولهذا فقد استغلوا هذه الأدوات استغلالاً مكثفاً في معجماتهم. وهذا ما يفسر لنا السبب في عدم ذكرهم جميع مفردات الأسرة اللفظية في مداخل تلك المعجمات¹.

¹ إشكالية الدلالة في المعجم العربي، د علي القاسمي، اللسان العربي، نسخة إلكترونية، ص 11-13.

لأن المدخل المعجمي الجذري "يحتوي على كل المعلومات المرتبطة في نفس الوقت بالشكل وبالمحتوى، وتساهم بالتالي في إدراك الوحدات اللغوية، وفهمها واستعمالها"¹.
أما تطبيقات المعجميين العرب القدامى لنظرية الجذر المفرد، وقد ظهرت على نموذجين:

أ- نموذج التركيب الشكلي للجذر (النموذج الدلالي الجزئي للجذر): ونقصد به جمع الكلمات التي تتفق في شكل واحد، تكون أصولها واحدة، وذلك دون محاولة إيجاد أصل دلالي واحد تتفق فيه هذه الكلمات المتفقة جذرا. وهو ما نجده في معظم المعجمات التي تكتفي برصد الكلمات تحت جذرها، ويعني ذلك أنهم يرصدون كلمات الجذور بناء على اتفاقها الشكلي في الأصول، دون محاولة الانتقال بتركيب الجذر الشكلي، إلى تركيب دلالي، باستتباط دلالة عامة تجمع الكلمات المتفقة جذرا.

ويمكننا أن نراجع مواقف معاجم عدة، نحو: معجم الصحاح، واللسان وغيرهما، لتبيين عدم استتباطها أصلا دلاليا عاما، للنوع الثاني من كلمات الجذر الواحد، التي لا تتصل برابطة الاشتقاق الأصغر.

ب- نموذج التركيب الشكلي الدلالي للجذر (النموذج الدلالي الكلي للجذر): ونقصد به ذلك النموذج الذي استخدمه ابن فارس في معجم "مقاييس اللغة"، واجتهد في ربط النوع الثاني من كلمات الجذر، التي ليست ذوات اشتقاق أصغر، مما يرد تحت جذر واحد، أي أنه أراد أن يصنع رابطة اشتقاق بين كلمات هذا النوع، كالرابطة التي تجمع مفردات الاشتقاق الأصغر. وهذا ما يفيد به بساطة حرصه على إثبات اتفاق دلالي بينها.

لقد أراد أن يجعل اجتماع الكلمات تحت جذر واحد ذا أساس شكلي ودلالي معا، وليس شكليا فقط، وهو المعنى العام الذي يسميه الأصل، وقد اجتهد في استتباط هذا الأصل الدلالي لجعل الجذر وحدة ذات تركيب دلالي². وقد قدمنا فيما سبق نماذج كثيرة لما أورده ابن فارس في معجمه المقاييس تطبيقا لنظرية الدلالة الأصلية.

¹ الذاكرة واللغة، د بن عيسى زغبوش، ص 106.

² جهات النظرية المعجمية في التراث العربي، أ د محمد عبد العزيز الدايم، مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، ع6، 2007، ص 274-275.

ونستخلص منها أن النظرية المعجمية الدلالية عند ابن فارس، وغيره من المعجميين العرب، مفادها أن كل جذر -ثنائياً كان أو ثلاثياً أو رباعياً- يحمل معنى أصلياً عاماً (وأحياناً أكثر من معنى أصلي عام واحد) يمكن تسميته بالاشتراك الجذري). ويتجلى المعنى الأصلي للجذر في جميع الألفاظ المشتقة من ذلك الجذر. وإضافة إلى ذلك، فإن كل لفظ من تلك الألفاظ له معنى خاص به.

وعلاوة على ذلك، فإن كل لفظ يصاغ على وزن معين من أوزان الصرف العربي، والوزن ذاته يحمل معنى خاصاً به. وهكذا يتكون معنى اللفظ من حاصل الجمع الدلالي، لا الحسابي، للمعاني الثلاثة.

وبعبارة أخرى: معنى اللفظ = المعنى الأصلي للجذر + المعنى الصرفي + المعنى الخاص للفظ، أو م ل = م أ + م ص + م خ.

ولنضرب مثلاً على تجليات المعنى الأصلي للجذر في مشتقاته بالجذر (ع ب ر). فالمعنى الأصلي لهذا الجذر يفيد (الاجتياز أو الانتقال من مكان لآخر). ونجد هذا المعنى الأصلي في الألفاظ المشتقة من ذلك الجذر مثل:

* عبور: الانتقال من ناحية إلى أخرى مثل عبور النهر أو الجسر، الخ.

* عبرة: الدمعة التي تنتقل من العين إلى الخد (أما إذا ترقرقت الدمعة في العين ولم تجتازها فهي ليست بعبرة)

* عبير: الرائحة التي تفوح فتنتقل من مصدرها إلى المتلقي.

* تعبير: الفكرة التي تنتقل من ذهن المتكلم إلى لسانه وتخرج على شكل كلام.

* عبرة: الخبرة أو الاعتبار الذي ينتقل من تجربة فرد إلى فرد آخر.

فالمعنى الأصلي للجذر (ع ب ر) تتجلى في الألفاظ المذكورة في أعلاه.

يمكن أن نعدّ نظرية المعنى الأصلي للجذر نظرية متينة، لها تطبيقات واسعة في المعجم العربي. وإلى جانب هذه النظرية، شاعت نظرية أخرى يمكن نعتها بالريكة لقلة تطبيقاتها، وصعوبة تسويغها، تلك هي نظرية الاشتقاق الكبير التي تعود إلى ابن جني، وتزعم

هذه بأن تقلبيات الجذر الواحد المختلفة تشترك في معنى أساسي عام¹. كما رأينا في الفصول الأولى من هذا البحث.

وتجدر الإشارة إلى أن نظرية المدخل الجذري -رغم تطبيقاتها الواسعة في المعجم العربي- تواجهها الكثير من المشكلات الدلالية، أهمها صعوبة تحديد المعنى الأصلي، نظرا للتطور الدلالي الذي حدث للغة عبر القرون الطويلة، بالإضافة إلى غياب الأدلة العلمية عن الوضع الأول أو الأصلي في اللغة.

وبسبب هذه المشكلات وغيرها، ظهرت بعض المحاولات من المعجميين القدماء، ومن المحدثين أيضا، للاستغناء عن الجذور، متبنية المفردات -مشتقة أو غير المشتقة- كمدخل للمعجم، غير أن هذا التوجه لم يلق رواجاً بين المصنفين، نظرا لأن الإشكالات التي يطرحها على مستوى النظام المعجمي، على الصعيد الشكلي والدلالي، أكبر بكثير من تلك التي يطرحها الجذر، لأن اللغة العربية ذات طبيعة اشتقاقية لا يمكن إغفالها في المعجم.

يقول الدكتور إبراهيم مذكور في ذلك: "وفي وسعنا أن نقرر أنه استقام لمجتمعنا منهج في التأليف المعجمي يتمشى مع طبيعة اللغة العربية، ويحقق ما ننشد من يسر ووضوح؛ فهي لغة اشتقاقية، تقوم على أسر من الكلمات، وليس من الملائم أن نفرق شمل هذه الأسر، وأن نوزع أفرادها بين جنبات المعجم، لا لشيء اللهم إلا محاكاة لترتيب أبجدي صرف يلائم بعض اللغات الأخرى"².

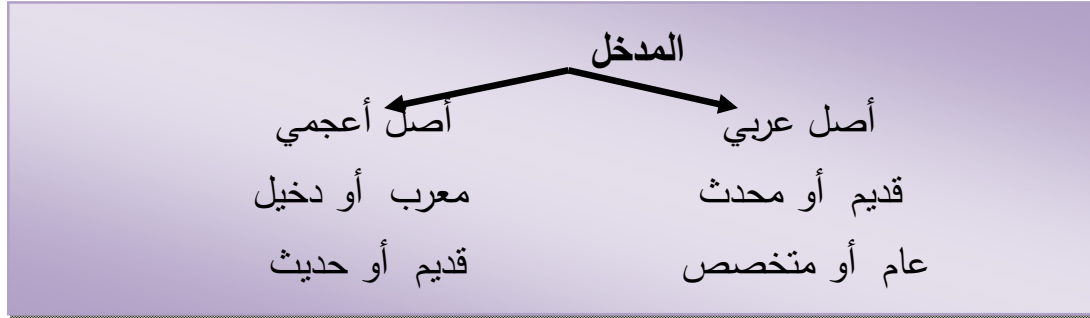
ومع ذلك يمكن أن نؤكد أنه وإن كان هذا النوع من المداخل أكثر الأنواع ملاءمة لمعجمات الألفاظ، إلا أن بعض المعجمات تحتاج إلى نوع خاص من المداخل يلائم مادتها، وهذا ما سنراه في العنصر الموالي.

¹ إشكالية الدلالة في المعجم العربي، د علي القاسمي، اللسان العربي، نسخة إلكترونية، ص 9-10.

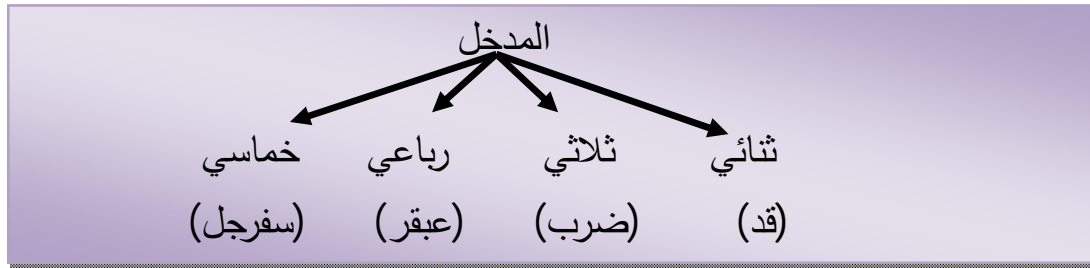
² المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مقدمة الدكتور إبراهيم مذكور، ص 14.

ج- أنواع المداخل المعجمية وصفاتها:

يمكن تمثيل أنواع المداخل العربية من حيث الأصل في الشكل التالي:



أما تمثيل المدخل الأصيل فيكون من حيث البنية على الشكل التالي:



وقد أضافت المعجمية الحديثة تقسيما آخر لأنواع المداخل المعجمية، (Lexéme أو Lexies) باختلاف صورها الشكلية، وسماتها الدلالية، كما يلي:

* **المدخل البسيط:** وتعود البساطة هنا إلى التجرد من أحوال "التوليف" بجميع أنواعه، وبالمنع عن العاديات من أنواع اللواحق التي تعتري اللفظ، فتخرجه من حال الأفراد إلى (حالة التوليف)... وتسمى هذه الألفاظ في المعجم "بالمداخل المعجمية البسيطة" وهذا القسم يمثل المفردات اللغوية الأكثر حضورا في المعجم اللغوي، ويصبغها كل لسان بخصائصه الذاتية؛ ففي العربية -مثلا- تقوم هذه المفردات غالبا على الأصل الثلاثي. ومن هذا التفسير تأخذ "الكلمة البسيطة" ملمحا معادلا للأصل العربي المجرد، أو الجذر البسيط في مقابل "الكلمة المركبة"¹.

¹ المعجمية العربية، ابن حويلي الأخضر ميدني، ص144.

***المدخل المركب:** يطلق هذا المصطلح على كل كلمة زاد شكلها على هيئة الشكل الذي سبق شرحه، والتوليف عادة هو اتخاذ الكلمة شكلا جديدا بفعل الطوارئ على مكوناتها زيادة أو نقصانا أو مزجا أو نحتا، ويغلب في العربية زيادة حرف واحد أو عدة حروف، أو كلمة أو عدة كلمات تلتصق بالجزر، فتكون توليفا بسيطا أو معقدا، إما:

- بإضافة حرف، أو أكثر من حروف الزيادة، مثل: سالم، مسلم، مسلمون.
- ولما بزيادة كلمة أو اثنتين أو أكثر تقترن بالكلمة الجزر، التصاقا أو استنادا أو إضافة مثل: (جاد الحق)، (عبد الرحمن)، (تأبط شرا)...
- ولما بالنحت، إذ يؤخذ من كلمتين أو أكثر الحروف أو المقاطع، ليضم بعضها إلى بعض¹، مثل البسملة، والحمدلة، وحضرموت... الخ.

***المدخل المعقد:** يكون على هيئة "كلمة - جملة" سميت كذلك، لأن أصل تكوينها مجموعة وحدات لغوية، ظاهرة أو مؤولة، تقوم بتمثيل دور دلالي أو نحوي واحد، وهي متداخلة بحيث لا تسمح لمنهج التحليل العادي بتفكيكها إلى مكوناتها الأولية.

والمداخل المركبة، أو المعقدة تتوافر غالبا في "معاجم فنوية" أي إن هذه المعجمات موجهة الأغراض، ويجد القارئ البسيط صعوبة في الإفادة منها بسبب الارتباك الحاصل في "معجمة Lexicalisation" مثل هذه المداخل المركبة والمعقدة، فهي توضع مرة مع مشتقات لفظ من مكوناتها، ثم تتكرر في موضع مع لفظ آخر، أو أكثر من المكونات ذاتها، الأمر الذي قد يعقد مهمة استخلاص القيم التربوية للمداخل المعجمية.

إن المعجمية الحديثة حيث تتحرى اليسر إنما هي تفضل انتخاب "الكلمات البسيطة" مداخل، وتفصل ما كان منها مركبا، أو معقدا، أو منقوصا، فتقر لكل منها صنفا خاصا من المعجمات²، تسمى بمعجمات التعبيرات السياقية والاصطلاحية، أو معجمات المتلازمات

¹ ينظر: المرجع السابق، ص145.

² ينظر: المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

اللفظية، وهذه الأخيرة "عبارة عن كلمتين أو مجموعة من الكلمات ترد مع بعضها بعضاً بشكل دائم وثابت في مختلف السياقات"¹.

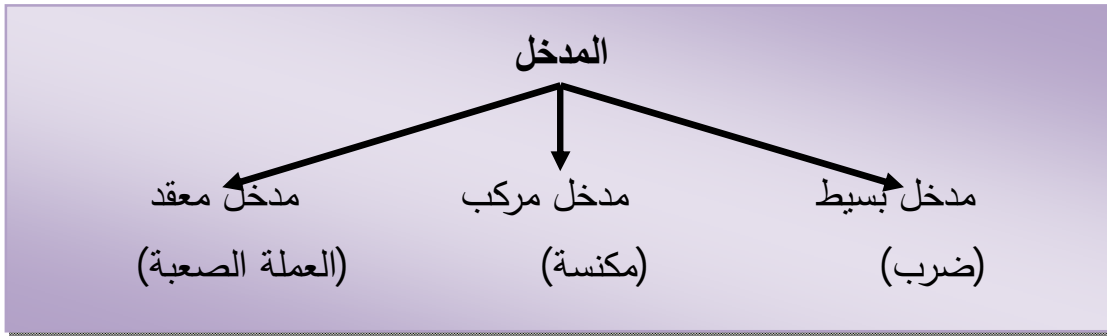
ومن أمثلة هذه المعجمات "معجم المأثورات اللغوية والتعابير الأدبية" لأحمد سليمان فياض (1992)، و"المعجم السياقي للتعبيرات الاصطلاحية" لمحمود إسماعيل وآخرون (1996)، و"معجم التعابير الاصطلاحية والسياقية" لعلي القاسمي... الخ.

أما المعجمات اللغوية العامة فربما يكون "المعجم العربي الأساسي" من أكثر هذه المعجمات إيراداً للتعبيرات السياقية². ومن أمثلتها:

- هو كثير الرماد: كريم³.

- أنت تتفخ في رماد: تضيع وقتك فيما لا فائدة فيه⁴.

ويمكن تمثيل أنواع المداخل كما يراها المحدثون بالمخطط التالي:



والتقسيم السابق للمداخل يشمل جميع أصناف المعجمات، أما أنواع المداخل في معجمات الألفاظ فيمكن تقسيمها إلى نوعين:

¹ المتلازمات اللفظية في اللغة والقواميس العربية، د عبد الرزاق بن عمر، مجمع الأطرش، تونس، 2007، ص22، نقله

عن: ترجمة المتلازمات اللفظية (انجليزي-عربي)، حسن غزالة، ص7.

² ينظر: التطورات المعجمية، د صفية زفندي، ص289.

³ المعجم العربي الأساسي، (م ع ت ث ع)، ص549.

⁴ المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

*** المداخل التامة:**

وفيها تظهر الكلمات كما هي دون تجريد، ولا ينظر إليها من حيث المادة الاشتقاقية ف (درس) تحتل مدخلا مستقلا تاما، مع مجموعة الكلمات المرتبة تحت حرف (د) وكلمة (مدرسة تحت حرف (م)، وكلمة (تدرس) تحت حرف (ت) ... وهكذا. دون ردها إلى جذرها المشترك.

وتظهر هذه المداخل أكثر في المعجمية الغربية، أما في المعجمية العربية فإنها لم تجد تطبيقا واسعا، بسبب الخاصية الاشتقاقية في اللسان العربي، ومثانة الوشائج بين أسر المفردات وترباطها، مما حال دون الاستجابة إلى دعوة بعض المجددين في الفكرة والمنهج¹، كما قلنا سابقا.

*** المداخل المفقرة:**

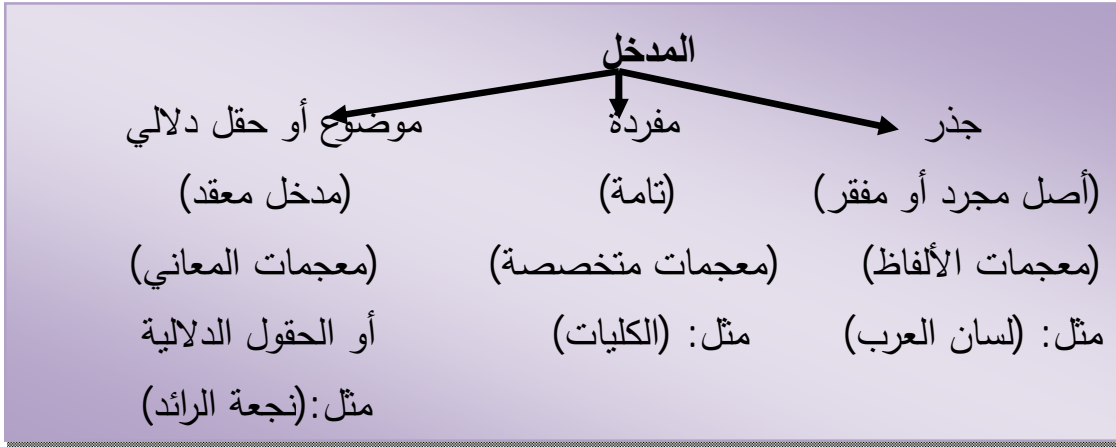
وفي ضوءها يقوم المعجمي بترتيب المداخل اعتمادا على تجريد الكلمة والرجوع بها إلى جذرها الأصلي لتحتل مدخلا محوريا، ثم تأتي بعده الكلمات التي تنتمي إلى أسرته الاشتقاقية الواحدة، كما هو الحال مع الكلمات: ضرب، ضرب، ضراب، مضروب، تضارب، اضرب، مضرب، مضاربة، ضربان، نجدها في باب (ض) من الأصل (ض ر ب).

ويتسم هذا النوع بشيء من الصعوبة على غير المتخصصين في علوم العربية ويمكن تذليل هذه الصعوبات بصوغ مقدمة في المعجم ترشد الباحث إلى موطن الزيادة والحذف والإدغام والإبدال والاشتقاق بصفة عامة².

في حين تعتمد معجمات المعاني (الموضوعات) - عادة - المداخل المعقدة. ويمكن تمثيل أنواع المداخل في الشكل التالي:

¹ المعجمية العربية، ابن حويلي الأخضر ميدني، ص 157.

² ينظر: المعجمية العربية، ابن حويلي الأخضر ميدني، ص 159.



3- الترتيب المعجمي (وضع المداخل):

يقصد به ترتيب المداخل، وكذا ترتيب المشتقات في المعجمات اللغوية تحت الجذر الواحد أو المدخل، ويتمثل ذلك بعد ترتيب المداخل في وضع الكلمات والمشتقات أيها يأتي أولاً وأيها يأتي تالياً¹.

إن مصطلح الترتيب في صناعة المعجم يشير إلى أنواع ثلاثة من الترتيب:
أ- ترتيب المداخل في المعجم.

ب- ترتيب مفردات الأسرة اللفظية في المدخل الواحد.

ج- ترتيب المعاني المختلفة لكل مفردة من مفردات الأسرة اللفظية الواحدة، عندما تكون تلك المفردة مشتركة لفظياً².

ويسمى الترتيب الأول ترتيباً خارجياً، أما الترتيبين الثاني والثالث، ويدخلان ضمن ما يسمى بالترتيب الداخلي:

¹ الجمهرة، لابن دريد، مقدمة المؤلف.

² إشكالية الدلالة في المعجم العربي، د علي القاسمي، اللسان العربي، نسخة إلكترونية، ص14.

أولاً: الترتيب الخارجي للمداخل:

ويقصد به ترتيب المداخل، وهذا النوع من الترتيب يعد شرطاً لوجود المعجم، وبدونه يفقد العمل قيمته المرجعية، وقد كان العرب يصرحون -عادة- في مقدمات معجماتهم، بالترتيب المعتمد فيها، وأسباب اختياره، ومثال ذلك: قول ابن دريد في "الجمهرة": «وأجريناها على تأليف الحروف المعجمية، إذ كانت بالقلوب أعقب، وفي السماع أنفذ، وكان علم العامة بها كعلم الخاصة، وطالبها من هذه الجهة بعيداً من الحيرة مشفياً على المراد»¹. ويقصد بقوله على تأليف الحروف المعجمة، أي على ترتيبها الهجائي، كما أورده نصر بن عاصم الليثي، وأصبح متعارفاً عليه بين الناس.

ومثاله -أيضاً- ما أورده الجوهري في مقدمة صحاحه، قائلًا: «...على ترتيب لم أسبق إليه، وتهذيب لم أغلب عليه، في ثمانية وعشرين باباً، وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلاً، على عدد حروف المعجم وترتيبها، إلا أن يهمل من الأبواب جنس من الفصول»². كما صرح ابن منظور، بالترتيب الذي اتبعه في لسان العرب قائلًا: "وشرطنا في هذا الكتاب المبارك أن نرتبه كما رتب الجوهري، صحاحه"³. دون أن يفصل في ذلك لأن ترتيب الجوهري معروف.

ويقول الدكتور إبراهيم مذكور عن ترتيب المعجم الوسيط: "... وفي حدود المادة يجب أن نبوب في عناية، وأن نلتزم الترتيب الأبجدي في دقة، فنيسر في غير بلبلية، ونجدد في غير شطط، ولا أدل على هذا من أن المجمع التزم في منهجه بوضع الكلمات المعربة في ترتيبها الهجائي، لأنها ليست في العربية في أسر تنتمي إليها، وهو لا يمانع أن نذكر بعض الكلمات المعربة غير الواضحة الأصل في ترتيبها الأبجدي"⁴.

¹ ينظر: الكسيم وحدة معجمية عند المعجميين المحدثين، من هذا البحث.

² الصحاح للجوهري، مقدمة المؤلف، ج1، ص33.

³ لسان العرب، لابن منظور، مقدمة اللسان، ج1، ص13.

⁴ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مقدمة الدكتور إبراهيم مذكور، ص14.

ونلاحظ في قوله هذا، أنه لم يكتف بذكر الترتيب العام، وهو الترتيب الهجائي، بل فصل في ذلك؛ حيث ذكر كيفية ترتيب الكلمات المعربة، التي ليس لها أصول واضحة في العربية، وهذا الأمر يمثل مشكلة من مشكلات الترتيب في المعجم العربي قديماً وحديثاً. لقد أجرى رواد المعجمية العربية التجارب المتواصلة المنصبة على ترتيب مداخل معاجمهم، لا للوصول إلى أفضل ترتيب يلائم الطبيعة الصوتية والصرفية للغة العربية فحسب، وإنما للاستجابة إلى حاجات الأصناف المتباينة من مستعملي المعجمات كذلك. وقد حصر علي القاسمي، تسعة عشر نوعاً من أنواع الترتيب، مثل الترتيب الصوتي الأبجائي مع تقلبيات الجذر، الذي استعمله الخليل، والترتيب الأبجائي العادي مع تقلبيات الجذر الذي استخدمه ابن فارس، والترتيب الموضوعي (أو الدلالي) الذي ابتكره ابن سيدة، والترتيب الأبجائي للكلمات (وليس للجذور) الذي اتبعه الجرجاني،... الخ¹، وقد فصلنا في أشهرها سابقاً.

ثانياً: الترتيب الداخلي للمداخل:

يسمى ترتيب المعلومات الواردة تحت المدخل بالترتيب الداخلي؛ وهو ترتيب كل ما يأتي من نصوص متنوعة بعد المدخل. أو ما يسمى عند القدماء بالشرح أو التفسير، وهذا النوع من الترتيب لم يكن ملتزماً في المعجمات العربية القديمة، ويمثل -كما يقول أحمد فارس الشدياق- أكبر عقبة تصادف الباحث في معاجمنا اللغوية، لعدم ترتيب المواد ترتيباً داخلياً؛ ففيها خلط الأسماء بالأفعال، والثلاثي بالرباعي، والمجرد بالمزيد، وخلط المشتقات بعضها ببعض. فربما رأيت الفعل الخماسي والسداسي قبل الثلاثي والرباعي، أو رأيت أحد معاني الفعل في أول المادة، وباقي معانيه في آخرها...².

ويبدو أن هذا الخلط والاضطراب في ترتيب المشتقات تحت الجذر يعود إلى الطريقة التي اتبعت في جميع المادة اللغوية، بالإضافة إلى سيطرة مبدأ حفظ اللغة.

¹ إشكالية الدلالة في المعجم العربي، د علي القاسمي، مجلة اللسان العربي، نسخة إلكترونية، ص2.

² ينظر: البحث اللغوي عند العرب، د أحمد مختار عمر، ص295.

غير أننا وجدنا محاولة من هذا النوع عند ابن سيده، في معجمه "المحكم والمحيط الأعظم"، و"المخصص"، حيث التزم في الأول: أي المحكم، دقة التنظيم داخل كل مادة، فيقدم الأفعال بدءاً بالماضي ثم المضارع ثم المصدر، والأسماء المفردة ثم الجمع والمجرد ثم المزيد¹.

وقد صار هذا النوع من الترتيب ملتزماً بنسب متفاوتة في المعجمات الحديثة، إذ يتفق العلماء المعجميون المحدثون على "أن ترتيب المشتقات تحت مدخل معين، لا بد أن يخضع لنظام عام في المعجم اللغوي بأكمله، حيث ترتب الأفعال والأسماء والصفات وبقية المشتقات، الفعلية أو الاسمية -مثلاً- طبقاً لقاعدة تقول: إن المعاني أو الدلالات الحسية تأتي قبل المعاني أو الدلالات المجردة، وأن الكلمات ذات المعنى الحقيقي تأتي قبل الكلمات المجازية، وهكذا، ومعنى ذلك أن الأفعال تأتي قبل السماء والصفات بعد الأسماء، وفي جميع الأحوال لا بد أن يخضع الترتيب الداخلي تحت المدخل الواحد لنظام ثابت، مما يسهل على المستعمل للمعجم أن يعثر على ما يريد بسهولة ويسر"².

ولعل أفضل المعجمات الحديثة التي اتبعت الترتيب الداخلي هو "المعجم العربي الأساسي"³. و"المعجم الوسيط"، الذي أورد المنهج الذي التزمته اللجنة في الترتيب الداخلي لمواد المعجم في مقدمته، فيما يلي:

- تقديم الأفعال على الأسماء.
- تقديم المجرد على المزيد من الأفعال
- تقديم المعنى الحسي على المعنى العقلي، والحقيقي على المجازي.
- تقديم الفعل اللازم على الفعل المتعدي.
- ترتيب الأفعال على النحو الآتي:
- أ- الفعل الثلاثي المجرد. 1- فَعَلَى يَفْعُلُ. 2- فَعَلَى يَفْعُلُ. 3- فَعَلَى يَفْعُلُ.
- 4- فَعَلَى يَفْعُلُ. 5- فَعَلَى يَفْعُلُ. 6- فَعَلَى يَفْعُلُ.

¹ المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، أحمد حسن بن عبد الله الباتلي، ص 23.

² ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص 22.

³ ينظر: صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، هامش ص 98.

ورتب الفعل المزيد ترتيباً هجائياً على الوجه الآتي:

- الثلاثي المزيد بحرف: 1-أفعل. 2-فاعل. 3-فعل.
 - الثلاثي المزيد بحرفين: 1-افتعل. 2-انفعل. 3-تفاعل. 4-افعل. 5-تفعل.
 - الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف: 1-استفعل. 2-افعول. 3-افعال. 4-افعول.
- ب- الرباعي المجرد، ثم الرباعي المزيد بحرف.

أما الأسماء فقد رتب ترتيباً هجائياً¹.

ولا يقتصر الترتيب الداخلي على المواد المشروحة بل يتعدى ذلك إلى ترتيب المعاني والدلالات التي تقدم لكل مفردة من مفردات الأسرة اللفظية الواحدة، عندما تكون تلك المفردة مشتركة لفظياً.

إن هذه الأنواع الثلاثة من الترتيب تسهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في تيسير إمداد القارئ بالمعلومات النحوية والدلالية. والنوع الأخير أكثر أنواع الترتيب علاقة بالمعلومات الدلالية في المعجم. ولكي تكون هذه المعرفة منتجة بما فيه الكفاية، يجب أن يتزود المتكلم بنظام من القواعد التي تمكنه من فهم كل أنواع الكلمات والجمل وإنتاجها، حتى تلك التي لم يسمعها ولم ينتجها من قبل².

هذا عن ترتيب الكلمات المشتقة، أما ترتيب المعاني، فإنه يتخذ في المعجمية المعاصرة إحدى الصور التالية:

أ- **الترتيب التاريخي**، حيث ترتب المعاني المختلفة طبقاً لزمن ظهورها واستعمالها في اللغة.

ب- **الترتيب طبقاً للشيوخ**، حيث ترتب معاني اللفظ المختلفة حسب شيوعها وانتشارها في الاستعمال، فيبدأ المدخل بالمعنى الأكثر شيوعاً³، فالكلمات غير متساوية التداول، وبذلك يكون البعض منها أكثر استعمالاً من البعض الآخر ولو كانت تحمل المعنى نفسه⁴.

¹ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المقدمة، ص 29-31.

² الذاكرة واللغة، د بن عيسى زغبوش، ص 97.

³ إشكالية الدلالة في المعجم العربي، د علي القاسمي، نسخة إلكترونية، ص 14.

⁴ الذاكرة واللغة، د بن عيسى زغبوش، ص 13.

ج- الترتيب المنطقي، حيث ترتب المعاني المختلفة من العام إلى الخاص ومن المحسوس إلى المجرد، ومن الحقيقي إلى المجازي، وهكذا دواليك¹.

وعلى عكس ما يظنه بعض الباحثين، يقول الدكتور علي القاسمي: "فإن رواد المعجمية العربية كانوا على علم تام بهذه الأنواع المختلفة من الترتيب. ولكن النوعين الأولين يتطلبان بحثاً تاريخياً أو إحصائياً لم تكن أدواته متوفرة آنذاك.

ولهذا فإن معظم المعجمات العربية التراثية تبنت الترتيب المنطقي لمعاني المدخل المختلفة، فالزمخشري (1075-114م)، مثلاً، أشار في مقدمة معجمه المشهور (أساس البلاغة) إلى أن من خصائصه "تأسيس قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح، فأفراد المجاز عن الحقيقة، والكناية عن التصريح" و...سوق الكلمات متناسقة لا مرسلّة بدداً، ومتناظرة لا طرائق قدداً". ولهذا نجد بعد المعنى الحقيقي للمدخل عبارة (ومن المجاز) وتليها الاستعمالات المجازية للفظ مدرجة ومعرفة. ففي مدخل (م ل ك) في هذا المعجم.

*"ملك الشيء وامتلكه وتملكه، وهو مالكة.

ومن المجاز:

*ملك المرأة: تزوجها

*ملك نفسه عند الغضب: ...².

ويتخذ ترتيب المعاني في المعجم العربي شكلان هما:

الشكل الأول: الترتيب بالاشتراك ومفاده أن يُحشر بعد المدخل الرئيس وشرحه مداخل أخرى لها صلة به، ونعني بالاشتراك أن يكون الشكل واحداً والمعاني مختلفة، ومثال ذلك: "العين: منبع الماء، جارحة النظر، عين القوم: سيدهم، عين الذهب: خالصة، عين على القوم: جاسوس" ... الخ.

وهذه الطريقة هي المتبعة غالباً في المعجمات العربية، وبما أن الاشتراك يركز على مبدأ الاقتصاد في اللغة فسيكون معبراً عن معانٍ لا تحصى بأشكالٍ محدودة³.

¹ إشكالية الدلالة في المعجم العربي، د علي القاسمي، نسخة إلكترونية، ص 14.

² أساس البلاغة، الزمخشري، مادة (ملك).

³ من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، د محمد رشاد الحمزاوي، ص 161.

الشكل الثاني: الترتيب بالتجنيس: ومعناه أن يكون اللفظان مختلفين معنى ومتشابهين شكلاً، "والخلاف بين أصحاب التجنيس في العصر الحديث يكمن في أن الأولين يقولون بان الكلمة وحدة لغوية لها أصل دلالي ثابت لا يتغير مع الزمن، ولها مدلولات لغوية ثانوية تستخرج من الاستعمال، ويعد أصحاب التجنيس الكلمة وحدة كلامية مستقلة بحسب سياقها، وعلى هذين السياقين يدعو الاشتراك إلى الإيجاز في عدد المداخل، ويقر التجنيس تعددها بحسب سياقها ومعانيها المتولدة عنها"¹.

ويعني هذا أن يرتب كل معنى من معاني "العين" مثلاً في مدخل خاص به، فيأتي كما

يلي:

- العين: منبع الماء.
- العين: جارحة البصر.
- عين القوم: سيدهم.
- عين الذهب: خالصه.
- عين على القوم: جاسوس.

ويأخذ هذا الترتيب تقديم اللازم على المتعدي والسابق على اللاحق تاريخياً إن توافر، وهو أيسر على المتعلم ودال على تطور المعنى من البسيط إلى المعقد².

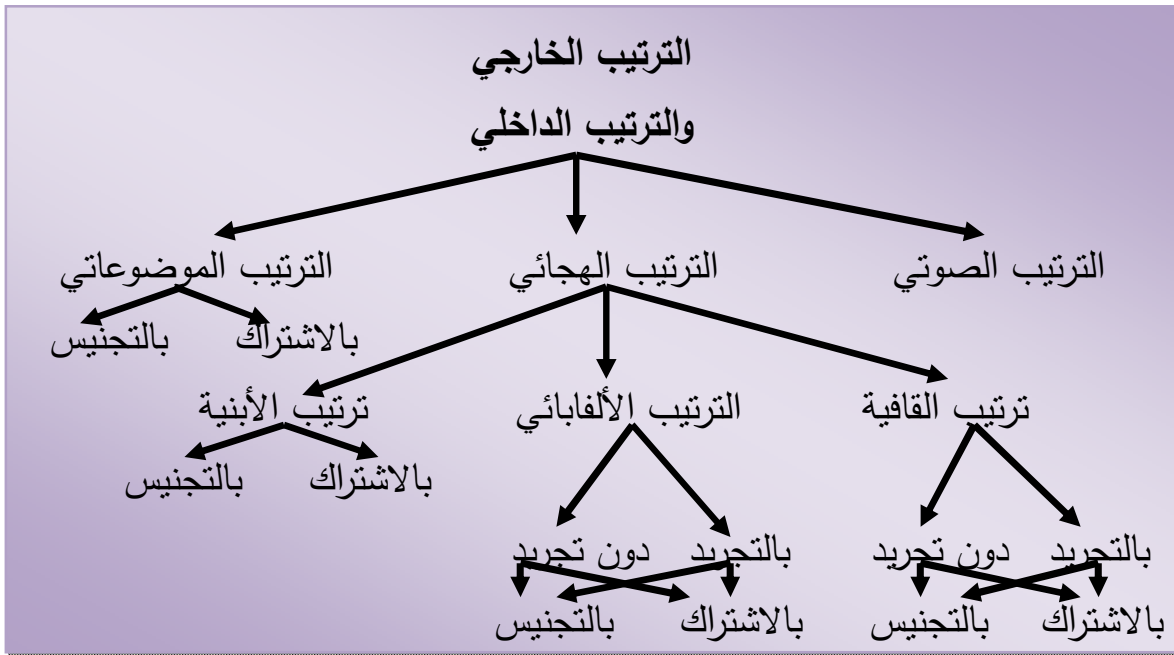
وقد أخذ بعض الباحثين المعاصرين على المعجمات العربية التراثية عدم التزامها بترتيب محدد في عرض مفردات الأسرة اللفظية في المدخل الواحد، وعلوا ذلك عيباً من عيوب المعجمية العربية. غير أنه من الممكن النظر إلى ذلك بوصفه طريقة ذكية لمساعدة القارئ في فهم معاني مفردات المدخل، طبقاً لمبدأ الانتقال من المعلوم إلى المجهول، وهو من المبادئ التي تأخذ بها الطرائق التعليمية الحديثة³.

ويمكن اختصار أشكال هذا الترتيب في المعجمات العربية في المخطط التالي:

¹ المرجع السابق، ص 162.

² مقترح لوضع نموذج للمعجم العربي الحديث، د محمد رشاد الحمزاوي، مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، المعاجم العربية الواقع والآفاق، ع6، 2007، ص 72-73.

³ إشكالية الدلالة في المعجم العربي، د علي القاسمي، نسخة إلكترونية، ص 13.



ويخلص القول في مجال الحديث عن المداخل إلى أن طريقة المخزون من اللفظ العربي في المعجمات العربية يخضع بشكل عام من الوجهة التربوية إلى اعتبارات مدروسة أهمها:

- 1- إن إخضاع وضع المداخل وترتيب الكلمات إلى عامل اجتماعي - لغوي هو معرفة أصناف "القراء" وطبيعة مخاطبتهم وهو من أهم الأغراض التربوية في المعجم عموماً.
- 2- إن الترتيب الألفبائي يرتب المداخل والكلمات وفق الحروف الهجائية بحسب ترتيب (نصر بن عاصم) وهو الأنسب للمعجم العربي، وإن الترتيب الجذري الذي تتدرج تحته مشتقات كل جذر هو الأكثر دوراناً، والأكثر ملاءمة لخصائص المفردة العربية، بالرغم من أن هذا الترتيب الأخير يتطلب معرفة والمأما بجملة من المعارف اللغوية، يأتي على رأسها الطبيعة الصرفية والنحوية للكلمة العربية.
- 3- إن العربية لا تقبل كل ما يقترح عليها من مناهج مستنبطة من الألسن الغربية، ولا ترضى إلا ببعض ما يعود إلى "اللسانيات العامة"، وكل محاولة لا تحترم هذه الخصائص لا تثبت طويلاً، بل لا تجد صدق كبيراً، كما هو الحال مع محاولات بعض المعجميين إتباع منهج ترتيب "المداخل التامة".

4- إن طريقة الاشتراك في الترتيب الداخلي في المعجم العربي تبدو فائدتها التربوية ضئيلة بسبب الاختصار والخلط بين السياقات المختلفة في المستوى الدلالي الواحد، أما طريقة التجنيس، ففوائدها التربوية جمة لأنها تتميز بالتدرج من السياق البسيط إلى السياق المعقد، وباستخراج مختلف المترادفات باعتبار المعاني وصلاتها بمحيطها الدلالي والنحوي¹، وهذا ما يتعلق بطرائق التعريف أو شرح المعنى المعجمي.

4- المعنى المعجمي:

المعنى المعجمي -كما رأينا سابقاً- هو إظهار ما تضمنه اللفظ أو الكلمة من مدلول أو مدلولات؛ فهو مرتبط بدلالة الكلمة في اللغة، وهو ما تستدعيه في الذهن من مفهوم حول الشيء أو الفكرة التي تشير إليها. فمثلاً كلمة "شجرة" تستدعي في الذهن معلومات تجعلنا نعرفها بأنها نبات ذو ساق... الخ.

و"الكلمة -كما نعلم- أقل عناصر اللغة ذات الدلالة، وليس هناك معنى محدد لأي صوت منها على حدة، فهي ذات معنى مفرد مستقل، وشروطها :

- أ- وجود مجموعة من حروف العربية.
- ب- تحقق معنى من تضام مجموعة الحروف.
- ج- استحالة تجزئة المعنى حسب الحروف أو المقاطع².

والمعنى لا يمكنه استخلاصه من سماع اللفظ فحسب، لأن العلاقة بينهما -كما أسلفنا- هي علاقة تواضع واصطلاح، ولأن الرموز اللغوية تكتسب مدلولاتها عن طريق الاستعمال، وبالتالي فمعنى الكلمة ما هو إلا حصيلة المواقف التي استخدمت فيها كرمز لغوي³؛ فعن طريق الاستعمال المتكرر للغة، يكتسب المتكلم كل المعلومات حول صنف الكلمات المستعملة، وحول البنيات التي يمكن أن تظهر فيها هذه الكلمات، وبذلك فإن كل متكلم -حسب تعليماته السابقة- يتوفر على مخزون منظم من الوحدات اللفظية، أو الرموز

¹ المعجمية العربية، ابن حويلي الأخضر مبيدي، ص161.

² ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي، د حسن خميس الملق، دار الشروق، عمان، ط1، 2002، ص109.

³ ينظر: علم اللغة العربية، د محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة، 1981، ص13.

اللغوية، على شكل كلمات تخزن في ذاكرته المعجمية، على شكل رابط دلالي ذهني بين الألفاظ ومدلولاتها.

لكن كثيراً ما يصادف الإنسان ألفاظاً لا يفهم معناها، نتيجة جهله العلاقة بينها وبين معانيها، لعدم استعماله لها من قبل، فيلجأ إلى المعجم لمعرفة دلالات هذه الألفاظ؛ لذلك يمكننا الجزم بأن المعنى هو سر وجود المعجم، وسبب نشأته كما اتضح من خلال تتبعنا لنشأة وتطور الصناعة المعجمية عند العرب.

لذلك يعد تحديد معاني الكلمات من أهم وظائف المعجم العربي، ويمثل جزءاً كبيراً من اهتمام المعجمي، بل ويقع في بؤرة اهتمامه¹. وبالتالي فإن المعنى المعجمي من أهم عناصر المعجم العربي على الإطلاق. وتعتبر معالجته من أكثر القضايا اللسانية تعقيداً، مما أدى إلى التداخل بين جملة من المفاهيم المتصلة بها، كالتعريف والشرح والتفسير والترجمة². وتمثل هذه المعالجة أكبر صعوبة يواجهها المعجمي، وذلك لعدة أسباب منها:

- 1- صعوبة تحديد المعنى، وتعدد الآراء حول المراد به وأنواعه.
- 2- سرعة التغير في جانب المعنى قياساً بالمستويات اللغوية الأخرى.
- 3- اعتماد تفسير المعنى على جملة من القضايا الدلالية تتعلق بمناهج دراسة المعنى وشروط التعريف، والتغير الدلالي.
- 4- توقف جزء من تفسير المعنى على تحديد درجة اللفظ في الاستعمال.
- 5- ارتباط جزء من معنى الكلمة بمصاحباتها اللغوية³.

والمعنى المعجمي يظهر عن طريق التعريف أو الشرح الذي يقدمه اللغوي لمداخل المعجم (المتن)، هذا الأخير -كما سلفنا الذكر- يتشكل من مجموعة من المداخل المتسلسلة، وتشكل كل مادة من مواده وحدة جزئية شبه مستقلة، وتتألف هذه المادة من عنصرين أساسيين هما: المدخل والتعريف، مكونين فيما بينهما البنية الكبرى، في الوقت

¹ ينظر: صناعة المعجم الحديث، د احمد مختار عمر، ص117.

² تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، د حلام الجيلالي، اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص12.

³ صناعة المعجم الحديث، د احمد مختار عمر، ص118.

الذي يشكل فيه التعريف بمفرده البنية الصغرى¹؛ الأول هو: اللفظ المراد تعريفه (المعرّف)، والثاني هو: التعريف الذي يُقَمَّ للمعرّف².

فصورة الدلالة المعجمية، لا تكتمل إلا بالربط بين الوحدات المعجمية ومعانيها؛ حيث يحتوي على "مجموعة من المعلومات الدلالية الضرورية لإدراك وحدة لغوية معينة، وفهمها، واستعمالها"³.

وتتنوع المعالجات التي يقدمها المعجمي للمدخل بين:

- 1- معالجة المعنى.
- 2- معالجة ضبط المدخل بالشكل.
- 3- معالجة تحديد هجاء المدخل.
- 4- معالجة الأصل الاشتقاقي للمدخل.
- 5- المعالجة السياقية للمدخل.
- 6- معالجة معلومات الاستعمال للمدخل.
- 7- معالجة المعلومات الصرفية والنحوية.
- 8- معالجة المعلومات الموسوعية⁴.

إن أي معجم يسعى -بالدرجة الأولى- إلى محاولة ضبط العلاقة بين الدال والمدلول أو المدخل (L'entrée) والتعريف (La définition)، وأكثر ما يتجلى نشاط المعجمي في بناء التعريف، من أجل الوصول إلى المعنى بأوجز عبارة⁵، حيث يستعين المعجمي في شرح الدلالة المعجمية بمجموعة من العناصر، تسمى "مجموعة شارحة"، وتظهر ممثلة بجميع الكلمات والملفوظات (داخل اللغة)، وما يستند إليه من وسائل إيضاح لغوية وغير

¹ ينظر: طبيعة الحد المعجمي ودوره في تخصيص المعلومة القاموسية في المنظومة التراثية العربية، د. بوشعيب راغين، مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، المعاجم العربية الواقع والآفاق، ع6، 2007، ص327.

² صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص 121.

³ الذاكرة واللغة، د بن عيسى زغبوش، ص97.

⁴ الدلالة في المعجم العربي المعاصر، دكتور عمرو مذكور، دار البصائر -القاهرة ط1، 2008، ص28-29.

⁵ تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، د حلام الجيلالي، ص11.

لغوية، كالأمثلة والتعليقات، والأقوال، والصور والرسوم والأصوات المعبرة¹ وغير ذلك، مما يدخل في إطار ما يسمى بالتعريف المعجمي (Définition).

II - طرائق التعريف بالدلالة المعجمية عند العرب:

1- مفهوم التعريف:

لا بأس أن نعرض هنا بعض التعريفات التي قدمها العلماء لمفهوم التعريف بصفة عامة، والتعريف المعجمي بصفة خاصة، مع الإشارة إلى أن مصطلح التعريف يعد من أكثر المصطلحات صعوبة، وذلك لارتباطه بجل الدراسات الإنسانية والطبيعية، مما يجعل تحديده يتباين من مجال إلى آخر، بل في نوع واحد من المعجمات إلى نوع آخر في المجال ذاته². فعند علماء المنطق والمتكلمين المقصود من التعريف عموماً: هو "الطريق الموصل إلى المطلوب التصوري، ويسمى معرفاً بكسر الراء المشددة، وقولاً شارحاً أيضاً، ويسمى حداً أيضاً عند الأصوليين وأهل العربية، وذلك المطلوب التصوري يسمى معرفاً بفتح الراء المشددة، وحدوداً، والطريق ما يمكن التوصل فيه بصحيح النظر إلى المطلوب"³. بمعنى أن التعريف بهذا المفهوم: "فعل شيء إذا شعر به شاعر تصور شيئاً ما هو المعروف، وذلك الفعل قد يكون كلاماً، وقد يكون إشارة"⁴. أو بتعبير آخر: هو "عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر"⁵.

¹ المعجمية العربية، ابن حويلي الأخضر مبيدي، ص120.

² تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، د حلام الجبلاي، ص37.

³ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ص482.

⁴ طبيعة الحد المعجمي، د بوشعيب راغين، مجلة الدراسات المعجمية، ع6، 2007، ص332، نقله عن منطق

المشركيين، ص29.

⁵ التعريفات، الجرجاني، ص40.

ولا فرق بين الحد والتعريف عند بعض علماء المنطق، حيث يعرف ابن سينا (ت428هـ) الحد بقوله: "الحد قول دال على ماهية الشيء"¹، ويعني بذلك أن الحد "قول يقوم مقام الاسم المطابق في الدلالة على الذات"². ويرى أن واجب الحدود أو التعريفات "أن تكون دالة على ماهية الشيء، وهو كمال وجوده الذاتي حتى لا يشذ من المحمولات الذاتية شيء إلا وهو متضمن فيه إما بالفعل أو بالقوة"³.

2- أقسام التعريف:

يقسم المنطقيون التعريف على أساس موضوعه، إلى نوعين، هما:

الأول: التعريف الشئني: وموضوعه هو الشيء المسمى بهذا الاسم أو اللفظ، فإذا كان غرضنا تعريف شيء ما، سمي التعريف تعريفاً شئنيّاً واقعياً⁴. ويقصد به تحصيل ما ليس بحاصل من التصورات⁵، لذلك يسمى عند بعضهم بالتعريف الحقيقي، وهو -كما جاء في التعريفات للجرجاني- "أن يكون حقيقة ما وضع اللفظ بإزائه من حيث هي فيعرف بغيرها"⁶. لذلك يشترط فيه أمران: "أحدهما الاطراد وهو أنه كلما وجد، وجد المحدود، والثاني الانعكاس وهو أنه كلما انتفى، انتفى"⁷؛ فغاية التعريف بتعبير جابر بن حيان: "هو الإحاطة بجوهر المحدود على الحقيقة، حتى لا يخرج منه ما هو فيه، ولا يدخل فيه ما ليس منه"⁸، لأنه ينصب على توضيح شيء (جوهر) لا لفظ. وهنا يفرق المنطقة بين الجنس، والنوع،

¹ الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، تح: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، 1960، ص249.

² المصدر نفسه، ص249.

³ المصطلح الفلسفي عند العرب، د عبد الأمير الأعمش، الدار التونسية للنشر، تونس، 1991، ص261.

⁴ طبيعة الحد المعجمي، د. بوشعيب راغين، مجلة الدراسات المعجمية، ع6، 2007 ص 336.

⁵ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ص 482-483.

⁶ التعريفات، الجرجاني، ص40.

⁷ الكلمة في التراث اللساني العربي، د عبد الحميد عبد الواحد، ص21. نقله عن شرح اللوحة البدرية، ابن هشام، ص202.

⁸ المصطلح الفلسفي عند العرب، عبد الأمير الأعمش، ص185.

والفصل، والخاصة، والعرض العام، ويتبع هذا التفريق تقسيم التعريف الشئني إلى أربعة أقسام:

- **التعريف (الحد) التام:** وهو "ما يتركب من الجنس والفصل القريبين، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق"¹.

- **التعريف (الحد) الناقص:** وهو "ما يكون بالفصل القريب وحده، كتعريف الإنسان بالناطق، أو بالجسم الناطق"².

- **التعريف بالرسم التام:** ويكون باستخدام الجنس القريب والخاصة، مثل (الإنسان: حيوان ضاحك).

- **التعريف بالرسم الناقص:** ويكون باستخدام الجنس البعيد والخاصة أو الخاصة وحدها، مثل (الإنسان: كائن حي ضاحك)، (الإنسان: هو الضاحك)³.

الثاني: التعريف الاسمي (اللفظي): وموضوعه اللفظ أو العبارة اللفظية. فإذا كان غرضنا توضيح معنى لفظ ما سمي التعريف تعريفاً لفظياً أو اسمياً، ويشير أصحاب هذا التعريف إلى أنه بمثابة تقرير عن اللفظ لا عن الشيء. فلو سئلت عن تعريف الأسد، لكان عليك أن تقدم مفهوم الناس وما يقصدونه من هذا اللفظ، دون أن تتطرق إلى طبيعة الأسد وجوهره. فأصحاب التعريف الاسمي لا يهتمون بجواهر الأشياء وطبائعها، وإنما يبحثون عن معنى اللفظ وفق مفهوم الناس له⁴.

فالتعريف الاسمي يقصد به الإشارة إلى صورته حاصلة وتعيينها من بين الصور الحاصلة ليعلم أن اللفظ المذكور موضوع إزاء الصورة المشار إليها⁵، وهو -كما جاء في التعريفات أيضاً- "أن يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى؛ فيفصل بلفظ أوضح دلالة على

¹ التعريفات، الجرجاني، ص 51-52.

² المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

³ التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء، د حسن خميس الملخ، ص 32.

⁴ ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ص 482.

⁵ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ص 483.

ذلك المعنى، كقولك: الغضنفر: الأسد، وليس هذا تعريفاً حقيقياً يراد به إفادة تصور غير حاصل، وإنما المراد تعيين ما وضع له لفظ الغضنفر من بين سائر المعاني¹.
لقد أدرك الكثير من علمائنا القدماء من أصوليين ومنطقيين -ونخص بالذكر منهم ابن سينا- أهمية التعريف الاسمي وما يلعبه في تحديد الألفاظ اللغوية والحضارية والمصطلحات العلمية².

أما بعض علماء الأصول فيميزون بين الحد والتعريف، ويعرفون الحد بأنه: "عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر"، ويخصه بعضهم بالتعريف الحقيقي، المعتمد على الجنس والفصول الذاتية، ويجعلون التعريف خاصاً بالتوضيح اللفظي أو الاسمي.
أما ابن تيمية، أحمد تقي الدين (ت792هـ)، فيجمع في التعريف بين النوعين ويعرفه بأنه: "تفصيل ما دل عليه الاسم بالإجمال"³. وذلك "إما بالإشارة إلى المسمى لمن لم يكن قد تصوره، وإما بالترجمة، أي الشرح والتوضيح باللغة الواصفة لمن يكون قد تصور المسمى ولم يعرف أن ذلك اسمه⁴؛ وبذلك يؤكد على معنى الاسم لا ماهيته، ويحرص على إثبات خصائصه بالإجمال دون أن تنتقيد بالكليات الخمس الأرسطية، وهذا ما ساعد على ظهور آثار تطبيقية له في كثير من المعجمات⁵.

والحد عند الأصوليين يبحث عن التمييز فقط أي أنه مرادف للمعرّف بالكسر، وهو - كما وضح التهانوي- ما يميز الشيء عن غيره، وذلك الشيء يسمى محدوداً أو معرّفاً⁶. أي يعتمد القيمة الخلافية بتعبير اللسانيات البنيوية، قال ابن تيمية: "والمحققون من النظائر

¹ التعريفات، الجرجاني، ص40.

² ينظر: المنطق الوضعي، زكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلو المصرية، ط4، 1965، القاهرة، ج1، ص126.

³ تقنيات التعريف، د حلام الجليلي، ص28، وص39. والرد على المنطقيين ابن تيمية، مومباي، ط1، 1974، ص79.

⁴ ينظر: الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ط1، 1947، بمباي، ص17.

⁵ ينظر: تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، د حلام الجليلي، ص28.

⁶ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ص624.

يعلمون أن الحد فائدته التمييز بين المحدود وغيره كالاسم، وليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته¹.

والى المعنى نفسه ذهب الراغب الأصفهاني، حين قال: "وحد الشيء: الوصف المحيط بمعناه المميز له عن غيره"².

وعموماً، إن الفرق بين الحد والتعريف عند بعض الأصوليين هو أن "الحد يدل على ماهية الشيء، ويتركب من الجنس والفصل، في حين لا يقصد من التعريف إلا تحصيل صورة الشيء في الذهن أو توضيحها، فكل حد إذن تعريف وليس كل تعريف حد³.

وعموماً يمكننا القول: إن التعريف "عبارة عن صيغة تتألف من مفاهيم تمثل أطراً عقلية هدفها استيعاب خصائص المعرفات والتعبير عنها"⁴، والتعريف المعجمي لا يخرج عن هذا المفهوم. لكنه يؤكد على دلالة الكلمة المدخل، إما من حيث الطبيعة الجوهرية، ولما من حيث التسمية فحسب، ولما بالجمع بين الأمرين⁵؛ أي أنه قد يتجاوز ماهية الشيء ليغطي جوانب أخرى من المدخل المعرف⁶.

هذا عن الجانب التطبيقي للتعريف، أما الجانب التطبيقي منه فقد أفاد علماء المعجم من أفكار المنطقيين والأصوليين في بناء حدودهم أو تعريفاتهم المعجمية، ومال معظمهم إلى أن "الغرض من التعريف هو تبيان الطريقة التي يستعمل فيها اللفظ، وليس تحديد خصائص الشيء الذي يعبر عنه ذلك اللفظ.

لذلك لم يستعملوا التعريف المنطقي بكثافة في معجماتهم؛ لأن المعجم في نظرهم ليس مجموعة من الذوات والأشياء، وإنما قائمة من الكلمات والأسماء. وكانوا يريدون تزويد

¹ طبيعة الحد المعجمي، د. بوشعيب راغين، مجلة الدراسات المعجمية، ع6، 2007 ص 330. نقله عن: الرد على المنطقيين، ص14.

² المفردات في غريب القرآن والحديث، الراغب الأصفهاني، ص 221.

³ طبيعة الحد المعجمي، د. بوشعيب راغين، مجلة الدراسات المعجمية، ع6، 2007 ص 333.

⁴ المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

⁵ تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، د حلام الجبالي، ص39-40.

⁶ المعجمية العربية، ابن حويلي الأخضر ميدني، ص162.

مستعمل المعجم بمعاني الألفاظ كما كانت مستعملة في النصوص الشائعة الاستعمال، وكانوا يريدون تعريف الكلمات لا الذوات.

ولكن الأمر ليس بالسهولة التي قد تتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى، لأن المعجميين لا يمكنهم تحاشي الحديث عن الأشياء، وهم بصدد تعريف الكلمات، كما لا يمكنهم تجاهل المفاهيم التي تعبر عنها تلك الكلمات¹. لذلك فقد تكونت هناك قناعة لدى المعجميين فحواها أن التعريف هو الأداة الرئيسية في تقديم المعلومات الدلالية، وفيما عدا ذلك فالخلاف في الرأي قائم حول نوع التعريف المفيد²، كما أعربوا عن اعتقادهم في ضرورة اختيار نوع التعريف في ضوء صنف المستعمل المستهدف؛ فالمعجمي "يضع في اعتباره مستخدم المعجم، ويحاول أن يستخدم وسيلة يفهمها"³؛ ولهذا ينبغي صياغة التعريف طبقاً للمستويات الفكرية، والقدرات اللغوية التي يتمتع بها المستعمل المحتمل للمعجم⁴.

وربما يكون هذا هو السبب في أنهم -في أغلب الأحيان- يتفادون استخدام هذا المصطلح، ويفضلون عليه مصطلحات أخرى. مثل الشرح والتفسير والتأويل والترجمة، وهي مصطلحات يرادف الكثير من العلماء بينها، وبين التعريف.

فمثلاً ورد في الكليات مفهوم التفسير كما يلي: هو "الاستبانة والكشف عن الشيء بلفظ أسهل وأيسر من لفظ الأصل"، ويقسمه إلى:

- تفسير اسمي: ويكون للماهية الاعتبارية.
- وتفسير حقيقي: ويكون للماهية الحقيقية⁵.
- وهو بذلك يشبه تقسيم التعريف الاسمي.

¹ ينظر: إشكالية الدلالة في المعجم العربي، د علي القاسمي، ص7.

² الدلالة اللفظية، د محمود عكاشة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ص26.

³ صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص 122.

⁴ إشكالية الدلالة في المعجم العربي، د علي القاسمي، ص6-7.

⁵ ينظر: الكليات، لأبي البقاء الكفوي، ص260.

كما ورد -أيضا- "التفسير والتأويل واحد، وهو كشف المراد عن المشكل، وقيل، التأويل بيان أحد محملات اللفظ، والتفسير بيان مراد المتكلم، وقيل التأويل ما يتعلق بالدراية، والتفسير ما يتعلق بالرواية"¹.
 أما الشرح: فهو "حقيقة في الأعيان، واستعارة في المعاني... وشرحت الأمر بينته ووضحته"².

وأما الترجمة فهي مصطلح معرب، وهو في الفارسية "بيان لغة ما بلغة أخرى"³. وقد استعمل في المعجمات العربية حديثا مرتبنا بنوع خاص من المعجمات، ألا وهي المعجمات الثنائية أو المتعددة اللغات، لهذا فهو مصطلح بديل عن المصطلحات السابقة الذكر في هذا النوع من المعجمات.

ونلاحظ أن هذه المصطلحات، تتداخل كثيرا في مفاهيمها، ولا تختلف إلا في بعض الجزئيات والتفصيلات، التي ترتبط في حقيقتها بالهدف أو الغرض الذي يسعى إليه المعجمي أو اللغوي بصفة عامة.

وقد وجدنا أن المعجمات العربية -القديمة- لم تستخدم مصطلحات (التعريف أو التحديد أو التأويل)، إلا فيما ندر، بل وجدناها تستخدم مصطلحي (الشرح والتفسير) على الأكثر، أما المعجمات الحديثة فقد تراوحت بين التمسك بالمصطلحات السابقة الذكر، وبين استعمال مصطلح التعريف؛ فالمنجد في اللغة يقول بالتوضيح والتفسير، كما جاء في المقدمة ما نصه: "ولقد تناولنا الكثير من الكلمات القديمة والحديثة نوضحها ونفسرها بالشرح العلمي والتحديد المتداول والتعبير الحي"⁴.

وكذلك فعل المعجم المحيط والمعجم الرائد، وغيرهما.

أما المعجم العربي الحديث (لاروس) فيأخذ بمصطلحي التعريف والشرح⁵، والمعجم الوسيط: يقول بالشرح والتعريف، فقد ورد على لسان الأمين العام للمجمع في مقدمته

¹ المصدر السابق، ص 261.

² المصدر نفسه، ص 538.

³ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ص 414.

⁴ المنجد في اللغة والأعلام، الأب لويس معلوف، دار المشرق، بيروت، ط 1، 1973، المقدمة.

⁵ ينظر: المعجم العربي الحديث، خليل الجر، مكتبة لاروس، باريس، 1973، المقدمة.

للمعجم، قوله: "فقد طبقت اللجنة أحسن تطبيق، فأحكمت الترتيب والتبويب، وذلت الصعاب الصرفية والنحوية، ويسرت الشرح، وضبطت التعريف"¹.

وكذلك المعجم العربي الأساسي الذي يقول بالتعريف².

وفي مقابل هذه المصطلحات يخلص مصطلح التعريف - الذي يعني: "شرح معنى الكلمة بذكر مكوناتها الدلالية، أو تباين اشتقاقها واستعمالها، أو بالإشارة اليدوية إلى ما يمثلها"³. وغير ذلك، في المجال المعجمي، ويتميز من زاويتين: إحداهما: هي اعتناؤه بالكلمة المفردة، والأخرى تحديد الشيء، إما بالإشارة مباشرة، وإما باللغة الواصفة⁴. ونتيجة لذلك، فإن التعريفات المعجمية جاءت خليطاً من أنواع مختلفة من التعريفات.

3- أنواع التعريف:

أولاً: التعريف اللغوي: ويقوم على التحليل الدلالي للكلمة المدخل، بما يساويها في الاستعمال القائم فعلاً بين الناس في التفاهم، أي أنه يقرر تاريخ المفهوم، كما هو معروف بين الناس في بيئة معينة، لا فرق في ذلك بين لسان وآخر أو لغة حياة ولغة ميتة⁵، وهنا يرتبط المدخل بالنظام اللغوي ارتباطاً متيناً، إذ يتناول التحديد جوانب "المدخل" من حيث الجوانب الصوتية أو الصرفية أو النحوية، وتحديد الدلالة ابتداءً بالمعنى الرئيس ثم المعاني الفرعية، وذلك من خلال السياقات الاستعمالية الواقعية، ويسمى هذا النوع - عند بعضهم - بالتعريف العلائقي، وهو الذي "يرمي إلى إيضاح معنى الكلمة في سياقها اللغوي، أي اعتماداً على علاقاتها بالكلمات الأخرى في الجملة"⁶.

وهذا نموذج من التعريف اللغوي أخذناه من "تاج العروس": "المقامة، (بالضم: الإقامة)، يقال: أقام إقامة ومقامة، (كالمقام، والمقام)، بالفتح والضم، وقد (يكونان للموضع)، لأنك إذا

¹ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص24.

² المعجم العربي الأساسي، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1990، ص302.

³ معجم المصطلحات اللغوية، رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1990، ص302.

⁴ تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، د حلام الجبالي، ص42.

⁵ المرجع نفسه، ص49-50. نقله عن المنطق الوضعي، زكي نجيب محمود، ص126.

⁶ إشكالية الدلالة في المعجم العربي، د علي القاسمي، ص5.

جعلته من قام: يقوم فمفتوح، وإن جعلته من أقام يقيم فمضموم، فإن الفعل إذا جاز الثلاثة فالموضع مضموم الميم؛ لأنه مشبه ببنات الأربعة، نحو دحرج وهذا مدرجنا، وقوله تعالى "لا مقام لكم"، أي لا موضع لكم، وقرئ بالضم أي لا إقامة" [سورة الأحزاب، الآية 13]¹.

ثانياً: التعريف المنطقي: أو ما يسمى أحياناً بالتعريف الجوهري. ويهدف إلى معرفة خصائص الشيء (أو الذات) الذي تدل عليه الكلمة. ويميز بعض المناطق بين نوعين من التعريف: التعريف بالحد، والتعريف بالوصف. فالأول يحدد خصائص الشيء الجوهرية فقط، ويتم ذلك عادة بالنص على الجنس والفصل، ليكون التعريف جامعاً مانعاً. أما التعريف بالوصف فيأتي على خصائص المعرف الجوهرية وغير الجوهرية². لذلك يعد هذا النوع من التعريفات تعريفاً خارجاً عن اللغة.

وقد اعتمدها "المعجم الوسيط" في كثير من المواضع، ومن أمثلة ذلك: (الأرطاة): واحدة الأرطي، نبات شجيري من فصيلة البطاطا، ينبت في الرمل، ويخرج من أصل واحد كالعصي، ورقة دقيق، وثمره كالعناب³. وفي مادة (ابن آوى): حيوان من الفصيلة الكلبيّة، وهو أصغر حجماً من الذئب⁴.

لكننا نجد هذا التعريف معتمداً بكثرة في معجم "أقرب الموارد"، للشرتوني، الذي صرح في مقدمته بأنه اعتمد هذه الطريقة في تعريف صنوف النبات والحيوان، معتمداً تعاريف القدماء في ذلك⁵.

¹ تاج العروس، الزبيدي، مادة (قوم)، ص311.

² إشكالية الدلالة في المعجم العربي، د علي القاسمي، ص5-6.

³ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة (أرط).

⁴ المرجع نفسه، مادة (ابن آوى).

⁵ أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد، لسعيد الشرتوني، مكتبة لبنان، ط2، 1962، المقدمة، ص9.

ثالثاً: التعريف المصطلحي: وهو التعريف الذي يعتمد في مختلف المجالات العلمية المتخصصة، ويتوخى تعريف المفهوم وليس الكلمة أو الشيء، والمفهوم تصور (أو فكرة) يعبر عنه بمصطلح أو رمز، ويتكون هذا التصور من الخصائص المنطقية والوجودية المتعلقة بشيء، أو مجموعة من الأشياء ذات الخصائص المشتركة¹.

فمثلاً: يتطلب مفهوم (طاولة) التعريف على خصائصها الوظيفية المتمثلة في استعمالها في وضع الأشياء، واستعمالها في أداء عملاً ما، وهذه الخصائص هي التي تميزها عن الكرسي²، على سبيل المثال، في منظومة الأثاث، إذ لا يمكن تعريف المفهوم ما لم يتم تحديد موقعه في المنظومة المفهومية، التي تشكل الحقل العلمي أو التقني الذي ينتمي إليه ذلك المفهوم، أي معرفة علاقات المفهوم بغيره من مفاهيم ذلك الحقل العلمي³، لأن مفهوم المصطلح قد يختلف باختلاف المنظومات المفهومية، فمثلاً مصطلح "العين"، يختلف مفهومه في منظومة المفاهيم الطبية عن مفهومه في المنظومة الاقتصادية أو الاجتماعية، أو غير ذلك.

* ففي علم النبات يدل على نوع من النبات له ساق وأوراق...

* وفي الفلسفة: معادل للجوهر مقابل العرض.

* وفي علم المخطوطات: الثقب الدائري الحادث في الجلد الذي يشكل مادة المخطوط

* وفي علم الأرصاد الجوية يعني ثقباً في جوف الإعصار⁴. ... الخ.

وقد ظهر هذا النوع من التعريف في المعجمات العربية منذ أواخر القرن الثالث الهجري، مع أبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري (ت282هـ)، و في معجم الأدوية المفردة لإسحاق بن عمران (ت279هـ) وغيرهما من أصحاب المعجمات المختصة⁵. غير أن تلك

¹ إشكالية الدلالة في المعجم العربي، د علي القاسمي، ص6-7.

² نظرية المفاهيم، في علم المصطلحات، ج. ساجر، تر جواد حسني سماعنه، مجلة اللسان العربي، الرباط، ع47، 1999، ص189.

³ إشكالية الدلالة في المعجم العربي، د علي القاسمي، مجلة اللسان العربي، ص6-7.

⁴ ينظر: الكتاب الطبي الجامعي، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، شبكة تعريب العلوم الصحية، والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط، ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس، المغرب، 2005، ص34.

⁵ المعجم العلمي العربي المتخصص، إبراهيم بن مراد، دار المغرب الإسلامي، تونس، ط1، 1993، ص29.

التعريفات غالباً ما تختلط بالتعريف الموسوعي. أما المعجمات المتخصصة المعاصرة فإنها تأخذ بشروط هذا التعريف، خصوصاً بعد تطور نظرية المصطلح.

رابعاً: التعريف الموسوعي: وهو الذي يتناول جميع الجوانب المتصلة بالمدخل، (اللغوية والاصطلاحية والثقافية... الخ)؛ فهو "تعريف شمولي يتميز بالوصف المسهب للمدخل والاشتمال على عدد من الأركان، "كأن يعرض للفظ باعتباره مصطلحاً علمياً، أو يشير إلى ذات موصوفة بأثر تاريخي، أو فكري تقتضي الحاجة التربوية توضيح معالمه بإعطاء معلومات عليه¹، وغير ذلك.

وبنية هذا النوع من التعريف واضحة في أكثر الموسوعات العلمية الشاملة والمعجمات المختصة، كما لا نعدم وجوده في بعض المعجمات اللغوية بنسبة ضئيلة²، إلا أنها لا تستوفي جميع أركان التعريف الموسوعي.

ومثال ذلك: تعريف المعجم العربي الحديث لاروس، لمصطلح "ذرة" كما يلي:

"ذرة: أصغر جزء من عنصر كيميائي يمكن أن يدخل في تفاعل، وتعتبر المادة اليوم تراكمًا في جزيئات الطاقة المكثفة، وتتكون الذرة من نواة تتألف من نوترونات، وهي جزيئات مادية عادية الشحنة، ومن بروتونات، وهي جزيئات مادية ذات شحنة موجبة وتدور حول هذه النواة الكتلونات سالبة، وعدد بروتونات النواة الذي يوازي عدد الالكترونات، ويحدد خواص العنصر الكيميائي، ولا تختلف ذرتان متشابهتا الخواص إلا بعدد النوترونات فيهما. وفي بعض الحالات تتبادل ذرات أجرام مختلفة الكتلونات فتؤلف الأجسام المركبة. وتميل نوى ذرات بعض العناصر إلى التفكك فتننتج عن ذلك طاقة قوية (الإشعاع الذري والحاشدة الذرية والقنبلة الذرية)³.

¹ المعجمية العربية، ابن حويلي الاخضر ميدي، ص 169.

² ينظر: تقنيات التعريف في المعاجم العربية، د حلام الجليلي، ص 141.

³ لاروس المعجم العربي الحديث، خليل الجر، مكتبة لاروس، باريس، 1973، مادة (ذرة)، ص 555-556.

4-طرائق التعريف في المعجمات العربية:

نقصد بطرائق التعريف تلك "الكيفيات التي يتخذها المعجمي بغية معالجة المداخل، وهي سبيل شرحها وتقديمها إلى المستعمل"¹. وباستقصائنا لمجموعة من المعجمات العربية القديمة والحديثة، وجدناها تعتمد جملة من طرائق التعريف، التي يرونها ملائمة لتزويد مستعمل المعجم بالمعلومات الدلالية المتعلقة بالمدخل.

حيث يوظف كل معجمي الطرائق التي يراها مناسبة لغرض معجمه، ومادته، ومنهجه، ويأخذ في اعتباره ما يناسب المدخل، ويحقق هدف مستخدم المعجم². من طرائق كالترادف أو التضاد أو الاشتقاق، أو الشرح، بالإضافة مختلف الطرائق التي استنبطوها من النظريات اللسانية الحديثة، كالسياق، والحقل الدلالي، والتحليل التكويني، والتعريف الإشاري... الخ، وهذه الطرائق "تتفاوت في درجة (الكفاية التعريفية) للوحدة، ذلك أن هناك من التعريفات ما هي رئيسية وبها يتم المعنى، وما هي مساعدة ومتممة لحصول ما سميناه بالكفاية التعريفية"³.

ومن هذا المنطلق صنفت طرائق التعريف المعجمي إلى صنفين هما:

¹ المعجمية العربية، ابن حويلي الاخضر ميدي، ص172.

² ينظر: صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص120.

³ المعجم العربي وقضايا التعريف، عبد العزيز المطاد، المعجم العربي العصري وإشكالاته، ص120.

أولاً - طرائق التعريف الأساسية:

1- التعريف بالمرادف: وذلك باستعمال ألفاظ "تعادل المعنى المراد تثبيته للمدخل"¹، ويعد هذا النوع من التعريف من بين أشهر الطرق المعتمدة في المعجمات التراثية، ويكون على ثلاثة أشكال:

الشكل الأول: المرادف المطلق: ومن أمثله:

* الجذر: الأصل².

* وُلِجَ: ... ولج الشيء في غيره: دخل فيه³.

الشكل الثاني: المرادف المخصص: ويسمى بالشبه ترادفي، وهو الذي "لا يكتفي بالكلمة المفردة في تعريف المدخل، بل يخصها بكلمة أخرى تنسبها أو تصفها. أي إن تعريف المدخل يتم بكلمة مخصصة شارحة بصفة من الصفات أو بمضاف إليه أو بنسبة عن طريق شبه الجملة"⁴. وله أمثلة في المعجمات العربية وبالخصوص المعاصرة منها، كالمعجم الوسيط، الذي اخترنا منه هذه الأمثلة:

* النجذ: الكلام الشديد.

* الخيم: فرند السيف

* الخادية: الشجة الشديدة.

* الحصان: الذكر من الخيل⁵.

الشكل الثالث: المرادف من لغة أجنبية، الأصل في هذا النوع من التعريف استعماله في المعجمات الثنائية أو المتعددة اللغات، ولكنه قد يظهر في بعض المعجمات الأحادية في بعض التعريفات، في المعجمات العربية القديمة من باب التأثيل، أما المعجمات الحديثة، فقد أصبح ذلك من ظواهرها السلبية، نتيجة التداخل اللغوي. ومثال ذلك:

¹ المعجمية العربية، ابن حويلي الأخضر ميدني، ص 174.

² لاروس، خليل الجر، مادة (جذر) ص 386.

³ المنجد في اللغة والأعلام، لويس معلوف، دار المشرق، ط 21، 1973، مادة (ولج).

⁴ تقنيات التعريف، د حلام الجيلالي، ص 120.

⁵ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة (نجذ) ومادة (خيم) ومادة (خدب) ومادة (حصن).

* المجهر: الميكروسكوب.

* الهاتف: ... [التلفون].

* المصرف: ... مكان الصرف، وبه سمي البنك مصرفاً¹.

* مذياع: ... جهاز الراديو².

ومن مزايا التعريف بالمرادف الإيجاز والاختصار في الشرح، لكنه يواجه مشكلات دلالية؛ منها أن المرادف قد يكون مجهولاً، أو بحاجة إلى تعريف، كما يقول ابن سينا: "فقد يسهو المعروفون في تعريفهم، فربما عرفوا الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة"³. كما في: (الجأب: المغرة)، و(الأسلت: الأجدع) ونحو ذلك⁴.

لذلك نجد المعجميين في كثير من الأحيان، لا يكتفون بالمرادف لوحده في التعريف، بل يستخدمونه مع وسيلة أخرى من وسائل الشرح⁵، لتوضيح المعنى أكثر، كالمثال أو السياق أو الشاهد، ومثال ذلك: ما ورد في لسان العرب: "قال الجوهري: والبؤبؤ: الأصل، يقال: فلان في بؤبؤ الكرم"⁶.

كما أنه ليس من السهل إيجاد مرادفات تامة للمداخل المعجمية، إذ عادة ما نجد فروقا جزئية أو جوهرية بين هذه المترادفات، فمثلاً: تعريف (قعد) بـ(جلس)، ليس دقيقاً، لأنهما لا تردان دائماً في سياقات متشابهة، فمثلاً، يمكننا القول: جلس الرجل على الكرسي، وقعد الرجل على الكرسي. ولكن لا يمكننا القول:

* جلس القرفصاء، وقعد القرفصاء

* قعد عن الأمر، وجلس عن الأمر⁷.

¹ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة (جهر) و(هتف) و(صرف).

² المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص 513-368.

³ الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، ص 260.

⁴ ينظر: المعجم العربي، بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، قاسم رياض زكي، دار المعرفة، بيروت، 1987، ص 271، وما بعدها.

⁵ ينظر: الدلالة في المعجم العربي، د عمرو مذكور، دار البصائر، القاهرة، ط1، 2008، ص 95.

⁶ لسان العرب، ابن منظور، مادة (بأبأ).

⁷ ينظر: من قضايا المعجم العربي، د رشاد الحمزاوي، ص 168.

وفي هذا النوع من الترادف الموهوم يظهر قصور المعجمات واضحا مما يؤدي إلى الانزياح الجبري للدلالات وإلى التعاريف الدورية¹. مثلما حدث في تفسير المعجم الوجيز: للوازر بالتابل، والتابل بأبازير الطعام².

ويبدو التعريف بالمرادف المخصص أحسن حظا من التعريف بالكلمة المفردة، أو المقابل المترجم، لأنه عن طريق التخصيص يقف القارئ على سمة إضافية من سمات المعرف مما يجعل المدخل يتميز - ولو نسبيا - عن بقية الأشياء المشابهة له³.

2- **التعريف بالضد أو السلب**: ويقوم هذا التعريف على أساس المقولة "بالأضداد تتضح المعاني"، أو "الشيء بضده يعرف" حيث يورد المعجمي في شرح الكلمة المدخل ضدها أو نقيضها، وقد استعملت المعجمات العربية هذه الطريقة مستعملة عبارات مثل: نقيض، خلاف، عكس... ومن أمثلة ذلك:

* الأسود: نقيض الأبيض⁴.

* "قعد: القعود نقيض القيام⁵.

* السلم: خلاف الحرب⁶.

* العجم والعجم: خلاف العوب والعوب⁷.

ونلاحظ أن هذا النوع من التعريف يكثر استعماله في شرح الكلمات الدالة على النسب كالألوان والهيئات⁸، إلا أن هذا التعريف يواجه - هو الآخر - بعض المشكلات الدلالية، ولعل أهمها، أن النقيض قد يكون مجهول المعنى، وبحاجة إلى تعريف هو الآخر،

¹ تقنيات التعريف، د حلام الجبالي، ص 109.

² ينظر: المعجم الوجيز، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة (تبل)، ومادة (برز).

³ تقنيات التعريف، د حلام الجبالي، ص 120.

⁴ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج 1، ص 461.

⁵ لسان العرب، ابن منظور، مادة (قعد)، ص 3686.

⁶ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج 1، ص 446.

⁷ لسان العرب، ابن منظور، مادة (قعد)، ص 2825.

⁸ ينظر: تقنيات التعريف، د حلام الجبالي، ص 114.

كما قد يؤدي استعماله إلى الوقوع في الدور¹. "كمن يعرف الزوج بأنه العدد الذي ليس بمفرد"².

لذلك يلجأ المعجمي -في كثير من الأحيان- إلى استخدام وسيلة أخرى من وسائل الشرح معه³، كالمرادف والتعريف المفصل، ومثال ذلك:
* (الجزر): "انحسار ماء البحر عن الشاطئ، ضد المد"⁴.

3- التعريف المقتضب (بالاشتقاق): وهو الذي يعرف المدخل بإحدى مشتقاته، في شكل إحالة، على أساس أن المشتق معروف، أو سبق تعريفه ضمن الأسرة الاشتقاقية كما في المعجمات ذات المداخل المفقرة، وهذا النوع من التعريف منتشر بكثرة في المعجمات اللغوية، ومن أمثلة في المعجمات العربية المعاصرة:
* الأحمر: من الأشياء: ما لونه الحمرة⁵.
* دين: ما يتدين به الإنسان⁶.

ويضع المعجميون المعاصرون شروطاً لتقييد استعمال التعاريف المقتضبة. وأهم هذه الشروط ما يلي:

أ- تجنب الدور والتسلسل، فلا يجوز مثلاً تعريف الكابت بـ"من مهنته الكتابة" وتعريف الكتابة بـ"مهنة الكاتب".

ب- عدم إحالة القارئ على تعريف آخر أكثر من مرة واحدة.

ج- ضرورة اشتمال التعريف المقتضب على تمييز دلالي يخصص المعنى المطلوب من الكلمة الجذرية أو الكلمة المجانسة المضمنة فيه، مثل: "كتابي: من أهل الكتاب". فلما

¹ ينظر: إشكالية الدلالة في المعجم العربي، د علي القاسمي، ص 7-8.

² الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، ص 260.

³ ينظر: الدلالة في المعجم العربي المعاصر، د عمرو مذكور، ص 97.

⁴ المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة (جزر).

⁵ المرجع نفسه، مادة (حمر).

⁶ لاروس المعجم العربي الحديث، خليل الجر، مادة (دين).

كان للكاتب عدة معان، وجب تخصيص المعنى المطلوب، كأن يقال "من أهل الكتب السماوية".

غير أن بعض المعجمات لا تحترم هذه الشروط، لذلك نجدها كثيرا ما تقع في الدور¹، مثل "المعجم الوسيط" في تعريفه كلمة (مُقعد)، بقوله:

* "المقعد: المصاب بداء القعاد

* القعاد: يُقال به قعاد: داء يقعه.

* أقعد بالمكان: أقام، ويقال أقعد فلان: أصابه داء في جسده يقعه².

وهناك نوع من الكلمات بحاجة إلى هذا التعريف وهي تلك الكلمات المنحوتة، مثل: الرجعة من الرجوع، والبسمة من بسم الله، والحمدلة من الحمد لله... الخ.

4- التعريف بالشرح المفصل: وهو تعريف يقوم على أكثر من كلمة، ويسمى بالقول

الشارح، ويظهر في شكل عبارة أو جملة، ويمكن اعتباره مترادفا بالمعادل الموضوعي لا بالمكافئ اللفظي³.

* هدج: مشى مشية الشيخ.

* الروضة: هي الأرض ذات الخضرة⁴.

* والقرن: الأمة تأتي بعد الأمة⁵.

ويعد هذا النوع من أحسن طرائق التعريف اللغوي في المعجمات العامة، غير أن له شروطا، حتى لا يخل بوظيفته الأساسية، كالاختصار والإيجاز، والسهولة والوضوح، والابتعاد عن التعريف الدوري. كما يشترط البعض فيها مراعاة نوع الكلمة المعرفة، فتعريف

¹ إشكالية الدلالة في المعجم العربي، د علي القاسمي، ص 7-8.

² المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة (قعد).

³ تقنيات التعريف، د حلام الجبالي، ص 121.

⁴ المنجد، لويس معلوف، مادة (روض) ومادة (هدج)، ص 858 و 741.

⁵ لسان العرب، ابن منظور، مادة (قرن)، ص 3609.

الاسم يجب أن يبدأ باسم، والوصف بوصف... الخ. وأن يكون التعريف جامعاً مانعاً¹ لعناصر المعنى.

5- التعريف بالسياق: تعد هذه الطريقة في التعريف المعجمي ثمرة استثمار المعجميين للنظرية السياقية التي ظهرت في اللسانيات الحديثة، والتي مفادها أن "معنى أي وحدة لغوية" مرتبط بتحليل مختلف السياقات التي جاءت لتدعم ترتيبها في نسق الملفوظ، بمعنى إن تعدد السياقات للفظ الواحد يعطي معانيه المختلفة، ويبقى المعنى الأساس مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بنوع السياق وتعددده، ومكانة توزيع اللفظ ذاته ضمن هذه السياقات المتنوعة²، اللغوية منها والخارجية.

أما السياق اللغوي فقد فطن المعجميون العرب القدماء إلى دوره في التعريف المعجمي، ووظفوه بطرق مختلفة ونسب متفاوتة، فمثلاً نجده في معجم "أساس البلاغة" للزمخشري بكثرة، مقارنة ببقية المعجمات، ومن أمثله:

- جأر العجل، وجأر الداعي على الله، ضج ورفع صوته (إذا هم يجأرون)³.

- وفي الحديث (أنا وسفعاء الخدين كهاتين) أراد الشحوب من الجهد⁴.

أما عن تطبيقاته في المعجمات الحديثة، فجاء أكثر تنظيمياً لكن -أيضاً- بنسب متفاوتة من معجم إلى آخر، وربما يكون العذر في ذلك خشية البعض من تضخم المعجمات، نظراً لتنوع السياقات وكثرتها، ومن أمثلة ذلك: تعريف المعجم الوسيط، للمدخل (أكل) كما يلي:

أكل الطعام - أكلًا: مضغه وبلعه، والأمر منه كُئ. ويقال: أكلته النار: أفنته.

وأكله السوس: أنخره وأفسده. وفي المثل: "أكل من السوس". و"أكل عليه الدهر وشرب"؛ أي طال عمره.

و-ماله أو حقّه: استباحه...

¹ ينظر: صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص 123-125.

² المعجمية العربية، ابن حويلي الأخضر ميدي، ص 198.

³ أساس البلاغة، الزمخشري، مادة (بيت).

⁴ المصدر نفسه، مادة (سفع).

و - فلأنا أو لحمه: اغتابه.

و - عمره: هم وتحدثت أئله وأله ورأسه أو جلده إكلأة، وأكالا: هاجمه من جرب أو نحوه فحكه.

يقال: أكلني موضع كذا من جسدي. ويقال: وقعت في رجله آكلة¹.

وتتضح أهمية السياق في شرح وتحليل معنى الكلمات؛ وتوضيح كيفية استخدامها؛ بإعطاء نماذج فعلية عملية لمستخدم المعجم، تجعل المعنى سهل الانقياد للملاحظة والتحليل الموضوعي، في إطار اللغة، وملاحظة الفروق الدلالية بين أشباه المترادفات، وتمييز استعمالات المشترك اللفظي².

وهذا نموذج من المعجم العربي الأساسي: مادة (فتح):

فتح يفتح فتحاً فهو فاتح:

* الباب والصندوق ونحوهما: خلاف أغلقهما،

* الطريق: هياًه للمرور فيه، أذن بالمرور فيه،

* الاجتماع ونحوه: بدأ عمله،

* المدينة أو البلد: احتلها،

* الكتاب: نشر طيه ليقراً منه.

* "يفتح اعتماداً في المصرف" خصص مبلغاً للتصرف فيه على عمل معين.

* "فتح الله عليه"، هداة، أرشده.

* فتح الباب على مصرعيه لعمل ما" أفسح المجال له، سمح به دون قيود.

* "فتح البخت" تنبأ بالمستقبل.

* "فتح بين الخصمين" قضى.

* "رنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق، "قرآن".

* "فتح شهيته": جعله راغبا في الأكل.

* "فتح صفحة جديدة": غير طريقته"، فتحت العراق صفحة جديدة مع مصر.

¹ المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة (أكل).

² ينظر: صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص 133.

- * "فتح عينيه جيدا": انتبه، حذر.
- * "فتح عينيه على شيء" شاهده أو اختبره وهو لا يزال طفلا.
- * فتح له قلبه باح بسر له، وثق به فأطلعه على سره.
- * فتح يفتح تفتيحا: الأبواب ونحوها: بالغ في فتحها...
- * تفتح يتفتح تفتح- الزهرة: تشقت أكامها عنها...
- * انفتح ينفتح انفتاحا: ... "انفتح الباب" ... "انفتح على العالم الخارجي".
- * افتتح: العمل ونحوه: بدأ "افتتح الكلام باسم الله" افتتح الرئيس الدورة البرلمانية وألقى خطاب الافتتاح¹.

ولم يغفل القدماء عن دور السياق الخارجي في شرح المعنى، حيث وظفوه في مواضع كثيرة من معجماتهم، خاصة ما يسميه المحدثون بالسياق السببي، المتمثل في شرح الكلمة بإيراد سبب إطلاق المعنى وتعليه، ومثال ذلك: "الساق للإنسان وغيره، والجمع سوق: وإنما سميت بذلك، لأن الماشي ينساق عليها"².

6- التعريف بالمكونات الدلالية:

تعتمد هذه الطريقة في التعريف أو الشرح على تحديد المكونات الدلالية للكلمة، وذلك بتحليلها إلى خصائصها الأولية، وتحديد سماتها التمييزية التي تميزها عن بقية الكلمات في الحقل الذي تنتمي إليه، ويسمى هذا بالتحليل التكويني، أو السيمي، وقد جاء بهذا المنهج أصحاب النظرية التحليلية في اللسانيات الحديثة، وهي نظرية تقوم على الأسس الآتية.

- تحليل كلمات كل حقل دلالي، وبيان العلاقات بين معانيه.
- تحليل كلمات المشترك اللفظي إلى معانيها المتعددة.
- تحليل المعنى الواحد إلى عناصره التكوينية المميزة³.

¹ المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مادة (فتح).

² مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة (سوق).

³ صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص126.

ولهذه الطريقة في التعريف جذور في الدراسات القديمة، وتتمثل في ما يسمى بالتعريف الحقيقي عند علماء المنطق، ويعتبر الخوارزمي (ت387هـ) من أوائل من حاول استثمار هذا النوع من التعريف في معجمه "مفاتيح العلوم".

لكن هذه الطريقة ظهرت في العصر الحديث مرتبطة بالحقول الدلالية، ولم تطبق بمفهومها هذا في صناعة المعجمات، فحتى الآن "لا نعرف معجماً في القديم أو الحديث، في أي لغة من لغات العالم، قد قام على أساس من نظرية المكونات الدلالية، بما في ذلك معاجم الموضوعات أو المجالات الدلالية¹، ما عدا بعض اللحات التحليلية في بعض المداخل المعجمية، خاصة منها بعض المصطلحات العلمية، والحيوانات، والآلات الوسائل اليدوية، والأثاث، والأواني... الخ، غير أن التحليل عادة ما يرد غير دقيق في تحديد السمات التمييزية، مما يؤدي إلى إيراد تعريفات ناقصة، فيلتبس مع غيره، وأمثلتها:

* **الصحفة**: "إناء من آنية الطعام"²، حيث بين مكونا دلالي هو الوظيفة³.

* **الإبريق**: "وعاء له أذن وخرطوم ينصب منه السائل"⁴، حيث أشار التعريف إلى

مكونين دلاليين هما: الشكل والوظيفة⁵.

* **الطاجن**: "صحيفة من صحاف الطعام مستديرة عالية الجوانب تتخذ من الفخار، وينضج فيها الطعام في الفرن"⁶، حيث أشار إلى ثلاث مكونات دلالية هي: الشكل والوظيفة والمادة المصنوعة منها⁷.

ويظهر من ذلك أن المعجمات العربية لم تأخذ بمنهج التعريف المقوماتي ضمن الحقل الدلالي الواحد⁸، وإن أخذت به -في بعض الأحيان- في مداخل مستقلة، وبذلك تبقى هذه

¹ المرجع السابق، الصفحة ذاتها.

² المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة (صحف).

³ ينظر: الدلالة في المعجم العربي المعاصر، د عمرو مذكور، ص110.

⁴ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة (برق).

⁵ ينظر: الدلالة في المعجم العربي المعاصر، د عمرو مذكور، ص109.

⁶ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة (طجن).

⁷ ينظر: الدلالة في المعجم العربي المعاصر، د عمرو مذكور، ص110.

⁸ ينظر: تقنيات التعريف في المعجم العربية، د حلام الجبالي، ص173.

الطريقة في التعريف مجرد نظرية تضع "أمام صانعي المعجمات نماذج تحليلية كثيرة ينبغي الاستفادة منها في صياغة تعريفاتهم للكلمات"¹، ومثال ذلك هذا النموذج الذي قدمه الدكتور عمرو مدكور للتحليل التكويني لبعض الأواني المنزلية، معتمدا الرمز (+) لإثبات المكون، والرمز (-) لسلبه².

| المكونات الدلالية | | | مادة الصنع | | | الشكل | | | | الوظيفة | | | أسماء الأواني | |
|-------------------|--------|-----|------------|------|------|-------|--------|------|---------|---------|-----|-----|---------------|------------|
| معدن | زجاج | خزف | خزف | صغير | عروة | خرطوم | مستدير | عالي | صب سائل | أكل | لجج | تبر | | زينة |
| + | - | - | - | - | + | + | - | ... | + | - | - | - | - | إبريق |
| + | - | - | - | ... | ... | - | ... | ... | - | - | + | - | - | حَطة |
| + | - | - | + | ... | - | - | + | - | - | - | - | - | - | طبق |
| - | - | - | - | ... | + | - | ... | ... | - | - | - | - | + | زُهْرِيَّة |
| - | - | - | + | ... | - | - | + | - | - | + | - | + | - | صَحْفَة |
| + | - | - | - | ... | - | - | + | - | - | - | - | - | - | صَن |
| - | - | + | ... | - | + | + | + | - | - | - | + | - | - | طَاجِن |
| - | + | - | - | ... | + | - | + | + | + | - | - | + | - | فُجَان |
| - | الماء | - | - | ... | ... | - | ... | - | - | + | - | + | - | قَدَح |
| - | الخمير | - | - | ... | + | - | ... | - | - | ... | - | - | + | كَاس |
| - | + | - | - | ... | ... | + | ... | - | - | ... | - | - | + | كُوب |
| - | + | - | - | - | ... | + | ... | - | + | ... | - | - | - | كُوز |

¹ صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص 126.

² ينظر: الدلالة في المعجم العربي المعاصر، د عمرو مدكور، ص 111-112.

ثانيا: طرائق التعريف المساعدة:

1-التعريف بالحقول المعجمي (الاشتمالي): وتقوم هذه الطريقة "بذكر أفراد الشيء المَوْف، أو الكلمات التي تنتمي إلى حقله الدلالي، حين يكون المدخل عنوانا على حقل من المداخل المعجمية، لذلك نجد هذه الطريقة في التعريف قليلة الاستخدام في المعجمات اللغوية العامة¹، خصوصا معجمات الألفاظ، والأمثلة فيها نادرة، نذكر منها: ما جاء في "تاج العروس": "وكلاب الشتاء: نجوم أوله، وهي: التَّراع والنَّشرة والطَّرْف والجبهة..."².
وقد لاحظنا أن المثال السابق متعلق بمصطلح، لذلك نجد هذا التعريف بكثرة في معجمات المصطلحات العلمية والفنية، ومعجمات الحقول الدلالية، أو معجمات المعاني، وبعض القوائم القانونية، أو الإدارية، ومثال ذلك:

* تعريف مصطلح "الحرف": بـ(إلى، عن، على... الخ)

* تعريف كلمة "قريب" بـ(أب، أم، أخ، أخت، عم، عمة... الخ)

* تعريف كلمة "مركبة" بـ(سيارة، شاحنة، قطار، طائرة، سفينة... الخ).

وأمثلة كثيرة على هذا المنوال: الدرجات العلمية. وأسماء الشهور. وأيام الأسبوع. والمكاييل. والمسافات والأطوال. والأوزان... وغير ذلك³.

وهذه الطريقة -أيضا- لا يمكن استخدامها بمفردها في التعريف بل يجب أن تستخدم كطريقة مساعدة لإحدى الطرق الأساسية، كما أنها لا تصلح في معجمات الألفاظ، إلا للحقول المعجمية القليلة الأفراد، كما ذكرنا في الأمثلة السابقة.

أما في معجمات المعاني فقد وجدنا هذه الطريقة معتمدة، لكنها ليست بالدقة التي ظهرت بها نظرية الحقول الدلالية الحديثة، ويمكن أن نستشهد بنموذج من كتاب "فقه اللغة".
الباب الخامس عشر، فصل في الأصول: "الجرثومة والأرومة أصل النسب، وكذلك المنصب، والمحتد، والعنصر، والعيس، والتجار، والضئضى، الغلصمة والعدة أصل

¹ صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص 145.

² تاج العروس، الزبيدي، مادة (كلب).

³ ينظر: صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص 146.

اللسان، المَقْدُ أصل الأذن، السُّنْخُ أصل الـ سن، وكذلك الجَمُّ، القَصَوة أصل العنق، العَجَبُ أصل الذَّبِّ، والرَّمَكِي أصل ذنب الطائر¹.

وتتمثل العناصر التي يشتمل عليها مدخل الأصول فيما يلي:

الأصول: (الجرثومة - الأرومة - المنصب - المَحْدَد - العَضْو - العِصُّ - النَّجَار - الضَّنْضِيُّ - الغلصمة - العَدَّة - المَقْد - السُّنْخ - الجِم - القَصَوة - العَجَب - الرَّمَكِي).

وتجلى أهمية هذه الطريقة - على الرغم من أنها لا تستقل بذاتها - في أن مناهج التعريف عامة تظل متوقفة عليها لتحديد العلاقات التي تجمع بين مفردات الحقل الواحد، والعناصر المكونة لكل مدخل من المداخل المعجمية، لأن جوهر التعريف في هذا الصدد هو تحديد السمات المتشابهة والمتباينة لكلمات الحقل، كما تساهم في كشف الفجوات المعجمية في الحقول المفرداتية المعينة².

2- التعريف الظاهري: هو نوع من الطرق المساعدة في التعريف المعجمي يعتمد

على ذكر النموذج المماثل للكلمة المدخل من مظاهر وأشياء في الواقع الملموس، والتي تماثل أو تقارب المدخل لونا أو شكلا أو حجما أو هيئة³، ومن أمثلته في المعجمات القديمة، تعريف لسان العرب "الطُّي" بأنه "لذوات الحافر والسَّبَّاع كالثدي للمرأة، والضَّرْعُ غيرها"⁴.

أما في المعجمات الحديثة فإليك الأمثلة التالية:

* سود: صار لونه كلون الفحم⁵.

* الشَّرْق: جهة شروق الشمس⁶.

* أزرقّ: صار أزرق، وهو لون السماء الصافية⁷.

¹ فقه اللغة، لأبي منصور الثعالبي، ص141.

² ينظر: تقنيات التعريف في المعاجم العربية، د حلام الجبلاي، ص156-157.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص115.

⁴ لسان العرب، لابن منظور، مادة (طبي).

⁵ المعجم العربي الأساسي، (م ع ت ث ع)، ص651.

⁶ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة (شرق).

⁷ لاروس المعجم العربي الحديث، خليل الجر، ص70.

* أخضر: ما كان في لون الحشائش الغضة¹.

وهذه الطريقة يلجأ إليها المعجمي أثناء عجزه عن تعريف الكلمات بالطرق الأساسية، خاصة تلك الكلمات السهلة، أو التي تدل على أشياء مادية معروفة، وتساعد هذه الطريقة على إيضاح المعنى، حيث يجعل المعنى يتجسد في الذهن على شكل صورة واقعية، ومع ذلك فإن استخدامه يواجه عدة مشكلات دلالية أهمها:

- ليس من المؤكد أن يكون القارئ عارفاً بالشبيه دائماً، وبخاصة في الأشياء الغريبة وذات الأجناس العليا ونحوها مما يصعب وجود شبيهه.
- نادراً ما يكون الشيء مشابهاً للآخر مشابهة تامة، بل هناك تفاوت بين المتشابهات، فالحمرة ليست دائماً هي لون الدم، لأن لونه يتدرج من الأحمر الداكن إلى الفاتح القرمزي.
- يندر وجود المماثل القار. وهذا ما يجعل التعريف بالشبيه من باب التعريف بالجنس القريب، الصفة الغالبة، ونادراً ما تحافظ الأشياء على صفاتها وبخاصة المادية منها، إلا ما خضع منها للقياس كالوزن أو الحجم أو الطول².

3- التعريف بالشاهد أو المثال:

في البداية لا بد أن نبين الفرق بين الأمثلة السياقية والشواهد أو الأمثلة التوضيحية؛ فالأمثلة السياقية في المعجم (Exemples Contextuels) تدرج في التعريف حرة، غير مقيدة بقائل، سواء أكانت صياغتها قبلية أم بعدية، أما الشواهد اللسانية (Citations) فأكثر ما تكون مصوغة صياغة قبلية، وذات مرجعية تعود إلى قائل أو مدونة ما. وتدرج الشواهد في المعجم من باب تأكيد أو تحديد الدلالة، ولم يخرج المعجميون العرب عن هذين الغرضين؛ حيث استخدموا الشواهد: إما لإعطاء الدليل على أن اللفظ موضوع البحث مستعمل في لغة العرب، وليس من وضع المعجمي، ومثال ذلك: ما ورد في مختار الصحاح مادة (ك ذ ب):

¹ المعجم العربي الأساسي، (م ع ت ث ع)، مادة (خضر).

² تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، د حلام الجيلالي، ص 115.

"...وقوله تعالى "كذاباً"، أحد مصادر فعل -بالتشديد- ويجيء أيضا على التفعيل، كالتكليم، وعلى التفعلة، كالتوصية، وعلى المفعّل، كقوله تعالى: ﴿وَمُرِّتُمْ كَلَّي مَرَّقٍ﴾¹ [سورة سبأ، الآية 7].

ولما لإعطاء الدليل على معنى اللفظ موضوع البحث أو على أحد معانيه، لأن معنى اللفظ - كما هو معلوم - قد يتغير بحسب السياق الذي يرد فيه². ومثال ذلك: ما ورد في المعجم السابق مادة (كدح):

"الكدح: العمل، السعي، والكد، والكسب، وهو الخدش أيضا، وباب الكل القطع، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [سورة الانشقاق الآية 6]، أي ساع.³

وبالتالي فإن الاستشهاد يحمل جانب التوثيق؛ إذ يقدم الدليل على صحة التعريف الذي هو مجرد تفسير اجتهادي يدعيه المعجمي⁴، في حين تدرج السياقات اللغوية لتحديد الدلالات المختلفة للمداخل والتراكيب النحوية في بعض الحالات. وكثيرا ما يعمد المعجمي إلى تأليف السياقات أنيا، أو يضعها لتناسب الدلالة المقصودة أو التركيب النحوي، أو القاعدة البلاغية أثناء تعريف المدخل⁵، أو بتعبير آخر يضع الكلمة المشروحة في سياقات مختلفة وتمييز معانيها المتعددة، مع مراعاة النماذج النحوية من خلال هذه السياقات، وتبيين سلوك الكلمة اللغوي صوتياً وصرفياً ونحوياً، وأسلوبياً⁶. ومثال ذلك، في المادة السابقة:

"...وبوجهه كدوح، أي خدوش.

وهو يكدح لعياله، ويكتدح، أي يكتسب لهم"⁷.

¹ المختار من صحاح العربية، للمحمد محي الدين عبد المجيد، ومحمد عبد اللطيف السبكي، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، (د ط) (د س)، مادة (كدح).

² ينظر: معجم الاستشهادات، د. علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2001، بيروت، ص19-20.

³ المختار من صحاح العربية، لمحمد محي الدين عبد المجيد، ومحمد عبد اللطيف السبكي، مادة (كدح).

⁴ ينظر: صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص 145.

⁵ ينظر: تقنيات التعريف، د حلام الجيلالي، ص188.

⁶ علم اللغة وصناعة المعجم، د علي القاسمي، ص 140.

⁷ المختار من صحاح العربية، للمحمد محي الدين عبد المجيد، ومحمد عبد اللطيف السبكي، مادة (كدح).

وتختلف المعجمات في إيراد الأمثلة السياقية أو التوضيحية، فقد تظهر في صدر التعريف متبوعة بالشرح، وقد يرد الشرح متبوعاً بسياق أو أكثر، على خلاف الشاهد أو المثال التوضيحي الذي يظهر غالباً بعد تحديد الدلالة¹؛ فهو يحمل قيمة توضيحية لشرح المعنى²، لذلك تعتمد طريقة التعريف بالسياق التي بينها سابقاً.

وقد لعب الاستشهاد دوراً كبيراً في المعجمات العربية قديماً وحديثاً، ويعد وسيلة من وسائل التعريف المساعدة الأكثر استعمالاً في المعجمات العربية، ولكن بنسب متفاوتة، مع تنوع في مصادرها، على النحو التالي.

⁰ **الشاهد القرآني**: لم تلتفت المعجمات اللغوية إلى الشاهد القرآني، إلا في مرحلة تالية بعد الاستشهاد بالشعر الفصيح، ذلك أن هم المعجميين في البداية كان تفسير غريب القرآن بالشعر، وكلام العرب، وليس العكس.

ولما انتقل همهم إلى شرح غريب اللغة من شعر ونثر، اعتمد الشاهد القرآني، في ذلك، لأنه يعد أوثق وأصح الشواهد على الإطلاق.

ومن أمثلة الاستشهاد بالقرآن الكريم، نذكر ما ورد في المحكم:

* وكل غض خضر، وفي التنزيل: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا﴾ [الأنعام، 99].

* وأرض مخضرة، على مثال مبقلة: ذات خضرة، وقرئ: ﴿فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مَخْضُورَةً﴾

[الحج، 63]³.

* وما ورد في المعجم الوسيط: "السَّجْنُ: المحبس... وفي التنزيل العزيز ﴿رَبِّ السَّجْنِ

أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: 33]. وقرئ ﴿السَّجْنُ﴾"⁴.

⁰ **الشاهد النبوي**، لقد اعتمده القدماء في معجماتهم في مواضع قليلة تخص ميدان التراكيب والبلاغة، مع العلم أن الأحاديث الصحيحة في فصاحتها اللفظية لا تقل عن مستوى بيانها البلاغي ولا تنزل في شيء عن مستوى الشواهد الشعرية... وعليه فإن

¹ ينظر: تقنيات التعريف، د حلام الجيلالي، ص 188.

² الدلالة في المعجم العربي المعاصر، د عمرو مذكور، ص 141.

³ المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، مادة (خضر).

⁴ المعجم الوسيط، (م ل ع ق)، مادة (سجن).

الاستشهاد بالأحاديث التي صحت روايتها لفظاً ومعنى عن النبي (ص) جديرة بأن تكون شواهد لغوية متميزة، لا يفوقها أي سياق لغوي عربي آخر، ويصبح عزوف جل المعجمات العربية عن استعمال هذا الشاهد لا مبرر له¹.

ومن أمثلة الاستشهاد بالحديث الشريف، ما ورد في المحكم:

* وقول النبي -صلى الله عليه وسلم: "إياكم وخضراء الدمن".

* وفي الحديث: إن الدنيا حلوة خضرة فمن أخذها بحقها يورك له فيها².

* وما ورد في المعجم الوسيط: يقول رسول الله: إني قد وأيت على نفسي أن أذكر من

ذكرني³.

أما الشاهد من كلام العرب، فعلى نوعين:

° الشاهد النثري: ويتنوع بين المثل السائر والحكمة، وأقوال العلماء، وفصحاء العرب،

ومن أمثله في المعجمات العربية:

* ورد في المعجم الوسيط: "وفي المثل: "على أهلها جنت براقش"، و"في المثل:

"أسمع جعجة ولا أرى طحيناً"، و"في المثل: "ما مسيء من أعتب"⁴.

* وفي المعجم الوسيط -أيضاً- "...وفي أمثال المولدين "شوى في الحريق سمكة"

يضرب في التدليس وانتهاز الفرص⁵.

° الشاهد الشعري: هو أكثر أنواع الشواهد احتفاءً من طرف المعجميين، وذلك سيرا

على نهج ابن عباس -رضي الله عنهما- في تفسيره غريب القرآن، وهي البذرة الأولى للعمل

المعجمي العربي.

ومن أمثلة الشواهد الشعرية في المعجمات العربية، نذكر:

* ورد في الصحاح: "الدعسُ: مختبز القوم في البادية، وحيث توضع الملة ويشوى

اللحم، وهو مفتعل من الدَّهس، وهو الحشو، قال أبو ذؤيب:

¹ المعجمية العربية، ابن حويلي الاخضر مبيدي، ص200.

² المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيدة، مادة (خضر).

³ المعجم الوسيط، (م ل ع ق)، مادة (وأى).

⁴ المرجع نفسه، المواد (برقش) (جعجع)، (أعتب).

⁵ المرجع نفسه، مادة (سمك).

وَمَدَّعَسٍ فِيهِ الْأَنْبِيضُ اخْتَفِيَتْهُ بَجَرْدَاءِ يَنْتَابُ الثَّمِيلَ حَمَارَهَا¹.

* وودج شخيب: قطع فانشخب دمه؛ قال الأخطل:

جَادَ الْقَلَالُ لَهُ بَذَاتٌ صُبَابَةٌ حَمْرَاءُ مِثْلَ شَخِيْبَةِ الْأَوْدَاجِ².

ومن استخدام الأمثلة التوضيحية المصنوعة: ما يضعه المعجمي بنفسه، وقد سمعه أو تعود سماعه في الاستعمال اليومي، أو قاسه على الأمثلة المستعملة، قيساً صحيحاً، وغرضه في العادة هو توضيح المعنى وليس الاستشهاد عليه. ومن أمثله:

* ترك: يقال ترك الميت مالاً، تركه يفعل كذا، جعله يفعل³.

وقد حدد العلماء شروطاً للشواهد والأمثلة التوضيحية أهمها:

° الاعتماد على الاقتباسات الحية، والاستخدامات الحقيقية⁴.

° قدرة المثال على الكشف عن المعنى الأساسي، وبعض الملامح الدلالية⁵.

° ملاءمته لغرض المعجم ومنهجه، كأن يكون تاريخياً، أو وصفيًا... الخ.

° الإيجاز والاختصار المفيد، وغير المخل بالشاهد، أو المثال.

4- **التعريف الإشاري:** ونقصد به استعمال أشياء ملموسة لتوضيح المعنى، وذلك عن طريق الرسم أو التصوير أو التجسيم، أو التمثيل البياني، ويلجأ المعجمي إلى هذه الطريقة، خاصة إذا تعلق الأمر بتعريف المداخل الحسية، كأعضاء الجسم، والحيوانات، والآلات والأجهزة، والنباتات⁶، والألبسة، والحيوانات... الخ.

وتكثر هذه الطريقة في معجمات المصطلحات العلمية، والفنية، والموسوعات، وفي المعجمات التعليمية، كمعجمات الأطفال، وغيرها، أما المعجمات اللغوية العامة، فنقتصر عادة على الصور الفوتوغرافية والرسومات، ومن أمثلة ذلك:

¹ الصحاح، للجوهري، ج3، مادة (دعس).

² المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، مادة (شخب).

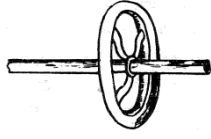
³ المعجم الوسيط، (م ل ع ق)، مادة (ترك).

⁴ صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص 144.

⁵ المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

⁶ المعجم العربي، بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، د رياض زكي قاسم، ص 256.

المحور: العود من حديد أو من غيره تدور عليه البكرة.



وفي الهندسة: الخط المستقيم الواصل بين قطبي الكرة، ومنه محور الأرض¹.



وكي تؤدي الصورة وظيفتها في التعريف، لابد أن تتوفر فيها الشروط التالية:

° المكان المناسب للرسم أمام المدخل المعجمي.

° الوضوح والدقة².

° اقتران الرسم أو الصورة بسياقة الحقيقي في الواقع.

° استخدام الألوان الطبيعية. كي لا تلتبس الأشياء بغيرها، ففي المثال التالي:

الحوذان: نبات عشبي من ذوات الفلقتين³، لا يمكن تمييز الزهرة دون ألوانها.



° استعمال الحجم المناسب للصورة.

° توضيح حدود الشيء المقصود في سياقه، مثل، وضع دائرة حوله بلون معين.

5-التعريف الوظيفي: تكون هذه الطريقة بالنسبة للكلمات التي لا تشير إلى شيء

خارجي، وهي كلمات ذات وظيفة لغوية، حيث يعتمد المعجم في شرحها على إبراز

استخدامها ووظائفها النحوية محددًا معانيها، ولكن بصورة مختصرة عما يفعله النحاة⁴. ومن

ذلك: الأدوات وتشمل أدوات الشرط، والاستفهام، والنداء، والعطف، والتوكيد، والنفي،

¹ المعجم الوسيط، (م ل ع ق)، مادة (حور).

² ينظر: تقنيات التعريف، د حلام الجيلالي، ص 218.

³ المعجم الوسيط، (م ل ع ق)، مادة (حاج).

⁴ صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص 154.

والنصب، والجزم، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي... الخ¹، ومثال ذلك ما ورد في المعجم الوسيط:

* **ذو**: كلمة يتوصل بها إلى الوصف بالأجناس ملازمة للإضافة إلى الاسم الظاهر... وتأتي أحيانا بمعنى الموصول، وذلك في لغة طيء، كقوله:

(وبئري ذو حفرت وذو طويت)².

* **على**: حرف جر، بمعنى فوق³.

6- التعريف بكلمة معروف: وهي طريقة يلجأ إليها المعجمي حين يعتقد أن المدخل

معهود ومألوف عند الناس، كأن يقول: الأسد: حيوان، معروف. أو الجمل: معروف... الخ. وهي طريقة سائدة عند المعجميين القدماء، ولكنها ليست تعريفا بل طريقة يتقاضي بها المعجمي تعريف الكلمات السهلة المألوفة، إما لعجزه عن تعريفها، ولما لا اعتقاده بأنها ليست بحاجة إلى تعريف، ومثال ذلك:

* في لسان العرب: "الكيس: من الأوعية: وعاء معروف يكون للدرهم والدنانير والدر والياقوت"⁴.

* وفي اللسان والقاموس المحيط: "البهت: حجر معروف"⁵.

وقد انتقد المحدثون هذه الطريقة بشدة، لأن ما يكون معروفا عند شخص قد لا يكون كذلك عند آخر، ومع ذلك نجدهم يستخدمونها في بعض الأحيان⁶. ومن ذلك:

* تعريف الوسيط (للسيف) بأنه "نوع من الأسلحة معروف"⁷.

¹ ينظر: تقنيات التعريف، د حلام الجليلي، ص 219.

² المعجم الوسيط، (م ل ع ق)، مادة (ذو).

³ المرجع نفسه، مادة (على).

⁴ لسان العرب: ابن منظور، مادة (كيس).

⁵ المصدر نفسه، مادة (بهت)، والقاموس المحيط، للفيروز أبادين مادة (بهت).

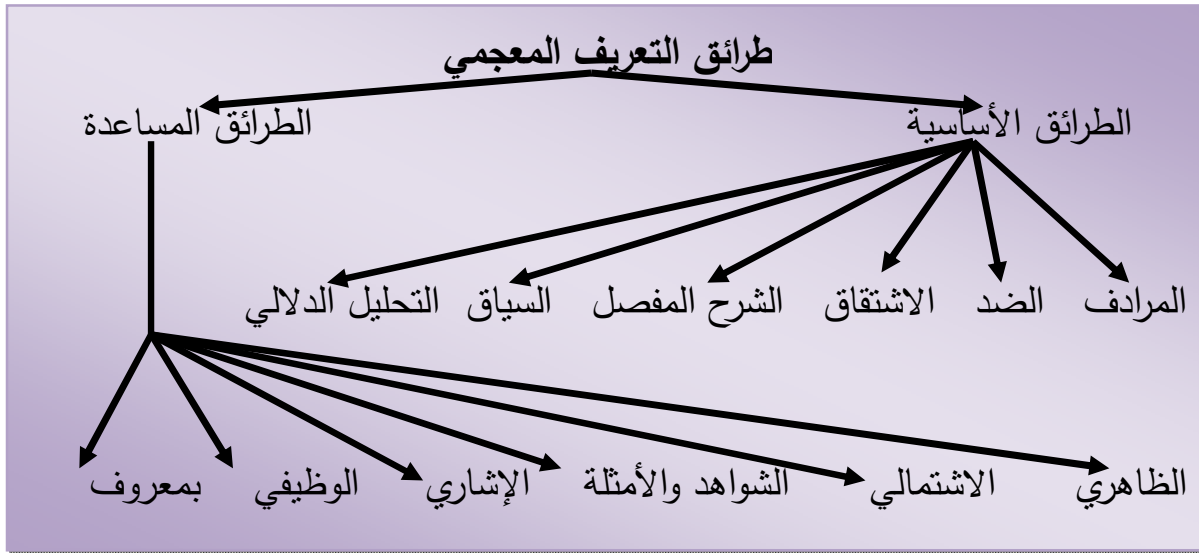
⁶ ينظر: الدلالة في المعجم العربي المعاصر، د عمرو مذكور، ص 43.

⁷ المعجم الوسيط، (م ل ع ق)، مادة (سيف).

* تعريف الوجيز لـ (أكسيد الكالسيوم) بقوله "هو الجيز المعروف"¹.

7- **التعريف بالإحالة:** وهو أن يحال القارئ على دلالة مدخل آخر ليجد التعريف المطابق أو المتضمن لتعريف الكلمة المطلوبة، ومثال ذلك:
* ماروت: (أنظر: هاروت)².

وتكمن أهمية هذه الطريقة في الاختصار والاقتصاد في التعاريف وتجنب التكرار، للتقليل من حجم المعجم، غير أنه يجب الاحتراز كي لا نقع في الدور.
ويمكن إجمال طرائق التعريف في المخطط التالي:



ونشير هنا إلى أن طرائق التعريف، نادرا ما ترد منفردة، إذ غالبا ما نجد لكل مدخل أكثر من طريقة للتعريف، وتبدو ذلك جليا في المعجمات اللغوية الأحادية اللسان³، وهذا الأمر يطرح منذ القديم عدة إشكالات في التعريف.

¹ المعجم الوجيز، (م ل ع ق)، مادة (كسد).

² معجم اللغة العربية الأساسي، م ع ت ث ع، ص 1163.

³ ينظر: تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، د حلام الجيلالي، ص 45.

III - مشكلات التعريف المعجمي:

ترجع إشكالات التعريف في المعجمات العربية -بالدرجة الأولى- إلى صعوبة حد الوحدات المعجمية، فرغم المجهودات التي قام بها المحدثون لضبط ظاهرة التعريف إلا أنهم لم يتوصلوا إلى طريقة خاصة في حد الوحدات اللغوية، لأن التعريف ليست له قاعدة مطردة أو ملزمة، وليس هناك وصفة للتعريف الجيد¹.

وربما يعود ذلك، إلى تباين المعرفات، من الألفاظ المحسوسة إلى الألفاظ المجردة أو الألفاظ البنائية أو علاقات أو نسبة بين أشياء²، وتفاوت الكلمة في سهولتها للتعريف، أو صعوبتها؛ فمثلا يصعب على المعجمي تعريف الكلمات المألوفة، والكلمات الدالة على التصورات التجريدية مثل "الحب" و"الكره"، والحرية... الخ.

كما ثبت صعوبة تعريف كثير من التصورات الحسية مثل منضدة، فنجان³، والكلمات ذات الحمولة الدلالية (ظلال المعنى).

وبالتالي يعتمد اختيار نوع التعريف وصياغته على مهارة المعجمي وخبرته، وهو الذي يحاول تكييف أنواعه مع هذه المشكلات، مما جعل بعض اللغويين يصرحون بأن الصناعة المعجمية لم تصبح علما بعد، وربما لن تصبح علما أبدا؛ فهي في نظر هؤلاء فن معقد دقيق، بالغ الصعوبة أحيانا، يتطلب تحليلا ذاتيا، وقرارات اعتباطية، واستنتاجات حدسية، وتتفاقم هذه الصعوبات -على حد تعبير الدكتور علي القاسمي⁴- في لغة عريقة كاللغة العربية التي تبلغ من العمر أكثر من ألفي سنة، وتستعمل في فضاء جغرافي يمتد من العراق شرقا إلى المغرب غربا.

¹ ينظر: المعجم العربي وقضايا التعريف، عبد العزيز المطاد، المعجم العربي العصري، ص 117-118.

² تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، د حلام الجبالي، ص 45-46.

³ ينظر: صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، ص 122.

⁴ ينظر: إشكالية الدلالة في المعجم العربي، د علي القاسمي، مجلة اللسان العربي، ص 7.

الباب الرابع: تطور الدلالة المعجمية
وعلاقتها بأنظمة اللغة

الفصل الأول: تطور الدلالة المعجمية عند العرب
الفصل الثاني: علاقة الدلالة المعجمية بالأنظمة اللغوية

الفصل الأول
تطور الدلالة المعجمية عند العرب

I- مفهوم تطور الدلالة المعجمية:

قلنا سابقا إن الدلالة المعجمية تتلخص في العلاقة بين الدال والمدلول في العلامة اللغوية، كما ذكرنا أن من أهم قضايا العلاقة بين الدال والمدلول، قضية التطور الدلالي، ويسمى -أيضا- **تغير المعنى**، ونقصد به "ربط الفكرة بصيغة جديدة، أو ربط الصيغة بفكرة جديدة"¹. أي: إن التغير قد يصيب واحدا من أبعاد العلامة اللغوية، اللفظ أو المعنى، فمادام هذا الأخير -المعنى- هو تلك العلاقة المتبادلة بين الدال والمدلول، فإن التغير فيه يحدث كلما وقع أي تغير على مستوى هذه العلاقة².

والتطور الدلالي يصيب المفردات أو الكلمات بصفة خاصة، يقول **فندرس**: "المفردات... لا تستقر على حال لأنها تتبع الظروف"³، وبالتالي حينما نعالج قضية تطور الدلالة المعجمية، فإننا نربطها بالألفاظ المفردة "التي ترتبط بالمعاني المتغيرة وتعبر عنها"⁴. فقد وجد العلماء أن هناك ميلا طبيعيا لمفردات اللغة نحو النمو والتكاثر⁵، فاللغة توجد ألفاظا جديدة لمدلولات قديمة، كما أنها قد تستبقي الألفاظ القديمة، وتخلع عليها من المعاني الطارئة الجديدة⁶؛ لأن التطور الدلالي في المعجم، لا يقتصر على تغير المعنى فحسب، بل قد يصيب اللفظ أيضا؛ "فاللفظ قد يطراً عليه لأسباب مختلفة، ما يعدل من بنيته أو يغيرها، وينجر عن ذلك، بالضرورة تغيير في الصورة الصوتية، أو الطريقة التي يؤدي بها"⁷، وقد توجد ألفاظا جديدة لتعبر عن دلالات جديدة أيضا، كما في حالة الاقتراض والاشتقاق وغير ذلك من سبل الوضع.

¹ مناهج البحث في اللغة، د تمام حسان، ص 275.

² ينظر: دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص 177.

³ اللغة، فندريس، تر محمد عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د ط)، ص 246.

⁴ علم الدلالة، د أحمد مختار عمر، ص 236.

⁵ جدل اللفظ والمعنى، د مهدي أسعد عرعار، دار وائل للنشر، ط 1، 2002م، عمان، ص 140.

⁶ ينظر: دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص 177.

⁷ الدليل النظري في علم الدلالة، د نوارى سعودي، ص 102.

ويشبهه بعض اللغويين تطور الدلالة المعجمية "بالشجرة تنبت فروعاً جديدة، وهذه الفروع بدورها تنبت فروعاً أصغر، الفروع الجديدة قد تخفي القديمة، وتقضي عليها، ولكن لا يحدث ذلك دائماً، وهناك كثير من المعاني السابقة ازدهرت وانتشرت لقرون، على الرغم من نمو المعاني الجديدة اللاحقة"¹، فمثلاً كلمة (جذر) في اللغة العربية، قد تطورت دلالتها وتفرعت إلى معانٍ كثيرة منها الجذر في الرياضيات، والجذر في علم النبات، والجذر في علم الصرف، إلا أنها مازالت تحتفظ بمعناها اللغوي القديم، وهو الأصل.

وهذا النوع من التغيير بطيء غير أنه حتمي، ولعل الأجيال المتعاقبة كانت تحدث التطور ويحصل في لغاتها، ولكنها لا تقطن إليه، وإن الناس لا يشعرون وهم يتكلمون لغة معينة أنها تختلف عن اللغة نفسها في جيل عفى عليه الزمان²، كما أن نسبة حدوثه تختلف من فترة إلى أخرى باختلاف الظروف التي تفرض هذا التطور في جماعة لغوية معينة، وذلك على سبيل الكفاية الذاتية للغة، ومن باب مواجهة متغيرات حياة هذه الجماعة³.

فما حدث من مظاهر التطور الدلالي في العصر الإسلامي، لا يكاد يقارن في كثافته بما حدث قبله، كما أن ما حدث في عصر النهضة العلمية الحديثة، لا يكاد يقاس بما حدث في العهد السابق له.

وهذا الكلام يجعلنا نقول "إن تغيير المعنى هو المجال الأساسي الذي يشكل هيكل الدراسة الدلالية التاريخية"⁴؛ إذ لا يمكننا دراسة التطور الدلالي لأي لغة من اللغات بعيداً عن المنهج التاريخي، لأن دراسة التطور الدلالي تستلزم معرفة كاملة بالسير الدلالية للمفردة المدروسة، ليتسنى لنا معرفة الدلالة الأصلية لها، والحكم على دلالتها الجديدة، واكتشاف السبب الذي دعا إلى تغييرها الدلالي⁵.

¹ علم الدلالة، د: احمد مختار عمر، علم الكتب، ط5، 236.

² التطور اللغوي التاريخي، د إبراهيم السمراي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 1983، بيروت، لبنان، ص27.

³ ينظر: دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص177.

⁴ علم الدلالة التاريخي، د حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، (د ط) ص 113.

⁵ علم اللغة المعاصر، أ د يحيى عباينة، ود أمّنة الزعبي، ص102

وقد لقي هذا الموضوع عناية كبيرة من المفكرين واللغويين، حيث حاولوا منذ أرسطو أن يخضعوا تغيرات المعنى لشيء من التنظيم والتقييد، غير أنهم حصروا جهودهم لقرون طويلة في تصنيف "المجازات"، أو ما يعرف بأنماط انتقال المعاني من مجال إلى آخر، لأسباب جمالية أو أسلوبية¹، لذلك لم تكتسب تلك الدراسات صفتها العلمية الأصلية إلا في أواخر القرن التاسع عشر²، ففي هذا القرن حاول العلماء الأوروبيون تقييد التغيرات التي تحدث للمعنى وتصنيفها على أسس منطقية³، وكان من أهم ما شغلهم وصور هذا التغير، وأسباب حدوثه، والعوامل التي تتدخل في حياة الألفاظ أو موتها⁴.

أما عند العرب، فقد تميزت دراسة هذه الظاهرة اللغوية بمجموعة من الخصائص يمكن تفصيلها في العنصر الموالي.

II - الدلالة المعجمية عند العرب بين الثبات والتطور:

إن الخصوصيات التي ارتبطت بها نشأة الدراسات اللغوية عند العرب عموماً والدراسات المعجمية خصوصاً، قد أثرت على موقفهم من بعض الظواهر اللغوية في اللغة العربية، ومن ذلك ظاهرة التطور اللغوي. وقد وجدنا اللغة العربية الفصيحة يتجاذبها تياران، هما:

1- تيار الثبات: ويمكن أن نطلق عليه "القوة الجاذبة المركزية"، وهو متعلق بالمفردات العامة (الموروثة)، ونرى هنا أن هذا التيار أو المسار يمثل ثبوتاً نسبياً⁵؛ فنسبة معينة من كلمات اللغة ما زالت تستعمل، ولنفس المعاني التي كانت تستعمل فيها في العصر الجاهلي أو إن تطورها يكون إلى ما هو مبني على المعنى الأول متفرع عنه⁶.

¹ ينظر: دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص 189.

² ينظر: التطور اللغوي التاريخي، د إبراهيم السمراي، ص 47.

³ علم الدلالة، د أحمد مختار عمر، ص 235.

⁴ المرجع نفسه، ص 235-236.

⁵ عناصر تحقيق الدلالة في العربية، (دراسة لسانية)، د صائل رشدي شديد، الأهلية للنشر والتوزيع، ط 1، 2004، عمان، الأردن. 22.

⁶ ينظر: المعنى اللغوي، محمد حسن حسن جبل. ص 189-190..

وقد تعامل العرب في بداية دراستهم مع المفردات على أنها ثابتة لا تتغير، بل إن الصناعة المعجمية العربية في الأصل قد نشأت لحماية ألفاظ اللغة من ظاهرة التغير على الصعيدين اللفظي والدلالي، وهذا ما ذهب إليه ابن خلدون حين عد الانحراف اللغوي واستعمال اللفظ في غير ما وضعته العرب له، أحد الأسباب التي جعلت الخليل يصنف كتاب العين¹.

إن الأخذ بهذا التوجه أدى إلى رفض علماء العربية وجماعها، كثيرا من الألفاظ الأعجمية، والتي دخلت على العربية، من خلال انفتاح العرب على الأمم الأخرى²، كما رفضوا الأخذ عن بعض اللهجات العربية، وعن المولدين، واعتبروا كل ما يصدر منهم مخالفا للغة المعيارية خطأ أو لحنا، كما لاحظنا سابقا.

وهؤلاء الذين اتخذوا هذا المنهج في دلالة مفردات اللغة العربية، هم الذين انطلقوا من اقتران العربية بالمقدس، والتراث المتصل على مر الزمان، وهم الذين حددوا لنا عصور الاحتجاج، للمحافظة على اللغة العربية، لغة القرآن الكريم؛ وهي بالنسبة لهم لغة جاهزة معدة ورثوها، أو انحدرت إليهم عن أجدادهم، وهي عامل مشترك يوحد بينهم جميعا، فلم تترك مهبا لكل تطور أو تغير³، وهي بذلك "أشبه ما تكون بالتحفة الأثرية التي يحرص عليها ويحتفظ بها؛ لأنها عرق نفيس شأنها شأن سائر الأعراق النفيسة والعاديات العتيقة"⁴.

ويعتمد ثبات المعاني المعجمية لكلمات العربية على مجموعة من الركائز:

أولها: عروبة القرآن وتعبد المسلمين بقراءته عربيا⁵، وحفظه، وتفسيره، وقيام معظم الدراسات العربية على أساس الحفاظ عليه لفظا ومعنى.

¹ مقدمة ابن خلدون، دار العلم للجميع بيروت، (د ط)، ص454. وعلم الدلالة عند العرب، عليان بن محمد الحازمي، مجلة جامعة أم القرى، لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج15، ع27، جمادى الثانية، 1424، ص714.

² ينظر: عناصر تحقيق الدلالة في العربية، د صائل رشدي شديد، 24.

³ طرق تنمية الألفاظ في اللغة، د إبراهيم أنيس، محاضرات ألقاها بمعهد البحوث والدراسات الأدبية واللغوية، (1966-1967) مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة. ص12.

⁴ التطور اللغوي التاريخي، د إبراهيم السمرائي، ص44.

⁵ المعنى اللغوي، محمد حسن حسن جبل، ص190.

ثانيها: ثبات حياة بعض مفردات المعجم العربي منذ وجد، في الشعر الجاهلي، وما جاء بعده من النتاج اللغوي العربي، وأعني بحياتها بقاءها في مجال الاستعمال والتداول الغزير. وقد تكفل بهذا -مع القرآن الكريم والحديث الشريف- مآثور الشعر، والخطب، والمؤلفات، وكل ما صيغ بالعربية الفصحى، ثم ما يخدم ذلك كله من دراسات¹.

ثالثها: الخصائص الصوتية والاشتقاقية للغة العربية، التي تضمن لبعض المفردات ثبات المعاني المحورية (أو العامة) للجذور، وهذه المعاني مأخوذة من استعمالات مفردات الجذور ومن الروابط الاشتقاقية بينها -حيث ترتبط الاستعمالات المتفرعة من كل جذر بمعناه المحوري (الشامل لكل مفرداته) فيحيي بعضها بعضاً².

وقد تنبه إلى ذلك ابن دريد في كتابه "الاشتقاق" الذي فسر فيه أسماء الأحياء والعمائر، وكثيراً من الأسماء العربية، واجتهد في إرجاعها إلى أصولها الوضعية³. كما فعل ذلك ابن فارس، في معجمه "المقاييس"، وأشار إلى ذلك -أيضاً- من القدماء، ابن جني في حديثه عن الاشتقاق الأكبر، وكذلك فعل الشدياق من المحدثين.

ومن خلال ما سبق ذكره يتبين لنا أن معظم العرب الأوائل نظروا إلى الدلالة المعجمية لمفردات اللغة الفصيحة العامة على أنها ثابتة زمنياً، وموحدة عند أهل اللغة التي يتناولها المعجم. وقد يتطور معنى مفردة لظروف ثقافية أو حضارية، ولكنه في نظرهم يظل تطوراً للمعنى الأصل ومتولداً عنه⁴، لذلك فإن معظم كتب اللغة ومعجماتها، "لا تشير إلى اللفظة المفردة وطرائق استعمالها عبر العصور، وذلك أن أصحابها مقلدون في بحثهم اللغوي، للفكرة الأولى التي قيدت الفصاحة والبلاغة بفترة معينة لا تتعدها إلى غيرها⁵.

كما أهمل المعجميون الأوائل ما أحدثه المولدون من ألفاظ، وخصص له بعضهم كتباً خاصة⁶، وخصص البعض الآخر كتباً للمفردات التي انحرفت في دلالتها عن أصل

¹ ينظر: المرجع السابق، ص 191.

² ينظر: المعنى اللغوي، محمد حسن حسن جبل، ص 192.

³ تطور الدلالة المعجمية بين العامي والفصيح، د عبد الله الجبوري، ص 21.

⁴ ينظر: المعنى اللغوي، محمد حسن حسن جبل، ص 30.

⁵ التطور اللغوي التاريخي، د إبراهيم السمراي، ص 35.

⁶ ينظر: بحوث في المعجمية العربية، المجمع العلمي العراقي. ص 212.

الاستعمال، لأنها بالنسبة لهم، تدخل في باب اللحن والخطأ أو اللهجة... إلخ¹، وعمدوا في كثير من مصنفاتهم اللغوية إلى "إعادة الخارجين على الفصحى إلى حظيرتها"². والناظر في عناوين هذه المصنفات أمثال: "درة الغواص في أوهام الخواص" لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، و"إصلاح المنطق لابن السكيت، و"تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي، و"لحن العوام للزبيدي، وغيرها، يدرك جيداً هذا التوجه المعياري في دراسة الدلالة المعجمية، وبالتالي إنكارهم ما طرأ على العربية من تطور.

ومن أمثلة ذلك: إنكارهم قول بعضهم: "شفر العين الجفن الذي ينبت عليه الهدب. قال ابن قتيبة: والعامة تجعل أشفار العين الشعر وهو غلط، وإنما الأشفار حروف العين التي ينبت عليها الشعر والشعر الهدب"³.

وكذلك إنكارهم قول بعضهم عن تصدق: سأل، يقول الفيومي: "ومما تضعه العامة في غير موضعه قولهم: هو يتصدق، إذا سأل، وذلك غلط، وإنما المتصدق المعطي"⁴.

وقد تشدد بعض المتوجهين إلى رفض التطور الدلالي، ورفضوا حتى التطور الذي حدث في عصور الاحتجاج، ومن هؤلاء ابن قتيبة الذي استنكر (القافلة) بمعنى الرفقة في السفر ذاهبة كانت أو راجعة، والصواب عنده أن معناها الرجعة من السفر، ويورد قوله: فيقال "قفلت فهي قافلة، وقفل الجند من مبعثهم أي: رجعوا، ولا يقال لمن خرج إلى مكة من العراق قافلة حتى يصدر"⁵.

كما أنكروا على بعض الناس جعلهم الظل والفيء بمعنى واحد، والفرق بينهما -كما يقول ابن قتيبة- أن الظل يكون غدوة وعشية، ومن أول النهار إلى آخره، ومعناه الستر... والفيء لا يكون إلا بعد الزوال..."⁶.

¹ ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي، أ، د، محمد عبد العزيز عبد الدايم، ص 274.

² جدل اللفظ والمعنى، د مهدي أسعد عرار، ص 163.

³ ينظر: أدب الكاتب، ابن قتيبة، تح علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، ط3، 2003، ص 23. وقاموس اللغة، كتاب المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، نوبليس، (د ط)، (د س)، ج3، ص 431-432.

⁴ المصدر نفسه، ص 27.

⁵ المصدر نفسه، ص 26.

⁶ المصدر نفسه، ص 28.

بالإضافة إلى ذلك، رفض أغلب أصحاب هذا التيار الاقتراض اللغوي من اللغات الأعجمية ونذكر -من اللغويين القدماء- أبا عبيدة معمر من المثني، وأحمد بن فارس، وغيرهما، وقد اتبعوا في ذلك مذهب بعض الفقهاء والمفسرين أمثال: الشافعي وابن جرير الطبري¹... وغيرهم.

وقد استمر الموقف الرفض للتطور اللغوي عامة والدلالي خاصة، إلى ما بعد عصور الاحتجاج، كما ذهب نفر من أصحاب المعجم الحديث هذا المذهب، فاعتبروا كل جديد مولد غير فصيح، وإن اقتضاه عصرنا، وجرى عليه الاستعمال، وشاع وقيد في النصوص والوثائق²، وقد كتبوا في هذا الموضوع عدة مؤلفات: نذكر منها: "قل ولا تقل" لمصطفى جواد، و"معجم الأخطاء الشائعة" لمحمد العدناني، و"الأخطاء الشائعة" لعبد القادر المغربي، وغيرهم.

ومن النماذج التي أوردها المحدثون، إنكارهم قول بعضهم: "انصاع فلان لأمر أبيه"، والصواب: أطاع أمره؛ ذلك أن معنى انصاع: انفتل راجعا، ومر مسرعا، ونكص نكوصا سريعا...³. وكذلك ردهم قول بعضهم: "طبق طريقته"، إلى الخطأ، والصواب "اتبع طريقته"⁴. طريقته"⁴.

وقد جر هذا الموقف الكثير من هؤلاء إلى إنكار كثير من الظواهر الدلالية الأخرى كالترادف والاشتراك والتضاد، التي تبعت هذا التطور، فشرعوا يلتمسون الفروق الدلالية، فهذا الحريري في درة الغواص، يبين الفرق بين (قعد) و(جلس): بقوله: "يقولون للقائم اجلس، والاختيار على ما حكاه الخليل بن أحمد أن يقال لمن كان قائما "اقعد"، ولمن كان نائما أو ساجدا "اجلس"..."⁵.

¹ ينظر: علم اللسان العربي، د عبد الكريم مجاهد، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص298.

² التطور اللغوي التاريخي، د إبراهيم السمراي، ص229.

³ قل ولا تقل، لمصطفى جواد، مطبعة أسعد، بغداد، 1970، ج1، ص146.

⁴ معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، مكتبة لبنان ناشرون، ط2، 1980، بيروت، ص153.

⁵ ينظر: جدل اللفظ والمعنى، د مهدي أسعد عرعار، ص180.

كما رفضوا الاقتراض من اللغات الأجنبية، مثلما فعل عز الدين التنوخي، والشدياق¹، والشيخ أحمد الإسكندري، ومصطفى صادق الرافعي²، وغيرهم. وذلك لأن العربية في رأيهم "في غنى عنه، ولأن في بطون معجماتها مئات الألوف من الكلمات المهجورة، الحسنة النغم والجرس الكثيرة الاشتقاق، مما يصلح أن يوضع للمسميات"³، كما أن للعربية وسائل ذاتية تمكنها من النمو، دون اللجوء إلى غيرها، كالاقتقاق، والنحت، والإبدال، وغير ذلك.

والجدير بالتوضيح هنا، أن زعماء تيار الثبات، لم ينكروا حدوث التطور في الدلالة المعجمية العربية، بل رفضوا تقبله فيها، فمثلا كلمة "سائر" عرفت في نصوص عربية قديمة بمعنى الباقي، وبدأت تستخدم في القرن الرابع الهجري بمعنى الجميع، وسجل الحريري ذلك في "درة الغواص" مهاجما الاستخدام الجديد⁴.

لذلك رفض الكثير من اللغويين إدراج هذه التطورات في المعجمات العامة للغة العربية، وأفردوا لها في أحيان كثيرة مؤلفات خاصة، مثلما فعل الجواليقي في كتابيه: "المعرب من الكلام الأعجمي"⁵، و"تكملة إصلاح ما تغط فيه العامة"، والحريري في "درة الغواص"، وغيرهما.

2- تيار التطور: وهو الذي يمكننا تسميته **بالقوة الدافعة المركزية**، وقد ذهب أصحاب التيار التطوري من العلماء العرب إلى إمكان انتقال الدلالة وتحولها في الألفاظ، وقد قال الأصوليون بأن: "كون الاسم اسما للمعنى غير واجب له، وإنما هو تابع للاختيار بدلالة انتقاء الاسم عن المعنى قبل المواضعة، وأنه كان يجوز أن يسمى المعنى بغير ما سمي به، نحو أن يسمى البياض سوادا، إلى غير ذلك، فإذا كان كذلك جاز أن يختار مختار سلب الاسم عن معناه ونقله إلى غيره"⁶.

¹ ينظر: علم اللسان العربي، د عبد الكريم مجاهد، ص298.

² ينظر: التطورات المعجمية، د صفية زفندي، ص140.

³ علم اللسان العربي، د عبد الكريم مجاهد، ص299.

⁴ علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة د محمود فهمي حجازي، ص61-62.

⁵ ينظر: بحوث في المعجمية العربية (المعجم اللغوي)، منشورات المجمع العلمي العراقي، 2004. ص212.

⁶ مسالك الدلالة بين اللغويين والأصوليين، د عبد الحميد العلمي، ص16.

وهذا الكلام ينطلق من كون العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية عرفية، أي أن اللغة ليست أسماء تقابل مفاهيم موجودة سلفاً، أو ثابتة لا تتغير، فالتغير يلحق الدال كما يلحق المدلول¹.

هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية التطبيقية، فقد لاحظ الكثير من العلماء وجود كثير من مظاهر التطور الدلالي في مفردات اللغة العربية، ومن ذلك ما أحدثه القرآن والسنة من تقويم لبعض العلائق بين الألفاظ ومعانيها، بما يأتس مع الغاية التي تسعى إليها نصوص الشرع². فذهب ابن فارس -رغم قوله بتوقيفية اللغة- إلى أن الألفاظ العربية خضعت عبر تداولها إلى تغيرات دلالية، فقد "نقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع آخر، بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت، فعفى الآخر الأول"³. فعرفت بعد الإسلام بمعان غير التي عرفها بها العرب قبل الإسلام، وأطلق عليها -فيما بعد- مصطلح الألفاظ الإسلامية.

وذهب الغزالي إلى أنه لا سبيل إلى إنكار تصرف الشرع في هذه الأسامي ولا سبيل إلى دعوى كونها منقولة عن اللغة بالكلية، كما ظنه قوم، ولكن عرف اللغة تصرف الأسامي على وجهين: أحدهما التخصيص كما في الدابة... والثاني إطلاقهم الاسم على ما يتعلق به الشيء ويتصل به كتسميتهم الخمر محرمة...⁴.

قال الطحاوي: "قال رسول صلى الله عليه وسلم، لما بين لنا أموراً لم تكن معروفة قبل ذلك، وليس في لغة العرب لفظ يدل عليها بعينها، أتى بألفاظ تناسب معانيها تلك المعاني وجعلها أسماء لها... وأخذ من اللغة الألفاظ المناسبة لتلك بما يدل عليه من القدر المشترك"⁵.

¹ المصطلح العلمي في التراث العربي، د محمد حسن عبد العزيز، دار الهاني للطباعة، 2000، ص189.

² ينظر: دلالة الألفاظ عند الأصوليين، د محمود توفيق محمد سعد، ص 96.

³ الصاحبى في فقه اللغة، لابن فارس، ص77.

⁴ المستصفي، الغزالي، ج1، ص183.

⁵ التطور الدلالي في اللغة العربية: أسبابه ومظاهره، عقيلة باشا عليوة. مجلة اللسانيات واللغة العربية، مخبر اللسانيات واللغة العربية، جامعة عنابة ص102

ومن العلماء الذين اهتموا بالدلالة الإسلامية للألفاظ مقاتل بن سليمان البلخي (ت150هـ) صاحب كتاب (الأشباه والنظائر في القرآن الكريم)، حيث قام بجمع مئة وخمس وثمانين لفظة من ألفاظ القرآن، محاولاً الربط بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي، مبيناً المعاني التي يستقيها اللفظ من السياقات المختلفة خلال القرآن كله¹. بالإضافة إلى أبي عبيدة في كتابه "النقائض"، وأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت 291 هـ) في كتابه المسمى (بالفاخر)، وأبي إسحاق الزجاج (ت 311 هـ) في كتابه "في تفسير أسماء الله الحسنى".

وكذلك ابن فارس الذي يقول: "فالوجه في هذا إذا سئل الإنسان عنه أن يقول: في الصلاة اسمان: لُغوي وشوعي، ويذكر ما كانت العرب تعرفه، ثم ما جاء الإسلام به، وهو قياس ما تركنا ذكره من سائر العلوم، كالأحو والعروض والشعر، كل ذلك له اسمان: لُغوي وصناعي²."

لكن فكرة التغيير الدلالي للألفاظ بعد ظهور الإسلام، لم تتبلور كفكرة مستقلة في البحث اللغوي عند العرب، إلا بعد ظهور كتاب "الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية" لأبي حاتم الرازي³، لأنه جاء موثقاً بالنصوص والشواهد الفصيحة. والباحث في طريقة معالجة هؤلاء لمبحث التطور الدلالي لألفاظ الإسلاميتها يجدها موجهة إلى رصد تطور مدلولات الألفاظ، وتحكم ظاهرة الاستعمال فيها، فقد ردّ الرازي الأسماء بالنظر إلى أصولها إلى:

* أسماء قديمة في كلام العرب واشتقاقاتها معروفة.

* أسماء دل عليها النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الشريعة، ونزل بها القرآن، فصارت أصولاً في الدين وفروعاً في الشريعة، لم تكن تعرف قبل ذلك وهي مشتقة من ألفاظ العرب.

¹ محاضرات في علم اللغة العام أ د البدرابي زهران، ج2. ص293.

² المرجع نفسه، ص81.

³ الفكر اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث (أبو عبيدة) د. رضوان متيسي عبد الله، دار النشر للجامعات، ط1،

القاهرة، 2006، ص 497

* أسماء جاءت في القرآن، لم تكن العرب تعرفها ولا غيرهم من الأمم¹.

كما نلاحظ أن معظمهم ربط قضية التطور الدلالي بنظرية الاحتجاج، فميز فيها بين نوعين من التطور: **تطور يعد لحنا**، وهو ما حدث بعد عصور الاحتجاج، **وتطور لا يعد لحنا** وهو ما حدث أثناءها²، وبذلك كان قبولهم لهذا التطور مشروطا بزمان ومكان محددين، إلا عند قليل منهم، وقد انعكس هذا الموقف على المعجميين، حيث لم يسجلوا في معجماتهم سوى ما حدث من تطور دلالي في عصور الاحتجاج، إلا فيما نذر، سواء تعلق الأمر بالمولد أو المعرب.

أما المعرب، فقد وجد العلماء أن بعض الكلمات التي وردت في القرآن والحديث من أصول أعجمية، خضعت للتعريب وفق قواعد اللغة العربية، وممن أقرروا بوجوده في القرآن الكريم ابن عباس ومجاهد وابن جبير وعكرمة، ومن المعجميين الجوهري، والفيروز آبادي³. وقد كان تعريبها -في كثير من الأحيان- سببا في تغير دلالاتها. فكلمة **(فردوس)** مثلا المأخوذة من الفارسية تعني الوادي الخصيب والبستان، ولكنها في القرآن الكريم اكتسبت معنى أرقى بدلالاتها على الجنة⁴.

ويعيد الدكتور **حكمت كشلي** استعمال العرب لبعض الكلمات الأعجمية إلى أنها ربما تطبع في النفس طابعا غير طابع اللغة العربية، لأن حروف لغتنا تختلف عن حروف لغاتهم⁵.

ومثال ذلك ما جاء في الحديث النبوي: قال صاحب لسان العرب في مادة (سور):
"وفي حديث جابر بن عبد الله الأنصاري: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال لأصحابه:

¹ مسالك الدلالة بين اللغويين والأصوليين، د عبد الحميد العلمي، ص 15-16.

² طرق التغير الدلالي، د سالم الخماش، موقع لسان العرب، الأنترنات.

³ علم اللسان العربي، د عبد الكريم مجاهد، ص 298.

⁴ المرجع نفسه، ص 237.

⁵ تطور المعجم العربي، من مطلع القرن التاسع عشر حتى عام 1950م (دراسة- تحليل- نقد) د حكمت كشلي، دار المنهل اللبناني ط1، 2002م ص 422-423.

قوموا فقد صنع جابر "سورا"، قال أبو العباس: وإنما يراد من هذا أن النبي -صلى الله عليه وسلم- تكلم بالفارسية. صنع سورا أي طعاما دعا الناس إليه¹.

ويقول الدكتور **حكمت كشكلي** -معلقا على ذلك- وهنا يسترعي انتباهنا أن الرسول -ص- كان بإمكانه أن يقول: صنع طعاما أو صنع ضيافة أو وليمة، أو غيرها من المفردات التي لا تحصى في اللغة العربية، لكنه عدل عنها لأن كلمة (سور) الفارسية كما (يحددها الأب أنستاس الكرمللي) قد طبعت في النفس طابعا لا يرى أو لا يشعر به إذا قيل غيرها².
وقد وجدنا موضوع التعريب والاقتراض في اللغة العربية مرتبطا في الأغلب الأعم بموضوع الاصطلاح، وهو موضوع تعود بداية تناوله إلى القدماء، حين تواضعوا على مصطلحات في علومهم القديمة³، بدءا بالعلوم الإسلامية، في عهد الرسول -صلى الله عليه وسلم- وبعده، ثم العلوم الطبية والرياضية والفلكية... وغير ذلك، في عهد بني العباس، حينما استقدموا الأطباء والمنجمين من البلدان التي فتحوها، وسهلوا لهم ترجمة الكتب العلمية والفلسفية من السريانية واليونانية والهندية... الخ⁴. وممن اشتغل بالترجمة والتعريب من علمائنا القدامى نذكر: حنين بن إسحاق العبادي، وابن سينا، وابن الجزار القيرواني، والشريف الإدريسي، وابن البيطار، وغيرهم⁵، وقد مثل ذلك رافدا من روافد النمو اللغوي في اللغة العربية.

فالألفاظ الإسلامية، والمعربة، أو المقترضة، أو المولدة، تعد مظهرا من مظاهر التطور اللغوي بصفة عامة، والتطور الدلالي بصفة خاصة، في اللغة العربية⁶.
وقد تنبه بعض المعجميين القدماء إلى ظاهرة التطور الدلالي لكلمات المعجم العربي، وسجلوا هذا في معجماتهم اللغوية العامة، مثلما فعل ابن دريد، في "جمهرة اللغة"، الذي عقد

¹ لسان العرب، لابن منظور، مادة (س و ر).

² تطور المعجم العربي، د حكمت كشكلي، دار ص 423.

³ التطور اللغوي التاريخي، د إبراهيم السمراي، ص 38.

⁴ تطور المعجم العربي، د حكمت كشكلي، ص 386.

⁵ علم اللسان العربي، د عبد الكريم مجاهد، ص 299.

⁶ التطور اللغوي التاريخي، د إبراهيم السمراي، ص 47.

بابا سماه "باب ما يستعار فيتكلم به في غير موضعه" يتحدث فيه عن انتقال دلالات الألفاظ، ومن ذلك: قوله: "وقال الآخر: (طويل):

لها حَجَلٌ قد قرَّعت عن رؤوسه ولها فوقه ممَّا تحطَّت واشل.

يعني الإبل، وجعل أولادها حجلا، وإنما الحجل إناث القبح¹.

كما ذكر في مواضع كثيرة من أبواب مختلفة من معجمه بعض التطورات الدلالية لبعض الكلمات، ومن ذلك حديثه عن أصل معنى (المجد)، يقول: "والمجد من قولهم: رجل ماجد، وأصل المجد أن تأكل الماشية حتى تمتلئ بطونها، ويقال راحت الإبل مجدا وموآج²".

كما تحدث الأزهري عن تطور دلالة كلمة (عاهن)، حيث أورد في تهذيب اللغة: "فيقال: فلان عاهن، أي مسترخ كسلان، وقاله ابن الأعرابي، وقال أبو العباس: أصل العاهن أن يتقصف القضيب من الشجرة ولا يبين منها فيبقى معلقا مسترخيا..."³.

ويعد معجم "أساس البلاغة" للزمخشري أقدم معجم عربي أسس على قضية المجاز التي تعد من أهم عوامل التطور الدلالي، ومن الأمثلة التي أوردها في ذلك: كلمة (بسق) التي أشار إلى أنها في الأصل تطلق على النخلة، فيقال بسقت النخلة، والنخلة باسقة، وفي باب المجاز الحادث تستعمل للشخص، فيقال بسق فلان على قومه، بمعنى طالهم وفضلهم وارتفع ذكره دونهم⁴.

وربما يكون "تاج العروس" و"لسان العرب" من المعجمات التي حرصت على إيراد المعاني التطورية للكلمات العربية، غير أنهما لا يبينان الأصل فيها في كثير من الأحيان، فمثلا في لسان العرب مادة (سوس): يقدم المعنى المجازي التطوري على المعنى الأصلي: يقول: "وسوسه القوم: جعلوه يسوسهم، ويقال سوس فلان أمر بني فلان، أي كلف

¹ جمهرة اللغة، ابن دريد، باب ما يستعار فيتكلم به في غير موضعه، ص1312.

² المصدر نفسه، باب الجيم والداد وما يتلثهما من الحروف في الثلاثي الصحيح، ص450.

³ تهذيب اللغة، الأزهري، باب العين والحاء مع النون، مادة (عهن)، ج1، ص145.

⁴ ينظر: أساس البلاغة، الزمخشري، مادة (بسق).

سياستهم... والسياسة: القيام على الشيء، بما يصلحه... يقال هو يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها، والوالي يسوس رعيته¹.

أما المحدثون، فإن معظمهم يرى أن اللغة العربية لا تشذ عن اللغات الإنسانية في خضوعها للتطور بصفة عامة والتطور الدلالي بصفة خاصة، وقد تناولوا هذه الظاهرة بالدراسة، مثلما فعل جرجي زيدان في "اللغة العربية كائن حي"، وكذلك الأب مارون غصن في بحث مستقل له تحت عنوان "حياة اللغة العامية وموتها"، والشيخ أحمد رضا في مقدمة معجمية "متن اللغة" وفي كتابه "مولد اللغة"²، وغيرهم.

أما الدكتورة بنت الشاطي، فقد تناولت قضية التطور الدلالي، من خلال تتبع معاني الألفاظ الإسلامية، حيث قامت بعرض الألفاظ التي تلمح فيها دلالة جديدة، فتقدم معناها اللغوي من خلال المعجمات اللغوية، ثم اهتمت بالمعنى الاصطلاحي من خلال دوران اللفظ في القرآن، مبينة الدلالات المختلفة للفظ الواحد في سياقاته المتعددة³.

ومثال ذلك: عرضها للتطور دلالة "إملاق" في قوله تعالى ﴿لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء، الآية 31]، من خلال تعقيبها على شرح ابن عباس -رضي الله عنهما- لها: بأنها الفقر حيث قامت د. بنت الشاطي بعرض مشتقات المادة الحسية والمعنوية، فذكرت أن بعض المحدثين فسروا (الإملاق) بالإفناق، وقيل هو ذهاب المال، وكلاهما يستشعر فيه من بعيد معنى الفقر حيث يؤدي الإفناق إلى نفاذ المال فيتسبب عنه الفقر⁴.

كما عرض الدكتور إبراهيم السمرائي، للألفاظ الإسلامية على أنها لون من ألوان التطور التاريخي الذي عرض للمفردات العربية، فتغيرت من دلالاتها إلى شيء يدخل في باب المصطلح العلمي «Terme Technique» وهذا المصطلح العلمي مهم من الناحية

¹ لسان العرب، ابن منظور، مادة (سوس).

² ينظر: التطورات المعجمية، دك صافية زفكي، ص 89.

³ أبحاث دلالية ومعجمية د. نادية رمضان النجار، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، 2006م، ج2، ص78.

⁴ المرجع نفسه، ص33.

التاريخية، وذلك أنه قد توفر للعربية في حقبة مبكرة من تاريخ تطورها هذا الانتقال العلمي الحضاري¹.

والمصطلحات العلمية والفنية، تمثل المسار الثاني من مفردات اللغة، والذي مسّه التطور الدلالي أكثر من سابقه، وهي عند المحدثين تمثل كبرى المشكلات المثارة في مجال التطور اللغوي، والتي تعود إليها سائر المشكلات اللغوية الحديثة، هي مشكلة نهوض اللغة العربية وقدرتها على الوفاء بحاجات أهلها من المصطلحات في هذه الحياة الجديدة²، فقد وجد المحدثون أن المشكلة اللغوية تتعدّد في هذه الحياة الحاضرة، وأن الحضارة الجديدة لا بد لها من أدوات لغوية تترجم عنها بصدق³.

وقد أصبح التعريب من أهم سبل النهوض باللغة العربية للوفاء بحاجات العصر من العلوم والتقنيات الحديثة، خاصة بعد أن أقرت الهيئات العلمية والكثير من العلماء المحدثين بجواز التعريب، ضمن قانون استيعاب المعجم العربي للمفردات وللمصطلحات الجديدة⁴، ومن هؤلاء: طه حسين، والشيخ محمد الخضري، والشيخ عبد القادر المغربي، وأحمد أمين، وأحمد زكي باشا⁵.

بالإضافة إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي أقر بجواز التعريب في الألفاظ الفنية والعلمية، التي لا مقابل لها في العربية، أو بالأحرى التي يعجز عن إيجاد مقابل لها يحل محلها⁶. إلى جانب سبل الوضع المعهودة المتمثلة في تطوير دلالة مفردات قديمة في اللغة العربية، أو بتوليد مفردات جديدة من أصول عربية قديمة عن طريق الاشتقاق والنحت.

وبذلك برزت مصطلحات جديدة في مختلف الموضوعات ولاسيما في عصرنا الحاضر، فهناك مصطلحات العلوم على اختلافها، كعلم النفس والطب والكيمياء والطبيعة والفلسفة والرياضة، وهناك مصطلحات ما ندعوه بالعلوم الإنسانية مثل اللغة والأدب

¹ التطور اللغوي التاريخي، د إبراهيم السمراي، ص48.

² فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، ص227.

³ التطور اللغوي التاريخي، د إبراهيم السمراي، ص46.

⁴ ينظر: عناصر تحقيق الدلالة في العربية، د صائل رشدي شديد، ص22.

⁵ التطورات المعجمية، د صفية زفكي، ص140.

⁶ علم اللسان العربي، د عبد الكريم مجاهد، ص299.

والاجتماع والاقتصاد والسياسة والقانون ونحو ذلك¹، كما أن هناك مصطلحات الفنون، كالرسم والموسيقى والمسرح والسينما، وغير ذلك.

فلكل حقل علمي مفرداته النوعية الخاصة ومصطلحاته. وقد نشطت الحركة المعجمية العربية المتخصصة في السنوات الأخيرة، وظهرت على غرارها معجمات متخصصة كثيرة ومتنوعة، حملت على عاتقها مهمة جمع وتصنيف المصطلحات، حسب مجالات تخصصها.

على أن هذا لا يعني إغفال هذا النوع من الألفاظ المتخصصة في المعجم اللغوي، ذلك أن لها معان جديدة ينبغي أن يشار إليها بإيجاز في معجم لغوي حديث²، بالقدر الذي يكفي حاجة اللغوي من المصطلحات، التي دخلت لغته وأصبحت جزءاً لا يتجزأ منها، مثلما وجدنا في "محيط المحيط" و"المنجد" و"متن اللغة" و"المرجع"... الخ.

إذن، إن الدلالة المعجمية في معجمات اللغة العربية، تجمع بين القديم من الألفاظ الثابتة الدلالة، والمفردات الجديدة المعاصرة المتطورة الدلالة، مما يؤكد على أن اللغة العربية كغيرها من اللغات الحية، تنمو وتتطور وفق سنن التطور اللغوي، غير أن مقوماتها المتمثلة في ركائز الثبات تجعلها -كما يقول الدكتور صائل رشدي شديد- اللغة الوحيدة القادرة على التطور والثبات في آن واحد³.

ولهذه الخاصية أهمية كبيرة؛ حيث إن ثبات المعجم من جانب، وتطوره من جانب آخر، يمكن أبناء اللغة من التواصل فيما بينهم بالرغم من بعد العهد بينهم وتقادم السنين. وهذا ما جعل القرآن الكريم يصلح لكل زمان ومكان، فلو أن تغييراً حصل في مفردات المسار الأول لعجز أهل العربية المعاصرون عن فهم القرآن الكريم، أو النصوص الأدبية، أو على الأقل لحصلت فجوة أو هوة بين أبناء العربية، وبين أديبهم وتراثهم، أو أصبح الأمر

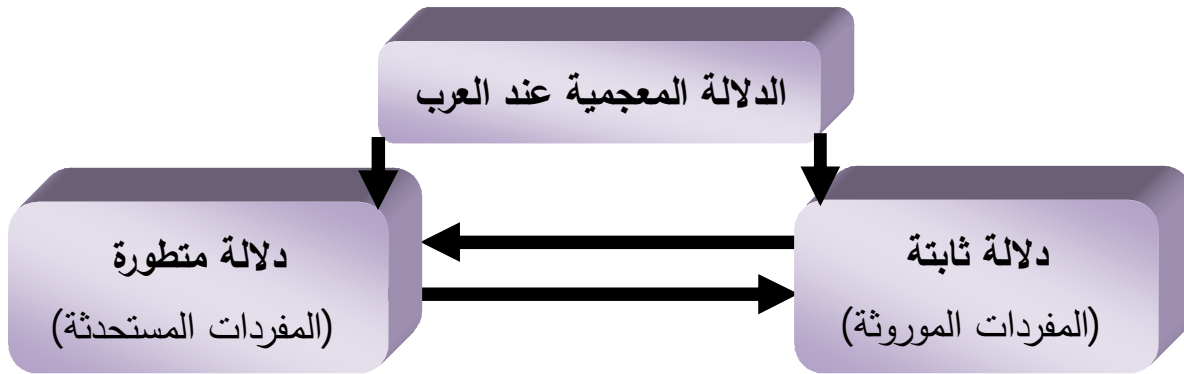
¹ التطور اللغوي التاريخي، د إبراهيم السمرائي، ص38.

² المرجع نفسه، ص230.

³ عناصر تحقيق الدلالة في العربية، د صائل رشدي شديد، ص23.

مقتصرا على أهل الاختصاص، بالرغم من حصول تغير في دلالات بعض المفردات التي يمكن تبيينها وحصرها¹.

ويمكن تمثيل الدلالة المعجمية في اللغة العربية بين الثبات والتطور كما يلي:



III- أسباب تطور الدلالة المعجمية عند العرب:

1- الأسباب الداخلية (اللغوية):

وهي خاصة بتطور اللغة من حيث بنيتها الداخلية أي "تطور يلحق القواعد المتصلة بوظائف الكلمات وترتيب الجمل وتكوين العبارة... وما إلى ذلك كقواعد الاشتقاق والصرف والتنظيم..."². وكل تغير على مستوى المبنى يؤدي بالضرورة إلى تغير على مستوى المعنى³، وتتمثل الأسباب اللغوية فيما يلي:

أ- كثرة الاستعمال:

ويتعلق الأمر بكثرة دوران الكلمة، أي ورودها في سياقات أو مجالات مختلفة، مما يجعلها ترتبط بمعنى جديد، قد تكتسبه من إحدى استعمالاتها، فتتخصص دلالتها أو تتعمم، أو تنتقل وترتبط بمجال آخر، غير مجالها الأصلي.

¹ المرجع السابق، الصفحة ذاتها.

² علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ط9، 2004، ص313.

³ التطور الدلالي في اللغة العربية، عقيلة باشا عليوة. مجلة اللسانيات واللغة العربية، ص97.

يقول الدكتور إبراهيم أنيس في ذلك: إن "الألفاظ لم تخلق لتحبس في خزائن من الزجاج أو البلور، فيراها الناس من وراء تلك الخزائن... ولكنها وجدت ليتداولها الناس، وليتبادلوا بها في حياتهم الاجتماعية، كما يتبادلون بالعملة والسلع. غير أن التبادل بها يكون عن طريق الأذهان والنفوس، تلك التي تتباين بين أفراد الجيل الواحد والبيئة الواحدة، في التجربة والذكاء، وتتشكل وتتكيف الدلالة تبعاً لها.

ومع اشتراك الناس في ناحيتها المركزية نراهم يختلفون في حدودها الهامشية وفي ظلالها، وما يكتنفها من ظروف وملابسات تتغير كل يوم، وتتنوع بتنوع التجارب والأحداث. فإذا ورثتها الأجيال الناشئة واتخذتها أيضاً للتعامل والتبادل لم ترثها على حالها الأولى، بل ترثها مع بعض الانحراف في الدلالة، ثم يتضخم ذلك الانحراف على توالي الأجيال¹.

ويقول بيير جيرو: "يتغير المعنى لأننا نعطي اسماً عن عمد لمفهوم ما من أجل غايات إدراكية أو تعبيرية، إننا نسمي الأشياء ويتغير المعنى لأن إحدى المشتركات الثانوية (معنى سياقي، قيمة تعبيرية، قيمة اجتماعية) تنزلق تدريجياً إلى المعنى الأساسي وتحل محله فيتطور المعنى"².

وفي اللغة العربية أمثلة كثيرة لذلك، نذكر منها: "كثرة الاستعمال جعلت تسمية المزايدة راوية كالحقيقة، وكان الراوية، حامل المزايدة، وهو البعير وما يجري مجراه، ولهذا سمي حامل الشعر راوية"³.

وكذلك تطور دلالة لفظة "المنيحة"، وهي في الأصل الناقة أو الشاة يعطيها الموسر من أصحاب الأنعام للفقير أو الصديق، يشرب لبنها ثم يردها، فكثرت استعمالها حتى صارت المنيحة بمعنى مطلق العطية⁴.

وتطور دلالة كلمة "المائدة" فإنها -في الأصل- لا يقال لها مائدة حتى يكون عليها طعام، وإلا فاسمها خوان، وكذلك "الكأس" لا تكون كأساً حتى يكون فيها شراب وإلا فهي

¹ دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص 134-135.

² علم الدلالة، بيير جيرو، ترجمة منذر عياشي، ص 99.

³ علم الدلالة العربي، د فايز الداية، ص 437. نقله عن: كتاب الصناعتين، لأبي هلال العسكري، ص 6-7.

⁴ ينظر: طرق التغير الدلالي، د سالم الخماش، موقع لسان العرب، الأنترنيت.

زجاجة¹. كما لا يقال كوز إلا إذا كانت له عروة وإلا فهو كوب، ولا يقال ثرى إلا إذا كان نديا، وإلا فهو تراب².

ومن مظاهر كثرة الاستعمال تنوع المجالات التي يستعمل فيها اللفظ، ومثال ذلك كلمة (طعن) التي تعني في العصر الجاهلي للضرب بالرمح، ثم استعملت بعد الإسلام في علم الحديث والرواية، فيقال فلان مطعون في روايته، ثم استعملت في العصر الحديث بمعنى قضائي خاص كالطعن في الدعاوى والانتخابات، وبقيت هذه المعاني كلها ملازمة للكلمة، ويعين أحدها سياق الكلام³.

ب - سوء الفهم:

يقول فندرس: "فهناك كلمات محدودة الاستعمال لا تظهر مطلقا إلا في صحبة بعض الكلمات الأخرى، وفرصة الخطأ في هذه الكلمات أوسع، لأن الاستعمال لا يقدم لنا الوسيلة لتحديد قيمتها، وفي هذه الحال كثيرا ما تبتعد الكلمة عن دلالتها الأصلية"⁴؛ فكثيرا ما يساعد على حدوث هذه الطفرة الدلالية أن اللفظ قد يكون قليل الشيوخ، أو يقتصر استعماله على أساليب معينة، ولا يقع في تجارب كثيرة، فتصاب دلالاته بشيء من الغموض، ويصبح أكثر تعرضا إلى الانحراف في الدلالة من الألفاظ الأخرى⁵. وبذلك يتسبب سوء الفهم، الناتج عن غموض دلالة الكلمة، لقلة استعمالها، أو ندرتها، أو غرابتها، في ضياع الفروق الدلالية، ويجعل الاعتقاد في ترادف الكلمات، أو تعددها الدلالي، أو تضادها؛ ومثال ذلك ما أبانه ابن قتيبة في "باب ما يضعه الناس في غير موضعه"، أن (الحشمة) يضعها الناس في موضع الاستحياء، وهي تعني الغضب⁶، ففي هذا المثال أصبحت كلمة (الحشمة) بعد التطور الدلالي الذي حدث لها مرادفة للاستحياء.

¹ ينظر: فقه اللغة للثعالبي، ص59.

² الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم د. محمد عبد الرحمان بن صالح الشايع، ص68-69..

³ فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، ص208.

⁴ اللغة، فندريس، ص253.

⁵ دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص136.

⁶ أدب الكاتب لابن قتيبة، ص24.

ويبدو سوء الفهم واضحا عندما يسمع الإنسان الكلمة في سياق ما لأول مرة، بحيث يظهر أن غموضا يكتنف دلالتها، فيتحرى لها معنى معيناً اجتهدا منه، أو بالارتكاز على ما قد يوحي به السياق الذي ترد فيه، أو بالقياس على ما يعرفه، وقد يصادف أن يكون ذلك التأويل بعيدا، فيحمل الكلمة معنى غير معناها الذي تواضعت الجماعة عليه، دون أن يتسنى له تصحيحها، فيودعها قاموسه الخاص، وينقلها إلى غيره في مختلف المواقف، فيحدث لها معنى جديد¹.

وربما يكون الطفل أكثر المتكلمين وقوعا في سوء الفهم في بداية اكتسابه للغة، إذ نجده قد يخصص العام، أو يعمم الخاص، كان يطلق كلمة (الجد) على كل شيخ، أو الدجاجة على كل طائر، أو البحر على كل تجمع للماء وهكذا، فيستمتع الكبار بالانحراف الدلالي لدى الطفل، فيستعملون هذا الخطأ، فيشيع، ويصبح ذلك سببا في التطور الدلالي².

ج- الاشتقاق الخاطئ:

وهو تحليل دلالي يقوم به الناس العاديون غير المتخصصين في إرجاع بعض المفردات إلى جذر خاطئ، وربطهم دلالتها بدلالة هذا الجذر.

ومن أمثلة ذلك: رد دلالة لفظة "الزكاة" وهي الصدقة الواجبة، إلى الفعل زكا بمعنى "نما وزاد"؛ لأنها تزيد المال وتكثره. ولكن عند التأمل في أصلها نجدها مأخوذة من زكا بمعنى "أصبح نقيا، خالصا"، ومنه جاءت التزكية وهي "التطهير" كما في قوله تعالى: ﴿أُمِّ تَرِ إِلَى الدِّينِ يَرْزُقُونَ أَنفُسَهُمْ لِي اللّٰهُ يَرْزُقِي مَن يَشَاءُ﴾ [النساء: 49]، يزكون: ينزهون، وقوله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا، قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾ [الشمس: 7-9]، زكاها طهرها³.

¹ ينظر: دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، ص 135.

² ينظر: محاضرات في علم اللغة العام أ د البدرابي زهران، ج 2. ص 297-298.

³ ينظر: أسباب التغير الدلالي، د سالم الخماش، موقع لسان العرب، الأنترنت.

د - تغير بنية الكلمة (بلى الألفاظ):

فكلما ثبتت أصوات الكلمة حافظت الكلمة ذاتها على معناها الأصلي، وفي المقابل كلما كانت أصواتها عرضة للتغير، أدى ذلك إلى إمكانية تعرض معناها للتغير كذلك¹؛ فالاشتقاق، بكل أنواعه، ومنه النحت، والتعريب، والتوليد. بالإضافة إلى القلب والإبدال²، أو الحذف والاختصار... الخ، وكلها عوامل تؤدي إلى تطور دلالة الكلمات.

فمن المعروف أن هيكل الكلمة العربية يتكون -عادة- من ثلاثة حروف صامتة ترتبط به أو تجتمع حروفه لتؤدي فكرة عامة. وقد يتطور معنى بعض هذه الصيغ متخذاً له معنى جديداً متميزاً قد يجعلها واهية الارتباط بالألفاظ المنحدرة من أصل واحد، مثل (جمع - جامعة، هتف - هاتف... الخ)³، وهذا ما نسميه بالتطور الدلالي عن طريق التوليد المعجمي. أما تغير دلالة الكلمة بتغير بنيتها عن طريق الإبدال، فيمكن التمثيل له بتطور "السين" في كلمة مثل "السغب" إلى حرف مناظر لها في المخرج والهمس "التاء"، والذي أنتج لنا صورة جديدة للكلمة، تماثل تمام المماثلة كلمة أخرى موجودة فعلاً، وتعني "الدرن والوسخ"، وهي كلمة "التغب"⁴، حيث ترتب عن هذا التطور الصوتي تطور دلالي، فأصبح لفظ "التغب" متعدد الدلالة.

ونظن أن أغلب التغيرات الصوتية التي تصيب الكلمات خصوصاً الإبدال منها، ناتجة عن الاقتراض اللهجي أو اللغوي، ومثال ذلك: كلمة "قماش" إذا صح ما يرويه بعض الدارسين للألفاظ الدخيلة، من أن هذه الكلمة مأخوذة من كلمة فارسية هي "كماش"، بمعنى نسيج من قطن خشن، تكون الكلمة العربية الأصلية قد نطقت قافها "جافا أو كافا" لسبب أو لآخر، فأشبهت الكلمة الفارسية، وانصرفت دلالتها إلى الدلالة الفارسية بمعنى النسيج؛ والمعجمات العربية لا تذكر هذا اللفظ بمعناه الحديث، فالقاموس المحيط للفيروزآبادي، لا

¹ الدليل النظري في علم الدلالة، د نوري سعودي، ص 103. وينظر: علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، ص 322.

² ينظر: المعنى اللغوي، محمد حسن حسن جبل، ص 190.

³ ينظر: الألسنية العربية، د ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1972 ص 76.

⁴ ينظر: علم الدلالة، د أحمد مختار عمر، ص 178.

يذكر لها من المعاني إلا "القماش أراذل الناس، والقماش ما وقع على الأرض من فتات الأشياء"، أما الصحاح للجوهري فذكر -أيضا- أن من معاني "القماش" متاع البيت¹. وربما كان الاختلاط بين الكلمتين -العربية والفارسية- نتيجة التشابه اللفظي بينهما، سببا في تطور دلالة الكلمة العربية (قماش) إلى ما هو عليه الآن²، لأن التشابه اللفظي من بين عوامل التطور الدلالي.

هـ- القياس الخاطئ:

وهي نقل معنى من لفظ إلى آخر لوجود تشابه لفظي بينهما. ويفسر لنا القياس الخاطئ تلك الأخطاء التي نجهدنا بين الطلاب والتلاميذ، حين نراهم ينحرفون بمعنى كلمة "العتيد" إلى معنى "العتيق"³؛ في حين هي بمعنى "حاضر"، كما وردت في قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [سورة ق: الآية 18]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [سورة ق: الآية 23]، يتوهم بعضهم أن معناها "شديد" قياسا على كلمتي شديد وعتيد لأنهما تقاربانها في اللفظ.

وأيضا: كلمة **نفذ** (بإبدال المعجمة) بمعنى "تقب"، أي "خرج من خلال الشيء" يُقال: نفذ السهم من الرمية، أي تقبها وخرج؛ ولكن بعض الكتاب يستخدمه في معنى "انتهى وانقضى"، فيقول: "نفذت نقودي"، قياسا على معنى **نفذ** (بإبدال غير المعجمة) التي تعني "انتهى، وانقضى"، كما في قوله تعالى: ﴿مَا عَنْكُمْ يَفْعُدُ وَمَا عَدَّ اللَّهُ بَاقٍ﴾ [النحل: 96]، وقوله: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَانًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلِي أَنْ تَنفَذَ كَلِمَاتِ رَبِّي﴾ [الكهف: 109]، التي تشبهها جزئيا في اللفظ⁴.

¹ ينظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص 138-139.

² ينظر: دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص 200.

³ دلالة الألفاظ، الدكتور إبراهيم أنيس، ص 138.

⁴ ينظر: أسباب التغير الدلالي، د سالم الخماش، موقع لسان العرب، الأنترنيت.

و- المجاز:

يعد المجاز مبحثاً خصبا لعلم الدلالة، إذ فيه تتجلى مرونة النظام اللغوي، وانفتاحه على كل تغير للمعنى، وذلك باستعمال الكلمة في معنى غير المعنى الأصلي الذي وضعت له، ويكون المجاز واضحا مميّزا عن المعنى الأولي بداية استعماله، ثم لا يلبث أن يتواتر استعماله، فيصير منافسا للحقيقة أولاً، ثم بديلا عنها، فينقرض المعنى الوضعي بتناسيه¹. من نحو كلمة (المجد)، التي كانت تطلق في الأصل، على امتلاء بطن الدابة من العلف ونحوه، ثم وظفت مجازا في الامتلاء بالكرم²، حتى صارت حقيقة فيه، وتناسينا معناها الأول، فأصبح من قبيل المجاز الميت، أي ما فقد قيمته الفارقة³.

ونحو الفعل: (كرّس)، الذي كان يعني قديماً تجميع روث البهائم بعضه فوق بعض لإعداده سمادا للأراضي الزراعية، أما حديثاً فيستخدم مقروناً بكلمة نفس أو وقت أو حياة أو جهود ليعني الجعل أو المنح الكلي⁴.

فحين تستعمل الكلمات استعمالا مجازيا كثيرا ما يحظى بعضها بإعجاب السامعين فتستهويهم طرافته، ويكثر بينهم استعماله، ويطول العهد عليه، ومن ثم ينسى اعتبار العلاقة التي أوجبت التجوز به⁵، ويبقى المعنى الأصلي إلى جانب المجاز المنسي، فيعد هذا الأخير من قبيل التعدد في الدلالة المعجمية، كتسمية الدية عقلا، جاء في اللسان (عقل): "وإنما قيل للدية: عقل، لأنهم يأتون بالإبل فيعقلونها بفناء ولي المقتول، ثم كثر ذلك حتى قيل لكل دية عقل وإن كانت دنائير أو دراهم"⁶، فأصبحت الدية من بين المعاني التي تدل عليها كلمة عقل.

¹ الدليل النظري في علم الدلالة، د نوارى سعودي، ص 104.

² علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ص 231.

³ الدليل النظري في علم الدلالة، د نوارى سعودي، ص 105.

⁴ ينظر: اللغة العربية وظاهرة التطور الدلالي، محمد شويحنة، موقع فنون، الأنترنت.

⁵ الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم د. محمد عبد الرحمان بن صالح الشايع مكتبة العبيكان الرياض ط1،

1993 ص 67.

⁶ لسان العرب، لابن منظور، مادة (عقل).

والمجاز حاصل في كل زمان، ولم تشذ العربية عن سائر اللغات في هذا التبديل والتطور¹، والحقيقة أن اللغة العربية تمتلك طاقة مجازية هائلة تميزها عن بقية لغات العالم، ولكن الناظر في المعجم العربي القديم لا يبصر بهذه العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي انتهت إليه المادة وخلصت له؛ وعلى هذا فإن المعنى الحقيقي صار من قبيل المواد المهجورة لعدم الحاجة إلى استعمالها².

ومن المعجميين العرب القدامى الذين تنبهوا إلى أهمية المجاز في المعجم العربي، نجد جار الله الزمخشري الذي صنف "أساس البلاغة"، مركزا على قضية المجاز.

كما تحدث في كشفه عن انتقال دلالة بعض المفردات بالمجاز ومن أمثلة ذلك، تطور دلالة كلمة "الجنة"، يقول في ذلك: "أخذ معنى الجنة من الستر كأنها لتكائفها وتضليلها سميت جنة التي هي المرة من جنة إذا ستره كأنها واحدة لفرط التفافها"³.

بالإضافة إلى ذلك، وجدنا بعضا من المعجميين يوردون في مواد معجمهم بعض معانيها المتطورة بالمجاز، كما فعل ابن منظور في لسانه، وربما يكون "تاج العروس" للمرتضى الزبيدي من أهم المعجمات التي أوردت ظاهرة التطور الدلالي في مفردات اللغة العربية.

حيث يعمد -في كثير من الأحيان- إلى بيان التطور الدلالي الذي حدث في المفردة، مع التصريح بالتعبيرات الاصطلاحية المعبرة عن العلاقات المجازية، كالمحلية "تسمية الشيء بموضعه"، والمجاورة، والاستعارة، والمشابهة أو الاستعارة والمجاز والتشبيه⁴... الخ. ومثال ذلك: "الرقبة محركة العنق، أو أعلاه أو أصل مؤخره... والرقبة المملوك، وأعتق رقبة أي نسمة، وفك رقبة أطلق أسيرا، سميت الجملة باسم العضو، لشرفها"⁵.

¹ التطور اللغوي التاريخي، د إبراهيم السمرائي، ص36.

² المرجع نفسه، ص43.

³ أبحاث دلالية ومعجمية د. نادية رمضان النجار، ص84.

⁴ ينظر: نظرية السياق السببي، مصطفى إبراهيم علي عبد الله، ص36.

⁵ تاج العروس، المرتضى الزبيدي، ج2، مادة (رقب).

وربما يكون الزبيدي قد استمد طريقته هذه من "لسان العرب"، حيث وجدناه في كثير من مواضعه يتبع هذه الطريقة، ومما ورد فيه على هذه الشاكلة، قوله: "الأنبوب، والأنبوبة: ما بين العقدتين في القصب من القناة... والجمع أنبوب وأنابيب... وأنابيب الرئة: مخارج النفس منها، على التشبيه بذلك"¹.

ي - تصاحب الألفاظ:

وهو نقل معنى من لفظ إلى آخر لتجاورهما في التراكيب كثيرا، فيُحذف أحدهما ويبقى الآخر يحمل معناه، مثل: أبي: أي "كره، امتنع"، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة:282]، ولكننا نجد مقابلاتها في الآرامية (أبي) والأكدية abitu (أبيتو) والعبرية (أبي) تعني "رغب".

والظاهر أن هذا الفعل كان يستعمل في الأصل مع حرف جر (في العبرية مع لام) الذي بحسب نوعه يعطيه معنى "أراد" أو معنى "امتنع وكره". ويبدو أنه في العربية كثر استخدامه مع (عن) في مثل: أبي عن المجيء، أي رفض، ثم بعد شيوع ذلك أسقط حرف الجر (عن) ونقل معناه إلى الفعل فأصبح يعني "رفض وكره"، ومما يُستأنس به في هذا الاستخدام الفعل (رغب) الذي يُستخدم في معنى الإرادة في مثل قولنا: رغب في المجيء، وفي الرفض والامتناع: رغب عن المجيء².

وهذه الظاهرة اللغوية كثيرا ما تكون سببا في حدوث التضاد في اللغة العربية، فكلمة "أبي" السابقة الذكر، تعد عند بعض اللغويين العرب من الأضداد.

ومن الألفاظ التي تطورت دلالتها بسبب المصاحبة أو السياق نأخذ -أيضا- كلمة (الفشل) التي تدل في الأصل على الضعف، ولكن لتصاحبها المتكرر مع كلمة التنازع في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران:152]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ أَرَاكُم كَثِيرًا لَفِشَلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [الأنفال:43]، وذلك في

¹ لسان العرب، ابن منظور، مادة (نبت).

² ينظر: أسباب التغير الدلالي، د سالم الخماش، موقع لسان العرب، الأترنيت.

غزوة بدر، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا﴾ [سورة الأنفال، الآية 46]، ولكثرة استشهاد الناس بالآية الأخيرة في مواطن التنازع المؤدي إلى الإخفاق، ظنوا أن الفشل هو الإخفاق¹. ومن أمثلة هذا العامل -أيضا- تغيير دلالة كلمة (ولد) من الدلالة على الذكر والأنثى، إلى الدلالة على الذكر في الاستعمال المعاصر، نتيجة تصاحبه المتكرر مع كلمة (صغير).

ز - الاقتراض اللغوي:

غالبا ما يكون الاقتراض اللغوي بدافع الحاجة، أو لغلبة الأمة المستعار منها، أو لمجرد الإعجاب بها وبحضارتها، ويقسم أولمان الاقتراض إلى ثلاثة أنواع:

أ- الاقتراض من اللغات الأجنبية.

ب- الاقتراض من اللهجات المحلية.

ج- الاقتراض من الاصطلاحات الفنية والمهنية الخاصة²: أي اللغات الخاصة، بكل فئة اجتماعية، أو القاموس اللغوي لكل فئة، كلغة الصحافة، والعسكر، والرياضة، والهيئات الأكاديمية والعلمية، والسوقة والعوام... وغيرهم³.

وقد أجاز العرب منذ القديم الاقتراض من اللغات الأخرى، لكنهم في البداية اشترطوا التعريب، أي صياغة الألفاظ الأعجمية وفق القوانين الصوتية والصرفية العربية، لكن ذلك لم يشمل جميع المفردات الدخيلة، إذ بقي بعضها على بنائه الأصلي، مثل: تلغراف، وموبيل، ودرفس، وفاكس... الخ.

ومتى حدث الاقتراض من لغة إلى أخرى، فإن المعنى غالبا ما يتغير بوجه من وجوه التغيير⁴. فمثلا كلمة (زندق) في الفارسية تطلق على العالم الذي درس كتاب زرادشت، وقد

¹ ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، ص 213.

² ينظر: دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص 167.

³ علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، ص 325.

⁴ الدليل النظري في علم الدلالة، د نوارى سعودي، ص 106.

انحدرت قيمتها الدلالية حتى صارت تطلق في العربية على المارق الذي يضر دين المجوسية، واتسع مدلولها فأطلقت على الملحد أو المنحرف عن الدين بصفة عامة¹. وكلمة (البانق) في الفارسية تعني، الخمر أو الشراب أو النبيذ، ولكنها أخذت بعدا جديدا عند فقهاء المسلمين، وهو ما طبخ من عصير العنب فصار شديدا وحدده الفقهاء أنه الذي ذهب منه أقل من الثلثين².

2- الأسباب الخارجية:

وتعود على الأشياء المسماة، أي ما يحيط بالإنسان من عوامل دينية واجتماعية وسياسية، ووسائل لها علاقة بحياته اليومية المادية والفكرية، وتغير الحياة التي يعيشها الإنسان، فانتقال الإنسان -مثلا- من حياة البداوة إلى حياة الحضر أدى إلى ظهور ألفاظ جديدة واختفاء أخرى، وتغير ألفاظ من معنى لآخر مثل السيارة، القاطرة، الإمام³ ... ويمكننا حصر الأسباب الخارجية فيما يلي:

أ- الأسباب الدينية:

إن العامل الديني -في حقيقة الأمر- قد قام بدور مزدوج في الدلالة المعجمية العربية، حيث وجدناه يمثل الركيزة الأساس في ثبات دلالة المفردات العربية، لارتباط اللغة العربية بالنص القرآني المقدس، كما كان من الناحية الثانية السبب الرئيس في تطور دلالة كثير من مفرداتها؛ إذ اشتملت لغة التنزيل الحكيم "على ثروة لفظية قد اكتسبت في الفترة الإسلامية الأولى معاني جديدة⁴، كما جاءت الشريعة بدلالات لم تكن العرب على علم بها⁵.

¹ علم اللسان العربي، د عبد الكريم مجاهد، ص235. وينظر: علم الدلالة العربي، د عبد الكريم مجاهد، ص147.

² أمثلة من التطور الدلالي في الألفاظ المعربة، د حامد صادق قنبي، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد32، جوان 1982، ص59.

³ التطور الدلالي في اللغة العربية: أسبابه ومظاهره، عقيلة باشا عليوة. مجلة اللسانيات واللغة العربية، مخبر اللسانيات واللغة العربية، جامعة عنابة ص98.

⁴ التطور اللغوي التاريخي، د إبراهيم السمراي، ص50.

⁵ ينظر: الصاحب في فقه اللغة، ابن فارس، ص80.

ومن أمثلة ذلك تطور دلالة كلمة "الفقه" التي تعني في الأصل الشق والفتح، وتطورت إلى معنى الفهم والعلم في كل شيء، وغلب على علم الدين لسيادته.
ومثاله أيضا: تطور دلالة لفظة "كنود" التي يرجع أصلها إلى الأرض الكنود: التي تستعصي على الزرع، فلا تثبت فهي عاصية وبخيلة، إلى معنى الكافر بنعمة الله، والذي لا يؤدي حقها¹، كما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات، 6]. وأمثلة أخرى كثيرة.

ب - الأسباب النفسية:

وهي تلك التي تتصل بالناحية النفسية والعاطفية، وذلك كأن يكون اللفظ قبيح الدلالة، أو يتصل بالقذارة أو الدنس، أو يرتبط بالغريزة الجنسية، فهنا نلاحظ أن كل اللغات تفقد بضعا من ألفاظها التي تعبر عن هذه النواحي، فتندثر تلك الألفاظ وتزوي ويحل محلها لفظ آخر أقل وضوحا في دلالاته، وأكثر غموضا أو تعمية؛ فالكلمات التي تمس الأخلاق وتخدش الحياء، أو تثير في النفس مشاعر منبوذة، تصبح محظورة، إذ يلجأ المتكلم إلى تغيير هذه الكلمات ذات الإيحاءات السيئة بكلمات ذات إيحاءات إيجابية، لتجنب المساس بمشاعر الناس.

وقد كنى القرآن الكريم عن العملية الجنسية بألفاظ كريمة هي: السر، الحرث، والإفضاء، والمباشرة، والملامسة، والدخول، الرفث: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية 223]، ﴿مَنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي نَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [سورة النساء، الآية 23]، ﴿أَوْ لَامْتُمْ النِّسَاءَ﴾ [سورة المائدة، الآية 6]، ﴿أَحِلَّ لَكُمْ ذِيئَةُ الصِّبْيَانِ الرِّفْثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية 187]، ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ...﴾ [البقرة، الآية 187]، ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [سورة النساء، الآية 21]، ﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [سورة البقرة، الآية 235]، ﴿فَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ [سورة المجادلة، الآية 3]².

¹ ينظر: الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن والحديث، مادة (كند).

² دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، ص 143.

كما استبدل الناس الكلمات المتعلقة بالأمراض المستعصية، في كثير من اللغات بألفاظ أقل تأثيراً، كـ**السرطان** التي استبدلت بـ**المرض الخبيث**، وهي أخف حدة من كلمة السرطان، التي توحى عند سماعها بالموت، واستبدلت كلمة **السيدا** بـ**مرض فقدان المناعة**؛ لأن الكلمة في بداية ظهور هذا المرض اقترنت بجوانب لا أخلاقية¹، كما استعملت عبارة **ذوي الاحتياجات الخاصة**، بدلا من **المعاقين**، و**المرض النفسي** بدلا من **الجنون** أو **المرض العقلي... الخ**.

وكثرة ورود ظاهرة الانحطاط في تاريخ معاني الكلمات، نتيجة "النزعة التشاؤمية" في العقل الإنساني، كما لاحظوا أن كثيرا من حالات تخصيص المعنى تميل -أكثر ما تميل- إلى التركيز على الجوانب المرغوب عنها للمعاني "الحيادية"².

كما صنف الكثير من العلماء العرب القدماء عامل التشاؤم من بين العوامل الرئيسية لنشأة ظاهرة الأضداد في اللغة العربية، كالأعمى والبصير للذي فقد حاسة الرؤية، واللديغ والسليم للذي لدغته حشرة أو إحدى الزواحف، والعافية: للصحة والسلامة والنار. وغير ذلك. ويسمى هذا العامل عند اللغويين المحدثين باللامساس (taboo)؛ باعتبار أن تدني دلالة الكلمة لسبب من الأسباب هو الذي يدفع إلى تعويضها بكلمة أخرى، تطوع دلالتها الإيجابية في التعبير عن واحد من ثلاثة معانٍ؛ تلطيفا للتعبير، أو تجنباً للتصريح بالكلمة المحظورة³.

* **المقدس**: الذي ينزه اسمه من أن يذكر، أو يتلفظ به.

* **المدنس**: وهو ما يحظر المجتمع الذي يتواجد فيه المتكلم استعمال لفظه الصريح؛ لارتباطه بأعضاء، أو أفعال قبيحة، نحو ألفاظ قضاء الحاجة، التي يعبر عنها في كثير من الحالات بلفظ المكان: **المرحاض**، **الحمام**، أو يعبر عن نتيجته، بصيغة الفعل (أستريح)⁴.

¹ التطور الدلالي في اللغة العربية، عقيلة باشا عليوة. مجلة اللسانيات واللغة العربية، ص 98.

² ينظر: دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص 209.

³ ينظر: دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، ص 140-145.

⁴ الدليل النظري في علم الدلالة، د نوارى سعودي، ص 110.

أو ارتباطه بالجنس، وقد أثار انتباه أحد القدماء كثرة أسماء (الفرج)، فتساءل: "ماذا أراد العرب بتكثيرها مع قبحها، فأجابه أحده العلماء، فقال: "لما رأوا الشيء قبيحا جعلوا يكتنون عنه، وكانت الكناية عند فشوها تصير إلى حد الاسم الأول، فينقلبون إلى كناية أخرى، فإذا اتسعت أيضا رأوا فيها القبيح مثل ما كنوا عنه من أجله، وعلى هذا، فكثرت الكنايات، وليس غرضهم تكثيرها"¹.

* **المخوف أو المتشائم منه:** الذي لا يجرؤ المتكلم، ومن ورائه الجماعة اللغوية، على أن يأتي على اسمه خوفا من الأذى، نحو عدول العامة عن التصريح بلفظ (الجان)، أو (العفريت)، أو (أم الصبيان)، وإطلاقهم على كل أولئك لفظ (الآخر) أو (الأخرى)، مع أن هذا اللفظ لا يعني، في أصل الوضع؛ إلا من هو سوى الذات من الناس، ويلحق بهذا بعض المفردات السياسية، التي يتهيب الناس من توظيفها، خوفا من سطوة ذي السلطان، لاسيما في البلاد التي لا يتمتع أهلها بقدر كاف من الحرية².

ويعد استبدال الكلمات اللطيفة الخالية من أي مغزى سيء أو مخيف بكلمات اللامساس ضربا من ضروب حسن التعبير³.

ج- الأسباب الاجتماعية والحضارية (الحاجة):

وتتجلى الأسباب الاجتماعية والحضارية في الحاجة إلى أسماء لأشياء وأفكار، كالمخترعات والمكتشفات الجديدة: من هاتف، وسيارة، والقطار، وحاسوب، وذرة، ونواة... الخ، ومن المعلوم أن معظم هذه الألفاظ تطورت معانيها في الاستعمال وفق ما تقتضيه عوامل التطور الاجتماعي والعلمي.

ويسمى "بيير جيرو" هذا النوع من التطور الدلالي بتطور المرجع، على اعتبار أنه هو المدلول عليه أول الأمر، الذي يشكل عنه الإنسان تصورا ما له صفة التجريد، ثم يقسم هذا التطور في المرجع إلى ضربين:

¹ مثالب الوزيرين، لأبي حيان التوحيدي، تح إبراهيم الكيلاني، دار الفكر، دمشق، 1961، ص254.

² الدليل النظري في علم الدلالة، د نوارى سعودي، ص 111.

³ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص206.

* **تغير في طبيعة المرجع:** أي مادته أو شكله أو هيئته¹، أو عناصره أو وظائفه أو الشؤون الاجتماعية المتصلة به وما إلى ذلك، نحو ألفاظ: قطار، ريشة، كتاب²... الخ؛ فقديمًا إذا أطلقت كلمة مثل (كتاب) عني بها الرسالة... كما في قول عمر -رضي الله عنه- يخاطب أبا موسى الأشعري: "إذا جاءك كتابي فاجلد كتابك سوطًا...".

أما في العصر الحديث فأصبحت تدل على كم كبير من الصفحات تجمع بين دفتين، وتحوي مجموع قضايا، في شأن من الشؤون، دون أن يبقى لها من الدلالة القديمة شيء ذو بال³.

وكذلك كلمة **الدَّبَابَةُ**، وهي في القديم آلةٌ تُتَّخَذُ من جُلُودٍ وَخَشَبٍ، يدخل فيها الرجال، ويُقَرَّبُ ونها من الحِصْنِ المُحَاصِرِ لِيَقْبُدُ به، وتَقِيهِمْ ما يَرْمُونَ به من فوقهم. وفي الوقت الحاضر تغير شكل هذه الآلة، وتطورت، وأصبحت تُصنع من الفولاذ، وتسير على جنازير، وزُوِّدَت بمختلف الأسلحة النارية، ولم تعد وظيفتها تقريب الجنود من الحصون، وإنما نراها تشارك في المعارك البرية⁴.

* **تغير في المعرفة التي نملكها عن المرجع**، وهي الأخرى متغيرة تغير الزمن، وتقدم الفكر البشري⁵. ويمكننا التمثيل لذلك، بدلالة الأرض عند الإنسان القديم الذي كان يحمل فكرة بأنها مسطحة، ولا نهاية لها، في حين تغيرت فكرته عنها بعد الاكتشافات العلمية، فأصبحت الأرض عنده كروية الشكل.

وكذلك دلالة مصطلح الأكسوجين التي كان أصل معناها: (مكون الصدا)، ثم لم يصبح أحد يفكر في هذا المعنى بعد أن علم كل شيء عن صفات الأكسوجين، ولو علم في أول الأمر أنه (مكون الحياة) لصح أن يسمى (بيوجين)⁶.

¹ علم الدلالة، بيير جيرو، ص 113-114.

² ينظر: التطور اللغوي، إبراهيم السمراي، ص 36.

³ الدليل النظري في علم الدلالة، د نوارى سعودي، ص 107.

⁴ ينظر: أسباب التغير الدلالي، د سالم الخماش، موقع لسان العرب، الأنترنت.

⁵ علم الدلالة، بيير جيرو، ص 113-114.

⁶ أمثلة من التطور الدلالي في الألفاظ المعربة، د حامد صادق قنبي، مجلة لسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 32، جوان 1982، ص 66.

فاللغة، تنمو وتتطور، وتتسع بتطور الحياة الإنسانية واتساع أغراضها، فبمجرد أن توجد الأغراض تخلق معها الألفاظ لتكون وسيلة تعبير عنها، أو تطور دلالات الألفاظ القديمة لتعبر عن تلك الأغراض الجديدة. واللغة العربية لا تشذ عن هذه القاعدة، فهي من اللغات الحية النامية التي تحمل في ثناياها خواص النشوء والتحول، والجري على مقتضيات الزمان والمكان¹.

وهذه المقتضيات أو الحاجة الاجتماعية هي التي ألحت على الناس والعلماء لإيجاد ألفاظ تسير التقدم العلمي والحضاري، الذي أصاب العرب في العصر العباسي، حين استعاروا أو اقترضوا من الفرس واليونان ألفاظاً للتعبير عن أشياء ليست في بلاد العرب. حيث عمدوا إلى بعض تلك الألفاظ فحوروا من بنيتها، وجعلوها على نسج الكلمات العربية، وسموها بالمعربة، وتركوا البعض الآخر على صورته وسموه بالدخيل²، وهذه الحاجة هي ذاتها التي تدفع الناس والمجاميع اللغوية حديثاً لوضع ألفاظ تعبر عن حاجاتهم، وإن من يتصفح كتاباً مثل الفهرست ليدهش لكثرة الألفاظ المعربة³.

أما في العصر الحديث فقد دعا التطور العلمي والفني إلى استحداث دلالات في اللغة العربية غير موجودة سابقاً، باللجوء إلى المخزون اللغوي، وذلك عن طريق الاستعارة أو المجاز، أو غير ذلك: فمثلاً استعمل الإعلام الآلي، ألفاظاً قديمة، لدلالات جديدة، كمصطلحات خاصة به مثل: حاسوب، نافذة ملف، فأرة، مجلد... الخ ولا يخلو علم حديث من مثل هذه المصطلحات القديمة اللفظ الجديدة المعنى.

ويصنف بعض العلماء هذا النوع من أسباب التطور الدلالي فيما يسمى بالأسباب العلمية أو الاصطلاحية؛ كونها تأخذ مفردات من اللغة وتغير دلالتها لتصبح دالة على مفاهيم علمية متخصصة، فالحاجة إلى المصطلح العلمي واكب التطور الحضاري للأمة في جميع العلوم الإسلامية الدينية واللغوية، ففي النحو -مثلاً- استعان النحاة بالفاعل والمبتدأ

¹ تطور الدلالة المعجمية بين العامي والفصيح، د عبد الله الجبوري، ج1، ص11.

² ينظر: دلالة الألفاظ، الدكتور إبراهيم أنيس، ص149.

³ فصول في علم اللغة العام، د. محمد علي عبد الكريم الرديني ص225

والخبر والنعته والحال والتمييز والرفع والنصب والجر... من اللغة للدلالة على معان نحوية¹.

وكذلك فعل العروضيون: ولناخذ منهم مصطلح (العقص) الذي يطلق في اللغة على فقد النيس أحد قرنيه، واستعاروه للدلالة على زحاف الوافر في علم العروض، وهو إسكان الخامس من (مفاعلتن) فتصير (مفاعيلن) بنقله ثم بحذف النون منه مع الخرم، فيصير الجزء (مفعول) كقوله:

لولا ملك رؤوف رحيم تداركني برحمته هلكت².

ولعل الأمر أكثر وضوحاً في المصطلحات المستحدثة، في مختلف الفنون كالإخراج، والتمثيل، والإضاءة... الخ، والعلوم، ففي علم النبات (لسان الحمل)، و(لسان الثور)³. ومن المستحدثات الاجتماعية وسائل المواصلات، وأدوات المنزل والمطبخ، والأسواق ونظمها، وأنواع الملابس وتنوعها وتعددتها وأنظمة الأبنية⁴... التي أعطت الألفاظ مدلولات حضارية جديدة، كالشوكة، والفرشاة، والعمارة... الخ.

وكذلك المستحدثات السياسية والثقافية والمذهبية التي أعطت لبعض الألفاظ دلالات جديدة فمثلاً: كلمة الأصولي التي تقابل في الفرنسية (Fondamentaliste) وهي بمعنى الحنين إلى الماضي أو قيم الماضي، اقترنت عند البعض بالتخلف أو بالرجعية أو بالالتزم، وكلمة الشيوعي التي أخذت في فترة معينة معنى الإلحاد، وغير ذلك الألفاظ التي انحرفت عن معانيها الحقيقية وأخذت إحياءات جديدة فرضتها الظروف السياسية⁵.

وتعد الحاجة من بين الأسباب التي تجعل من التطور الدلالي عملية مقصودة في كثير من الأحيان، فعلى حد تعبير الدكتور تمام حسان "كلنا يعلم كيف يتحول المعنى تحولا مقصودا أحيانا، ويتطور تطورا عاديا أحيانا أخرى⁶.

¹ ينظر: علم اللسان العربي، د عبد الكريم مجاهد، ص 235.

² لسان العرب، لابن منظور، مادة (عقص).

³ المرجع نفسه، مادة (لسن).

⁴ ينظر: محاضرات في علم اللغة العام، أ د البدرابي زهران، ج 2. ص 295-296.

⁵ ينظر: التطور الدلالي في اللغة العربية، عقيلة باشا عليوة. مجلة اللسانيات واللغة العربية، ص 99.

⁶ اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، ص 322.

فإذا كانت العوامل اللغوية -السابقة الذكر- مظهرا للتطور الدلالي غير المقصود، فإن عوامل الحاجة الاجتماعية تعد من العوامل التي تجعله مقصودا، ويتجلى ذلك أكثر في عمل "المجامع اللغوية، والهيئات العلمية، والمؤسسات البحثية التي تتصدى للمستجدات في كل مناحي الحياة البشرية، فتطوع -عن وعي وبمقاييس اللغة نفسها- ما تيسر لها من الذخيرة اللغوية في المعاني الجديدة التي تطرأ، بحكم أن التسمية للأشياء والمعاني ضرورية؛ لأنه يستحيل التفكير فيها، أو الحديث عنها في غياب أعيانها أو آثارها، وما لم تتم عملية أقلمة الكلمات في المعاني الجديدة من قبل أهلها"¹.

ويتم ذلك من طرف المجامع اللغوية، والهيئات العلمية والمؤسسات العاملة في مجال المصطلح، بالإضافة إلى الأفراد المتخصصين في هذا المجال².

والجدير بالإشارة هو أن ما يضعه هؤلاء من دلالات جديدة للألفاظ لا تكتسب شرعيتها إلا من خلال عرفية الاستعمال، وهذه العرفية في الاستعمال وكل ما يتصل بها من مشكلات تعتبر قيذا على مداخل المعجم، بمعنى أن المعجم لا ينبغي مطلقا أن يشتمل على كلمات يخترعها الأفراد، قبل أن تروج هذه الكلمات، وتصل إلى مستوى الاستعمال العرفي³؛ لأن الكثير مما وضعه المعنيون من دلالات جديدة لألفاظ اللغة العربية -على سبيل المثال بقي محبوس المقررات والتوصيات- ولم يجر في عرف الاستعمال الفعلي للغة؛ فنحن نعلم أن كثيرا من المصطلحات الموضوعية من طرف المحدثين لم يلاق الشيوخ بين الناس، وما زال محفوظا بين طيات أدبياتهم نحو: الخيالة للسينما، والملوحة للسمافور، والمرناه للتلفزيون⁴ ... الخ.

¹ الدليل النظري في علم الدلالة، د نوارى سعودي، ص 112.

² ونشيد في هذه النقطة بالجهود التي بذلها مجمع اللغة العربية بدمشق، حيث يجتهد كثير من العلماء، في وضع المصطلحات العلمية والفنية، التي يحتاجها العرب لمواكبة العلوم الحديثة، التي تقذف إلينا من الدول الغربية بسرعة وكثافة هائلة. بالإضافة إلى ما يبذلها أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ حيث خصص لجانا لألفاظ الحضارة، وأخرى لكل أنواع النشاط الاجتماعي والعلمي والسياسي والاقتصادي، مما تتطلبه النهضة العربية الحديثة. ويكفي الرجوع إلى أعداد مجلة المجمع اللغوي للاطلاع على تلك الآلاف من الألفاظ التي وفق أعضاؤه ولجانها في اختيارها وتحديد مدلولاتها

³ اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، ص 323.

⁴ ينظر: علم اللسان العربي، د عبد الكريم مجاهد، ص 300.

ومن كل ما تقدم نجد أن الدلالة المعجمية تتطور، وذلك بأن تحل ألفاظ محل ألفاظ أخرى، أو تكتسب بعض الكلمات آليات جديدة، وتنتقل إلى مجال غير الذي عرفت به، وتشعبت فيه، وتتم تلك العملية التطورية في الدلالات في صورة تدريجية تستغرق زمناً طويلاً¹.

وكل التغيرات التي تصيب اللغة -مهما اختلفت في طبيعتها أو سرعتها ومجالها- تسير وفقاً لقاعدة أساسية واحدة هي أنها -دائماً وأبداً- تقع على مرحلتين. المرحلة الأولى: مرحلة التغير نفسه أو الابتداع أو التجديد (innovation) ويظهر هذا الابتداع في الكلام الفعلي speech... المرحلة الثانية وهي مرحلة انتشار التغير (dissemination). فإذا ما سمع الشيء المبتدع في عبارة أو في عبارات -كما هو الأغلب الأعم- علق بالذهن، وترتب على ذلك استعمال الآخرين له. ونفذ بالتدرج إلى نظام اللغة. وفي حالة الكلمات ومعانيها الجديدة يأتي الاعتراف متأخراً بعض الوقت، ويكون ذلك بطريق تسجيلها في المعجم².

ون النظر في التطور الدلالي يقود إلى الإفادة في بناء (المعجم اللغوي التاريخي للغة العربية) كما يدخل في معالجة كثير من قضايا الدلالة المعجمية، كالمشترك اللفظي، والترادف والأضداد، والمعرب، والمولد، والدخيل، والترجمة³... وغيرها من القضايا؛ وذلك بالعودة إلى الدلالة الأصلية، ومقارنتها بالدلالة الجديدة، إذ ليس من الضروري أن تندثر الدلالة الأصلية، أو أن تقنى من الوجود، بل قد تبقى جنباً إلى جنب مع تلك الدلالة الجديدة، ويخيل للناس بعد ذلك أن للفظ دالتين مستقلتين، وأنه من الممكن استعماله في هذه أو في تلك. وهنا ينشأ في اللغة ما يسمى بالمشترك اللفظي في صورته الأصلية الحقة، كما قد يبقى اللفظ القديم جنباً إلى جنب مع اللفظ الجديد الذي أطلق على المعنى ذاته، مما يسبب في نشأة الترادف الحقيقي في اللغة.

وقد يحدث في صلب اللغة فجوات معجمية، حيث لا تتوفر على اللفظ الدال على المعاني الجديدة التي تدعو الحاجة أو الضرورة إليها، فيلجأ أصحاب اللغة إلى اقتراض ألفاظ

¹ محاضرات في علم اللغة العام، أ د البدرابي زهران، ج2. ص295.

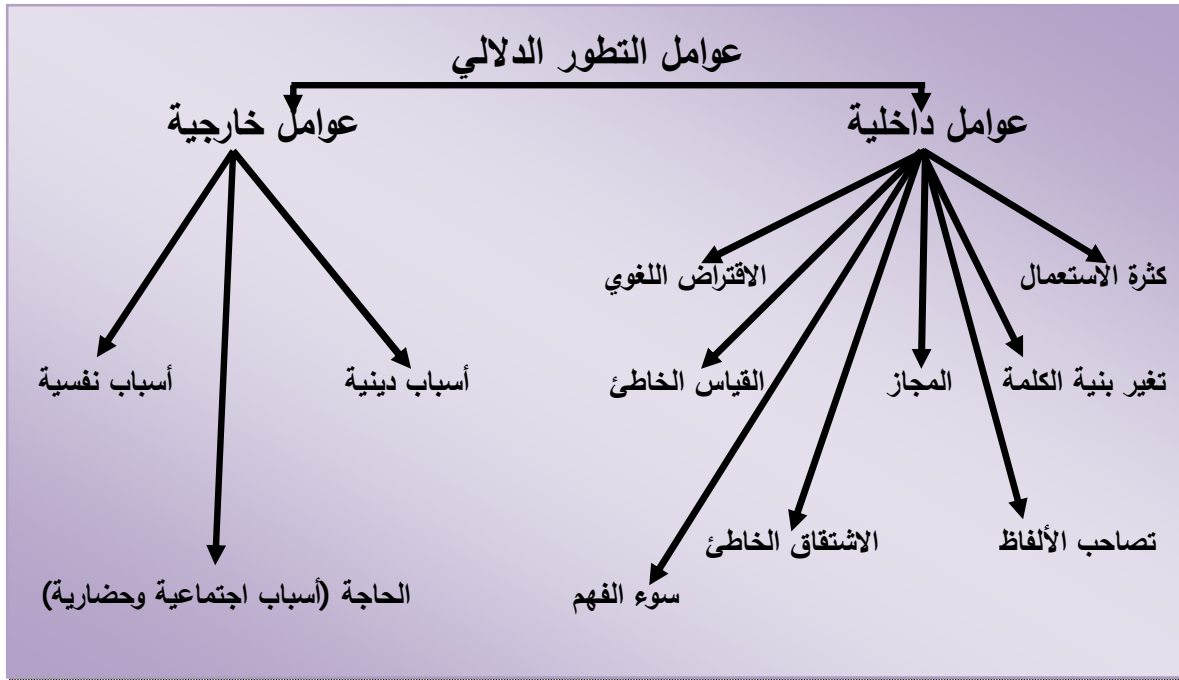
² دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص179.

³ تطور الدلالة المعجمية بين العامي والفصيح، د عبد الله الجبوري، ج1، ص12-13.

من اللغات الأجنبية، فيستعار منها ما تمس الحاجة إليه¹، أو يعتمد أصحاب تلك اللغة إلى الألفاظ ذات الدلالات المندثرة فيحيون بعضها، ويطلقونها على مستحدثاتها، كما لاحظنا في القطار والسيارة والهاتف والدبابة وغيرها.

وفي هذا الفعل محاولة إرادية واعية على طريق تحديث اللغة، ودفعها في اتجاه التطور، ومقاومة واقع السكون أو الثبات، الذي قد ينقاد إليه أبناء اللغة في فترة من فترات الركود الاجتماعي والحضاري أو التبعية، والذي يبدو عادة في شكل من المسكوكات اللغوية، أو في أشكال العبارات الجاهزة والمفردات المستخدمة آلياً دون فكر أو مشاعر²، وهو ما تعكسه اللغة العربية من خلال نصوصها ومعجماتها في عصور ركودها وانحطاطها الحضاري.

ويمكن تلخيص عوامل التطور الدلالي في المخطط التالي:



¹ ينظر: دلالة الألفاظ، الدكتور إبراهيم أنيس، ص 149.

² ينظر: طرق التغير الدلالي، الدكتور سالم خرماش، منتدى نسمات الفن، 13-يناير-2005، الأنترنت.

IV- مظاهر تطور الدلالة المعجمية:

لقد تفتن القدماء من العرب، ونخص منهم الأصوليين والبلاغيين وبعض اللغويين، إلى بعض مظاهر التطور الدلالي، كنقل الدلالة بالمجاز، وتخصيصها وتعميمها، وغير ذلك، واستعملوا لذلك عبارات كثيرة أطلقوها على هذه المظاهر مثل: "ما وضعه في غير موضعه"، و "ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره"، و"ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصره على واحد"، وغير ذلك.

وقد عبر أبو عبيدة عن الانتقال بمصطلحات مثل: النقل أو التشبيه أو الاستعارة وهي الغالبة على عباراته في النقائض بالإضافة إلى مصطلح "المجاز" ذلك المصطلح الأصل عند أبي عبيدة الذي يعبر به في مناسبات عديدة عن الانتقال الدلالي في إطار التغيير الدلالي¹.

كما كانت عناية الأصوليين بتوصيف العلاقة بين الألفاظ ومعانيها باعتبار عموم وخصوص ما وضعت له²، وقالوا "ما من عام إلا ويتخيل فيه التخصيص"³. كما تحدث المنطقيون والفلاسفة عن دلالة اللفظ، ويسمونها بالدلالة العامة، ويصفون اللفظ حينئذ بأنه "كَلِّي" مثل كلمة "شجرة" التي تطلق على كل ما في الكون من الأشجار؛ فإذا تحددت الدلالة أو ضاق مجالها قيل إن اللفظ أصبح جزئياً⁴. كما تعرض البلاغيون والأصوليون إلى المجاز وعلاقاته، ودورها في تغير المعنى.

أما المحدثون فقد ارتبطوا بالدرس الدلالي الحديث عند الغرب، والذي بدأ بعد أن رفض "بريال" وغيره من متأخري علماء القرن التاسع عشر أيديهم من علوم البلاغة، وقطعوا كل صلاتهم بها، وأكدوا وجود علم المعنى بوصفه فرعاً مستقلاً من فروع الدراسات اللغوية⁵، اتجهوا نحو تحليل أنواع التغيير في المعنى تحليلاً منطقياً.

¹ الفكر اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث (أبو عبيدة) د. رضوان متيسي عبد الله، ص 499.

² دلالة الألفاظ عند الأصوليين، د محمود توفيق محمد سعد، ص 97.

³ الدلالة اللغوية عند العرب، د عبد الكريم مجاهد، ص 35.

⁴ دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس ص 153.

⁵ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص 190.

ووجد هؤلاء العلماء أن في دائرة المعاني القديمة والجديدة نفسها ما يمدهم بخطة يسيرة قريبة المنال إلى أقصى حد، حيث لم يتطلب الأمر منهم إلا النظر في ثلاث إمكانيات فحسب، ولقد تبين لهم أن المعنى القديم إما أن يكون أوسع من المعنى الجديد أو أضيق منه أو مساويا له، ولم تكن هناك إمكانية رابعة يدخلونها في حسابهم، ومن هنا جاء التقسيم الثلاثي الذي بنيت عليه الخطة المنطقية، توسيع المعنى، تضيق المعنى، وانتقال المعنى¹. وأضيف إليها التقسيم النفسي، من رقي وانحطاط وانتقال للدلالة.

وقد استفاد العرب المحدثون من الدراسات الغربية الحديثة، ومن التراث العربي، وحددوا -من خلالهما- مظاهر التغير الدلالي في خمس أشكال، سموها: أنماط أو أشكال أو قوانين التغير الدلالي، ونقصد بها الطرق المختلفة التي تسلكها الكلمات، متى وجدت الأسباب التي تؤدي إلى تغير الدلالة، وتتمثل هذه الطرق في:

1- تخصيص الدلالة:

وهو أن تتغير دلالة الكلمة التي كانت تدل على معنى عام أو شامل لتصبح دالة على معنى خاص أو جزئي، ويسمى أيضا **تضييق المعنى**، ويطلق عليه **السيوطي** مصطلح (العام المخصوص) الذي وضع في الأصل عاما، ثم خص في الاستعمال ببعض أفراد²، ويعرفه **الآمدي** بقوله: "هو صرف اللفظ من جهة العموم إلى جهة الخصوص"³.

أما اللغويون فأطلقوا على التخصيص عبارة: "ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصره على واحد"، ووجدوا أن من أهم أسباب تخصيص الدلالة في اللغة العربية، حذف المضاف إليه أو الصفة، ومثل ذلك: المحروم بمعنى الفقير، وأصله المحروم من المال⁴؛ لأن الحرمان قد يكون من المال وغيره.

¹ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص191.

² المزهر، السيوطي، ج1، ص332.

³ الدلالة اللغوية عند العرب، د عبد الكريم مجاهد، ص35.

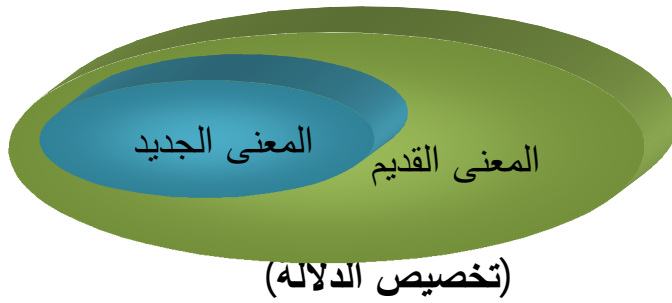
⁴ فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، ص211.

ومن نماذج التخصيص الدلالي في المعجم العربي: كلمة (العروس) التي أصبحت تدل على المرأة دون الرجل¹.

وكذلك تطور دلالة كلمة (السبت) التي كانت تدل على الدهر، ثم تطورت وصارت تدل على يوم واحد من أيام الأسبوع².

ومن نماذج تخصيص الدلالة -أيضا- استخدام أهل صقيلة كلمة (الفرس) للدلالة على الذكر، وهي تقع على الذكر والأنثى، وكلمة (الحمامة) للدلالة على "الأنثى"، وهي تقع على الذكر والأنثى، كما يطلقون كلمة (بحر) على ما كان ملحا خاصة، والبحر يقع على العذب والملح³.

ويمكن تمثيل تخصيص الدلالة تخصيص الدلالة في الشكل التالي:



2- تعميم الدلالة

وهو نقيض التخصيص، بمعنى أن تتغير دلالة الكلمة من الدلالة على معنى خاص وجزئي، لتصبح دلالة على معنى أوسع وأشمل. ويسمى القدماء هذا المظهر بـ"ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره"؛ فكما يصيب التخصيص دلالة بعض الألفاظ يصيب التعميم البعض الآخر، غير أن تعميم الدلالات أقل شيوعا في اللغات عن تخصيصها، وأقل أثرا في تطور الدلالات وتغيرها⁴.

ومن الأمثلة على تعميم الدلالة في العربية، أنها "كانت قد خصت كلمة لكل حالة من حالات اليتيم، فاليتيم هو الذي فقد أباه قبل البلوغ، وأما الذي فقد أمه فهو العجّي، وأما

¹ جدل اللفظ والمعنى، د مهدي أسعد عرعار، ص 179، نقله عن تقويم اللسان، ابن الجوزي، ص 157.

² ينظر: أسباب التغير الدلالي، د سالم الخماش، موقع لسان العرب، الأنترنت.

³ ينظر: علم الدلالة التاريخي، د حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، (د ط) ص 128.

⁴ دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، ص 154.

اللطيم فهو الذي فقد أبويه¹، ولكننا منذ زمن ليس قريبا نستعمل كلمة يتيم للدلالة على كل هؤلاء، فقد عممت العربية هذه الكلمة على الدلالات المختلفة هنا².

ومن أمثلته كذلك: تغير دلالة كلمة (البأس) من الدلالة على الشدة في الحرب إلى الدلالة على الشدة في كل أمر³. وتعميم دلالة (الاستحمام) التي أصبحت تدل على الاغتسال بالماء البارد والساخن، بعد أن كانت تدل على الاغتسال بالماء الساخن فقط، أما بالماء البارد فهو الاقترار أو الابتعاد⁴.

وربما يكون الفعل (جنى) «في جنيت الثمرة» قد تعممت دلالاته، لأن الأصل في اجتناب الثمرة: تناولها من الشجرة من غير إذن من مالكةا، وهو ذنب قبيح، فكان الاستعمال الحقيقي قولهم: «جنى جناية» بتناول الثمرة من غير رخصة في أخذها، ثم لشيوع تلك الجناية، صار مجرد تناول وإن كان جائزا اجتناء أو اقتناء⁵.

وكذلك تغير دلالة كلمة (المطية) التي تعني ظهر الناقة، لأن المطى هو مقصور الظهر لامتداده، ثم أخذت معنى الناقة كلها، ورد في اللسان والمطية الناقة التي يركب مطاها⁶.

وكذلك كلمة (المنيحة) فالأصل فيها "أن يجعل الرجل لبن شاته أو ناقته لآخر سنة، ثم جعلت كل عطية منيحة"⁷.

كما تطورت دلالة كلمة (النجعة) من طلب الغيث والكلأ إلى طلب أي شي⁸، ورد في اللسان: "والنجعة طلب الكلأ والعرف، ويستعار فيما سواهما"⁹.

ويمكن تمثيل مظهر تعميم الدلالة في الشكل التالي:

¹ ينظر: مبادئ اللغة، الخطيب الإسكافي، ص 41.

² علم اللغة المعاصر، أ د يحيى عابنة، ود آمنة الزعبي، ص 105.

³ ينظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص 155.

⁴ جدل اللفظ والمعنى، د مهدي أسعد عرعار، ص 179. نقله عن: تنقيف اللسان، ابن مكي، ص 177.

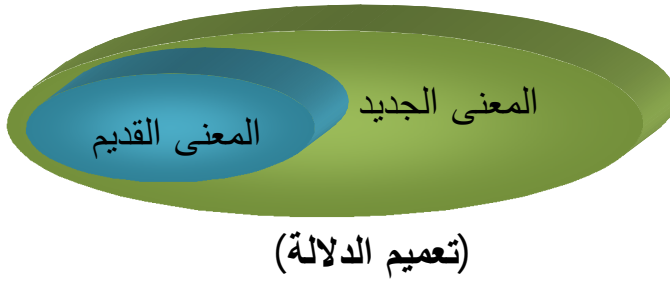
⁵ ينظر: علم الدلالة التاريخي، د إبراهيم السمراي، ص 44.

⁶ ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (مطا).

⁷ لسان العرب، ابن منظور، مادة (منح).

⁸ فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، ص 2218.

⁹ لسان العرب، ابن منظور، مادة (نجع).

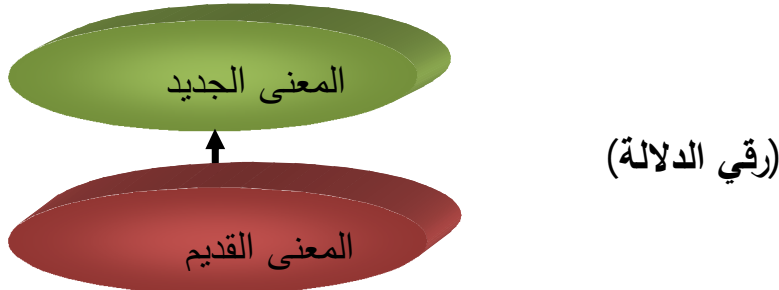


3- رقي الدلالة:

وهو تغير دلالة الكلمة من معنى عادي أو ضعيف أو وضع لتصبح دالة على معنى شريف أو سامي أو قوي، ويسمى هذا النوع من التطور بسمو الدلالة أو التغير المتسامي. ومن أمثلة ذلك في اللغة العربية تطور دلالة (رائع) من معنى الخوف والرعب، الذي يحمله الأصل (روع) إلى معنى جميل. وتطور دلالة الكلمتين "ملاك ورسول"، حيث كانتا تحملان معنى الشخص الذي يرسله المرء في مهمة مهما كان شأنها، ثم تطورتا وأصبح لهما تلك الدلالة السامية التي نألفها الآن¹.

وكذلك: تطور دلالة كلمة (البذلة) من معنى الثوب الخلق الذي يلبس ولا يمتهن ولا يسان، إلى معنى أحسن ما عند الرجل من ثياب عند العامة. وتطور دلالة كلمة (السفرة) من معنى طعام المسافر، إلى ما هي عليه الآن، وكذا كلمة "العفش" التي لم تكن تفيد سوى "سقط المتاع" نسمعها الآن في كثير من الأحيان تطلق على جهاز العروس².

ويمكن تمثيل هذا النمط في الشكل التالي:



¹ ينظر: دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، ص158.

² دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، ص158.

4- انحطاط الدلالة:

وهي نقيض الرقي؛ حيث يتغير معنى اللفظ من دلالة قوية وشريفة أو سامية لينحدر إلى معنى ضعيف أو مبتذل، ويكون ذلك نتيجة عوامل متعددة منها:

- سوء سمعة الكلمة لطول ارتباطها بمدلول غير كريم، فتطرح هذه الكلمة، وتستعمل كلمة أخرى في مكانها غير مثقلة بارتباطات مجوجة من جهة المعنى¹. فالكلمات الآتية مثلا: كنيف الششمة (كلمة فارسية)، الكرسي المستراح، بيت الراحة، بيت الأدب، المرحاض...² تعاقبت على مر الزمن على مكان قضاء الحاجة، فكلمنا انحطت دلالة لفظ استعاض الناس عنه بلفظ آخر أكثر قبولا عند الناس.

- انحطاط الظروف التي ارتبط بها اللفظ سياسيا، وهو أبرز مظهر، ولنا في كلمة مثل (الحاجب) التي كانت تدل في أدبيات الإمارة الأندلسية على ما يقابل في العصر الحديث، منصب رئيس الوزراء، مثل **الحاجب المنصور**، أما اليوم فلم تعد تعني الآن سوى مرادفا لـ (بواب)³. وكلمة الوزير العربية التي أصبحت في الإسبانية لا تعني أكثر من "الشرطي" وفي الإيطالية "مساعد عشماوي"⁴.

- تغيير المعتقدات الدينية، مما يؤدي إلى تغيير الأحكام من الأشياء والسلوكيات، ومثال ذلك تطور دلالة الخمر، حيث كانت في الجاهلية رمزا للكرم والضيافة يتفاخر الناس باقتنائها ودفع المال لشراء دنانها، والشعراء يصفون آنيثها ولون شرابها، ولما جاء الإسلام حرم تعاطيها وأصبحت أم الخبائث، ومن شربها لحقه العار ووصف بالفسق وأصبح من الفجار.

- ابتذال الكلمة مما يؤدي -عادة- إلى أن تتحط دلالتها، أو تندثر الكلمة فلا تجري على الألسنة، ولا ترد في الاستعمال، وكان بعض علماء العربية يشيرون في ثنايا كتبهم إلى هذا الابتذال... فمثلا كلمة "خش" بمعنى "دخل" كلمة مبتذلة، رغم أنها عربية صحيحة⁵.

¹ اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، ص322.

² دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس ص 142.

³ ينظر: الدليل النظري في علم الدلالة، د نوارى سعودي، ص 109-110، وفصول في علم اللغة العام، د. محمد علي

عبد الكريم الرديني ص225. ودلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس ص 157.

⁴ دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس ص 157.

⁵ المرجع السابق، ص140.

- تغير في استعمال الكلمة، مثل كلمة (دبس)، التي كانت تعني العسل، وتستهمل في مقام التباهي، ولكن هذه الدلالة التي جاءت في مقام التفاخر لم تبق على ما كانت عليه، فقد صارت تستعمل للدلالة على الدبس النباتي الذي ينتج من التمر -خاصة- وربما من العنب، ودلالته ليست بتلك الدلالة التي يمكن التفاخر بها كما كان يحدث في الزمن القديم عندما كانت تعني عسل النحل أو الشهد، الذي مازال يحافظ على الدلالة نفسها¹.

ومثاله -أيضا- تغير استعمال عبارة "طول اليد" حيث وردت في الحديث الشريف بمعنى السخاء والجود، حين قالت للنبي نساؤه أينما أسرع لحاقاً بك يا رسول الله؟ فقال صلى الله عليه وسلم: "أطولكن يداً"، لكنها استعملت في اللغة المعاصرة بمعنى السرقة.

والتطور نفسه حدث لعبارة "تؤوم الضحى"² التي تستعمل في الأصل للمدح، بمعنى المرأة المترفة، بينما أصبحت للذم عند كثير من المعاصرين بمعنى المرأة الكسولة.

وكذلك كلمة "الكرسي" التي استعملت في القرآن الكريم بمعنى "العرش" في قوله تعالى "وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ" [سورة البقرة، الآية 255]؛ غير أن هذه الكلمة أصبحت الآن تطلق على كرسي السفارة وكرسي المطبخ³.

وقد تنبه بعض القدماء في دراساتهم إلى هذا المظهر، وعالجوه في مباحث قيمة نذكر منها: كتاباً صغيراً وضعه الثعالبي في الكناية والتعريض، مشيراً في مقدمته إلى "الكنايات عما يستهجن ذكره، ويستقبح نشره، أو يستحي من تسميته، أو يتطير منه، أو يستترفع ويصان عنه، بالألفاظ مقبولة تؤدي المعنى... مع العدول عما ينبو عنه السمع، ولا يأنس به الطبع، إلا ما يقوم مقامه، وينوب منابه، من كلام تأذن له الأذن، ولا يحجبه القلب"... ومن ذلك حديثه عن إطلاق الطهر على الختان، وحديثه عن عما يتطير من لفظه كاللديغ والأعمى والمهلكة وملك الموت⁴.

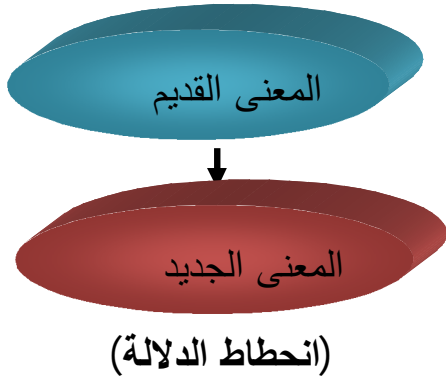
¹ ينظر: علم اللغة المعاصر، أ د يحيى عباينة، ود آمنة الزعبي، ص 106-107.

² ينظر: اللهجة، والدلالة الاجتماعية، عمر عبد الرحمن نمر، موقع ثقافة (thaqafa) الأنترنيتات.

³ دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس ص 156-157.

⁴ جدل اللفظ والمعنى، د مهدي أسعد عرعار، ص 159. نقله عن الكناية والتعريض، للثعالبي، ص 1.

ويمكن تمثيل انحطاط الدلالة بالشكل التالي:



5- انتقال الدلالة:

وهو المظهر الأكثر شيوعاً في التطور الدلالي، ونعني به تغير مجال الدلالة بسبب نقل لفظ من معنى إلى آخر، لعلاقة بينهما، وقد أطلق عليه العرب القدماء عبارة " ما وضعوه في غير موضعه"، وقد أشار إليه القدماء من بلاغيين، ولغويين، وفلاسفة، ولعل أشهرهم أبو نصر الفارابي الذي يعرف النقل بقوله: "أن يؤخذ اسم مشهور كان منذ أول وضع دالا على ذات شيء ما، فيجعل بعد ذلك اسماً دالا على ذات شيء آخر، ويبقى مشتركاً بين الثاني والأول في غابر الأزمان"¹.

وعادة ما يحدث النقل عن طرق المجاز؛ فهذا النمط يتكفل بمعالجة الصور المجازية في عملية التطور الدلالي، لأنه يباشر تبديل المعنى من (الحقيقة) إلى المجاز². ولعل من أهم التطبيقات التي قدمها العرب القدماء لفكرة الانتقال الدلالي، تلك التي قدمها أبو عبيدة في مؤلفاته ونخض منها "النقائض".

ومن أمثلة ما ورد فيه: الماعون: قال تعالى [ويمنعون الماعون] [سورة الماعون:

الآية 7] قال: "هو في الجاهلية كل منفعة وعطية، قال الأعشى:

بِأَجْدَمِهِ بِمَاعُونِهِ إِذَا سَمَّوْهُمْ لَمْ تَغْمِ (المتقارب).

¹ المصطلح العلمي عند العرب، د محمد حسن عبد العزيز، دار الهاني للطباعة، 2000، ص 192.

² تطور الدلالة المعجمية بين العامي والفصحى، الدكتور عبد الله الجبوري، ج 1، ص 18.

والماعون في الإسلام، الطاعة والزكاة"¹.

وتلك التي أوردها الزبيدي، مثل: انتقال دلالة (البلاط) من الحجارة المفروشة بالأرض إلى البيت المحسن البناء². وانتقال دلالة كلمة (الهمج) من الدلالة على معنى الذباب الصغير الذي يقع على وجوه الدواب، إلى الدلالة على معنى الرعاع من الناس³.

لكننا -كما يقول الدكتور إبراهيم أنيس- لا نستطيع تفسير هذا الانتقال بيسر وسهولة، دون توافر قرائن تساعدنا في هذا الأمر، لأن المجاز على فرض تدخله في هذه العملية، يكون قد نسي أمره في الغالب... ومن الأمثلة التي تخص اللغة العربية، أن كلمة (وحر) صدره، بمعنى وعر، غاظه⁴، ليست ذات دلالة أصلية، بل هي ذات دلالة منتقلة من معنى آخر، وقد أورد الخطيب الإسكافي أن الوحرة دويبة تلتصق بالأرض، ومنها يقال وحر صدره إذا لصق الحقد به⁵، أي أن سبب انتقال دلالة هذا النمط إلى الدلالة الجديدة كان المشابهة في شدة الالتصاق بين الحقد اللاصق بالقلب، وتلك الدويبة التي تلتصق بالأرض وتلتبسها.

ويمكن أن نحمل على هذا العرض أيضا ما جاء من دلالة (الضّب)، وهو دويبة من الحشرات معروف⁶، فأصل الضب اللصوق بالأرض، ورد في اللسان: "وضباً: لصق بالأرض"⁷. ولذا فقد أطلقوا على هذا الحيوان اسم الضب لأنه يلتصق بالأرض، ولا يفارقتها⁸، يفارقتها⁸، وقد أورد الخليل انتقالاً آخر لها، وهو الغل في القلب، لأنه لا يفارقه أيضاً⁹.

¹ الفكر اللغوي عند العرب، في ضوء علم اللغة الحديث (أبو عبيدة) د. رضوان متيسي عبد الله، دار النشر للجامعات، ط1، القاهرة، 2006، ص497.

² لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، تحر مصان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2000، ص231.

³ ينظر: أسباب التغير الدلالي، د سالم الخماش، موقع لسان العرب، الأنترنت.

⁴ ينظر: أساس البلاغة، الزمخشري، ج2، مادة (وحر)، ص323، ومادة (وعر) ص345.

⁵ مبادئ اللغة، الخطيب الإسكافي، تح يحيى عباينة وعبد القادر الخليل، منشورات وزارة الثقافة، عمان، 1998، ص264.

⁶ لسان العرب، ابن منظور، مادة (ضيب).

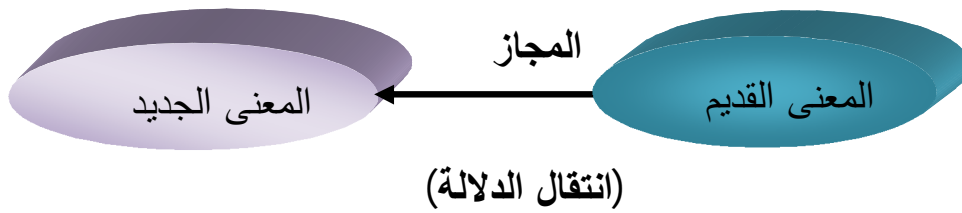
⁷ المصدر نفسه، المادة ذاتها.

⁸ علم اللغة المعاصر، أ د يحيى عباينة، ود أمانة الزعبي، ص108.

⁹ ينظر: كتاب العين، الخليل بن أحمد، مادة (ضيب). ولسان العرب، ابن منظور، مادة (ضيب).

ومن خلال النماذج السابقة يتبين لنا أنه قد تنشأ معان جديدة لكلمات قديمة عن طريق التحول أو النقل، الذي عادة ما يحدث عن طريق المجاز، أو غير ذلك من الأسباب المذكورة أعلاه، مما يؤدي إلى تعدد معاني الكلمات في المعجم، وبالتالي يضمن الانتقال السلس للمعاني، ويحقق النمو المنطقي للغة، ويتفادى الانتقال المفاجئ الذي يسبب فجوات معجمية.

ويمكن تمثيل ظاهرة انتقال الدلالة عن طرق المجاز بالشكل التالي:



وللمجاز وأشكال استخدامه أكبر الأثر في إنجاز عملية التطور الدلالي في اللغة العربية عبر التاريخ، و ذلك من خلال عدد من العلاقات التي يشكلها المجاز، بين المعنى القديم والمعنى الجديد الذي ينتقل إليه. ومن بين هذه العلاقات المجازية نذكر:

1- المجاورة المكانية: حيث ينقل اللفظ من الدلالة على شيء إلى آخر يجاوره، في مثل:

* **الراويّة:** المزايدة، "إنما هو مجاز في الأصح، قالوا سميت راوية مجازاً، للمجاورة، إذ الراوية هي الدابة التي تحملها"¹.

* **السانية:** الناقة التي يستقى عليها، وهي مجاز، لأن السانية الغرب وأداته، يقال أعرنى سانيتك².

* **البريد:** وسمي الرسول بريداً لركوبه البريد، وهي الدابة³.

2- المجاورة الزمانية: وهو نقل لفظ من معنى إلى آخر لتزامنها أو تقاربها زماناً، مثل:

* **الضّحاء:** الغداء، وهو الطعام الذي يتغدى به، وسمي بذلك لأنه يؤكل في الضّحاء، تقول هم يتضحون أي يتغدون⁴.

¹ تاج العروس، الزبيدي، مادة (زيد).

² ينظر: المصدر نفسه، مادة (سني).

³ المصدر نفسه، مادة (برد).

⁴ لسان العرب، لابن منظور، مادة (ضحا).

* **ذو الحجة**: شهر الحج، سمي بذلك للحج فيه¹.

3- **الجزئية**: يُنقل اللفظ من الجزء ليُطلق على الكل، في مثل:

* **الرقبة**: وصلة بين الرأس والبدن، ويطلق أيضا على المملوك أو العبد، لأنه موضع القيد.

* **خف**: خف البعير ويطلق أيضا على البعير، وقيل الجمل المسن، وقيل الضخم².

جاء في الحديث: "لا سَقَ إلا في نَصَلٍ أو خَفٍّ أو حافرٍ" فالخف الإبل هنا، والحافر الخيل، والنصل السهم الذي يرمى به³.

* **الحافر**: الجزء الذي يطأ به الفرس والحمار، وقد يُطلق على الفرس أو الخيل، كما في الحديث الشريف السابق.

4- **الآلية**: وهو انتقال لفظ الآلة إلى الشيء كله، في مثل: لسان: عضو من أعضاء البدن، ويُدُّرُّ على اللغة.

* **المجنب**: الترس، لأنه يجنب صاحبه، أي يقيه ما يكره، كأنه آلة لذلك⁴.

* **المنسأة**: كمنكسة، ومرتبة، بالهمز، ويترك الهمز فيهما: العصا العظيمة التي تكون مع الراعي قال أبو طالب عم الرسول صلى الله عليه وسلم:

أمن أجل حبل لا أباك ضربته بمنسأة قد جر حبلك أحبل.

... وإنما سمي بها، لأن الدابة تنسأ بها، أي تزجر، ليزداد سيرها أو تدفع أو تؤخر⁵.

5- **الحالية**: وهو انتقال اللفظ من الحال إلى المحل، لما بينهما من ملازمة: ومن أمثلتها:

* **السفح**: عرض الجبل، حيث يسفح فيه الماء، وهو عرضه المضطجع، أو أصله أو أسفله، أو الحضيض، (جمع سفوح) بالضم⁶.

¹ تاج العروس، الزبيدي، مادة (حجج).

² ينظر: المصدر نفسه، مادة (خفف).

³ لسان العرب، لابن منظور، مادة (خفف).

⁴ تاج العروس، الزبيدي، مادة (جنب).

⁵ المصدر نفسه، مادة (سفف).

⁶ نظرية السياق السببي في المعجم العربي، مصطفى إبراهيم علي عبد الله، ص 43-44.

وفي ذلك مجاز مرسل علاقته الحالية، حيث ذكر السفح وهو الحال وأريد المحل وهو عرض الجبل¹.

* **منى**: "ومنى الله الشيء قدره وبه سميت منى، وهي بمكة، يصرف ولا يصرف، سميت بذلك لما يمنى فيها من الدماء، أي يراق.

قال ثعلب: هو من قولهم منى الله عليه الموت، أي قدره، لأن الهدى ينحر هناك.

قال ابن شميل: سمي منى لأن الكباش منى به، أي ذبح. وقال ابن عيينة: أخذ من المنايا².

6- المحلية: وذلك بذكر المحل وإرادة الحال فيه ومن أمثلتها:

* **الجبانة**: الصحراء، "وتسمى بها المقابر لأنها تكون في الصحراء تسمية للشيء بموضعه. وكل صحراء جبانة"³.

* **الناصية**: منبت الشعر في مقدم الرأس، لا الشعر الذي تسميه العامة الناصية، وسمي الشعر ناصية لنباته في ذلك الموضع⁴.

7- السببية: وهو إطلاق السبب وإرادة المسبب⁵، ومثال ذلك:

* **إصمت**: تقول العرب "ولقيته ببلدة إصمت، إذا لقيه بمكان لا أنيس به"⁶.

سميت بذلك لكثرة ما يعرض فيها من الخوف، كأن كل واحد يقول لصاحبه إصمت.

كما قالوا في مهمة: إنها سميت لقول الرجل لصاحبه: مه مه⁷.

¹ تاج العروس، الزبيدي، مادة (سفق).

² لسان العرب، ابن منظور، مادة (منى).

³ المصدر نفسه، مادة (جبن).

⁴ المصدر نفسه، مادة (نصا).

⁵ نظرية السياق السببي في المعجم العربي، مصطفى إبراهيم علي عبد الله ص 38

⁶ لسان العرب، لابن منظور، مادة (نصا).

⁷ تاج العروس، الزبيدي، مادة (صمت).

* **السُّبَاةُ**: السفر البعيد، سمي سُبَاةً لأن الإنسان إذا طال سفره سبأته الشمس ولوحته".
فقد أطلق المسبب وهو السبَاة وأريد به السفر البعيد وهو السبب، وهذا مجاز مرسل علاقته
المسببية.

* **الغَيْثُ**: "الغيث، المطر وقيل: هو المطر الخاص بالخير، الكثير النافع، لأنه يغاث
به الناس"¹.

8- المَسْبِيبَةُ: وهو نقل من النتيجة إلى السبب، مثل:

* **الرَّجْزُ**: العذاب، ويطلق على سببه وهو عبادة الأصنام.

* **الوِظِيفَةُ**: ما يُقَدَّرُ في كل يوم من رِزْقٍ أو طعامٍ أو عَلاَفٍ أو شَرَابٍ، وأصبحت الآن
تطلق على العمل الذي سبب الأجر².

9- اعتبار ما سيكون: ومن أمثله:

* **الجَبِينُ**: الثَّمَلُ، وسمي الجبن دملا على جهة التفاؤل، وكذلك سمي السحر طِبًا³.

* **القافلة**: القفول الرجوع من السفر، وقيل: القفول رجوع الجند بعد الغزو واشتق اسم
القافلة من ذلك، لأنهم يقفلون. قال ابن منصور: سميت القافلة تفاعلاً بقفولها عن سفرها الذي
ابتدأته.

قال: وطن ابن قتيبة أن عوام الناس يغلطون في تسميتهم الناهضين في سفر أنشؤوه
قافلة، وأنها لا تسمى قافلة إلا منصرمة إلى وطنها. وهذا غلط، وما زالت العرب تسمي
الناهضين في ابتداء الأسفار قافلة، تفاعلاً بأن يبسر الله لها القفول، وهو شائع في كلام
فصحائهم إلى اليوم⁴.

* **السليم**: اللديغ، "وقد قيل هو من السلامة، وإنما ذلك على التفاؤل له، خلافا لما
يحذر عليه منه... كما قالوا للحبشي أبو البيضاء، وقالوا للفلاة مفازة تفاعلاً بالفوز وهي
مهلكة"⁵.

¹ لسان العرب، لابن منظور، (سبأ).

² ينظر: أسباب التغير الدلالي، د سالم الخماش، موقع لسان العرب، الأنترنيت.

³ لسان العرب، لابن منظور، مادة (جبن).

⁴ المصدر نفسه، مادة (قفل).

⁵ المصدر نفسه، مادة (سلم).

* **الحشيش**: مشتق من حشّ بمعنى قطع العشب، وهو الحشيش: العشب المقطوع، ويُدُّرُّ في اللهجات الحديثة على العشب النابت.

* **القت**: وهي الفِصْفَة أي الرُّطْبَة من عَافِ التَّوَاب¹، وربما هي مشتقة من قت أي قطع واستأصل.

* **القطف**: والقطف: ما قطف من الثمر، وهو أيضا العنقود ساعة يقطف، والقطف اسم الثمار المقطوفة، والجمع قُطُوف... في القرآن العزيز قال سبحانه تَقُطُّ (وَفِيهَا دَانِيَةٌ)² [الحاقة: 22، 23].

10- اللزومية:

* **التثويب**: الدعاء إلى الصلاة وغيرها، وأصله أن الرجل إذا جاء مستصرخا لوح بثوبه ليرى ويشتهر، فكان ذلك كالدعاء، فسمي الدعاء تثويبا لذلك، وكل داع مثوب³.

* **الصفقة**: "وإنما قيل للبيعة صفقة، لأنهم كانوا إذا تبايعوا تصافقوا بالأيدي، والصفقة تكون للبائع والمشتري"⁴.

11- المشابهة:

* **القين**: أصله الحداد ثم نقل فسمي به كل صانع يعمل بيده، حتى قالوا للمغنية قينة⁵.

* **الفحل**: "العرب تسمي سهيلا: الفحل، تشبيها له بفحل الإبل، وذلك لاعتزاله عن النجوم وعظمه، وقيل: ذلك لأن الفحل إذا قرع الإبل اعتزلها"⁶.

* **بيت**: "من المجاز: البيت بيت الشاعر، سمي بيتا لأنه كلام جمع منظوما، فصار كبيت جمع من سقف وكفاء ورواق وعمد، وقول الشاعر:

¹ المصدر السابق، مادة (نصا).

² المصدر نفسه، مادة (قطف).

³ تاج العروس، الزبيدي، مادة (ثوب).

⁴ لسان العرب، لابن منظور، مادة (صفق).

⁵ الفكر اللغوي عند العرب، في ضوء علم اللغة الحديث (أبو عبيدة) د. رضوان متيسي عبد الله، دار النشر للجامعات، ط1، القاهرة، 2006، ص499، نقله عن النقائض، ج2، 590.

⁶ لسان العرب، لابن منظور، مادة (فحل).

وبيت على ظهر المطي بنيته بأسمر مشقوق الخياشم يعرف

يعني بيت شعر كتبته بالقلم، كذا في التهذيب¹.

من خلال النماذج السابقة يتبين للقارئ كيف أن دلالة المفردة تتغير وتنتقل من دلالة إلى دلالة مجاورة، وبعضها يهمل ويبتذل، وبعضها يرقى ويسمو، وبعضها يخصص وبعضها يعمم، والشيء يعبق برائحة ما يجاوره بلون ما يدانيه².

كما نلاحظ من خلال ما سبق أن تطور الدلالة المعجمية يترتب عنه تغير في المستوى المعجمي، وذلك من خلال:

1- تغير في هيكل العلاقات الدلالية. كما ذكرنا عن الترادف والاشتراك اللفظي، والتضاد، التي يمكن عدها موضوعات لغوية تاريخية، ومثال ذلك في التضاد: كلمة (طلع) التي تدل على معنى الظهور، وعلى ضده وهو الغياب، فمن قبل مدلول الظهور أصله من الثنائي (طل): شرف، بزيادة العين في آخره، ومن قبل فحوى الغياب، يأتي من (طع) بإقحام اللام، ويراد به (اطمئنان)³.

أما عن الاشتراك اللفظي فمثاله: كلمة (الحب) بمعنى الوداد، وبمعنى الجرة التي يجعل فيها الماء، وهي مشترك تحمل معنيين الأول عربي، والثاني فارسي⁴.

وأما الترادف، فأمثلته كثيرة نأخذ منها: الكلمات التي تطلق على الزوجة، مثل: الحليلة والبعلة والزوجة... الخ، والتي ترادفت نتيجة التطور الدلالي والاستعمال المجازي.

2- تغير في هيكل الحقول الدلالية، حيث يضيق بعض الحقول بانتقال ألفاظها إلى مجال دلالي آخر غيره، كما قد يتسع بعضها الآخر، بانضمام مفردات ذات دلالات جديدة إليها، فمثلا ضاق حقل الإبل في اللغة العربية المعاصرة، في حين اتسع حقل المركبات الآلية.

¹ تاج العروس، للزبيدي، مادة (بيت).

² محاضرات في علم اللغة العام، أ د البدرابي زهران، ج 2. ص 293.

³ المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، الأب مرمجي الدومني، مطبعة الأدباء الفرنسيين، القدس، 1937، ص 219.

⁴ ينظر: فصول في فقه العربية، د رمضان عيد التواب، ص 331.

3- تغير المعجم اللغوي على مر الزمن¹، وهو النتيجة الحتمية للتطور الدلالة المعجمية، لكن السؤال المطروح: هل سجلت المعجمات العربية هذا التطور؟

V - المعجمات التطورية في اللغة العربية:

رغم هذه الحقائق المثبتة حول مظاهر التطور في المعجم العربي إلا أننا لازلنا لا نملك حتى الآن معجماً تاريخياً كاملاً يسجل كل هذه التطورات الحاصلة في مفردات اللغة العربية، فالملاحظ للمعجمات العربية القديمة يجد أن معظمها يهتم بتدوين "المعاني الأصلية الأولى للكلمة، والمعاني الأخرى التي طرأت على الكلمة حتى نهاية القرن الأول للهجرة تقريباً، وتقف عند هذا الحد، أما المعاني التي طرأت بعد هذا التاريخ فليس من معجم يجمعها، إلا بعض أنواع منها جمعت في كتب خاصة كمصطلحات الفقهاء والفلاسفة²، وبعض الدراسات التأصيلية التي مست بعض الكلمات المعربة، والتي نجدها مبثوثة في ثنايا الكثير من المعجمات، وخاصة تلك التي تهتم بالمعرب من الكلام الأعجمي، مثال ذلك: تلك الاصطلاحات التي أرجعها الأب أنستاس ماري الكرملّي إلى أصولها الأعجمية، ومنها:

العيقب والعيقوبة: التي أرجع أصلها إلى اليونانية "Kikubos".

والعقد: بفتح العين وإسكان الفاء "Sterna". التي أرجع أصلها إلى الكلمة اليونانية

"Apous-Apodos"³.

لكن معظم هذه التأصيلات تتسم في كثير من الأحيان بالتضارب في الأصول اللفظية والدلالية، وعلى سبيل المثال لا الحصر: تضاربت آراء اللغويين في أصل كلمة (البريد)، فذهب البعض إلى إمكانية عربيتها وربما هي مشتقة من (برد) كما ورد في المعجم الكبير ومتن اللغة.

¹ علم الدلالة التاريخي، د حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، (د ط) ص 113.

² فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، ص 211.

³ ينظر: تطور المعجم العربي، د حكمت كشلي، دار المنهل اللبناني ط1، 2002م ص 407.

وذهب العلابي إلى أنه لفظ دخيل من الفارسية ومعناها الحمل والنقل، والبريد لفظ محدث، نظام التراسل من الجهات وإلى الأنحاء.

وقال أنستاس ماري الكرملّي أن اللفظ من اللاتينية، بمعنى جواد الساعي¹. بالإضافة إلى بعض المعجمات المستدركة، ولعل محاولة "رنهارت دوزي" في معجمه "المستدرك على المعجمات العربية" أول محاولة جادة، وقفت على إثبات الألفاظ والمعاني الطارئة التي دعت إليها ضرورات التطور، وفرضتها الحضارة ورفي العلم، واستعملها مؤلفوا العصور الوسيطة ومن جاء بعدهم²، لكن معالجته هذه لم ترق بمستدركه إلى منهج المعجم التاريخي الكامل.

كما أنه كغيره من أصحاب المعجمات العربية القديمة والحديثة، الذين وإن ذكروا بعضاً من المعاني التطورية للألفاظ، فإنهم لا يلتزمون -دائماً- بترتيبها ترتيباً تاريخياً، باستثناء محاولة المستشرق الألماني فيشر (Fischer) واضع أول معجم عربي تاريخي، المشروع الذي لم يكتمل؛ لأنه ما إن شرع في وضع مقدمته التي ضمنها تصوره الشافي للمعجم اللغوي التاريخي، ومخططه الذي ستعرض وفقه مواده³، حتى فاجأته الحرب العالمية الثانية واضطرته إلى العودة إلى وطنه، ثم أقعده المرض إلى أن وافته المنية، قبل أن يكمل مشروعه؛ إذ لم ينجز منه سوى مقدمته النظرية، وجزءاً من باب الهمزة.

فحاول مجمع اللغة العربية في القاهرة تبني هذا المشروع بوضع معجم شامل يستوعب اللغة في مختلف العصور، بتتبع تاريخ الكلمة لاستخراج دلالاتها من بطون المؤلفات والوثائق اللغوية والأدبية والتاريخية وغيرها. وتحديد تطوراتها من خلال السياقات التي وردت فيها منذ أول استعمال لها وصولاً إلى ما تستخدم له الآن.

ولما لم يتسن له ذلك، لما يقتضيه المعجم التاريخي من أعمال تمهيدية لم يؤخذ بها بعد، وما يحتاج إليه من جهد يفرغ له عدد غير قليل من الباحثين المختصين الذين يحسنون

¹ أمثلة من التطور الدلالي في الألفاظ المعربة، د حامد صادق قنبيي، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد32، جوان 1982، ص58-59.

² تكملة العاجم العربية، رنهارت دوزي، ج1، المقدمة.

³ ينظر: جدل اللفظ والمعنى، دد مهدي أسعد عرعار، ص184، نقله عن المعجم اللغوي التاريخي، أوقيست فيشر، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1967، المقدمة، ص5.

العلم بأصول اللغات ومناهج تطورها، فقد وجد أعضاء المجلس أنفسهم أمام عمل كبير يتمثل في "تتبع معاني الألفاظ في النصوص القديمة منذ القرن الثاني للهجرة، في كتب الأدباء والمؤرخين والفلاسفة والفقهاء والصوفية ومختلف الوثائق الأخرى"¹، بالإضافة إلى ما جمعه القدماء قبل ذلك، وما أغفلوه.

يقول الدكتور إبراهيم مدكور: "منذ ربع قرن تقريباً، أخذ المجمع نفسه بوضع معجم كبير يسائر الزمن، ويتمشى مع فن التأليف المعجمي الحديث، أخذ نفسه بذلك يوم أن يؤسس من إخراج معجم (فيشر) التاريخي الذي تعاقد عليه قبل هذا ببضع سنين، وحاول جاهداً أن يقف على أصوله دون جدوى"².

وهكذا أعلن المجمع عن عجزه عن إنجاز المعجم التاريخي للغة العربية، واكتفى بنشر مقدمة فيشر للمعجم التاريخي ونموذجاً صغيراً، سبق له أن أعدهما³. وأثر أن يؤلف المعجم الكبير، وليس المعجم الكبير بحال معجماً تاريخياً وإن استشهد أحياناً بشعر بعض المولدين؛ كبشار والبحثري وأبي العلاء والمتنبي وابن الرومي، وبيعض المحدثين؛ مثل: البارودي وشوقي وحافظ⁴، ولكن هذا المعجم لم يصدر منه سوى ثلاثة أجزاء، في انتظار استكمال ما تبقى منه.

وفي هذا المعجم يتم عرض المواد وفق منهج تطوري، قائم على ذكر نظائرها السامية أولاً (إن وجدت)، وذكر المعاني الكلية ثانياً، وقد رتبت متدرجة من الأصلي إلى الفرعي،

¹ فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، ص211.

² المعجم التاريخي للغة العربية بين الأمل والعمل، د محمد حسن عبد العزيز، مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دورة 71، 21 مارس 2005م، المعجم التاريخي للغة العربية وثائق ونماذج تأليف د. محمد حسن عبد العزيز دار السلام، للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة الطبعة الأولى 2008. وينظر: المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1970، ج1، المقدمة.

³ التطورات المعجمية، د صافية زفكي، ص89.

⁴ المعجم التاريخي للغة العربية بين الأمل والعمل، د محمد حسن عبد العزيز، مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دورة 71، 21 مارس 2005م. والمعجم التاريخي للغة العربية وثائق ونماذج تأليف د. محمد حسن عبد العزيز دار السلام، للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ط1، 2008.

ومن الحسي إلى المعنوي، ومن الحقيقي إلى المجازي، واستؤنس في استنباطها بما ورد في المعجمات القديمة كالمقاييس¹.

وقد أخذنا نموذجاً لذلك، من مادة "أسر":

إن هذه المادة شائعة الاستعمال في الحبشية، وقد وردت على الهيئة التالية: "asara"، "أسر"، وفي العبرية "aseru" "أسر"... ومعنى المادة الأصلي في هذه اللغات جميعاً هو الربط والحصر.

أما معاني هذه المادة الكلية فهي الإمساك والقوة، ولكن معاني "الأسر" تتعدد وتباين، والشاهد على هذا الموضح هو السياق الذي استعملت فيه، فهي في صفة داود عليه السلام: "كان داود -عليه السلام- إذا ذكر عقاب الله تخلعت أوصاله، فلا يشدها إلا الأسر" تعني الشد والربط، وفي الآية الكريمة ﴿فريقاً تقتلون وتأسرون فريقاً﴾ [سورة الأحزاب، الآية 26] تعني الأخذ، وفي كلام عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- لا يؤسر أحد في الإسلام بشهداء السوء، فإننا لا نقبل إلا العدول" تعني الحبس.

وتأتي الأسر بمعنى القوة أيضاً، فيقال رجل ذو أسر، وتأتي بمعنى الخلق، فيقال: شد الله -تعالى- أسره، وفي التنزيل ﴿نحن خلقناكم وشددنا أسركم﴾ [سورة الإنسان، الآية 28]. وتأتي بمعنى احتباس البول.

ومع سيرورة العربية مع الحياة العلمية استحدث مصطلح علمي وهو "الأسر النهري"، وقد عرف هذا بأنه ظاهرة تحدث عند اشتباك منبع نهر انحداري يجري في أرض منخفضة بمجرى نهر انحداري يجري في أرض أعلى، فيسلب الرافد الانحداري، ويسمى الرافد بالنهر الأسر، والنهر الانحداري بالنهر الأسير، والظاهرة بالأسر النهري...².

¹ جدل اللفظ والمعنى، د مهدي أسعد عرعار، ص 186.

² المرجع نفسه، ص 187، نقله عن المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج 1، مادة (أسر) ص 277.

وتبقى اللغة العربية في حاجة إلى معجم تاريخي، فهي ليست بدعا بين اللغات العريقة، بل هي أجدر، لأنه أطول عمرا، وأوسع مساحة، وأغنى تراثا، ولكن هذه الحاجة حتى تتحقق لابد لها من توفر إرادة قوية، وبذل جهود جبارة من البحث اللغوي التاريخي.

VI - الدلالة المعجمية عند العرب بين النشاط والخمول:

إن النتيجة الحتمية لتطور مفردات اللغة أن يولد عدد منها، جديد لم يسبق للقدماء أن استعملوه، وأن يندثر ويموت عدد آخر، فيهجر استعماله¹، وينزوي ويصبح خاملا مهجورا، مثل: كلمة (خوان) التي تعني يوما من أيام الأسبوع في العربية الأولى². أو تنزوي بعض دلالاتها، فتغيب عن الذهن، ويحتل مكانها دلالات أخرى جديدة، وتبقى الدلالات السابقة حبيسة المعجم المدون.

ولخمول الدلالة المعجمية أسباب مختلفة، قد تكون دينية أو اجتماعية أو نفسية أو غير ذلك.

فأما الأسباب الدينية، فقد كان للدين الإسلامي الجديد بالغ الأثر كما رأينا سابقا في المجتمع العربي وعقائده وأنماط سلوكه، وغير ذلك، مما أثر بصورة مباشرة على الألفاظ المستعملة، وفي هذا الصدد يبين أولمان أن الكلمات ذات المعاني البيئية الخاصة، والشعارات المذهبية على اختلاف أنواعها، كثيرا ما تضطر إلى أن تفسح المجال بعد ذلك لمنافس أقوى³.

ومن الأسماء التي كانت فزالت بزوال معانيها (المرباع) بمعنى ربع الغنيمة الذي كان يأخذه الرئيس في القبيلة⁴، و(الإتاوة) بمعنى الخراج⁵ وغيرهما.

¹ علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، ص 325.

² ينظر: جمهرة اللغة، ابن دريد (خون).

³ ينظر: دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص 222.

⁴ المزهر، السبوطي، ص 236. وانظر: القاموس المحيط، للفيروز أبادي، مادة (ربع).

⁵ المصدر نفسه، ص 237. وانظر: الصحاح، للجوهري، مادة (أتو).

وأما الأسباب الاجتماعية فنسوق لها قول الشيخ عبد الله البستاني: "على أن ما خلفه لنا -أي العرب- من تلك الثروة الواسعة منه ما لم يعد يصلح للاستعمال، لأن الأمة التي كانت تتداوله في الجاهلية الجهلاء، لم يكن يقع نظرها إلا عليه، فكانت تستخدمه في مآربها وأطوارها، وما يدور في خلدنا من التصورات وما تشعر به من الوجدانيات، أما اليوم فالناطقون بالضاد وقد أصبحوا وأسلافهم العرب على طرفي نقيض، فبينما كان البدوي يترنح طربا على متن ناقته أمس، خلفه يختال عجا على ظهر باخرته، ويسبح نسرا فوق طيارته. ولذلك بات جانب كبير من مواد هذه اللغة في حكم المهملات، وصار من الحكمة أن يبقى مخزونا في أمهات المعاجم الكبرى، ويسقط من المعاجم ولا سيما التي تتداولها أيدي الأحداث"¹.

ومن الأسباب -أيضا- الافتراض اللغوي الذي يسبب في اشتها المعرب بين المستعملين، مما يؤدي إلى انزواء اللفظ العربي الأصيل، يقول الأب أنستاس الكرمل: "فانظر كيف أن العربي مهجور والأعجمي مشهور، وثم أوضاع ومصطلحات جمة قتل أعجميتها عربيتنا، مع أن له من المترادفات مفردات عدة، بل قرائد خرائد... ألم تسمع بالبادنجان؟ لكن أسمعت بما يرادفه كالحندق والحذف، والقهقب، والكهلب، والمعد والوغد، إلى غيرهما؟"².

ويعيد الدكتور صائل رشدي شديد سبب استخدامنا لبعض المفردات، وعدم استخدامنا للبعض الآخر، إلى علماء العربية والأدباء والشعراء، فمن خلالهم تحيا بعض المفردات ومن خلالهم تتزوي بعض المفردات؛ نظرا لأهميتهم في المعجم، وأثرهم على عامة الناس ومعجمهم اليومي³، فغموض دلالة بعض الكلمات يعود سببه إلى سقوط هذه الكلمات من معجمنا اليومي، حيث لم تتلقى الأجيال الجديدة معلومات عنها من خلال لغة الخطاب اليومي المقدمة إليهم⁴.

¹ معجم البستان، الشيخ عبد الله البستاني، المطبعة الأمريكية، 1937، بيروت، المقدمة، ص15.

² تطور المعجم العربي، د حكمت كشلي، ص423. نقله عن مقدمة معجمه ص74.

³ عناصر تحقيق الدلالة في العربية، د صائل رشدي شديد، ص22.

⁴ ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، د محمود عكاشة، ص159.

وقد انتقد الكثير من العلماء استمرار المعجميين المحدثين في إيراد هذه الكلمات ذات الدلالات الخاملة، يقول الشيخ عبد الله البستاني في ذلك: "ومن دواعي الأسف أنه حتى اليوم لم يتجرأ المحدثون من مؤلفي المعجمات على أن ينفوا منها هذه الكلمات الميتة (...). وكأني بهم يزعمون أنهم يجترحون أفضع جريرة"¹.

لقد أصبح المعجم العربي الحديث يحتوي نسبة كبيرة من الكلمات والمعاني الخاملة المهجورة، أما المستعمل فعليا فلا يكاد يزيد عن عشرة آلاف مادة²، ومع ذلك "لا يمكن لنا أن ننكر وجود هذه المفردات، فهي قائمة في المعجم العربي، وهذا يعطي قوة له غير موجودة في المعاجم الأخرى، إذ إنه يحتفظ بمعظم المفردات التي اعتمدت من قبل علماء العربية، وللمستخدم أن يستخدم ما يشاء وما يتفق له من ألفاظ هذا المعجم، على أن تتناسب مع المعنى الذي من أجله جاء بهذه الألفاظ"³.

ورغم تعدد أسباب انزواء بعض الألفاظ أو المعاني، وخمولها في المعجم العربي، إلا أنه من الصعب علينا أحيانا أن نحدد مدى اختفاء الكلمة وانقراضها، فكثير من المصطلحات القديمة قد تعود إلى الاستعمال ثانية، "فقد يحدث أحيانا أن تظهر في الأفق دعوات إلى إحياء الألفاظ القديمة المهجورة بطريقة منظمة: طريقة تتمشى مع خطة معينة تمثلها السياسة اللغوية، وتهدف إلى التخلص من الكلمات الأجنبية أو إلى سد النقص الملحوظ في الاستعمال"⁴، ويظهر ذلك بوضوح في وضع المصطلحات العلمية؛ حيث تتطور الدلالة المعجمية اللغوية إلى الدلالة الاصطلاحية.

¹ معجم البستان، عبد الله البستاني، مقدمة المؤلف، ص14.

² تاج العروس، الزبيدي، ترجمة علي شيري، دار الفكر، بيروت، ص 08. 1994.

³ عناصر تحقيق الدلالة في العربية، د صائل رشدي شديد، ص25.

⁴ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص224.

VII - التطور من الدلالة المعجمية إلى الدلالة الاصطلاحية والعكس بالعكس:

1- مفهوم المصطلح:

تعود لفظة "مصطلح"، في اللغة العربية إلى قرون قديمة، وربما يكون من أوائل مستعملها **أبي منصور محمد البروي الشافعي** (567هـ) في كتابه "المقترح في المصطلح في الجدل"، و**ابن القاصح العذري** (ت801هـ) في "مصطلح الإشارات في القراءات"، و**العسقلاني** (ت852هـ) في "تخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر"¹؛ غير أن معظم قدماء العرب وجدناهم قد تناولوا المصطلح تحت اسمين آخرين هما:

الأول: هو **الاصطلاح**: فقد وجدنا أكثر القدماء يطلق اسم (الاصطلاح) ويراد به أحيانا عموم وضع اللغة، حيث ذهب أكثر أهل النظر إلى أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، وذلك أن أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة²؛ فلا يتصور التواصل باللغة إلا على أساس الكلمات المتواضع عليها، أي المصطلح والمتفق عليها بين عموم المتكلمين. وأحيانا أخرى يراد به خصوص وضع المصطلح، فقد أورد الجاحظ: عن المتكلمين "أنهم اصطالحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم"³.

وأورد **أبو البقاء الكفوي** تعريفا لاصطلاح بقوله: هو "اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل: إخراج الشيء عن معناه اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد"⁴، ويقصد بذلك وضع المصطلح.

أما **الشريف الجرجاني** فخصه بالمفهوم الثاني الذي أورده الكفوي، بقوله: "الاصطلاح عبارة عن تسمية الشيء باسم ما ينقَى عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما"⁵.

¹ مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين، دالشاهد البوشيخي، علم الكتب، إريد، 2009، هامش ص62.

² الخصائص، ابن جني، ج1، ص51.

³ البيان والتبيين الجاحظ، ج1، ص139.

⁴ الكليات، أبو البقاء الكفوي، ص129.

⁵ الشريف الجرجاني التعريفات، ص22.

وكذلك فعل **التهانوي** حين عرفه بأنه "العرف الخاص، وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضوعه الأول لمناسبة بينهما، كالعموم والخصوص، أو لمشاركتهما في أمر أو مشابهتهما في وصف أو غيرها"¹.

أما المعجمات اللغوية فلم تورد -حسب علمنا- أيا من المصطلحين (الاصطلاح، والمصطلح) إلا في وقت متأخر، "ولعل أول قاموس عربي أورد لفظ "اصطلاح" هو "تاج العروس" في القرن الثالث عشر الهجري"، وقد أورد فيه ما نقله عن الخفاجي: "الاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"².

الثاني: هو **الحد:** حيث جاءت الكثير من المؤلفات المصطلحية للقدمات تحمل اسم (الحدود)، ويراد بها المصطلحات نذكر منها: "الحدود" لجابر بن حيان (ت198هـ) و"الحدود والرسوم" للكندي (ت256هـ)، و"الحدود في النحو" للرماني (ت384هـ)، و"الحدود الفقهية لابن عرفة (ت803هـ)... وغيرها كثير"³.

أما عند المحدثين فربما يكون أول قاموس عربي معاصر أدخل (لفظ المصطلح) إلى مدونته هو "المعجم الوجيز"، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي عرفه بأنه: "لفظ أو رمز يتفق عليه في العلوم والفنون للدلالة على معنى معين"⁴. وقد فضل المحدثون لفظة المصطلح، وعرفوها بأنها "إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد منه، وذلك لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص أو مشابهتهما في وصف إلى غير ذلك"⁵. كما ورد في **الكتاب الطبي الجامعي**، بأنه "اللفظ أو العبارة أو الرمز الذي يعين مفهوما، مجردا أو محسوسا، داخل مجال من مجالات المعرفة"⁶.

¹ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ص212.

² تاج العروس، الزبيدي، مادة (صلح).

³ مصطلحات الدلالة العربية، د جاسم محمد عبد العبود، ص16. وينظر: المصطلح العلمي في التراث العربي، د محمد حسن عبد العزيز، ص155-159.

⁴ المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة (صلح).

⁵ محيط المحيط، بطرس البستاني، ص515.

⁶ الكتاب الطبي الجامعي، علم المصطلح، لطلبة العلوم الصحية والطبية، أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية، - فاس - المملكة المغربية، 2005، ص26.

أما الدكتور عبد الصبور شاهين فقد عرفه بقوله: "هو اللفظ أو الرمز الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو فني، أو أي عمل ذي طبيعة خاصة"¹.

في حين عرفه الدكتور أحمد شفيق الخطيب بأنه "اتفاق في العلوم والفنون على لفظ معين لأداء مدلول خاص"².

وإذا عرجنا إلى علماء الغرب المحدثين، وجدنا المصطلح (terme) يرجع حسب "معجم رويير" باللغة الإنجليزية إلى أصله اللاتيني، ومعناه الحد، أي ما يحد الشيء أو المعنى³، ويشبه هذا ما وجد عند العرب القدماء؛ حين بحثوا في المصطلحات تحت اسم (الحدود).

وقد تعرضنا في عناصر سابقة إلى تعريف الحد ووجداه مرادفاً للتعريف عند الكثير من العلماء والفلاسفة، ولعل إطلاق الحد على المصطلح أيضاً يعود إلى أهمية التعريف في مجال المصطلحات، حيث يعرف جوزيت راي (Josette Ray) المصطلح بأنه: "اسم قابل للتعريف في نظام متجانس، يكون تسمية حصرية (تسمية لشيء)، ويكون منظماً (أي في نسق متكامل) ويتطابق دون غموض فكرة أو مفهوماً"⁴.

وأفضل تعريف أوروبي للمصطلح كما أورده الدكتور محمود فهمي حجازي، في كتابه "الأسس اللغوية لعلم المصطلح" وهو: "الكلمة الاصطلاحية، أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها، وحدد في وضوح، هو تعبير خاص ضيق في دلالاته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد دائماً في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد، فيتحقق بذلك وضوحه الضروري"⁵.

¹ اللغة العربية لغة العلوم والتقنية، د عبد الصبور شاهين، دار الصلاح، ط1، 1983، الدمام، ص118.

² منهجية بناء المصطلحات وتطبيقاتها، أحمد شفيق الخطيب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، عدد خاص، ج3، مجلد75، جويليا 2000م، ص503.

³ الأسس اللغوية لعلم المصطلح، د محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة، (د ط)، ص11.

⁴ المرجع نفسه، ص11-12.

⁵ المرجع نفسه، ص12.

وأما التعريف الذي اعتمده المنظمة الدولية للتقييس (إيزو)¹ فهو: "المصطلح هو أي رمز يتفق عليه للدلالة على مفهوم، ويتكون من أصوات مترابطة أو من صورها الكتابية (الحروف). وقد يكون المصطلح كلمة أو عبارة"².

وخلاصة هذه التعريفات أن المصطلح العلمي هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية. فالأكسدة مصطلح كيميائي، والجراحة مصطلح طبي... فالاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية تكون في مجموعها اللغة المتخصصة³.

ومن خلال هذا التعريف، وغيره من التعريفات التي قدمت للمصطلح قديماً وحديثاً نلاحظ أن وضع تسمية إزاء مفهوم ما يتسم بميزتين اثنتين:

أ- أنه يتم من قبل جهة متخصصة في مجال ما، فرداً كانت أم جماعة؛ ففعل التسمية في الاصطلاح قائم على وعي علمي مسبق بالمفهوم بخلاف التلقائية أو العفوية التي تطبع وضع الدال إزاء المدلول.

ب- أن للوعي العلمي المصاحب للتسمية في الاصطلاح تجليات تتمثل في اعتماد خاصية من خاصيات المفهوم أو ما يرتبط به⁴، وهو ما يميز المصطلح عن الكلمة العامة. كما نلاحظ أن معظم التعريفات تركز على بيان إحدى أهم عمليات وضع المصطلح؛ والمتمثلة في نقل المفردة من معناها اللغوي العام، إلى معناها الجديد المتخصص، وهو ما نسميه بانتقال الكلمة من المعجم العام إلى المعجم الخاص، والذي يعد وجهاً من وجوه التطور الدلالي في معجم اللغة.

¹ (International organization for standardization (ISO)) أنشئت سنة 1946، كان من مهامها توحيد طرائق وضع المصطلح والبت في السبل الناجعة لتيسير تداوله وكيفية تنظيم وتطوير أو تنقيح أغلب التوصيات التي خرج بها المجتمعون في أول مؤتمر حول البحث المصطلحي انعقد بموسكو سنة (1959).

² الكتاب الطبي الجامعي، علم المصطلح، لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص25.

³ المصطلحات العلمية في اللغة العربية، الأمير مصطفى الشهابي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، بدمشق، ط2، 1965، ص06.

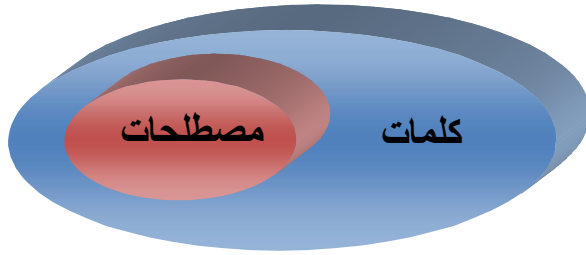
⁴ المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية، ص31.

2- انتقال الكلمة من المعجم العام إلى المعجم الخاص.

لاشك أن الاصطلاح بمعنى المواضعة والاتفاق هو أساس وضع اللغة، سواء تعلق الأمر بوضع الكلمات، وهو الاصطلاح العام، أم بوضع المصطلحات وهو الاصطلاح خاص؛ فكلمات اللغة لا تستمد مقومات ارتباطها الدلالي إلا مما يلابسها من اصطلاح وتواطؤ بين أفراد المجموعة اللغوية، بل إن الموجودات ذاتها لا يمكن التماور بشأنها إلا بواسطة العلامات اللغوية المتفق عليها.

فإذا كان اللفظ الأدائي في اللغة صورة للمواضعة الجماعية، فإن المصطلح في سياق النظام اللغوي نفسه يصبح مواضعة مضاعفة، إذ يتحول إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح، فهو نظام إبلاغي مزروع في حنايا النظام التواصلية الأول وهو صورة تعبيرية أخرى، علامات مشتقة من جهاز علامي أوسع منه¹.

ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:



اصطلاح خاص

بين فئة من المتكلمين

اصطلاح عام

بين عموم المتكلمين

فلكل لغة مخزون من كلمات يصطلح عامة المتكلمين على وضعها واستعمالها، ومصطلحات يصطلح عليها فئات من المتكلمين على استعمالها في ما بينهم في مجالات نشاطاتهم الخاصة²، وهذه الطبيعة المرجعية للمصطلحات تعطيها موقعا خاصا من النظام المعجمي عموما، حيث يتشكل هذا الأخير في مجموعة من الحقول المعجمية، تنتظم حسب

¹ اللسانيات وعلم المصطلح العربي، د عبد السلام المسدي، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، مركز الدراسات والأبحاث، الجامعة التونسية، المطبعة العصرية، تونس، 1983، ص19. وصياغة المصطلح وأسسها النظرية د. عبد السلام المسدي، بحوث ودراسات، المصطلح العلمي، تأسيس القضية الاصطلاحية، إعداد مجموعة من الأساتذة الجامعيين، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، ص28.

² ينظر: المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية، ص32.

حقولها الدلالية ضمن جداول معجمية، حيث الجداول المصطلحية موجودة أصلاً داخلها كدوال، تم إثراءها وإعادة توزيعها وتنظيمها حسب طلب الميادين العلمية والمعرفية¹. والوحدات اللغوية المنتمية إلى معجم اللغة العام هي الكلمات؛ وهي عناصر لغوية محصورة بين فكي الاصطلاح والدلالة، بخلاف الدوال غير اللغوية، لذلك يتم إيرادها في المعجم مصحوبة بمعلومات، صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، وبمعلومات عن كيفية استعمالها في سياقات متعددة بتعدد معانيها، وعلى الرغم من اختلاف المعاجم العامة في نوع المعلومات التي تقدمها عن كل مادة معجمية، وعن كيفية ترتيبها، إلا أنها لا تختلف في عد الكلمة مادتها الأساس، وعد ما عداها مواد تكميلية، ترى فائدة في تقديمها للقراء؛ وبخاصة في المعاجم اللغوية ذات الطابع الموسوعي، وإذا كانت هذه المادة التكميلية هي المصطلح، فإنه يدرج مصحوباً بتحديد المجال الذي ينتمي إليه، مع تقديم التعريف الذي يستند إليه في ذلك المجال.

ثم إن كثيراً من هذه المصطلحات أصلها كلمات مبنوثة في المعجم العام، انتقلت من وضع الكلمة الدالة على معنى من المعاني اللغوية، إلى وضع المصطلح الدال على مفهوم من المفاهيم، داخل مجال من المجالات العلمية أو المعرفية أو التقنية أو الثقافية، سواء أظلت محتفظة بالوضعين معا (وضع الكلمة الذي تدرج بمقتضاه في المعجم العام، ووضع المصطلح الذي تدرج بمقتضاه في المعجم الخاص) أم غلب عليها الاستعمال الاصطلاحي، فترجع استعمالها اللغوي المحض.

ومعظم المصطلحات محول عن معان لغوية عامة، إلى معان اصطلاحية خاصة، عن طريق القصد والتعمد²، فعندما تستخدم كلمات من اللغة العامة في لغة التخصص، فإن هذه الكلمات تكتسب في استخدامها الجديد دلالة محددة وغير عامة، فتصبح دلالة الكلمة في اللغة العامة مختلفة عن دلالتها الاصطلاحية³. وأمثلة هذه الكلمات: الجزم، والجذر،

¹ ينظر: علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، عثمان بن طالب، بحوث ودراسات المصطلح العلمي، إعداد مجموعة من الأساتذة الجامعيين، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، ص 77.

² الكتاب الطبي الجامعي، علم المصطلح، لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 25.

³ الأسس اللغوية لعلم المصطلح، د محمود فهمي حجازي، ص 14-15.

وغيرهما، في علم اللغة، والضرب، والعروض، وغيرهما، في علم القافية، والتمثيل، والاستعارة، وغيرهما، في علم البلاغة، والعملية، والتحليل، والترشيح، وغير ذلك، في علم الكيمياء والأحياء... الخ. فهذه كلها مصطلحات من أصول لغوية، انتقلت عن طريق إحدى طرق التطور الدلالي، لتدل على مفهومات علمية في مجالات متخصصة.

إن عملية المرور من البنى المعجمية إلى النظام المصطلحي تضبط نشأة الوحدة المصطلحية في حصر الحقل الدلالي للاسم في مدلول خاص يؤهله للقيام بوظيفته، أي يؤسس علاقته الخاصة بالمفهوم العلمي أو التقني فتصبح الوحدة المعجمية عبارة عن دال للمدلول الاصطلاحي الجديد كعلامة للمفهوم¹. ويمكن تمثيل ذلك كما يلي:

| | | | | | |
|--------------|---------|-------|-------|-------|--------|
| | | | | دال | وحدة |
| | | | | مدلول | معجمية |
| عالم الأشياء | ← مفهوم | مصطلح | دال | | |
| | | | مدلول | | |

وقد تظن الغزالي من القداماء إلى هذه الفكرة؛ حين تحدث عن المنقول من اللغة، ليستعمل في العلوم كلها، لمسيس الحاجة إليها إذ واضع اللغة لما لم يتحقق عنده جميع المعاني لم يفردها بالأسامي فاضطر غيره إلى النقل. فالجوهر وضعه واضع اللغة لحجر يعرفه الصيرفي، والمتكلم نقله إلى معنى حصله في نفسه وهو أحد أقسام الموجودات، وهذا مما يكثر استعماله في العلوم والصناعات².

كما عرض الخوارزمي إلى هذه الظاهرة في كتابه "مفاتيح العلوم"، في معرض حصره لمصطلحات صناعة الجواهر والعقاقير والأدوية، إذ يقول: "وألفاظ مثل (الضفدع) و(الرحا) و(الخنزيرة) لها معان محدودة في أصل الوضع اللغوي، وقد استعيرت للدلالة على معان جديدة من باب الاصطلاح، فالضفدع غدة تتعقد تحت اللسان، والرحا: علة تحدث للمرأة

¹ علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، الإشكالات النظرية والمنهجية، عثمان بن طالب، بحوث ودراسات المصطلح العلمي، تأسيس القضية الاصطلاحية، إعداد مجموعة من الأساتذة الجامعيين، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، ص 81.

² صياغة المصطلح وأسسها النظرية د. عبد السلام المسدي، بحوث ودراسات، المصطلح العلمي، تأسيس القضية الاصطلاحية، إعداد مجموعة من الأساتذة الجامعيين، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، وزارة الثقافة والإعلام، ص 26، نقله عن معيار العلم للغزالي، المطبعة العربية، مصر، 1927، ص 51.

تشبه حال الحبل في عظم البطن، وفساد اللون، واحتباس الطمث، والخزيرة من آلات الميكانيكا، وهي شيء شبيه بالبكرة، إلا أنه طولاني الشكل¹.

يطرح هذا التعريف الهيكلي للوحدة المصطلحية مسألة تناول "مدلول" المصطلح من وجهتين مختلفتين متكاملتين: أولاً كقيمة (Valeur) وثانياً كدلالة (signification). ويتحدد مدلول المصطلح كقيمة بتحديد موقعه من النظام المفهومي، والجدول المصطلحي الذي يندرج فيه. يؤدي حتماً تحول اللفظ من وحدة معجمية إلى وحدة مصطلحية، حتى وإن بقي الدال واحداً، إلى تغير قيمته الدلالية بتغير موقعه في نظام العلامات الدالة. أما طبيعة المصطلح كدلالة، فتحدد بطبيعة العلاقة المرجعية الجديدة التي تعرف الوحدة المصطلحية كاسم مشير اصطلاحياً ومواضعة إلى مفهوم خاص، لا يجوز فيه الاشتراك أو الغموض، وعادة ما تتأسس هذه الدلالة، كمدلول اصطلاحى خاص، بالمجاز (التوليد الدلالي مع الإبقاء على نفس الدال)، أو بالاشتقاق أو النحت أو التعريب (بفرز دال جديد)².

وبذلك يمكن أن نميز في المصطلح بين ثلاث مستويات من المعنى:

- المعنى اللغوي: الذي أخذ منه المعنى الاصطلاحي.

- المعنى الاصطلاحي العام: في مجال الاختصاص.

- المفهوم أو المعنى العلمي الدقيق، داخل الحقل المفهومي³.

ونلاحظ من خلال هذه المستويات أن مستوى الدقة والأحادية في الدلالة تزداد كلما انتقلنا من المستوى الأول نحو المستويين الثاني والثالث.

يقول مصطفى الشهابي: "والمصطلحات لا توجد ارتجالاً، ولا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة، أو مشاركة، أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة، بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي"⁴؛ مع العلم أن من المصطلحات ما يولد أساساً بدلالة اصطلاحية دون أن

¹ أمثلة تحليلية للتطور الدلالي في الألفاظ المعربة، د حامد صادق قنبيي، مجلة اللسان العربي، ص 64، نقله عن مفاتيح العلوم للخوارزمي، ص 258.

² علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، عثمان بن طالب، بحوث ودراسات، المصطلح العلمي، تأسيس القضية الاصطلاحية، إعداد مجموعة من الأساتذة الجامعيين، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، ص 76.

³ ينظر: نظرات في المصطلح والمنهج، د الشهيد البوشيخي، مطبعة أنفو-برانت، ط 2، 2004، فاس، ص 27.

⁴ المصطلحات العلمية، مصطفى الشهابي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1983، ص 3.

يكون له أصل لغوي عام. وفي مثل هذه الحالات لا يحتاج إلى إخراج المعنى اللغوي الأول إلى المعنى الاصطلاحي الثاني، بل يكتفى بالمستويين الثاني والثالث.

وبالتالي فإن من أهم خصائص المصطلح امتلاكه مفهوما محددًا ومجالًا متخصصًا؛ فللمصطلح تسمية ومفهوم، من أهم خصائصه ارتباطه بمجال ما، علمي أو تقني أو ثقافي، ويتحدد مفهومه داخل المجال الذي ينتمي إليه. فمثلاً مصطلح "تكييف" كما أورده معجم الورد: "تكييف (takyif) أقلمه تأهيل، مصدر كيف Adjustment، Adaptation، Acomodation، fitting coditioning، suiting، making fit، تكييف الهواء air conditioning، conditionement، adaptation accommodation، تكييف الهواء détermination of the climatization، conditionnement de l'air [قانوني] [قانون]، propre law فرنسية (calification (locale)¹ يختلف تعريفه بين مجال علم الإجماع، وعلم البيئة، وعلم القانون.

ومن أهم خصائص المصطلح -أيضاً- أنه إذا ما قورن بالكلمة لا يتغير مفهومه بالسياق اللغوي الوارد فيه داخل المجال الذي ينتمي إليه؛ إذ من المبادئ التي يفترض أن تحكم العلاقة بين المصطلح وبين مفهومه في مجال ما، مبدأ أحادية العلاقة. ومضمونه: أن يدل المصطلح الواحد على مفهوم واحد، وأن يكون للمفهوم الواحد مصطلح واحد داخل المجال الواحد²؛ لأن المصطلحات بالنسبة إلى العلوم هي المفاتيح³ فيها يتم الكشف عن المفاهيم، وأي خلل في استعمالها أو فهمها قد يعطل الولوج إلى المعرفة العلمية.

¹ معجم المورد الثلاثي، د. روجي البعلبكي (قاموس ثلاثي اللغات عربي، فرنسي، إنجليزي، دار العلم للملايين، ط3، 2005، بيروت، ص 434.

² الكتاب الطبي الجامعي، البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية، ص34.

³ نظرات في المصطلح والمنهج، د. الشاهد البوشيخي، ص17.

3- انتقال المصطلح من المعجم الخاص إلى المعجم العام:

لكل تخصص مصطلحات خاصة به، وقد تدون هذه الأخيرة في معجم متخصص، فلا يدرج فيه إلا المصطلح المستعمل في ذلك التخصص المجال، وتتعدد المعجمات المتخصصة حسب أنماط المصطلحات؛ فهناك مصطلحات عامة يتداولها عامة الناس في حياتهم اليومية، ومصطلحات حضارية ترتبط بفكر أمة من الأمم وحضارتها وخصوصياتها الثقافية كالشورى والإمامة والخلافة... وأخرى تقنية تعين ذوات مادية موجودة أو مستحدثة كالهاتف والحاسوب والأقمار الاصطناعية وغيرها، وغيرها علمية ومعرفية تعين مفاهيم مجردة -في الغالب- لا يمكن قيام علم أو معرفة دون وجودها...¹.

ويشكل المصطلح في المعجم الخاص مادته الأساس، ويقدم مصحوبا بتعريف يحدد مفهومه، وقد يتضمن صورا وبيانات للزيادة في الإيضاح. مثل:

جَلْبَةٌ: طبقة خارجية في الجلد متصلبة ومتجففة تنتج من جفاف المفرزات².

وعن طريق الاستعمال تتضاف المصطلحات إلى القدرة اللغوية للمتكلمين عندما يكتسبون معارف خاصة، ثم سرعان ما يشيع بعضها على ألسنة المتكلمين من غير المتخصصين، فتصبح شبيهة بالألفاظ العامة المتداولة بين الناس، وتدون في المعجم اللغوي العام إلى جانب احتفاظها بموقعها داخل المعجم الخاص.

فالمعجم اللغوي يقوم بالاقتران من الاصطلاحات الفنية والمهنية الخاصة³، أي اللغات الخاصة، بكل فئة اجتماعية، كلغة الصحافة، والعسكر، والرياضة، والهيئات الأكاديمية والعلمية، والحرفيين... وغيرهم؛ فقد يحدث أن تستعمل إحدى البيئات الفنية الخاصة كلمة عادية في معنى جديد ذي صيغة فنية خالصة، وربما يتبع ذلك دخول هذا المعنى الجديد إلى اللغة المشتركة بجانب المعنى القديم⁴، فيشيع استعماله فيها، ويصبح جزءا من معجمها.

¹ الكتاب الطبي الجامعي، ص 27.

² المرجع نفسه، ص 36. نقله عن: معجم أكاديميا الطبي، مادة (crust).

³ ينظر: دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص 167.

⁴ المرجع نفسه، ص 182.

والملاحظ للمعاجم العامة قديمها وحديثها يجدها تضم بعض المفردات الخاصة التي تتصل بالعلوم والفنون والصناعات... وتتفاوت في ذلك تفاوتاً واضحاً، ومن ثم فقد يرجع إليها المختصون كما يرجع إليها عامة الناس من غير أهل الاختصاص¹.

وقد لاحظنا أن هذا الانتقال غالباً ما يحدث في المصطلحات ذات المفاهيم التي تكون لها صلة قوية بالمجتمع البشري، ومن الأمثلة على ذلك مصطلح السرطان الذي قُدم في معجم حديث ثنائي اللغة (إنجليزي-عربي) كآتي:

السرطان: ورم خبيث يتلف أنسجة الجسم السليمة.

بينما تم تعريف المصطلح ذاته في معجم خاص كآتي:

السرطان: اسم يطلق على جميع الأورام الخبيثة التي تتكون من انقسام غير منضبط وسريع ومستمر لبعض النسج وانتقالها إلى أماكن بعيدة عن منشئها. وهي ذات سير وخيم وتؤدي إلى الموت في غالب الأحيان. وتنقسم السرطانات إلى نوعين رئيسين هما السرطانة. Sarcoma، والغرن Carcinoma².

وإذا كان التعريف المعجمي أصعب خطوة في وضع المعجمات العامة، كونه يقتضي الإحاطة بدقائق معاني الكلمات، والعلم بأسرار اللغة ومضامينها المستحدثة، وبالعلائق الممكنة بين المفاهيم المتقاربة، فإنه في المعجمات المتخصصة يحتل منزلة خاصة، فهو تعبير خاص بجماعة من العلماء في تخصص معين، يتميز بالوضوح والدقة، مقتصر على الإحاطة بالمفهوم العلمي إحاطة وافية³، نظراً لأهميته البالغة في اكتساب المعرفة العلمية، والتوصل إلى ماهية الأشياء، وطبائعها الجوهرية، ولذلك فقد عده أرسطو بداية العلم ومنتهاه⁴.

ويزعم بعض المصطلحيين أن المصطلح ليس كلمة من الكلمات؛ فالكلمة لها معنى، أما المصطلح فله مفهوم، وأن اللغويين يتعاملون مع الكلمات ومعانيها وحقولها الدلالية، أما

¹ المصطلح العلمي في التراث العربي، د محمد حسن عبد العزيز، ص98.

² الكتاب الطبي الجامعي، المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص37.

³ ينظر: آراء وملاحظات حول "معجم في القانون الدولي المعاصر" للدكتور عمر سعد الله، الأستاذ لعبيدي بوعبد الله، مجلة الصوتيات العربية الحديثة، جامعة البليدة، العدد03، 2007م، ص39.

⁴ ينظر: علم المصطلح، د علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2008م، ص739.

المصطلحيون فيتداولون المصطلحات ومفاهيمها في مجالاتها المفهومية، بل في أنظمتها المفهومية، وإذا كان معنى الكلمة يتحدد من سياقها في الجملة، فإن مفهوم المصطلح لا يمكن ضبطه إلا من تحديد موقع المفهوم في نظامه.

أما اللغويون فيرون أن المصطلحات ما هي إلا ألفاظ قطاعية، أي يستعملها قطاع خاص من الناطقين باللغة من المهنيين والحرفيين، لعلاقة تلك الألفاظ بعملهم، ولهذا فهي ألفاظ تنتمي إلى اللغة الخاصة بذلك القطاع من الناس، وما "المنظومة المفهومية" إلا تعبير آخر عن "الحقل الدلالي" للكلمات¹. ولذلك فإن المعاجم المتخصصة ينبغي أن تراعي جملة من القواعد في وضع المصطلحات، من ذلك:

أ- تصوير المعنى اللغوي القديم للكلمة، وتضمينها المعنى العلمي الجديد.

ج- اشتقاق كلمة جديدة من أصول عربية أو معربة للدلالة على المعنى الجديد.

د- ترجمة كلمات أعجمية بمعانيها.

هـ- تعريب كلمات أعجمية وعدها صحيحة².

وقد لاحظنا أن عدد المصطلحات التي تنتقل من المعجم الخاص إلى المعجم العام قد أصبح في تزايد مستمر³، وباتت الكلمات العامة تفقد أهمية تفوقها العددي لصالح الوحدات المصطلحية؛ وقد أصبحت لغات البلدان المتقدمة علمياً تحتوي نسبة كبيرة من المصطلحات، حيث تقدر بعض الدراسات أن ما يتجاوز 50% من مفردات لغات هذه البلدان هو عبارة عن مصطلحات⁴، نظراً لما عرفته من نمو متسارع نتيجة التطور العلمي. وقد أصبحت المصطلحات اليوم جزءاً مهماً من اللغة⁵؛ باعتبارها المفاتيح الأساسية للمعرفة الإنسانية، وما دامت كذلك فإن المعجم العام لا يمكنه تجاهلها.

¹ المرجع السابق، ص 79.

² من أجل موسوعة لسانية مختصة، خويلد محمد الأمين، مجلة مخبر الصوتيات بالبيدة ع03، 2007، ص 149.

³ الكتاب الطبي الجامعي، المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 37.

⁴ منهجية بناء المصطلحات وتطبيقاتها، أحمد شفيق الخطيب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج3، مج75، 2000م، ص 505.

⁵ المصطلح وأثره فقي الواقع، عيسى بوعكاز، مجلة البحوث والدراسات، منشورات المركز الجامعي بالوادي، العدد الثامن،

السنة السادسة، جوان 2009. ص 190

الفصل الثاني

علاقة الدلالة المعجمية بأنظمة اللغة

I- المعجم بين التحول والانتظام:

في البداية لابد أن نعترف أن اعتبار اللغة نظاما من العلاقات ترتبط بعلاقة عضوية فيما بينها ليس ابتكارا حديثا كما يصرح البعض¹، بل وجدنا جهودا مماثلة عند العرب القدماء، وربما يعد ابن جني -كما ذكرنا سابقا- صاحب نظرية مكتملة في هذا المجال، وذلك حين تحدث عن أنواع الدلالة في الحدث الكلامي.

والمقصود بالنظام ههنا هو البنية، أي مجموع العلاقات التي تربط عناصر اللغة وفق نسق معين (système)، ولا نعني به الترتيب المعجمي، مثل الترتيب الصوتي، أو الترتيب الهجائي أو غيرها من أنظمة الترتيب المعجمي المعروفة.

ولا بد -أيضا- أن نعترف مسبقا أن معالجة مشكلة المعجم (lexique) كواقعة لغوية تتداخل مع جملة من الإشكاليات اللغوية، التي لا نود التفصيل فيها هنا، ولكن حسبنا قبل كل شيء أن نتساءل عن كيفية تمثيل المعجم، أو بلغة أخرى ما الحيز الذي يكون المعجم قياسا مع مكونات اللغة الأخرى²، أو ما مكانته بين الأنظمة اللغوية الأخرى (النظام الصوتي، النظام الصرفي، النظام النحوي).

إن الإجابة عن هذا التساؤل يمكننا من معرفة مكانة الدلالة المعجمية بين مستويات التحليل الدلالي لبقية مستويات اللغة.

الأکید أن العلماء قد اتفقوا على أن اللغة عبارة عن نظام كلي، يتكون من مجموعة أنظمة جزئية، مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا. ذلك "أن تحليل مكونات كل عنصر لا تتعلق بسبب طبيعته أو شكله الخاص، ولكن بسبب مكانه وعلاقاته ضمن المجموع"³. كما اتفقوا على أن المعجم جزء من اللغة، لذلك تساءلنا كثيرا إذا كان المعجم جزءا من اللغة، وكانت اللغة نظاما، أليس الجزء من النظام نظاما؟

¹ يعد بعض المحدثين فكرة النظام اللغوي ثورة لسانية قام بها دي سوسير على منهج دراسة اللغة وتحليل مكوناتها، ينظر مثلا: أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية - د- أحمد عزوز - ص 41.

² ينظر: مدخل إلى الأسنوية العامة، د- يوسف غازي، منشورات العالم العربي الجامعية - دمشق - ط 1 - ف- 4 - 1985، ص 164.

³ أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية - د- أحمد عزوز - ص 41.

لكن الذي يتصفح أعمال الكثير من اللغويين يجدهم يعتبرون المعجم خارج النظام اللغوي؛ فقد "ذهب جل اللسانيين المحدثين -حتى أواسط الثمانينات على الأقل- إلى اعتبار المعجم مقارنة ببقية نظم اللغة ممثلاً للشذوذ (Irrégularité) والاستعمالات الخاصة (Idiosynrasies) في اللغة"¹؛ ذلك أن الوحدات المعجمية تكون مجموع الاستثناءات اللغوية، باعتبار أن الرصيد اللغوي المعجمي يقبل كل التغيرات التي تطرأ عليه، لأسباب لغوية أي داخلية وأخرى نفسية أو اجتماعية أي خارجية²، سواء تعلق الأمر بتغيير شكل الدوال وبنيتها، أو تغيير طبيعة المدلولات وحدودها ومجالاتها، كما بينا سابقاً.

يقول الدكتور تمام حسان في ذلك: "حقاً إن الباب ليس موصداً أمام تصدي الأفراد لارتجال الكلمات للمعاني، ولتحويل الدلالة من معنى إلى آخر، والأفراد يفعلون ذلك في كل زمان ومكان"³. ومن هنا تكتسب المكونات المعجمية خاصية التحول المستمر، وعدم الثبات، فهي لا تستقر على حال، حيث تسقط وحدات كثيرة من الاستعمال وتتولد وحدات أخرى كثيرة جديدة، لم تعرفها اللغة من قبل.

وأول من ذهب هذا المذهب -أي اعتبار المعجم خارج أنظمة اللغة- هو اللساني الأمريكي (Leonard Blomfield) في كتابه اللغة (Language)... فقد تحدث عما هو قياسي (Regular) وما هو شاذ (Irregular) من صيغ لغة ما⁴. وتعد نظرة بلومفيلد هذه إلى المعجم «ناتجة من إهماله المعنى بل أحياناً مهاجمته بعنف على رغم أنه داخل في مجالات دراسية أخرى، مثل المنطق والفلسفة وعلم النفس»⁵.

فهو بذلك يرى أن دراسة المعنى ليس من اختصاص علماء اللغة، كما يعد المعجم ذيلاً للنحو وتابعا له، وليس مستقلاً ولا يمتلك بنية أو نظاماً خاصين به داخل بنية اللغة أو نظامها؛ فهو بالنسبة إليه قائمة من الاستعمالات الخاصة، لأن الدلالات التي تفيدها

¹ مقدمة في نظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 10-11.

² ينظر، ظاهرة المعجمية وسبلها للإحاطة بالخطاب الإنساني والعربي، د-أحمد رشاد الحمزاوي، المجلس الأعلى للثقافة، 1996، ص 23-24.

³ اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، ص 323.

⁴ مقدمة في نظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 11.

⁵ ينظر: علم الدلالة، د أحمد مختار عمر، ص 24.

الوحدات المعجمية أسندت إليها اعتباريا، فأصبحت تنتقل معها بالعرف، وليس بين الشكل والمضمون علاقة منطقية¹. وبالتالي فإن دراسة المعنى أضعف نقطة في الدراسة اللغوية وأن دراسة المعنى المعجمي، تعد خارج المجال الموضوعي لعلم اللغة² في اعتبار بلومفيلد. وقد ذهب أتباعه من التركيبيين الأمريكيين المتأثرين بتوجهه هذا إلى تجاهل المعجم في تحليلهم الدلالي، "لأنه في نظرهم يعالج مفردات توصف بأنها غير تركيبية أو على الأقل يبدو التسبب في تركيبها، وحتى النحاة التوليديون التحويليون المبكرون اعتبروا المعجم جزءا من النحو، وأعطوا أهمية ضئيلة لمعاني الكلمات والجمل"³.

والملاحظ لموقف بلومفيلد وأتباعه أنه يخرج المعجم من أنظمة اللغة لسببين:
أولهما: أن المعنى المعجمي في نظره غير قابل للدراسة التطبيقية الموضوعية التي يمكن ملاحظتها وتجربتها.

وثانيهما: أن العلاقة بين الشكل والمضمون في مفردات اللغة ليست منطقية؛ فهي خاضعة للاعتباط والعرف، كما أنه لا يوجد تطابق بين الشكل والمعنى، فقد يكون هناك أكثر من معنى يعبر عنه بشكل واحد لا غير، أو ترد على المعنى المشابه أشكال مختلفة عديدة من الكلمات⁴، مما جعل عديد اللغويين يصفون المعنى المعجمي بالتعدد والاحتمال. ونذكر الدكتور تمام حسان، الذي يصف المعنى المعجمي بالتعدد والاحتمال، ويبين أن السياق هو الذي يحدد معاني المفردات، إذ يقول: "الذي يجب ألا يغيب عن أذهاننا دائما أن الكلمة في المعجم لا تفهم إلا منعزلة عن السياق، وهذا هو المقصود بوصف الكلمات في المعجم بأنها مفردات، على حين لا توصف بهذا الوصف وهي في النص"⁵. وربما تكون الصعوبة التي واجهها اللغويون في تحديد مفهوم الوحدة المعجمية وتعيين حدودها، باعتبارها ركيزة الرصيد اللغوي الغالبة، من بين الأسباب التي دعت بعض العلماء إلى نفي صفة النظام عن المعجم.

¹ ينظر: مقدمة في نظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص11.

² ينظر: علم الدلالة، د أحمد مختار عمر، ص84.

³ علم الدلالة، د أحمد مختار عمر، ص82.

⁴ ينظر: المعاجم عبر الثقافات، ر- ر- هارتمان، ص09.

⁵ اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، ص323.

فلما تشعبت المفاهيم والمصطلحات والتصنيفات المتعلقة بالوحدة المعجمية - كما رأينا في الفصول السابقة - اتفقت جل "المحاولات السابقة على أن الوحدات المعجمية المعنية ليست مؤهلة لأن تدرج في نظام معجمي يشابه في دقته وقوانينه النظام الصوتي أو الصرفي أو النحوي، لأن أغلب الوحدات وخاصة المعجمات البسيطة وهي الأكثرية، تكون عناصر حرة غير مبررة، لا يمكن أن تخضع لنظام لا سيما في مستوى المدلول من الوحدات المعجمية"¹، مما جعل الكثير يعتبر المعجم قائمة من الاستثناءات لا تتوفر على مقومات النظام، وتشتمل على جميع ما يستعمله المجتمع اللغوي من مفردات، ومن طبيعة هذه القائمة الضخمة ألا يحيط بها فرد واحد من أفراد المجتمع مهما بلغ حرصه على استقصائها²، نظرا لما يحدث له من تطور عبر العصور كالتوليد والاقتراض وغيرها.

وقد اتخذ الدكتور تمام حسان ذلك سببا من بين أسباب اعتبار المعجم خارج أنظمة اللغة، لأنه يرى أن الثبات هو أساس من أسس النظام اللغوي، ويقول في هذا الصدد: «والأمر الثالث الذي تتميز به الأنظمة هو صعوبة الاستعارة بالنسبة لوحدها من لغة أخرى، فلا تستعار أداة ولا رتبة ولا صيغة ولا باب نحوي من لغة إلى أخرى في العادة، والملاحظ أن مجال الاقتراض بين اللغات هي الكلمات المفردة، وهي من مكونات المعجم"³، لذلك يطلق العلماء عليها مصطلح الوحدات المعجمية.

فقد درج المحدثون أمثال مارتنيه (Martinet) وهاليدي (Halliday)، وآخرين، على التفريق بين المفردات المعجمية، والمفردات القواعيدية (lexical and grammatical items)، على أساس التضاد الاستبدالي ضمن مجموعات مغلقة ومنفتحة للبدائل، ومجموعة أعضاء مثبتة وقليلة العدد، مثل مجموعة الضمائر وصيغ الفعل وجنس الأسماء... الخ، والمجموعة المنفتحة هي المجموعة التي تتألف من أعضاء غير مثبتة وذات قائمة لا متناهية في طولها، مثل صنف الأسماء والأفعال في اللغة⁴؛ وهي التي تسمى الأشياء

¹ ظاهرة المعجمية، د محمد رشاد الحمزاوي، ص 23.

² اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، ص 314-315.

³ المرجع نفسه، ص 313-314.

⁴ علم الدلالة، جون ليونز (John Lyons)، تر مجيد عبد الحليم الماشطة وآخرون، جامعة البصرة، ط 1980، ص 58.

الموجودة في العالم المحسوس أو المقدر في العالم المجرد، في حين تحدد المفردات القواعدية فئة هذه الأشياء.

والمجموعة الأولى يطرأ عليها الكثير من التغير والتبدل، فكثير منها يموت وكثير منها ينشأ، هذا فيما تحافظ الألفاظ القواعدية على شيء من الثبات؛ فأسماء الموصول والإشارة وحروف الجر وما شابه قلما تغيرت أو تبدلت عبر تاريخها الطويل¹.

ولعل خاصية التطور والتحول هذه هي التي جعلت المعجم في نظر الكثير من اللغويين يفتقر إلى العلاقات العضوية بين وحداته وغير قابل للجدولة والتعديد.

فأما افتقاره إلى العلاقات العضوية فيقول د تمام حسان: "فليس بين كلمات المعجم أي علاقة عضوية، فقد تكون بين كل طائفة من هذه الكلمات علاقة اشتقاقية، تختلف عما نقصده بالعلاقة العضوية، لأن العلاقة العضوية لأية وحدة من وحدات النظام تدخله في علاقة خلافية مع بقية الوحدات جميعاً أي كان موضعها في النظام"²؛

يقول الدكتور محمد رشاد الحمزاوي في ذلك: "إن كلمات المعجم العربي ليست جزءاً من النظام اللغوي، لأنها صور صوتية مفردة، فهي ليست جزءاً من الكلام، ونعني بالكلام التراكيب الشخصية المستقلة التي يستمدّها الفرد من اللغة، ويدرجها في سياقات قل للمعجمات أن تدركها، لأن المعجمات لا تقر النظام اللغوي أي الكلام، فإن أقرت منه شيئاً قليلاً فإنه يصبح مثلاً تاريخياً لا صلة له بالواقع اللغوي"³.

وأما عدم صلاحية المعجم للجدولة فهو نتيجة الأمر الأول لانعدام العلاقات العضوية بين وحداته، فعلماء اللغة يفرقون بين المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي «بأن المعنى الوظيفي غالباً ما يحدد بوسائل سلبية هي ما سميناهم القيم الخلفية، أما وسيلة المعنى المعجمي فإيجابية»⁴.

¹ إشارة اللغة ودلالة الكلام، مورييس أبو ناصر، دار المختارات الرقعة، بيروت، ط1، 1990، ص53.

² اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، ص312-313.

³ من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، د محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986، ص157.

⁴ علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، د فريد عوض حيدر، ص48.

ويرى الدكتور تمام حسان في ذلك أن: "المعجم لا يمكن أن يوضع في صورة جدول، كما رأينا في النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي للعربية الفصحى، حيث وضعت على صورة جداول ذات أبعاد رأسية وأخرى أفقية تتشابه فيها العلاقات، وتقوم القيم في كل جدول حارسا أميناً لأمن اللبس في النظام والسياق معاً"¹.

والمتمثل لهذه الأسباب التي اتخذها هؤلاء لاعتبار المعجم خارج أنظمة اللغة يدرك تماماً أنهم لم يتجاوزوا في نظرتهم إلى المعجم مستوى المعجم المدون، أي ذلك الكتاب الذي جمعت فيه مفردات اللغة وفق ترتيب معين، مع وضع الشروح والتعريفات والأمثلة... الخ. وكلنا نعلم أن المعجم المدون لا يتعدى كونه جهداً بشرياً الهدف منه إيجاد وسيلة مادية تحفظ فيه مفردات اللغة لأغراض معينة. وعلى مستوى هذا الجهد البشري تطرح القضايا السابقة، خصوصاً تلك التي تقول بأن الوحدات المعجمية ليست من نمط واحد، وتلك التي تقول بأن المعنى المعجمي متعدد ومحتمل، أما القول بأن العلاقة بين الدال والمدلول في المعجم غير منطقية، فنحن نعلم أن هذه القضية في جدل بين العلماء والفلاسفة منذ القديم.

كما أن بعض العلماء يقولون بالوضع حتى في التراكيب اللغوية وقواعدها، بل إن هناك منهم من يرى أن العلاقة بين مفردات اللغة ومعانيها علاقة منطقية أمثال كسيرر (Kasirer) الذي يرى وجود "علاقة جوهرية وضرورية بين الوظيفة الأساسية للغة ووظيفة تمثيل الأشياء"²، أي وضع الألفاظ إزاء المعاني أو الأشياء التي تدل عليها.

كما نعلم -أيضاً- أن المعجم قبل أن يمثل المعجم المدون يمثل إحدى أهم مستويات اللغة، ووحداته تمثل المكون الأساسي للغة، وهي الكلمات (المفردات) التي تقوم بوظائف لغوية على مستوى التراكيب، ومن هنا يطرح المعجم كمستوى لغوي قضايا تختلف عن تلك التي يطرحها المعجم المدون، لذلك فرق العلماء بين مصطلح (lexicography) صناعة

¹ اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، ص 313.

² منهج المعجمية، ج -ماتوري، تع عبد العلي الودغيري، منشورات كلية الآداب بالرباط، د ت، ص 88 تع عبد العلي الودغيري، منشورات كلية الآداب بالرباط، د ت، ص 88.

المعاجم و (lexicology) علم المعاجم النظري، أو (vocabulary) علم المفردات كما يفضل البعض تسميته.

بالإضافة إلى أن هؤلاء لم يميزوا بين المعجم المدون والمعجم الذهني، فالأول يمثل رصيد لغة معينة من المفردات خلال حقبة من الزمن أو خلال عصور مختلفة، أما الثاني فيمثل رصيد فرد أو شخص معين من مفردات لغته، وهو رصيد أقل بكثير من رصيد لغته، ويختلف عن رصيد بقية أفراد مجتمعه. ومن هنا يطرح المعجم الذهني قضايا تختلف عن تلك التي يطرحها المعجم المدون.

وبالتالي يكون الكثير من التعسف الذي شاب بعض آراء اللغويين حول المعجم ناتجا عن عدم فصلهم بين قضايا المعجم المدون والمعجم الذهني من جهة، وبين قضايا صناعة المعاجم وقضايا المستوى المعجمي كمستوى من مستويات التحليل والتركيب اللغوي، من جهة ثانية.

أما وصفهم له بأنه متعدد ومحتمل وغير ثابت، ففيه تفصيل؛ فقولهم بعمومية المعنى المعجمي فإشارة إلى المداخل المعجمية، وخاصة إذا كانت اللغة اشتقاقية أو إصاقية، حيث يمثل الجذر الواحدة المعجمية الأساسية وهو يحمل المعنى العام الذي تنفرع منه معان جزئية أو فرعية، وهي خاصية بني عليها المعجم العربي بصفة خاصة.

وأما قولهم بتعدد المعنى المعجمي فهذا يعني إيمانهم بقضية المشترك اللفظي في اللغة وكذلك الترادف. ونحن نعلم تباين مواقف العلماء في ذلك، حيث نفى الكثير منهم الوجود الحقيقي لهذه الظواهر في اللغة الواحدة، على مستوى المكان الواحد والزمان الواحد، وفسروا ذلك بعدة عوامل نذكر منها اختلاف اللهجات والاستعارة أو الدخيل.

وأما قولهم بأنه غير ثابت فهذه إشارة إلى التطور والتغير في المعجم، ولكن هذا التطور هو تطور لغوي عام يحدث عبر حقب طويلة من الزمن، بحيث لا يحس به أفراد الجيل الواحد إلا نادرا، كما أن هذا التطور لا يمس المعجم فقط، بل يمس جميع مستويات اللغة، وإن كان يصيب المعجم بصورة أكثر، فلأنه يمثل القطاع العريض والأوسع من اللغة، مما يسمح بملاحظة ما يصيبه من تغير أو يعطي مجالا أوسع للدخيل وغيره.

كما أن هناك من يعتبر المعجم مجموع الوحدات المعجمية والقواعدية في آن واحد، أي أنه "يتعلق من ناحية بجرد غير محدود، وكل يوم ينشأ وحدة معجمية جديدة، ومن ناحية ثانية فإنه يتعلق بأقسام مغلقة (قائمة حروف الجر مثلا مغلقة نسبيا)"¹.

ويرى بعض علماء اللغة أنه لا ضير أن يحتوي معجم اللغة أي لفظ مولد أو معرب أو دخيل إذا أخضع اشتقاقه للقواعد القياسية التي وضعها علماء اللغة وفق أسس علمية رائدة²، خصوصا أن التعريب قد أصبح من أشهر وسائل التوليد في المعجم.

أما ما وصفه به الدكتور تمام حسان بأنه خال من العلاقات العضوية، فيرد عليه إبراهيم بن مراد بكونه منطلقا من نظريته الخاطئة إلى طبيعة الوحدات المعجمية، أي الكلمات؛ فهو يراها أشكالا صامتا مفردة، في ذهن المجتمع أو صورة كتابية مقيدة بين جلدي كتاب، أي المعجم المدون، وهي تختلف عن الألفاظ لأنها وحدات تنتمي إلى الكلام³.

يقول إبراهيم بن مراد: «فلو كانت الكلمة مجرد "صورة صامتا" لما كان بين مختلف مركبات حروف المعجم في العربية -مثلا- حسب النظرية الخيلية، وهي المركبات الصوتية التي ينتهي إليها نظام التقلاب الصوتي فرق، إلا في عدد الصوامت المكونة لها... إلا أنها حسب النظرية الخيلية مصنفة صنفين متميزين: الأول هو المستعمل... أي أنها ذات امتداد في استعمال الناس اللغوي، فهي إذن من متن اللغة. والثاني هو المهمل وهو صنف المركبات التي تبقى صامتا لأنها تبقى خارج اللغة. إذ لا يكون لها امتداد في الاستعمال"⁴.

فوحدة المعجم ليست مجرد صور صامتا، بل هي أفراد لغوية لها خصائصها التمييزية التي تكسبها ماهيات تمكنها من الانتظام في أنساق من العلاقات الاختلافية، ولا يمكن لها أن تنتظم في تلك الأنساق إلا إذا انتمت إلى بنى أو هياكل structures تكونها شبكات من العلاقات، تربط مفرداتها فيما بينها داخل نظام عام.

¹ علم الدلالة، تع، كلود جرمان، ريمون لوبلان، نور الهدى لوشن، ص28.

² ينظر: أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، د أحمد عزوز، ص83.

³ ينظر: مقدمة في نظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص24-25.

⁴ المرجع نفسه، ص25.

وبالانطلاق من نظرة عامة نلقينا على المعجم، نرى أنه يتشكل في مجموعة من الحقول المعجمية تنتظم حسب حقولها الدلالية وتمتاز بتركيب هيكلي متكون من البنى الصيغية والدلالية...

إن تناولنا النظام المعجمي من هذه الزاوية يعتبر المجموعات المعجمية، في المستوى الجدولي، كأبنية متكاملة من الوحدات تربط بينها خصائصها الوظيفية والتركيبية، وتترجم، من الناحية المرجعية، على تصورات التجربة أو المعرفة في نطاق تشكل الواقع وتعامل الفرد مع محيطه¹.

ويمكن لنا أن نتصور للمعجم ثلاث بنى، تتكون كل منها من شبكة علاقات هي: البنية الذهنية structure montale والبنية الدلالية structure semantique والبنية الشكلية structure formelle، وهذه تقوم على الأبنية الصرفية خاصة، أو صيغ الوحدات المعجمية الشكلية التي تستمد قواعدها من علم وظائف الأصوات (الفونولوجيا)، وعلم الصرف أو (المورفولوجيا)².

أما عن القواعد التي تستمدها من الفونولوجيا، فنمثل لها بما يسمى في علم اللغة الحديث بالتوزيع التقابلي contrastive distribution؛ حيث يحل فونيم محل فونيم آخر في كلمة، فتنشأ كلمة ذات معنى مختلف³، أو إذا أضيف إلى الكلمة صوت أو حذف منها فأدى إلى تغيير في معناها تبعاً لهذا التغيير الصوتي⁴، ولا يخفى علينا ما توصلت إليه الدراسات الفونولوجية قديماً وحديثاً من علاقة وطيدة بين الصوت اللغوي ودلالاته المعجمية.

فأما عن تلك القواعد التي يستمدها عن علم الصرف فهي متعلقة بالوظائف الصرفية أو ما يسمى بالدلالة الصرفية وهي «تلك التي يعرب عنها مبنى الكلمة»⁵. وهذه الوظائف

¹ ينظر: علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة: الإشكالات النظرية والمنهجية عثمان بن طالب، بحوث ودراسات المصطلح العلمي تأسيس القضية الاصطلاحية إعداد مجموعة من الأساتذة الجامعيين بيت الحكمة قرطاج تونس وزارة الثقافة والاعلام، ص77.

² ينظر: مقدمة في نظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص27.

³ الكلمة (دراسة لغوية معجمية)، د حلمي خليل، ص29.

⁴ ينظر: علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، فريد عوض حيدر، ص30.

⁵ الكلمة (دراسة لغوية معجمية)، حلمي خليل، ص29.

الصرفية هي التي تجعل مفردات اللغة تصنف إلى مجموعات تنتمي إلى مقولات نحوية كالاسم والفعل والحرف. فالأسماء تدل دلالة صرفية عامة على المسمى، وهي تخلص من الدلالة على الزمان. والدلالة الصرفية للصفات هي الدلالة على الموصوف بالحدث... الخ¹. كما أن الكلمات على ما هي مرتبة في الذهن ليست منعزلة، وميل الذهن إلى تجيئها إلى عوارض، كعوارض الاشتقاق الشعبي التي تصب الكلمات في صيغتها².

ولا بد أن نشير هنا إلى أن دلالات الكلمات لا نستخلصها من استعمالاتها الصرفية والنحوية كما يؤكد الكثيرون؛ إذ أننا نرى العكس من ذلك تماما، لأنه إذا ما تتبعنا نشأة علوم الصرف والصوت والنحو وغيرها، نجد أن العلماء قاموا باستقصاء مفردات اللغة واستعمالاتها أولا، ثم استخلصوا من خلال تصنيفها حسب قوالب معينة لأهم الصيغ الصرفية التي ترد عليها، وأخيرا وصفوا القواعد الصرفية للغة.

فالدراسة الصرفية لا بد أن تنطلق من المفردات الموجودة في اللغة، لأنها ما هي إلا وصف لبنيتها وتصنيف لقوالبها - وكذلك الدراسة الصوتية والنحوية - وفق ما هو موجود وليس وفق ما يفترض أن يوجد.

ومبدأ التصنيف هذا هو الأساس الذي قامت عليه نظرية الحقول الدلالية في الدراسات اللغوية الحديثة، وتعد هذه النظرية من النظريات اللغوية التي ساندت المعجم في أزمته ودافعت عن نظاميته، ضد الذين وصفوه بأنه قائمة من الخارجين عن القانون، وبينت أن المعجم يمكن أن ينتظم في جداول تحكمها علاقات رأسية وأخرى أفقية كغيره من أنظمة اللغة.

حيث "أوحت إليها فكرة القيمة بتصنيف المدلولات إلى حقول دلالية وفقا لمبادئ دو سوسير اللسانية، وذلك بوضع تحديد وصفي بنائي للمعنى"³. وبذلك زرعت الشك في أفكار الذين يعتبرون المعجم خارج قوانين اللغة ونظامها، فتراجع الكثير منهم عن موقفهم، واضطرب بعضهم الآخر، كما أحجم الكثير عن الخوض في هذا الموضوع.

¹ ينظر: علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، فريد عوض حيدر، ص35.

² اللغة، فنديس، ص232.

³ أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، د أحمد عزوز، ص41.

ولعل اضطراب رأي تشومسكي في هذا الأمر أكبر دليل على ذلك، حيث نجده في المراحل الأولى من دراسته ينفي أن يكون المعجم نظاما، ثم عاد في مرحلة تالية وأقر أن للمعجم بنية داخلية خاصة به بقوله: «لا شك أن للمعجم بنية داخلية خاصة به»¹. وفي الأخير ابتعد عن الخوض في هذا الموضوع مبررا ذلك بأنه لا تعنيه مسائل المعجم، رغم أهمية الكلمة في التركيب النحوي، وكذلك أهمية الدلالة المعجمية في البنية العميقة.

إن المدخل الصحيح لفهم المعجم كنظام من أنظمة اللغة يقوم حول فهم مكوناته، وفهم اتحاد هذه المكونات فيما بينها، لتشكيل الوحدات المعجمية، التي تنتظم بدورها لتشكيل نظام الحقول الدلالية، وهذا هو المدخل الذي تبنته نظرية الحقول الدلالية، في صورتها التحليلية المتطورة، وذلك باعتمادها على منهج تحليل الكلمات إلى مكوناتها المعنوية، واستخلاص سماتها التمييزية، مقارنة بما لها علاقة به من الكلمات، أي حسب العلاقات الدلالية بين الوحدات المعجمية، هذه العلاقات هي التي تمكن اللغوي من تصنيف مفردات اللغة إلى مجالات وفئات أو حقول.

ومن هذا المنطلق "يُميز الألسنيون بين نوعين من الحقول:

***الحقول الدلالية** champs sémantiques: ويراد بها مجموع استعمالات الكلمة،

استعمالات تعطي للكلمة شحنات دلالية خاصة، تبعا لورودها في هذا السياق أو ذاك.

***الحقول المعجمية** champs lexicaux: ويراد بها مجموعة الكلمات التي تبتدعها

اللغة في مجال تحديد مختلف الجوانب التي تتعلق بعلم من العلوم، أو تتصل بفكرة أو شيء ما، فيقولون مثلا: الحقل المعجمي للسيارة أو الطيران أو للمأكل والأزياء²، ومثال ذلك الكلمات (هاب، خشي، خاف...) التي تمثل حقلا معجميا للخوف عموما، وترتبط دلاليا فيما بينها، وتتحدد دلالة كل واحدة من هذه الألفاظ وقيمتها بالنظر إلى دلالة الآخرين.

ولما كانت جميعها تشكل حقلا دلاليا تتعلق وحداته الواحدة بالأخرى، فافتراض وجود كلمتين فقط في هذا الحقل مؤداه أن معنى كلمة منه سينتقل إلى كلمة أخرى تنافسها، لتصبح محتوية على معنى أوسع مما كانت عليه سابقا، "ويمكن تشبيه هذا الحقل بالحواس الخمس

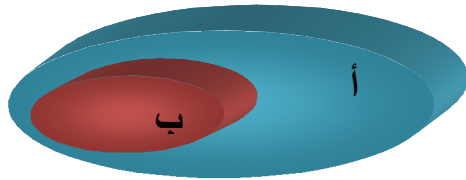
¹ مقدمة في نظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص14.

² ينظر: إشارة اللغة ودلالة الكلام، مورييس أبو ناصر، ص60.

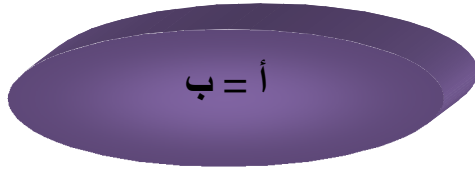
عند الإنسان التي ترتبط فيما بينها ليتعرف بها الإنسان على العالم الخارجي الذي يحيط به، فحرمان فرد من حاسة البصر يجعلها تعوض في حاسة أخرى¹، وهذا ما يسمى في نظرية الحقول الدلالية بعلاقات التداعي.

يقول ليونز: (Lyons) إن "معنى الكلمة يجب أن يحدد من خلال الكلمات المتصلة بها دلالياً، فمعنى الكلمة هو محصلة علاقاتها بالكلمات الأخرى داخل الحقل المعجمي"². وهدف التحليل للحقول الدلالية، هو جمع الكلمات التي تخص حقلاً معيناً، والكشف عن صلاتها، الواحد منها بالآخر، وصلاتها بالمصطلح العام³.

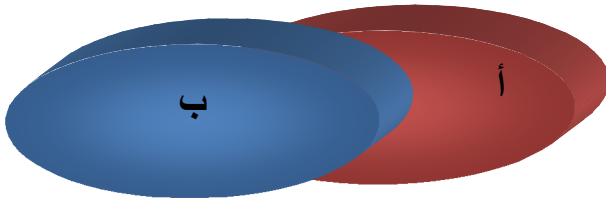
والمقومات التي تحتويها المضامين في ضوء هذا التحليل هي التي تتيح تمييز عدة علاقات أو نسب بينها. ويمكن إبراز أربعة أنواع من العلاقات نمثلها في الأشكال التالية⁴.



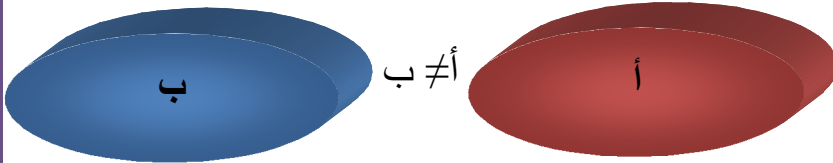
* علاقة التضمين:



* علاقة المساواة:



• علاقة التقاطع:



* علاقة التضاد:

¹ أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، د أحمد عزوز، ص 42.

² ينظر: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، د عز الدين إسماعيل، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د س، ص 295.

³ التوليد الدلالي، دراسة للمادة اللغوية في كتاب شجر الدر، لأبي الطيب اللغوي، في ضوء نظرية العلاقات الدلالية، أ د حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2003، ص 16.

⁴ ينظر: أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، أحمد عزوز، ص 69.

وبهذا "فإن الكلمات تشكل نسقا يأخذ كل عنصر فيه قيمته ومكانته بالنظر إلى العناصر الأخرى"¹، وهذا خلافا لما ذهب إليه الذين ينظرون إلى المعجم على أنه قائمة من الشواذ.

ولما كانت اللسانيات البنوية قد أوضحت بأنه يمكن تحليل التعبير في لغة معينة إلى بنى صوتية - صرفية - تركيبية، فلا شك في أنه يفترض وجود بنية للمحتوى أو المضمون، مما يؤدي إمكانية تجزيء معانيه إلى وحدات دلالية².

وبالتالي فإن العلاقات بين الكلمات "مبنية بوحدات دلالية صغرى، لأن مضمون الكلمة وحدة قابلة للتقسيم والتحليل، إذ يتألف من عدة عناصر أو مقومات منظمة وفق قواعد محددة³، وذلك باعتماد قواعد التحليل التكويني أو السيمي.

ومثال ذلك: تحليل الحقول المعجمية التالية:

- رجل - امرأة - طفل.
- ثور - بقرة - عجل.
- ديك - دجاجة - فرخ.

نستطيع أن نستخلص المكونات الدلالية:

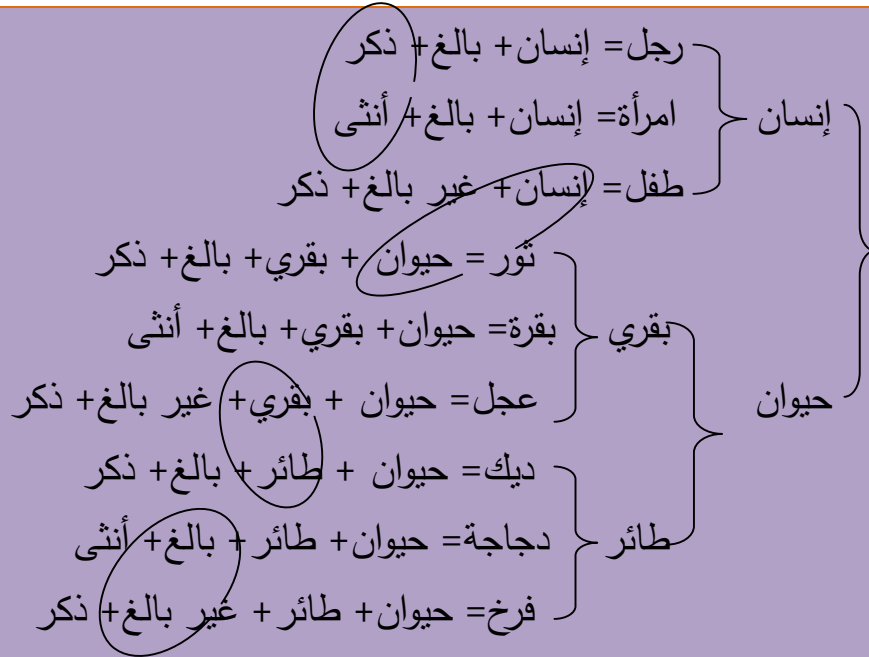
- (ذكر - أنثى)
- (بالغ - غير بالغ)
- (إنسان - حيوان)
- (بقرى - طائر).

وبتطبيق هذه المكونات في تحليل الحقول السابقة نحصل على الشكل التالي:

¹ أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، د أحمد عزوز، ص42.

² ينظر: أصول تراثية في علم اللغة، د كريم زكي حسام الدين، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة، 1985، ص189.

³ ينظر: اللسانيات التوليدية التحويلية، د عادل الفاخوري، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، بيروت، 1988، ص36.



ويعتمد التحليل التكويني على دراسة البنية الداخلية لمدلول الكلمات خارج السياق، لمعرفة الكيفية التي يتم بها ربط الكلمات فيما بينها، انطلاقاً من تكوينها الداخلي¹؛ فالمنهج السيمي هو مقارنة تحليلية للمعنى المرتكز على المقارنة المنظمة والمنسقة لمجموعة من العلاقات اللغوية المتلازمة، بهدف إبراز الملامح المميزة في الحقل المعين.

فالتحليل التكويني أو السيمي لمعاني المفردات يمثل شكلاً من أشكال تنظيم مدلولات الكلمات ومضامينها، وبالتالي فهو بشكل من الأشكال - تنظيم لبحوث التعريفات المعجمية²، ونحن نعلم أن التعريفات من أهم عناصر بناء المعجم والهدف الأساسي منه، كما أن التعريف بالمكونات الدلالية يعد من طرق التعريف الأساسية في المعجم.

وتقوم عملية التحليل التكويني هذه على تصنيف وتعيين الوحدات المعجمية دون تفكيكها، وتجمع مجموعة من الكلمات ذات الخصائص الدلالية المشتركة أو المتباينة أو المنتمية إلى حقل دلالي واحد، ثم ترصد عناصر معانيها من خلال استقراء مجموعة من السياقات التي ترد فيها، أي تبحث في بناء المعجم بواسطة العناصر المكونة للكلمة، وتقوم نظريتهم على الخطوات التالية:

¹ ينظر: علم الدلالة، كلود جرمان، ريمون لوبلان، تر، نور الهدى لوشن، دار الفاضل، دمشق، 1994، ص 70-71.

² ينظر: أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، د أحمد عزوز، ص 69.

- 1- جمع الكلمات المشتركة في حقل واحد
- 2- تحديد المعاني الممكنة لكلمات الحقل، انطلاقاً من النصوص المختلفة التي وردت فيها.
- 3- يمكن تشجير كلمات الحقل وفق التفريعات الممكنة.
- 4- تحديد ملامح كل مفردة بالمقارنة مع مكونات مفردات الحقل العام.
- 5- وضع العناصر التي تميز وتفرق بين معاني الكلمات في شكل جدول أو رسم بياني¹، كما فعلنا في المثال السابق.

وبفضل نظرية الحقول الدلالية وصورتها المتطورة نظرية التحليل التكويني استعاد المعجم مكانته في التحليل اللساني بصفة عامة والدلالي بصفة خاصة، وتؤكد علماء اللغة أن إقصاء المعجم أثناء التحليل اللغوي، وخاصة البنية العميقة، يؤدي إلى إنتاج جمل غير صحيحة²، وربما يكون هذا ما جعل تشومسكي في مرحلة تالية من دراسته يعترف أن للمعجم بنية داخلية خاصة به.

وإذا كان أصحاب نظرية الحقول الدلالية قد نظروا إلى نظامية المعجم من خلال العلاقات الدلالية من جهة، ومن خلال الملامح التمييزية من جهة أخرى، أي من خلال المعنى أو ما يسمى بالبنية العميقة، فإن إبراهيم بن مراد قد دافع عن نظامية المعجم من خلال البنية السطحية، أي من خلال الخصائص الشكلية للكلمة، التي تجعلها في علاقات انتلافية أو خلافية مع بعضها البعض. وهذه الخصائص هي:

* **الانتماء المقولي للمفردة:** أي إنها تنتمي إلى إحدى المقولات النحوية، أو ما يسميه النحاة بأقسام الكلم، وهي الأسماء والأفعال والصفات والحروف، وغير ذلك، فمهما يكن الأمر فإن الوحدة المعجمية لا تخرج عن إحدى هذه المقولات.

* **التأليف الصوتي:** وهو المكون الأول للعلامة اللغوية، أي الكلمة، فكل كلمة في اللغة بنيتها الصوتية التي تميزها عن بقية كلمات اللغة، وقد أدرك ذلك الخليل حينما أقام

¹ ينظر: أصول تراثية في علم اللغة، د كريم زكي حسام الدين، ص 290.

² أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، د ص 68

معجمه على أساس التبديل بين الأصوات للحصول على وحدات معجمية مختلفة الدلالة، وغيره من علماء المعاجم¹، وكذا علماء اللغة والأصوات من القدامى والمحدثين.

***البنية الصرفية:** وهي المكون الثاني للدال، فكل مفردة إضافة إلى تأليفها الصوتي صيغة صرفية بسيطة أو مركبة.

***الدلالة:** وتعد الوجه الثاني للعلامة اللغوية، أي الكلمة، وهي الخاصية الأساس لاعتبار صيغة ما كلمة في لغة ما². وقد فصلنا في هذا الجانب أثناء حديثنا عن التحليل الدلالي للمكونات المعجمية.

وإذا كانت المكونات الدلالية للوحدة المعجمية تمكنها من إقامة علاقات خلافية أو ائتلافية بين المكونات المعجمية في اللغة، على أساس أن "المفردة لا تفهم من خلال علاقاتها الإيجابية التي تقوم بينها وبين باقي مفردات اللغة فحسب، بل قد يتم فهمها عن طريق العلاقة السلبية أو الخلافات التي تبعتها عن غيرها من المفردات"³، فإن خصائص المكونات الصوتية والصرفية والانتماء المقولي لا تقل أهمية، في إقامة هذه العلاقات، التي تحافظ على نظامية المكونات المعجمية في اللغة؛ إذ لا يمكن أن تشترك الوجدتان المعجميتان في الخصائص الأربع، بل لا بد أن تتفرد كل واحدة منها بخصيصة واحدة على الأقل فتمتيز بها عن غيرها من الوحدات. وهذه الخصائص التمييزية (المقولية والصوتية والصرفية أو الاشتقاقية أو الدلالية) تكون محلا للعلاقات الاختلافية⁴.

ولا يخلو المعجم كذلك من العلاقات الائتلافية، التي تظهر في ثلاث شبكات -حسب إبراهيم بن مراد- تجعل المعجم منتظما في جداول منبئية حسب قواعد عامة وهي:

- 1- علاقات شكلية بين الأدلة من حيث هي حاملة لدوال.
- 2- علاقات دلالية بين الأدلة من حيث هي حاملة لمدلولات.

¹ ينظر: أصول نظرية الفونيم في العمل المعجمي العربي، ربيعة برباق، مجلة الصوتيات، مخبر الصوتيات العربية الحديثة، جامعة البليدة، العدد الثالث، 2007م، ص 153-161.

² ينظر: مقدمة في نظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 107-114.

³ أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، د أحمد عزوز، ص 43.

⁴ ينظر: مقدمة في نظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 39.

3- علاقات شكلية دلالية وهي علاقات في الأدلة ذاتها من حيث هي حاملة لدوال ومداليل معا أي بين أشكال الأدلة ومحتوياتها.

والعلاقات الشكلية تستمد قوانينها من الفونولوجيا والصرف، أما العلاقات الدلالية فمنطلقها من الحقول الدلالية والمعجمية¹، أما العلاقات الشكلية الدلالية فمثل دلالة صيغة فُعال على مرض أو طارئ غير طبيعي، مثل زكام، صداع... الخ².

ورغم وجود هذه العلاقات التي تجعل الوحدات المعجمية تستطيع الانتظام في بنية المعجم، إلا أنها تمتلك خاصية لا تمتلكها بقية الوحدات اللغوية على المستويين الصرفي والنحوي، ألا وهي خاصية الاستقلال والتفرد، هذه الخاصية التي تمنح المعجم إمكانية التحول والتطور، وتسمح أحيانا كثيرة باحتضان معجم اللغة مفردات من لغات أجنبية. صحيح إن المكونات المعجمية متحولة مقارنة بالمكونات الصوتية والصرفية والنحوية، عن طريق التوليد بطرقه المختلفة والتعريب والاستعارة، وغيرها من طرق التطور اللغوي عموما، لكن هذا التحول والتطور لا يتم بعشوائية كما يظن بعضهم بل يتم وفق قوانين وقواعد معجمية محددة.

والعلاقات السابقة الذكر هي التي تمكن وحدات المعجم من الانتظام في بنية خاصة، تجعل معجم لغة ما مميذا عن معجم لغة أخرى، ولعل المعجم من أهم العناصر التي تتميز فيها اللغات، والدليل على ذلك أن اللغات الإنسانية تشترك في كثير من الأصوات إن لم نقل في معظمها، وكذلك في كثير من القواعد الصرفية والنحوية، لكنها تختلف كثيرا في وحداتها المعجمية.

وخلاصة القول: إن الحكم على المعجم بأنه خارج أنظمة اللغة، حكم ناتج عن نظرة سطحية إلى هذا المستوى الأساسي من مستويات اللغة، والذي نعده الأساس الأول في البناء اللغوي، سواء تعلق الأمر بالبنية السطحية أو بالبنية العميقة، الأمر الذي يجعله على علاقة وطيدة بالأنظمة اللغوية الأخرى.

¹ ينظر: المرجع نفسه، ص 119-124.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 130-140.

II - علاقة الدلالة المعجمية بالصوت اللغوي.

يمثل الصوت اللغوي البنية الشكلية (الدال) الذي يقابل البنية المعنوية أو المدلول بالنسبة للعلامة اللغوية أو الكلمة، كما يمثل أهم الروابط بين علم الأصوات والنظرية المعجمية، حيث أن لكل مفردة في اللغة بنيتها الصوتية التي تتخذ قيمة تمييزية وذلك حسب تتابع الوحدات الصوتية في الوحدة المعجمية¹، ولعل أحسن صور الالتقاء بين الدال والمدلول تتجلى في الوحدات المعجمية، حين ترتبط الألفاظ بعلاقة محددة بالمعاني، وهذه الأخيرة تتمايز فيما بينها انطلاقاً من تمايز ألفاظها من الناحية الصوتية، وقد أثمرت هذه القضية نظريات مختلفة عبر التاريخ، وكان آخرها نظرية الفونيم² التي قالت بها الدراسات الصوتية الوظيفية.

1- أصول نظرية الفونيم في العمل المعجمي العربي:

لا يخفى على كل مطلع على التراث المعجمي العربي أن الصناعة المعجمية لم تكتمل صورتها إلا عندما ارتبطت بوظائف الأصوات، وذلك حين عمد الخليل إلى نظريته المعروفة التي أنشأ من خلالها المدرسة المعجمية الصوتية، على أساس مخارج الأصوات، والتقليبات الصوتية، والأبنية، كما بينا في الفصول السابقة. ولعل فكرة التقليبات الصوتية لا تختلف عن فكرة التبديل الفونيمي التي قامت عليها نظرية الفونيم.

¹ المرجع السابق، ص 110.

² نظرية الفونيم هي الأساس الذي قامت عليه الدراسات الصوتية الوظيفية، حيث ميزت بين الصوت الذي يعد الوحدة الأساس في الدراسة الفونتيكية، والفونيم وهو الوحدة الأساس في الدراسة الفونولوجية، وهو أصغر وحدة صوتية قادرة على التمييز بين معاني الكلمات، فكلمات مثل: نل، جال، صال، سال... الخ، تتميز دلالاتها باختلاف الوحدة الصوتية الواقعة في أوائلها.

أ- جذور التبدل الفونيمي في الدراسات اللغوية العربية.

إن المتتبع للدراسات اللغوية العربية يجد أن فكرة التبدل الفونيمي قد تظن إليها العرب من قرون عدة، وذلك من خلال تبيان دور الأصوات في التمييز بين الدلالات المعجمية للكلمات، وقد أدرك ابن جني بعبقريته الفذة أن للفونيمات دورا كبيرا في تحديد دلالة الكلمة¹، وعرض ذلك في كتابه الخصائص، الذي طرح فيه مجموعة من القضايا الصوتية والدلالية والمعجمية، ووضح من خلالها أن للأصوات دورا تمييزيا بين المعاني المعجمية لمفردات اللغة العربية، وذلك بإقامة صوت مكان آخر، ومثال ذلك، قضم وخضم، وسعد وصعد، وهز وأز، وغير ذلك، وهو ما نسميه في اللسانيات الحديثة بالوظائف التمييزية أو المعجمية للفونيمات.

ومن العلماء الذين استعملوا طريقة التبدل الفونيمي في مؤلفاتهم نذكر ابن دريد، والثعالبي، والفارابي والسيوطي، فهذا الأخير قد أورد في كتابه المزهر ألفاظا مختلفة في فونيم واحد تحمل دلالات مختلفة منها: النقش والرُقش، فالنقش في الحائط والرُقش في القرطاس، ومنها الوشم والوشم، فالأول في اليد والثاني في الجلد².

وبالإضافة إلى دور الصوامت في تمييز الدلالات المعجمية، فطن علماء العربية القدماء -أيضا- إلى دور الصوائت في التمييز بين معاني الكلمات في المعجم العربي، فقالوا أن الثَّلَّ للإنسان والثَّلَّ للدابة، والحَرَّة الحجارة، والحَرَّة المختارة من محصنات العرب. قال ابن منظور: الحَرَّة: أرض ذات حجارة، والحر ضد البرد، والجمع حرور. والحر بالضم، نقيض العبد³. والرَّشَا للغزال، والرَّشَا الحبل للدلو، والرَّشَا، بذل مال لحاكم متكسب⁴.

ولأصحاب المثلاث باع طويل في بيان الوظائف المعجمية للصوائت، ومن هؤلاء محمد بن المستنير المدعو قطرب، ومن الأمثلة التي أوردتها:

¹ علم الدلالة بين التراث وعلم اللغة الحديث. د محمد بوعمامة، رسالة دكتوراه. قسنطينة 1995. ص88.

² ينظر: المرجع نفسه، ص88-90.

³ لسان العرب، ابن منظور، مادة (حرر).

⁴ ينظر: تداعيات التعاقب والاستبدال الصوتي في تثليث عناصر المباني المعجمية الإفرادية، د، مكي درار، مجلة الصوتيات، مخبر الصوتيات العربية الحديثة، جامعة البلدة، العدد03، 2007، ص124.

بما أتى بالدعوة

دعوت ربي دعوة

عن زرتم في رجب

وقلت عندي دعوة

وهنا ثلاثة صوائت لثلاث معان وهي: (الدعوة بفتح الدال معناها الدعاء، وهو الطلب، وبكسرهما اسم الشخص الذي تطلبه، وبضمهما ما يدعى إليه من الطعام والشراب¹).

ولم يقف العرب في حدود التبديل الفونيمي الذي يحقق لنا وحدات معجمية مختلفة، بل اتجهوا -أيضا- إلى الإبدال الصوتي أو مختلف التغيرات الصوتية للفونيم الواحد، ومثال ذلك (الصقر)، و(الزقر)، (السقر)² التي تؤدي معنى معجميا واحدا مع اختلاف الدوال باختلاف الصور التي ينطق بها الصوت الواحد في بداية الكلمة، فالصاد والزاي والسين أصوات مختلفة أي ألوفونات³ لفونيم الصاد.

ومثاله -كذلك- ما ذكره أو الطيب اللغوي: أن أبا حاتم السجستاني قال: قلت لأم هيثم هل تبدل العرب من الجيم ياء في شيء؟ فقالت نعم. ثم أنشدتني:

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فأبعدكن الله من شيرات⁴.

ولم يكتف الدارسون العرب بتبيان التغيرات أو الصور النطقية اللهجية⁵ للفونيم الواحد، بل أسهبوا أيضا في حديثهم عن التغيرات التركيبية⁶، ومثال ذلك، تفخيم اللام في (والله) وترقيقه في (بالله).

¹ مثلثات قطرب، تح ودر، رضا السوسي، الدار العربية للكتب، ليبيا تونس، ط1، 1978، ص59-60.

² ينظر: المزهر. للسيوطي، ج1، ص360.

³ الألفون، هو صورة من الصور النطقية التي يظهر عليها الفونيم في سياق صوتي معين، ولا يؤدي تغييره ألفون من جنسه إلى تغيير المعنى، ومثال ذلك الصور النطقية المختلفة للنون في اللغة العربية فقد تكون بغنة أو بغير غنة، هي ألفونات لفونيم النون، ويسمى هذا النوع بالألفونات المقيدة لأنها ترتبط بالسياق الصوتي الذي ترد فيه، أما الألفونات الحرة، فمثل الصور النطقية لفونيم الجيم، وكذلك القاف وغيرها، لأنها لا ترتبط بالسياق بل تختلف باختلاف اللهجات أو العادات النطقية للأشخاص والجماعات اللغوية.

⁴ التطور اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السمراي، ص116.115.

⁵ وهو ما يسميه المحدثون بالألفونات الحرة.

⁶ وهو ما يسميه المحدثون بالألفونات المقيدة، أو المشروطة.

ب - صناعة المعجمات العربية ومبدأ التبدل الفونيمي:

قلنا سابقا أن أصحاب المعجمات العربية لم يتورطوا في التعريف النظري للكلمة، ونقول هنا -أيضا- أنهم لم يتعرضوا لتعريف الحرف (الفونيم) رغم كونه أساس ترتيب المعاجم، إلا أنهم أدركوا تماما أهمية جانبيين أساسيين من جوانب الكلمة وهما الصوت والدلالة أو اللفظ والمعنى.

كما أدركوا جيدا العلاقة بين الصوت والمعنى في الكلمة، ومن خلال هذه العلاقة أقاموا صناعة معجماتهم؛ فالخليل بن أحمد الفراهيدي أقام معجمه "العين" على أساس صوتي وظيفي؛ يقوم على عنصرين هامين هما العنصر الصوتي، والعنصر الرياضي، وفي الواقع فإن كلا منهما يعد نظرية قائمة بذاتها، وتتوافق النظريتان عنده من أجل تحقيق هدف رائد وهو إحصاء كلمات اللغة العربية بمهملها ومستعملها. والوقوف على أسرارها وطبيعة بنائها¹ وخصائصها الصوتية.

ومعنى هذا أن الخليل قد حكم القوانين الصوتية إلى جانب المادة اللغوية المسموعة في معرفة بنية الكلمة العربية، معتمدا في ذلك الواقع العلمي التطبيقي بعيدا عن التنظير، وقد تعدى كل ذلك ليتحدث عن نظرية صوتية متكاملة، لم يسبق أن عرف البحث اللغوي العربي مثلها، بل هي ثورة أنجبت مفاهيم ومصطلحات وعالجت منهجا ومبادئ تشاكل في بعض جوانبها تلك المبادئ والمصطلحات والأسس التي تضمنها علم وظائف الأصوات اللغوية (Phonologie) الذي يعتبره بعضهم وليد العصر الحديث²؛ فقد استطاع الخليل أن يحدد مخارج الأصوات العربية؛ في اهتمامه بالجانب العضوي للصوت اللغوي، ولم يكتف بذلك، بل تعدى إلى جانبه الوظيفي المتمثل في التمييز بين كلمات المعجم وتحديد دلالاتها عن طريق ثلاث طرق أساسية هي:

***التقليبات الفونيمية:** ومعناها تبديل حروف الكلمة إلى جميع الاحتمالات الممكنة والانتقال من حرف إلى آخر وهو ما سماه ابن جني بالاشتقاق الأكبر³، معتبرا إياه عملية

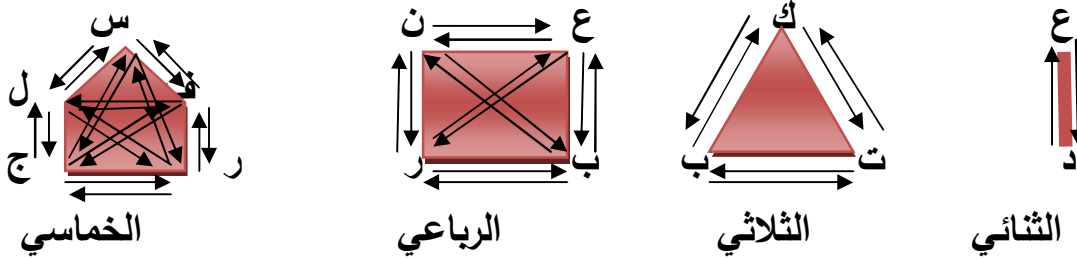
¹ المعجم اللغوي العربي من النشأة إلى الاكتمال، ابن حويلي الأخضر ميدني، ص52.

² المرجع نفسه، ص55-56.

³ المرجع نفسه، ص24.

صرفية، في حين يمكن أن نعتبرها عملية صوتية صرفية معجمية في آن واحد، لأن هذا الاشتقاق يمثل إحدى طرق التوليد المعجمي الذي قام أساساً على التبديل الصوتي. وقد أقام عملية التقلاب على جميع الأبنية العربية (الثنائي، الثلاثي، الرباعي، الخماسي)¹.

ويمكن تمثيل ذلك على الشكل التالي:



ومثال ذلك تقاليب مادة (عد) وهي: (دع) و(عد).

ورد في "كتاب العين" باب العين والبدال:

- عد: عدت الشيء عدا: حسبته وأحصيته...
- دع: دعه يدعه، الدع دفع في فجوة.

وفي التنزيل العزيز: "فذلك الذي يدع اليتيم" [سورة الماعون، الآية 2]².

***التبديل الفونيمي:** ويتجلى في الانتقال من صوت لآخر في الكلمة وذلك حسب الترتيب الذي وضعه الخليل والمتمثل في الترتيب حسب مخارج الأصوات، وكلمات الكتاب الأول "العين" تبتدئ بالعين في حين في الكتاب الثاني تبتدئ بالحاء... وهكذا. وفي الباب نفسه يتم تبديل الحروف في المرتبة الثانية ثم في المرتبة الثالثة، مثل:

- باب العين والشين (عش، شع):

عش: العش: ما يتخذ الطائر في رؤوس الأشجار للتفريخ...

شع: شعشت الشراب: مزجته...

- باب العين والضاد (عض، ضع):

¹ ينظر: المعاجم العربية (مع اعتناء بمعجم العين)، د. عبد الله درويش، مكتبة الشباب، (د ط)، ص 18.

² كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج 1، كتاب العين، باب العين والبدال، مادة (عد وتقبياتها).

عض: العض بالأسنان والفعل منه عضت...

ضع: الضعضة الخضوع والتذلل...

- باب العين والصاد (عص، صع):

عص: العصص أصل الذنب...

صع: الصعصعة التفريق...¹

*الإضافة الفونيمية: ونجدها في انتقال الخليل من الثنائي إلى الثلاثي ثم الرباعي فالخماسي، إذ قسم الخليل بن أحمد أبنية اللغة وفق الكمية الصوتية البنائية كما يلي: الثنائي الصحيح، والثلاثي الصحيح، والثلاثي المعتل، ثم الثلاثي اللفيف، فالرباعي الصحيح والخماسي الصحيح².

فمثلا في باب الثنائي الصحيح وردت مادة العين والقاف وتقليباتها (ع ق، ق ع) وفي باب الثلاثي الصحيح وردت مادة العين والقاف والفاء (ع ق ف، ف ق، ق ع ف، ق ف ع، ف ق ع)³.

والخليل بهذا يحرز قصب السبق في الدراسة الصوت معجمية، التي تمثل نقطة التقاء وتقاطع واضح بين الصوت والمعجم، وقد تبعه في ذلك كثير من أصحاب المعجمات الصوتية.

أما المعجمات المرتبة ترتيبا ألفبائيا مبنيا على آخر الكلمة أو أولها فلا تختلف عن معجم العين من حيث فكرة التبديل الفونيمي، سوى أنها ترتب الحروف بعيدا عن ترتيب مخارج الأصوات؛ فمعجمات مدرسة التقفية ومنها "الصاح" للجوهري تعتمد كليا على التبديل الفونيمي⁴، سواء تعلق الأمر بالصوامت أو الصوائت؛ فمثلا: في باب الجيم، فصل الهمزة، يبذل الصوائت للحصول على وحدات معجمية ذات دلالات مختلفة، بقوله:

¹ المصدر السابق، كتاب العين، باب العين والشين، باب العين والصاد وتقليباتهما، باب العين والصاد وتقليباتهما.

² ينظر: المدارس المعجمية (دراسة في البنية التركيبية). د. عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان. ط1، 1999، ص120. 121.

³ ينظر: كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، الأبواب المذكورة أعلاه.

⁴ د. عبد القادر عبد الخليل - المدارس المعجمية ص339.

الأبد: الدهر والجمع آباد وأبود... وأبد الرجل (بالكسر): غضب، وأبد أيضا: توحش، فهو أبد... والإبد، على وزن الإبل: الولود، من أمة أو أتان...¹.

أما تبديل الصوامت فلنأخذ مثلا مما جاء في "القاموس المحيط" للفيروز أبادي، باب الجيم فصل الهمزة:

الأبج: (مُحَرَّكَة) الأبد...

الأرج (محركة) والأريج والأريجة توهج ريح الطيب...

الأزج (محركة) ضرب من الأبنية...².

أما المدرسة الألفبائية العادية التي بنت وضع معجماتها أساسا على فكرة التبديل الفونيمي، فنأخذ منها مثلا معجم "جمهرة اللغة" لابن دريد، حيث ورد فيه:

بَتَّ: بتَّ الشيء بيته بتا، إذا قطعه قطعاً...

بَثَّ: الخيل بينها بئا، إذا فرقها، وكل شيء فرقه فقد بثته...

بَجَّ: الرجل يبح بحا وبحوحة...³.

ومعجم "مقاييس اللغة" لابن فارس الذي يقول في باب الثلاثي الذي أوله همزة:

أبت: الهمزة والباء والتاء أصل واحد، وهو الحر وشدته...

أبث: وهذا الباب مهمل عند الخليل، قال الشيباني: الأبث الأشر النشيط... ويقال للذي

لا يقر من المرح إنه لأبث، قال الشيباني: أصبت إبلا أبأثي يعني بروكا شباعي،...

أبد: الهمزة والباء والذال يدل بناؤهما على طول المدة، وعلى التوحش...⁴

وغيرها من الكلمات التي أوردتها في معجمه تشترك في مادتها الصوتية وتختلف فقط

في فونيم واحد كفيل بتحديد معناها المعجمي والتمييز بينها وبين بقية الكلمات.

والمتمعن في هذه المعجمات وغيرها يجد أن المعجميين العرب لم يكتفوا بالتبديل

الفونيمي في مداخل المعجم، بل كثيرا ما يقابلون في شرح المدخل الواحد بينه وبين كلمات

¹ الصحاح، للجوهري، باب الدال، فصل الألف، مادة (أبد).

² القاموس المحيط، الفيروز أبادي، باب الجيم، فصل الهمزة، مادة (أبج)، ومادة (أرج) ومادة (أزج)،

³ جمهرة اللغة، ابن دريد، مادة (ب ت ت)، ومادة (ب ت ث)، ومادة (ب ح ح).

⁴ مقاييس اللغة، ابن فارس، باب الثلاثي الذي أوله همزة مادة (أبت) ومادة (أبث) ومادة (أبد).

أخرى قريبة منه من الناحية الصوتية والمعنوية، وتختلفان اختلافا بسيطا في الدلالة، وهذا الاختلاف يوضحه فونيم واحد تختلفان فيه مثلما ورد في "تاج العروس" للزبيدي، في شرح مادة شخير، حيث يورد قول الأصمعي: "من أصوات الخيل الشخير والنخير... والشخير من الفم والنخير من المنخرين..."¹.

كما يذكرون التنوعات الصوتية أو ما يسميه العرب اختلاف اللغات أو اللهجات ويقولون في لغة كذا أو على لسان كذا، مشيرين إلى التنوعات الصوتية الحرة. وخالصة القول: لقد قدمت الدراسات الصوتية للمعجم العربي مادة ومنهاجها وغاياتها، وكانت أولى المستويات اللغوية التي عالجتها المعجمات العربية، التي تنطوي في صفحاتها على الكثير من الحقائق الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، مما يجعلها مصدرا أساسيا لجميع اللغويين باختلاف تخصصاتهم.

2- المعلومات الصوتية في المعجمات العربية:

يعد الخليل بن أحمد عميد الدراسات الصوتية المعجمية دون منازع، إذ تعود إليه أولى المحاولات التي تضبط الكلمة العربية شكلا ونطقا، وحتى كتابة، حيث أضاف إلى الكتابة العربية علامات الشكل (الضمة والفتحة والكسرة للحركات القصيرة، وجعل للفتحة الطويلة ألفا مضطجعة فوق الحرف وللضمة واوا صغيرة فوق الحرف وللكسرة ياء صغيرة تحته) بالإضافة إلى علامات أخرى كالشدة، على شكل رأس سين صغيرة فوق الحرف، وغير ذلك. وضمن كتابه "العين" مقدمة نظرية تحوي معلومات صوتية حول مخارج الأصوات، والقوانين الصوتية للغة العربية، قصد التمييز بين الأصيل منها والدخيل، وبين ما يأتلف منها وما لا يأتلف.

وقد أرسى بذلك تقليدا يقضي بتضمين المعجمات العربية معلومات صوتية وإملائية، حين وضع في معجمه (العين) الشكل الكامل (الحركات) على كلمات المداخل لمساعدة مستعملي المعجم على نطق تلك الكلمات بصورة صحيحة.

¹ ينظر: تاج العروس، الزبيدي، مادة (شخر).

وقد تتبع معظم المعجميين هذا التقليد، فكانوا يضمنون معجماتهم معلومات صوتية حول حروف المعجم، كما فعل ابن دريد، وابن منظور من بعده، والغاية من ذلك - كما يقول الدكتور محمد رشاد الحمزاوي - "ليس التقنن والتوسع في العلم، بل ضبط قواعد تلك الحروف وتقليباتها بحسب السياق، حتى نأمن الخطأ واللبس، من حيث الترتيب ومعاني الكلمات باعتبار مبانيها"¹.

وكانوا يضيفون إلى مداخل معجماتهم تهجية الحركات تهجئة كاملة بعد كلمة المدخل (مثلا: كسرة، فتحة، ضمة)²، أو يردف كلمة المدخل بفعل نموذجي أو كلمة مشهورة (يقول مثلا: كما في ضرب)، ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في "الصاحح" للجوهري:

* التندوة للرجل بمنزلة الثدي للمرأة... إذا ضمنت أولها وهمزت فتكون فعلوه، وإذا فتحته لم تهمز فيكون: فعلوه مثل: قرنوة وعرقوة³. حيث بين طريقة نطقها عن طريق الحركات، ثم عن طريق وزنها.

ومن الأمثلة أيضا ما ورد في "مختار الصحاح":

"د.خ.س- اللُّحْسُ -بوزن الصُّرْد- دابة في البحر ينجي الغريق يمكّنه من ظهره ليستعين على السباحة، ويسمى اللُّفَيْن بوزن النُّجَيْن⁴.

والمَنخُلُ -بفتح الميم- الدخول، وموضع الدخول، تقول: دخل مدخلا حسنا، ودخل مدخل صدق.

والمُدخل -بالضم- الإدخال، والمفعول أيضا من أدخل، تقول أدخله مدخل صدق⁵.

وكذلك ما ورد في "القاموس المحيط"، فصل الحاء:

" الحِرُّ بالكسر النَّقْسُ، وموضعه المَحْوَة بالفتح لا بالكسر"⁶.

¹ من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، د محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986، ص144.

² ينظر: إشكالية الدلالة في المعجم العربي، علي القاسمي، ص3، موقع اللسان العربي، الأنترنت.

³ الصحاح، للجوهري، ج1، باب الهمزة، فصل الصاء.

⁴ المختار من صحاح اللغة، محمد محي الدين عبد المجيد ومحمد عبد اللطيف السبكي، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، (د

ط)، (د س)، مادة (د خ س) ص157.

⁵ المصدر نفسه، مادة (د خ ل) ص157.

⁶ القاموس المحيط، الفيروز أبادي، ج2، ص2.

ومعروف أن اختلاف الحركة قد يغير معنى الكلمة في اللغة العربية كلياً كما هو الحال في تباين معاني الكلمات التي تسمى بالمثلثات، مثل: كُمْ كُمْ كُمْ¹. ولم يقتصر هؤلاء بضبط الحروف بالحركات بل عمدوا كذلك إلى ضبط الحروف بالنقاط، ليتبن معجمها من مهملها، ومثال ذلك: ما ورد في "المحكم" لابن سيده: **وَدَّ حَوْلَهُ** بالنصيحة والوصية: **تَوَخَّى** الحال التي ينشط فيها لقبول ذلك منه، وكذلك روى أبو عمرو الحديث: "كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يتحولنا بالموعظة" بالحاء غير معجمة². ورغم هذه الميزة الضرورية في المعجم العربي إلا أننا قد نلاحظ بعض النقص فيها إذ كثيراً ما تورد المعجمات العربية الثلاثيات الصوتية دون تحليل أو تعليل. كما أنها كثيراً ما لا تراعي جميع التحولات الصوتية وما يترتب عليها من تلونات دلالية، فمثلاً "لسان العرب" لابن منظور أورد مختلف صيغ المادة (دعا) ومختلف معانيها في مختلف الأساليب، دون مراعاة لوظيفة الحركات التي تتغير من صيغة إلى أخرى. وذلك في مثل قوله: "وفي نسبه دَعْوَةٌ أَيْ دَعْوَى، والدَّعْوَةُ بكسر الدال، ادِّعاء الولد الدَّعْيَ غير أبيه، يقال: دَعَيٌّْ بَيْنَ الدَّعْوَةِ والدَّعَاوَةِ. وقال ابن شميل: الدَّعْوَةُ في الطعام، والدَّعْوَةُ في النسب..."³.

بالإضافة إلى ذلك فإن كثيراً من الكلمات تعرضت للتصنيف نتيجة اعتماد المعجميين على النقل عن نسخ معجمات سابقة، مما يؤكد أهمية الجانب الصوتي في المعجم.

¹ إشكالية الدلالة في المعجم العربي، علي القاسمي، ص3، موقع اللسان العربي، الأنترنت.

² المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، ج4، مادة (ح و ل)، ص9، والحديث الشريف رواه البخاري في العلم (ح 70)، ومسلم في صفات المنافقين (ح2821).

³ لسان العرب، ابن منظور، مادة (دعا).

III - علاقة الدلالة المعجمية ببنية الكلمة:

أ - دور البنية الصرفية في بيان دلالة الكلمة:

لا شك أن لكل مفردة إضافة إلى تأليفها الصوتي صيغة صرفية بسيطة أو مركبة¹، وهذه الصيغة أو البنية أو الوزن لها دور مهم في تحديد دلالة الكلمات ومعانيها المعجمية، كما بينا في عناصر سابقة.

وإذا كانت المعجمات العربية قد انطلقت من القوانين والخصائص الصوتية للكلمة العربية، نظراً لأهميتها في الدلالة المعجمية، فإنها من ناحية أخرى قد اعتمدت على القواعد الصرفية العربية، ومن أهمها قضية الاشتقاق، وهي الخاصية التي سمحت للمعجميين من حصر المواد اللغوية بطريقة علمية منظمة، وذلك باعتمادهم الجذور مداخلاً لمعجماتهم، ذلك أن الجذور هي الوحدات الصرفية التي تحصر الدلالة المعجمية في وحدة عامة ومشتركة بين جميع المشتقات.

وكان الخليل بن أحمد قد أدرك أهمية الأصول أو الجذور في معجم اللغة العربية، فأقام على أساسها كتاب "العين"، وهو أول معجم أسس على هذه الفكرة، ولقد "أفادت معاجم الترتيب الهجائي من منهج الخليل بن أحمد، فكل هذه المعاجم حذت حذوه في ذكر الكلمات باعتبار حروفها الأصول، وقد ظل هذا المبدأ سائداً في معظم المعجمات العربية العامة².

إن المبدأ الذي يقوم عليه نظام المعجم العربي هو الأصل المجرد من حروف الزيادة، ويتحدد وفق قواعد الاشتقاق الصغير، وقد "انعكست الخاصية المميزة للبنية الصوتية للعربية في طريقة تحديد أصل كلماتها، والمتمثل في رصد الأصوات اللغوية التي تتألف منها المفردات من ناحية، والمدلولات التي ترتبط بها من ناحية أخرى.

ويعد ابن فارس أول من طبق فكرة الجذور كأصول اشتقاقية للوحدات المعجمية بنية ودلالة، في صناعة المعجم العربي - كما لاحظنا في عناصر سابقة - وذلك من خلال معجمه "مقاييس اللغة"، وقد وظف هذه الفكرة كي يتمكن من معالجة الوحدات المعجمية

¹ ينظر: مقدمة في نظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص 107-114.

² ينظر: د محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1981، ص 103.

صرفياً ودلالياً، وحتى يتسنى له إدراك الكثير من سلوكيات المفردات، التي كثيراً ما يتوقف إدراكها على فهم طبيعة هذه الأصول وخصائصها الاشتقاقية.

إن اختيار المعجميين العرب لفكرة الجذر هذه ينم عن إدراكهم للخصائص الصرفية للغة العربية، ولعل أهمها تضافر الدلالات الجزئية للكلمة، ومنها الدلالة الأصلية الوضعية للجذر، ودلالة الوزن أو الصيغة، في تكوين الدلالة المعجمية.

فبنية الكلمة -كما لاحظنا- تتضمن معاني إضافية بالنسبة إلى المعنى المعجمي، الذي تدل عليه الكلمة بالوضع، "وهذه المعاني الإضافية أو الطارئة، هي من نوع الفاعلية والمفعولية والآلية، وغيرها في الأسماء، وهي من نوع المطاوعة والمشاركة والتكثير، أو المبالغة والطلب والتحويل، وغيرها في الأفعال¹.

وقد حرص المعجميون العرب منذ القديم على تزويد معجماتهم بالمعلومات الصرفية التي يرون أن مستعمل المعجم بحاجة إليها، لإدراك دلالة الكلمة.

ب- المعلومات الصرفية في المعجمات العربية:

جرت العادة أن تقدم المعجمات العربية معلومات صرفية كثيرة ترد في مقدماتها، مثل تصريف الفعل، واشتقاق اسم الفاعل والاسم منه، والجمع الجموع، إلى غير ذلك من المعلومات الصرفية.

ففي "مختار الصحاح" للرازي، يرد وزن الفعل بعد كلمة المدخل مباشرة، ويحال مستعمل المعجم إلى أوزان الأفعال الرئيسية العشرين المذكورة في مقدمة المعجم مع شروح وافية عن سلوكها الصوتي والصرفي. وتعد هذه الطريقة آخر ما توصلت إليه المعجمية الأوروبية المعاصرة، وتجدها مثلاً في أحدث المعاجم الإنجليزية مثل "معجم لونغمن" للغة الإنجليزية المعاصرة. الصادر عام 1987².

¹ التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، د السيد أحمد عبد الغفار، ص92.

² إشكالية الدلالة في المعجم العربي، علي القاسمي، ص3، موقع اللسان العربي، الأنترنت.

ومن أمثلة المعلومات الصرفية التي تعج بها المعجمات العربية تلك التي تتعلق بالتذكير والتأنيث، ومن أمثلتها: ما ورد في القاموس: "... والحوّل في العين وهو أحرّ وهي حرّاء وعين حرّاء وحرّى ككُفْرِى عظيمة أو غليظة صلبة"¹.
وما ورد في المحكم لابن سيّدة: "...والحال كينة الإنسان، وما هو عليه من خير أو شر، يذكر ويؤنث"².

وتلك التي تتعلق بالإفراد والتثنية والجمع، ومن أمثلتها: ما ورد في القاموس المحيط: "والحاجر الأرض المرتفعة ووسطها منخفض وما يمسك الماء من وسط الوادي كالحاجور ومنبت الرمث ومجمعه ومستداره، ج حُجْرَانٌ"³.
وما ورد في "المحكم" لابن سيّدة: "والحيل والحوّل: جمع حيلة"⁴.
أو على شكل معلومات تحت المداخل، من شأنها تسهيل شرح دلالة الكلمات، فقد حرصوا على بيان أوزان وصيغ الكلمات التي يتم شرحها.

وتلك التي تتعلق بوزن الكلمة، ومن أمثلة ذلك، ما ورد في القاموس المحيط: " (حَثَر) الجلد كفَرِحَ بَثَرٍ، والعين خرج من أجبانها حبُّ حُرّاً وعلّظت أجبانها من رمد..."⁵. وفي هذا المثال يبين المعجم صيغة الفعل المتمثل في الفعل الثلاثي المكسور العين عن طريق مثال مشهور هو الفعل فرح.

ومن المعلومات الصرفية -أيضا- ما يشير إلى دور حروف الزيادة في تغيير الصيغ ومعانيها، ولعل أحسن مثال على ذلك: صيغتي (فعل وأفعل)، كعجم وأعجم، قسط وأقسط، شكى وأشكى...

¹ القاموس المحيط، الفيروز أبادي، ج2، مادة (حثر) ص6.

² المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيّدة، مادة (حوّل).

³ القاموس المحيط، الفيروز أبادي، ج2، مادة (حثر) ص5.

⁴ المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيّدة، مادة (حوّل).

⁵ القاموس المحيط، الفيروز أبادي، ج2، مادة (حثر) ص5.

ومن أمثلتها: ما ورد في اللسان: "قال ابن جني: أعجمت الكتاب، أزلت استعجابه، قال ابن سيده: وهو عنده على السلب، لأن أفعلت وإن كان أصلها الإثبات قد تجيء للسلب، كقولهم أشكيت زيدا، أي زلت له عما يشكوه..."¹.
وفي الحقيقة وجدنا كثيرا من اللغويين يعالجون المعلومات الصرفية في المعجم تحت قضية علاقة المعجم بالنحو، وذلك راجع إلى التداخل الكبير بين المستويين.

IV- العلاقة بين الدلالة المعجمية والنحو:

أ- علاقة المعجم بالنحو:

وجدنا خلافا كبيرا بين العلماء فيما يتعلق بالعلاقة بين النحو والمعجم، حيث ذهب البعض إلى أن المعجم خارج أنظمة اللغة، وبالتالي لا علاقة له بالنحو، في حين ذهب البعض الآخر إلى أن المعجم هو ذيل للنحو وبعبارة أخرى، هو بمثابة "فهرس للنحو"، كما كان يحلو للغوي الأمريكي بلومفيلد أن يعرفه²، وذهب البعض إلى تكاملهما ضمن نظام لغوي واحد كما رأينا سابقا.

إلا أننا نرى أنه لا يمكننا أن ننكر أن العلاقة بين المعجم والنحو علاقة محورية في نظام اللغة الإنسانية، وقد أدرك ذلك الكثير من الدارسين، بعد أن تأكدوا من أن المعجم لم يعد غياناً سالباً، وظيفته أن يمد النحو بالمفردات لتكوين الجمل، باعتباره قائمة من المداخل المستقلة.

و«قد صرح الهنود -قديما- بوجود أربعة أقسام للدلالات، تبعا لعدد الأصناف الموجودة في الكون، هذه الأقسام الأربعة هي:

- 1- قسم يدل على مدلول عام أو شامل (رجل).
- 2- قسم يدل على كيفية (طويل).
- 3- قسم يدل على حدث (جاء).

¹ لسان العرب، ابن منظور، مادة (عجم).

² إشكالية الدلالة في المعجم العربي، علي القاسمي، ص3، موقع اللسان العربي، الأنترنت.

4- قسم يدل ذات (محمد)¹.

وكلمات المعجم هي التي تتولى شرح هذه الأصناف والتمييز بينها، وتهيئتها للاستعمال النحوي الصحيح، من خلال النماذج التركيبية التي يقدمها المعجمي ضمن شرحه لهذه الكلمات.

وتتجلى العلاقة بين الدلالة المعجمية والنحو في أحسن صورها في النحو الوظيفي المعجمي، نظرا لارتباط دلالة الجمل بمجموعة من القواعد والحقائق المعجمية، التي تستوفي البيانات الدلالية الخاصة بمعاني الألفاظ، والعلاقات التي تربط بينها، وما تحتاج إليه أقسام الكلم، من الأفعال أو الأسماء أو الصفات أو الحروف، إلى غير ذلك من معلومات في الدلالة المعجمية²، وهذا ما أكده ابن خلدون بقوله: "يتعين النظر في دلالة الألفاظ، ذلك أن استفادة المعاني من تراكيب الكلام على الإطلاق، يتوقف على معرفة الدلالة الوضعية مفردة ومركبة"³.

وهو ما تؤكد نظرية الحقول الدلالية، التي جعلت من مبادئها "استحالة دراسة المفردات مستقلة عن تركيبها النحوي"⁴، كما خصصت نوعا من الحقول لأجزاء الكلام وتصنيفاته النحوية، وآخر للحقول السنغماطية، التي تبين علاقات التضام بين مفردات المعجم، وبالتالي تحدد الاستعمال النحوي الصحيح.

فالكلمات في هذه الحقول تتربط عن طريق الاستعمال، ولكنها لا تقع أبدا في نفس الموقع النحوي⁵، مثل المضاف والمضاف إليه، الفعل وفاعله، الصفة وموصوفه، الصفة وحر الجر، الفعل وحر الجر... الخ. مثل: (تتفتح، الأزهار)، (سهيل، الفرس)، (نقيق الضفادع)، (شعاع، الشمس، الضوء)، (انكسر، الزجاج، الخشب، العصا... الخ). (ثقل في، عن، على...)، (الحياة، اليومية، الاجتماعية... وغير ذلك.

¹ علم الدلالة، د أحمد مختار عمر، ص19.

² ينظر: الفجوة الرقمية في اللغة العربية، أ د عبد المجيد نصير، الثلاثاء 3 جمادى الأولى 1427هـ - 30 أيار 2006م ص71. www.majma.org

³ مقدمة ابن خلدون، ص454.

⁴ ينظر: علم الدلالة، د أحمد مختار عمر، ص80.

⁵ التوليد الدلالي، أ د حسام البهنساوي، ص16.

وهذه العلاقات كثيرا ما تستثمر في التعبيرات السياقية، وهي توارد كلمتين أو أكثر في سياق واحد، أو تلازم كلمتين أو أكثر ومصاحبتهما في اللغة بصورة شائعة للدلالة على معنى يفهم من تلاحم هذا التركيب ونظام بنيته... واللغة العربية تحفل قديما وحديثا بالتعبيرات السياقية وتزخر بها ومعجمات العربية جميعها تشهد بذلك.

ومن أمثلة ذلك: "ذاق الموت"، خر ساجدا"، قال تعالى: " وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا " [سورة يوسف، الآية 100]، و " يَخْرُونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا " [سورة الإسراء، الآية 107]... فهذه الألفاظ تتلازم في الكلام وصارت بينها صحبة، فقط أصبح من لوازم الفعل (خر) السجود للدلالة على الطاعة والتذلل والخشية¹.

ب- المعلومات النحوية في المعجمات العربية:

لقد استفاد المعجميون الأوائل من الدراسات النحوية التي كانت متوفرة في زمانهم. وأدركوا في معظمهم الارتباط القوي بين المعلومات النحوية والمعجم، وكانوا لا يستطيعون وضع أي معجم بعيدا عن صياغة نظرية نحوية توافقه، فقد ديج رائد المعجمية العربية، الخليل بن أحمد، مقدمة لمعجمه (العين) عرض فيها أساس علمي الصوت والنحو في اللغة العربية، وجاءت بنية معجمه ومحتوياته وترتيب مداخله، متجاوية مع الأسس المذكورة في المقدمة²، وتلك التي تتعلق بالوظائف النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة.

ومن أمثلتها ما ورد في المحكم: "وتحول عن الشيء: زال عنه إلى غيره، وقول النابغة الجعدي:

أَكْظَكُ أَبَائِي فَحَوَّلْتُ عَنْهُمْ وَقَلْتُ لَهُ يَا ابْنَ الْحَيَا لَا تَحَوَّلَا

يجوز أن يستعمل فيه حَوَّلْتُ، ويجوز أن يريد حَوَّلْتُ رحلك، فحذف المفعول به، وهذا

كثير"³.

¹ ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، د محمود عكاشة، ص 187.

² إشكالية الدلالة في المعجم العربي، علي القاسمي، ص 3، موقع اللسان العربي، الأنترنت.

³ المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، مادة (حول).

ومن الأمثلة أيضا: ما ورد في "المفردات في غريب القرآن والحديث" للراغب الأصفهاني:

آل: الآل: مقلوب عن الأهل، ويصغر على: "أهيل" إلا أنه خص بالإضافة إلى أعلام الناطقين دون النكرات، ودون الأزمنة والأمكنة، يقال: آل فلان، ولا يقال: آل الرجل... وقيل: هو في الأصل اسم شخص ويصغر "أويلا"¹.

وما ورد في لسان العرب: "المعجم" من قولنا: حروف المعجم" لا يجوز أن يكون صفة لحروف من وجهين:

أحدهما: أن حروفا هذه لو كانت غير مضافة إلى المعجم لكانت نكرة، والمعجم كما ترى معرفة، ومحال وصف النكرة بالمعرفة.

والآخر: أن الحروف مضافة، ومحال إضافة الموصوف إلى صفته.

والعلة في امتناع ذلك أن الصفة هي الموصوف على قول النحويين في المعنى، وإضافة الشيء إلى نفسه غير جائز، وإذا كانت الصفة هي الموصوف عندهم في المعنى، لم تجز إضافة الحروف إلى المعجم، لأنه غير مستقيم إضافة الشيء إلى نفسه. وإنما امتنع ذلك من قبل أن الغرض من الإضافة إنما هو التخصيص والتعريف والشيء لا تعرفه نفسه، لأنه لو كان معرفة بنفسه لما احتيج إلى إضافته إنما يضاف إلى غيره ليعرفه².

ومن المعلومات النحوية الواردة في المعجمات العربية تلك التي تبين تعدي الفعل ولزومه، ووظيفته الإعرابية، ومن الأمثلة على ذلك: ما ورد في معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: "...فالفعل (اصطلاح) اللازم يفيد زوال الخلاف، وصفاء النفوس، أما إذا عدى بحرف الجر فإنه يفيد التعارف على أمر، والاتفاق عليه، والاصطلاح مصدر، أما المصطلح فاسم مفعول، وينبغي أن يذكر بعد اسم المفعول هنا جار ومجرور،

¹ مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، ص 421.

² لسان العرب، ابن منظور، مادة (عجم).

فنقول المصطلح عليه كما نقول المتفق عليه، ولكن لكثرة الاستعمال وبيان المراد استغنى عن الجار والمجرور، واقتصر على كلمة المصطلح...¹.

وغير ذلك من النماذج.

وإذا كان المعجم لا يقدم معلومات نحوية صريحة، في أغلب الأحيان فإنه يقدمها من خلال السياقات التركيبية التي يقدمها في الشرح، ومثال ذلك: ما ورد في "المحكم" لابن سيده: "ولا محالة من ذلك، وما أحوله، أي لا بد"²؛ حيث يصوغ لنا مختلف الصيغ والتراكيب النحوية للجملة الواحدة، من بينها صيغة "ما أفعله".

بالإضافة إلى ذلك وجدنا نوعاً من المعلومات النحوية في بعض المعجمات الخاصة بالتعبيرات الاصطلاحية، وهي قوالب لفظية جاهزة تعبر عن معنى خاص يرتبط بها، وتدخل في علاقة ثابتة معه، وفي إطار اجتماعي وثقافي واحد، وتصبح وحدة متكاملة يتداولها المجتمع وتتوارثها الأجيال³، كالأمثال والحكم وبعض العبارات الاصطلاحية الشائعة، مثل: "قاب قوسين أو أدنى"، "على قدم وساق" وغيرها.

وقد قسم العلماء المحدثون هذه التعبيرات الاصطلاحية من الناحية النحوية إلى:

- * التركيب الفعلي: وهو الذي يبدأ بفعل، مثل: "ألقي الضوء على كذا..."، "كشف، أبان"، "ترك له الحبل على الغرب"، "أطلق له حرية التصرف..."
- * تعبير اسمي: مثل "يد من حديد"، و"أحر من جمر".
- * تعبير ظرفي: مثل: "قاب قوسين أو أدنى"، و"شيكاً.."
- * تعبير حرفي: مثل: "على قدم وساق"، "بشق الأنف"، "على أهبة الاستعداد" "في ذمة الله"....⁴.

¹ معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، 2001، (د ط)، ص 03.

² المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، مادة (حول).

³ ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، د محمود عكاشة، ص 176.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص 178.

وهذا التقسيم يمكن استثماره في تبويب المعجمات الخاصة بهذا النوع التعبيرات الاصطلاحية، كما أن هذه الأخيرة تظهر جانبا آخر من المعلومات تتعلق بالسياق، بنوعيه اللغوي وغير اللغوي.

V- علاقة الدلالة المعجمية بالسياق اللغوي:

أ- دور السياق في تحديد الدلالة المعجمية:

ذكرنا سابقا أن الدلالة المعجمية هي مبحث المعاني المعجمية التي تستفاد من الوحدات المعجمية في حالة تفردها، وفي حالة انتظامها في السياق، أي إذا كانت مفردة، وإذا كانت مرتبطة بوحدة معجمية أخرى، أو أكثر بعلاقة معجمية ما.

ويمكن أن نتصور -انطلاقا من التحديد الذي قدمنا- ثلاثة مستويات للدلالة المعجمية:

(4) دلالة المفردة بذاتها، خارج السياق.

(5) دلالة المفردة في الجملة، أي من خلال السياق.

(6) دلالة الجملة كلها، أي السياق كله...¹.

وللسياق أهمية بالغة في تحديد معاني الكلمات، «إذ أن معرفة مادة الكلمة، وأصلها الاشتقاقي، والصيغة التي صيغت بها، لا تكفي في الغالب لتحديد معناها تحديدا دقيقا، فإن كل كلمة بعد أن أخذت من مادتها الأصلية، وثبتت على أحد الأوزان الصرفية، واستعملت في موطن من مواطن الكلام، خصصها الاستعمال بمعاني أخص من المعنى العام الذي تدل عليه مادتها»²، وبالتالي قد يتعذر فهم المقصود منها، بعيدا عن الملابس التي استعملت فيها.

وقد فطن القدماء إلى أهمية السياق اللغوي في إيضاح وتحديد المعاني فالكلمة المنفردة حسب الكثير منهم لا معنى لها خارج السياق³، وهو ما ذهب إليه الكثير من العرب القدماء، كما أكد المحدثون بأن "معنى الكلمة لا يتحدد إلا من خلال استعمالها في اللغة، وذلك من

¹ مقدمة لنظرية المعجم، أبراهيم بن مراد، ص46

² علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، فريد عوض حيدر، ص49

³ مفاتيح الألسنية، لجورج موانان، تر: د الطيب البكوش، منشورات سعيدان، تونس، 1994، ص69.

خلال الدور الذي تؤديه، "ولهذا يصرح فيرث بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة.

كما أكدوا بأنه لا يمكن عزل دلالة كلمات اللغة عن مقاماتها الاجتماعية التي قيلت فيها أثناء وضعها أو استعمالها، فحقيقة دلالة الكلمات في رصيد اللغة المعينة ما هو إلا صورة تعكس الحياة الاجتماعية والفكرية لأفرادها، لذلك ذهب الكثير من العلماء إلى تسمية الدلالة المعجمية بالدلالة الاجتماعية.

ب - المعلومات السياقية في المعجمات العربية:

لقد أدرك صناع المعجمات العربية قديما وحديثا، أهمية السياق اللغوي في تحديد دلالة الكلمات العربية، ودون أن يصرحوا به عمدوا إلى تطبيقه في صناعة معاجمهم، حيث لا يكتفي أحدهم ببيان الدلالة الأصلية، أو الأساسية، بل كثيرا ما يتعدون ذلك إلى دلالة المفردة داخل السياق، بإيراد الأمثلة والشواهد عليها، وقد رأينا ذلك بالتفصيل في حديثنا عن طرق التعريف المعجمي.

ولا شك أن الاعتماد على الشرح من خلال الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية والأمثلة الشعرية والنثرية، "هو من قبيل توظيف السياق اللغوي في الشرح، في مقابل شرح الكلمة عارية عن السياق التركيبي الكافي في بيان معناها، بالمرادف سواء أكان كلمة أو عبارة، لأن إيراد المادة اللغوية في استعمال له، هو وجه من وجوه حضور هذا النوع من السياق، الذي لا يعدو أن يكون وجها من وجوه استعمال الكلمة، وهو الواقع العملي للغة، في مقابل البعد التجريدي، أي تحديد معنى الكلمة العام خارج التعابير الحية"¹، وقد قدمنا في عنصر التعريف بالشواهد والأمثلة، نماذج كثيرة من ذلك، ويمكن أن نضيف هنا بعضا آخر، من ذلك ما ورد في "أساس البلاغة" للزمخشري، مادة (بيت):

- تبيت الطعام: أكلته عند المضجع...

¹ موقع الدلالة السياقية في المعاجم العربية -أساس البلاغة للزمخشري أنموذجا- د نوري سعودي، مجلة الصوتيات، مخبر الصوتيات العربية الحديثة، جامعة البليدة، العدد03، 2007، ص116.

- وبيت الأمر: دبره ليلاً...¹.

وما ورد في مادة (ر د ح):

- ... ومن المجاز: فتنة رداح. وهذه أمور رُدِح. وحديث علي رضي الله عنه (إن من ورائكم أموراً متماحلة رثُحاً، وبلاء مكلحا مبلحاً) من بلح الجمل إذا أعيا وانقطع وأبلحه السير. وفي حديث أبي موسى (هذه حيصة من حيصات الفتن وبقيت الرداح المظلمة)². وأحياناً أخرى يتعدى المعجميون بيان دلالة الكلمة في السياق إلى بيان دلالة السياق كله.

فمثلاً: ورد في اللسان مادة (أبب):

الأبُّ: الكلاً...³

وأبَّ للسير يدب ويؤبُّ أباً وأبيبا وأبابة: تهيأ للذهاب وتجهز، قال الأعشى:

صَمَّتْ وَلَمْ أَصْرِمْكُمْ وَكِصَارِمٍ أَخْ قَدْ طَوَى كَشْحاً وَأَبَّ لِيْذَهْبَا

أي صرمتكم في تهيئ لمفارقتكم، ومن تهيأ للمفارقة فهو كمن صرم³.

وتعزيزاً لهذا التوجيه نراهم يوظفون العبارات الاصطلاحية أو "المسكوكة، التي تجمع بين إيجاز العبارة وجودة السبك، وبيان المعنى الذي تكتسبه الكلمة في التوظيف المعين⁴، مثلها في ذلك مثل المفردات، ومن أمثلة ذلك: ما ورد في "أساس البلاغة" مادة (جشأ):

- (جشأ لقمان من غير شبع): مثل فيمن يتحلى بغير ما فيه⁵.

وبالتالي فإن المعجميين لا يكتفون بالسياق اللغوي، بل يتعدون ذلك إلى بيان السياق الاجتماعي والثقافي، وهو الذي يتعلق بأعراف اجتماعية لسانية معترف بها ضمناً داخل المجموعة الاجتماعية الواحدة⁶؛ لأن المعنى المعجمي لا ينحصر في المعنى اللغوي

¹ أساس البلاغة، الزمخشري، مادة (بيت)، ص 86.

² المصدر السابق، مادة (ردح).

³ لسان العرب، ابن منظور، مادة (أبب).

⁴ موقع الدلالة السياقية في المعاجم العربية - أساس البلاغة للزمخشري أنموذجاً، د نوري سعودي، مجلة الصوتيات، مخبر

الصوتيات العربية الحديثة، جامعة البليدة، العدد 03، 2007 - ص 116.

⁵ أساس البلاغة، الزمخشري، مادة (جشأ).

⁶ الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص 185.

البحث، وإنما هو يتضمن معاني إضافية لا بد من أخذها بعين الاعتبار، باعتبار أن اللسان غير منفصل عن الأفراد، وعن العلاقات الاجتماعية التي تربط بينهم، وهو مشبع بالمشيرات والانفعالات والرغبات والدوافع¹.

فمثلاً، ورد في اللسان مادة (عقق): "العق في الأصل: الشق والقطع.

وسميت الشعرة التي يخرج المولود من بطن أمه وهي عليه: عقيقة، لأنها من كانت على رأس الإنسي خلقت فقطعت، وإن كانت "على البهيمة فإنها تنسلها. ويقال للذبيحة عقيقة، لأنها تذبح فيشق حلقومها ومريئها، وودجاها قطعاً كما سميت ذبيحة بالذبح وهو الشق.

ويقال للصبى إذا نشأ مع حي حتى يشب وقوي فيهم: عُتت تميته في بني فلان، والأصل في ذلك أن الصبي مادام طفلاً تعلق أمه عليه التمام وهي الخرز، تعودت من العين، فإذا كبر قطعت عنه، ومنه قول الشاعر:

بلاذ فيها عَى الشباب تَمِيَّتِي وأول أرض مسَّ جُلدي ترابُها

وقال أبو عبيدة: عقيقة الصبي عزلته إذا خُتن².

ويتضح من هذا أن ثمة تعدداً وتنوعاً في السياقات الاجتماعية التي وردت أسباباً في التسمية نتيجة لتعدد معنى العقيقة عن العرب، فالعقيقة شعرة المولود، والعقيقة التميمة أو عزلة الصبي إذا خُتن، والعقيقة: الذبيحة، ولكل معنى سياقها الاجتماعي السببي، حيث عكس سبب التسمية في المعنى الأول عادة العرب في الاهتمام بقطع الشعرة التي يخرج بها المولود من بطن أمه، سواء أكان هذا إنساناً أم كان بهيمة، ولأنها تقطع سميت عقيقة، ويمكن توجيه هذا السبب مجازياً أيضاً...

أما العقيقة بمعنى الذبيحة فقد عكس سياقها الاجتماعي السببي عادة العرب وطريقتهم في الذبح، الذي يشمل شق الحلقوم والمريء والودجين قطعاً، كما يعكس السياق الاجتماعي السببي في المعنى الثالث، وهو التميمة عادة جاهلية، حيث كان العرب يخشون الحسد، فيتعودون من العين ووسيلتهم في ذلك، تعليق الخرز، على الصبي مادام طفلاً، ولأن هذه

¹ ينظر: الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، ص 185.

² لسان العرب، ابن منظور، مادة (عقق).

التميمة تقطع أطلقوا عليها عقيقة لذلك قالوا عقت تميمته، فاشتقوا من العقيقة فعلا وهو (عَقَّتْ)¹.

ومن أمثلة السياق الاجتماعي وأثره في الدلالة المعجمية، ما رواه ابن عباس في شرح قوله تعالى: **إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرِّ كَالْقَاصِرِ*** [المرسلات/ 32]، فقد روي عنه أنه قال: نرفع الخشب بقصر ثلاثة أذرع أو أقل، فنرفعه للشئاء، فنسميه القصر².

ومن أمثلتها -أيضا- ما جاء في "تاج العروس": "التثويب: الدعاء إلى الصلاة وغيرها، وأصله أن الرجل إذا جاء مستصرخا لوح بثوبه ليرى ويشتهر، فكان ذلك كالدعاء، فسمي الدعاء تثويبا لذلك، وكل داع مثوب"³.

وكذلك ما ورد في لسان العرب: "قال الأزهري: الوسيقة: القطيع من الإبل يطردها الشلال وسميت وسيقة لأن طاردها يجمعها، ولا يتركها تنتشر عليه، فيلحقها الطلب، فيردها. وهذا كما قيل للسائق قابض لأن السائق إذا ساق قطيعا من الإبل قبضها، أي جمعها، لئلا يتعذر عليه سوقها، ولأنها إذا انتشرت عليه لم تتابع ولم تطرد على صوب واحد، والعرب تقول: فلان يسوق الوسيقة، وينسل الوديقة، ويحمي الحقيقة"⁴.

وقد تضمنت المعجمات العربية مواقف وسياقات اجتماعية كثيرة ارتبطت بها الدلالة المعجمية للمفردات العربية ومن ذلك ما ورد في لسان العرب: "البتول من النساء: المنقطعة عن الرجال، لا أرب لها فيهم، وبها سميت مريم أم المسيح، على نبينا وعليها الصلاة والسلام، وقالوا لمريم: العذراء البتول والبتيل لذلك، وفي التهذيب لتركها التزويج"⁵.

-في مادة (ثني) "والثنيا من الجزور: الرأس والقوائم، وسميت ثنيا لأن البائع في الجاهلية كان يستثنيها إذا باع الجزور، فسميت للاستثناء الثنيا، المنهي عنها في البيع: أن

¹ نظرية السياق السببي في المعجم العربي، مصطفى إبراهيم علي عبد الله، ص 80-82

² جهود الصحابة في اللغة، خالد بن صالح بن محمد العزاني، ص 281.

³ تاج العروس، الريدي، مادة (ث و ب).

⁴ لسان العرب، ابن منظور، مادة (وسق).

⁵ المصدر نفسه، مادة (بتل).

يستثنى منه مجهول، فيفسد البيع وذلك إذا باع جزورا بثمن معلوم، واستثنى رأسه وأطرافه فإن البيع فاسد، وفي الحديث دُهِىَ عن الثنيا إلا أن تَعْلَمَ¹.

ويتضح من شرح المدخل الأخير: أن ثمة موقفين: أحدهما اجتماعي كان سببا في تسمية الجزور المبيع مع استثناء الرأس والقوائم: ثنيا، وأن هذا الموقف يعكس عادة جاهلية، أما الآخر فهو موقف شرعي ثقافي، يتضمن أحد الأسس التي بني عليها النظام الإسلامي، وذلك في النهي عن الثنيا (إلا أن تعلم)².

ولا يخلو المعجم العربي من السياقات الثقافية والتاريخية أيضا، حيث يوضح في كثير من الأحيان المواقف والأسباب التاريخية للتسمية، أو وضع الدلالات المعجمية، ومثال ذلك تسمية المواضع باسم أول من نزلها أو سكنها: ومن ذلك قول البكري: "جرجان: مدينة معروفة أول من نزلها جرجان بن أميم بن لاود بن سام، فسميت به"³.

كما لا تخلو المعجمات العربية من الأسباب والسياقات النفسية التي تدخل في الدلالة المعجمية، ومن أمثلة ذلك، ما ورد في "مقاييس اللغة" لابن فارس: "السين واللام والميم: معظم بابه من الصحة والعافية... فأما السليم وهو اللديغ، ففي تسميته قولان: أحدهما أنه أسلم لما به، والقول الآخر: أنهم تفاعلوا له بالسلامة، وقد يسمون الشيء بأسماء في التفاعل والتطير"⁴.

وهو ما أورده اللسان -أيضا- في قوله: "والسليم: اللديغ، فعيل من السلم والجمع سلمى، وقد قيل هو من السلامة، وإنما ذلك على التفاعل له خلافا لما يحذر عليه منه... كما قالوا للحبشي أبو البيضاء، وقالوا للفلاة مفازة تفاعلوا بالفوز وهي مهلكة..."⁵.

وبذلك ننتهي إلى أن عنصر السياق، بنوعيه اللغوي وغير اللغوي، حاضر في المعجمات العربية، وقد استطاعت بمنهجها هذا أن تتبع المعاني السياقية وتعطي فكرة شبه متكاملة عن متكلمي اللغة، وعن عقليتهم وأمزجتهم وحضارتهم ومعتقداتهم، في الفترة الزمنية

¹ المصدر السابق، مادة (ثني).

² نظرية السياق السببي في المعجم العربي، مصطفى إبراهيم علي عبد الله ص 71.

³ المرجع نفسه، ص 63.

⁴ مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة (سلم).

⁵ لسان العرب، ابن منظور، مادة (سلم).

التي يمثلها كل معجم، كما قد يوقفنا على ذلك التغير الدلالي الذي يعرض للألفاظ من تغير في مختلف استعمالاتها... الخ، وصدق الدكتور العطار حين قال: «اللغة تَنَخَّر في كلماتها أخلاق أهلها وعاداتهم ونشاطهم الأدبي والفكري»¹.

وخلاصة القول: إن النظرة المعجمية العربية وخاصة القديمة منها تعتبر المعجم الوعاء الذي "يمثل اللغة ويحتويها، على هذا الأساس اتخذوه مرجعا مطلقا، وتشددوا في معاييرهم، وشيدوه على معياري الفصاحة والاستعمال²، إذ حاولوا الإحاطة بكلام العرب الفعلي المرتبط بالواقع الاستعمالي، مع تحفظنا على ما فرضه المتشددون منهم على الصناعة المعجمية من قوانين الفصاحة، ونظرية الاحتجاج.

¹ تاج العروس، الزبيدي، مقدمة المحقق، ص 05.

² ينظر: من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، د رشاد الحمزاوي، ص 156.

خاتمة

في الختام يمكننا حوصلة النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، وسنقسمها إلى قسمين: قسم يتعلق بالدلالة المعجمية عند العرب القدماء، وقسم ثان يتعلق بالدلالة المعجمية عند العرب المحدثين، وكل قسم من هذين القسمين يتناول النتائج المتعلقة بالدراسة النظرية، أي ما يخص المفاهيم والمصطلحات، وتلك المتعلقة بالدراسة التطبيقية، أي توظيف تلك المفاهيم وتطبيقها في صناعة المعجمات.

فأما النتائج الخاصة بالدلالة المعجمية عند القدماء فيمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: فيما يتعلق بالدراسة النظرية عند القدماء:

1- فقد أدرك العلماء العرب القدماء جيداً طبيعة الدلالة اللغوية بصفة عامة، وعرفوها تعريفات مختلفة، كما قسموها تقسيمات عدة، منطلقين في ذلك من منطلقات مختلفة، متأثرين بتوجهاتهم الفكرية، لذلك فقد اتسمت المصطلحات الدلالية بالتعدد والاختلاف، خصوصاً فيما يتعلق بالجزئيات والتعريفات التي تشعبت بين، الفلاسفة، والمنطقيين واللغويين، والبلاغيين، وغيرهم.

ورغم ذلك فإن الدلالة بمفهومها العام تشترك بين جميع المتخصصين؛ إذ نجد الترادف واضحاً بين معظم التعريفات التي أوردوها، حتى يكاد بعضها لا يكون إلا اختلافاً في الألفاظ، وتبايناً في وجهات النظر، تفرضه عليهم أصول علومهم التي يتقيدون بها.

2- لقد اهتم العرب القدماء بدلالة الألفاظ المفردة (الدلالة المعجمية) اهتماماً بالغاً، وأسهبوا في تعريفها وتقسيمها، وأطلقوا عليها مصطلحات متباينة، بتباين منطلقاتهم العلمية، وتوجهاتهم الفكرية والمنهجية، فمنهم من سماها بالدلالة اللفظية، ومنهم من اصطلح عليها بالدلالة الحقيقية، ومنهم من أطلق عليها مصطلح الدلالة الأصلية، والبعض منهم سماها الدلالة الإفرادية أو الجزئية أو المطلقة أو المركزية... الخ.

ولكن مع اختلافهم في هذه المصطلحات، يتفقون على أن دلالة مفردات اللغة، أو ما يسميه المحدثون "الدلالة المعجمية"، هو معنى الألفاظ المفردة، الذي توارثه العرب في كلامهم، وتناقلوه فيما بينهم، أو سجلوه في معجماتهم، فلكل لفظ من ألفاظ اللغة معنى أو معاني ارتبطت به في تاريخ استعمالاته.

3- يتفق جل القدماء باختلاف توجهاتهم على كون الدلالة المعجمية دلالة لفظية وضعية، سواء أكانت حقيقية أو مجازية، لأن دلالة الألفاظ قد تكون بالوضع الأول (الحقيقة)، أو بالوضع الثاني، الذي يدخل فيه المجاز، هذا الوضع الذي يلجأ إليه المتكلمون لأغراض عدة، منها نقل الدلالة من اللغة إلى الاصطلاح.

4- لقد أدرك القدماء من العرب طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول، وذهب جلهم إلى أن معظم ألفاظ اللغة تحكمها علاقة وضعية اصطلاحية.

5- اهتم القدماء بقضايا الدلالية المعجمية من ناحيتها النظرية، فنظروا في اللفظ والمعنى، العلاقة بينهما، ونظروا في العلاقات الدلالية بين المفردات، والفروق بينها، وأسباب تطورها، وبينوا مواقع الأسماء على مسمياتها المتعددة، وغيرها من القضايا المتعلقة بالناحية النظرية.

6- تنبّه القدماء إلى أن الدلالة المعجمية تنقسم من حيث العموم والخصوص إلى نوعين أساسيين: دلالة لغوية، وأخرى اصطلاحية، الأولى تناولها اللغويون في معجماتهم العامة بنوعيتها: معجمات الألفاظ ومعجمات المعاني، والثانية في معجماتهم المصطلحية المتخصصة.

وهنا يمكننا الحديث عن النتائج المتعلقة بالدراسة التطبيقية أي صناعة المعاجم، وهي كالتالي:

1- ظهرت صناعة المعاجم عند العرب القدماء نتيجة عوامل ودوافع كان أهمها على الإطلاق: العامل الديني، الذي كان السبب الأول والمباشر في ظهور الدراسات اللغوية عموماً والدراسات المعجمية -بصفة خاصة- عند العرب.

2- يمكن اعتبار الرسول صلى الله عليه وسلم- أول من بدأ العمل المعجمي الشفهي -إن صح التعبير- بشرحه ألفاظ غريب القرآن والحديث، ثم سار على نهجه صحابته الكرام.

3- يعد عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- أول من أنشأ مدرسة للتفسير اللغوي بمكة المكرمة، عمادها التفسير المعجمي لألفاظ القرآن والحديث الشريف، وغريب اللغة.

4- يعد العمل المعجمي الشفهي البذرة التي أنتجت المرحلة الأولى من تدوين اللغة، وكان ذلك على شكل رسائل لغوية صغيرة في تفسير غريب القرآن ومشكله، وغريب الحديث، وغريب الشعر العربي ونوادره، لتتوسع بعد ذلك لتشمل كل موضوعات الحياة، في خلق الإنسان والحيوان والنبات والأشياء، واللغة... الخ.

ثم بدأ جمع اللغة يأخذ شكلا منتظما، في حصر مادة اللغة العربية، تمهيدا لمرحلة اكتمال المعجم العربي.

5- يعد الخليل بن أحمد الفراهيدي، بتأليفه كتاب "العين" أول من فتح باب المدارس المعجمية العربية، وأبدع فكرة المعجم الكامل التي نضجت على يد اللاحقين، حيث توالى أنواع كثيرة من المعجمات، بطريقة لا تكاد تنقطع إلى غاية يومنا هذا.

6- ظهر العرب في صناعة معاجمهم بوجهين: إما مقلدين لطريقة الخليل، ولما مبتكرين لطرق جديدة في وضع المادة المعجمية.

7- تميزت المعاجم العربية بتنوع مدارسها ومناهجها بشكل لا تكاد تعرفه معجمات اللغات الأخرى، وقد رافق هذا التنوع بعض محاولات الاختصار، أو الاستدراك.

هذا فيما يتعلق بالجانب التاريخي للصناعة المعجمية عند العرب، أما ما يتعلق بتقنياتها وخطواتها كنظرية علمية قائمة بذاتها، فقد وجدنا ما يلي:

1- تقوم الصناعة المعجمية عند العرب القدماء على عدد من التقنيات والإجراءات العلمية الضرورية لإنجاز المعجم، تبدأ من الجمع والإحصاء اللازم لمفردات اللغة، واستعمالاتها، ثم الوضع والتصنيف لهذه المفردات، وأخيرا تحليلها دلاليا للكشف عن معانيها المعجمية، وأنظمتها الدلالية، باعتماد الطرق والوسائل الملائمة لذلك. بمعنى أن المعجم

عندهم يقوم على العناصر الأساسية التالية: المادة المعجمية، الترتيب المعجمي، اختيار المداخل، وضع التعريفات أو الشروح.

2- أولى القدماء المادة المعجمية، اهتماما بالغا، وهي عندهم تختلف من معجم إلى معجم. أما مصدرها عندهم فمدار كلام العرب، وأما حجمها وطبيعتها، فتختلف باختلاف المناهج المعتمدة في الجمع والإحصاء، بين مادة ضخمة هدفها استقصاء جميع كلام العرب، أو أن تشمل أكبر قدر منها. ومادة أقل حجما تقتصر على الألفاظ العربية التي توافق شروط الفصاحة عند القدماء، التي حددتها نظرية الاحتجاج. أو تختص بمادة قليلة، تتعلق بفئة من الكلمات، كالمصطلح، والمعرب، والمولد... وغير ذلك.

3- بدأ جمع المادة المعجمية عند العرب، بالسماع عن أفواه العرب، ثم تحولت إلى التدوين بعد نهاية عصر الاحتجاج، مما أثر بصورة مباشرة في مادة المعجم العربي كما ونوعا.

4- كان اختيار المداخل عند المعجميين العرب وفقا لطبيعة المادة المعجمية، من جهة، ونظام الترتيب أو التبويب من جهة ثانية، وقد بدأت في أول الأمر على شكل موضوعات، ثم ظهر نوع جديد ودقيق للمداخل المعجمية العربية، ملائم لخصائص الكلمة العربية بنية ودلالة، تلك هي الجذور أو المواد الأصلية، وقد وجدنا لها تطبيقات واسعة جدا في المعجمات العربية، في حين اعتمدت فئة قليلة المفردات مشتقة وغير مشتقة، خصوصا في معاجم المصطلحات.

5- لقد نوع المعجميون العرب في ترتيب معجماتهم، محاولين الوصول إلى أفضل ترتيب يلائم الطبيعة الصوتية والصرفية للغة العربية، ويستجيب لحاجات الأصناف المتباينة من مستعملي المعاجم. إلا أن الترتيب الذي استطاع أن يحقق ذلك بسهولة ويسر هو الترتيب الألفبائي العادي.

6- لم تلتزم معظم المعجمات العربية التراثية، ما يسمى بالترتيب الداخلي، رغم المحاولات التي لمساها عند بعضهم.

7- اعتمد المعجميون العرب طرقاً متنوعة في شرح مداخل معجماتهم وتعريف موادها، واستعملوا في ذلك مهاراتهم وخبراتهم بما يناسب كل مدخل، كالتعريف بالمرادف والتعريف بالضد، والتعريف بالشواهد وغير ذلك، وقد جاءت المعجمات العربية دسمة غنية شارحة وافية، غزيرة المواد والشروح، متوجة بالأمثلة والشواهد من مصادر أدبية ولغوية شتى.

8- انتبه صناع المعجمات العربية إلى خاصية -التطور- التي تعد من بين أهم الخصائص التي تميز الدلالة المعجمية، وخاصة ذلك التطور الذي أحدثه الإسلام في ألفاظ اللغة العربية، إلا أن الكثير منهم نظر إليها نظرة معيارية فرفضها، وسعى إلى الحد منها، عن طريق تأليف معجمات تثبت دلالة الألفاظ، وفق نظرية الاحتجاج، وعدوا كل تطور خارجها لحناً أو خطأ.

9- بغض النظر عن نوعية المعجم اعتمد المعجميون العرب القدماء "الكلمة" وحدة أساسية في دراستهم المعجمية، رغم عدولهم عن تعريفها النظري، فهم يدركون قيود الكلمة العربية وحدودها، لذلك وظفوها كوحدة أساسية في معجماتهم، واهتموا بها من جانبيها المبنى والمعنى، وبينوا مبانيها وصيغها، وجذورها ومشتقاتها، وحددوا معانيها.

أما إذا انتقلنا إلى القسم الثاني من الخاتمة وهو المتعلق بالمحدثين من علماء العرب، فيمكن إجمال النتائج المتعلقة به في النقاط التالية:

• فيما يتعلق بالناحية النظرية وجدنا ما يلي:

1- اختلف المحدثون العرب في المصطلح الذي يعبر عن الدلالة المعجمية، وفي مفهومها أيضاً، منطلقين من إشكالية المعجم المدون، الذي لا يكتفي بذكر المعنى الأصلي لمفردات اللغة، حيث يهتم -إلى جانب ذلك- بالجانب الصوتي والصرفي والسياقي للمفردة، وبذلك عمدوا إلى اختيار مصطلحات غيرها، منها الدلالة الاجتماعية، والدلالة اللغوية، والدلالة المركزية.

فالذين أطلقوا المصطلح الأول انطلقوا من كون الدلالة المعجمية ناتجة عن التواضع الاجتماعي، وأما الذي أطلقوا المصطلح الثاني، فيرون أن المعجمات تقدم المعنى اللغوي من خلال الاستعمال، وأما الذين أطلقوا المصطلح الثالث فمنطلقهم أن المعجم يقدم لقارئه القدر المشترك من الدلالة بين المتكلمين.

2- اختلف العرب المحدثون -على غرار الغربيين- حول طبيعة الوحدة المعجمية، وحول صلاحية الكلمة بمفهومها التقليدي لتمثيل هذه الوحدة، فانطلقوا في وضع تعريفات جديدة للكلمة من وجهات نظر مختلفة.

3- يعد اللكسيم من بين أكثر المصطلحات المحدثثة التي زاحمت الكلمة على مستوى الدراسات الدلالية والمعجمية النظرية، مقارنة بالمورفيم الذي وجد إقبالا أكبر من الصرفيين، أما مصطلح المدخل فقد وجد قبولا على مستوى المعجمية التطبيقية، غير أن هذه المصطلحات هي الأخرى صادفت مشكلات، جعلتها في حال ليست أحسن من الكلمة، التي وجدنا الكثير من المعجميين متمسكين بمفهومها التقليدي، ومؤمنين باستقلاليتها وصلاحيتها للتحليل المعجمي واللساني عموما.

4- مهما اختلفت التسميات التي أطلقها المحدثون على الدلالة المعجمية، فإنها تجمع بأن موضوعها هو المعنى المعجمي، وهو ذلك الذي يتولى المعجم تقديمه لمفردات اللغة بطريقة أو بأخرى.

5- رغم إخراج بعض التيارات اللسانية الدلالة المعجمية من دائرة الدراسة العلمية، إلا أن الكثير من المحدثين يقررون بأنها تمثل الموضوع الأساس لعلم الدلالة، لأنها الوسيلة الأولى للتفاهم، وتمثل جوهر العملية الدلالية للغة الإنسانية.

6- ذهب المعجميون المحدثون إلى أن للمعنى عنصرين رئيسيين هما: ما تشير إليه الكلمة من شيء أو فكرة، وهو ما يسمى بالمعنى المركزي أو الأساسي، وما تشير إليه من دلالات إضافية، وهو ما يسمى بالمعنى الهامشي أو الإضافي، بغض النظر عن درجة التطابق بينهما.

7- ينظر المعجميون المحدثون إلى أن الدلالة المعجمية تمثل المجال الأكثر صعوبة في الدراسة الدلالية، ذلك أنها تمثل الجانب الرمزي للغة، وبالتالي فإن لها مساسا بالواقع، وبجوانب لغوية وغير لغوية مختلفة.

8- ذهب أكثر العرب المحدثين إلى أن اللغة العربية لا تشذ عن اللغات الإنسانية في خضوعها للتطور بصفة عامة، والتطور الدلالي بصفة خاصة، والتوليد والتعريب أو الاقتراض والاصطلاح العلمي، مظاهر لهذا التطور، وتقبلوها، مع تحفظ بعضهم على ذلك، خصوصا أولئك الذين ساروا على درب القدماء من دعاة نظرية الاحتجاج.

9- من بين أهم القضايا التي عالجها العرب المحدثون ما يتعلق بتطور الدلالة المعجمية، حيث درسوا هذه الظاهرة، وتحدثوا عن أسبابها من عوامل لغوية، كالمجاز والاقتراض وغيرهما، وغير لغوية، كالأسباب النفسية، والحاجة الاجتماعية والعلمية وغيرها، وحددوا مظاهرها من تخصيص وتعميم وانتقال عن طريق علاقات المجاز المرسل، وعلاقة المشابهة وغيرهما، واستدلوا عليها بما ورد في المعجمات العربية من مواد لغوية.

10- من بين أهم القضايا التي عالجوها أيضا ظاهرة الخمول في المعجم العربي، نتيجة تطور الحياة الاجتماعية، مما يسبب تضخما في مواد المعجم، وقد دعا بعضهم إلى الاستغناء عنها، في حين رأى البعض في ذلك ميزة إيجابية يجب استغلالها في وضع المصطلحات الحديثة.

11- تناولوا -أيضا- ظاهرة انتقال الكلمات من المعجم العام، إلى المعجم المتخصص، والعكس بالعكس، نتيجة التطور الدلالي المقصود من الهيئات العلمية، فبعض المصطلحات محولة عن معان لغوية عامة، إلى معان اصطلاحية خاصة عن طريق إحدى طرق التغير الدلالي المعروفة.

كما قد تنتقل بعض المصطلحات من مجال تخصصها إلى اللغة العامة، وقد أصبحت المعجمات الحديثة تحوي نسبا معتبرة من هذه المصطلحات.

12- تأثر المعجميون المحدثون بنظرية المعجم التي أثارها علماء المعاجم، خصوصا تلك التي تناقش مسألة النظام في المفردات، ورغم إقرار البعض بكون المعجم خارج أنظمة اللغة، إلا أن النظريات المعجمية الحديثة كالتحليلية، والحقول الدلالية، ترى أن المعجم عنصر من النظام اللغوي، بل يبقى أحد أهم عناصره، مما يجعله على علاقة وطيدة بالأنظمة الأخرى.

13- لا شك من وجود علاقة بين الصوت والمعجم، لأنه على مستوى الكلمات تخرج الفونيمات إلى الحياة، فلا دلالة للصوت المفرد، ولا وظيفة له إلا إذا دخل في بنية الكلمة، وميزها عن بقية كلمات اللغة، وهذا ما أدركه المعجميون العرب، وأقاموا على أساسه مداخل معجماتهم، وشرحوا دلالاتها، وبيّنوا تمايزها بتمايز حروفها وحركاتها، في نظرية وظيفية متكاملة.

14- والقول ينجر على البنية الصرفية للكلمة، فعلى مستوى الكلمات تقوم الصيغ الصرفية بوظائفها، وربما تعد نظرية المدخل الجذري التي طبقها المعجميون، بالإضافة إلى ما يقدمونه من معلومات صرفية في معجماتهم، أكبر دليل على ارتباط الدلالة المعجمية بالبنية الصرفية للكلمة.

15- أما علاقتها بالنحو فقد وجدت جدلا كبيرا بين من يثبتها ومن ينفىها، غير أن النحو الوظيفي يبين وجود علاقة بينهما، وهذه العلاقة لا يصرح بها المعجمي، ولكن تظهر من خلال ما يقدمه من نماذج تركيبية لشرح الكلمات، فإذا كان الصوت الفونيم لا يخرج إلى الحياة إلا في كلمة، فإن الكلمة لا تخرج إلى الحياة إلا في تركيب نحوي معين، حيث تؤدي وظيفتها في تحديد المعنى النحوي.

16- لقد اختلف المحدثون فيما يخص علاقة الدلالة المعجمية بالسياق الذي ترد فيه الكلمة، سواء أكان سياقاً لغوياً أو سياقاً غير لغوي، غير أن النظرية السياقية الحديثة قد أبدت نجاعتها في التطبيقات المعجمية الأخيرة.

• أما فيما يتعلق بالدراسة التطبيقية عند العرب المحدثين:

1- فقد بدأت الدراسة المعجمية عند المحدثين على شكل حركة معجمية نقدية، على شكل استدراك على المعجمات القديمة، واعتراض على المنهج المعياري، والجمود الذي أصاب المعجم العربي، والذي رأوا فيه سبباً في تأخر المعجم العربي وقصوره، بالإضافة إلى قضايا نقدية جزئية، تتعلق بتقديم أو تأخير بعض المداخل، أو سوء اختيار الترتيب، أو نوع التعريف، أو نقص في بعض المواد، وغير ذلك.

2- أما من حيث صناعة المعجمات، فقد وجدنا العرب المحدثين بين رجلين: إما مقلد غير مجدد في كثير من قضايا الدلالة المعجمية، وامتبع خطى القدماء العرب، فيما سبق ذكره، ولما سائر على خطى الغربيين في معالجتهم للمعنى، وفي نظرتهم إلى الدلالة المعجمية، التي اتسمت عندهم بتشعب مناهج دراستها، نتيجة اختلاف نظرتهم إلى المعنى؛ بين الإشاريين الذي اعتبروا الكلمات كيانات ذات مدلولات تتحدد من الواقع المحسوس، والتركيبيين الذين قالوا أن الكلمة لا معنى لها إلا في إطار جملة، والتحليليين الذين أقرروا بإمكانية تحليل الكلمات، كما تحلل المركبات الكيميائية.

3- تمثلت بعض مظاهر التجديد عند العرب المحدثين من الناحية الشكلية للمعجم، في تخلي بعضهم عن المداخل الجذرية، بدعوى صعوبة اعتمادها، وتعويضهم لها بالمفردات المشتقة وغير المشتقة، غير أن هذه الطريقة تثير الكثير من الإشكالات، منها تضخم عدد المداخل في المعجم، وتشتت المعاني المشتركة بين عدد من المداخل، مما يستدعي التكرار في الشروح أو التعريفات، مما يؤكد بأن نظرية المدخل الجذري التي أبدعها الخليل، لا غنى عنها في المعجمات اللغوية العربية.

4- أما الترتيب الداخلي فوجدنا أن المعجمات الحديثة، تحاول الالتزام بقواعده، رغم ما يواجهونه من مشكلات في ذلك تتعلق بطبيعة المعنى المعجمي الذي يعد أكثر العناصر تعقيدا.

5- فيما يخص مظاهر التجديد من ناحية المضمون، نذكر التعريف المعجمي، الذي نجد فيه بعض مظاهر الاستفادة من النظريات اللسانية الحديثة، كالنظرية السياقية، ونظرية الحقول الدلالية، في ظهور أنواع جديدة من التعريف، مثل التعريف بالسياق، والتعريف بالمكونات الدلالية، والتعريف الإشاري.

6- بالإضافة إلى ما سبق اهتم المحدثون بمعجمات الترجمة، التي نشطت نشاطا كبيرا في هذا العصر، إلى جانب المعجمات الاصطلاحية في مختلف العلوم والتقنيات، مستفيدين في النوع الأول من علم الترجمة، وفي النوع الثاني من علم المصطلح بجانيه النظري والتطبيقي، وهو أحد أهم فروع المعجمية العامة، كما ظهرت محاولات غير مكتملة لصناعة معجم تاريخي للغة العربية، على منوال معجم أكسفورد، المعجم التاريخي للغة الانجليزية.

وخلاصة القول: إن النظرة المعجمية العربية -وخاصة القديمة منها- تعتبر المعجم ذاكرة اللغة، والوعاء الذي يحتويها، وبالتالي فهو النظام اللغوي الذي يربط الدوال بمدلولاتها، مكونا ما يسمى بالدلالة المعجمية، وعلى هذا الأساس اتخذوه مرجعا مطلقا، وحاولوا الإحاطة فيه بكلام العرب الفعلي المرتبط بواقع الاستعمال، إلا أن هذه النظرة العلمية السابقة لما أفرته اللسانيات الحديثة، بدأت تفقد مصداقيتها، بعد أن ربطها الكثير من القدماء بنظرية الاحتجاج، بربط العمل المعجمي بالأغراض الدينية، هذه الأغراض التي أصبحت في صراع مع الأغراض العلمية والحضارية للصناعة المعجمية الحديثة في العالم العربي، مما جعل الصناعة المعجمية العربية الحديثة تتراوح في مكانها، بين تيارين: الأول يقول بالتجديد ومواكبة التطور والمستجدات، والثاني يقول بضرورة المحافظة على المقومات الأصلية للصناعة المعجمية العربية.

خاتمة

وبالتالي ظهرت الدلالة المعجمية أو دلالة ألفاظ اللغة العربية في المعاجم، بصورتين: الصورة الأولى تتمثل في نقل المعاني من مصادرها القديمة، والثانية محاولة للاقتصار على المعاني المعاصرة، أما الجمع بين الصورتين فما زال حُلماً يسعى المعجميون المحدثون إلى تحقيقه في صورة معجم تاريخي للغة العربية.

والله أعلى وأعلم.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المصادر:

- 1- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 2003م.
- 2- الإحكام في أصول الأحكام، الحسن بن بشر الأمدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د ط).
- 3- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، تح علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، ط3، 2003.
- 4- أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.
- 5- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تح محمد الاسكندراني، ومحمد مسعود، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1998م.
- 6- الإشارات والتنبهات، أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، تح: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، 1960.
- 7- الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، تح محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1999.
- 8- إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت، تح أحمد محمود شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط3، 1970.
- 9- الأضداد في كلام العرب، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن الأنباري، تح د عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط2، 1996.
- 10- الألفاظ المستعملة في المنطق، أبو نصر محمد الفارابي، تح، محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1986.

- 11- البحر المحيط في أصول الفقه، الإمام بدر الدين الزركشي، تح، الشيخ عبد القادر عبد الله العاني، مر د عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط2، 1992.
- 12- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998م.
- 13- تاج العروس، المرتضى الزبيدي بن تاج الدين، سلسلة التراث العربي، تح: عبد الستار أحمد فرج، وآخرون، وزارة الإعلام، الكويت، 1965..
- 14- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967.
- 15- التعريفات، علي بن محمد الحسيني الشريف الجرجاني، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسنى، الدار البيضاء المغرب، ط1، 2006م.
- 16- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير، دار الفكر، بيروت، ط1، 2002.
- 17- التفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب، محمد فخر الدين الرازي، دار الفكر، بيروت، ط1993.
- 18- تكملة المعاجم العربية، رينهارت دوزي، تر محمد سليم النعيمي، ط1976.
- 19- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي الأزهرى، تح: يعقوب بن عبد النبي، الدار المصرية، (د ت).
- 20- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، تح: محمود شاكر الحرساني، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001.
- 21- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تح عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط5، 2003.
- 22- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد، تح: د زمري منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.

- 23- الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.
- 24- الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني، تح: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوقيفية، القاهرة، (د ط)، (د س).
- 25- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، 2002.
- 26- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تح أحمد فريد أحمد، المكتبة التوقيفية، القاهرة، (د ط).
- 27- شرح ابن عقيل، أبو عبد الرحمن محمد بن عمر بن عبد الرحمن بن عقيل، تح حنى الفاخوري، دار الجيل بيروت، 2003.
- 28- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الرضي الاسترابادي محمد بن الحسن، تع يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، ط جامعة قار يونس، ليبيا، 1978.
- 29- شرح اللحة البدرية، جمال الدين بن هشام، تحقيق هادي نهر، بغداد، 1977.
- 30- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله السلسيلي، تحقيق الشريف عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة 1406هـ.
- 31- الصاحبى في فقه اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه- القاهرة، ط 1977م.
- 32- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.
- 33- العمدة، أبو علي الحسن بن رشيق، تح: محمد عيد القادر أحمد عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.
- 34- غريب الحديث، أبو سليمان الخطابي، تح عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط2، 2001م.

- 35- الغريب المصنف، لأبي عبيدة القاسم بن سلام، تح د محمد المختار لعبيدي، نشر مشترك: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، ودار سحنون للنشر والتوزيع، ط2، دار مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1996.
- 36- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1980.
- 37- فقه اللغة، أبو منصور الثعالبي، تح الدكتور ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية بيروت، ط2، 2000.
- 38- الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق الملقب بابن النديم، تح رضا تجدد، مطبعة مصر، (د ط).
- 39- القاموس المحيط، أبو طاهر مجد الدين الفيروز أبادي، تح: مكتب تحقيق التراث إشراف محمد نعيم العرق سوسي، مؤسسة الرسالة، ط8، 2005م.
- 40- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: د محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1997.
- 41- كتاب "فعلت وأفعلت" لأبي إسحاق الزجاج، تح ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، ط1984.
- 42- كتاب العين مرتب على حروف المعجم، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003.
- 43- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ج1، ط2، 1988.
- 44- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تح: د علي دحروج، مر د رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م
- 45- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، تح: د عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998م.
- 46- الكناية والتعريض، أبو منصور الثعالبي، تح محمد بدر الدين النعساني، مكتبة السعادة، ط1، 1908، القاهرة.

- 47- لحن العوام، أبو بكر الزبيدي، تح: مصان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2000.
- 48- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين بن منظور، تح: نخبة من العاملين بدار المعارف، دار المعارف، طبعة منقحة، القاهرة، (د ت).
- 49- ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه، عبد الملك بن قريب الأصمعي، تح ماجد حسن الذهبي دار الفكر ط1 1986م.
- 50- مبادئ اللغة، الخطيب الإسكافي، تح يحيى عباينة وعبد القادر الخليل، منشورات وزارة الثقافة، عمان، 1998.
- 51- مثالب الوزيرين، لأبي حيان التوحيدي، تح إبراهيم الكيلاني، دار الفكر، دمشق، 1961.
- 52- مثلثات قطرب، أبو محمد علي بن المستنير بن أحمد الملقب بقطرب، تح ودر، رضا السوسي، الدار العربية للكتب، ليبيا تونس، ط1، 1978م.
- 53- مجمل اللغة، أحمد بن فارس، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بمساعدة اللجنة الوطنية للاحتفال بمناسبة مطلع القرن الخامس عشر الهجري، العراق (د ط).
- 54- المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل ابن سيدة، تح د عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- 55- مختار الصحاح، أبو بكر الرازي، نسخة إلكترونية، عن- Al- www. mostafa.co
- 56- المخصص: علي بن إسماعيل بن سيدة، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ط).
- 57- المرتجل، عبد الله الخشاب، تح علي حيدر، دار الحكمة، 1972، ص4-5.
- 58- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السبوطي، تح فؤاد علي منصور، المجلد الأول، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان (د ط).

- 59- المستصفي في علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تص محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996.
- 60- المعرب من الكلام الأعجمي، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي، تع خليل عمران المنصق، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1998.
- 61- معيار العلم في المنطق، أبو حامد الغزالي، تح: د سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، 1969م.
- 62- المفردات في غريب القرآن، الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، مكتبة الأنجلو المصرية + تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، (د ت).
- 63- المفصل في علوم العربية، جار الله الزمخشري، تح سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت، ط1، 2003.
- 64- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت (د ط).
- 65- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح حسن محمد، دار الكتب العلمية، ط1، 1999م.
- 66- مقدمة ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون، تح: درويش الجويدي، المكتبة العصرية، لبنان، (د ط) + ط دار العلم للجميع، لبنان، (د ط)، ص497.
- 67- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، أبو الحسن حازم بن محمد بن حازم القرطاجني، تح: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1981.
- 68- الموافقات، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح، عبد الله دراز، المكتبة التوقيفية، القاهرة، 2003.
- 69- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت581)، تح محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ط1984.

- 70- النهاية في غريب الحديث والأثر، عز الدين أبو الحسن بن الأثير الجزري، تح: محمود محمد الطناجي و طاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية، ط1، 1963م.
- 71- همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، تح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية (د ط).

ثالثا: المراجع

- 72- أبحاث دلالية ومعجمية، د نادية رمضان النجار، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، 2006م.
- 73- ابن عباس -رضي الله عنهما- مؤسس علوم العربية، أ.د عبد الكريم بكار، دار الإعلام، عمان، الأردن، ط2، 2002م.
- 74- أسس الصناعة المعجمية (في كشف اصطلاحات الفنون والعلوم)، محمد القطيبي، دار جرير، عمان، الأردن، ط1، 2010.
- 75- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، د محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة، (د ط).
- 76- أسس علم اللغة، ماريو باي، تر، د أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1987.
- 77- الأسلوبية، وعلم الدلالة، ستيفن أولمان، ترجمة الدكتور محي الدين محصب مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ط 1992.
- 78- إشارة اللغة ودلالة الكلام، موريس أبو ناصر، دار المختارات الرقة، بيروت، ط1، 1990.
- 79- أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، كريم حسام الدين، ط3، مكتبة النهضة المصرية، ط 2000م.
- 80- أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، د أحمد عزوز، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط 2002.

- 81- الأصول، دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان عالم الكتب، القاهرة، 2000.
- 82- أغلاط اللغويين الأقدمين، الأب أنستاس الكرمللي، مطبعة الأيتام، بغداد، سنة 1932م.
- 83- أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد، لسعيد الشرتوني، مكتبة لبنان، ط2، 1962
- 84- الألسنية علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام، د مشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط3، 1983.
- 85- الألفاظ المستعملة في المنطق، أبو نصر الفارابي، تح، محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1986.
- 86- البحث اللغوي عند العرب، د أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 2003.
- 87- تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين. جورج موانان، تر: بدر الدين القاسم. جامعة حلب، 1982.
- 88- التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، لأبي هلال العسكري، (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية)، د محي الدين محاسب، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.
- 89- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، د محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2005.
- 90- التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، د السيد أحمد عبد الغفار، دار المعرفة الجامعية، ط2007.
- 91- تطور الدلالة المعجمية بين العامي والفصيح، د عبد الله الجبوري، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط2002.
- 92- التطور اللغوي التاريخي، د إبراهيم السمراي، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ط3، 1983.

- 93- تطور المعجم العربي، من مطلع القرن التاسع عشر حتى عام 1950م، (دراسة- تحليل- نقد)، د، حكمت كشلي، دار المنهل اللبناني، ط1، 2002م.
- 94- التطورات المعجمية والمعجمات اللغوية العامة العربية الحديثة، د، صافية زفكي، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2007م.
- 95- التفسير والمفسرون لمحمد بن السيد حسين الذهبي، مكتبة وهبة - القاهرة- ط6، 1995.
- 96- التفكير اللساني في الحضارة العربية، د عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1981.
- 97- التوليد الدلالي، دراسة للمادة اللغوية في كتاب شجر الدر، لأبي الطيب اللغوي، في ضوء نظرية العلاقات الدلالية، أ د حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2003.
- 98- جهود الصحابة في اللغة، خالد بن صالح بن محمد العزاني، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط2006.
- 99- الحديث النبوي الشريف، وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، محمد ضاري حمادي، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، العراق، ط1، 1982.
- 100- الدراسات المعجمية والمصطلحية، قائمة ببليوغرافية، محمود إسماعيل الصالح، مطبوعات مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 1999، (د ط).
- 101- دراسات في اللغة والمعاجم، دكتور حلمي خليل، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1998.
- 102- دلالة الألفاظ عند الأصوليين، د محمود توفيق محمد سعيد، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، 1987م.
- 103- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974م.

- 104- الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، د صفية مطهري، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.
- 105- دلالة السياق، ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، (د ط) 1424هـ.
- 106- الدلالة الصوتية في اللغة العربية: صالح سليم عبد القادر أفاخري، مؤسسة الثقافة الجامعية، (د ط).
- 107- الدلالة اللغوية عند العرب، عبد الكريم مجاهد، (د ن) (د ط) (د ت).
- 108- الدلالة اللفظية، د محمود عكاشة، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، (د ط) (د س).
- 109- الدلالة المشتركة في اللغة، هاني عبد الرحمن عبد الهادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001م.
- 110- الدلالة في المعجم العربي، د عمرو مذكور، دار البصائر، القاهرة، ط1، 2008.
- 111- الدلالة والنحو: صلاح الدين صالح حسنين، مكتبة الآداب، ط1، (د ط)، (د ب).
- 112- الدليل النظري في علم الدلالة، د. نواري سعودي أبو زيد، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007.
- 113- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، تر د كمال بشر، دار غريب، القاهرة، (د ط).
- 114- ذاكرة المعنى (دراسة في المعاجم العربية) د. عيسى برهومة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2005م.
- 115- الرموز على الصحاح (دراسة معجمية)، د محمد علي عبد الكريم الرديني، منشورات دار أسامة، دمشق، ط2، 1986.
- 116- رواية اللغة د عبد الحميد الشلقاني، دار المعارف، القاهرة، (د ط) (د ت).

- 117- صناعة المعجم الحديث، د أحمد مختار عمر، علم الكتب، القاهرة، ط1، 1998.
- 118- صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية، خليل إبراهيم الحماش، مكتبة تنسيق التعريب، الرباط، 1981.
- 119- ظاهرة المعجمية وسبلها للإحاطة بالخطاب الإنساني والعربي، د-أحمد رشاد الحمزاوي، المجلس الأعلى للثقافة، 1996.
- 120- علم الدلالة (دراسة وتطبيق) د. نور الهدى لوشن، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- 121- علم الدلالة (مع دراسة تطبيقية مقارنة) بين العربية والفصحى وعبرية العهد القديم، حول دلالات كلمة (العين) وكلمة (يد)، الدكتور، محمود احمد حسن المرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- 122- علم الدلالة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998.
- 123- علم الدلالة أصوله ومباحثه، منقور عبد الجليل، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2001م، (د ط).
- 124- علم الدلالة التاريخي، د حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، (د ط).
- 125- علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، د، فايز الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1996.
- 126- علم الدلالة بين التراث وعلم اللغة الحديث. د محمد بوعمامة، رسالة دكتوراه. قسنطينة 1995.
- 127- علم الدلالة بين النظر والتطبيق: أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993.
- 128- علم الدلالة دراسة وتطبيق نور الهدى لوشن، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط2006.
- 129- علم الدلالة عند العرب، عليان بن محمد الحازمي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، 1424هـ.

- 130 - علم الدلالة والنظريات الدلالية الحديثة، حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، ط1، القاهرة 2009.
- 131 - علم الدلالة، بيار جيرو، تر منذر عياشي، دار طرابلس، دمشق، ط1، 1988.
- 132 - علم الدلالة، تر، كلود جرمان، ريمون لوبلان، نور الهدى لوشن، دار الفاضل، دمشق، 1994.
- 133 - علم الدلالة، جون ليونز (John Lyons)، تر مجيد عبد الحليم الماشطة وآخرون، جامعة البصرة، ط 1980.
- 134 - علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية، الدكتور فريد عوض حيدر مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2005م.
- 135 - علم الدلالة، ف ر بالمر، تر د صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995..
- 136 - علم الدلالة، كلود جرمان، وريمون لوبلان، تر د نور الهدى لوشن، المكتب الجامعي الحديث، 2006.
- 137 - علم اللسان العربي، عبد الكريم مجاهد، دار أسامة للنشر والتوزيع، (د، ط)، عمان، الأردن، 2009.
- 138 - علم اللسانيات الحديثة: عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2002م.
- 139 - علم اللغة العربية، د محمود فهمي حجازي، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1981.
- 140 - علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات، أ د يحيى عابنة، ود آمنة الزعبي، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 2005م.
- 141 - علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة د محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة (د ت).

- 142- علم اللغة في القرن العشرين، جورج موان، تر نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، سوريا، دمشق، (د ط).
- 143- علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، جامعة الرياض، ط 2، 1991م.
- 144- علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، د محمود السعران دار النهضة العربية، بيروت، (د ط)، (د ت).
- 145- علم المصطلح، د علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2008م.
- 146- الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم د. محمد عبد الرحمان بن صالح الشايح مكتبة العبيكان الرياض ط1، 1993.
- 147- فصول في علم اللغة العام، محمد علي عبد الكريم الرديني، دار الهدى، الجزائر، ط2007م.
- 148- فصول في فقه العربية، د رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1999م.
- 149- فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر، القاهرة، ط2، 2001م.
- 150- الفكر اللغوي عند العرب، في ضوء علم اللغة الحديث (أبو عبيدة) د. رضوان متيسي عبد الله، دار النشر للجامعات، ط1، القاهرة، 2006م.
- 151- في اللغة، دراسة تمهيدية منهجية متخصصة في مستويات البنية اللغوية، د أحمد شامية، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2002م.
- 152- في علم اللغة عند العرب، ورأى علم اللغة الحديث، دكتور: شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية، (د ط).
- 153- في نقد المعاجم والموسوعات، د عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، 1996م.
- 154- قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، إميل يعقوب، وبسام بركة، ومي سيخائي، ط1.

- 155- الكتاب الطبي الجامعي، علم المصطلح، لطلبة العلوم الصحية والطبية، أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية،- فاس - المملكة المغربية، 2005م.
- 156- كلام العرب. حسن ظاظا، دار النهضة العربية، بيروت، 1976م.
- 157- الكلمة (دراسة لغوية معجمية)، د حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، (د س).
- 158- الكلمة بين المعجم والسياق، هند محمد عكرمة، إيش، أ د سامي عوض، جامعة تشرين، الأردن، 2007م.
- 159- الكلمة في اللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، قرطاج للنشر والتوزيع، ط1، 2007.
- 160- لاروس المعجم العربي الحديث، خليل الجر، مكتبة لاروس، باريس، 1973
- 161- اللسانيات التوليدية التحويلية، د عادل الفاخوري، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، بيروت، 1988م.
- 162- اللسانيات والدلالة، منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، ط2، 2007.
- 163- اللغة العربية (مستوياتها وتطبيقاتها)، د، محسن علي عطية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، 2009م.
- 164- اللغة العربية د نصرت عبد الرحمان وآخران، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009م.
- 165- اللغة العربية لغة العلوم والتقنية، د عبد الصبور شاهين، دار الصلاح، الدمام، ط1، 1983م.
- 166- اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1985.

- 167- اللغة العربية والصحة العلمية الحديثة، د كارم السيد غنيم، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 1990.
- 168- لغة القرآن الكريم، د عبد الجليل عبد الرحيم، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، الأردن، ط1، 1981م.
- 169- اللغة بين المعيارية والوصفية، د تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 2001.
- 170- اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، تع د عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1987م.
- 171- اللغة، فندريس، تر عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، (د ط)، (د ت).
- 172- اللفظ والمعنى في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، د، الأخضر جمعي، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001م.
- 173- مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، نور الهدى لونش، دار الفتح، (د، ط)، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 174- محاضرات في علم الدلالة مع نصوص وتطبيقات، د خليفة بوجادي، بيت الحكمة، ط1، 2009م.
- 175- محاضرات في علم اللسان العام، فيردينا دي سوسير، تح: د عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2006.
- 176- محيط المحيط، بطرس البستاني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1998م.
- 177- المختار من صحاح اللغة، محمد محي الدين عبد المجيد ومحمد عبد اللطيف السبكي، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، (د ط)، (د س).
- 178- المدارس المعجمية (دراسة في البنية التركيبية). د. عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2010م.

- 179- مدخل إلى الألسنية العامة، د- يوسف غازي، منشورات العالم العربي الجامعية، دمشق، ط1، 1985م.
- 180- مدخل إلى علم الدلالة، سالم شاکر، تر محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992م.
- 181- المرجع الوافي، الشيخ عبد الله البستاني، مكتبة لبنان، بيروت، ط جديدة 1990م.
- 182- مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997م.
- 183- مسالك الدلالة بين اللغويين والأصوليين، د عبد الحميد العلمي، مطبعة أنفوبرينت، فاس، ط1، 2000م.
- 184- المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، د عز الدين إسماعيل، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (د ط).
- 185- المصطلح العلمي عند العرب، د محمد حسن عبد العزيز، دار الهاني للطباعة، 2000م.
- 186- مصطلحات الدلالة العربية دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، د، جاسم محمد عبد العبود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007م.
- 187- المصطلحات العلمية في اللغة العربية، الأمير مصطفى الشهابي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، بدمشق، ط2، 1965.
- 188- المصطلحات العلمية، مصطفى الشهابي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1983.
- 189- مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين، قضايا، ونماذج، د الشاهد البوشيخي، علم الكتب الحديث، إريد، 2009.
- 190- المعاجم العربية (مع اعتناء بمعجم العين)، د. عبد الله درويش، مكتبة الشباب، (د ط).

- 191- المعاجم العربية دراسة تحليلية، د عبد السميع محمد أحمد، دار الفكر العربي (د ط).
192- المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، أحمد حسن بن عبد الله الباتلي، دار الراجية، الرياض، ط1، 1992م.
193- المعاجم اللغوية، أبو الفرج محمد أحمد، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 1966م.
194- معاجم الموضوعات، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002م.
195- المعاجم عبر الثقافات، دراسات معجمية، ر - ر - هارتمان، تع: محمد محمد حلمي هليلي، سلسلة الكتب المترجمة، ط1، 2004م.
196- معجم البستان، عبد الله البستاني، مكتبة لبنان، ط1، 1992م.
197- المعجم التاريخي للغة العربية، وثائق ونماذج، د. محمد حسن عبد العزيز، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2008م.
198- معجم الطالب في المأنوس من متن اللغة والاصطلاحات العلمية والعصرية، جرجس همام الشويري، المطبعة العثمانية، لبنان، 1907م.
199- المعجم العربي الأساسي، منظمة التربية والثقافة والعلوم، طبعة لا روس، 1989م.
200- المعجم العربي بالأندلس، عبد العلي الودغيري، مكتبة المعارف، الرباط، ط1، 1984م.
201- المعجم العربي بين الماضي والحاضر، د عدنان الخطيب، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1994م.
202- المعجم العربي تطور وتاريخ، د، البدرابي زهران، دار الآفاق العربية، 2009م.
203- المعجم العربي في لبنان، د حكمت كشلي، دار ابن خلدون، ط1، 1982م.

- 204- المعجم العربي، إشكالات ومقاربات، د محمد رشاد الحمزاوي، بيت الحكمة، تونس، 1991م.
- 205- المعجم اللغوي العربي، ابن حويلي الأخضر ميدني، دار هومة، الجزائر، ط 2003م.
- 206- المعجم المدرسي، عبد الغني أبو العزم، مؤسسة الغني للنشر، 1997م.
- 207- المعجم المعياري، شبكات الفصائل النحوية، أ د عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007م.
- 208- المعجم المفصل في علوم اللغة، راجي الأسمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م.
- 209- معجم المورد الثلاثي، د. روجي البعلبكي (قاموس ثلاثي اللغات عربي، فرنسي، إنجليزي، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 2005م.
- 210- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وزارة التربية والتعليم، مصر، 1994.
- 211- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004.
- 212- معجم غريب القرآن، محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، (ط).
- 213- معجم متن اللغة، أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1958م.
- 214- معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال، مر، د ألتونجي، دار الجيل، بيروت، ط1، 2003م.
- 215- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، 2001م.
- 216- المعجمات العربية بين معجمات اللغات العالمية المعاصرة، محمود فهمي حجازي، تعقيب د. سعيد مصلوح، المكتبة الثقافية، القاهرة، 1998م.

- 217- المعجمات العربية، دراسة منهجية، د، محمد علي عبد الكريم الرديني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط1، 2006م.
- 218- المعجمات اللغوية ودلالات الألفاظ. أ، د، عيد محمد الطيب، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2007م.
- 219- المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة د ابن حويلي الأخضر ميدني، دار هومه، الجزائر، 2010م.
- 220- المعجمية العربية، بين النظرية والتطبيق، د، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2003م.
- 221- المعجمية، مقدمة نظرية ومطبقة، مصطلحاتها ومفاهيمها، أ د، محمد رشاد الحمزاوي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004م.
- 222- المعنى اللغوي، دراسة عربية مؤصلة نظريا وتطبيقيا، للأستاذ الدكتور، محمد حسن حسن جبل. مكتبة الآداب، القاهرة، (د ط)، (د س).
- 223- المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربية)، د محمد محمد يونس علي، المدار الإسلامي، بيروت، ط2، 2007م.
- 224- مفاتيح الألسنية، جورج موان، تر: د الطيب البكوش، منشورات سعيدان، تونس، 1994.
- 225- مفاهيم في علم اللسان، د التواتي بن التواتي، دار الوعي، الجزائر، ط1، 2008م.
- 226- المفصل في المعاجم العربية، الدكتور حمدي بخيت عمران، مكتبة زهراء الشرق القاهرة - مصر، ط1، 2005م.
- 227- المفصل في تفسير غريب القرآن الكريم، د محمد التتوخي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م.
- 228- مقدمة في تفسير الرسول -ص- للقرآن الكريم، محمد العفيفي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1986م.

- 229- مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الطبعة، 2006.
- 230- مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997م.
- 231- مملكة النص، التح: ليل السيميائي للنقد البلاغي، الجرجاني أنموذجا، د محمد سالم سعد الله، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، ط1، 2007م.
- 232- من أسرار اللغة، د إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط7، 1985م.
- 233- من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، د محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986م.
- 234- مناهج البحث في اللغة، د تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1986م.
- 235- المنجد في اللغة والأعلام، لويس معلوف، دار المشرق، ط21، 1973م.
- 236- منهج المعجمية، ج -مطوري، تع: عبد العلي الودغيري، منشورات كلية الآداب بالرباط، (د ط).
- 237- المولد في العربية، حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، إسكندرية، 1978م.
- 238- نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد، الشيخ إبراهيم اليازجي، مكتبة لبنان بيروت، ط3، 1985م.
- 239- النحو العربي والدرس الحديث، د عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1996م.
- 240- النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، د محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000م.

- 241- النشاط المعجمي في الأندلس، د يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، ط 1992م.
- 242- نظرات في المصطلح والمنهج، د الشاهد البوشيخي، مطبعة أنفوبرانت، فاس، ط2، 2004م.
- 243- نظرات في دلالة الألفاظ، د، عبد الحميد محمد أبو سكين، مطبعة الأمانة، 1984م.
- 244- نظرية السياق السببي في المعجم العربي، مصطفى إبراهيم علي عبد الله، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض، ط1، 2005م.
- 245- النظرية اللسانية والبيانية عند ابن حزم الأندلسي، دراسة، نعمان بوقرة، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004م.
- 246- النظرية اللغوية العربية الحديثة، د جعفر دك الباب، منشورات اتحاد كتاب العرب 1996.
- 247- النظرية اللغوية في التراث العربي، أ، د، محمد عبد العزيز عبد الدايم، دار السلام، ط1، 2006م.
- 248- الوجيز في علم الدلالة، د علي حسن مزبان، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، ط1، 2004م.

رابعاً: المجلات والدوريات.

- 249- بحوث في المعجمية العربية (المعجم اللغوي)، منشورات المجمع العلمي العراقي، 2004.
- 250- بحوث ودراسات، المصطلح العلمي، تأسيس القضية الاصطلاحية، إعداد مجموعة من الأساتذة الجامعيين، بيت الحكمة، قرطاج، تونس (د ط).
- 251- مجلة أبحاث اليرموك: سلسلة الآداب واللغويات عمان، الأردن، العدد 2، المجلد 23، 2005م.
- 252- مجلة البحوث والدراسات، منشورات المركز الجامعي بالوادي، العدد الثامن، السنة السادسة، جوان 2009.
- 253- مجلة التراث العربي دمشق- السنة 24 العدد 97- آذار 2005.
- 254- مجلة التراث العربي -دمشق-السنة3 العدد 9 أكتوبر 1982.
- 255- مجلة التراث العربي، دمشق، س19، ع77، 1999م.
- 256- مجلة التراث العربي، س3، ع9، أكتوبر 1982م.
- 257- مجلة التضامن الإسلامي (مجلة الحج سابقاً) الجزء الثامن العدد 2 شعبان 1407هـ.
- 258- مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، الرباط، المغرب، ع1، 2002م.
- 259- مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، الرباط، المغرب، ع6، 2007م.
- 260- مجلة الصوتيات، مخبر الصوتيات العربية الحديثة، جامعة البليدة، العدد 03، 2007م.
- 261- مجلة الضياء، دار صادر، مصر، مج6، سنة 1903-1904.
- 262- مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 32، جوان 1989.

قائمة المصادر والمراجع

- 263- مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع47، 1999.
- 264- مجلة اللسانيات واللغة العربية، مخبر اللسانيات واللغة العربية، جامعة عنابة، العدد03، جوان 2007.
- 265- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، عدد خاص، ج3، مجلد75، جويليا 2000م.
- 266- المعجم العربي العصري وإشكالاته، اع، احمد بريسول وكنزة بنعمر، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2007.

خامسا: أعمال الملتقيات.

- 267- مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دورة 17-21 مارس، 2005م.
- 268- ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ظهر المهزار - فاس المغرب، أيام 23-24-25 نوفمبر 1993م.
- 269- ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، مركز الدراسات والأبحاث، الجامعة التونسية، المطبعة العصرية، تونس، 1983م.
- 270- وقائع الملتقى الدولي، حول الوحدات اللسانية والتحليل اللساني، وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفية المتصلة بها، صفاقس 30-31 أكتوبر 2007م، تونس 2009م.
- 271- وقائع ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ظهر المهزار - فاس المغرب، أيام 23-24-25 نوفمبر 1993م.

سادسا: الرسائل الجامعية.

- 272- دلالة الألفاظ الإسلامية في الأحاديث النبوية، صباح بنت عمر بنت محمد حطبي، رسالة دكتوراه، إشراف د عليان بن محمد الحازمي، جامعة أم القرى، قسم اللغة العربية، 1420-1421هـ.
- 273- علم الدلالة بين التراث وعلم اللغة الحديث. د محمد بوعمامة، رسالة دكتوراه. قسنطينة، 1995.
- 274- الكلمة بين المعجم والسياق، هند محمد عكرمة، رسالة ماجستير، إشراف أ د سامي عوض، جامعة تشرين، الأردن، 2007م.
- 275- ملامح علم الدلالة عند العرب (دراسة لسانية) رسالة دكتوراه دولة، إعداد سالم علوي، إشراف د الزبير سعدي، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، (د س).

سادسا: المواقع الإلكترونية:

276- <http://www.arabization.org.ma/downloads/majalla/49/docs/94.doc> .

277- www.majma.org.

278- موقع اللسان العربي www.mohamedrabeea.com

279- موقع ثقافة (thaqafa).

سابعا: المراجع الأجنبية:

280- Dictionnaire De Linguistique, et des Sciences du Langage, Jean Dubois, et autres,

Larousse-Bordas/HER, edition1999.

281- Initiation a la Sémantique Du Langage, Christian Baylon & Xavier Mignot, Armand Colin, 2007.

282- Introduction à la lexicologie Sémantique et morphologie, Alise Lehmann, Françoise Martin-Berthet, Armand Colin Editeur, Paris, 2e edition, 2005.

فكرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| أ س | مقدمة..... |
| 71-11 | الباب الأول: الدلالة والمعجم مقارنة مصطلحية..... |
| 45-11 | الفصل الأول: الدلالة في اللغة والاصطلاح..... |
| 16-11 | I - مفهوم الدلالة لغة..... |
| 22-17 | II - مفهوم الدلالة اصطلاحا..... |
| 34-17 | 1 - الدلالة عند العرب القدماء..... |
| 22-17 | أولا - عند الفلاسفة وعلماء المنطق..... |
| 27-22 | ثانيا - عند الأصوليين والفقهاء..... |
| 31-28 | ثالثا - عند البلاغيين والنقاد..... |
| 34-32 | رابعا - عند اللغويين النحاة..... |
| 45-35 | 2 - الدلالة عند المحدثين..... |
| 41-35 | أولا - الدلالة عند الغرب المحدثين..... |
| 42-41 | ثانيا - الدلالة عند العرب المحدثين..... |
| 45-42 | ثالثا - موضوع علم الدلالة عند المحدثين..... |
| 71-47 | الفصل الثاني: المعجم في اللغة والاصطلاح..... |
| 53-47 | I - مفهوم المعجم لغة..... |
| 58-53 | II - مفهوم المعجم اصطلاحا..... |
| 61-58 | III - تطور دلالة مصطلح المعجم..... |
| 71-61 | IV - علم المعاجم (المعجمية)..... |
| 182-74 | الباب الثاني: الدلالة المعجمية بين العرب القدماء والمحدثين..... |
| 125-74 | الفصل الأول: الدلالة المعجمية عند العرب القدماء (المفهوم والمصطلح)..... |
| 75-74 | I - دلالة الألفاظ المفردة (الدلالة المعجمية) عند العرب القدماء..... |
| 104-75 | II - مصطلحات الدلالة المعجمية عند العرب القدماء..... |

- 1- الدلالة اللفظية..... 76-75
- 2- الدلالة الأصلية أو المطلقة..... 85-77
- 3- الدلالة الإفرادية، الإيجادية..... 87-85
- 4- الدلالة اللفظية الوضعية..... 95-87
- 5- الدلالة الحقيقية أو المركزية..... 101-95
- 6- الدلالة الجزئية أو الأولى..... 104-102
- III- الكلمة وحدة الدلالة المعجمية عند القدماء..... 112-104
- 1- مفهوم الكلمة عند القدماء..... 109-104
- 2- الكلمة وحدة معجمية عند القدماء..... 112-110
- IV- قضايا الدلالة المعجمية عند العرب القدماء..... 125-113
- 1- العلاقات الدلالية..... 116-113
- 2- الفروق الدلالية..... 119-116
- 3- العلاقة بين اللفظ والمعنى..... 121-120
- 4- طبيعة المعنى ومصدره..... 122-121
- 5- أصل الألفاظ أو مصدرها..... 124-123
- 6- دلالة الألفاظ بين الوضع والاستعمال..... 125-124
- الفصل الثاني: الدلالة المعجمية عند المحدثين (المفهوم والمصطلح)..... 182-127**
- I- أنواع الدلالة عند المحدثين..... 138-127
- 1- الدلالة الصوتية..... 129-128
- 2- الدلالة الصرفية..... 133-130
- 3- الدلالة النحوية أو التركيبية..... 135-133
- 4- الدلالة السياقية..... 137-135
- 5- الدلالة المعجمية..... 138-137
- II- الدلالة المعجمية عند المحدثين (المفهوم والموضوع)..... 147-139
- III- الوحدة اللغوية للدلالة المعجمية عند المحدثين..... 161-147

- 1- الكلمة وحدة لغوية للدلالة المعجمية عند بعض المحدثين 147-155
- أ- مفهوم الكلمة عند العرب المحدثين...../..... 147-148
- ب- مفهوم الكلمة عند الغرب المحدثين...../..... 148-153
- ج- الكلمة وحدة للدلالة المعجمية عند بعض المحدثين..... 154-155
- 2- المورفيم بديل عن الكلمة عند بعض المحدثين..... 155-157
- 3- اللكسيم بديل عن الكلمة في الدرس المعجمي الحديث..... 157-161
- IV- مصطلحات الدلالة المعجمية عند المحدثين..... 161-165
- 1- الدلالة الاجتماعية..... 161-163
- 2- الدلالة اللغوية..... 163-164
- 3- الدلالة المركزية أو الأساسية..... 164-165
- V- قضايا الدلالة المعجمية عند المحدثين..... 166-182
- 1- عناصر المعنى المعجمي..... 166-169
- 2- الصعوبات التي تواجه دراسة المعنى المعجمي..... 170-176
- 3- خصائص الدلالة المعجمية..... 176-179
- 4- القيمة اللغوية للدلالة المعجمية..... 179-182
- الباب الثالث: الدلالة المعجمية وصناعة المعجم العربي..... 185-320
- الفصل الأول: نشأة الدرس المعجمي وتطوره عند العرب..... 185-246
- I- مرحلة الدرس المعجمي الشفوي..... 185-200
- 1- الرسول -ص- ودلالة ألفاظ القرآن الكريم وحديثه الشريف..... 185-190
- 2- الصحابة -ض- ودلالة ألفاظ القرآن الكريم والحديث الشريف..... 191-200
- أ- ابن عباس مؤسس مدرسة التفسير المعجمي لغريب القرآن..... 191-194
- ب- منهج ابن عباس في التفسير المعجمي لغريب القرآن..... 194-197
- ج- آثار ابن عباس في التفسير المعجمي لغريب القرآن..... 198-200
- II- مرحلة الدرس المعجمي المدون (صناعة المعاجم)..... 200-246
- 1- مرحلة صناعة الرسائل اللغوية..... 200-208

| | |
|---------|---|
| 203-200 | أ- رسائل متفرقة في غريب القرآن والحديث واللغة..... |
| 208-203 | ب- رسائل لغوية في موضوعات متنوعة..... |
| 236-209 | 2- مرحلة صناعة المعجمات العامة..... |
| 232-209 | أ: نشأتها وتطورها..... |
| 218-209 | أولاً: عند العرب القدماء..... |
| 232-218 | ثانياً: عند العرب المحدثين..... |
| 233-232 | ب- المدارس المعجمية عند العرب..... |
| 246-234 | ج- أنواع المعجمات العربية ومناهجها..... |
| 320-248 | الفصل الثاني: مصادر الدلالة المعجمية وطرق تعريفها عند العرب..... |
| 288-248 | I- عناصر الصناعة المعجمية عند العرب..... |
| 263-249 | 1- المادة المعجمية..... |
| 252-249 | أولاً: مفهومها وطبيعتها..... |
| 263-252 | ثانياً: مصادر المادة المعجمية عند العرب..... |
| 277-263 | 2- المداخل المعجمية..... |
| 285-277 | 3- الترتيب المعجمي..... |
| 279-278 | أولاً: الترتيب الخارجي..... |
| 285-279 | ثانياً: الترتيب الداخلي..... |
| 288-285 | 4- المعنى المعجمي..... |
| 319-288 | II- طرائق التعريف بالدلالة المعجمية عند العرب..... |
| 289-288 | 1- مفهوم التعريف..... |
| 295-289 | 2- أقسام التعريف..... |
| 299-295 | 3- أنواع التعريف..... |
| 319-299 | 4- طرائق التعريف في المعجمات العربية..... |
| 309-300 | أولاً: طرائق التعريف الأساسية..... |
| 302-300 | 1- التعريف بالمرادف..... |

| | |
|---------|---|
| 303-302 |2-التعريف بالضد أو السلب..... |
| 304-303 |3-التعريف المقتضب..... |
| 305-304 |4-التعريف بالشرح المفصل..... |
| 307-305 |5-التعريف بالسياق..... |
| 309-307 |6-التعريف بالمكونات الدلالية..... |
| 319-310 |ثانيا: طرائق التعريف المساعدة..... |
| 311-310 |1-التعريف بالحقن المعجمي (الاشتمالي)..... |
| 312-311 |2-التعريف الظاهري..... |
| 316-312 |3-التعريف بالشاهد أو المثال..... |
| 317-316 |4-التعريف الإشاري..... |
| 318-317 |5-التعريف الوظيفي..... |
| 319-318 |6-التعريف بكلمة معروف..... |
| 319 |7-التعريف بالإحالة..... |
| 320 |III- مشكلات التعريف المعجمي..... |
| 435-323 |الباب الرابع: تطور الدلالة المعجمية وعلاقتها بأنظمة اللغة..... |
| 392-323 |الفصل الأول: تطور الدلالة المعجمية عند العرب (أسبابها ومظاهرها)..... |
| 325-323 |I- مفهوم تطور الدلالة المعجمية..... |
| 339-325 |II- الدلالة المعجمية عند العرب بين الثبات والتطور..... |
| 330-325 |1- تيار الثبات..... |
| 339-330 |2- تيار التطور..... |
| 358-339 |III- أسباب تطور الدلالة المعجمية عند العرب..... |
| 349-339 |1- الأسباب الداخلية (اللغوية)..... |
| 341-339 |أ- كثرة الاستعمال..... |
| 342-341 |ب- سوء الفهم..... |
| 342 |ج- الاشتقاق الخاطئ..... |

| | |
|---------|---|
| 344-343 | د - تغير بنية الكلمة. |
| 344 | هـ - القياس الخاطئ. |
| 347-345 | و - المجاز. |
| 348-347 | ي - تصاحب الألفاظ. |
| 349-348 | ز - الاقتراض اللغوي. |
| 358-349 | 2- الأسباب الخارجية |
| 350-349 | أ - الأسباب الدينية. |
| 352-350 | ب - الأسباب النفسية. |
| 358-352 | ج - الأسباب الاجتماعية والحضارية (الحاجة). |
| 374-359 | IV - مظاهر تطور الدلالة المعجمية عند العرب. |
| 361-360 | 1- تخصيص الدلالة. |
| 363-361 | 2- تعميم الدلالة. |
| 363 | 3- رقي الدلالة. |
| 366-364 | 4- انحطاط الدلالة. |
| 374-366 | 5- انتقال الدلالة. |
| 378-374 | V - المعجمات التطورية في اللغة العربية. |
| 380-378 | VI - الدلالة المعجمية بين الاستعمال والخمول. |
| 392-381 | VII - التطور من الدلالة اللغوية إلى الدلالة الاصطلاحية والعكس بالعكس. |
| 384-381 | 1- مفهوم المصطلح. |
| 389-385 | 2- انتقال الكلمة من المعجم العام إلى المعجم الخاص. |
| 392-390 | 3- انتقال المصطلح من المعجم الخاص إلى المعجم العام. |
| 435-394 | الفصل الثاني: علاقة الدلالة المعجمية بالأنظمة اللغوية. |
| 410-394 | I - المعجم بين التحول والانتظام. |
| 420-411 | II - علاقة الدلالة المعجمية بالصوت اللغوي. |

| | |
|---------|--|
| 418-411 | 1- أصول نظرية الفونيم في العمل المعجمي العربي |
| 413-412 | أ- جذور التبدال الفونيمي في الدراسات اللغوية العربية |
| 418-414 | ب- صناعة المعجمات العربية ومبدأ التبدال الفونيمي |
| 420-418 | 2- المعلومات الصوتية في المعجمات العربية |
| 424-421 | III- علاقة الدلالة المعجمية ببنية الكلمة |
| 422-421 | ت- دور البنية الصرفية في بيان دلالة الكلمة |
| 424-422 | ث- المعلومات الصرفية في المعجمات العربية |
| 429-424 | IV- العلاقة بين الدلالة المعجمية والنحو |
| 426-424 | أ- علاقة المعجم بالنحو |
| 429-426 | ب- المعلومات النحوية في المعجمات العربية |
| 435-429 | V- علاقة الدلالة المعجمية بالسياق |
| 430-429 | أ- دور السياق في تحديد دلالة الكلمة |
| 435-430 | ب- المعلومات السياقية في المعجمات العربية |
| 447-437 | خاتمة |
| 473-449 | قائمة المصادر والمراجع |
| 481-475 | فهرس الموضوعات |

